السياسات المالية والنقدية في الميزان

ومقارنة اسلامية

تأليف

دكتور

حمدي عبد العظيم

كلية الادارة ـ كلية الدراسات العليا

أكاديمية السادات للعلوم الادارية

والمنتدب للتدريس بكلية التجارة ـ جامعة الازهر

الطبعة الأولى

١٩٨٦



بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الى صانعى السياسات ...

وقاهرى الأزمات ...

والباحثين عن الحقيقة ...

لهـــداية البشـــرية ...

فى حالك الظلمات ...

★★★

مقدمة

سـؤال لم أكن أتوقعه أدى بى الى كتابة هذا المؤلف . انه سـؤال فى لقـاء تعارف عندما حللت بالولايات المتحدة الأمريكية فى شـتاء عـام ١٩٨٣ . أما اللقاء فكان بالطبع بين المؤلف وأحد أسـاتذة الاقتصـاد الأمريكيين . وأما سر عدم توقعه فيكمن فى أنه غير مألوف السـمع فى مصر أو الشرق الأوسط بصفة عامة . اذ من المألوف أن يسـألك سـائل عن تخصصك الدقيق فى علم الاقتصاد وهل تميل الى النظرية أم التطبيق ؟ ناهيك عن السؤال التقليدى هل أنت اشتراكى أم رأسمالى دون تفـرقة بين الاشتراكية بمفهومها السـياسى أو الاقتصـادى أو الاجتمـاعى والأخلاقى ... الخ .

لقد كان ما سئلت هو ما اذا كنت نقديا أم ماليا . سؤال موضوعى يدور حوله الكثير من الجـدل وتعقد من أجـله المناظرات والمؤتمـرات وحلقات أو مجموعات العمـل ، كل فريق يحاول أن يجتهـد بالبحث والدراسـة ليثبت مفعـول ما ينـادى به أو يعتقـده . انه جـدل لم أسمع بمثله فى مناخ الفكـر الاقتصـادى فى الوطن العـربى أو المؤلفات العربية بعد ، ومن ثم فقد كان ثقيلا على مسمعى هنا .

أيا مايكون الأمر فقد استطعت الاجابة عليه فى حدود لقاء التعارف

بتبسيط وتركيز شديدين . اذ أوضحت لسائلى أن دارس الاقتصاد لايجوز له التمسك بنظرية أو مذهب دون سواه فى كافة الحالات وفى اطار النظم أو الأزمات ، وفى مختلف العصور . ومـــع ذلك أستطيع القـــول بأن السياسة النقدية تتأكد فعاليتها فى ظل النظم الاقتصادية الحرة وحيث تقل درجة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية . أما السياسة الماليـــة فتكون أكثر فعالية فى الدول ذات الاقتصاد الموجه أو الذى تضطلع فيه الدولة بدون كبير فى ادارة معظم أوجه النشاط الاقتصادى والاجتماعى .

كما أستطيع أن أقول أيضا بأن السياسة النقدية تكون أكثر فعاليـة فى علاج أزمات التضخم منها فى علاج أزمات الركود الاقتصـــادى . بينما تتميز السياسة الماليـــة بتأثير كبير للخروج من أزمات الركود أو البطالة منها فى علاج أزمات التضخم أو لهيب الأسعار .

ورغم أن سـائلى بـدا موافقا على ما قلته ، مقتنعا به ، الا اننى لم أكف عن التفكير فى الأمر مليـا ، مراجعا لكل مافى ذاكرتى من أفكـار حول هذا الموضوع . اذ أدركت خطورة الموضوع ، وحاجته الى البحث العميق ، وتقديمه الى القارىء العربى ليشارك بالفكر والبحث والرأى حول هذا الجدل العلمى الموضوعى ، ويقف على أحدث ما وصلت اليـه قرائح أساتذة الاقتصاد فى الغرب من أفكار ونتائج ..

فليسـمح لى القارىء أن يصطحبنى فى جـولة اقتصـادية نبدأها بالتعرف على نشـأة كل من الفكر النقدى والفكر المالى ، ونتعرف على ملامح ومناهج كل من المنهجين ، وعلاقة كل منهما بالأفـكار أو النظم الاقتصادية المعاصرة . ثم نتعرض بالدراسة والتحليـل لطبيعة الأزمات الاقتصادية المعاصرة فى اطار مختلف النظم الاقتصادية ووفقا لما اذا كانت فى مجتمعات متقـــدمة أم متخلفـة . كما نتعرف بعـد ذلك على رؤية أصحاب كل من المنهجين لعلاج الأزمات الاقتصادية المعاصرة ، الكسـاد

أو البطالة ، والتضخم أو نهيب الأسعار ، وكذلك الركود التضخمى الذى تميزت به حقبة السبعينات من القرن العشرين ٠

وقبل ختام جولتنا الاقتصادية التى يحويها هـــذا المؤلف نتناول تقييم فعالية كل من المنهجين فى علاج الأزمات الاقتصـــادية المعـاصرة وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وبيـــان ما اذا كان العالم بحاجـــة الى نظريات جديدة أم أن تكامل المنهجين معا يصـلح على الدوام لخـروج العالم من أزماته الاقتصادية المختلفة ٠

وفى نهاية هذا المؤلف نتعرف على طبيعة السياسات النقدية والمالية فى الاسلام ٠

اننى أرجو ألا يتوقع القارىء التعرف على ما اذا كنت من أنصار الفكر النقـدى أم الفكر المالى ، رغم اننى على يقين بأن جـون ماينارد كينز رائـد الفكر المالى نفسه لو امتد بـه العمر الى يومنا هذا لقال لعلماء الغرب الاقتصاديين أنه يرفض المنهج المالى لخروج العـــالم من أزماته الاقتصادية الحاليـــة ٠٠

العمر الى يومنا هذا لقال لعلماء الغرب الاقتصاديين أنه يرفض المنهـج المالى لخروج العالم من أزماته الاقتصادية الحالية ٠٠

ان المؤلف اذ يضع أول مؤلفاته الاقتصـــادية بين يدى القـارىء العربى يعتبر نفسه مسئولا بالدرجة الأولى عن كل مافيه من آراء وأفكار٠ كما يأمل الصفح عما قد يقع فيه من ذلل ، ويرحب بنقـد وتوجيهـات رجال الفـكر الاقتصادى العرب ٠

ويتوجه المـؤلف بالشـــكر لـكل من قدم له العـون من أســـاتذة الاقتصـــاد فى جامعـات الولايات المتحـدة الأمريكية من أجل اخـراج هـذا الكتـاب ٠٠

وعلى الله قصـد السـبيل ٠٠٠

دكتور / حمدى عبد العظيم

فيلادلفيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية ـ يونية ١٩٨٣

الفهـــرس

البــاب الاول
السياسة النقدية

الموضـــــوع | رقم الصفحة

السياسات المالية والنقدية

الباب الأول : السياسة النقدية

الباب الثانى : السياسة المالية

الباب الأول

السياسة النقدية

الفصل الأول : نشأة الفكر النقدى .

الفصل الثانى : ملامح الفكر النقدى الحديث .

الفصل الثالث : الفكر النقدى الحديث وتغيرات النقد الدولى

الفصل الأول

نشأة الفكر النقدى

تمهيـــد : -

يرجع بعض الاقتصاديين نشأة الفكر النقدى الى القرن الســـادس عشر ، وما تلاه من قرون عندما قدم بعض الفلاسفة كتابات متعددة وآراء مختلفة لعلاج المشكلات الاقتصادية ، وشرح أسباب التغيرات الاقتصادية الدورية التى تنتاب الاقتصاد بين حين وآخر وما يصاحبها من تغيرات فى الأسعار • من أمثلة ذلك كتابات جون بودان ، وجون ولا ، وريتشـــارد كانتيلون ، وهنرى ثورنتون ، ودافيد ريكاردو ، وجون ستيورات ميل ، وارفنج فيشر وغيرهم •

بينما يذهب بعض الاقتصاديين أبعد من ذلك بكثير حيث يرون أن البداية الحقيقية للفكر النقدى ترجع الى القرن الخامس الميلادى وما تلاه من قرون فى اعقاب انهيار الامبراطورية الرومانية • هذه البداية نجدها فى كتابات كاسيودرس (٤٨٠ - ٥٧٥م) ، وبيشوب أسيدور ، وأرسطو ، وتوماس الاكوينى ونيكول أورسم ، ومولينايس وغيرهم ، وهى كتابات استمدها هؤلاء جميعا من اطلاعهم على كتابات وفلســـفات العـــرب والبنيزنطيين • ورغم أن هذه الكتابات لم تكن بالعمق الكافى الذى يرقى بها الى مرتبة النظريات فلن نحاول أهمالها ، بل لابد من دراستها حتى تكون سلسلة الفكر النقدى مكتملة الحلقات • ومن ثم فاننا ســوف نتناول نشأة الفكر النقدى فى مبحثين ، الأول تخصصه لدراسة الفكر النقدى قبل نشأة علم الاقتصاد ، أما المبحث الثانى فنتناول فيه دراسة نشـــأة الفكر النقدى فى العصر الحديث •

المبحث الأول

الفكر النقدى قبل نشأة علم الاقتصاد

مقدمة : -

يمكن القول بأن نشأة الفكر النقدى ارتبطت الى حد كبير ببدء استخدام النقود فى التداول ، أيا كان شكل هذه النقود ، سلعية أم معدنية أم ورقية . اذ تعرض فلاسفة العصور الوسطى مثلا لمعنى النقود ، ووظائفها ، ودور الدولة فى تحديد معدلات أو مقاييس قانونية للعملة وليس تحديد القوة الشرائية للنقود . وقد اختلفت درجة العمق الفكرى لهؤلاء الفلاسفة حول دراسة النقود ، حيث تعرض الفلاسفة الذين لم يدركوا عصر ارسطو للنقود من زاوية تاريخية ، مع فذلكة لغوية لكلمة النقود ، وطبيعتها وأشكالها .. الخ . اشتملت عليها مؤلفات كل من كاسيودورس (Cassiodorus) ، وبيشوب اسيدور الاسبانى (Bishop Isidore of Seville) .(١)

ومع بداية عصر النهضة فى أوربا نشط البحث وظهرت أعمال أرسطو وحظيت النظرية النقدية بالدراسة والبحث شانها شأن كافة مجالات البحث . ونشط كل من توماس الاكوينى وأستاذه ماجنس فى دراسة فلسفة أرسطو خاصة ما تعلق منها بالنقود . وكذلك فعل جون بيورايدان الذى تقلد رئاسة جامعة باريس عام ١٣٢٦ . بينما قدم نيكول أو رسم مجلد يشتمل على آراء مفكرى العصور الوسطى بشأن النقود . وجاء بعده جبرائيل بيل (١٤٣٠ - ١٤٩٥ م) ومولیس (١٥٠٠ -

---

(١) ذهب شومبيتر أبعد من ذلك حينما أوضح أن قدماء المصريين، والبابليين والآشوريين عرفوا البنوك والائتمان وكانت لهم سياسة ومؤسسات نقدية تضمنتها قوانين حمورابى (حوالى ٢٠٠٠ قبل الميلاد راجع :
Joseph A. Schumpeter, History of Economic Analysis, New York, Oxford University Press, Fifth Edition 1963, Part 2, Chapter 1, P.52.

١٥٦٦ م) الذين تعد مؤلفاتهم من أهم المراجع التى اعتمد عليها علماء الفكر النقدى فى العصر الحديث ٠

قبل أن نتناول الأسس التى تميز بها الفكر النقدى قبل نشأة علم الاقتصاد الحديث ، نعرض فيما يلى للفكر النقدى عند أرسطو لما له من آثار واضحة على كافة آراء أفكار الفلاسفة خلال هذه الحقبة ٠

١ ـ الفكر النقدى عند أرسطو

تناول أرسطو دراسة النقود من رواية تاريخيـــة حيث بدأ بعرض فكرة المقايضة بين الأفراد للحصول على حاجياتهم من السلع والخدمات، الا أن صعوبة توافق الاحتياجات والرغبات تتطلب وجود وسيلة لتسهيل عملية التبادل ٠ ويرى أرسطو أنه للتغلب على هذه المشكلة لابد من توافر سلعة أخرى تصلح كمقياس للقيمة ووسيلة للتبادل ولتكن سـلعة معدنية يسهل حملها وتداولها وتجزئتها وتتميز بالثبات النسبى للقيمة ، ولهـا صفة القبول العام ٠ وهى الخصائص التى تناولتها كتـــابات وابحاث الاقتصاديين فى القرن التاسع عشر بالتحليل كما اهتدى أرسطو فى تحليله لاستخدام النقود فى عملية التبادل الى أن النقود أيضا ذات وظيفة هامة فى حفظ القيمة أو خزنها ٠

وهكذا نستطيع أن ندرك أن أرسطو اعتبر النقود سلعة شأنها شأن كافة السلع ، غير ان هذه السلعة لابد ان تتصف بصفات معينـــة بغية القيام بوظائف معينة هى الوظائف التى استقرت حتى اليوم فى عـــلم الاقتصاد الحديث كمبادىء أو مسلمات ضرورية ٠ وذلك باستثناء وظيفـة النقود باعتبارها معيار للمدفوعات الآجلة التى لم يشر اليها سواء فى كتاب « السياسة » أو فى كتاب « الأخلاق » ٠

وتجدر الاشارة الى أن أرسطو عندما حبذ دمغ النقود بقيمة معينة ثابتة تميزها عن كافة السلع لتسهيل التبادل ، انما يؤكد أن هذه القيمة الأسمية المدفوعة تعنى فقط ضمان قيمة السلعة المعدنية (النقود) ولا تعنى بأى حال قيمة النقود الحقيقية الكامنة فى السلعة المعدنية ذاتها ٠

ويرى أرسطو أيضا أن تعيين النقود وتحديد قيمتها أمر يرجع الى ثقة واقتناع الناس بالسلعة المستخدمة كنقود ، كما يرجع أيضا الى السلطة التشريعية التى يمكن أن تضطلع بهذه المهمة ٠

ورأى أرسطو فى سعر الفائدة ربا لا مبرر ، ولم يفرق فى ذلك بين الفائدة على القرض الاستهلاكى ، والفائدة على القرض الانتاجى ، وهو ما قام به علماء اقتصاد العصر الحديث فيما بعد ٠ ويرجع ذلك الى أنه كان محكوما فى تحليله لدور النقود على أنها وسيلة للتبادل فى المقام الأول ، وأن هذا التبادل لا يترتب عليه زيادة فى قيمة السلع المتبادلة ٠ ومن ذلك يتبين لنا أيضا أنه لم يهتد الى فكرة زيادة المنفعة باعتبارها عاملا هاما فى زيادة القيمة ، وهو ما أدخله الاقتصاديون فى العصر الحديث على مفهوم الانتاج أيضا ٠

ويرى شومبيتر أن هذا النقص لا يعيب أرسطو اذا ما اخذنا فى اعتبارنا بطء درجة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى وقت كانت فيه الاعتبارات السياسية والأخلاقية هى مرجع التقييم الأول والرئيسى وليس التحليل المستفيض(١) ٠ وفى هذا الاطار أيضا جاءت آراء أرسطو بشأن الأسعار والقيمة ٠ حيث يرى أن التبادل يجب أن يتم على أساس السعر العادل ٠ ومعنى ذلك أن يشعر طرفى التبادل بالفائدة أو التحسن بعد عملية التبادل بالمقارنة لما قبل التبادل ، والا لما كان هناك داع منذ البداية لاجراء عملية التبادل ٠

ويفرق أرسطو بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية للسلعة ، ويقرر أن القيمة التبادلية تنبع من القيمة الاستعمالية للسلعة المتبادلة ، فى سوق معين يحدده العرف العام والمكان العام ٠ وهو فى هذا سبق أيضا علماء الاقتصاد المحدثين ٠

ورغم ان أرسطو لم يتناول بالتحليل ميكانيكية السوق فى تحديد الأسعار الا أنه رفض الاحتكار الذى يعرفه على أنه انفراد بائع بالسوق ،

---

(1) Joseph A, Schumpeter, Ibid, P, 64.

واعتبره منافى للعدالة ٠ ولعله فى ذلك ينادى بفكرة كمال الأســـواق أو المنافسة الكاملة التى تناولها الاقتصاديون المحدثون بالتحليل ٠

ويلاحظ أن أرسطو لم يتناول بالتحليل أو الاشارة أثر وجود النقود فى المجتمع على المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالأسعار أو الفـــائدة أو التبادل ٠ كما أنه لم يتناول أثر حركة التبادل على خلق النقود أو علاقة المتغيرات الاقتصادية بكمية النقود فى المجتمع ، وهو ما عكف على دراسته الاقتصاديون المحدثون منذ القرن التاسع عشر حتى اليوم ٠

ويمكن القول بأن أرسطو قد وضع اللبنة الأولى فى بناء الفكر النقدى التى ارتكز عليها تلاميذه ومن جاء بعدهم من فلاسـفة واقتصاديين حتى القرن التاسع عشر وحتى اليوم ٠ الا أن تأثيره كان أقوى على الذين جاءوا بعده مباشرة ، وهو ما نتناوله فيما يلى ٠

٢ ـ الفكر النقدى بعد أرسطو

عكف تلاميذ أرسطو على دراسة فلسفتة وآرائه الاجتماعية والاقتصادية التى اشتمل عليها كتابيه فى (الاخلاق) و (السياسة) ومن بينها تلك المتعلقة بالفكر النقدى ٠ وقـد استطاع هؤلاء التلاميذ اصــــدار فكر نقدى أكثر تقدما من فكر أرسطو ٠

أوضح اتباع أرسطو أن النقود لا تطلب لذاتها وانما بغرض التبادل، وأن أهمية النقود ترجع الى استخدامها كمقياس للقيمة ، وقرورا ان النقود تقوم بالوظيفتين معا ٠ وان كان البعض مثل (توماس الاكـــوينى) و (أورسم) يرون أن الوظيفة الحقيقية للنقود تكمن فى كونها وسـيلة للتبادل ، كما تقبلوا فكرة أرسطو القائلة بأن للنقود وظيفة أخـــرى هى كونها مخزن للقيمة دون أن يضيفوا اليها جديدا ٠

وقد تناول هؤلاء التلاميذ الطلب على النقود فاعتقدوا بأن النقود تطلب بدافع الجريمة وأن الربا أو الفوائد المرتفعة أصدق تعبير عن سوء استخدام النقود ٠ الا أن البعض مث ل(أورسم) و (الوثر) أوضح أن العيب فى الانسان وليس فى النقود ذاتها ، وأن هناك دائما توازن يوجده جانب الخير فى المجتمع ٠ بينما تناول (بيوريدان) عنصـــر التأخير الزمنى أو الفترة التى تنقضى ما بين عرض السلعة الفائضة للبيع والحصول

على سلعة مقابلة بغرض الاستهلاك ، مبينا أن هذا الاعتبار يؤكد أهمية النقود فى التبادل • وهو ما يعتبر فى رأينا سبقا عظيما لعلماء العصر الحديث الذين أدخلو عنصر التأخير الزمنى فى نماذج التحليل النقدى والاقتصادى بصفة عامة • وفكرة التأخير الزمنى بين الحصول على الدخل وانفاقه بصفة خاصة •

كما أضاف (توماس الاكوينى) أن درجة نقاء المعدن النفيس تعتبر من أهم الأسباب التى تدفع الناس الى حيازة النقود • وطالب بضرورة تثبيت قيمة المعدن المستخدم كعملة حتى لا تنخفض قيمته عن قيمة السلع المتداولة ويقل الطلب على النقود وتتأثر حركة التبادل • وأوضح (بيوريدان) ان هذا يؤدى أيضا الى امكانية استخدام النقود كمخزن للقيمة • وظلت فكرة ارسطو القائلة بأن النقود سلعة معدنية مسيطرة على فكر تلاميذه • اذ ان (بيييردبوا) أوضح فى عام ١٣٠٨ م ان ارتفاع الأسعار المحلية يرجع الى أن النقود المتداولة مصنوعة من الذهب والفضة مما أدى الى زيادة طلب الأجانب على هذه النقود أو (السلع) • بينما أضاف (توماس الاكوينى) عنصر الندرة التى يتميز بها الذهب والفضة مما يؤدى الى زيادة قيمتها • ومن هذا يتبين لنا أنهم توصلوا الى فكرة العرض والطلب وأثرها فى تحديد الأسعار وهو ما لم يتوصل اليه أرسطو كذلك • كما أوضح (بيوريدان) كذلك أن النقود تطلب للحصول على الضروريات مثلما تطلب للحصول على الاستهلاك المظهرى ودلل على ذلك بتساوى أو تقارب قيمة الذهب والفضة المستخدمين كعملة وقيمتها كحلى نفيسة •

العلاقة بين النقود والدخل : –

برز الحديث عن العلاقة بين النقود والدخل فى بداية القرن الحادى عشر عندما بدأت ظاهرة تزييف العملة على نحو اعتبره كل من (جيوبرت) عام ١١١٠م و (توماس الاكوينى) ضارا بالتبادل بسبب ما يترتب عليه من اختلال وظيفة النقود كمقياس للقيمة • وفى عام ١٣٠٠ اشتكى (بيير ديبوا) الى الملك فيليب العادل من أن عملية تزيف العملة سببت أضرارا بالغة بدخول النبلاء وبقية الفئات التى لم تزد دخولها فى وقت تضاعفت فيه أسعار كافة السلع والخدمات •كما أوضح (أورسم) أن تلك الظاهرة أدت الى اعاقة حركة التجارة ونقص السلع الداخلة الى

البلاد ومن ثم قلة الدخول ، فضلا عن الاضرار بأصحاب الدخول الثابتة واستفادة قلة من التجار والمضاربين على حساب أغلبية أفراد المجتمع .
الا أن (مولينس) يرفض هذا التفسير ويرى أنه اذا حدثت زيادة فى قيمة النقود فلن يضار أحد طالما أن أسعار كافة السلع والخدمات سترتفع بنفس النسبة . أما اذا ارتفعت قيمة بعض النقود فحينئذ تحدث الاضطرابات المشار اليها آنفا . (١) .

وقد أوضح فلاسفة هذا العصر أن التلاعب فى النقود ومايترتب عليه من تخفيض قيمتها يؤدى الى اختلال العلاقة بين دخول المقرضين وتحسن وضع المقترضين نتيجة ارتفاع الأسعار . ونادوا بأن يسدد المقترضون ما يعادل قانونا قيمة ما سبق أن اقترضوه . ولم يفرقوا فى ذلك بين الاعتبارات القانونية والاعتبارات الاقتصادية فى بداية ذلك العصر ، الا أن بعض هؤلاء الفلاسفة أكد على أهمية نوع العملة أو النقود المستخدمة فى السداد حتى لا تتأثر دخول المقرضين ، ويلحقهم الضرر ، وبذلك أعطوا أهمية لمفهوم القيمة الحالية ، ومفهوم القيمة الآجلة . الا أن معيارهم فى ذلك كان القيمة الكامنة فى عملة السداد سواء بالنسبة للمعاملات المحلية أو المعاملات الأجنبية .

ولعل فلاسفة ذلك العصر أدركو أهمية ضبط المعروض النقدى بما يتناسب مع الدخل القومى عندما قرروا أنه يجب عدم استخدام كل من الذهب والفضة فى استعمالات أخرى سوى استخدامها كنقود طالما أن هذه الوظيفة تكاد تستوعب قيمة الذهب والفضة الموجودة بالمجتمع .كما اكدوا أن العملات المساعدة تستخدم لتجزئة العملات الرئيسية وليست بديلا لها ، ومن ثم لايجب نقلها خلال عمليات التبادل . وقد تعرض هؤلاء الفلاسفة لمشكلة اختفاء بعض العملات من التداول حيث أوضح بعضهم أن ذلك يحدث عندما ترتفع القيمة السوقية لها عن قيمتها الاسمية مما يدفع حامليها الى الاحتفاظ بها وعدم طرحها فى التداول بالقيمة الاسمية بل بالقيمة السوقية والحصول على قيمة أعلى .

---

(1) Arthur Monrae, Monetary Theory Before ADAM SMITH, Richard E. Mulcahy, Readings in Economics, The Newmon Press, Westminster, Maryland, 1959, P. 151 — 152.

كمية النقود وسرعة التداول : -

فى تناولهم لمشكلة اختفاء بعض العملات من التداول تطرق فلاسفة القرون الوسطى الى فكرة « سرعة تداول النقود » واهتدوا الى أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول . اذ أوضح (هنرى البلجيكى) أنه عندما تسمح السلطات بتداول اكثر من نوع من النقود ربما يحدث نوع من الثبات فى العلاقة بين قيم هذه العملات ، وترتفع قيمة احدى العملات السوقية عن القيمة المصدرة بها فحينئذ يميل الحائزون الى الاحتفاظ بها وسحبها من التداول ، وقد عبر فليسوف آخر عن هذه الحالة بقوله «أحيانا تأكل الفضة الذهب ، وأحيانا أخرى يأكل الذهب الفضـة » . (١) أى أنه يمكن القول بأن فلاسفة القرون الوسطى قد استشعروا حركة أو سـرعة تداول النقود ، وان لم يشيروا اليها صراحة ، أو يتنـاولوها بالتحليل المتعمق ، ولعل هذا ما دفع البعض مثل شومبيتر الى القول بأن أفكارهم النقدية لم تكن واضحة تماما ، طالما أنهم لم يتناولوا أثر تغيرات تداول النقود على التجارة والعمالة على النحو الذى توصل اليه بعض رجـال الأعمال فى القرن السابع عشر (٢) .

ولعل أول من تناول مناقشة هذا الموضوع بوضوح هو (جون لوك) وذلك عام ١٦٩٠ م عندما أوضح أن كمية النقود اللازمة لتسـيير حركة التجارة تتوقف على سرعة التداول . وكلما زادت كمية النقود التى يحتفظ بها الأفراد بعيدا عن التداول كلما قلت سرعة التداول والعكس . أى أن سرعة التداول تتوقف على حركة التجارة والنشاط الاقتصادى فى المجتمع . وبذلك يمكن القول مع (كلين) أن (جون لوك) قد أضاف اضافة هامة الى الفكر النقدى عندما تناول بالشرح أول الاعتبـارات التى تؤثر فى تحديد سرعة تداول النقود بالاضافة الى دراسة اعتبارات تحديد الطلب على النقود (٣) .

---

(1) Arthur Monrae, Ibid, P. 157.

(2) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 2, P. 100.

(3) John J. Klein, Money and the Economy, Harcourt Brace Jovanouich, Inc., U.S.A., 1978, fourth edition, Chapter 17. P. 364.

بينما أضاف (جون لاو) أن سرعة تداول النقود تؤثر على مستوى التشغيل فى المجتمع وعلى حركة التجارة . اذ يمكن السلطات النقدية استخدام فكرة سرعة التداول للوصول الى حالة التشغيل الكامل ، وذلك مع العمل على ضبط كمية النقود المتداولة بما يتناسب مع الثروات الموجودة فى المجتمع ، وحركة التجارة ، ومستوى الأسعار المحلية حتى لا تحدث ضغوط تضخمية .

وأوضح (كانتيلون) أن زيادة سرعة تداول النقود يكون لها نفس الأثر الذى تحدثه زيادة كمية النقود المصدرة ، ومن ثم تؤدى الى زيادة حركة التجارة اذا ما افترضنا ثبات المعروض النقدى . كما بين أن ما تفعله المصارف عندما تصدر نقود تزيد قيمتها عن قيمة ما لديها من ودائع انما يؤدى الى زيادة سرعة تداول النقود ، وتؤثر بالتالى على حركة تداول السلع والمدفوعات ، وهو نفس الذى يحدث فى حالة اقراض المصرف لجزء مما لديه من ودائع . وبذلك يتضح أن كمية النقود فى رأى (كانتيلون) تشتمل على النقود المصدرة والودائع المصرفية تحت الطلب ، ويرى (شومبيتر) أنه طبقا لنظرية (كانتيلون) تكون الأذون الحكومية ضمن مكونات المعروض النقدى حيث انها تشتمل على وعد من الحكومة بالدفع النقدى فى زمن أو آخر ، وتؤدى الى زيادة سرعة التداول وهو مالا يمكن قبوله . اذ أن كافة هذه الأنواع من وسائل الدفع تؤدى الى زيادة كمية النقود ولكنها لا تؤدى الى زيادة سرعة التداول (١) .

ولعلنا نستطيع قبول تحليل (كانتيلون) المتعلق بأثر سرعة تداول النقود على حركة التجارة والمعاملات كاضافة قيمة الى الفكر النقدى فى القرن السابع عشر ، بصرف النظر عن آرائه المتعلقة بالائتمان والودائع التى اعتبرها تؤدى الى زيادة سرعة التداول . ومع ذلك فلست اتفق تماما مع شومبيتر فى رفضه فكرة (كانتيلون) . اذ يمكن القول بأنه على المستوى القومى يمكن اعتبار زيادة كمية النقود عاملا أساسيا فى زيادة سرعة تداول النقود فى المجتمع ككل ، وذلك اذا ما أخذنا معدل زيادة الناتج القومى فى الاعتبار . وهو ما سوف نناقشه بالتفصيل فيما بعد .

---

(1) Joseph A. Schumpeter, Op. Cit, Chapter 6, P. 319 — 321.

المبحث الثـانى

الفكر النقدى بعد نشأة علم الاقتصاد

مقدمة : ـ

فى دراستنا لهذه الفترة نتناول آراء أبرز الاقتصـادين النقـدية الذين كانت لهم آراء هامة فى الفكر النقدى خلال القرن التاسع عشر مثل (هنرى ثورنتون) ، و (ريكاردو) ، و (ستيورات ميل) . كما نتناول آراء بعض النقديين الذين كتبوا فى النقود فى بداية القرن العشرين مثل (فيشر) ، و (ويكسيل) . وكذلك (روبوتسون) ، و (مارشال) ، و (بيجو) ، و (فالراس) ، و (كينز) الذين يطلق عليهم مدرسـة كمبردج . بالاضافة الى ماركس كممثل للفكر الاشـتراكى . وذلك على النحو التالى : ـ

أولا : النقديون فى القرن التاسع عشر

اهتم اقتصاديو القرن التاسع عشر بدراسـة الأسـعار وتخصيص الموارد وتميز تحليلهم فى هذا الشأن بافتراض وجود حالة من التشـغيل الكامل فى المجتمع .كما قبلوا قانون (ساى) فى الأسواق القائل بأن العرض يخلق الطلب عليه . وفى هذا الاطار تناولوا دراسة أثر تغير المعـروض النقدى على مستوى الأسعار المحلية حيث أوضحوا ان تغيرات كميـة النقود تؤدى الى تغير بنفس النسبة فى مستوى الأسـعار . كما تميز تحليلهم النقدى بدوام افتراض ثبات سرعة تداول النقـود . وتناولوا هيكل الائتمان وتوصلوا الى آراء جديدة وهامة .

ويرى بعض المؤرخين الاقتصاديين مثل (ريست) و (شومبيتر) أن اقتصادى القرن التاسع عشر لم يستطيعوا ربط تحليل الائتمـان بالنظرية النقدية . كما اختلطت عليهم بعض المبادىء النقدية وعلاقتها بالائتمان وهو ما يتضح من استخدامهم لبعض المصطلحات غير المحددة أو الواضحة (١) . بينما يرى البعض الآخـر مثل (كلين) أن هـؤلاء

---

(1) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 6, P. 718.

الاقتصاديين قد قدموا لنا ما يعرف اليوم باسم (نظرية كمية النقود الخام) (Crude Quantity Theory of Money) ⁽¹⁾ . ونتناول فيما يلى بيان ما أسهم به أبرز اقتصادى هذه الفترة من فكر نقدى .

١ — هنرى ثورنتون : —

يعتبر هنرى ثورنتون من أنصار النظام النقدى المعدنى فى مواجهة أنصار نظام النقد الورقى الذين أثاروا جدلا نقديا خلال الحروب النابليونية حول نوع النقود وعلاقتها بالأسعار . ويرى (ثورنتون) أن زيادة كمية النقود تؤدى الى زيادة الطلب ومن ثم زيادة الأسعار . ولقد ربط (ثورنتون) بين زيادة كمية النقود ومستوى التشغيل فى المجتمع حيث أوضح أن زيادة كمية النقود تؤدى الى زيادة تشغيل الموارد العاطلة وزيادة الانتاج وليس بالضرورة زيادة الأسعار مباشرة . لكنه بعد وصول المجتمع الى حالة التشغيل الكامل فان زيادة كمية النقود ، وما يترتب عليها من استمرار زيادة الطلب تؤدى الى زيادة الأسعار .

وقد أكد (ثورنتون) على أهمية تحديد كمية النقود الورقية المصدرة حتى لا يترتب على تغيرها غير المناسب اخلالا بالمستوى العام للاسعار ، ولذلك يجب ان تتغير تبعا لتغير معدلات الانتاجية .

ويرى (ثورنتون) أن وسائل الدفع المختلفة سواء ولا فرق بينها فى ضوء اعتبارات معينة يمكن أن تتضح من خلال التطبيق العملى . كما ربط (ثورنتون) بين سرعة تداول النقود وكمية النقود وسعر الفائدة اذ أوضح أن ارتفاع سعر الخصم يؤدى الى جذب الذهب من الخارج . كما أشار الى ارتباط سعر الفائدة بمدى رغبة العملاء فى الاحتفاظ بالنقود فى شكل نقدى وربط بين توقعات الأسعار وسعر الفائدة على القروض . وتناول شرح قدرة البنوك على (تضخيم النقود) (to inflate the Currency)

ويعتبر أول من قدم الأساس الذى ارتكزت عليه النظريات الحديثة التى ربطت بين سعر الفائدة والانتاجية الحدية لرأس المال ، وذلك حينما أوضح أن سعر الفائدة على النقود المقترضة يتجه الى التساوى مع الربح الحدى المتحقق من الاستثمار الذى استخدم فيه القرض ⁽²⁾ .

---

(1) John J. Klein, Op — Cit, P. 367.
(2) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, P.P. 720 — 722.

٣ ـ ريكاردو : ـ

ينتمى (ريكاردو) فى فكره النقدى الى فريق أنصار النظام المعدنى٠

ولعل أبرز اسهاماته النقدية التى تضمنها كتابه الصادر عام ١٨٢١م عن (ارتفاع سعر العملات المعدنية) هى تحليله لسرعة دوران النقود٠ اذ اوضح أنه بافتراض ثبات كمية النقود ومستوى الانتاجية فان زيادة سرعة تداول النقود تؤدى الى زيادة مستوى الأسعار٠ وأشار الى أن سرعة التداول تختلف من دولة الى أخرى فهى تكون مرتفعة فى بعض الدول عنها فى البعض الآخر ، كما تتغير فى الدولة الواحدة تبعا لتغير الظروف والمناسبات ٠ وتتوقف سرعة التداول على درجة الثقة والإئتمان المتاح بين العملاء وسرعة وكفاءة البنوك العاملة بيد أن افتراضة لثبات سرعة التداول فى بريطانيا عند معدلاتها المرتفعة قد جعل تحليله المتعلق بأثر سرعة التداول على قيمة النقود قاصرا ٠

وأكـد (ريكاردو) مثل (ثوزتون) أهمية تحـديد قيمة النقود الورقية المصدرة منعا لإختلال مستوى الأسعار المحلية (١) ٠

وقد انتقد البعض (ريكاردو) لعدم الاهتمام بمقارنة كمية النقود المصدرة بمستوى الانتاجية ورفضه لفكرة تكوين رأس المال من خـــلال المعاملات المصرفية مرددا أن رأس المال يمكن تكوينه فقط من خـــلال الادخار ، وان نظرية كمية النقود تتضمن عدم وجود علاقة بين المعروض النقدى والناتج (٢) ٠

٣ ـ جون ستيوارت ميل : ـ

شأن كافة اقتصادى القرن التاسع عشر ، ركز (ميل) على تحليل العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار ٠ حيث أوضح أن زيادة كمية النقود والائتمان تؤدى الى زيادة الطلب ، ومن ثم زيادة الأسعار ٠ لا فرق فى ذلك بين النقود المعدنية أو النقود الورقية ســواء تلك القابلة

---

(1) Piero Saraffa, The Works and Correspondence of David Ricardo, Vol. 3, Cambridge University Press, 1951, PP. 90 — 92.

(2) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 6. P. 724.

للتحويل الى ذهب وفضة أو غير القابلة للتحويل ، والسندات الاذنية والكمبيالات وغيرها •

وقد نظر (ميل) الى النقود على أنها سلعة مثله فى ذلك مثل فلاسفة العصور الوسطى • وأوضح أن قيمتها تتحدد بالعرض والطلب شأن كافة السلع وذلك فى الأجل القصير • أما فى الأجل الطويل فتتحدد قيمتها بتكلفة الانتاج •

وأكد (ميل) أن قيمة النقود يحددها كل من كمية النقود المصدرة، وسرعة تداولها • بينما تتوقف القوة الشرائية للنقود على عرض وطلب النقود • ويعرف (ميل) الطلب على النقود بأنه كمية السلع المطروحة للبيع • ويرى أنه اذا زاد المعروض النقدى بنسبة معينة فان الطلب على السلع يزيد بنفس النسبة (بافتراض ثبات العوامل الأخرى) ، وهو ما يؤدى الى زيادة المستوى العام للأسعار •

وقد أخذ (ميل) سرعة تداول النقود فى الاعتبار ، حينما أوضح أن سرعة دوران النقود تؤثر أيضا فى تحديد قيمة النقود • وعرف سرعة التداول بأنها (متوسط عدد المرات التى تستخدم فيها كل وحدة نقد لشراء السلع أو اداء معاملات معينة) • وبذلك اذا افترضنا ثبات حجم المعاملات وكمية النقود فان زيادة سرعة التداول تؤدى الى زيادة قيمة النقود ، كما تؤدى الى زيادة أسعار السلع والخدمات ، والى انخفاض القوة الشرائية للنقود •

ولم ينكر (ميل) أثر الائتمان فى تكوين رأس المال مثلما فعل (ريكاردو) ، ولكنه أكد امكانية ذلك طالما أنه من الممكن تحويل الائتمان المصرفى الى دخول حقيقية تستخدم فى تكوين رأس المال (١) •

وعلى حين يعتبر البعض (ميل) مؤسس نظرية كمية النقود الخام فانه لم يسلم من لوم البعض الآخر (مثل شومبيتر) الذى يرى أنه وضع نفسه فى اطار جامد لنظرية الكمية مما ترتب عليه تناقض أراءه • حيث جعل نظريته لا تنطبق الا على مجتمعات لا تستخدم نقودا سوى العملات المصدرة المعدنية ، أى أن الائتمان المصرفى لا يؤثر فى

---

(1) John Stuart Mill, Principles of Political Economy, Ashley Edition, Longmans Green, 1909, PP. 485 — 496.

مستوى الأسعار ومن ثم لا تؤثر كمية النقود فى مستوى الأسعار أيضا ٠ -
كما أنه قصر فعالية نظرية كمية النقود على كمية النقود المتداولة فقط ، مع أن كمية النقود غير مستقلة عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالعمالة والانتاج وحجم المعاملات ٠ وأنه اذا أخذنا فى الاعتبار استبعاد (ميل) للاحتياطيات النقدية أو المدخرات الشخصية التى تستخدم فى المستقبل من مفهوم كمية النقود ، الى جانب قوله بأن المشتريات الآجلة تؤثر فى الأسعار مثل المشتريات النقدية تماما – لا تضح لنا أنه لا توجد نظرية لكمية النقود وانما نظرية انفاق لا تمت بصلة الى كمية النقود ٠ (١)

وعلى أية حال فان برغم كافة ما يوجه الى نظرية (ميل) النقدية من نقد فانها كانت قاعدة فكرية انطلقت منها أفكار كافة النقديين الذين جاءوا بعده ٠ كما كانت آراءه الصحيحة المتعلقة بسرعة تداول النقود أساسا صلبا للنظريات النقدية الحديثة على النحو الذى سوف نوضحه فيما بعد ٠

ثانيا : النقديون فى أوائل القرن العشرين

تمهيـــد : –

من أبرز نقديى هـذه الفترة الاقتصـادى الأمريكى (فيشر) و و (ويكسيل) وأعضاء مدرسة كمبردج : (كينز) ، و (فالراس) ، و (مارشال) ، و (روبرتسون) ٠

ويعتبر الفكر النقدى لهؤلاء جميعا امتدادا عضويا للفكر النقـــدى لعلماء القرن التاسع عشر ، حيث يتضح من كتاباتهم أنهم يرون مثلما رأى السابقون أن حجم المعروض النقدى هو الذى يحدد المستوى العـــام للأسعار ، وأن الأسعار النسبية تحددها اعتبارات العرض والطلب على سلع التبادل ٠

ولعــل أهم اضافاتهم الى الفـكر النقدى تتمثـل فى تحليل الدور الاقتصادى الذى تلعبه النقود فى المجتمع ، وهو ما أوضحته معادلة فيشر

---

(1) Joseph A. Schumpeter. Op — Cit. Chapter 6. PP. 704 — 705

الخاصة بدور النقود وسرعة التداول فى التبادل السلعى . وما أوضحه أيضا تحليل أعضاء مدرسة كمبردج النقدية ومعادلاتهم بشأن سرعة التداول والموازين النقدية . كما كان لمفكرى هذه الفترة الفضل فى تحليل دور النقود فى احداث التقلبات أو الدورات الاقتصادية فى الأجل القصير .

ونتناول فيما يلى بيان تفصيل ما أجملناه فيما سبق : -

١ - ارفنج فيشــر : -

تعتبر معادلة التبادل ، ونظرية الدورات التجارية أهم انجازات فيشر النقدية ، حيث تناول بتحليل لم يسبقه اليه أحد دور النقود فى احداث التقلبات الاقتصادية ، بين الكساد والرواج ، بين ارتفاع الأسعار وانخفاضها وعلاقة التضخم بأسعار الفائدة . كما تعتبر معادلته بشـــأن النقود وسرعة التداول ودورها فى التبادل من أهم الدعائم التى ارتكز عليها الفكر النقدى الحديث .

وفيما يلى يجد القارىء عرضا لهذه الأفكار والمعادلات :

(أ) معادلة فيشر بشأن التبادل : -

استخدم فيشر الاداة الاحصائية لصياغة فكره النقدى كما يلى : -

م × ع + مَ × عَ = ك × س

حيث : - م تمثل كمية النقود المتداولة خلال سنة معينة .

، ع تمثل سرعة تداول النقود .

، مَ تمثل الودائع تحت الطلب خلال تلك السنة .

، عَ تمثل سرعة تداول الودائع تحت الطلب .

، ك س تمثل متوسط أسعار السلع المتبادلة خلال السنة مضروبة فى كمية السلع المتبادلة .

وقد أخذ على هذه المعادلة عدم امكانية جمع كميات سلع غير متجانسة . الا أنه أمكن التغلب على ذلك باستخدام الأرقام القياسية للأسعار والكميات .

وأوضح (فيشر) أن هذه المعادلة تنطوى على بيان أن مستوى الأسعار يتغير تبعا لتغير كمية النقود ، وسرعة تداولها . كما تتغير كذلك بتغير حجم التجارة . وأكد أن دور كمية النقود فى تحديد مستوى

الأسعار لا يعنى أن الاعتبارات الأخرى لا تؤثر ، وانما يعنى أن تأثير كمية النقود هو التأثير العادى أو المطلق بعد انتهاء الظروف المؤقتة . ولاشك أن هذا يعنى أن نظرية (فيشر) بشأن كمية النقود تنطبق فقط على اعتبارات الأجل الطويل مع ثبات كل من سرعة التداول وحجم التبادل .

وتناول (فيشر) بيان العوامل الأخرى التى تؤثر على حجم التجارة مثل السكان ، والتكنولوجيا ، والتراكم الرأسمالى . كما أشار الى العوامل التى تؤثر فى سرعة تداول النقود مثل العادات المصرفية ، والاقتصاد فى الانفاق ، وكثافة السكان ، وسرعة المواصلات . وأكد أن هذه العوامل تؤثر فقط على سرعة التداول فى الأجل الطويل . وأشار (فيشر) الى أن استخدام الودائع المصرفية تحت الطلب يؤدى الى زيادة الأسعار طالما أنه يؤدى الى زيادة المعروض النقدى . بينما أوضح أن تغير كميات السلع المتبادلة فى الأجل الطويل يؤدى الى انخفاض الأسعار ، كما يؤدى تغير سرعة التداول ، وكمية الودائع تحت الطلب الى ارتفاع الأسعار . أما فى الأجل القصير فتأثير هذه المتغيرات يمكن اهماله . (١)

ويعتبر البعض أن نظرية (فيشر) بشأن كمية النقود ومعادلة التبادل معادلة سليمة تماما ودقيقة . فضلا عن أنه أول اقتصادى يطبق فروضه النظرية احصائيا (٢) . بينما يرى البعض الآخر أن معادلة (فيشر) اطار عقيم . اذ أن جانب المعادلة الأيمن لا يعتبر مسببا أو مؤثرا على الجانب الأيسر ، كما أن الجانب الأيسر لا يعتبر مؤثرا على الجانب الأيمن من المعادلة (٣) .

بينما يذكر (شومبيتر) أن (فيشر) عندما اعتبر أن حجم التجارة يؤثر على سرعة التداول وكمية النقود قد أضعف نظريته على الأقل فى الأجل الطويل ، وذلك بتقديم متغير مستقل يتداخل مع المؤثرات المباشرة

---

(1) Fisher, Jrving, The Purchasing Power of Money. Macmillan, 1911, Chapter 1, PP 156 — 160.

(2) John A. Klein, Op — Cit, P. 384.

(3) Harry D. Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, Prentice Hall, Inc., 1980, Chapter 21, P. 240.

على حجم التجارة ويؤثر على الأسعار • كما أنه فى تحليله للمعادلة فى الأجل القصير قد ركز على المؤثرات غير المباشرة على الأسعار على نحو فاق تحليله لكمية النقود • وقد أرجع (شومبيتر) ذلك الى أن ذلك جاء بايحاء من (خطة تعويض الدولار) مما جعل نظريته فى كمية النقود ذات بعد اجتماعى ، تختلف عن النظريات الأخرى بشأن كمية النقود•(1)

(ب) نظرية (فيشر) فى الدورات التجارية : ـ

تناول (فيشر) شرح نظريته فى الدروات التجارية من خلال تحليله للعلاقة بين النقود والأسعار فى ظل ظروف الأجل القصير الذى يتميز بعدم التوازن • وقد استخدم (فيشر) سعر الفائدة لبيان كيفية حدوث وتعاقب مختلف التقلبات الاقتصادية ، واعتبر أنه المسئول الأول عن ظاهرة عدم الاستقرار التى تسود الاقتصاد فى الأجل القصير (فترة التحول حسب تعبيره) •

اذ أوضح (فيشر) أن السبب فى حدوث الدورات التجارية يرجع الى عدم قدرة سعر الفائدة على الاستجابة السريعة لتغيرات الأسعار • فعدما ترتفع الأسعار وتتجه أرباح رجال الأعمال الى الزيادة يتجهون الى الاقتراض من البنوك فيترتب على ذلك زيادة العروض النقدى ، ويحدث مزيد من الارتفاع فى الأسعار وزيادة مماثلة فى هوامش الربح واستمرار التوسع فى الاقتراض وتتجه أسعار الفائدة الى الارتفاع ولكن بمعدل يقل عن معدل ارتفاع الأسعار • وتتأثر كل من سرعة تداول النقود، وسرعة تداول الودائع تحت الطلب ، وكمية السلع المتداولة وتشيع حالة من الرواج ويتزايد الانفاق بصفة عامة وتتجه سرعة تداول النقود وسرعة تداول الودائع تحت الطلب الى الزيادة نظرا لعدم امكان تمويل كافة الانفاق عن طريق الاقتراض من البنوك • كما يتجه الناتج القومى الى الزيادة وتنخفض البطالة بصفة عامة • غير أن حجم السكان ومعدل تزايد الاختراعات وكفاءة العمالة تحد من مدى تزايد حجم التجارة والانتاج • ومن ثم فان محدودية زيادة كميات السلع الداخلة فى التجارة ، وزيادة كمية النقود ، وسرعة تداول النقود ، وسرعة تداول الودائع تحت الطلب، تؤدى الى زيادة الأسعار •

---

(1) Joseph A. Schumpeter. Op — Cit, Chapter 8., PP. 1100—1102.

ومع استمرار حالة الرواج واستمرار الاقتراض من البنوك ، تتجه الاحتياطيات النقدية لدى هذه البنوك نحو الانخفاض ، وتقل الودائع النقدية لدى هذه البنوك رغم زيادة سعر الفائدة (تكلفة الاقتراض) . كما تتجه الأرباح المحققة الى الانخفاض نتيجة لذلك ، ويقل الاقتراض تبعا لذلك ، ويتعثر كثير من منشآت الأعمال وتفقد ثقة العملاء فيها ، ويشيع فى الاقتصاد حالة الكساد ، ويواكب هذه الحالة انخفاض القروض ، وقلة المعروض النقدى ، وانخفاض سرعة تداول النقود ، ويقل الانفاق وتتجه الأسعار الى الانخفاض . وتجدر الاشارة الى أن انخفاض سعر الفائدة يكون فى هذه الحالة بمعدل أقل من معدل انخفاض مستوى الأسعار . كما يتجه الناتج الى الانخفاض .

ويرى (فيشر) أنه للخروج من حالة الكساد هذه لابد أن يكون انخفاض سعر الفائدة بالمعدل الذى يشجع المستثمرين على الاقتراض . وعندما يحدث ذلك يتوقف انخفاض الأسعار ويتجه الاقتصاد الى حالة الرواج على النحو السابق بيانه . (١)

ورغم أن (فيشر) قد أخذ زمام المبادرة بعرض نظرية لشرح كيفية حدوث الدورات التجارية ، فانه لم يسلم من نقد الناقدين . اذ يعيب بعض الاقتصاديين على هذه النظرية اعتمادها بدرجة كبيرة على دور سعر الفائدة وافتراض مرونة الأسعار تبعا لتغيرات سعر الفائدة والاقتراض فى كل من حالة الرواج والكساد . اذ من الممكن أن يلجأ المستثمرون الى خفض الانتاج والعمالة فى حالة الكساد بدلا من البيع بأسعار منخفضة ، ومن ثم يطول أمد مرحلة الكساد دون عودة الى مرحلة الرواج كما افترض (فيشر) . بل ان (شومبيتر) يرى أن نظرية (فيشر) فى الدورات ليست الانظرية خاصة بانكماش الديون (DEBT — DEFLATION THEORY) تنطبق على كافة حالات الدورات التجارية . أما الأسباب الحقيقية مثل التغيرات التكنولوجية والاعتبارات التجارية فقد أعطاها (فيشر) أهمية ثانوية مما يجعل القارىء عاجزا عن تبيان حقيقة نظريته فى الدورات المعادلة (٢) .

---

(1) Fisher Jrving, Op — Cit, Chapter 1, P. 57.

(٢) راجع : Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 8, P. 1122.
John J. Klein, Op — Cit, Chapter 17, P. 377 : 9.

ومهما يكن من أمر فاننا نستطيع القول بأن (فيشر) يرجع اليه فضل المبادأة بعرض نظرية لتفسير الدورات التجارية ، كما يعتبر أول من أدخل أثر عامل (التأخير الزمنى) فى تحليله لتعاقب التقلبات التجارية ، وتغير السياسات الاقتصادية (١) .

(جـ) العلاقة بين سعر الفائدة والأسعار المحلية : ـ

تناول (فيشر) تفسير العلاقة بين تغيرات سعر الفائدة والمستوى العام للأسعار المحلية من خلال التفرقة بين الأسعار السوقية ، والأسعار الحقيقية للفائدة . اذ يرى أن سعر الفائدة السوقى هو ذلك السعر الفعلى الذى يدفعه المقترضون . أما السعر الحقيقى للفائدة فهو يمثل السعر السوقى بعد استبعاد أثر الأسعار سواء أكانت بالزيادة فى حالة التضخم ، أو بالنقض فى حالة الكساد . ووضع لذلك معادلة يمكن بيانها كما يلى :ـ

ع = عَ - س

حيث ع : تمثل سعر الفائدة الحقيقى .

، عَ : تمثل سعر الفائدة السوقى .

، س : تمثل معدل التضخم أو (معدل الكساد) .

وبناء على هذه المعادلة يستطيع كل من المقترضين والمقرضين أن يأخذوا معدل التضخم ، أو معدل الكساد فى الحسبان عند حساب قيمة القرض ، ويستفاد من هذه المعادلة أن ارتفاع الأسعار يؤدى الى انخفاض القيمة الحقيقية لسعر الفائدة ، بينما ترتفع قيمته الحقيقية فى حالة الكساد .

ولعل هذه المعادلة تذكرنا بفكرة القيمة الحالية والقيمة الآجلة التى يستخدمها الاقتصاديون والماليون فى دراسات الجدوى الاقتصادية الحديثة ، وفى المعاملات المصرفية أيضا . ومازالت معادلة فيشر هذه مرجع الكثير من النقديين والاقتصاديين حتى اليوم .

---

(١) راجع فى ذلك : Richard T. Selden, Monetarism, Sideny Weintraub, Modern Economic Thought, University of Pennsyvania Press, 1977, Chapter 13, P. 257.

٢ - ويكســـيل : -

قدم (ويكسيل) عدة أفكار اقتصادية تتعلق بكمية النقود ، والعلاقة بين المعروض النقدى ، والأسعار ، والنفقات ، وسعر الفائدة باعتبار كافة هذه المتغيرات تؤثر فى احداث الدورات التجارية . ونتناول بيان ذلك كما يـلى : -

(أ) نظريته فى كمية النقود : -

يرى (ويكسيل) أن كمية النقود تشتمل على النقود المصدرة سواء أكانت عملات معدنية ، أو ورقية غير قابلة للتحويل الى عملات معدنية.
واعتقد (ويكسيل) أن التغيرات الذاتية فى كمية النقود لا تؤدى الى حدوث أية تغيرات فى قيمة النقود من تلقاء نفسها ، بل من خلال أثر سعر الفائدة على القروض المصرفية ، والتوسع فى حجم الائتمان . كما أوضح (ويكسيل) أن أية زيادة فى المعروض من الذهب يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الأسعار المحلية عن طريق زيادة دخل وانفاق أولئك الحائزين للذهب . ولم يقصد (ويكسيل) أن تكون الزيادة فى الأسعار بنفس نسبة زيادة المعروض النقدى . بل أوضح أن الزيادة فى مستوى الأسعار تكون بنسبة زيادة الطلب على النقود الى زيادة المعروض منها.

(ب) نظرية ويكسيل فى سعر الفائدة وعلاقتها بالأسعار المحلية : -

يفرق (ويكسيل) بين سعر الفائدة الحقيقى أو الطبيعى (كما أسماه) ، وسعر الفائدة السوقى . واعتبر (ويكسيل) سعر الفائدة الحقيقى مساويا للعائد الصافى المتحقق من عمليات تكوين رأس المال . ويرى أنه عندما يتساوى سعر الفائدة الحقيقى مع سعر الفائدة السوقى ، لا يحدث أى تغير فى الأسعار المحلية . أما اذا حدث أن ارتفع ســـعر الفائدة السوقى عن السعر الحقيقى للفائدة تتجه الأسعار المحلية الى الارتفاع ويحدث التضخم . ويحدث العكس فى حالة انخفاض ســـعر الفائدة السوقى عن سعر الفائدة الحقيقى . ولا يحدث الاستقرار السعرى الا عندما يتعادل سعرى الفائدة الحقيقى والسوقى .

ويضيف (ويكسيل) أنه فى حالة ما اذا عمدت البنوك الى خفض سعر الفائدة على القروض عن السعر الحقيقى للفائدة فانها تساهم بذلك فى التوسع فى الانتاج والاستثمار فى الآلات والمعدات والمصانع ، وتتجه

الأسعار الى الارتفاع . وفى مثل هذه الحالة اذا استمرت البنوك فى رفضها لزيادة سعر الفائدة على القروض الى ما يعادل السعر الحقيقى تستمر الأسعار فى مزيد من الارتفاع دون توقف حتى اذا ما استمرت معظم عناصر تكاليف الانتاج والاستثمار فى الزيادة بنفس نسبة زيادة الأسعار ، وهو ما رفضه كثير من الاقتصاديين . بل ان (بوهم باويرك) يرى أن (ويكسيل) كان يحلم عندما كتب هذا التحليل (١) .

ولعل (ويكسيل) لم يختلف عن (فيشر) فى نظرته الى دور سعر الفائدة وما يؤدى اليه من تغيرات سعرية ، ناهيك عن تفرقتهما بين سعر الفائدة الحقيقى وسعر الفائدة السوقى . بيد أنهما قد اختلفا فى تعريف سعر الفائدة الحقيقى . اذ بينما يرى (فيشر) أنه يمثل السعر السوقى بعد استبعاد أثر الأسعار ، فان (ويكسيل) يعرفه بأنه العائد الصافى المتحقق من عمليات التكوين الرأسمالى ، أو ما نعرفه اليوم باسم « الكفاءة الحدية لرأس المال أو الاستثمار » . ولعلنا لا نستطيع مشاركة (ويكسيل) الرأى فى ضرورة أن يتساوى سعر الفائدة الحقيقى بهـذا المفهوم مع سعر الفائدة الذى تقرض به البنوك المستثمرين ، فان هـذا يشكل عائقا للانتاج والاستثمار ويمكن أن يتجه بالاقتصاد الى حالة كساد فى الأجل الطويل وليس الى حالة توازن . اذ أن ارتفاع الأسعار يرجع الى عوامل أخرى كثيرة غير سعر الفائدة .

(ج) نظرية ويكسيل فى الدورات التجارية : ـ

استخدم (ويكسيل) نظريته فى سعر الفائدة لشرح كيفية حدوث الدورات التجارية . اذ أوضح أن الدورات التجارية تحدث بسبب اختلاف سعر الفائدة السوقى عن سعر الفائدة الحقيقى . فعندما تخفض البنوك سعر الفائدة السوقى عن سعر الفائدة الحقيقى يحدث انكماش فى حجم المدخرات ، ومن ثم يزيد الطلب على استهلاك السلع والخدمات فى المجتمع . كما تتجه أرباح المستثمرين الى الزيادة مما يؤدى الى زيادة الطلب على كل من المواد الخام ، والسلع الوسيطة وسلع الاستهلاك . وترتفع دخول رجال الأعمال والعمال والملاك ومنتجى المواد الخـام

---

(1) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 8, P. 1118, (the margin).

... الخ ، وهو ما يؤدى أيضا الى زيادة الأسعار وتشيع حالة الرواج فى الاقتصاد (بافتراض وجود حالة تشغيل كامل فى المجتمع) .

واعتقد (ويكسيل) أن هناك قوى داخلية فى الاقتصاد تعمل فى الاتجاه العكسى حيث يتجه السعر السوقى للفائدة الى المساواة مع سعر الفـائدة الحقيقى . اذ أن استمرار الاقتراض من البنـوك يؤدى الى استنزاف الاحتياطيات النقدية لديها مما يؤدى الى اتجاه البنوك الى الحد من الاقراض . كما قد تضطر البنوك الى رفع سعر الفائدة للحد من الاقتراض أو الحفاظ على الربحية . وما أن يصل سعر الفائدة على القروض الى التساوى مع السعر الحقيقى للفائدة ، حتى تتوقف الاتجاهات التضخمية فى الاقتصاد . كما قد يؤدى الارتفاع الكبير فى السعر السوقى للفائدة عن السـعر الحقيقى لها والذى قد تلجأ اليه البنـــوك لتعويض خسائرها الى انخفاض الاستثمار ، والطلب على السلع الاستثمارية ، وانخفاض الأرباح ، والدخول ، والاستهلاك ، والمستوى العام للأسعار ويشيع فى الاقتصاد حالة كساد . وتستمر هذه الحالة حتى يتحسن مركز البنوك المالى واحتياطياتها ويتجه سعر الفائدة السوقى الى التساوى مع سعر الفائدة الحقيقى ، وهكذا . وبذلك يتضح لنا أن (ويكسيل) يرى أن سبب حدوث الدورات التجارية يرجع الى وجود عوامل تؤثر على سعر الفائدة الحقيقى ، مع بطء استجابة الجهاز المصرفى لضبط سـعر الاقتراض بما يتناسب مع سعر الفائدة الحقيقى . أما العوامل التى تؤثر على سعر الفائدة الحقيقى فقد تكون تكنولوجية أو ادارية .. الخ . ويؤثر عامل التأخير الزمنى فى ضبط سعر الفائدة على قروض البنوك فى حدوث مختلف التقلبات أو الدورات التجارية . ولذلك يرى (ويكسيل) أن الخروج من الأزمة التجارية يقع على عاتق سلطة مصرفية مركزية (بنك مركزى) تتولى سرعة ضبط أسعار الفائدة السوقية بما يتناسب مع العائد على استخدام رأس المال ، أو الاستثمار (١) .

---

(1) Knut Wickssll, Lectures On Political Economy, Macmillan, 1935, Vol. 2, P. 216.

ثالثا :ـ الفكر النقدى لمدرسة كمبردج

تمهيـــد : ـ

فى الوقت الذى قدم فيه (فيشر) نظريته بشأن كمية النقود ، كان بعض الاقتصاديين البريطانيين عاكفين على دراسة نفس الموضوع حتى توصلوا الى عدة معادلات تختلف كثيرا عن معادلة (فيشر) . وقد عرفت هذه المعادلات بمعادلات التوازن النقدى (Cash — Balance Equations) ومن أبرز الاقتصاديين الذين توصلوا الى معادلات هامة فى هذا الشأن :ـ

(فالراس) ، و (مارشال) ، و (كينز) ، و (روبرتسون) .

الفرق بين تحليل (فيشر) وتحليل اقتصادى كمبردج : ـ

يكمن الفرق بين تحليل ومعادلات (فيشر) ، وتحليل ومعادلات اقتصادى كمبردج فى أنه بينما ربط (فيشر) بين كمية النقود والانفاق الكلى باستخدام سرعة تداول النقود ، فان مدرسة كمبردج ربطت بين كمية النقود والانفاق الكلى باستخدام الطلب على النقود وليس سـرعة تداولها . ولذلك عنى أعضاء مدرسة كمبردج بدراسة الاسباب التى تؤدى الى الاحتفاظ بالنقود . بينما عنى (فيشر) بدراسة الأسباب التى تؤدى الى انفاقها على النحو السابق بيانه فى الصفحات السابقة .

وفيما يلى نتناول بيان المعادلة التى تعبر عن فكر وتحليل أعضاء مدرسة كمبردج فى مجال النقود .

ـ معادلة التوازن النقدى : ـ (The Cash — Balance Equation)

رغم وجود عدة صيغ لبيان معادلة التوازن النقدى ، الا أنها جميعا تنتهى الى الصيغة التالية :

ك = ن × ر × س

حيث : ك : تمثل كمية النقود المتداولة فى لحظة معينة .

، ر : تمثل الناتج القومى الحقيقى من السلع والخدمات فى فترة زمنية معينة .

، س : تمثل سعر الناتج القومى الحقيقى .

، ن : تمثل نسبة ن س التى يرغب المجتمع فى حيازة النقـــود للحصول عليها ·

معنى المعـادلة : —

تتحدد كمية النقود فى المجتمع تبعا لكمية وسعر ذلك الجزء من الناتج القومى الذى يرغب الأفراد فى الحصول عليه خلال فترة زمنية معينة · أو بعبارة أخرى تتحدد كمية النقود تبعا لطلب الأفراد على النقود بغرض الحصول على الناتج القومى من سلع وخدمات نتجت من استغلال الموارد المتـاحة فى المجتمع ، وذلك خـلال فترة زمنية معينة يفترض أنها سنة ·

وقد اجتهد اقتصاديو كمبروج فى بيان أسباب أو دوافع الطلب على النقود ، وأوضح بعضهم أن سرعة تداول النقود التى كانت أداة (فيشر) فى معادلة التبادل لاتختلف عن فكرة طلب الأفراد للنقود فهما متبادلتان· وتوضح ذلك كما جاء فى كتابات بعض اقتصادى كمبردج ، على النحو التـــالى : —

١ — مارشـال : —

يرى (مارشال) أن قيمة النقود أو العملات التى تستخدم لأداء المعاملات فى دولة ما خلال فترة سنة مضروبة فى متوسط عدد مرات تداولها من يد الى أخرى ، تتساوى تماما مع حجم المعاملات أو الأنشطة التى يتم تمويلها بمدفوعات نقدية مباشرة خـلال نفس السنة · ولـكى نتعرف على الأسباب التى تحكم سرعة التداول لابد من التعرف على حجم القوة الشرائية التى تنطوى عليها العملات أو النقود التى يحوزها الأفراد· اذ أن تغيرات سرعة تداول النقود ذاتها تتبع تغيرات القوة الشرائيـــة للنقـــود (١) ·

٢ — فالراس : —

أوضح (فالراس) أن الطلب على النقود يرجع الى رغبة الأفراد فى الادخار ، ورغبة رجال الأعمال فى الاستثمار فى الصناعات الانتاجية·

---

(1) Alfred Marshall, Money, Credit and Commerce, Macmillan, London, 1923, Chapter 1, P. 43.

وهو ما يعنى أن تحليل فالراس ينطبق على اقتصاد ديناميكى يستطيع الأفراد ورجال الأعمال فيه الادخار والاستثمار . ولذلك عمد (فالراس) الى محاولة التوفيق بين توازن الحسابات الكلية للادخار والاستثمار عن طريق توازن العرض والطلب فى قطاعات سلعية وخدمية متعددة . كما أوضح (فالراس) أن مثل هذا التوازن يتطلب تحقيق توازن السوق وذلك بتغيير أسعار الفائدة على الادخار سواء بالزيادة أو النقصان . وبذلك يمكن القول بأن توازن الادخار والاستثمار يتساوى عند (فالراس) مع توازن العرض والطلب على السلع والخدمات فى المجتمع .

ويرى (فالراس) أن تحقيق الادخار يمكن أن يتم من خلال زيادة كمية النقود أو عن طريق تحقيق التراكم السلعى أو الرأسمالى ، أو عن طريق شراء السلع ذات العائد الجارى .

وهكذا يتضح لنا أن (فالراس) قد بنى نظريته فى التوازن النقدى على تحقيق التوازن بين كل من الادخار والاستثمار والأسواق ، مع تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى مختلف القطاعات . كما يتضح أيضا أهمية دور كل من طلب الأفراد على خدمات السلع المتاحة ، وصافى الدخل الدائم فى شكل نقدى وليس فى شكل عينى ، وسعر الفائدة على النقود المتاحة للاقراض . ويرى (فالراس) أن الوسيلة الوحيدة للحصول على النقود أو انفاقها هى عرض أو طلب السلع والخدمات (١) .

٣ – كينز : رائد الفكر النقدى : –

استخدم (كينز) المعادلة التالية لشرح نظريته بشأن التوازن النقدى (Cash — Balance Equation) :

ن = س (ك + ر كَ)

حيث : – ن : تمثل كمية النقود المتداولة بين الأفراد فى المجتمع
، س : تمثل الرقم القياسى لنفقة المعيشة .
، ك : تمثل الرقم القياسى لكمية السلع المستهلكة . (وتعبر عن

---

(1) Walras, L., Elements of Pure Economics, translated by W. Jaffé, Homewood, Illinois, Irvin, 1954, PP. 542 — 546.

المكون السلعى لما يحوزه الأفراد من النقود المتداولة) ٠

، كَ : تمثل رقم السلع المستهلكة بواسطة الودائع تحت الطلب٠

، ر : تمثل ذلك الجزء من (ك) الذى تحتفظ به البنوك كاحتياطيات لمواجهة (كَ) ٠

أى أن كمية النقود المتداولة فى المجتمع تساوى تلك النقود التى ينفقها الأفراد على السلع الاستهلاكية بواسطة العملات المتداولة والودائع تحت الطلب مع أخذ تغيرات الأسعار فى الحسبان ٠

ويؤخذ على هذه المعادلة افتراض أن النقود التى يحتفظ بها الأفراد تنفق على السلع الاستهلاكية ، مع أن هؤلاء الأفراد يشملون رجال الأعمال والمستثمرين ٠ كما أساء (كينز) استخدام معادلة التبادل ونظرية كمية النقود وذلك باستخدامهما على نطاق ضيق ٠ فضلا عن افتراض حدوث تغيرات واضحة بين ك ، كَ ، ر ٠ وقد رفض (كينز) القول بأن تغيرات كمية النقود لا تؤثر على كل من ك ، كَ ، ر ٠ [1]

وقد حلل (كينز) العوامل التى تدفع الأفراد الى الاحتفاظ بالنقود فأوضح أن الدافع الى الاحتفاظ بالنقود كمخزن للثروة يعتبر مقياسا لدرجة عدم الثقة فى حساباتنا وتوقعات أو أمكانيات المستقبل ٠ كما أن الاحتفاظ بالنقود الحقيقية يقلل من الشعور بالقلق أو عدم الأمان ٠ وهو هنا يتطرق الى الاعتبارات النفسية ٠ ويرى (كينز) أن تفضيل السيولة بدافع الحيطة يتجه الى التزايد حينما يسمح تنظيم السوق بدور متعاظم لتفضيل السيولة بدافع المضاربة ٠ وبذلك فانه فى ظل ظروف عدم التأكد يؤدى زيادة المعروض النقدى ، أو الانخفاض السريع فى كل من الأجور النقدية والأسعار (مع ثبات قيمة المعروض النقدى بأسعار السوق) ، الى التأثير فى الطلب على النقود عن طريق دوافع الحيطة ، أو المضاربة ، أو كلاهما معا ٠ كما أنه فى حالة زيادة الطلب على النقود بدوافع الحيطة يكون تأثير ذلك ضئيلا على سعر الفائدة حتى اذا ما افترضنا ضعف مرونة الطلب على النقود بدافع المضاربة ٠ [2]

---

(1) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 8, P — 1108.

(2) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment Interest and Money, Harcourt, Brace World, London, 1936, Chapter 4, PP. 170 — 175.

ومن ذلك التحليل الكينزى نستطيع أن ندرك أن مفهوم (كينز) لعملية خلق النقود مرتبط الى حد كبير باستخدامها لتمويل الاستثمار وامتلاك الأصول الرأسمالية . أى أن أية زيادة فى كمية النقود تستخدم اما فى تمويل الزيادة فى الطلب على ناتج عمليات الاستثمار ، أو فى تمويل زيادة الطلب على الأصول الرأسمالية . كما أن عملية خلق أو زيادة كمية النقود يترتب عليها أن يقوم المقترضون بسداد ما حصلوا عليه من قروض الى الجهاز المصرفى . وبذلك يمكن النظر الى النقود المتداولة على أنها جزء من نظام المخصصات النقدية التى تعتمد كلية على التدفق النقدى ، أو شبه الريع الذى تحصل عليه المؤسسات بمجرد استخدام الأصول الرأسمالية فى عمليات الانتاج . كما يمكن القول أيضا أن (كينز) أعطى أهمية مماثلة لدور الديون فى تحديد كمية النقود باعتبار وجود الأخيرة مرتبط بوجود الأولى ، والعكس صحيح أيضا . اذ أنه كلما زادت كمية النقود كلما زادت عمليات الاقراض لتمويل عمليات امتلاك الأصول الرأسمالية أو وسائل التمويل كالقروض . ومن ثم تتجه أسعار الأصول الرأسمالية ، وأسعار وسائل التمويل الى الزيادة نتيجة لزيادة كمية النقود المصدرة لمواجهة الزيادة فى الدخول التى تدرها الأصول الرأسمالية .

العلاقة بين كمية النقود والأسعار فى نموذج (كينز) : ـ

يرى (كينز) أن كمية النقود تؤثر على الأسعار المحلية من خلال التأثير على أسعار الأصول الرأسمالية . وتحدث كمية النقود تأثيرها على أسعار الأصول الرأسمالية عن طريق زيادة القيمة الضمنية للنقود التى تترتب على الاحتفاظ بالنقود ، وتتوقف زيادة القيمة الضمنية للنقود على قدرة المقترضين على سداد ديونهم بما لديهم من مخصصات، وهو ما يتوقف بدوره على كفاية ما لديهم من أصول جديدة ترتبت على عمليات الاستثمار ، ويمكن أن تساعدعلى تنظيم أسعار الأصول الرأسمالية . اذ أن ثبات الدخول المتولدة من الأصول الرأسمالية (دون زيادتها) يؤدى الى انخفاض قيمة التدفقات النقدية الضمنية ، والى الرغبة فى خفض التكاليف بما يقترب من قيمة التدفقات النقدية الضمنية ، وشبه الريع . وبذلك يمكن القول بأن أسعار الأصول

الرأسمالية ، ووسائل التمويل الأخرى غير النقدية ترتفع فى حالة انخفاض التدفق النقدى الضمنى الذى يمكن المستثمرين من الحصول على نقود نتيجة سرعة تصريف منتجاتهم . كما تنخفض أسعار الأصول الرأسمالية وأسعار وسائل التمويل غير النقدية فى حالة ارتفاع قيمة التدفق النقدى الضمنى الناتج عن سرعة تصريف المنتجات .

وينتهى (كينز) الى القول بأن قدرة السياسة النقدية على التأثير على العمالة والانتاج تتوقف على القدرة على زيادة أو خفض أسعار الأصول الرأسمالية بدرجة اكبر منها فى حالة التأثير على أسعار أذون الخزانة ، وهو ما يكشف لنا مدى سيطرة الفكر المالى على نظرية (كينز) التى طرحها للخروج من أزمة الثلاثينات . الأمر الذى يمكن القول معه أن (كينز) كان ماليا قلبا وقالبا . بيد أن الصفة المالية التى وصفت بها نظريته لم تكن من صنعه ، بل من صنع أولئك الكينزيين الذين عكفوا على دراسة نظريته والذين يمكن أن نطلق عليهم هم صفة (الماليين) باعتبارهم الذين حصروا نطاق تحليلاتهم فى القالب المالى وحده .

وقد ربط (كينز) فكرة تغير أسعار الأصول الرأسمالية ، ووسائل التمويل غير النقدية بالميل الحدى للاستهلاك موضحا أن زيادة أسعار الأصول المالية ووسائل التمويل غير النقدية يمكن أن تؤدى الى زيادة الميل الحدى للاستهلاك وفى هذه الحالة يمكن أن يؤدى ذلك الى زيادة الأسعار . والميل الحدى للاستهلاك عند (كينز) يتأثر كذلك بالزيادة فى الأجور النقدية وعوائد الاستثمار التى تتأثر بتغيرات التكاليف والتى بدورها تتأثر بزيادة الأجور النقدية كعنصر من عناصر التكاليف . وبذلك يمكن القول بأن (كينز) قد أدرك أهمية كافة هذه العوامل فى تغيرات الأسعار المحلية .

ان الفكر النقدى لكينز واسع الثراء لدرجة تجعلنا نجزم بالقول بأن (كينز) يعتبر رائد الفكر النقدى وليس فقط أحد أعضاء مدرسة كمبردج النقدية . بل ان هناك بعض الاقتصاديين الذين يعتبرون أن الفكر النقدى لكينز أوسع ثراء من الفكر النقدى لأصحاب نظرية كمية

النقود الحديثة شكلا وموضوعا . وذلك على أساس أنها ساعدت الاقتصاديين على دراسة الأصول الرأسمالية ، وجوانبها المالية على النحو المعروف اليوم ، وعلى اعتبار أنها تسمح بأخذ كل من اعتبارات النظام الاقتصادى ، ووجود أنماط مختلفة من الأدوات الاقتصادية ، وهو ما يعنى عدم كفاية أية سياسة أو قاعدة بسيطة للتطبيق فى كافة الأوقات (١) .

٤ - روبرتسون :-

نظر (روبرتسون) للنقود على أنها سلعة شأنه فى ذلك شأن من سبقوه من اقتصادى القرن التاسع عشر ومن قبلهم . ومن ثم يرى أن قيمة النقود تتحدد بالعوامل التى تحدد قيمة أى سلعة أخرى أى عاملى العرض من النقود ، والطلب عليها خلال فترة زمنية معينة . ويقصد (روبرتسون) بقيمة النقود قيمتها مقدرة بالسلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها بالنقود . ويرى أن قيمة العاملات يمكن أن تتزايد نتيجة زيادة تدفق السلع والخدمات بغرض الاستهلاك النهائى ، أو بسبب نشاط المضاربة أو تغير نظم الصناعة والمواد الخام كالقطن والقمح قبل تصنيعها ، وكذلك نتيجة تداول السلع الرأسمالية . وفى كافة هذه الحالات يؤدى زيادة حجم المعاملات الى زيادة الطلب على النقود ، والعكس بالعكس . كما يتجه المستوى العام للاسعار الى الزيادة فى حالة زيادة كمية النقود ، والعكس صحيح أيضا .

وقد حدد (روبرتسون) العوامل التى تؤثر فى الطلب على النقود فيما يلى :- (٢)

أ - عوامل ترجع الى العادات السائدة فى المعاملات مثل التتابع، والانتظام أو دورية النشاط ... الخ .

---

(1) Hyman P. Minsky, An " Economics of Keynes " Perspective On Money, Sidney Weintraub, Op — Cit, Chapter 15, P. 306.

(2) Dennis H. Robertson, Money, H.C. Harlan, Readings..., Op — Cit, Chapter 6, PP. 331 — 337.

ب ـ عوامل ترجع الى طبيعة وكيان الصناعة مثل مراحل الانتاج والمبيعات ٠

ج ـ الأحوال الاجتماعية ، وحالة المعاملات ودرجة التأكد والثقة التى تتوفر لدى كل من المنتج والمستهلك ٠

د ـ طبيعة السوق بالنسبة للسلع الرأسمالية ـ الأرض والمنازل ٠٠ الخ ، التى تلزم النقود لتسهيل تداولها ، أو تلك التى يمكن احلالهـــا جزئيا محل النقود ٠

هـ ـ معدل العائد الذى يمكن الحصول عليه من توظيف أو استغلال الموارد ٠

سرعة تداول النقود :ـ

يعرف (روبرتسون) سرعة تداول النقود بأنها معدل اســتخدام النقود أو انتقالها من يد الى أخرى بغرض التداول ٠

ويفرق (روبرتسون) بين سرعة دوران النقود بالنظر الى قيمـة المعاملات وسرعة دوران النقود بالنظر الى قيمة الدخل التى تعبر عن عدد مرات الانفاق على شراء السلع والخدمات التى تعتبر جزءا من الدخل و الناتج الحقيقى خلال فترة زمنية معينة ٠ ويرى أن ســرعة دوران النقود بالنظر الى قيمة الدخل تكون أقل كثيرا مـ نسرعة دوران النقود بالنظر الى قيمة المعاملات ٠ وأوضح (روبرتسون) أن سـرعة دوران النقود تزيد فى حالة قلة الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود وتقل فى حالة زيادة رغبة الأفراد فى الاحتفاظ بالنقود خاصة ذلك الجزء من الدخل السنوى الحقيقىالذى يحتفظ به الأفراد فى صورة نقود ٠ وتعبر نسبة الدخـل المتبقى بعد ذلك الجزء من الدخل الذى يحتفظ به الأفراد فى صورة نقود عن سرعة تداول النقود بالنظر الى قيمة الدخل السنوى (١) ٠

التوازن النقدى عند (روبرتسون) : ـ

تناول (روبرتسون) بيان كيفية تحقيق التوازن النقدى فى المجتمع من خلال دور البنوك فى الاستجابة لتغيرات الأسعار المحلية ، اذ يرى أنه فى حالة قيام البنوك بزيادة الاقراض يترتب على ذلك زيادة قيمـة

(1) Ibid, P. 337.

المعروض النقدى ومن ثم يزيد الطلب على النقود وتزيد الأسعار المحلية. وأوضح أنه اذا كانت زيادة الأسعار المحلية بنفس نسبة زيادة القـروض التى تمنحها البنـوك للمواطنين فانه يمـكن القول أن قيمة النقود لم تزيد عما كانت عليه من قبل . كما يضيف أنه فى حالة عزوف المودعين عن سحب نقودهم من البنوك يقل التدفق النقدى فى الأسواق ، ويضطر المنتجون والبائعون الى خفض الأسعار ، وبالتالى ترتفع قيمة النقـود الحقيقية . ويقرر (روبرتسون) أنه للخروج من هذه الحالة تستطيع البنوك زيادة القروض المصدرة على اعتبـار أن ذلك يؤدى الى زيادة الادخار الاجبارى لدى أولئك الذين يتصفون بالاقلال من الانفاق ، والى منع البائعين من استمرار خفض الأسعار . ولكنه يعود فيؤكد أن أثر ذلك لا يختلف بالنسبة للمدخرين عن الأثر فى حالة انخفاض القيمة الحقيقية لمدخراتهم نتيجة ارتفاع الأسعار ، فهم يضارون فى الحالين . ومن ثم فانه من الحكمة ان تعمل البنوك على زيادة المدخرات الحقيقية كوسيلة لتحقيق ثبات الأسعار . غير أن ذلك فى رأيه يتطلب سياسة مصـرفية محكمة قد تعجز عن الوفاء بها البنوك التى تتقيد بقواعد ثابتة فيمـا يتعلق باحتياطياتها مما جعله عاجزا عن تزكية أيا من نظامى الادخار ، الاجبارى ، أو الحقيقى (1)

وفى اعتقـادنا أن اعتبـارات السـكون التى عالج فى ظلهـا (روبرتسون) تحقيق التوازن قد أدت به الى العجز عن بيان كيفيـة تحقيق ذلك التوازن . اذ لم يستطع بيان كيف يمكن أن يتحقق الادخار الاجبارى سواء فى حالة انخفاض المستوى العام للأسعار أو فى حـالة ارتفاعه . كما أنه لم يربط ذلك فى تحليله بسعر الفائدة مطلقا مما جعل تحليله عقيما .

---

(1) Ibid, P. 348.

رابعا :ـ الفكر النقدى الماركسى

تمهيد :ـ

قليلون أولئك الذين يتصورون أن الفكر الماركسى يتضمن نظرية أو فكر نقدى . ولعل ذلك يرجع الى أن من كتبوا فى النقود معظمهم من اقتصادى الدول الرأسمالية فلم يلقوا بالا الى الفكر الماركسى المعـادى لفكر الرأسمالية أو فكر الاقتصاديين الغربيين . وأيا ما تكون الأسباب فانه يجب تحرى الحيدة المذهبية والبحث عن الفكر الاقتصـادى أينما وجد . وفيما يلى نتعرض بالدراسـة لملامح الفكر النقدى كما احتوته كتابات ماركس ، ولينين وأشياعهما .

ـ قيمة النقود عند (ماركس) :ـ

يمكن التعـرف على مفهـوم النقود عنـد (ماركس) من خـلال نظريتـه فى القيمة وفائضها ، واسـتغلال العاملين من جانب أصحاب المصانع الرأسماليين . اذ أن القارىء لنظرية (ماركس) يجد أن قيمـة السـلع والخدمات تتحدد بقيمـة العمل المبذول فى أدائهـا مقدرة بعدد الساعات التى استغرقت فى عملية انتاج السلعة أو أداء الخدمة . كمـا أن عملية التبادل تتم على أساس قيمة العمل المبذول فى انتاج السلع . وكذلك الحال بالنسبة للأجور المدفوعة للعامل . اذ أوضح (ماركس) أن العامل فى النظام الرأسمالى لا يحصل على القيمة الكاملة ، بل على جزء فقط بينما يحصل الرأسمالى على باقى قيمة العمل المبذول وهو ما أسماه (فائض القيمة) .

ومن ثم نسـتطيع القول بأن النقـود (عنـد ماركس) تسـتخدم كوسيلة لتبادل عمل العاملين المتجسد فى مختلف السلع والخدمات . كما أنها تستخدم لقياس مقدار العمل بصفة عامة سواء الذى حصل العامل على مقابله فى صورة نقود ، أو مقدار العمل الفائض الذى حصل عليه الرأسمالى المستغل كما يرى (ماركس) . ويمكن أن نضيف الى ذلك أن المقياس النقدى لقيمة العمل الفائض يعنى أن النقود تؤدى أيضـا وظيفتها فى التعبير عن قيمة العمل المختزن أى كمخزن للقيمة . وبنفس المنهج نستطيع أن نخلص الى أن النقود تؤدى دورها كمعيار للمدفوعات

الآجلة فى نموذج (ماركس) ٠ وهى نفس الوظائف التى تقوم بهــا النقود فى أى اقتصاد ، وتتناولها مختلف المدارس الفكرية بالتحليل ٠ الا أن مكمن الخلاف هنا يرجع الى تأديتها كافة هذه الوظائف من خلال استخدام العمل للتعبير عن قيمة السلع والخدمات فى مجتمع ديناميكى متطور لامجال فيه لمقايضة السلع أو الخدمات فى صورتها المادية أو الأداء الزمنى بالساعات فعلا ٠

ســعر الفائدة عند (ماركس) :

يرى (شومبيتر) أنه يمكن فهم سعر الفائدة على أنه النسبة بين فائض القيمة الذى حصل عليه الرأسمالى من عمل العامل ومن رأس المال الثابت الذى اســتخدم فى الانتــاج ، ورأس المال المتغير وهـــو أجور العاملين ٠ ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية :ـ

$$ر = \frac{ف}{ث + ع}$$

حيث :ـ

ر : تمثل سعر الفائدة ٠
ف : تمثل فائض القيمة ٠
ث : تمثل رأس المال الثابت ٠
ع : تمثل رأس المال المتغير ٠

وتعبر المعادلة عن سعر الفائدة على المستوى القومى وليس على المستوى الفردى ٠ اذ أنه على المستوى القومى يمكن أن تتناسب قيم كافة هذه المتغيرات مع أسعارها ٠ (١)

التوازن النقدى فى الفكر الماركسى :ـ

لا يتحقق التوازن النقدى فى نموذج (ماركس) طالما أن هنــاك فائض قيمة يحصل عليــه الرأسمالى ٠ اذ يشــترط (ماركس) لتحقيق التوازن ألا يحصل العــامل على أجر أقل من قيمــة العمــل الفعلية ،

---

(1) Joseph A. Schumpeter, Op — Cit, Chapter 6, P. 650.

والا يدفع المستهلك للحصول على السلعة أو الخدمة اكثر من قيمتها الكلية • بمعنى آخر أن التوازن النقدى يتحقق عندما تتساوى قيم العمل المبذول فى الانتاج كرأس مال ثابت ورأس مال عامل يعبر عن أجر العامل ، مع قيمة السلع كما يشتريها المستهلك فى السوق •

ويمكن فى اطار النموذج الماركسى القول بأن الطلب على النقود يتحدد بالطلب على خدمات العمل المختلفة • ويرى ماركس أنه يجب أن تتوزع قوة العمل المتاحة فى المجتمع على كافة فروع الاقتصاد القومى بمعدلات مقبولة • وأن السلع أو الخدمات تكون مفيدة وذات قيمة عندما توجد حاجة اجتماعيةاليها، ولا يتحقق ذلك الا بالتوزيع الأمثل لقوة العمل على مختلف القطاعات •

ويستطرد (ماركس) فيقول بأن قيمة رأس المال الثابت تتزايد بمعدلات أكبر من معدل زيادة رأس المال المتغير (الأجور) وذلك لزيادة الاتجاه نحو استخدام الميكنة فى عمليات الانتاج • أما رأس المال المتغير فهو يستخدم لتحقيق فائض القيمة بينما ينقل رأس المال الثابت قيمته فقط الى المنتجات المصنوعة • (١)

وبافتراض قبول هذه الأفكار ، وافتراض ثبات معدل فائض القيمة فانه يمكن الوصول الى أن سعر الفائدة بالصيغة أو المعادلة الموضحة فى الصفحات السابقة يتجه الى التناقص • وهو مايتضمن انخفاض الطلب على النقود نظرا لانخفاض الطلب على العمل أو زيادة الطلب على رأس المال الثابت بنسبة أكبر من زيادته على رأس المال العامل • ومن ثم ارتفاع تكلفة رأس المال الثابت • ويلاحظ أنه يمكن الوصول الى نفس النتيجة فى حالة ارتفاع قيمة رأس المال العامل (الأجور) الا أن (ماركس) لم يعلق أملا على ذلك • (٢)

ومع التسليم بأن الطلب على النقود يتساوى تماما مع الطلب على العمل باعتبار أن الطلب على النقود مشتق من الطلب على خدمات

---

(1) Marx, Karl, Capital, A Critique of Political Economy, Vol II and III, Charles H. Kerr & Co., Chicago, 1909, PP. 358 — 457.

(2) Gustav Gundlach, S.J., Communism As An Economic System, Richard E. Mulcahy, S.J., Op — Cit, P.P — 297 — 308.

العمل المختلفة سواء فى شكل رأس مال ثابت أو رأس مال عامل ، أو فى شكل سلع للاستهلاك النهائى ، فانه يمكن القول بأن المعروض من النقود يتساوى مع عدد ساعات العمل المبذول فى انتاج السلع المختلفة والخدمات المؤداة بعد استبعاد فائض القيمة . أو بعبارة أخرى ، يصبح فائض القيمة ممثلا للفجوة بين المعروض من النقود والطلب عليها

أى أن : ف = ط ن - ع ن (١)

حيث : ف تمثل فائض القيمة (ساعات عمل)

ط ن تمثل الطلب على النقود (ساعات العمل)

ع ن تمثل المعروض من النقود (ساعات عمل)

وبناء على ذلك ، لا يتحقق التوازن النقدى فى الفكر الماركسى الا اذا وصلت قيمة فائض القيمة الى الصفر . كما أن سعر الفائدة لا يمكن أن يتساوى مع فائض القيمة مطلقا . اذ أن هذا الفائض لا تكلفة له فى الفكر الماركسى . ومع التسليم بأن سعر الفائدة يتحدد على أساس العلاقة بين المعروض من النقود والطلب عليها فى اقتصاد ديناميكى حر (مع فرض ثابت العوامل الأخرى) ، يصبح فائض القيمة أحد العوامل المؤثرة فى تحديد سعر الفائدة . كما يصبح شكل العلاقة بينهما طرديا ، بمعنى أنه كلما زاد فائض القيمة كلما اتجه سعر الفائدة الى الزيادة ، والعكس صحيح .

ويلاحظ اختلاف سعر الفائدة بهذا المفهوم عن المفهوم الذى توصل اليه (شومبيتر) وأوضحناه فى الصفحات السابقة . اذ أن (شومبيتر) قد عنى ببيان سعر الفائدة على أساس علاقة بين فائض القيمة (الذى يعتبر ربحا خالصا للرأسمالى) وتكاليف الانتاج المعبر عنها برأس المال الثابت ، ورأس المال العامل . أى أن (شومبيتر) نظر الى سعر الفائدة باعتباره يمثل العائد على رأس المال متجاهلا تماما قوى السوق الحرة فى اقتصاد ديناميكى حر . وهو ما لا نستطيع قبوله عمليا .

وفى حالة أخذ قوى السوق فى الحسبان فان متوسط أسعار الفائدة يصبح مساويا للنسبة بين قيمة الطلب على النقود ، وقيمة المعروض منها . أى أن

$$ر = \frac{\text{ط ن} \times \text{س}}{\text{ع ن}} \quad (٢)$$

حيث ر يمثل متوسط أسعار الفائدة ، و س تمثل القوة الشرائيـــة للنقود ٠

ويكون ر × ع ن = ط ن × س (٣)

فاذا رجعنا الى المعادلة رقم (١) نجد أن :

$$\text{ف} = \frac{\text{ر} \times \text{ع ن}}{\text{س}} - \text{ع ن}$$

$$= \text{ع ن} \left(\frac{\text{ر}}{\text{س}} - ١ \right) \qquad (٤)$$

كما يصبح : $\frac{\text{ف}}{\text{ع ن}} = \left(\frac{\text{ر}}{\text{س}} - ١ \right)$ (٥)

أى أن سعر الفائدة منسوبا الى القوة الشرائية للنقود يتحدد بالعلاقة بين فائض القيمة والمعروض من النقود (كمية العمل المبذول فى انتـــاج السلع والخدمات خلال فترة معينة بعد استبعاد فائض القيمة) ٠ وهــو ما يؤكد أيضا القول آنفا بطردية العلاقة بين سعر الفائدة وفائض القيمة وذلك على المستوى القومى ٠

وتجدر الاشارة الى افتراض ثبات بقية العوامل الأخرى المؤثرة فى تحديد سعر الفائدة مثل المضاربة ، ومعدلات الادخار ، والاستثمار ٠٠ الخ ، والتى يمكن اســـتخدام فكرة العمل للتعبيـــر عنها وفقا للأسلوب الماركسى ٠

الدورات التجارية فى الفكر الماركسى :ـ

لم يشتمل كتاب رأس المال (لكارل ماركس) على نظرية خاصة به فى الدورات التجارية ٠ الا أن الاقتصاديين الماركسيين قد استطاعوا أن يتلمسوا معالم فكر (ماركس) المتعلق بالدورات التجارية ٠

اهتدى بعض الاقتصاديين الى أن (ماركس) قد استخدم فـــكرة الدورات العشرية (التى تحدث كل عشر سنوات) ، وأن مفهوم الدورات والأزمات فى الفكر الماركسى سواء ٠ اذ بنى نظريته على حتمية انهيـــار النظام الرأسمالى بفعل الأزمات التجارية خاصة آخر أزمة عنيفة يتعرض

لها النظام التى لا يجدى معها العلاج ، وتفتح الأبواب أمام الاشتراكية .

وقد استطاع (ماركس) أن يميز فى تحليله بين الصفات العامة التى يتميز بها المجتمع الرأسمالى والتى تسمح بحدوث التقلبات أو الدورات ، وبين الأسباب أو العوامل التى تؤدى الى حدوث هذه الأزمات. اذ اشار الى مظاهر الفساد التى تسود المجتمع الرأسمالى ، وتداخل النقود بين المعاملات الحقيقية والائتمان المصرفى ، ومساوىء الائتمان المصرفى باعتبارها مظاهر عامة للنظام الرأسمالى وليست أسبابا لحدوث الأزمات واشترط ماركس وجود المظاهر والأسباب معا حتى يحدث الانهيار . اذ أنه من الممكن وجود أحدهما فقط دون حدوث الانهيار .

ويرى (ماركس) أن الأزمة العشرية التى تتخللها فترات اختلال قصير الأمد ، تحدث عندما تسود المجتمع فترة تتميز بنشاط متوسط ، ثم رخاء ثم زيادة فى الانتاج اكثر من الحجم المناسب ، فيترتب على ذلك حدوث الأزمة ، وتسود المجتمع حالة من الكساد . واعتبر (ماركس) هذه الاحداث المتتابعة أحد مظاهر الصناعة الحديثة وليست مجرد أحداث أو ظواهر عارضة كما أوضح أن هذه الأحداث ترتبط بعملية التراكم التى يلازمها عدم التوازن بشكل دائم . اذ يعتقد (ماركس) أن عملية التراكم لابد أن تنتهى الى البطالة وهدم الكيان الصناعى بدء بالمصانع أو المؤسسات الصغيرة ، وضعيفة الكفاءة الانتاجية حتى ينهار النظام الرأسمالى باكمله .

ولا شك أن حدوث الدورات التجارية بهذا المفهوم الماركسى تكتسب طابعا سياسيا مذهبيا وليس طابعا اقتصاديا تحليليا متعمقا ، اذ أن (ماركس) لم يحاول اقحام نفسه فى مثل هذا التحليل واكتفى بالزعم الانشائى دون الجدل الفنى أو العملى ، مما أضعف نظريته ، وجعله موضع الانتقاد والسخرية أحيانا . (١)

---

(١) راجع فى ذلك Joseph Suchmpeter, Op — Cit Chapter 7, P. 750

انظر أيضا Gustar Gundlach, Op — Cit, P.P. 306 — 308.

الفصل الثاني

الفكر النقدى الحديث

تمهيـد :-

يمكن القول بأن هنـــاك ثلاثة مدارس فكرية نقدية فى العصـــر الحديث ، لكل مدرسة منها مفـكريها ، ومنهجهــا الخاص الذى يتميز عن مناهج المدارس الأخرى .

والمدرسة الأولى هى ما يطلق عليها المدرسة الكينزية الجـديدة (النيوكينزية) .

وينتمى الى هذه المدرسة كل من (أندرسون) ، و (فيلييس) ، و (هيكس) ، و (كالدور) ، و (الفين هانس) ، و (لورانس كلين) ، و (هارود) ، و (جالبرث) ، و (توبين) و (باتنكين) ، و (بول ساميولسون) ، وغيرهم .

أما المدرسة الثانية فيطلق عليها مدرسة شيكاغو ، كما يطلق عليها أيضا مدرسة النظرية الحديثة فى كمية النقود ، وعلى رأسها (نايت) ، و (سايمون) و (ميلتون فريدمان) ، و (سولو) ، و (كراكين) ، وغيرهم .

والمدرسة الثالثة هى مدرسة أصحاب النماذج القياسية المتميزة فى مجال النقود مثل (ليونيل اندرسين) ، و (كارلسون) أصحاب نموذج (سانت لويس) . ومثل (جون كلاين) ، و (بلاك) ، و (لايدلر) ، وغيرهم .

وفيما يلى نتناول بيــان معالم الفكر النقدى لهـذه المدارس على النحو التالى :-

المبحث الأول

المدرسة النقدية الكينزية الجديدة

مقـــدمة :ـ

هناك عدة سـمات جوهرية تميز الفكر النقدى للمدرســة الكينزية الجديدة عن الفكر النقدى الكينزى القديم الذى يقوم على أســاس أن تغيرات سعر الفائدة ليس لها تأثير قوى على تغيرات كل من الاستهلاك والادخار ، وعلى عدم استجابة تغيرات الاستثمار لتغيرات سعر الفائدة قبل الوصول الى مرحلة التشغيل الكامل . كما يفترض هذا الفكر وجود (مصيدة سيولة) عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة ، ويرتبط بهـذه الافتراضات أن يصبح خط (IS) (منحنى يوضح مستويات توازن الدخل المختلفة الناتجة من تغيرات اسعار الفائدة المختلفة) رأسيا ، أو عديم المرونة . وهو ما يعنى عدم استجابة كل من الادخار ، والاستثمار لتغيرات سعر الفائدة . كما أن خط الـ (LM) (منحنى مســـتويات الدخل المختلفة) يصبح أفقيا عند أدنى سعر فائدة ممكن ، وهو مايعنى تحقق الطلب على كمية النقود المعروضة بالكامل .

وعلى النقيض مما سبق يتفق أعضاء المدرسة الكينزية الجديدة فى النقود على أهمية دور النقود فى التأثير على أسعار الفائدة ، وبالتالى على الطلب على الاســتثمار . وتزداد فاعليـــة هذا الدور كلما اقترب الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل . وبذلك نجد أن خط الـ (IS) فى هذه الحالة ينحدر الى أدنى جهة اليمين . كما أن منحنى الـ (IS) يتقاطع مع منحنى الـ (LM) المنحدر لأعلى ، كلما ارتفع الدخـل وزاد الناتج القومى ، وفى ظل هذه الحالات يتزايد الدور الاقتصادى الذى يلعبه المعروض النقدى . وعند ما يكون منحنى (IS) رأسيا ، يتجه سعر الفائدة الى الانخفاض ، ويتزايد الانفاق الاستثمارى ، ومن ثم يتجه الانفاق الاســـتهلاكى أيضـــا الى الزيادة . وبذلك فان زيادة المعروض النقدى يتم استيعابها من خلال الزيادة فى الناتج القـــومى من ناحية ، ومن خلال ارتفاع مستوى الاسعار الذى يتزايد كلما اقترب

الاقتصاد من مرحلة التشغيل الكامل مع زيادة المعروض النقدى من ناحية أخرى • ويلاحظ أنه فى حالة فرض القيود على زيادة المعروض النقدى ، يتجه سعر الفائدة الى الزيادة وبالتالى انخفاض الاستثمار ، والاستهلاك ، والدخل • واذا كان المستوى النسبى للأسعار منخفضا ، فان انخفاض الطلب الحادث يؤدى الى انخفاض الناتج الحقيقى •

وفيما يلى نتناول بيان الآثار المختلفة لتغيرات المعروض النقدى ، ودور النقود فى تحقيق التوازن العام بشىء من التفصيل •

أ - أثر تغيرات المعروض النقدى على أسعار الفائدة :-

نتناول بيان أثر كل من زيادة ، ونقص المعروض النقدى على مستويات أسعار الفائدة كما يلى :-

١ - حالة زيادة المعروض النقدى :-

يتوقف أثر زيادة المعروض النقدى على أسعار الفائدة على مدى ارتفاع سعر الفائدة قبل زيادة المعروض النقدى : فاذا كانت أسعار الفائدة عند المستويات العليا العادية أو قريبة منها ، فان انحدار مستوى الطلب على النقود يكون كبيرا ويترتب على ذلك انخفاض سعر الفائدة• أما اذا كانت مستويات أسعار الفائدة منخفضة فان زيادة المعروض النقدى تؤدى الى انخفاض سعر الفائدة ، ولكن بمعدل يقل كثيرا عن معدل الانخفاض الحادث فى حالة وصول أسعار الفائدة الى أعلى مستوياتها العادية قبل زيادة المعروض النقدى • كما أن الطلب على النقود يكون كبيرا نسبيا •

ويلاحظ أنه فى حالة (مصيدة السيولة) التى تتصف بوصول منحنى الطلب على النقود الى المحور الأفقى ، لا تؤدى زيادة المعروض النقدى الى انخفاض أسعار الفائدة • اذ أن مقدار الزيادة فى كمية النقود يتم استيعابها تماما من خلال المضاربة مما يترتب عليه عدم خفض أسعار الفائدة •

مما سبق نستطيع القول بأن المدرسة الكينزية النقدية الجديدة تذهب الى أن أثر تغيرات المعروض النقدى على أسعار الفائدة يتزايد كلما ارتفعت درجة انحدار الطلب الكلى على النقود •

٢ ـ حالة تخفيض كمية النقود :ـ

وفى هذه الحالة تحدث الآثار العكسية للآثار السابق بيانها فى حالة زيادة المعروض النقدى · اذ يؤدى خفض كمية النقود بصفة عامة الى زيادة أسعار الفائدة · ويتوقف ذلك أيضا على المدى الذى وصل اليه سعر الفائدة قبل حدوث التخفيض ، فاذا كانت أسعار الفائدة عند أدنى المستويا تالعادية قبل الخفض تتجه أسعار الفائدة الى الزيادة بدرجة ملحوظة عنها فى حالة ما اذا كانت أسعار الفائدة أعلى من هذا المستوى · كما أن درجة انحدار الطلب الكلى على النقود تكون منخفضة·

ب ـ أثر تغيرات المعروض النقدى على الاستثمار :ـ

يتحقق أثر تغيرات المعروض النقدى على الاستثمار من خلال تاثير المعروض النقدى على أسعار الفائدة أولا على النحو الذى سبق مناقشته اذ يتغير الاستثمار بتغير أسعار الفائدة · ويتوقف ذلك على مدى انحدار منحنى الكفاءة الحدية للاستثمار (MEI) · فاذا كانت درجة انحدار هذا المنحنى كبيرة نسبيا ، فان درجة استجابة المستثمرين لخفض سعر الفائدة لا تزداد كثيرا · وذلك بعكس الحال فى حالة ما اذا كانت الكفاءة الحدية للاستثمار مرتفعة · حيث يترتب على انخفاض سعر الفائدة زيادة ملحوظة فى الانفاق الاستثمارى ·

نخلص ما سبق الى أن زيادة المعروض النقدى ، وما يترتب عليها من خفض أسعار الفائدة تؤدى الى زيادة الانفاق الاستثمارى ، ويتوقف مدى هذه الزيادة على مدى الكفاءة الحدية للاستثمار · ويحدث العكس فى حالة تخفيض المعروض النقدى حيث يؤدى ارتفاع أسعار الفائدة الى الحد من الانفاق الاستثمارى ·

ج ـ اثر تغيرات المعروض النقدى على توازن مستويات الدخل :ـ

رأينا فيما سبق أن زيادة المعروض النقدى تؤدى الى انخفاض سعر الفائدة الذى يؤدى بدوره الى زيادة الانفاق الاستثمارى · وفى هذه الحالة يمكن أن تحدث زيادة فى توازن مستوى الدخل نتيجة لزيادة الناتج القومى الاجمالى بزيادة معدلات الاستثمار · الا أن ذلك يتوقف على حجم مضاعف الاستثمار · فاذا كان هذا المضاعف كبيرا ، فان الميل الحدى للاستهلاك يكون كبيرا أيضا ، وحيث أن الميل الحدى للاستهلاك

يعبر عن درجة انحدار دالة الاستهلاك ، فانه يمكن القول بأن زيـــادة المعروض النقدى تؤدى الى زيادة الناتج القومى الاجمالى متى ازدادت درجة انحدار الاستهلاك ، وهو مايعنى أيضا أن تحقيق توازن مستويات الدخل المختلفـــة يتوقف على درجة انحـــدار دالة الاستهلاك فى الفكر النقدى للكينزيين الجدد .

فكرة المحفظة المالية لدى الأفراد :ــ

يرى أقطاب المدرسة الكينزية النقدية الجديدة أن النقود تعتبـــر أحد الأصول المالية المتنافســة فيما بينها . أما الأصـــول المالية الأخرى فتشتمل على الأصول التى تصدرها المؤسسات المــالية غير المصـــرفية ، وتحقق سيولة الثروة لدى الأفراد ، ســـواء فى صورة ودائع مصـــرفية ادخارية ، أو حساب مشـــاركة ادخارية أو قروض ، أو وثائق تـــأمين على الحياة .

ويعتقد الكينزيون الجـــديد أن كافة هـــذه الأنـــواع تنـــافس النقود داخل المحفظة المالية للأفراد . وكلما تعددت هذه الأنواع من الأصـــول المالية المنافسة ، كلما قلت أهمية النقود ، وأصبح دور السلطات النقدية من الصعوبة بمكان بحيث لا تجدى السياسة النقدية فى السيطرة على المتغيرات الاقتصادية أو كبح الأزمات .

ويعتبر أنصار هذه المدرسة أسعار الفائدة النسبية متغيرات نقـــدية رئيسية . اذ يؤدى ارتفاع سعر الفائدة على أحد أنواع الأصول المـــالية المذكورة سابقا بالنسبة الى أسعار الفائدة على بقية الأنواع ، الى زيادة الطلب على هذا الأصل ، وقلة الطلب على بقية أنواع الأصول الأخرى ، وعلى النقود أيضا باعتبارها أحد أنواع الأصول السائلة فقط . ويحدث العكس فى حالة زيادة أسعار الفائدة على النقود ، حيث يزداد الطلب عليها ، ويقل الطلب على الأنواع الأخرى من الأصول المالية السائلة . الا أن هذه الأنواع الأخرى من الأصـــول لا تستخدم كوســيلة للتبادل ، ولهذا فهى تحل محل النقود فى اشـــباع الحاجة الى أصـــول نقدية ، ويتغير الطلب عليها تبعا لتغير الطلب على أسعار الفائدة على النقود .

وهناك من يرى أنه طبقـــا لنظرية المحفظة المالية فان كل من اجمالى الثروة ، والمتغيرات الأخرى التى تؤثر فى الطلب على النقود

يتغير تبعا لنتيجة سرعة استخدام الأصول المالية والتغيرات فى عوائد الفائدة النسبية . أى أنه يكون من الصعوبة التنبؤ بمدى سرعة دوران تلك الأصول ، كما يكون من الصعوبة احكام سيطرة السلطات النقدية على مستوى LM (مستويات توازن أسعار الفائدة المختلفة الناتجة عن بدائل متعددة لمستويات الدخل المختلفة) ، عن طريق تغيير كمية النقود (١) . اذ أن الأمر فى هذه الحالة يتطلب سيطرة السلطات النقدية على كافة المعروض من الأصول المالية الأخرى التى تصدرها المؤسسات غير المصرفية . وبناء على فكرة المحفظة المالية هذه فان الطلب على النقود يتحدد نتيجة لأثرتغيرات أسعار الفائدة على توازن مستويات الدخل المختلفة ، وأوجه انفاقه .

كيفية السيطرة على المعروض من الأصول المالية السائلة :

قدمت عدة اقتراحات لأحكام سيطرة السلطات النقدية على محفظة الأصول المالية السائلة التى تصدر عن المؤسسات غير المصرفية من هذه المقترحات ما يلى : ـ (٢)

١ ـ الانضمام الاجبارى لكافة البنوك التجارية وبنوك الادخار ، وجمعيات الاقراض والادخار التى تقوم بدور الوساطة المالية لطرف ثالث الى عضوية البنك المركزى .

٢ ـ فرض نسبة احتياطى على كافة المؤسسات التى تضم الى عضوية النظام المصرفى فى الدولة .

٣ ـ التوسع فى أنواع القروض التى تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية .

٤ ـ تقليل نسبة الاحتياطى على الودائع لأجل لدى البنوك .

٥ ـ المساواة فى المعاملة الضريبية بين البنوك والمؤسسات الادخارية .

ويترتب على الأخذ بهذه الاقتراحات أن يتزايد دور الأصول المالية

---

(1) John J. Klein, Op — Cit, Chapter 26, P. 564.

(2) Reed O. Hunt, The Report of the President' s Commission On Financial Structure and Regulation, Dec. 1971.

السائلة وقدرتها على منافسة النقود ، ويصبح من السهولة التنبؤ بسرعة دورانها وآثارها على أسعار الفائدة وعلى مستويات الدخل المختلفة . اذ أن المؤسسات المالية غير المصرفية تقوم باقراض ما يتجمع لديها من أموال فيؤدى ذلك الى رفع معدلات السيولة وتوظيف الموارد العاطلة ، ويزيد الانفاق على السلع والخدمات ، ويرتفع معدل دوران النقود . ويلاحظ أن المؤسسات المالية غير المصرفية تحتفظ بنسبة احتياطى سائلة لديها ثم تقرض أو توظف بقية ما لديها من موارد ، الا أن هذه النسبة تقل كثيرا عن النسبة التى تحتفظ بها البنوك التجارية ، مما يعطيها القدرة على سرعة التحرك فى حالات الكساد ومنافسة البنوك التجارية . حيث تستطيع جذب ما لدى هذه البنوك من ودائع لأجل ، وودائع تحت الطلب . ولهذا نستطيع بسهولة تبيان أن تحقيق الاشراف أو السيطرة على مكونات محفظة الأصول المالية بواسطة السلطات النقدية يمكن هذه السلطات من دقة رسم السياسة النقدية ، وزيادة فاعليتها فى علاج الأزمات المختلفة .

النقد الموجه الى فكرة محفظة الأصول المالية :-

وجهت عدة انتقادات الى فكرة الكينزيين الجدد بشأن محفظة الأصول المالية تتلخص فيما يلى : -

١ - لكى تؤدى الأصول المالية السائلة الى زيادة الطلب على استخدام الموارد يجب ألا تكون مرونة الانتاج ضئيلة جدا أو صفر ، وألا تكون متماثلة تماما فى خصائصها مع النقود العادية ، أما اذا كانت مرونة الانتاج بالنسبة لكل من النقود والأصول المالية السائلة ضئيلة جدا أو تقترب من الصفر ، واذا كانتا متماثلتين تماما فى القيام بوظيفة خزن القيمة (مع ضعف مرونة احلال كل منهما محل السلع الأخرى التى ترتفع مرونتها الانتاجية) فان أية زيادة خارجية أو مستقلة لكمية النقود تحدث بهذه الطريقة لا تؤدى مباشرة الى أية زيادة فى الطلب على استغلال الموارد المتاحة . اذ أن هذه الزيادة تتحقق عن طريق خفض سعر الخصم الذى تستخدمه المؤسسات لتقييم العائد المتوقع من شبه الريع الذى يتحقق مستقبلا من مشروعات الاستثمار المحتملة . كما يمكن أن تتحقق الزيادة فى الطلب عن طريق خفض حصص الائتمان

المقدمة الى المقترضين الحديين السابقين والذين لم يتحقق لهم اشـباع كافة طلبهم على النقود • (١) وهو ما يعنى محدوديه الدور الـــذى يمكن أن تقوم به الأصول المالية فى توظيف الموارد بين النقود والأصول المالية من ناحية ، والسلع المعمرة الناتجة من استخدام الموارد المتـاحة من ناحية أخرى ،حتى يمكن استخدام هذه السلع كوسيلة لنقل القـوة الشرائية الى المستقبل فى ظروف عدم التأكد • أى لابد أن توفر السلع المعمرة السيولة التى توفرها النقود ، وهو ما يصعب حدوثه عمليـــا لتعرض قيمة هذه السلع فى معظم الأحوال الى الانخفاض أو الاهـلاك التـدريجى •

٣ ــ فى حالة وضع قيود على الأصول المالية على النحو السـابق بيانه فان لجوء السلطات النقدية فى بعض الأحيان ــ الى رفع نسـبة احتياطيات البنوك للحد من الائتمان يمنع تلك الأصول المالية من سد الفجوة بين المعروض والمطلوب من الائتمـان ، مما يلقى العبء على السوق الحرة فترتفع تكلفة الائتمان ، وتسود الاجراءات النقدية التحكمية مرتفعة التكلفة (٢) •

٤ ــ اثبتت الدراســات التطبيقيــة باستخدام بيانات السلاسل الزمنية ، وبيانات بعض الفترات الزمنية القصيرة خلال السبعينات أنه من الصعوبة بمكان أن تحل الأصول المالية محل النقود ، خاصة فى القيام بوظيفتها كمخزن للقيمة • بينما أوضحت تلك الدراسات سهولة احـلال أنواع الأصول المالية محل بعضها البعض • وهو ما يعنى ضعف تأثير هذه الأصول المالية على المعروض النقدى ، ومن ثم على أسعار الفائدة ، وعلى السياسة النقدية بصفة عامة • (٣) الا أن بعض الدراسات الأخرى أوضحت أن الأصول المالية التى تأخذ شكل الودائع الادخارية التى تصـــدرها

(1) Paul Davidson, Post — Keynes Monetary Theory and Inflation, Sidney Weintraub, Op — Cit, Chapter 14, PP. 290 — 292.

(2) David P. Eastburn, The Fed in a Political World, Eduin Mansfield Economics, Readings, Issues, and Cases, W.W. Norton & Company, Inc. Second Edition, 1977, Chapter 23, PP. 122 — 123.

(3) John J. Klein, Money and the Economy, Op — Cit, Chapter 26, P. 565.

مؤسسات غير مصرفية لا تختلف عن الودائع الادخارية التى تصـــدرها البنوك التجارية ويمكن أن تحل محلها بسهولة وكفاءة • (١)

٥ ـ يمكن أن نضـيف الى الانتقادات السـابقة أن المؤســسات غير المصرفية التى تصدر تلك الأصول المالية تقوم فقط باقراض أو اســتثمار ما يتجمع لديها من مدخرات ولا تتلقى ودائع تحت الطلب ، الأمر الذى يجعل من الصعوبة تحديد أى مفاهيم المعروض النقدى يمكن أن تحـــل محلها بســهولة • هل (M_1) ؟ حيث المعروض النقدى يشــتمل على العملات المتداولة بالاضـــافة الودائع تحت الطلب ؟ أم (M_2) حيث يتضمن المعروض النقدى بالاضافة الى ماسبق الودائع لأجل لدى البنــوك التجارية ؟ لم يحدد لنا أصحاب فكرة محفظة الأصول المالية هذا الأمر بوضوح • كما أن الدراسات التطبيقية الرياضية المشار اليها فيما سـبق اختبرت الاحلال بين الأصول المالية ، و (M_1) أى العملة المتداولـــة بالاضافة الى الودائع تحت الطلب • وهى تعتبر فى رأينا دراسات غيــر دقيقة طالما أن الأصول المالية لدى المؤسسات غير المصرفية لا تشتمل على ودائع تحت الطلب •

فكرة مصيدة السيولة :ـ (Liquidity Trap)

تقوم هذه الفكرة على أساس لا محدودية الطلب على النقود بدافع المضاربة عند المستويات الدنيا لســعر الفائدة ، حيث أنه كلما انخفضت أسعار الفائدة كلما ارتفعت قيمة الأوراق المالية • فاذا توقع المتعــاملون زيادة مستقبلة فى أسعار الفــائدة يتجه الطلب على النقــود الى الزيادة بمعدلات غير محدودة • اذ أنه اذا ما أخذت أسعار الفائدة فى الزيــادة كان معنى ذلك زيادة التعويض الذى يحصل عليه العملاء مقابل المخاطرة ، ويؤدى ذلك الى زيادة حركة شراء الأوراق المالية وذلك بصرف النظر عما اذا كانت أسعار الفائدة قد بلغت المعدلات العادية أم لا • ومن ثم تحدث زيادة غير محدودة فى الطلب على النقود وان استمرت أسعار الفائدة منخفضة ، ودون المستويات العادية • ويتضح من ذلك أن الفكر النقدى لليكنزيين الجدد ما يزال يعتقد فيما أورده كينز من أن الدافع

---

(1) John R. Moroney and Barry I. Willratte, Money and Money Substitutes, Journal of Money, Credit and Banking, May 1976, PP. 182 — 198.

الذى يحمل الأفراد على حيازة أصول مالية فى حالة انخفاض أسعار الفائدة هو توقعاتهم بأن أسعار الفائدة سوف ترتفع فى المستقبل مع انخفاض قيمة الأصول فى الأسواق المالية ٠ أما الاعتقاد بأن مستوى الطلب على النقود بدافع المضاربة يتوقف على المدى الذى يعتبره المضاربون طبيعيا لتقلبات أسعار الفائدة ، فقد نقضه بعض الكينزيين الجدد حيث يرون أنه يمكن توقع زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة عند المستويات الدنيا لسعر الفائدة دون التقيد بأى مدى كما سبق القول ٠ ويستند هؤلاء المفكرين الى التسليم باحتمال انخفاض قيمة الأصول المالية فى حالة اتجاه أسعار الفائدة الى الزيادة ٠

ولقد ثار الجدل بين بعض الكينزيين الجدد حول توقف تغيرات الطلب على النقود بدافع المضاربة على مجرد توقعات المضاربين بشأن أسعار الفائدة فى المستقبل ٠ اذ من الممكن أن تؤدى الأصول المالية السائلة التى تصدرها مؤسسات غير مصرفية الى عدم تغير الطلب على النقود مهما تغيرت أسعار الفائدة اذا ما اتصفت تلك الأصول المالية بالامان والتنوع ٠ أى أنه يستفاد من ذلك أن حالة (مصيدة السيولة) يتوقف حدوثها على عدم وجود تلك الأصول المالية غير المصرفية أو عدم فعاليتها ٠

وأضاف بعض أعضاء المدرسة الكينزية الجديدة أنه لابد من ادخال عامل الثروة أو الغنى المتوفر فى الدولة أو المجتمع من عدمه ٠ لأنه فى حالة وجود الثروة يمكن زيادة الطلب على كل من النقود ، والأصول المالية غير المصرفية لاشباع الرغبة فى السيولة أو عدم السيولة ٠ وذلك بعكس الحال فى المجتمعات الفقيرة حيث يقل الطلب على كل من النقد والأصول المالية غير المصرفية ، وتكاد تتماثل الرغبات والتوقعات ٠ (١)

النقد الموجه الى فكرة مصيدة السيولة :ـ

بالاضافة الى المجادلات والتعديلات التى أوردها بعض أعضاء المدرسة الكينزية الجديدة على فكرة (مصيدة السيولة) ، تعرضت هذه الفكرة لنقض دراسات بعض أعضاء مدرسة كمية النقود الحديثة حيث

---

(1) Harry D. Hutchinson, Op — Cit, Chapter 15, PP. 348 — 352.

يرون أن نتائج الدراسات التطبيقية التى أجريت منذ الحرب العالمية الثانية حتى منتصف الستينات فى الولايات المتحدة لم تثبت وجـود أية (مصيدة سيولة) حيث لم تحدث لانهائية الطلب على النقود عند المستويات الدنيا لأسعار الفائدة (١) ٠

بينما يرى بعض الاقتصاديين أنه من المنتظر أن تحدث فـكرة (مصيدة السيولة) آثارها عندما تنخفض أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة الأمريكية ٠ اذ أنه فى حالة انخفاض أسعار الفائدة فان ذلك معناه انخفاض تكلفة الائتمان ، مما يشجع الأفراد والمستثمرين على زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار ، ومن ثم زيادة الطلب على النقود بصفة عامة ٠ ويضيف بأن أولئك الذين يدعون عدم صحة تلك الفكرة انما يقررون خاطئين عدم مرونة سرعة تداول النقود بصفة مطلقة ، أو ربما لا يخضعون أبحاثهم للمحددات التى يستخدمها الكينزيون الجدد ٠ (٢)

ومع ذلك فهنـاك من يرفض فكرة (النقود الرخيصة) تماما موضحا أنه اذا كانت هذه الفكرة صحيحة لكان معنى ذلك عدم فعالية أسعار الفائدة الثابتة أو المستقرة ، مع أن التجارب أوضحت أن سياسة أسعار الفائدة الثابتة لا يمكن وصفها بعدم الفاعلية ٠ (٣)

بل أن هناك من يرى أن انخفاض أسعار الفائدة عن الحد الأدنى (الذى لا يعلمه أحد) يمكن أن يؤدى الى انهيار النظام المالى بأكمله خاصة فى أوقات التضخم على النحو الذى حدث فى كل من البرازيل وفرنسا فى بداية الخمسينات اذ يحدث مزيد من الخفض فى القيمة الحقيقية لأسعار الفائدة اذا ما أخذنا القوة الشرائية فى الاعتبار والتى انخفضت بحدة فى هاتين الدولتين ٠ (٤) أى أن انخفاض أسعار الفائدة

---

(1) Karl Brunner and Allan Meltzer, Lquidity Traps For Money, Bank Gedit, and Interest Rates, Journal of Political Economy, 1968, PP. 1 — 37.

(2) Arthur M. Okun, Fiscal and Monetary Policy, An Eclectic Analysis, Edain Mansfield, Op — Cit, Chapter 18, P — 94.

(3) Milton Friedman, Fashioning A Wise National Monetary Policy, U.S Congress Joint Economic committee, May 25, 1959.

(4) Kenneth E. Boulding, Principles of Economic policy, Prentice Hall, Inc., N.J., 1958, chapter 9, P. 228.

فى هذه الحالة لا يؤدى الى زيادة الطلب على النقود بدافع المضاربة بل يمكن أن يؤدى الى كساد محقق .

وتجدر الاشارة الى أن فكرة (مصيدة السيولة) تنطوى على عدم استجابة أسعار الفائدة لتغيرات المعروض النقدى ، على أساس تفضيل المضاربين للحصول على مزيد من النقود دون زيادة فى تكلفة الحصول على هذه الأموال . ومن ثم لا يترتب على زيادة المعروض النقـــدى انخفاض فى أسعار الفائدة . وهو أمر لا يجوز قبوله على اطلاقه ، بل يمكن أن يحدث ذلك الى حد معين حيث تقوم آلية السوق بتحديد أسعار فائدة جديدة بناء على ظروف المعروض والمطلوب من النقود ،

ونســـتطيع القول بأن هناك بعض الظواهـــر الاقتصادية الحديثة التى تؤكد صحة فكرة المصيدة تلك ، ففى عام ١٩٧٩ أدى انخفاض سعر الفائدة الى نحو ١/٢ ١٣٪ فى الولايات المتحدة الى زيادة الطلب على النقـود وزيادة المعروض النقـــدى على نحو اضطر بنك الاحتـــاطى الفيدرالى الأمريـكى الى التدخل لوضـع القيود على زيادة المعــروض النقدى مباشرة بدلا من اللجوء الى زيادة سعر الفائدة . (١)

الطلب على النقود بدافع المعاملات :ـ

لا يختلف تفســير أعضاء المدرســة الكينزية الجـديدة عن تفســير (كينز) لتغيرات الطلب على النقود بدافع المعاملات . اذ يعتقدون كذلك بأن الطلب على النقود بدافع المعاملات يتوقف على مستوى الدخل فى المقام الأول ، ويتأثر بالعديد من العوامل الأخرى الثانوية مثل ســعر الفائدة ، ومستوى الأسعار المحلية .. الخ . بيد أن البعض يرى أن دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات عند أعضاء المدرسة الكينزية الجديدة تختلف عنها فى فكر (كينز) ، حيث يرى الكينزيون الجدد أن زيادة الدخل تؤدى الى زيادة كمية السلع المطلوبة فقط ، لكنها لا تؤدى الى زيادة الطلب الكلى على السلع . ويطلق هؤلاء الاقتصاديين على هــذه الفكرة (دافع التمويل) . اذ أن زيادة الدخل تؤدى الى زيادة رغبة الأفراد فى شراء السلع خلال فترة معينة ، ويترتب على ذلك عقد الكثير

---

(1) BRADLEY R. Schiller, the Economy Today, Random House, New York, 1980, chapter 11, P. 261.

من العقود المدينـــة الآجلة بين الأفراد ، والمؤسـســات أو الشـــركات والحكومات ، والأجانب ، والبنوك التجارية · ويترتب على ذلك زيادة اقراض البنوك للمنتجين ، والعمال ، وبالتالى يزيد المعروض النقدى بصفة عامة (١) ويلاحظ أن زيادة المعروض النقدى بهذه الطريقة يناسب أوقات الكساد حيث وجود الكثير من الموارد العاطلة ، كمـــا يمكن أن تؤدى زيادة الناتج وزيادة المستوى العام للأسعار — بعد فترة زمنيـــة معينة — الى احداث المزيد من الزيادة فى المعروض النقدى — غير أن ذلك يتوقف على المرونة الانتاجية للصناعات المختلفة ، وعلى معــدلات الأجور النقدية وانتاجية العمل ، ومعدلات الأرباح ·

الطلب الكلى على النقود :—

يتحدد الطلب الــكلى على النقود بالمحصلة النهــائية للآثار التى تتركها الدوافع الثلاث (دوافع المعاملات ، ودافع الحيطة ، ودافـــع المضاربة) على زيادة الطلب النهائى على النقود · اذ يؤدى ارتفــاع الدخل الى زيـــادة الطلب على النقود بدافع المعـــاملات ، كما تؤدى تغيرات أسعار الفائدة الى تغيرات مما ثلة فى الطلب على النقود بدافع المضاربة بالدرجة الأولى ، وبدافع المعاملات فى المرتبة الثانوية ، كما تساهم دوافع الحيطة والحذر فى تغيرات الطلب على النقود · وبناء على التغير النهائى الذى تحدثه تلك الدوافع يتحدد شكل منحنى الطلب النهائى على النقود ·

ويلاحظ أن مفكرى المدرسة الكينزية الجديدة لم يحددوا — شـأنهم فى ذلك شأن كينز — الأوزان النسبية أو الأهمية النسبية لمختلف هـــذه الدوافع الثلاث فى احداث تغيرات الطلب على النقود · كما أنهم لـــم يحددوا كذلك أوزانا نسبية لأى من سعر الفائدة أو الدخل أو التوقعات فى اضفاء درجة معينة من التأثير القوى على دافع معين من الـــدوافع الثلاث بحيث يدفع به الى أولى درجات التأثير · ومع ذلك نســتطيع القول بأن سعر الفائدة يحدث آثاره على تغيرات الطلب على النقـــود من خلال التأثير على دافعى المضاربة ، والمعاملات بدرجة مباشرة · كما يحدث تأثيرا غير مباشر على دافع الحيطة والحذر · ومن ثم يمكن أن نسلم بارتفاع الاهمية النسبية لسعر الفائدة فى التأثير على دالة الطلب الكلى على النقود ·

---

(1) Paul Daridson, Post Keynes Monetary theory and Inflation, Op — cit, chapter 14, Pp. 289 — 291.

الأجور النقدية والتضخم : ـ

يذهب أعضاء المدرسة النقدية الكينزية الجديدة الى اعتبار الأجور النقدية متغيرا داخليا أو تابعا ، يتوقف على المستوى الحالى والسابق للطلب الكلى اذ أن التغيرات التى تحدث فى الطلب الكلى تؤثر بالدرجة الاولى على مستويات الناتج والعمالة • وينعكس ذلك على مستويات الأجور التى تكون استجابتها أبطأ من استجابة الناتج والعمالة لتغيرات الطلب الكلى •

ولا يغفل أعضاء تلك المدرسة النقدية أثر تغيرات الطلب الخارجية على مستوى الأجور داخل المؤسسات المختلفة • اذ يؤكدون أن أية زيادة فى الأجور تنتج عن عوامل سوق العمل ، أو عن طريق ضغط النقابات العمالية لابد أن تحدث آثارا مماثلة على مستويات الأجور داخل المؤسسات المختلفة • ويؤدى هذا الوضع الجديد الى الضغط على مستويات الأسعار المحلية •

وتجدر الاشارة الى أن بعض اقتصادى المدرسة النقدية الكينزية الجديدة يرفضون النظر الى الأجور النقدية على أساس أنها متغير داخلى فقط ، وانما متغير خارجى يمكن أن تفرضه النقابات العمالية ، أو الحكومات المختلفة لأسباب سياسية ويؤدى الى خلق الضغوط التضخمية• بيد أن البعض الآخر من أعضاء هذه المدرسة لا يرى مثل هذه الأجور كمتغير خارجى أو مستقل • اذ أن قدرة تأثير النقابات العمالية وغيرها فى التأثير لم تتعد ٢٥٪ من حجم القوة العاملة خلال الفترة ما بين الثلاثينات والخمسينات من القرن الحالى ، وذلك فى الولايات المتحدة• ويجادل هؤلاء الاقتصاديين بأنه رغم الاتجاه الحديث نحو زيادة قوة العمل فى المؤسسات الحكومية والقطاع العام أوجهزة الحكم الفيدرالى والمحلى خلال العقدين الأخيرين ، الا أنه لا يوجد دليل قوى على انعكاس ضغوط أجور العاملين فى تلك القطاعات على مستوى الأجور المحلية أو التضخم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ومع ذلك يقرر هؤلاء الاقتصاديين امكانية حدوث ضغوط تضخمية نتيجة زيادة الأجور النقدية بسبب ضغوط النقابات فى المستقبل فى بعض الدول لفترات محدودة •

ويشترطون لذلك أن تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى، بنسبة تقل عن نسبة زيادة الأجور النقدية المترتبة على ضغوط النقابات العمالية لكبح حدة التضخم الذى يمكن أن يكون بمعدلات اكبر فى حالة زيادة المعروض النقدى بنسبة أكبر من نسبة زيادة الأجور النقدية (١) . ويعتبر (هيكس) أول من نبه الى فكرة امكانية زيادة الضغوط التضخمية نتيجة زيادة الأجور النقدية بفعل الضغط السياسى لنقابات العمال . اذ أوضح أنه فضلا عن امكانية حدوث التضخم بالطريقة المذكورة فيما سبق، فان التضخم يمكن أن يحدث كذلك نتيجة ارتفاع تكلفة الانتاج باعتبار الأجور النقدية أحد عناصرها (٢) .

ولا شك أنه لا يمكن اهمال ضغط النقابات العمالية ، ودورها فى تحديد مستويات الأجور فى كثير من الدول فى العصر الحاضر . ومايستتبع ذلك من ارتفاع المستويات العامة للأسعار المحلية ، طالما أنه لا يصاحب ذلك زيادة فى معدلات الناتج القومى خاصة فى المؤسسات الحكومية والشركات العامة وأجهزة الحكم المحلى ، مع الاتجاه نحو زيادة دور الدولة فى النشاط الاقتصادى فى كثير من الدول .

ويلاحظ أنه خلافا لما اعتقده (كينز) من أن تنظيم سوق العمل يؤدى الى خفض مستوى الأجور النقدية بما يتلاءم مع الطلب الكلى فى المجتمع ، فان أعضاء المدرسة النقدية الكينزية الجديدة الذين يرون أن بطء استجابة كل من الأجور والأسعار لزيادة الطلب بالكلى ، يترتب عليها حدوث زيادة فى الأسعار والاجور بعد فترة تأخير معينة . حيث أن زيادة الطلب الكلى تدفع بكل من الناتج والعمالة الى الزيادة . اذ تؤدى زيادة المعروض النقدى – فى الأجل القصير – الى زيادة الناتج وخفض البطالة وارتفاع معدلات التضخم ، ومعدلات الاجور .

---

(1) Michael L. Wachter and Susan M. Wachter, Money Wage Inflation : The Endogeneity — Exogeneity Issue, Sidney Weintraub Modern Econmmic Thought, Op - cit, chapter 16, P. 322

(2) John R. Hichs, Economic Foundations of wage, Economic Journal, Sept. 1955, P.P 379 — 404.

ومع ذلك فهناك من الاقتصاديين من يعترض على التفسير السابق لآراء (كينز) ويرى أن (كينز) لم يطرح فكرة (الاجر الصارم) على ذلك النحو ، ولم يقل بازدواجية سوق العمل بين العمال والافراد ، والعمال الذين تضمهم نقابات عمالية منظمة . فيما يتعلق بالأجر يجب التفرقة بين (صرامة الأجر) وهو ما لم يقل به (كينز) ، و (ثبات الأجر) ، وهو ما قال به (كينز) . اذ أنه اذا ما كانت مرونة الأجر مرتفعة جدا فمن الصعوبة بمكان تحديد مقدار الزيادة فى المعروض النقدى اللازم لتحقيق التلاؤم بين ظروف الحاضر والمستقبل ، ويصبح من الضرورى خفض مرونة الأجور النقدية الى المستوى المرغوب فى المستقبل . وهو ما يعنى تطابق آراء كل من (كينز) وأعضاء المدرسة النقدية الكينزية الجديدة بشأن تحقيق نوع من التوازن المؤقت القائم على اعتبار (تحديد الأجر) ، و (أثر المضاربة) عن طريق تنظيم سوق العمل ، وأثر خفض الأجور على التوسع النقدى . بل يمكن أن تؤدى المضاربة فى الأسواق المالية الآمنة بمصاحبة تحديد الأجور الى تحقيق توازن مؤقت فى ظل التشغيل الكامل . (١)

وأيا ما يكون الأمر ، فاننا نستطيع القول بانه لا خلاف بين الكينزيين الجدد ، أو (كينز) حول قبول فكرة مساهمة زيادة الأجور النقدية فى زيادة مستويات الأسعار المحلية ، أو التضخم ، ويستتبع ذلك صحة تفسير منحنيات (فيليبس) لحدوث تغيرات الاسعار ، وتعاقب الرخاء والكساد ، بل والركود التضخمى . وهو ما نوضحه فيما يلى :

منحنيات فيليبس :ـ

عنى الاقتصادى البريطانى (فيليبس) فى الخمسينات من القرن الحالى بدراسة أثر تغيرات الطلب الكلى على المستوى العام للأسعار وما يصاحبها من بطالة أو تضخم . وذلك خلال الفترة (١٨٦١ ميلادية ـ ١٩١٣) فى بريطانيا .

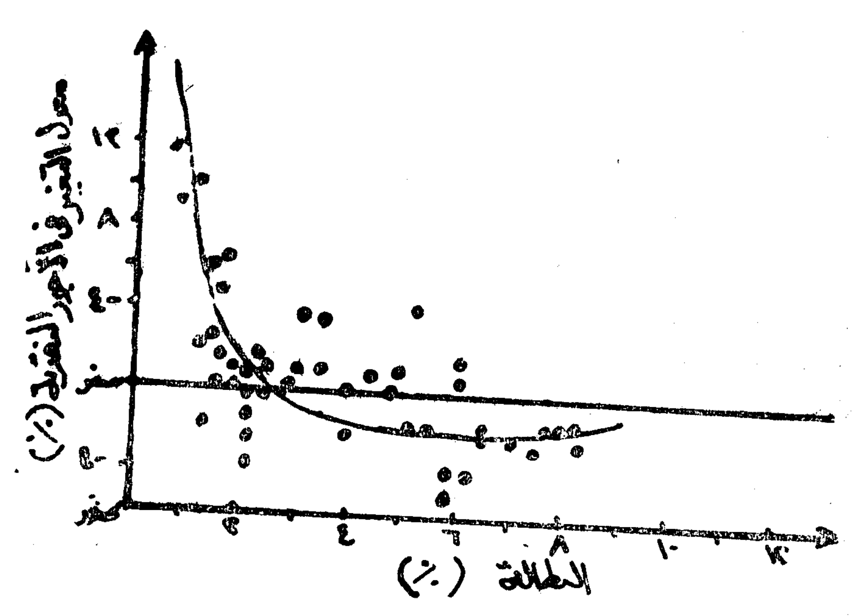
وقد أسفرت الدراسة عن صياغة منحنى عرف باسم (منحنى فيليبس) يوضح العلاقة بين معدلات البطالة ، ومعدلات التضخم فى

---

(1) C.J. Bliss, The Reappraisal of Keynes, Economics : An Appraisal, Michad Parkin and A.R. Nobay, Current Economic Problems, London, 1975, ch. 10, PP. 208 — 213

الاقتصاد القومى خلال فترة زمنية معينة ٠ وقد أخذ المنحنى الشكل التالى :-

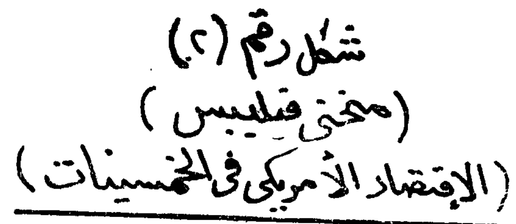
شكل رقم (١)
(منحنى فيليبس)
الاقتصاد البريطانى (١٨٦١-١٩٩٣)

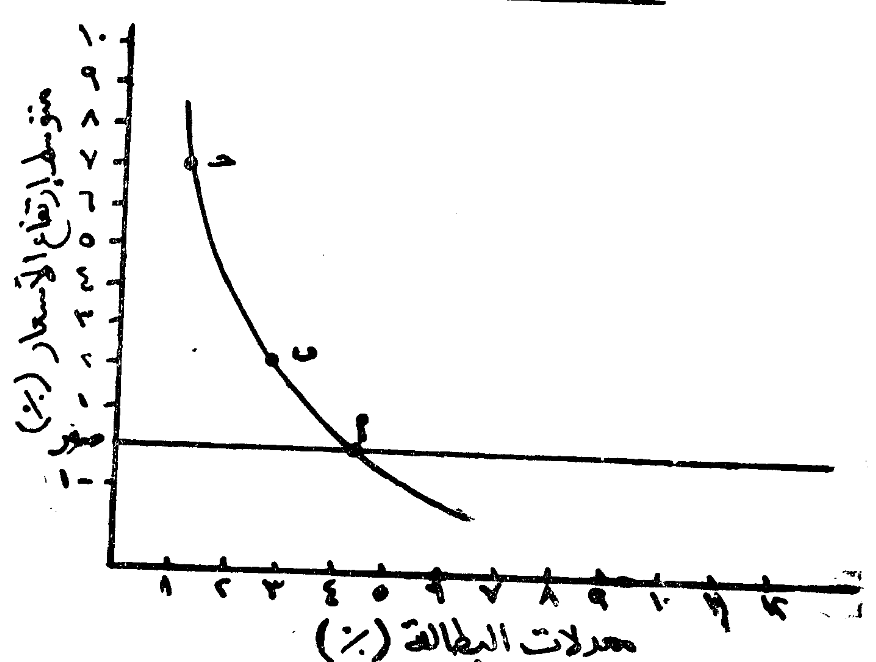


اذ أوضح (فيليبس) ان زيادة معدلات الأجور النقدية فى بريطانيا خلال فترة الدراسة قد صاحبها حالة من انخفاض معدلات البطالة ، والعكس صحيح ، أى أنه فى حالة انخفاض معدلات الأجور النقدية ، ترتفع معدلات البطالة ٠ وهو ما يعنى وجود علاقة بين الأسعار والبطالة ٠ أو بمعنى آخر أنه اذا أرادت السلطات الاقتصادية الخروج من حالة البطالة فعليها أن تعمل على رفع معدل التضخم ٠ أى أن البطالة ، والتضخم لا يجتمعان ، اذ يؤدى ارتفاع الاسعار الى زيادة الناتج القومى ، وخفض معدلات البطالة ٠ ويرى أنصار منحنيات فيليبس أن تكلفة

التضخم يمكن احتمالها ، بل وتعتبر زهيدة للخروج من أزمة الكساد . ويجب على السلطات المالية والنقدية أن تعمل على زيادة الطلب الكلى، وتحريك المنحنى بأكمله الى جهة اليسار بوسائل أخرى مثل رفـــع إنتاجية العاملين بواسطة التدريب ، وانتهاج السياسات التى تؤدى الى خفض القيود الاحتكارية لتحطيم البطالة الهيكلية فى الاقتصاد القومى وتقليل أثر ارتفاع التكاليف فى رفع معدلات التضخم .

وتجدر الاشارة الى أن كل من (ساميولسون) و (سولو) قاما بتطبيق نفس الفكرة على الاقتصاد الأمريكى فى الخمسينات وتوصـــلا الى نفس النتيجة التى توصل اليها (فيليبس) معبرا عنها بالمنحنى التـــالى : -





الجدل حول منحنيات فيلبس :ـ

يمكن تبين ثلاث نقاط هامة طالما ثار بشأنها الكثير من الجدل ، وأخضعت لاختبارات العديد من الاقتصاديين فى الوقت الحالى وهى(١) :

١ ـ الأسعار بصفة عامة ، والأجور بصفة خاصة تتجه الى الزيادة فى مواجهة البطالة ، دون تقيد بظروف العرض والطلب .

٢ ـ منحنى الأجور فى حالة الانتقال من البطالة الى التضـخم يتميز بالتحدب فى مواجهة نقطة الأصل .

٣ ـ ثبات الفواصل (Trade — Offs) بين البطالة والتضخم .

وسوف نتناول بالتحليل مناقشة أبعاد هذا الجدل ، مدعمـــا بتجارب العديد من الدول فى العصر الحديث وذلك فى كل من الفصل الثالث ، والفصل الرابع من هذا المؤلف .

النقود والتوازن المؤقت ، والتوازن العام :ـ

يطلق الاقتصاديون على حالة التوازن التى تضمنها كل من الفكر النقدى لكينز ، والفكر النقدى للكينزيين الجدد على السواء ، عبـارة (التوازن المؤقت) على أساس أنه توازن الأجل القصير يتحقق عندمـا تتحكم السـلطات النقدية فى تحديد سـعر الفائدة ، وعندما يتحقق التشغيل الكامل ويتساوى كل من العرض والطلب . كما تكون معـدلات الأجور فى أسواق العمل ثابتة .

وقد تعرض هذا المفهوم للتوازن لنقد وهجوم العديد من الكينزيين الجدد مثل (ليندأهل) ، و (هيكس) على أساس افتقار هذه النظرية لتحقيق التوازن فى اقتصاد (ديناميكى) ، ووجود أسواق أخرى غير سوق العمل ، الأمر الذى يجعل الاعتماد على قوى سوق العمل وحدها مضللا . فضلا عن عدم صحة القول بتوازن العرض والطلب فى كافـة

---

(1) P.A. Samuelson and R.M. Solow, Analytical Aspects of Anti — Inflation Policy, The American Economic Review, May 1960

الحالات ، وهو ما جعل التحليل يناسب اقتصاديات السكون فى الأجـل القصير .

ويرى (هيكس) أنه اذا ما تطرق التحليل الى الأجل الطويل ، فانه بناء على ذلك الفكر تجد عدة حالات توازن فى كل فترة زمنيـــة قصيرة خلال الأجل الطويل . وفى كل فترة يتساوى العرض مع الطلب، ويصبح سعر الفائدة مساويا تماما لسعر الفائدة الطبيعى أو العـــادى على النحو الذى تضمنه تحليل (ويكسيل) . كما تتميز الاسعار بالثبات فى كل فترة أو أجل قصير الا أن مستوى الأسعار فى آخر فترة زمنيـــة خلال الأجل الطويل يكون مرتفعا عن مستويات الأسعار فى الفتـــرات الزمنية القصيرة الأخرى ، كما يزيد الطلب على النقود فى تلك الفترة ، وبالتالى يستجيب المعروض النقدى بالزيادة على نحو يتلاءم مع زيادة الطلب على النقود ، وهو ما يؤدى فى النهاية الى ارتفاع الأسعار .

وفى محاولة لتفادى كافة هذه الانتقادات الى الفكر الكينزى قـام (هيكس) بوضع نظرية للتوازن تقوم على أساس فكرة ا لتوقعـات فى الزمن الماضى التى قدمها الاقتصادى (ليندهل) وأطلق (هيــكس) عليها نظرية (شبه السكون) (quasi — static) . وتقوم على أساس أن تغيرات الانتاج والاستهلاك خلال الأجل القصير تؤدى الى تغيـرات فى الأسعار يتم التبادل على أساسها خلال أجل قصير آخر حتى تؤدى تغيرات العرض والطلب فى هذا الأجل الى تحديد أسعار جديدة ، وهذه الأسعار الجديدة تخلق توقعات جديدة تؤدى الى تغيرات فى العرض والطلب والأسعار وهكذا .

وقد استعار (هيكس) فكرة التأخير الزمنى من (ليندهل) ، ومضاعف (كاهن) الذى اعتبره صالحا للتحليل (الديناميكى) خلافا لمضاعف (كينز) الذى وصفه بأنه (مضاعف حالات السكون) ، وقام بوضع نظرية جديدة تحقق التوازن فى الأجل الطويل تقوم على بيـان كيفية الربط بين حـــالات التوازن المؤقت القصيرة الأجل بشــــكل (ديناميكى) .

ويرى (هيكس) أن زيادة سعر الفائدة يمكن أن تؤدى الى تقليل معدل نمو الاستهلاك ، بالنظر الى جانب الانتاجية ، والى زيادة معدل

النمو الاقتصادى بالنظر الى جانب الادخار . ويعترف بتعارض هـذه النتائج ، الا أنه يقترح التغلب على ذلك التعارض للوصول الى التوازن عن طريق المساواة بين معدل النمو الاقتصادى ، وسعر الفـائدة على غرار المساواة بين العرض والطلب فى حالة نظرية توازن السكون الأمثل كما يطلق عليها . (١) وهو بهذا يحاول ضبط التحليل بما يتلاءم مـع الاتجاه الفكرى للمدرسة الكينزية التى ترى أن أى نقص فى معـدل الاستهلاك لابد أن يؤدى الى تقليل معدل النمو الاقتصادى ، والعكس بالعكس . وان كان هذا لم يمنع بعض دعاة الكينزية الجدد من الخروج عن هذا المسار مؤكدين أن زيادة الطلب أو الاستهلاك يمكن أن تؤدى الى خفض الأجور فى حالة ثبات المعروض النقدى ، وذلك اذا ما صـاحب ذلك انخفاض فى انتاجية العمل ، وبالتالى انخفاض فى معدل النمو الاقتصادى (بافتراض حالة المنافسة غير الكاملة) . (٢)

ولن نحاول مناقشة أى من هذه النتائج فى هـذا الفصل ، اذ أن ذلك سوف يتسع له تحليل الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب .

المبحث الثـانى

مدرسة شيكاغو النقدية

مقـدمة :ـ

عنى أقطاب هذه المدرسة من أمثال (فرانك نايت) ، و (فاينر) ، و (سايمون) ، و (واليس) ، و (ميلتون فريدمان) ، و (ستيجلر) و (سكوارتز) ، و (كاجان) .. وغيرهم بدراسة وتحليل نظـرية كمية النقود ، ودور النقود ، والسياسـة النقدية فى عـلاج الأزمـات الاقتصادية المختلفة ، ولم يقتصر اهتمامهم على هذا فحسب ، بل عنوا

---

(1) John Hicks, Capital and Growth, Oxford University Press, U.S.A., 1972, chapter 6, PP. 58 — 75, chapter 22, PP. 265 — 276.

(2) Oliver Hart, Amodel of Imperfect Competition With Keynsian Features, The Quarterly Journal of Economics, Feb. 1982, PP. 109 — 136.

كذلك بتحليل السياسة المالية ومحاولة بيان عدم فعاليتهـا فى الخروج من مختلف الأزمات الاقتصادية ، مع رفض التحليـــل المالى كمنهج لحدوث الدورات أو التقلبـات الاقتصـــادية ٠ ومن ثم فان المنـــاظرة والمواجهة بين أعضاء مدرسة شيكاغو ، والمدرسة المالية لم تنقطع طوال القرن العشرين حتى اليوم على النحو الذى سوف نتناوله بالدراســة فى الفصول القادمة ٠

وفيما يلى نتناول دراسة ابعاد النظرية الحديثة فى كمية النقود وما لحقها من تطورات على أيدى أعضاء مدرسة شيكاغو حتى الان ٠ كما نتناول بالدراسة كذلك ما تنطوى عليه نظرية كمية النقود من سياسة نقدية ذاتية ٠

أولا : النظرية الحـديثة فى كمية النقود

تمهيـــد : ـ

تعرضنا فى الفصل السابق لدراسة النظرية التقليدية فى كمية النقود من خلال أبحاث كل من اقتصادى مدرسة (كمبردج) الانجليزية ، ومدرسة (فيشر) الأمريكية ٠ ورأينا كيف أن النظرية تقوم على أساس مسئولية كمية النقود فى حدوث تغيرات الأسعار فى الأجل الطويل ، وان كمية النقود تؤدى وظيفتها بدعم من دور سرعة تداول النقود ٠ كما رأينا أن كل من الطلب على النقود ، وسرعة التداول يتأثران بمستوى أســـعار الفائدة ، وغيرها من العوامل النقدية مثل العادات والتقاليد الاستهلاكية ورأينا كيف أن التوازن العام فى ظل هذه النظرية لايتحقق الا فى حالة التوظف الكامل ، وأن تخلف حجم المعروض النقدى عن مواكبة النمو فى الناتج يؤدى الى هبوط الاسعار والأجور ، أو الى نقص الناتج والتوظف فى حالة المنافسة غير الكاملة فى الأسواق ٠

وتعرضنا بالدراسة كذلك لمعادلة (فيشر) بشأن التبادل ، ومعادلة مدرسة كمبردج الخاصة بالتوازن النقدى ، وأشرنا الى اضافات رجـال الاقتصاد فى أوائل القرن العشرين أمثال مارشال ، وفالراس ، وكينز وغيرهم ٠

ولم تتوقف جهود النقديين بعد ذلك من أمثال (هنرى سايمون)، (فرانك نايت) ، و (فاينر) وغيرهم الذين وضعوا لبنات لا يستهان بها فى بناء صرح النظرية الحديثة فى كمية النقود التى يتربـــع على عرشها اليوم (ميلتون فريدمان) .

وفى الصفحات القادمة نتعرض لدراسة أهم الدراســات والبحوث والآراء التى كان لها دور هام فى تشكيل ابعاد النظرية الحديثة فى كمية النقود ، ثم نتعرف بعد ذلك على ملامح هذه النظرية ، والفرق بينها ، وبين الفكر النقدى للمدرسة الكينزية الجديدة .

(أ) الفكر النقدى الذى انطلق منه فريدمان : ـ

تعتبر الأفكار النقدية التى قدمها كل من (نايت) ، (سايمون)، و (فاينر) ، و (كلارك واريدرتون) ، و (سنيدر) من الاضــافات الهامة لنظرية كمية النقود فى النصف الأول من القرن العشرين ، والتى مهدت الطريق الاقتصادى الامريكى (فريد مان) وزملاءه من اعضـــاء مدرسة (شيكاغو) النقدية حتى تحقق انجاز النظرية الحديثة فى كمية النقود .

ففى الثلاثينات عندما كان (فريدمان) دارسا للاقتصاد قدم أساتذته (نايت) ، و (سايمون) ، و (فاينر) رؤية جديدة لكمية النقود تقوم على أساس وجود علاقة مباشرة بين تغيرات مستوى الأسعار ، وتغيرات كمية النقود مع اعتبار هذه العلاقة أداة هامة لتفسير كيفية حدوث التغيرات الاقتصادية ، وتطور سياسات مواجهة هذه التغيرات كما تاثر (فريدمان) بالحملة التى قادها (سايمون) ضد الفكر النقدى الكينزى ، والقضــاء على الاحتكارات باعتبارها سبب كافة الأزمات الاقتصادية . سواء فى ذلك الاحتكارات الحكومية ، أو النقابات العمالية ، أو المؤسسات الكبرى التى تعوق حرية الأسواق . وكانت نداءات (سايمون) بتبسـيط الضرائب ، والاصــلاح النقـدى ، وازالة الحواجـز والتعــريفات الجمركيـــة الحامية التى تعوق التجارة ، وتحديد صيغة مناسبة لدور الحـــكومات فى النشاط الاقتصادى ـ من أهم المؤثرات على الفكر النقدى لـ (فريدمان)

كما تأثر (فريدمان) بأفكار (سايمون) الخاصة باحترام القانون ، وعدم الثقة فى السياسيين ، وضرورة تحديد دور اجهزة الحكم اقتصاديا • أما تأثير (فاينر) على فكر (فريدمان) النقدى فكان من خلال عكـــوف (فريدمان) على دراسة مؤلف (فاينر) الخاص بتاريخ الفكر النقدى(١)

وتعتبر الدراسات التى قدمها (كلارك وار بيورتون) خــــلال الأربعينات من أهم الانجازات النقدية بعد حقبة الثلاثينات ، والتى كان لها تأثير على الفكر النقدى لمدرسة (شيكاغو) • اذ أوضح (ورابيورتون) أن حدوث الكساد عادة ما يسبقه تغير فى كمية النقود عما كانت عليه خلال الفترات التى تتميز بالنمو المتوازن فى حالة التشغيل الكامل بنحو ٥٪ ، منها ٧ر٣٪ لمواجهة زيادة الناتج ، ٣ر١٪ لمقـابلة الزيادة فى الطلب على النقود الذى يصاحب زيادة الدخل • ودلل على ذلك بأن الكساد الكبير فى الثلاثينات كان مسبوقا بحدوث توسع نقدى غير مناسب • كما أوضح أن سرعة تداول النقود تعتبر متغير تابع طوال فترة النمو فى الناتج ويتغير فى أضيق نطاق الا اذا حدث تغير غير عادى فى كمية النقـود • ومن ثم فانه يمكن للسلطات النقدية خلال فترات الكساد ان تقوم بضبط كميـــة النقود ، والتأثير على سرعة التداول حتى يمكن الخروج من الازمة • وهو ما يعنى صلاحية السياسة النقدية فى كافة حالات الرواج والكســاد على السواء • واضاف (واربيورتون) أن معدل نمو نقدى ثابت بنسـبة ٥٪ سنويا يمكن ان يؤدى الى تحقيق التوظيف الكامل دون حدوث تضخم (٢)

وقد سجل (فريدمان) آثار (واربيورتون) على فكـره النقدى فى البحث الذى كتبه بالاشتراك مع الاقتصادية (آنا سـكوارتز) حيث قال بأن ما أضافه (واربيورتون) الى الفكر النقدى كان له تأثير كبيـر على الرؤية النهائية لنتيجة البحث الذى أجرياه بشأن التـاريخ النقدى للولايات المتحدة الأمريكية • كما اكدا ان (واربيورتون) قد سبقهم فى التوصل الى كثير من النتائج النقدية التى توصلوا اليها (٣) •

---

(١) راجع Robert Sobel, The Worldly Economists, The Free Press New york, 1980, Chapter 7, PP. 144 — 154.

(2) Warburton, The Monetary Disequilibrium Hypothesis, American Journal of Economics and Sociology 10, Oct. 1950, P.P 1 — 11

(3) Robert Sobel, The Worldly Economists, Op — Cit, P. 166.

ب - ملامح النظرية الحديثة فى كمية النقود :

مقدمة : -

يعتبر عام ١٩٥٦ عام الفصل بين النظرية القديمة فى كمية النقود، وميلاد النظرية الحديثة فى كمية النقود على أيدى (ميلتون فريدمان) عندما بدأ فى نشر كتابه (دراسات فى نظرية كمية النقود) الذى يحتوى على أربعة دراسات تطبيقية خاصة بالطلب على النقود ، مع الشرح والتحليل لما توصل اليه من نتائج ٠

ويمكن القول بأنه يمكن تبين اربعة اختلافات جوهرية بين نتائج (فريدمان) الحديثة ، والنظرية القديمة فى كمية النقود وهى : -

١ - الحاجة الى وضع نظرية لسرعة تداول النقود ٠

٢ - تحليل سرعة تداول النقود على أساس أنها جوهر مشكلة نظرية الطلب ٠

٣ - تطبيق نظرية (المعدل السعرى) على الطلب على النقود ٠

٤ - تقدير دوال طلب على النقود ثابتة (دوال سرعة تداول) بواسطة البيانات المتاحة عن الاقتصاد الامريكى ٠

وهكذا تحول الاتجاه القديم الذى كانت سرعة تداول النقود تعامل فيه على أنها ثابتة ، الى نظرية حركية لسرعة تداول النقود ٠ كما توجه أهتمام مماثل الى الطلب على النقود ، والى أثر عامل (التأخير الزمنى) فى حدوث التغيرات النقدية والتجارية الأمر الذى يتطلب عدم اتباع سياسة نقدية موجهة ٠

ونتناول فيما يلى بيان ملامح النظرية الحديثة فى كمية النقود بالتفصيل :

١ - الاطار النظرى : -

يتميز الاطار النظرى للنظرية الحديثة فى كمية النقود كما قدمها (فريدمان) باعتبار سرعة تداول النقود (أو الطلب على النقود) دالة لعدد من المتغيرات النقدية التى يمكن التنبؤ بها ٠ وذلك بخلاف النظرية القديمة فى كمية النقود التى تعتبر سرعة التداول ثابتة ، ومجرد

رقم يمكن التنبؤ به ، وليست علاقة بين العديد من التغيرات الهامة كما أوضح (فريدمان) ٠

ولم يحاول (فريدمان) دراسة الدوافع التى تدفـــع الناس الى الاحتفاظ بالنقود كما فعل السابقون ، بل عنى بدراسة كيفية تحـــديد القدر المناسب من النقود اللازمة للتشـــغيل والتداول ٠ أى أنه اعتبر الاحتفاظ بالنقود حقيقة قائمة لا داعى لدراسة الدوافع اليها ٠

وتعتبر النقود عند (فريدمان) أحدى صور الاحتفـــاظ بالثروة العديدة ، اذ هناك صورا أخرى للاحتفاظ بالثروة مثل السـلع المعمرة ، والأذون والأوراق المالية ٠ وذلك بالاضافة الى التسليم برغبة الأفراد الذين يفضلون مختلف وسائل الاحتفاظ بالثروة – فى الحفاظ على حيازة قـــدر معين من النقود ٠ ومن ثم يصبح من الضرورى دراسة كيفية تحديد ذلك القدر من النقود الذى يرغب الافراد فى حيازته ، أو بمعنى آخر دراسة محددات الطلب على النقود ٠

وقد أمكن لفريدمان حصر هذه المحددات أو العوامـل التى يتوقف عليها تحديد حجم الطلب على النقود فى تلك العـــوامل التى تؤثر فى تحديد الطلب على أية سلعة ، أو خدمة وهى الدخل ، والأسعار ، والأذواق والتوقعات ، وسعر الفائدة ، وعوائد الصور الأخرى من وسائل الاحتفاظ بالثروة ، ونسبة الثروة غير البشرية الى الثروة البشرية ويقصد بالثروة البشرية العمالة الماهرة والكفاءات الادارية والانتاجية أما الثروة غيـــر البشرية فهى الأنواع الأخرى من الثروة كالاسهم والسندات ، والســلع وغيرها ٠ وعادة ما يهمل الكثير من الاقتصاديين هذا الجانب من التحليل بغرض التبسيط والايضاح ، وصعوبة القياس الدقيق ٠

ويمكن صياغة العلاقة بين كمية النقود وتلك العوامل التى تؤثر فى تحديد الطلب على النقود كما يلى : –

$$\text{ن ط} = \text{د} \left[\text{ف} ، \text{هـ} ، \frac{1}{\text{س}} \, \frac{\text{ط س}}{\text{ط ن}} ، \text{ت} ، \text{ن} \right]$$

حيث : –

ن ط تمثل الطلب على النقود ٠

، ف تمثل سعر الفائدة على الأسهم ٠

هـ تمثل عوائد السندات والسلع الرأسمالية وعوائد حقوق التملك ٠

، $\frac{1 \cdot \text{ط س}}{\text{س} \cdot \text{ط ن}}$ تمثل معدل تغير الأسعار المحلية

، ث تمثل الثروة

، ن تمثل الأذواق والتطلعات

ويستفاد من هذه المعادلة ما يلى : –

أن الطلب على النقود يقل كلما ارتفع العائد من الأوراق المالية ، والعائد من السندات ، ومعدل زيادة الأسعار المحلية ٠كما يزيد الطلب على النقود كلما زاد مقدار الثروة المتاحة للافراد ٠ أما الأذواق والتطلعات فيمكن أن تؤدى الى زيادة أو نقص الطلب على النقود حسب الأحوال ٠

ويعترف (فريدمان) بأن العلاقة السابقة لا تختلف عن ما اشتمل عليه الفكر النقدى الكينزى حيث أن سرعة تداول النقود تتحدد بهذه العوامل جميعا بلا خلاف بين الفريقين (١) ٠

ونستطيع القول أن الجدل والخلاف بين مدرسة شيكاغو النقدية ، والمدرسة الكينزية الحديثة يثور حول المدى الذى يؤثر به كل عامل من تلك العوامل فى الطلب على النقود عامة ، وسعر الفائدة بصفة خاصة الذى تعتبره المدارس النقدية الأخرى أهم المؤثرات على سرعة تداول النقود وان كان البعض يرى ان مجرد ادخال سعر الفائدة فى تحليل (فريدمان) النقدى يعتبر دليلا قويا على عدم وجود فرق بين ما أتى به (فريدمان) وما جاءت به المدرسة النقدية الكينزية ، الا اذا استطاع نقديو شيكاغو الهرب من ذلك عن طريق اعتبار سعر الفائدة متغيرا ضئيل المرونة الأمر الذى يعنى زيادة امكانية التنبؤ بسرعة التداول ، والقيمة الاسمية للدخل ، أو الهروب عن طريق اعتبار سعر الفائدة متغير خارجى أو مستقل مما يؤدى الى توثيق العلاقة بين كمية النقود والدخل (٢) ٠

---

(1) Friedman, Quantity Theory of Money : A Restatement, Studies in The Quantity Theory of Money, Uniuersity of Chicago Press, Chicago, 1956.

(2) Richard T. Selden, Monetarism, Sidney Weintraub, Modern Economic Thought, Op — Cit, P. 258.

٢ - أثر عامل التأخير الزمنى : -

يعتبر أخذ عامل التأخير الزمنى فى الحسبان فى الدراسات النقدية الحديثة احد الملامح الرئيسية التى تميز النظرية الحديثة فى كمية النقود عن النظرية القديمة فى كمية النقود .

اذ استخدم (فريد مان) هذا العامل فى دراساته النقدية التى قدم بها النظرية الحديثة فى كمية النقود عام ١٩٥٦ عندما قارن معدلات التوسع النقدى خلال بعض فترات حدوث الدورات التجارية على مدى خمسة وسبعون عاما فى الولايات المتحدة الامريكية . وقد خلص (فريديان) الى أن نقاط التحول النقدى عادة ما تسبق نقاط تحول الدورات التجارية بستة عشر شهرا فى المتوسط فى حالات الرواج ، وبنحو اثنى عشر شهرا فى حالات الكساد . كما لاحظ أن التأخير الزمنى هذا يشكل عاملا هاما وطويل الأمد يؤدى الى عدم ثبات مرونة السياسة النقدية بسبب صعوبة التنبوء بالظروف التجارية لسنة قادمة أو أكثر ، فضلا عن صعوبة قياس مدى فترة التأخير الزمنى .

ويرى (فريدمان) أنه من الأفضل اللجوء الى سياسة النمو النقدى الثابت عند معدل نمو للناتج القومى ، ومستوى منخفض لسرعة تداول النقود . وقد قدر (فريدمان) معدل نمو المعروض النقدى بنحو ٤٪ سنويا .

وعادة ما يشير أعضاء مدرسة شيكاغو النقدية الى عامل التأخير الزمنى كسند قوى للمناداة بعدم اتباع سياسة نقدية موجهة ، وذلك بالاضافة الى سبب عدم التاكد الذى يمكن أن يترتب على اتباع سياسة نقدية موجهة كما سوف نوضح ذلك فيما بعد .

وقد انتقد بعض الاقتصاديين فكر (فريدمان) الخاص بعامل التأخير الزمنى على أساس أن (فريدمان) - كان مفرطا فى التشاؤم عندما ربط بين التأخير الزمنى وصعوبة تحقيق الاستقرار الاقتصادى بواسطة سياسة نقدية مرنة . (١)

---

(1) John Kareken and Robert M. Solow, Lags in Monetary Policy, Allert Ando, E, Cary Brown, Robert M. Solow and John Kareken, Lags in Fiscal and Monetary Policy, Prentice Hall, N. J., 1963. Part one.

وقد سارع (فريدمان) بالرد على ذلك بأن تحقيق الآثار المرغوبة من استخدام السياسة النقدية خلال الشهور الأولى القلائل لم تكن متعارضة تماما مع ما توصل اليه من نتائج تفيد بأن النتائج غير المرغوبة ستؤدى فى حالة التوازن الى أثر صـــافى غير مناسب يتميز بعدم الاســـتقرار الاقتصادى (١) •

ولا يزال أثر عامل التأخير الزمنى موضع النقاش والجدل والدراسات بين أعضاء مدرسة شيكاغو ، ومن خلال الدراسات القياسية • اذ أوضح أصحاب نموذج (سانت لويس) القياسى النقدى أن دراســتهم تفيد بأن نحو ٨٠٪ من تأثير السياسة النقدية ينحصر فى الثلاثة أرباع الأولى من زمن القياس (٢) بينما أوضح أصحاب نموذج (FRB — MIT) أن النتائج التى توصلوا اليها تؤكد ما سبق أن توصل اليه (فريدمان) من تسبب عامل التأخير الزمنى فى اعاقة السياسة النقدية (٣) •

ومهما يكن الأمر فانه لا يمكن انكار مسئولية عامل التأخير الزمنى عن عدم الوصول الى النتائج المرغوبة من اتباع السياسة النقدية شأنها فى ذلك شأن بقية السياسات المالية أو الاقتصادية • وذلك اذا ما أخذنا فى الحسبان العوامل المؤثرة على المضاعف النقدى مثلما نأخذ فى الحسبان العوامل المؤثرة على المضاعف أو المعجل (الكينزى) فى تحليل السياسة المالية • الا أن صعوبات القياس والتنبؤ فى الحالين يعتبر عائقا لا يمكن اهماله • ويفرض ذلك على الاقتصاديين فى العصر الحديث بذل المزيد من الدراسات والبحوث النقدية التى تؤدى الى التغلب على هذه العقبة عند وضع السياسات النقدية والمالية على السواء •

---

(1) Milton Friedman, Note on Lag in Effect of Monetary Policy, The American Economic Review, Sept. 1964, PP. 759 — 761.

(2) Leonall C. Andersen and Gerry &. Jordan, Monetary and Fiscal Actions : A test of their Relative Importance in Economic Stabilization, Federal Reserve Bank of St. Louis, Review 50, Sept. 1968, PP. 11 — 24.

(3) Phillip Cagan and Anna Jacobson Schwartz, How Feasible IS A Flexible Monetary Policy, Selden, Capitalism and Freedom, Uninesity Press of Virginia, 1975, Chalter 9.

٣ ـ تلقائية السياسة النقدية : ـ

تعتبر تلقائية السياسة النقدية أو رفض السياسة النقدية الموجهة من أهم ملامح الفكر النقدى لمدرسة شيكاغو · اذ يرون أن توجيه السياسة النقدية يؤدى الى نتائج اقتصادية سيئة · فاذا فرضنا أن السلطات النقدية فرضت بعض الاجراءات بهدف تحقيق الاستقرار السعرى ، فان ذلك يمكن أن يؤدى الى حالة من البطالة مما يتطلب الدقة فى اختيـــار التوقيت ، واختيار القواعد النقدية الواجبة التطبيق ، الأمر الذى اكدت تجارب الثلاثينات ، والأربعينات من القرن الحالى صعوبة تحقيقه ·

ومما يزيد من صعوبة نجاح السياسة النقدية الموجهة ، تعـــدد الأهداف ، وتعدد السلطات ، وتعدد الأدوات ، وطبيعة التقدم أو التطور الاقتصادى ، وهو ما يعنى ضآلة احتمالات التوصل الى السياسة النقدية المثلى التى تفرضها السلطات النقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ·

ويعتبر عامل التأخير الزمنى الأداة التى ارتكز عليها (فريدمان) فى رفضه للسياسة النقدية الموجهة · وذلك على أساس صعوبة دقة التنبوء بالتوقيت الذى عنده تحدث زيادة معدل نمو المعروض النقدى الآثار الاقتصادية المرغوبة · اذ أن نتائج زيادة كمية النقود فى حالة الكساد يمكن معرفتها فى حالة الرواج ، وأن نتائج خفض كمية النقود فى حالة التضخم لا تتضح الا عندما يعقب التضخم حالة من الكساد · وهو ما يعنى مسئولية تغير كمية النقود عن عدم حدوث الاستقرار الاقتصادى · ولذلك نادى (فريدمان) بالعمل على ثبات معدل نمو كمية النقود ، وليس ثبات كمية النقود · اذ أنه فى حالة عدم زيادة كمية النقود عندما يزيد الدخل والناتج القومى يمكن أن يؤدى هبوط الأسعار الى حالة من البطالة أو الركود مالم تزد سرعة تداول النقود · ومن هنا تأتى أهمية الحفاظ على معدل نمو ثابت لكمية النقود · بيد أن هذا لا يحقق التغلب على مشكلة عامل التأخير الزمنى بل يؤكد فقط أهميتها ·

ويرتبط عامل التأخير الزمنى ، بحالة عدم التأكد من النتائج التى تترتب على تنفيذ سياسة نقدية ما ، ويشكل العاملان حجة هامة لرفض السياسة النقدية الموجهة ·

وقد أضاف بعض الاقتصاديين الى الأسباب السابقة أسبابا ذات

طابع سياسى تقوم على أساس أن الحرية الاقتصادية فى الأسواق هى التى تحكم قرارات الأفراد منتجين ، ومستهلكين ، وفرض سياسات نقدية ذات طابع ادارى على هؤلاء الأفراد يتعارض مع فكرة الحرية ، ويؤدى الى نتائج سيئة على النشاط الاقتصادى ٠

(جـ) : كيفية تحقيق تلقائية السياسة النقدية : ـ

يمكن حصر الشروط التى يرى مفكروا مدرسة (شيكاغو) النقدية توافرها لتحقيق تلقائية السياسة النقدية فيما يلى : ـ

- استقرار مستوى الأسعار المحلية ٠
- ثبات معدل نمو المعروض النقدى ٠
- رفع كافة القيود الادارية عن الاحتياطيات النقدية لدى البنوك التجارية ، وعن سعر الفائدة ٠
- الاستفادة من تجارب استخدام السياسة النقدية فى الماضى ٠

ونتناول فيما يلى تفصيل ما أجملناه : ـ

١ ـ استقرار مستوى الأسعار المحلية : ـ

يرى أعضاء مدرسة (شيكاغو) النقدية ضرورة العمل على تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار المحلية حتى يمكن تحقيق تلقائية السياسة النقدية ٠ ويستند تحليلهم فى ذلك على أساس أن البنك المركزى عادة ما يقبل على شراء الأذون الحكومية عندما يتجه الرقم القياسى للأسعار الى الانخفاض دون مستوى معين ، ويؤدى ذلك الى زيادة كمية النقود مما يؤدى الى خفض القوى الانكماشية فى الاقتصاد القومى ٠ ويمكن أن يؤدى ذلك الى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومى وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة ٠

وفى حالة اتجاه الأسعار المحلية الى الارتفاع ، يقوم البنك المركزى ببيع الأذون الحكومية عندما يلاحظ تعدى أرتفاع الأسعار مستوى معين ٠ ويترتب على هذا الوضع انخفاض كمية النقود مما يؤدى الى هبوط المستوى العام للأسعار المحلية ٠ ومن ثم يمكن تبين أهمية المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار المحلية بما يتناسب مع تحقيق استقرار معدل زيادة

المعروض النقدى (١) .

ويرى البعض الآخر من نقديى (شيكاغو) أن الحفاظ على معدل تزايد ثابت لنمــو المعروض النقـدى هو الذى يحقق اسـتقرار مستوى الأسعار ، وذلك باعتبار أن المعروض النقدى هو المحدد الهام لكل من المستوى العام للأسعار ، ومستوى الناتج القومى ، والعمالة . وذلك يرتكز على أثر سرعته تداول النقود فى تحريك الأسعار والتشغيل فى المجتمع (٢) .

ولا شك أن هذه الآراء المختلفة تعنى ببساطة أن المستوى العـــام للأسعار المحلية كما أنه متغير مستقل ، فانه متغير تابع كذلك ، أى أنه يتأثر بكمية النقود ، ويؤثر فى نفس الوقت فى تحديد كمية النقود فى بعض الحالات التى يتجاوز فيها مستويات معينة بالزيادة أو النقصان . ورغم ما قد يبدو للوهلة الأولى من تعارض الآراء ، الا أننا لا نجد مثل هذا التعارض . اذ أن الأمر لا يعدو ببساطة أن يكون ضبط المعروض النقدى تبعا لتغيرات الأسعار راجعا منذ البداية الى سوء تقدير البنك المركزى لحجم المصدر من النقود بمالا يتناسب مع مستويات الناتج القومى الحالية والمتوقعة .

ويؤكد (فريدمان) نفس هذا الاتجاه عندما ذكر عام ١٩٥٩ فى اللجنة الاقتصادية للكونجرس الأمريكى أنه من الصعوبة ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود ، وأنه لا توجد دولة فى العالم استطاعت التغلب على مشكلة التضخم دون اللجوء الى خفض معدل زيادة كمية النقود . واستدل على ذلك بتجارب ألمانيا الغربية ، وايطاليا ، وبريطانيا ، وفرنسا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (٣) .

---

(1) Henry Simons, Rules Versus Authorities in Monetary Policy, American Economic Association, Reading in Monetary Theory, Irwin. 1951, P. 355.

(2) Harry D. Hutchinson, Money, Banking and The United States Economy, Op — Cit, Chapter 17, P. 425.

(3) Milton Friedman, Fashioning a Wise National Monetary Policy U.S. Congress Joint Economic Committee, Hearings, May 1959.

ومع ذلك ، يسلم (فريدمان) بأهمية دور الجهاز السعرى فى تحقيق الاستقرار النقدى ، ويشبهه فى ذلك بالطائرة (الأتوماتيكية) • وذلك بالرغم من عدم تمام مرونة جهاز الثمن ، وعدم اتصافه بالحرية التـــامة (١) •

٢ ـ ثبات معدل نمو المعروض النقدى : ـ

يعتبر ثبات أو استقرار معذل زيادة أو نمو المعروض النقدى من أهم العوامل التى تتعلق عليها آمال النقديين من أجل تحقيق تلقائية السياسة النقدية • اذ ترتكز النظريات الحديثة فى كمية النقود على وجود علاقة وثيقة بين معدل نمو المعروض النقدى ، ومعدل التغير الاقتصادى فى المجتمع ، كما سبق الاشارة الى ذلك • ومن ثم فانه لكى يؤدى استخدام السياسة النقدية تلقائيا الى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، يجب المحافظة على معدل نمو ثابت أو مستقر لزيادة كمية النقود •

ويقرر (فريدمان) أنه لم يقل بوجود علاقة بين تغيرات كميـــة النقود وتغيرات مستوى الدخل القومى ، لكنه أكد وجود علاقة وثيقة ومتغيرة بين تغيرات كمية النقود والدخل الفردى ، ويظهر أثر هذه العلاقة بعد فترة تأخير زمنى • ويضيف (فريدمان) أن النتائج الرقمية تدعم رأيه ، حيث تبين له أن تغيرا قدره ١٪ فى معدل التوسع النقدى ، يؤدى الى تغير قدره ٢٪ فى معدل نمو القيمة الأسمية للدخل • ويرجع ذلك الى كل من أثر المضاعف النقدى والعلاقة الدائرية التى تؤدى الى حدوث التغيرات الاقتصادية (٢) •

والمتتبع للدراسات النقدية لـ (فريدمان) يلاحظ تأكيده على التفرقة بين كمية النقود ، حجم الائتمان اذ من الممكن زيادة كمية النقود دون زيادة حجم الائتمان • وأن ثمن النقود يتحدد من خلال تأثيرها

---

(1) Milton Friedman, Has Fiscal Policy Been Oversold ?, The Seventh Annual Arthur K. Salomon Lecture, The Gruduate School of Business Administration, New York University, First Edition, 1969, P. 78.

(2) Milton Friedman, Ibid, P. 76.

على مستوى الأسعار ، وليس على سعر الفائدة الذى يعتبر ثمنا للائتمان فقط • بيد أن ذلك لا يعنى أن تغير كمية النقود لا يؤثر على سعر الفائدة• اذ أوضحت دراسات (فريدمان) أن زيادة كمية النقود تؤدى لفترة قليلة نسبيا (حوالى ستة شهور) الى انخفاض سعر الفائدة ، والعكس فى حالة انخفاض كمية النقود • أى أنه بعد تلك الفترة تعود أسعار الفائدة مرة أخرى الى الزيادة أو النقص تبعا لزيادة أو نقص كمية النقود على الترتيب (١) •

وفى اعتقادنا أن أخذ أثر سعر الفائدة ، وسرعة تداول النقود ، وعامل التاخير الزمنى فى الحسبان يزيد من قوة الدلالة على ارتباط تغير كمية النقود بتغير مستوى النشاط الاقتصادى ، ويوجب تحقيق ما طالب به (فريدمان) وأعضاء مدرسة (شيكاغو) النقدية من العمل على ثبات أو استقرار معدل نمو كمية النقود كأداة لتحقيق تلقائية السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى • الا أننا نود التوقف قليلا عند سعر الفائدة الذى قال (فريدمان) بطردية العلاقة بينه ، وبين كمية النقود بعد فترة قصيرة • اذ أن هذا القول ينطوى على افتراض ارتفاع معدل الطلب على النقود فى حالة زيادة كمية النقود • أو بعبارة أخرى، تتحدد كمية النقود بالطلب على النقود على نحو يمكن القول معه بتساوى كل من الطلب على النقود ، وكمية النقود • كما يمكن القول بأن نسبة زيادة أو نقص سعر الفائدة تتساوى تماما مع نسبة زيادة أو نقص كمية النقود ، وهو ما نعتبره تناقضا مع قول (فريدمان) بأن سعر الفائدة يمثل ثمنا للائتمان فقط وليس ثمنا للنقود ، الا اذا كانت كافة النقود تستخدم فى الائتمان وهو ما لا يحدث عمليا •

٣ - رفع كافة القيود عن احتياطيات البنوك ، وسعر الفائدة : -

اقترح بعض أعضاء مدرسة (شيكاغو) النقدية أن تعمل البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة احتياطى قدرها ١٠٠٪ من حجم الودائع تحت الطلب المودعة لديها • وبذلك لا تستطيع هذه البنوك أن تقدم ائتمان لأحد ، الا اذا سمحت السلطات النقدية لهذه البنوك باصدار الأذون

---

(1) Ibid, P. 75.

والصكوك النقدية على نطاق كبير . وهو ما يعنى عدم قدرة البنوك التجارية فى هذه الحالة على القيام بأنشطتها المصرفية .

ويستند مقدمو هذا الاقتراح على تجارب الثلاثينات . اذ يرون أن حدوث الكساد وقتها كان مرجعه ضآلة نسبة الاحتياطيات النقدية لدى البنوك مما أضعف قدرتها على تقديم الائتمان للمواطنين عندما لم يحدث التوسع المالى ، مما أدى الى افلاس كثير من البنوك وهبوط حجم كمية النقـــود (١) .

الا أن معظم أعضاء مدرسة (شيكاغو) النقدية لا يوافقون على الأخذ بهذا الاقتراح باعتبار أن تطبيقه يمكن أن يؤدى الى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادى . فضلا عن صعوبة التطبيق من الناحية السياسية بسبب ما يمكن أن يحدث من تذمر رجال البنوك والمقترضين . ويرون أن تلقائية السياسة النقدية تتطلب عدم فرض أى من الاجراءات الادارية التى تعوق أهداف هذه السياسة .

وقد حدث أن لجأت بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية خلال الستينات الى وضع قيود أو سقوف لسعر الفائدة لا ينبغى تجاوزها . وكان تبريرها مماثلا لتبرير الاقتراح السابق ، اذ يقول التبرير أن تجارب الثلاثينات أوضحت أنه فى حالة عدم وضع سقوف لسعر الفائدة تتبارى البنوك فى زيادة سعر الفائدة على الودائع النقدية لديها بغية الحصول على أكبر نصيب من المدخرات ، مما يؤدى الى زيادة تكلفة الودائع ، وارتفاع معدل الخطر لدى البنوك عند تقديمها للقروض . وينتج عن ذلك انهيار محقق .

ويكاد يجمع اقتصاديو (شيكاغو) على رفض هذا القيد على ســعر الفائدة ، وذلك على أساس أن وجود مثل هذا القيد يؤدى الى ســوء تخصيص الائتمان بسبب لجــوء المودعين الى تفضــيل الســوق السوداء

---

(1) John J. Klein, Money and the Economy, Op — Cit, Chapter 26, P. 572.

للحصول على سعر فائدة أعلى ، وعدم التعامل مع البنوك ٠ ويترتب على ذلك حصول بعض القطاعات على ائتمان كبير ، وعجز قطاعات أخرى عن الحصول على حاجاتها من الائتمان من البنوك التجارية ٠

ويضيف البعض الى ما سبق أن مثل هذه القيود على سعر الفائدة يمكن أن تؤدى الى سوء توزيع الدخل القومى ، نظرا لعدم حصول صغار المودعين على أسعار فائدة مرتفعة على ودائعهم ، فى الوقت الذى يدفع فيه صغار المقترضين هذه الأسعار المرتفعة الفائدة ٠ ويزيد من أهمية هذا العامل عدم قدرة صغار المودعين أو المدخرين على دخول السوق السوداء للحصول على أسعار فائدة مرتفعة عن الأسعار العليا لدى البنوك ، وتعرضه فى البنوك لدفع بعض الرسوم أو العمولات ٠ وهو ما يهدر عدالة التوزيع فى المجتمع (١) ٠

ويرى (فريدمان) أن مثل هذا القيد السخيف (كما يصفه) ، يؤدى الى وجود فروق جوهرية بين تعاريف كمية النقود المختلفة (٢) ٠ اذ أن الفرق بين M_1 و M_2 يكمن فى أن M_2 تشمل على الودائع الآجلة لدى البنوك التجارية ٠ ولذلك فان وضع حد لسعر الفائدة يمكن أن يؤدى الى الاخلال بالنظرية الحديثة فى كمية النقود التى تعتبر أن كمية النقود متساوية مع الطلب على النقود ٠ ففى حالة وجود مثل هذا القيد فان ذلك يعتبر فى نفس الوقت قيدا على زيادة كمية النقود بما يتناسب مع الطلب على النقود ٠

وبالقياس على ما سبق يمكن أن ندرك كذلك أهمية عدم وضع قيود أو سقوف ادارية لحجم الائتمان فى بلدان الاقتصاد الحر ٠ اذ أن ذلك يؤدى الى صعوبة تحقيق تلقائية السياسة النقدية فى احداث التغيرات الاقتصادية ٠

٤ ــ الاستفادة من التجارب الماضية : ــ

---

(1) James Tobin, Deposit Interest Ceilings As a Monetary Control, Journal of Money, Gedit, and Banking, Feb. 1970. P. 9.

(2) Milton Friedman, Has Fiscal Policy Been Oversold ? Op — Cit, P. 77.

حتى تتحقق النتائج المرغوبة من استخدام السياسة النقدية ، لابد من الرجوع الى ، والاستفادة من تجارب الماضى خاصة خلال حقبتى الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن ٠ اذ أدت كثير من السياسات النقدية الخاطئة الى نتائج اقتصادية سيئة ٠

ويشير كثير من الاقتصاديين الى حسن أداء السياسة النقدية خلال الستينات والسبعينات (باستثناء أزمة الركود التضخمى ٧٤ — ١٩٧٥)٠ الا أن بعض الاقتصاديين يرى أنه رغم هذا التحسن فى الأداء فان الصورة لم تتغير تماما الأمر الذى يوجب عدم اتباع سياسة نقدية موجهة بأى شكل من الأشكال ٠

ويمكن تبين أهمية الاستفادة من تجارب الماضى النقدية متى علمنا أن النظرية الحديثة فى كمية النقود اعتمدت فى كافة نتائجها ومقترحاتها على تحليل التاريخ النقدى فى الولايات المتحدة الأمريكية لفترات طويلة منذ القرن التاسع عشر حتى عام ١٩٦٠ كما سبق القول ٠ وما زالت الدراسات النقدية التطبيقية تتوالى حول تجارب السبعينات وأوائل الثمانينات ٠

ويقرر (فريدمان) صراحة أن مهمة الاقتصاديات الموجبة هى الوصول الى تعميم عما حدث ، لا ما ينبغى أن يحدث ٠ وبناء على دراسة ما حدث فعلا يمكن التنبوء السليم بمتطلبات الظروف المتغيرة ٠ ومن ثم يمكن القول بأن وضع أية سياسة يعتمد بالضرورة على التنبوء بالمتغيرات المختلفة ، وهو التنبوء الذى يعتمد بدوره على الاقتصاديات الموجبة (اقتصاديات اختبار الفروض التى تعتمد على دراسة التجارب الماضية (١) ٠

---

(1) Milton Friedman, Positive Economice, H.C. Harlan , Readings in Economics and Politics Op — Cit, Part 12, P. 763.

المبحث الثالث

مدرسة النماذج النقدية القياسية

تمهيـــد : -

دأب العديد من الكتاب الاقتصاديين على دراسة النماذج النقدية القياسية ضمن دراسة مختلف آراء المدارس الفكرية الأخرى ٠ بيد أننا نفضل الدراسة المستقلة للنتائج النقدية التى يتوصل اليها أصحاب النماذج النقدية القياسية ، وذلك على أساس أن استقراء النتائج التى يتوصل اليها هؤلاء النقديون ، توضح بجلاء أن بعض النتائج التى يتوصل اليها يزعم أصحابها الانتماء للمدرسة الكينزية الحديثة وتتناقض تماما فى الجزئيات أو العموميات مع الخطوط الفكرية الأساسية لهذ المدرسة ٠ كما أن بعض النتائج التى يتوصل اليها دعاة النظرية الحديثة فى كمية النقود تختلف فى الخطوط العريضة ، وبعض التفاصيل عن ملامح هذه النظرية ٠ بل ان بعض النماذج القياسية تختلط لديها النتائج بين الكينزية الحديثة ، وكمية النقود ٠

ومن النماذج الهامة والشهيرة فى مجال النقود ، نتناول فيما يلى بالدراســـة نموذج بنك سانت لويس القيـــاس ونموذج (كلاين) ، و (جولاند) ، و (لايدلر) ، (سار جنت) ٠

أولا : - نموذج (سانت لويس) : -

قدم هذا النموذج كل من (ليونيل اندرسين) ، و (كيث كارلسون) وهم من أعضاء بنك سانت لويس الفيدرالى الأمريكى ، وذلك فى عام ١٩٧٠ ٠

ويقوم هذا النموذج على أساس اختبار نتائج السياسة النقدية فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بتكوين نموذج يحتوى على ثمانية معادلات ٠

ويختلف هذا النموذج عن الفكر النقدى لمدرسة (شيكاغو) فيما يـــلى : -

(أ) يعتبر هذا النموذج المعروض النقدى (M_1) متغيرا مستقلا توضيحيـا ٠

(ب) عدم تجزئة الناتج القومى الاجمالى الى قطاعات أو مجالات انفـاق ٠

(جـ) عدم وجود دور لسعر الفائدة فى تحـديد الدخل ، وعدم الاعتماد فى ذلك على السياسة المالية ، وان أظهرت النتائج ضآلة معامل انحدار هذا المتغير ٠

(د) اعتبار معدل التضخم متغيرا تابعا يعتمد جزئيا على ضغوط الطلب المحلى ، التى امكن قياسها بحجم فجوة العمالة الكاملة ، كما يعتمد جائيا على التضخم المتوقع ، وقد امكن قياسه باستخدام معدلات التضخم السابقة خلال سبعة عشرة فترة ربع سنوية ٠ وتظهر أهمية هذا الاعتبار من امكانية التنبوء بامتداد أمد التضخم حتى بعد توقف ضغوط الطلب المحلى ، وهو ما يقدم تفسيرا كذلك لأزمة (الركود التضخمى) (Stagflation) (١) ٠

وواضح أن هذا النموذج ينطوى على انكار دور السياسة المالية فى حدوث تغيرات الدخل ٠ مع التسليم بعدم وجود أى دور لسعر الفائدة فى هذا الشأن أيضا ٠ أى أن هذا النموذج يعزى تغيرات الدخل فقط الى تغيرات كمية النقود ٠

وقد تعرض هـذا النموذج للكثير من الهجوم والنقـد من جانب الكينزيين الجدد والنقديين المحدثين على السواء ٠ اذ انتقده الكينزيين الجدد على أساس افتقاده الى تقديم تفاصيل كافية لهيكل الاقتصاد ، ولذلك يطلقون عليه (الصندوق الأسود) ٠ فضلا عن انكاره لدور السياسة المالية رغم استخدامه للمضاعف المالى ٠ وقد قام أحد اقتصاديى جامعة هارفارد الأمريكية باعادة استخدام نفس النموذج ، وتوصل الى نتائج تؤكد أهميته السياسة النقدية فى التأثير على تغيرات الدخـل ٠ اذ بلغت

---

(1) Leonall C. Andersen and M. Carlson, A Monetarist Model For Economic Stabilization, Federal Reserve Bank of St. Louis Review, No — 52, April 1970, PP. 7 — 25.

قيمة مضاعف الانفاق الحكومى ما يتراوح بين ١ ، ١ ½ عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ . فضلا عن التسليم بأهمية تأثير السياسة المالية فى حالة ثبات تغيرات كمية النقود (١) .

وقد سارع أصحاب نموذج (سانت لويس) بالرد على ذلك قائلين بأن الاعتماد على بيانات عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ هو السبب فى اختلاف النتائج . كما قام (كارلسون) باعادة الدراسة باستخدام القيم المطلقة بدلا من معدلات التغير وتوصل الى نفس نتائج النموذج السابق (٢) .

وانتقد أعضـاء مدرسة (شيكاغو) النقدية النمـوذج على أساس اعتماده فى تكوين المعادلات على الأسعار المتوقعة ، وكان من الأفضل الاعتماد على نموذج (توقعات رشيدة) باستخدام النظريات الاقتصادية. ووجه النقد الى هذا النموذج على أساس اعتماد معدل نمو الناتج المحلى على معدل التوسع النقدى لفترات طويلة . كما انتقده البعض على أساس أن قصر فترات التأخير الزمنى فى معادلة الانفاق يتضمن أن مرونة السياسة النقدية لا تتوافق مع شرط ثبات معدل نمو المعروض النقدى (٣).

ثانيا : - نموذج تحديد الدخل لـ (جون كلاين) : -

قام الاقتصادى الأمريكى (جون كلاين) من جامعة ولاية جورجيا عام ١٩٧٨ بوضع نموذج قياسى نقدى لكيفية تحديد الدخل باستخدام المتغيرات النقدية . ويشتمل هذا النموذج على عشرة معادلات تحتوى على عشر متغيرات هى (Y , i , F , G , I , Sb , T, Sp , Md , Ms)

---

(1) Benjamin M. Friedman. Even the St. Louis Model Now Believes in Fiscal Policy. Journal of Money, Credit and Banking, May 1977, P. 365.

(2) Keith M. Carlson, Does The St. Louis Equation Now Beliece inFiscal Policy ? Review, Federal Reserve Bank of St. Louis, Feb. 1978.

(3) Richard T. Selden, Monetarism, Op — Cit, P. 270.

حيث : -

Ms تعبر عن المعروض من النقود
، Md الطلب على النقـود
، Sp المدخرات الشخصية
، T متحصلات الضرائب
، Sb مدخرات قطاع الأعمال
، I نفقـات الاستثمار
، G النفقـات الحـكومية
، F صـافى الاستثمار الأجنبى (الفـرق بين الصـادرات والواردات الجارية)
، i سـعر الفـائدة
، Y الناتج القومى الاجمالى

ويمكن تحديد ملامح نموذج (كلاين) النقدى كما يلى : -

١ - يتوقف المعروض النقدى على سعر الفائدة · اذ كلما ارتفع سعر الفائدة كلما زاد حجم المعروض النقدى · (مع ثبـات العوامل الأخـرى) ·

٢ - تتناسب تغيرات المعروض النقدى مع تغيرات القوة الشرائيـة للنقود · أى أنه فى حالة زيادة أو نقص القوة الشرائية يزيد أو يقل حجم المعروض النقدى على الترتيب · (مع ثبات العوامل الأخرى) ·

٣ - يتناسب حجـم المعروض النقـدى عكسيا مع كل من حجـم الاحتياطيات اللازمة لمواجهة الودائع تحت الطلب ، ولمواجهة الودائع لأجل ، وسعر الخصم · أى أنه فى حالة زيادة هذه المتغيرات يقل حجم المعروض النقدى ، والعكس بالعكس ·

٤ - يتغير حجم المعروض النقدى عكسيا بتغير نسبة العملة المصدرة الى الودائع تحت الطلب ، ونسبة الودائع لأجل الى الودائع تحت الطلب· أذ يؤدى انخفاض نسب هذه المتغيرات الى زيادة حجم المعروض النقدى، والعكس صحيح ، (مع ثبات العوامل الأخرى) ·

٥ ـ يتحدد الطلب على النقود بمعدل الانفاق على الناتج القومى الاجمالى ، وسعر الفائدة ، واجمالى الثروة ، وأية عوامل أخــرى يمكن أن تؤثر فى الطلب على النقود ٠

أى أن : ـ $Md = F(y, i, W, X)$

حيث Md : تمثل الطلب على النقود
، y : الناتج القومى الاجمالى
، i : ســعر الفائدة
، W : اجمالى الثروة
، X : أية عوامل أخرى تؤثر فى الطلب على النقود

٦ ـ تتحدد العلاقات بين الطلب على النقود والناتج القومى الاجمالى عن طريق دافعى المعاملات ، والحيطة فى النموذج الكينزى ، دون تفرقة بين أثر كل دافع أو غرض ٠

٧ ـ العلاقة بين الطلب على النقود ، وسعر الفائدة عكسية ٠ أى أنه فى حالة انخفاض سعر الفائدة ، يزيد الطلب على النقود ، وفى حالة ارتفاع سعر الفائدة ، يقل الطلب على النقود (مع ثبات بقيــة العوامل) ٠ ويعتمد (كلاين) فى تفسيره لهــذه العلاقة على دافع المضاربة الكينزى ٠ اذ يرى أن انخفاض سعر الفائدة يؤدى الى انخفاض تعويض المستثمرين عن أخطار الاستثمار وهو معدل العائد المتوقع على الأوراق المالية ٠ فضلا عن انخفاض رغبة المقرضين فى الاقراض لضعف الحافز ، مما يؤدى الى ارتفاع الطلب على النقود ٠ كما أن انخفاض سعر الفائدة يعنى انخفاض تكلفة الاقتراض مما يشجع المستثمرين على التوسع فى الاستثمار نظرا لارتفاع معدلات الأرباح ، وبالتالى زيادة الطلب على النقود ٠ ويضيف (كلاين) أن رخص الائتمان هذا يؤدى أيضا الى تشجيع المستهلكين على زيادة استهلاكهم واقتراضهم بغرض الاستهلاك ٠ ويظهر أثر عامل المضاربة واضحا من تتبع تصرفات المضاربين فى حالة انخفاض سعر الفائدة ، حيث يتجهون الى زيادة طلبهم على النقود والائتمان توقعا لحدوث وضع معاكس فى سوق الائتمان ٠ اذ يتوقعون أن تؤدى زيادة الطلب على النقود بعد فترة معينة الى زيادة

سعر الفائدة مرة أخرى ، عندما يصبح المعروض من النقود أقل بكثير من الطلب على النقود الآخذ فى التزايد ٠

ويعترف (كلاين) بأن تفسير العلاقة بين الطلب على النقود بدافع المضاربة ، وبسعر الفائدة ضعيف ، ومرفوض من جانب معظم الاقتصاديين فى الوقت الحاضر ٠ ومن ثم فانه من الأفضل الركون الى التفسيرات المتعلقة بدافعى المعاملات ، والحيطة ٠ ويلاحظ تناقض هذه النتائج مع ما سبق أن قرره (كلاين) من دراسة الطلب على النقود ، وعلاقته بسعر الفائدة دون تفرقة بين الدوافع الثلاث (١) ٠

٨ ـ العلاقة بين الطلب على النقود ، واجمالى الثروة موجبة ٠ أى أنه اذا ما زاد حجم الثروة فى المجتمع لدى الأفراد ، زاد بالتالى الطلب على النقود ، والعكس صحيح (مع ثبات العوامل الأخرى) ٠ وتتوقف زيادة الثروة على زيادة كل من الدخل ، والناتج ، وبالتالى فان الطلب على النقود يزيد فى حالة زيادة كل من الدخل ، والناتج ٠

٩ ـ هناك بعض العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على تغيرات الطلب على النقود خلاف العوامل سابقة الذكر ، مثل توقعات الأسعار ، وتوقعات مستوى الدخول، وتوزيع الثروة ٠ وتعتبر هذه العوامل من العوامل المؤثرة على الطلب على النقود فى الأجل الطويل ٠ ويتوقف أثرها على الطلب على النقود تبعا لكل توقع على حدة بالزيادة أم بالنقصان ٠ اذ أن توقعات زيادة الأسعار تؤدى الى انخفاض الطلب على النقود ، نظرا لتحول الناس عن الاحتفاظ بالنقود الى الحصول على أصول أخرى أكثر ضمانا مـ نالنقود التى هبطت قوتها الشرائية نتيجة ارتفاع أخرى أكثر ضمانا من النقود التى هبطت قوتها الشرائية نتيجة ارتفاع الطلب على النقود بسبب اتجاه الناس الى الانفاق على شراء السلع والخدمات ، وهكذا يتحول قدر من الطلب على النقود الى نفقات جارية ٠

---

(1) John J — Klein, Money and the Economy, Op — Cit, Chapter 19, PP. 441 — 445, Chapter 80, PP. 443 — 451.

أما توقعات تغير توزيع الثروة فى المستقبل فتؤثر فى الطلب على النقود من خلال منافسة الأصول الأخرى السائلة وغير السائلة للنقود ، اذ أن توقع زيادة هذه الأصول الأخرى يؤدى الى انخفاض الطلب على النقود كأحد الأصول .

وهناك بعض العوامل الأخرى التى تؤثر فى الطلب على النقود ، مثل زيادة أو نقص مدة تقسيط القروض ، أو فترات السماح ، أو زيادة استخدام الائتمان أو بطاقات الائتمان التى تستخدم فى الشراء المباشر (Credit Cards) . اذ تؤدى زيادة أجل تقسيط القروض وفترات السماح ، وغيرها من مظاهر تبسيط وسهولة الائتمان الى زيادة الطلب على النقود . بينما يؤدى زيادة استخدام الائتمان ، وبطاقات الائتمان فى الشراء الى انخفاض الطلب على النقود (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) .

١٠ - يتحدد سعر الفائدة طبقا لنموذج (كلاين) بناء على تقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى المعروض النقدى .

ملاحظات على نموذج تحديد الدخل :-

١ - رغم أن هذا النموذج يقوم على أسس كينزية الا أنه حاول الاقتراب من بعض ملامح النظرية الحديثة فى كمية النقود لمدرسة (شيكاغو) ، اذ يلاحظ أن النموذج أعطى اهتماما كبيرا لقوى السوق الحر فى تحديد سعر الفائدة مثلما يفعل اقتصاديو (شيكاغو) . كما حاول اهدار أثر دافع المضاربة فى تحديد الطلب على النقود ، والاكتفاء بدافعى المعاملات والحيطة كأساس لتفسير تغيرات الطلب على النقود ، غير أنه لم يسلك الطريق الكينزى فى ذلك بل لجأ الى منطق مدرسة (شيكاغو) معتمدا على رأى (فريدمان) القائل بأن النقود تطلب لأنها تؤدى وظيفة معينة ، وليس بالضرورة لاشباع حاجة ، أو بدافع معين . [1] وواضح من ذلك مدى التناقض الذى وقع فيه (كلاين) عندما وافق (فريدمان) على اهدار الدوافع بينما قام ببناء النموذج

---

(1) John I. Klein, Ibid, Chapter 20, P. 444.

وتفسير المعادلات على أساس الدوافع الثلاث المعروفة كينزيا (المعاملات، والحيطة ، والمضاربة) .

٢ - يرى (كلاين) أن العلاقة بين كمية النقود ، وسعر الفائدة طردية ، حيث يزيد المعروض النقدى بزيادة سعر الفائدة ، وهو فى هذا يتفق مع (مدرسة شيكاغو) التى لا ترى حدوث انخفاض فى سعر الفائدة فى حالة زيادة كمية النقود (بعد فترة قصيرة جدا) . الا أن ما انتهى اليه (كلاين) من أن سعر الفائدة يتحدد بتقاطع منحنى المعروض من النقود مع منحنى الطلب على النقود ، ينطوى على الكثير من التناقض . اذ أنه لو كان الأمر كذلك فلابد من انخفاض سعر الفائدة فى حالة زيادة المعروض من النقود بمعدل اكبر من معدل زيادة الطلب على النقود ، بل فى حالة ثبات الطلب على النقود كذلك . ولو أنه قال بمثل ما قال به (فريدمان) من أن سعر الفائدة ليس ثمنا للنقود ، وانما هو ثمن للائتمان ، لكان اكثر اقناعا .

٣ - كيف يتسنى القول بأن العلاقة بين سعر الفائدة والطلب على النقود عكسية ، بينما العلاقة بين المعروض من النقود ، وسعر الفائدة طردية ، وفى نفس الوقت التسليم بأن قوى العرض والطلب هى التى تحدد سعر الفائدة فى سوق النقد ؟! . حقيقة لقد وافق (كلاين) معظم الكينزيين فى رفضهم القول بتوقف الطلب على النقود على سعر الفائدة ، الا أنه اعتبر سعر الفائدة من أهم العوامل المؤثرة فى الطلب على النقود. ومن ثم نستطيع القول بأن تحليل (كلاين) لا يستقيم الا اذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدى المترتبة على زيادة سعر الفائدة متساوية تماما مع نسبة انخفاض الطلب على النقود المترتبة على زيادة سعر الفائدة . والمعروف أن نموذج (كلاين) لا يتضمن مثل هذا الشرط .

٤ - تناول (كلاين) العلاقة بين تغيرات كمية النقود ، وتغيرات الدخل القومى من خلال العلاقة بين الدخل ، والطلب على النقود بدافعى المعاملات والحيطة ، واجمالى الثروة التى تتوقف على الدخل والناتج وأوضح أن زيادة الدخل تؤدى الى زيادة الطلب على النقود . وقد نظر النموذج الى الدخل من خلال صورنا نفاقة على الادخار ، والاستثمار ،

والاستهلاك ، وصافى الاستثمار الاجنبى (الصادرات ـ الواردات) ، ثم ربط بين هذا الدخل وكمية النقود كما يلى :ـ

$$Y = C + I + G + (EX - IM) = Yd + Sb + T = PQ = MV$$

وهو مايعنى أن تغير الدخل يتاثر بتغيرات كمية النقود ، وسرعة تداولها . حيث (M) كمية النقود ، (V) سرعة التداول ، (P) متوسط المستوى العام للاسعار ،و (Q) الناتج القومى فى شكل عينى ، ويلاحظ أن النموذج بهذا يسلك الطريق الكينزى للوصول الى معادلة كمية النقود ، مما يجعله موضع الرفض من جـــانب كل من الـــكينزيين المحدثين ، ومعتقدى النظرية الحديثة فى كمية النقود . اذ يعتقـد نقديو النظـــرية الحديثة أن تغيرات كمية النقود هى المحدد الأساسى لتغيرات الدخل بصرف النظر عن العوامل المؤثرة فى الطلب على النقود ، أو مستوى الانتاج أو العمالة التى تؤثر كمية النقود عليها فى الأجل القصير فقط ، أما فى الأجل الطويل فان الأثر ينصـرف كلية الى مستوى الأســعار . وبذلك يتضح عدم توافق نموذج (كلاين) مع المدرسة الحديثة فى كمية النقود . كما أنهمن المعروف أن الكينزيين المحدثين يرفضون ما قــال به الفريق الآخر (المدرسة الحديثة فى كمية النقود) من الاعتقاد فى ثبات سرعة تداول النقود بدرجة كافية مما يعنى عدم الثقة فى اعتبـار تغيرات كمية النقود هى المؤثر الهام على الدخل أو الناتج القومى . فضلا عن اعتقاد الكينزيين المحدثين فى وجود علاقة بين الدخل وكمية النقود فى الاتجاه العكسى ، أى أن تغير الدخل يؤدى الى تغير كميــة النقود ، وهو مالا يعتقده نقديو المدرسة الحديثة فى كمية النقود ، ومن ثم لا يستطيع الكينزيون الجدد قبول نموذج (كلاين) الذى لم يتعرض لتلك العلاقة ، وينطوى على قبول ثبات سرعة تداول النقود .

٥ ـ لم يفرق نموذج (كلاين) بين الدخل الحالى ، والدخـــل الدائم فى علاقته مع كمية النقود ، وان كان واضحا أنه استخدم الدخل الدائم . ولو أنه استخدم الدخل الحالى (على خلاف دراسات مدرســة شيكاغو) لكان أفضل . اذ أوضحت احدى الدراسات النقدية الحديثـة أن الموازين النقدية للدخل الحالى تستمر فعاليتها لمدة احدى عشر فترة

ربح سنوية ثم تختفى بعد ذلك ، وان كانت دراسة أخرى قد أوضحت استمرار الفعالية لمدة نصف عام فقط . [١] .

ثالثا : نموذج (ديناميكى) لكمية النقود (نموذج بلاك) :-

قدم هذا النموذج الاقتصادى الأمريكى (بلاك) فى المؤتمر الذى عقدته جامعة مانشستر عام ١٩٧٤ للأساتذة المشتغلين بتدريس الاقتصاد فى الجامعات ، وناقشه ، وعلق عليه الاقتصادى (لايدلر) .

وقد استهدف (بلاك) من تقديم نمـوذجه النقدى الكشف عن الدور (الديناميكى) لكمية النقود باعتبارها المؤثر الرئيسى والهـام على مستوى النشاط الاقتصادى . ومن ثم ، عنى (بلاك) بدراسـة التأثير الحقيقى للنقود ، مع اهمال التأثير الكينزى للسياسة الماليـة ، أو المضاعف الكينزى .

وقد افترض (بلاك) الفروض التالية : [٢]

١ - تمارس النقود دورها فى ظل اقتصـاد مغلق يتميز بوجود مستوى ثابت نسبيا لمعدل نمو الناتج الحقيقى دون الكشف عن محددات نمو هذا الناتج .

٢ - استبعاد أثر سعر الفائدة تفاديا لمواجهة تعقيـدات تعريف وقياس النقود ، وتغيرات القيمة السوقية لقيمة الأوراق المالية .

٣ - يتناسب الطلب على النقود مع الدخل الحقيقى ، ومستوى الأسعار ، كما يعتبر هذا الطلب دالة متناقصة لمعدل التضخم المتوقع ، طالما أن ارتفاع الاسعار يتضمن عائد نقدى سالب .

٤ - افتراض نمو المعـروض النقـدى على الدوام . وفى هـذا النموذج يتم معالجة أو اختبار اعتبارات الثبات النسبى لمعـدل النمـو

---

(1) Anthony M. Santomers and John J. Seater, Partial Adjustment in the Demand For money, Theory and Empirics, the American Economic Review, Sept. 1981, Vol. 71. No 4, PP. 566 — 576.

(2) J. Black, A dynamic Model of the Quantity Theory, Michael Parken and A. R. Nobay, Op — Cit, Chapter 9, PP. 187 — 799.

أولا ، ثم النمو النسبى للمعروض النقدى كما تحدده الآثار الاسترجاعية لمتغير آخر .

٥ - استخدام مستوى أسعار عام فقط لمعالجة متغيرات النموذج . وافتراض أن يتم تحديد الأجور كجزء من النظام العام للتسعير ، كما يشتمل الرقم القياسى للأسعار على كل من أسعار السلع ، وأسعار الخدمات . كذلك يعالج معدل التضخم فى هذا النموذج بشكل كلى ، وليس جزئى ، رغم ارتفاع دلالة أو تأثير سوق العمل فى حالة المعالجة الجزئية المنفصلة .

٦ - يتحدد معدل التضخم السعرى الفعلى (بمعالجة المعدلات المتوقعة) باستخدام منحنى فيليبس ، فاذا كان معدل الناتج الحقيقى عند المعدل العادى ، ترتفع الأسعار الفعلية بمعدل مساو لمعدل التضخم المتوقع ، طالما أن محددى الأسعار يميلون بصفة عامة الى تحديد اسعار تتمشى مع مستوى الاسعار التى حددها الآخرون . أما اذا كان الناتج الحقيقى اكبر من المعدل العادى ، فان الاسعار تتجه الى الزيادة بمعدل أسرع من معدل التضخم المتوقع . اذ أن كل من يحدد أسعارا لمنتجاته يميل الى رفعها بما يتلاءم مع الاسعار الأخرى . وفى حالة انخفاض معدل الناتج الحقيقى عن المعدل العادى ، تكون زيادة الأسعار بمعدل أقل من معدل التضخم المتوقع ، طالما أن محددى الأسعار يميلون الى ضبط أسعارهم بالانخفاض بما يتناسب مع بقية الأسعار .

٧ - توقعات معدل التضخم تعتبر ذات دلالة أسية سابقة لمعدل التضخم الذى حدث فعلا .

٨ - كافة الدالات المستخدمة خطية طويلة الأمد ، كما أن المتأخرات اسية .

التوازن الاقتصادى كما يراه النموذج : -

يتحقق التوازن الاقتصادى طبقا لدرجة ثبات النظام الاقتصادى ، وليس مجرد الثبات فقط ، وتجدر الاشارة الى أن ثبات النظام

الاقتصادى فى هذا النموذج يتحدد بمدى سرعة استجابة النفقات الحقيقية لزيادة النقود ، ومدى سرعة ضبط توقعات التضخم ، وأثر توقعات التضخم فى انخفاض الطلب على النقود . ويقرر (بلاك) أن ثبات النظام الاقتصادى لا يعتمد على انحدار منحنى فيليبس البالغ التعقيد ، رغم أن هذا الانحدار يؤثر على سرعة ضبط المتغيرات ، والتوقعات .

ويرى (بلاك) أن معدل التضخم فى حالة التوازن يتحدد بالفرق بين زيادة المعروض النقدى بمعدل ثابت نسبيا (g) ، ومعدل نمو الناتج الحقيقى (h) الذى يرتفع عن المعدل (g) أى أن معدل التضخم فى حالةالتوازن ($\acute{P}$) يكون كما يلى :-

$$\acute{P} = (g - h)$$

وفى هذه الحالة يكون توازن مستوى الأسعار أعلى منه فى حالة ما اذا كان الطلب على النقود قد تم تخفيضه نتيجة لتوقعات التضخم .

الآثار الاسترجاعية :- (Feedback Effects)

تناول النموذج ثلاثة حالات للآثار الاسترجاعية من جانب الدخل ، ومن جانب التضخم ، ومن ناحية توقعات التضخم . مع بيان الأثر فى كل حالة من هذه الحالات الثلاث على المعروض النقدى ، وأوضح ما يلى :-

١ - حالة الدخل :-

أوضحت دراسة الآثار الاسترجاعية للدخل على كمية النقود ضمان حدوث الثبات الاقتصادى دائما . اذ تبين م ندراسة حالات زيادة الدخل بمعدل أعلى من المستوى العادى للدخل تباطؤ نمو المعروض النقدى ، بينما تزداد سرعة نمو المعروض النقدى فى حالة زيادة الدخل بمعدل أقل من مستواه العادى .

٢ - حالةالتضخم :-

حيث يفترض النموذج آثار استرجاعية سالبة من جانب معدل

التضخم الجارى ومعدل نمو المعروض النقدى ٠

وقد تبين أنه يكن تحقيق الثبات الاقتصادى فى هذه الحالة ولكن بشرط أن يزيد الثابت (أ) عن الثابت (ب) ٠ أو بعبارة أخرى عندما تزيد سرعة استجابة النفقات الحقيقية لزيادة النقود بدرجة اكبــر من سرعة استجابة توقعات التضخم لتلك الزيادة ٠

٣ ـ حالة توقعات التضخم :ـ

أوضح النموذج امكان تحقيق الثبات الاقتصادى فى هذه الحالة شريطة أن يكون ـث > أ ٠ أى فى حالة ما يؤدى التضخم الفعلى الى زيادة توقعات التضخم التى تؤدى الى خفض الطلب على الأرصدة النقدية بمعدل اكبر من معدل ارتفاع مستوى الأسعار ٠

ويرى (بلاك) أن توازن الاقتصاد فى حالة الآثار الاسترجاعيــة لناتج عن الدخل ، يعتبر أضــمن وســـيلة أو بديل يتلاءم مع ملامح الاقتصاد الذى افترضه النموذج ٠ (١)

النقد الموجه الى النموذج :ـ

يمكن حصر النقاط التى تناولها نقد الاقتصـــادى (لايدلر) فى تعقيبه على النموذج فيما يلى : (٢)

١ ـ رغم توصل النموذج الى عدة نتائج نقدية هـــامة ، الا أن تناوله لحالات تحقيــق التوازن الاقتصادى ، لم تأخذ الاســلوب النقدى الذى يتطلب أن يتميز الاقتصاد الفعلى بالحركية (الديناميكية) ، مع وجود معدل ثابت للتوسع النقدى ٠

٢ ـ يترتب على حساب معدل التضخم المتوقع على أساس المتوسط المرجح لمعدل التضخم السابق عليه أن يتخلف معدل التضـــخم الحالى عن المعدل الفعلى عند نقط تغير أو تحول الدورات ٠ ويؤدى هذا الوضــع

---

(1) J. Black, Ibid, P. 197.

(2) David Laidler, Discussion of the Dynamic Model of the Quantity Theory, Michael Parkin and A.R. Nobay, Current Economic Problems, Op — Cit, P.P — 200 — 201.

الى تباطؤ اتجاه سياسات الاستقرار الى تلك النقط وتسير فى الاتجاه الخاطىء لفترة معينة لا يتحقق فيها التوازن الذى قدمه نموذج (بلاك)٠

٣ - يعتبر هذا النموذج حالة خاصة للوضع العــام الذى تؤدى فيه سياسة (التحكم المتكامل)(Integral Control) الى عدم الاســتقرار الاقتصادى ٠وهو ما يعنى عدم انطباق نتائج النموذج فى كافة الحالات٠

٤ - يعتبر هذا النموذج اكثر تعقيدا من بقية النماذج نظرا لانه لا يتطلب توازن سوق النقد دائما ، ولانه يسمح للطلب على الارصـــــدة النقدية بالتغير العكسى مع معدل التضخم المتوقع ٠

وبالرغم من أوجه النقد السابقة ، فقد امتدح (لايدلر) النموذج على أساس أنه أضاف جديدا الى الفكر النقدى الذى يتطور بســرعة فى الوقت الحاضر ٠ كما أن كثيرا من النتائج العملية والبحــوث التطبيقية تتفق مع نتائج هذا النموذج ٠

وفى اعتقادنا ان هناك نقدا يمكن ان يضاف الى ما ذكره (لايدلر)، وهو أنه بالرغم من أن النموذج استبعد مضاعف الانفـــــاق الكينزى من التحليل ، ولجأ الى افتراض توجيه الائتمان الى الوســـطاء ، الا أن معالجته لحالات التوازن تكشف عن وجود أثر المضاعف الكنزى فى حالة الاقتصاد المغلق أيضا ٠ الأمر الذى يتضح من صعوبة ضبط التوقعـــات ، وتأخر حدوث الاستقرار ، مما جعل (بلاك) يقرر فى النهاية ان الآثار الاسترجاعية للدخل الحقيقى على نمو المعروض النقدى أفضل وأضمن البدائل التى تؤدى الى تحقيق التوازن ٠ اذ أنه لو لم يكن هنــاك أى أثر للمضاعف الكينزى لكانت بدائل الآثار الاسترجاعية لمعدل التضـــخم ، ولتوقعات التضخم على المعروض النقدى هى أضمن البدائل وأفضـلها كما يمكن القول بأن اهمال النموذج لسرعة تداول النقود التى تحدث آثارها أيضا فى حالة الاقتصاد المغلق ، ينطوى على عيب جسيم للنموذج٠ وفى اعتقادنا أنه اذا ما كان هذا الاعتبار قد أخذ فى الحسبان لاختلفت النتائج الى حد ما ٠

رابعا : - نموذج للعلاقة بين المعروض النقدى والاسعار الســوقية للاســـهم : -

قام ببناء هذا النموذج الاقتصادى البريطانى (جــولاند) الذى يعمل ببنك انجلترا ، وقدمه فىمؤتمر المشتغلين بتدريس الاقتصاد فى الجامعات الذى عقد فى مدينة مانشستر عام ١٩٧٤ المشار اليه آنفا .

واستهدف (جولاند) من بناء النموذج اختبار العلاقة بين تغيرات المعروض النقدى ، وتغيرات القيمة السوقية للاسهم ، مع المقــارنة بين ما توصل اليه من نتائج ، والنماذج الأخرى المثيلة فى بريطانيا مثـــل نموذج مدرسة لندن للمعاملات ، ونموذج (بيبر - توماس) الخــــاص بالأهمية التاريخية للنقود فى بريطانيا ، ونموذج (هـــول) الخاص بالتنبؤ بتغيرات سوق السندات البريطانى . كما قام (جولاند) بمقارنة نتائج نموذجه مع نتائج نموذج (هامبورجر - كوتشن) الخاص بمعدل المخاطرة فى سوق النقد فى الولايات المتحدة الامريكية .

وقد قام بالتعقيب على نموذج (جـــولاند) كل من (ميــلر) ، و (جرانجر) وفيما يلى نتناول بيان ما توصل اليه النموذج والنقد الموجه اليه : -

(أ) ملامح ونتائج نموذج (جولاند) : -

استخدم (جولاند) تحليل الظل لدراسة العلاقة بين المعروض النقدى وأسعار السوق للأسهم خلال الفترة (١٩٥٤ - ١٩٧٢) فى بريطـــانيا . وتحتوى هذه الفترة على (٢٢٨) فترة ربع سنوية تمثل (٢٢٨) ملاحظة كما استخدم (جولاند) تحليل الانحدار لدراسة نفس العلاقة خلال الفترة (١٩٦٣ - ١٩٧٢) أى خلال أربعين فترة ربع سنوية فى بريطانيا أيضا .

وقد توصل (جولاند) الى النتائج التالية : (١)

١ - وجود تغير عشوائى فى أسعار الأسهم السوقية .

٢ - تغيرات أسعار الفائدة هى التى تحرك تغيرات أسعار الأسهم .

٣ - عدم وجود علاقة معنوية بين النقود وأسعار الأسهم . وتؤكد هذه النتيجة أن أية علاقة انحدار تعزى تغيرات أسعار الاســهم الى المتغيرات النقدية تعتبر خاطئة .

---

(1) D.H Gowland, The Money Supply and Stock Market Prices, Michael Parkin and A. R. Nabay, Current Economic Problems, Op — Cit, chapter 11, PP. 221 — 224.

وفى تعليقه على نموذج (هامبورجر ـ كوتشن) الخاص بدراسة مدى الخطر فى سوق النقد بالولايات المتحدة ، أوضح (جولاند) عدم انطباق مثل هذه النماذج على الاقتصاد البريطانى لعدم ملاءمة محددات التتابع ، والزمن للعلاقة بين المتغيرات المتلاحقه ، والمتسلسلات ٠

كما انتقد (جولاند) نموذج مدرسة لندن للمعاملات لعدم تفسيرها تغيرات سوق النقد ٠ وانتقد نموذج (توماس ـ بيبر) لاستخدامه القيمة الأسمية للنقود حتى عام ١٩٥٦ ثم استخدام القيمة الحقيقية للنقود بعد ذلك ، فضلا عن غرابة الربط بين القيمة الحقيقية للنقود ومعدلات الأسهم الممتازة (Gilt — edged) الا اذا انعدم تأثير التضخم على سعر الفائدة ٠ وانتقد نموذج (هول) لاعتبارات قياسية (١) ٠

(ب) النقد الموجه الى النموذج : ـ

انتقد الاقتصادى الأمريكى (ميلر) النموذج للاعتبارات التالية:(٢)

١ ـ استخدم النموذج متغيرين فقط ، ولم يستخدم عدة متغيرات مستندا على عدم وجود علاقة بين النقود ، والاسعار السوقية للأسهم ٠ وهو سبب غير مقنع ٠ اذ يمكن ادخال المتسلسلات وتكوين دالة ارتباط متقاطع للمدخلات ، وتختلف عن دالة الارتباط المتقاطع الأصلية ـ وبذلك يمكن ٠

---

(١) يتلخص نموذج (هامبورجر ـ كوتشن) فى أن الاحتفـــاظ بالثروة يتطلب نوع معين من الدخل يتناسب مع تغير الدورات التجارية، ويختلف عن الدخل المكتسب ، وأن الدخل المكتسب له دلالة وثيقة بتغيرات المعروض النقدى ٠ ويخلص النموذج الى أن الدخل من الاستثمار لاعلاقة له بالمعرض النقدى ٠ ومن ثم فان أسعار الأسهم ترتبط بالمعروض النقـدى طالما أن زيادة قيمة النقود تؤدى الى تغيرات اقتصـــادية مما يؤدى الى ارتفاع معدل الخطر وهبوط أسعار الأسهم ٠

أما نموذج مدرسة لندن للمعاملات فيقوم بدراسة عوائد الســـندات بغرض التوصل الى معادلة ثابتة لكيفية تكوين رأس المال فى بريطانيـا خلال الفترة (١٩٥٩ ـ ١٩٧٢) ٠ ويعتبر هذا النموذج عوائد السندات متغيرا ذا دلالة معنوية لتغيرات سوق الأوراق المالية ٠

ويتعلق نموذج (توماس ـ بيبر) بدراسة العـــلاقة بين النقود ،

(2) Jlid, PP. 234 — 239.

وجود علاقة معنوية بين النقود وأسعار الأسهم السوقية ، ولا يشترط القول بأن سوق الأوراق المالية هى التى تقود ، أو تحرك المعروض النقدى .

٢ ـ عدم صحة النتيجة التى توصل اليها (جولاند) القائلة بخطأ أى علاقة انحدر بين الأسعار السوقية للأسهم ، والمتغيرات النقدية . اذ أن قصور تحليل الظل الذى استخدمه ، فضلا عن طول أمـــد البيـــانات المستخدمة هو الذى أدى الى توصله لهذه النتيجة .

٣ ـ لم يقم (جولاند) باختبار صحة أو معنوية ما توصل اليه من وجود تغير عشوائى فى أسعار الأسهم الســـوقية . بل قام باختبـــار الانحراف عن الاتجاه العام فقط . ومن ثم فانه باستعمال نفس البيانات التى استخدمها (جولاند) يمكن التوصل الى نتيجة مخـــالفة تماما لما توصل اليه .

٤ ـ لايمكن الاتفاق مع (جولاند) على عدم وجود عـــلاقة بين النقود ، وتغيرات أسعار الأسهم السوقية فى بريطانيا . اذ ان هـــذه النتيجة تعتبر غير موافقة لعلاقات التتابع الصغرى ، والاتجاه العام بين النقود ، وأسعار الأسهم السوقية التى لا يختلف على وجـــودها كل من الكينزيين ، والنقديين . وذلك بالرغم من أن نتائج نموذج (جولاند)

وأسعار الاسهم الممتازة ، وأسعار الأسهم العادية ، وبين النقود والنشـاط الاقتصادى وينتهى النموذج الى ان التقلبات النقدية محرك هام للدورات التجارية ويؤثر على أسعار الأسهم الممتازة وأسعار الأسهم العادية . وذلك فى بريطانيا خلال الفترة (١٩٥٦ ـ ١٩٧٢) .

بينما يحاول نموذج (هول) التنبؤ بالتغيرات التى تحـــدث فى سوق السندات ويستخدم نمو الودائع المصرفية (العملة المتداولة — M 3) ناقصا نمو الأسعار الجارية للناتج القومى الاجمالى على أساس متوسـط التغير خلال فترتين ربع سنويتين على أساس ان هذين المتغيرين يؤثران على معدل أرباح السندات .

يمكن أن تشكل تحديا لاعتقاد الكينزيين فى (ميكانيكية) انتقـال آثار السياسة النقدية بواسطة أسعار الفائدة ، وأسعار الأصول المالية ٠

بينما انتقد الاقتصادى (جرانجر) النموذج لقصر أمد السلاسـل الزمنية الأمر الذى يجعل من الصعوبة استخدام التكرارات الصـغرى ، خاصة وأن (جولاند) لم يفترض وجود علاقات ثبات طويل الأجل ٠ومع ذلك يقرر (جرانجر) أهمية هذا النموذج فى اثارة الشـكوك بشأن النظريات النقدية الخاصة بالعلاقة بين النقود ، وأسعار الأسهم السوقية فضلا عن التنبيه الى اهمية استخدام أساليب احصائية سليمة (١) ٠

خامسا : نموذج (لايدلر) العلاقة بين النقود ، والتضخم : -

استهدف (لايدلر) من بناء هذا النموذج دراسة العلاقة بين المعروض النقدى ، ومعدل التضخم خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٧٢) فى الولايات المتحدة الامريكية وقد استخدم (لايدلر) مفهـوم (فريدمان) لمعدل التغير الطبيعى ، ومعادلة الدخل الأسمى ومعادلة التوقعات السـعرية ويسمح هذا النموذج للنقود بالتأثير على الناتج القومى فى الأجـل القصير ، حتى يصبح من السهل توقع تغيرات معدل التضخم وذلك دون التأثير على الناتج القومى فى الأجل الطويل ٠ويستبعد النموذج أثر تغيرات اسعار الفائدة كلية ٠ ومن خلال هذا النموذج يمكن ملاحظـة أثر عامل التأخير الزمنى بين الاضطرابات النقدية ، وتغير معدلات التضخم ٠ وقد قدر النموذج طول فترات التأخير الزمنى بنحو عامين ٠ ويفسر (لايدلر) الارتفاع الكبير الذى حدث فى الأسعار خـلال (١٩٧٣ - ١٩٧٤) على أساس أنه حدث نتيجة أثر التأخير الزمنى للتوسع النقدى الذى حـدث خلال (١٩٧٠ - ١٩٧٢) (٢) ٠

---

(1) C.W.J. Granger, Discussion of The Money Supply and Stock Market Prices, Michael Parkin and A.R. Nobay, Ibid, P. 240.

(2) David Laidler, The Influence of Money On Real Income. and Inflation : A Simple Econometric Model, Manchester School, University of Manchester, Inflation Wokshop Discussion Paper 7306.

النقد الموجه الى النموذج : ـ

انتقد النموذج لعدم التحديد الدقيق الذى يمكن من التمييـــز بين الآثار المباشرة لزيادة الطلب على الأسعار ، والآثار غير المباشر من خلال عنصر التكلفة وان كانت فترات التأخير الزمنى المستخدم فى النمـــوذج تؤكد أهمية الآثار غير المباشرة فى حدوث التضخم (١) .

• • •

(1) Michael Parkin, The Causes of Inflation : Recent Contributions and Current Controversies. Michael Parkin and A.R. Nobay. Current Economic Problems, Op — Cit, Chapter 12, P. 261.

الفصل الثالث

الفكر النقدى الحديث وتغيرات سعر الصرف

تمهيد : -

فى هذا الفصل نتعرض بالدراسة للجوانب الدولية للفكر النقدى الحديث ، حيث نتناول دراسة نظرة الفكر النقدى الحديث الى تغيرات النقد الدولى ، أو تغيرات سعر الصرف ، واعتبارات السيولة الدولية ، أنشطة المشروعات المتعددة الجنسية • اذ من المعروف أن لهذه الأشياء جوانبها التجارية المتعلقة بالصادرات والواردات ، بالاضافة الى جوانبها النقدية التى سوف نناقشها تفصيلا فى هذا الفصل من خلال دراسة العوامل المؤثرة على المعروض والمطلوب من العملة ، ونظريات سوق الأصول المالية ، والمدخل النقدى لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات •

المبحث الأول

الفكر النقدى الحديث وتغيرات النقد الدولى

مقدمة : -

يعبر سعر الصرف عن العلاقة بين العملة الوطنية بالنسبة الى بقية عملات الدول الأخرى • أى أن سعر الصرف هو سعر العملة الوطنية مقدرا بالعملات الأجنبية للدول الأخرى •

وتتحدد قيمة العملة بالعلاقة بين المعروض من العملة ، والطلب عليها • ويلاحظ أن العملة لا تطلب لذاتها وانما بغرض التبادل الدولى من خلال عمليات الاستيراد ، والتصدير ، والاستثمار فى الدول الأجنبية ، وبغرض المضاربة كذلك فى بعض الأوقات • ومن ثم تؤثر كافة هذه المتغيرات فى تحديد مستوى الطلب ، والعرض من العملة أو النقود • ومن هنا يجىء اهتمام الفكر النقدى الحديث بدراسة العوامل المؤثرة على كل

من المعروض ، والمطلوب من العملة باعتبارها محددات قيمة العملة فى سوق النقد الدولى . وهو ما نوضحه كما يلى : ـ

أولا : العوامل المؤثرة على العرض والطلب على العملة : ـ

يمكن حصر العوامل المؤثرة على المعـروض والمطـلوب من العملة فيما يلى : ـ

- مستوى الدخل المحلى .
- الدخول فى الدول الأخرى .
- الأسعار النسبية (الأسعار المحلية بالنسبة الى الأسعار العالمية)
- أسعار الفائدة النسبية .
- التوقعات .

ونوضح ذلك تفصيلا على النحو التالى : ـ

١ ـ مستوى الدخل المحلى : ـ

يؤدى ارتفاع دخول المواطنين فى دولة ما ، الى زيادة طلب هؤلاء المواطنين على استيراد السلع والخدمات التى تنتج فى دول أخـــرى ، ويعنى هذا زيادة طلب الأفراد على عملات الدول الأجنبية فتتجه قيمتها الى الزيادة . بينما يؤدى الوضع السابق فى الوقت نفســـه الى زيادة المعروض من عملة الدولة التى زاد استيرادها نتيجة لزيادة الدخول فيها، فتتجه قيمة هذه العملة الى الانخفاض مقابل عملات الدول الأخرى .

وفى حالة وجود عجز فى أرصدة العملات الأجنبية فى الدولة التى زاد فيها مستوى الدخل المحلى ، تتجه قيمة العجز الى الزيادة . بينما فى حالة ما اذا كان هناك فائضا ، فان هذا الفاض يتجه الى الانخفـاض ولما كانت زيادة الدخل تؤدى الى زيادة الطلب المحلى على استهلاك كل من السلع المحلية والأجنبية على السواء ، فان هـذا الوضـع يؤدى الى التوسع فى الانتاج المحلى ، مع قلة الطلب الأجنبى على السلع الوطنية . ومن ثم قلة الصادرات بالنسبة للواردات المتزايدة ، ومن ثم اتجاه قيمـة العملة الى الانخفاض تبعا لانخفاض الطلب الأجنبى عليها .

وفى الحالة العكسية ، حالة انخفاض مستوى الدخـــول المحلية ، يحدث انخفاض فى الطلب على السلع ، والخدمات المحلية ، والأجنبية، ويترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلى على العملات الأجنبية ، ويتجه عجز العملات الأجنبية الى الانخفاض ، بينما يتجه الفائض نحو الزيادة. وتستطيع الدولة فى هذه الحالة زيادة انتاج قطاعات التصدير ، وتحدث زيادة فى الطلب الأجنبى على السلع والخدمات المحلية ، وعلى السلع الوطنية فتتجه قيمتها الى الارتفاع .

وينظر النقديون الى العلاقة بين تغيرات الدخل ، وسـعر الصرف على أنها علاقة بين كمية النقود الأسمية النسبية ، وســعر الصرف حيث يؤدى أى تغير فى أحدهما الى تغير تعويضى (Compensating change) فى الآخر ، من خلال ميزان المدفوعات . وتقاس التغيرات الحادثة فى أى منهما بالطلب على النقود ، والسياسات النقدية ، وليس بالمـــرونات السعرية .

وقد قوبل التفسير النقدى لتغيرات الدخول وعلاقتها بسـعر الصرف بالمقاومة والرفض بسبب استبعاده للمشكلات التى يهتم بهــــا معظـم الاقتصاديين ، وهى المشكلات المتعلقة بالصادرات والواردات ومـرونات الطلب على كل منهما . الا ان المنهج النقدى قد ساهم فى وضـــع اطـار للعلاقة بين التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى بطريقة تلقائية (١) .

وتعتبر العلاقة بين تغيرات الدخل وتغيرات سعر الصرف عـــلاقة (ديناميكية) مستمرة . اذ ان الدخل الذى يتحقق من التوســـع فى التصدير ، يعاد انفاق جانبا منه على الاستيراد ، ويتوقف ذلك على الميل الحدى للاستيراد . ومهما يكن مصدر زيادة الدخل فانه لابد أن يؤثر ذلك على واردات الدولة وبالتالى على سعر الصرف . لا فرق فى ذلك بين ما اذا كان مصدر النقود هو المعونات الأجنبية ، أو تحركات رؤوس الأموال الأجنبية ، أو ناتجة عن التمويل بالعجز . ولعل هذه العلاقة الوثيقة تفسر سبب تضرر كثير من الدول من تلقى المعونات الأجنبية رغم أهميتهــــا لتنمية اقتصادياتها . اذ تؤثر هذه المعونات على الدخول المحلية ، وقد تنعكس على زيادة الواردات . كما تفسر نفس العلاقة رغبــة الدول التى

---

(١) راجع فى ذلك : Arthur I. Bloomfield and Wilfred Ethier, Developments in International Economics, Sidney Weintraub, Modern Economic Thought, Op — Cit, chapter 26, PP. 526 — 530.

تعانى من اختلال ميزان مدفوعاتها فى خفض المعروض النقدى ، وزيادة المدخرات المحلية • اذ يؤدى ذلك الى انكماش الواردات وتحسن مركز ميزان المدفوعات ، وتحسن قيمة العملة (١) •

٢ ـ مستوى الدخول فى الدول الأخرى : ـ

ويعتبر هذا العامل وثيق الصلة بالعامل السابق • اذ تؤدى زيادة الدخول فى الدول الأجنبية الى زيادة طلب هذه الدول على الواردات من الدول الأخرى مثلما تؤدى زيادة الدخول المحلية فى دولة ما ، الى زيادة طلب هذه الدولة على صادرات الدول الأخرى • وهكذا فان صادرات دولة ما تعتبر واردات فى دولة أخــرى والعكس بالعكس اذ أن واردات دولة ما تعتبر صادرات للدول التى تم الاستيراد منها •

وتؤدى زيادة الدخول فى الدول الأخرى الى زيادة الانتاج فى الدول التى تقوم باستيراد منتجاتها ، خاصة انتاج قطاعات الانتاج للتصدير ، ويتحسن مركز ميزان مدفوعات هذه الدول وترتفع قيم عملاتها بالنسـبة الى قيمة عملة الدولة التى زاد استيرادها نتيجة زيادة الدخول فيها •

ولما كانت زيادة الدخول فى الدول الأخرى ، وما يترتب عليهــا من زيادة طلب مواطنيها على صادرات الدول الأخرى ، يعنى امكــانية زيادة الدخول فى الدول المصدرة ، فقد ينعكس ذلك بالتالى على توسـع هذه الدول المصدرة فى استيراد سلع لا تنتج لديها ، أو لا تنتج بكميات وفيرة • وفى هذه الحالة تتأثر قيم عملات هذه الدول بالنتيجة النهائية لصافى التدفق من العملات الأجنبية ، أو مركز ميزان المدفوعات •

ويرى (فريدمان) أن التوسع فى الاستيراد فى الدول التى ارتفع فيها الدخل نتيجة السحب على الاحتياطيات ، أو الاقتراض الخارجى أو الداخلى ، يؤدى الى وجود مشاكل تتعلق بمستوى التشغيل • اذ يترتب

---

(1) Roymond Vernon, Louis T. Wells, Manager in the International Economy, Fourth Edition, Prentice Hall. Englewood Cliffs, New Jersey, 1981, Part 3, chapter 9, P. 167.

على هذا الوضع انخفاض انتاج ، ودخول قطاعات الانتاج للتصـــدير ، وبالتالى حدوث بطالة • وهو ما يعنى عدم أفضلية اللجــوء الى السحب على الاحتياطيات أو الاقتراض كوسيلة لتخفيض التوازن الحسابى خاصة فى حالة تعويم سعر الصرف ، وتحرير التجارة الخـــارجية• (١) وهكذا نستطيع أن نتبين كيف ينعكس هذا الوضع على الدول الأخـــرى التى تتعامل مع مثل هذه الدول التى تزيد دخولهـــا بزيادة الســـحب على الاحتياطيات ، أو الاقتراض ، حيث يترتب عل ىذلك تنشيط قطـــاعات الانتاج للتصدير فى هذه الدول ، وارتفاع قيم عملاتها ، وذلك فى الوقت الذى يتدهور فيه انتاج وقيمة الدول الأخرى ، حتى تلجأ الى التمـــويل بالعجز على النحو المشار اليه فيما يلى •

٣ ـ الاسعار النسبية : ـ

فى حالة اتجاه أسعار منتجات احدى الدول الى الانخفاض بالنسبة لأسعار المنتجات المثيلة فى الدول الأخرى ، يرتفع طلب مواطنى هــذه الدول على منتجات تلك الدولة ذات الأسعار الرخيصة نسبيا ، مما يؤدى الى زيادة طلب هؤلاء المواطنين على عملة تلك الدولة بغرض الحصول على وارداتهم منها • ويترتب على ذلك اتجاه قيمة عملة هـــــذه الدولة الى الارتفاع ، فى الوقت الذى تتجه فيه قيم عملات الدول الأخـــرى الى الانخفاض فى حدود أثر زيادة طلبهم على الاســتيراد على قيمة العملة ، اذ ليس الطلب على الواردات هو العامل الوحيد المؤثر على تغيرات قيمة العملة •

ويحدث العكس فى حالة اتجاه أسعار منتجات احـــدى الدول الى الارتفاع بالنسبة لأسعار المنتجات المثيلة فى الدول الأخرى • اذ يتجـــه الطلب على منتجات مثل هذه الدولة الى الانخفاض ، وهو ما يعنى اتجاه الطلب على عملة هذه الدولة الى الانخفاض • ويؤدى هـــذا الوضع الى انخفاض قيمة عملة الدولة فى اسواق النقد العالمية •

---

(1) Milton Friedman, The Case For Flexible Exchange Rates, Edwin Mansfield, Economics, Op — Cit, Chapter 74, P. 407.

بيد ان (فريدمان) يرى أنه من الصعب على دولة ما المحافظة على مستوى منخفض من الأسعار ، دون حدوث بطالة ، أو كساد فى الأجل القصير ، وهو مايعنى توقع تدهور قيمة العملة خلال تلك الفترة (١) .

ويرى (واليش) أن أثر انخفاض الأسعار المحلية فى دفع قيمة الصادرات والحد من الواردات ، ورفع قيمة العملة يعتبر بطيئا ، فضلا عن اقتصاره على عدد محدود من السلع ، مما يقلل من أهمية نتائجه .(٢)

أما (فيرنون) فيرى أن ارتفاع الأسعار المحلية بالنسبة الى مستويات الأسعار فى الدولة الأخرى ، قد يدفع مواطنى الدولة ذات الأسعار المرتفعة الى زيادة طلبهم على الواردات وزيادة عرض عملتهم، وبالتالى انخفاض قيمتها فى الأسواق العالمية .(٣) ولاشك أن هذا الرأى يؤكد على مدى المخاطر التى ينطوى عليها التضخم بالنسبة لميزان المدفوعات ، وقيمة العملة ، اذا ما أضيف مثل هذا الأثر الى أثر الأسعار فى تدهور قيمة الصادرات (مع أخذ أثر المرونات السعرية فى الحسبان)

وتجدر الاشارة الى أن تدهور ، أو انخفاض قيمة العملة فى مثل هذه الحالات يؤدى الى المزيد من ارتفاع الأسعار محليا ، كما يؤثر على مستوى أسعار الدول الاخرى بالزيادة . ويرجع ذلك الى ان أثر خفض قيمة العملة على ارتفاع الأسعار يكون اكبر من الأثر الذى يحدثه ارتفاع قيم عملات الدول الأخرى فى خفض أو استقرار مستويات أسعارها . وهو ما يعنى أن التضخم فى مثل هذه الحالات يشمل دول العالم بأسره .(٤)

---

(1) Ibid, P. 407.

(2) Henry C. Wallich The Case For Fixed Exchange Rates, Edwin Mansfield, Op — Cit, Chapter 75, P. 413.

(3) Raymond Vernon, Louis T. Wells, Manager in the International Economy, Op — Cit, Chapter 9, PP. 167 — 169.

(4) Peter Kenen, Round Table on Exchange Rate Policy, Robert E. Baldwin, J. David Richardson, International trade and Finance, Little Brown and Company, Boston, Fourth Edition, 1974, Chapter 20 PP. 338 — 341.

وقد عبر (هارى جونسون) عن هذا الوضع بقوله أن (هذا التضـــخم يعتبر ضريبة على الصادرات ، ودعما للواردات) (١)٠ ولكن ماذا يحدث اذا ما كانت قيمة العملة محددة بالنسبة الى قيمة عملة أخرى قيادية كالدولار؟ أو محددة بوزن معين من الذهب ، أو فى حالة وجـود قيود على ســعر الصرف تمنعه من التغير ، تبعا لأثر الضــــغوط التضخمية فى زيادة المعروض من العملة ، مع قلة الطب عليها ؟

الاجابة ببساطة شديدة ، تنحصر فى أضطرار الدولة التى تعـانى من مثل هذه الازمة ، الى السحب على ما لديها من احتياطيات ســواء من الذهب ، أو من نقد أجنبى ، أو التمـــويل بالاقتراض المحــلى ، والأجنبى ، وبطبع (البنكنوت) ٠ ومن ثم تتجه احتياطيات الدولة الى الانخفاض ، وفى مثل هـــذه الحالة تضطر الدولة الى اعلان تخفيض قيمة عملتها بما يتناسب مع التغيرات التى حدثت فى كل من الواردات والصادرات ، والاحتياطات ، والالجات الدولة الى احكام الرقابة على النقود والتداول لمنع السوق السوداء لبيع وشراء النقد الأجنبى ، وللحيلولة دون الاضرار بقطاع الصادرات ٠

وتجدر الاشارة الى صعوبة التوصل الى نفس النتائج السابقة فى حالة انخفاض الأسعار أو أزمات الكساد ٠ وذلك يرجـــع الى أن الازمة فى مثل هذه الحالات تشمل عدد كبير من الدول ، ومن ثم تقـل قدرة الدولة على الاستفادة من انخفاض أسعارها فى التوسع فى التصدير ، أو حتى مجرد التوسع فى الانتاج للسوق المحلى ٠ وكما رأى (كينين) أن التضخم فى احدى الدول يمكن أن يشمل العالم بأسره ، يرى (بولدنج) أن الكساد يمكن أن يكون عالميا أيـــا ٠ ويوضح ذلك قائلا بأنه اذا ماحدث كساد فى الولايات المتحدة مثلا ، يصبح من الصعب على الدول الأخــرى بيع ما لديها من سلع وأوراق مالية فى السوق الأمريكى ، مما يؤدى الى استنزاف احتياطيات الدولارات لدى دول العالم الأخرى٠وتضطر هذه الدول الى اتخاذ اجراءات انكماشية محلية ، يترتب عليها خفض الدخول وحدوث

---

(1) Harry G. Johmson, The Case For Flexible Exchange Rates, From : E, Baldwin, J, David Richardson, ibid Chapter 22, P. 374.

البطالة (١) . ويستطيع القارىء ملاحظة اختلاف وجهتى نظر كل من (كينين) ، و (بولدنج) . اذ بينما توصل (كينين) الى أن انخفاض الأسعار أو الكساد ، فى أحدى الدول يؤدى الى ارتفاع الأسعار فى بقية الدول ، نرى (بولدنج) يتوصل الى أن انخفاض الأسعار أو الكساد فى احدى الدول يؤدى الى انخفاض أسعار وكساد بقية الدول الأخرى . وهو فى هذا الرأى يتفق مع (فريدمان) فى صعوبة المحافظة على استمرار أسعار نسبية منخفضة دون حدوث بطالة أو كساد ، الا أنه تجاوز ذلك الى القول بامتداد هذا الكساد الى الدول الأخرى . ولعل هذا يرجع الى اعتماد (بولدنج) فى رأيه على تجربة الولايات المتحدة خلال الثلاثينات من هذا القرن . وهو ما يمكن أن نعتبره حالة خاصة لا يشترط تعميمها فى معرض التحليل الاقتصادى . اذ ليست كافة الدول مثل الولايات المتحدة وزنا فى التجارة العالمية ، كما أن كساد الثلاثينات يختلف فى أسبابه وصفاته عن أزمات الكساد التى شهدها العالم من قبله ، ومن بعده . وذلك فضلا عن عدم رغبة الولايات المتحدة فى اتباع سياسة التخصص فى تصدير بعض السلع ، الأمر الذى اعتبره (ليستربيرسون) سببا رئيسيا لكافة المشاكل الاقتصادية التى تتعرض لها الولايات المتحدة نتيجة تعاملها التجارى مع دول العالم ذات السوق الحر (٢) .

٤ ـ أسعار الفائدة النسبية : ـ

ويقصد بأسعار الفائدة النسبية ، أسعار الفائدة فى احدى الدول بالنسبة الى أسعار الفائدة فى الدول الأخرى .

واذا حدث انخفاض فى أسعار الفائدة فى الدولة (أ) بالنسبة الى أسعار الفائدة فى الدولة (ب) ، فان هذا يؤدى الى خفض الطلب على عملة الدولة (أ) وزيادة الطلب على عملة الدولة (ب) التى تعتبر

---

(1) Kenneth E. Boulding, Principles of Ecomomic Policy, Op — Cit, Chapter 11, PP. 275 — 278.

(2) Lester B. Pearson, Reliance Upon International Trade, H.C. Harlan, Readings in Economics and Politics Op — Cit, Part XI PP. 643 — 647.

محفزة للمستثمرين أو المتعاملين فى أسواق النقد الأجنبى ، كما يتجه المعروض من العملة فى الدولة (أ) الى الزيادة (عند أى مستوى لسعر الصرف) ، مما يؤدى الى انخفاض قيمة عملة هذه الدولة .

أما عملة الدولة (ب) التى ارتفع الطلب عليها ، فيتجه المعروض منها الى الانخفاض ، وترتفع قيمتها فى سوق النقد تبعا لذلك .

وقد تلجأ بعض الدول الى رفـــع ســـعر الفائدة على عملتها للحد من زيادة الطلب الكلى فى المجتمع ، وجذب رؤوس الأموال القصيرة الأجل لخفض عجز ميزان المدفوعات . ولكن قد لا تستطيع الدولة تحقيق هدف جذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، اذا ما اعتقد المضاربون أن الدولة ســـوف تضطر الى خفض قيمـــة عملتها فى المستقبل نظرا لقـــلة احتياطياتها . وفى مثل هذه الحالة لا تؤدى زيادة سعر الفائدة الى زيادة سعر الصرف . وذلك بسبب لجوء المضاربون الى سحب أموالهـــم الى خارج الدولة بدلا من العمـــل على زيادة استثماراتهم فى داخـــل الدولة (١) .

نظرية تعادل أسعار الفائدة : –

تقوم النظرية على الافتراضات التالية : –

(أ) أن ســـعر الصرف الحالى ، وأســـعار الفائدة قصيرة الأجل متغيرات مستقلة .

(ب) أن ســـــعر الصرف الآجـــل فقط هو الذى يتغير نتيجـــة تدفق رؤوس الأموال ، وليس السعر الحالى .

(جـ) معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن العوائد على الاستثمار الأجنبى ، لا تشتمل على مكاسب ، أو خسائر رأسمالية ناتجة من عمليات التبادل التجارى .

---

(1) Herbert G. Grubel, International Economics, Richard D. Irwin, Inc., 1977, Part 4, Chapter 17, P. 363.

(د) يتساوى معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عـوائد الاستثمار الأجنبى ، مع الفرق بين أسعار الصرف الحالية ، والآجلة . ولذلك فان مكاسب أو خسائر رؤوس الأموال الناتجة عن التبادل التجارى تمثل نسبة مئوية من سعر الصرف الحالى .

(هـ) معدل زيادة عوائد أسعار الفائدة المحلية عن عوائد الاستثمار الأجنبى (يطلق عليه كذلك هامش تغطية المراجحة _ Covered Arbitrage Margin) قد يكون سالبا ، أو موجبا . ويتوقف ذلك على المقادير النسبية لتفاضل سعر الفائدة ، ومدى انتظام أسعار الصرف .

(و) من الممكن أن يؤدى تغير سعر الصرف الآجل بالنسبة الى سعر الصرف الحالى الى خسائر رأسمالية ناتجة عن عملية التبادل التجارى ، مصاحبة لهامش تغطية المراجحة الذى يكون سالبا فى هذه الحالة . ويؤدى ذلك الى نزوح رؤوس الأموال من الدولة رغم الميزة التى تتمتـع بهـا الدولة ، فيما يتعلق بسعر الفائدة فى أسواق النقد .

(ر) تمثل المعادلة التالية تعادل سعر الفائدة الآجل .

ع ج = [ف (أ) – ف (ب) / ١ + ف (ب)] ص + ص

حيث : ـ

ع ج : تمثل تعادل سعر الفائدة الآجل .

، ف : تمثل سـعر الفائدة على سـندات الخزانة الحكومية خلال تسعون يوما .

، أ ، ب : دولتان بينهما تبادل تجارى .

، ص : تمثل سعر الصاف الحالى .

وتوضح المعادلة السابقة سعر الفائدة الآجل الذى عنده تصبح الحوافز اللازمة لمراجحة أسعار الفائدة مساوية للصفر ، مع أخذ أسعار الفائدة فى كل دولة ، وسعر الصرف الحالى فى الحسبان .

ويلاحظ أنه من الممكن أن يتساوى سعر الصرف الآجل مع سـعر التعادل الآجل للفائدة ، أى عندما يكون السعر الآجل فى حالة تعادل ، وتنعدم حوافز مواجهة عمليات المراجحة لأسعار الفائدة .

(س) تعبر المعادلة التالية عن هامش تغطية عمليات المراجحة : ـ

هـ ع م : = [ف (أ) – ف (ب) / ١ + ف (ب)] – [ص ج – ص] / ص

حيث : ـ

هـ ع م : هامش تغطية عمليات المراجحة .

، ص ج : سـعر الصرف الآجل .

، أ ، ب : دولتان بينهما تبادل تجارى .

، ف : سعر الفائدة على سندات الخزانة خلال ٩٠ يوما .

ويستفاد من هذه المعادلة أن هامش تغطية مراجحة أسعار الفائدة يتأثر بالمعدل التفاضلى لأسعار الفائدة فى دولتين ما بينهما تبادل تجارى، وبالفرق بين سعر الصرف الحالى ، وسعر الصرف الآجل . ويكون المعدل التفاضلى لأسعار الفائدة موجبا عندما يرتفع سعر الفائدة فى الدولة (أ) عن مثيله فى الدولة (ب) ، وسالبا عندما يزيد سعر الفائدة فى الدولة (ب) عن مثيله فى الدولة (أ) . وفى حالة تساوى سعرى الفائدة فى الدولتين (أ ، ب) يكون المعدل التفاضلى صفرا (١) .

ويمكن من خلال نظرية تعادل أسعار الفائدة هذه بيان كيف أن سعر الصرف يتأثر باختلافات سعر الفائدة بين دولة وأخرى ، وذلك من خلال تأثير أسعار الفائدة التعادلية على المعروض والمطلوب من العملة . وبالرجوع الى المعادلة السابقة ندرك أنه فى حالة انخفاض سعر الصرف الآجل عن القيمة التعادلية لسعر الفائدة ، تكون هوامش تغطية المراجحة لسعر الفائدة موجبة ، مما يؤدى الى نزوح رؤوس الأموال من الدولة (ب) الى الدولة (أ) ، ومن ثم ترتفع قيمة عملة الدولة (أ) بالنسبة الى قيمة عملة الدولة (ب) ، حتى اذا ما زادت قيمة سعر الصرف الآجل عن قيمة سعر الفائدة التعادلية ، أمكن للمستثمرين تحويل أرصدتهم الى الدولة (ب) نظرا لارتفاع حوافز تغطية عمليات مراجحة أسعار الفائدة فى هذه الدولة (٢) .

٥ ـ التوقعات : ـ

يتأثر المعروض والمطلوب من العملة بالتوقعات المختلفة لمستقبـل الأحـداث السياسية والاقتصادية . فاذا توقع المستثمرون أو المضاربون

(1) Ibid, P. 250.

(2) Ibid, 252.

حدوث تغيرات سياسية فى دولة ما فان ذلك يعتبر مؤشرا هاما لديهم على عدم حدوث استقرار اقتصادى فى هذه الدولة • ويدفعهم ذلك الى تحويل أرصدتهم من هذه الدولة الى دول أخرى ، وهو ما يعنى انخفاض الطلب على عملة مثل هذه الدولة وزيادة المعروض منها ، ومن ثم اتجاه قيمة العملة الى الانخفاض •

كما تؤثر توقعات تغير سعر الصرف ذاتها على العرض والطلب على العملة فتحدث مزيدا من التغير فى قيمة العملة • ففى حالة توقع حدوث زيادة فى سعر صرف احدى الدولة فى المستقبل ، فان ذلك يدعو المضاربين والمستثمرين الى شراء هذه العملة بالسعر المنخفض لبيعها فى المستقبل بأسعار أعلى ، والحصول على أرباح ، كما أن هذا التوقع يدعو الحائزين للعملة فى الوقت الحاضر الى تأجيل عمليات الاستيراد من الخارج حتى ترتفع قيمة العملة ويحصلون على قيمة أكبر للعملة مقابل عملات الدول الأخرى • أما مواطنوا الدول الأخرى فان طلبهم على العملة المتوقع ارتفاع قيمتها فى المستقبل،يزيد رغبتهم فى الحصول على حاجياتهم من السلع والخدمات بسعر منخفض بالمقارنة بسعرالمستقبل • وتؤدى توقعات انخفاض قيمة عملة احدى الدول الى خفض احتياطياتها النقدية، كما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ عندما انخفضت قيمة الدولار مرتين فى خلال ١٤ شهرا عامى ١٩٧١ ، ١٩٧٣ • وفى مثل هذه الحالة يحدث اختلاف فى ميزان المدفوعات ، وتنخفض القيمة الحقيقية للعملة •

وتؤثر توقعات أسعار الفائدة على العرض والطلب على العملة ، وتؤدى بذلك الى حدوث تغيرات فى قيمة العملة بين وقت وآخر • ففى حالة توقع المضاربين ، أو المستثمرين حدوث زيادة أسعار الفائدة فى دولة ما ، فانهم يستجيبون لذلك بزيادة طلبهم على نقود ، وسندات هذه الدولة ، ومن ثم تتجه قيمة العملة الى الزيادة • ويحدث العكس فى حالة توقع هبوط سعر الفائدة فى المستقبل حيث يعمد الحائزين لعملة تلك الدولة الى التخلص مما فى حوزتهم من أرصدة نقدية ، أو أوراق مالية ، فيزيد المعروض من العملة بالمقارنة الى الطلب عليها ومن ثم تتجه قيمتها الى الانخفاض •

ثانيا : ـ نظريات سوق الأصول المالية : ـ (Asset Market Theories)

ظهـــر الاهتمام بدراسة ســوق الأصــول المالية المختلفة فى بداية السبعينات بعد اتجاه كثير من الدول الى التخلى عن سـياسة ثبات سعر الصرف واللجوء الى التعويم الذى أصبح مقننا بموجب التعديل الثانى لاتفاقية صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٦ التى بدء سريان مفعولها منــذ عام ١٩٧٨ . اذ ادرك دارسو نظريا تسوق الأصول النقدية ، أن النقود تعتبر أصل مثلها فى ذلك مثل كافة الأصول النقدية الأخرى ، كما رأوا أن تحديد القيمة الاسمية النسبية للنقود ، أو بعبارة أخرى قيمة العملة ، يتم بناء على كمية النقود المتاحة فى أسواق النقد بالاضافة الى الأوراق أو الأصول المالية الأخرى ، وعلاقة كافة هذه الأصول بتفضيلات أصحاب الثروات التى توضحها محفظة الأصول المالية .أى ان استخدام رؤوس الأموال الدولية يعتبر من الكفاية بحيث يمكن أن يؤدى الى تحديد قيمة العمــلة فى أسواق النقد الأجنبى . ويؤكد أصحاب نظريات سوق الأصول المالية أن التوقعات الجارية يتضاءل حجمها نتيجة التدفقات الرأسمالية ، التى يمكن أن تنتج عن ضبط محفظة الأصول المالية . ومن ثم يمكن النظر الى هذا العامل على أنه المحدد الرئيسى لسعر الصرف . وفى هذه الحالة لا يعدو الأمر أن يكون مجرد تطبيق نظرية كمية النقود على الحسابات الرأسمالية للوصول الى قيمة سعر الصرف فى حالة اتباع سياسة التعويم .

ويفترض أصحاب نظريات الأصول النقدية الاحلال التام بين الأنواع المختلفة من الأصول المالية بما فيها النقود ، (أو تمام مراجحة الفائدة على أنواع تلك الأصول المتعددة) . ويرجع ذلك الى صعوبة الفصل بين أنواع الأصول القابلة للاحلال ، وغير القابلة للاحلال ، ولعدم فعالية اجراءات الرقابة على الأصول . الاأن ذلك لا يمنع ـ كما قال (فولكر) ، و (ماير) من البحث عن أساليب أقرب الى الصحة لتحديد موقف مختلف هذه الأصول من التعريف الشامل للنقود ، سواء باستخدام سرعة التداول ، أو الدخول المتحققة من كل أصل ، أو الترجيح بالنسبة الى العوائد النسبية . فضلا عن امكانية استخدام أساليب أكثر فاعلية للرقابة على الأصول النقدية مثل تقليل حوافز الاحتفاظ بها ، وتقرير أســـعار

فائدة على الاحتياطيات والحد من امكانية نجاح المستثمرين فى تعظيم أرباح الأصول المالية (١) .

ونعرض فيما يلى لآراء بعض الاقتصاديين الذين استخدموا فكرة الأصول المالية للوصول الى كيفية تحديد سعر الصرف باختصار : ـ

١ ـ فرنكل : ـ (Frenkel)

يرى (فرنكل) أن كمية النقود هى المحدد الرئيسى لمستوى الأسعار المحلية ، بينما تعادل القوة الشرائية هى التى تحدد أسعار الصرف عند المستوى الذى تتعادل عنده مستويات الأسعار الدولية .

وقد استند هذا المفكر الى تطبيق هذا الرأى على ظروف التضخم الجامح الذى ساد ألمانيا فى العشرينات من القرن الحالى .

ويلاحظ أنه من المشكوك فيه افتراض صحة هذا الرأى فى الظروف العادية حيث تتحدد أسعار الفائدة ، وأسعار الصرف الحقيقية دون أى تأثير لمعدلات التضخم .

٢ ـ نموذج دورنبيوسك : ـ (Dornbusch)

يفترض هذا النموذج المراجحة الكاملة للفائدة ، أو تمام الاحلال بين الأنواع المختلفة من الأصول المالية ، كما يفترض أن توقعات تغير سعر الصرف تتفق مع توقعات اتجاه سعر الصرف نحو التوازن ، ومع اتجاه فائض الطلب الى التلاشى ، واتجاه الأسعار الى التوازن .

ويتطلب هذا النموذج أن يتساوى المعروض من النقود مع الطلب عليها . ويتم معاملة الدخل على أنه متغير مستقل ثابت القيمة عند مستوى التشغيل الكامل . كما يفترض النموذج تثبيت الأسعار ، أى يتم تحديدها مسبقا عند أى لحظة زمنية . ويعكس مستوى الأسعار سعر

---

(1) Thomas Mayer, Financial Innovation — the Conflict Between Micro ana Macro Optimality, The American Economic Review, May 1982, Vol. 72, No 2, PP. 30 — 33.

الصرف اللازم لاقناع المستثمرين بتوزيع طلبهم على الأصول المالية المختلفة بالنسبة للمعروض المتاح ٠

ويلاحظ أنه عندما يكون مستوى الأسعار منخفضا ، تكون كمية النقود الحقيقية كبيرة ، وهو ما يتطلب مستوى منخفض لسعر الفائدة ، حتى يمكن اقناع المواطنين بالاحتفاظ بكمية النقود بالكامل ٠ ويلزم لتحقيق هذا الأمر مع المراجحة التامة للفائدة ، أن يستشعر المستثمرون حدوث انخفاض لسعر الصرف فى المستقبل ٠ وهو ما يتطلب أن يكون سعر الصرف الفعلى اكبر من سعر الصرف التوازنى ٠

وينطوى النموذج على أن أية زيادة فى مستوى الأسعار تؤدى الى تخفيض الطلب المحلى بطريقتين : -

احداهما : أن زيادة مستوى الأسعار تعمل على خفض الموازين النقدية الحقيقية ، وترفع سعر الفائدة ، ومن ثم تؤدى الى خفض مستوى الطلب الكلى (أثر خفض الانفاق) ٠

ثانيهما : - أن زيادة مستوى الأسعار تؤدى الى خفض مستوى سعر الصرف الحقيقى ، لانخفاض القدرة على المنافسة ٠ (أثر تحول الانفاق) ٠ ويلاحظ أن هذا الأثر يمكن ابطال مفعوله عن طريق زيادة سعر الصرف مهما تغير مستوى الأسعار المحلية وهو مايعنى التغلب على أثر تحول الانفاق ٠ أما أثر خفض الانفاق فيمكن التخلص منه بتحويل فائض الطلب على السلع والخدمات الى فائض المعروض منها على نحو يؤدى الى استمرار الانخفاض التدريجى للأسعار المحلية ٠

ويلاحظ أنه فى ظل هذا النموذج ، لا تمارس أية زيادة فى كمية النقود تحدث بشكل فجائى ، ولمرة واحدة ، أية آثار دائمة على الحساب الجارى لميزان المدفوعات ٠ وبذلك عندما يتحقق التوازن الاقتصادى دون وجود فائض طلب ، فان ذلك يعنى كذلك أن الأسعار النسبية تمارس آثارها فى تحديد سعر الصرف ، كما أن تعادل القوة الشرائية يؤثر على تغيرات التبادل التجارى الدولى ٠ ومن ثم فانه مع كل تغير يحدث فى أوضاع التوازن الاقتصادى ، يتحدد سعر جديد لقيمة العملة ، وتوازن جديد فى سوق الأصول المالية يتناسب مع التوازن الاقتصادى المتحقق ٠

ويفرق النموذج بين تغيرات سعر الصرف المترتبة على التوسع النقدى فى الأجل القصير عنها فى الأجل الطويل • اذ أن سعر الصرف يمكن أن يستجيب بالزيادة مع كل زيادة فى كمية النقود ، وذلك فى الأجل القصير ، وهو ما يفسر سبب الزيادات الكبيرة التى تحدث فى سعر الصرف فى حالة اتباع سياسة تعويم سعر الصرف • وتؤدى تغيرات السياسة النقدية قصيرة الأجل التى تعتبر مقبولة لدى المتعاملين فى أسواق النقد بصفة دائمة ، الى تغيرات كبيرة فى سعر الصرف فى الأجل القصير •

وينظر هذا النموذج الى العجز المالى الذى تستخدمه الحكومات فى تمويل الانفاق العام على أنه أحد المؤثرات الهامة على تحقيق التوازن الاقتصادى ، وعلى تحديد سعر الصرف • اذ يتطلب العجز المالى الدائم فى وضع التوازن الجديد أن تتم مواجهته بتدفقات رأسمالية دائمة • كما يلزم ثبات مستوى الأسعار طالما أن بقية العناصر المؤثرة على دالة الطلب على النقود لم تتغير • ومن ثم يتحدد وضع التوازن الجديد فى ظل مستوى الأسعار الأساسى • بينما يتغير مستوى تعادل القوة الشرائية نظرا لضرورة خفض سعر الصرف الحقيقى لتفادى زيادة الطلب التى تنتج من التوسع فى التمويل بالعجز المالى (١) •

٣ ـ نموذج كورى : (Kouri) : —

يفترض هذا النموذج أن محفظة الأصول المالية تشتمل على نوعين فقط من النقود ، أو الأصول ، وأن سعر الفائدة على كل منهما ثابت (صفر تقريبا) • وبذلك تكون نفقة الفرصة المترتبة على الاحتفاظ بالعملة تتمثل فى معدل الانخفاض المتوقع فى قيمتها • ويفترض النموذج كذلك وجود سعر صرف توازنى معلوم لكافة الناس ، وأن أى انحراف عن هذا التوازن يؤدى الى وجود توقعات تتعلق باحتمال العودة اليه • كما تؤدى زيادة سعر الصرف الى اقناع المستثمرين بتحويل جانبا مما لديهم من أصول مالية الى عملة محلية والاكتفاء بحيازة كمية ضئيلة من الاحتياطيات الأجنبية •

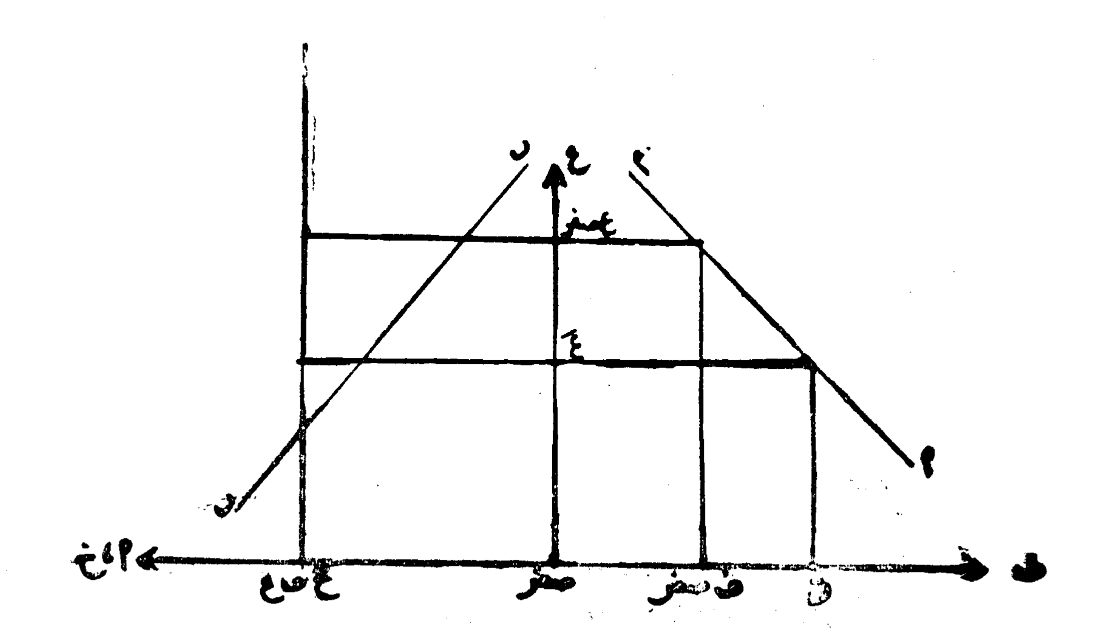
---

(1) R. Dornbusch, Expectations and Exchange Rate Dynamics, Journal of political Economy, Dec. 1976.

ويمثل الشكل البيانى رقم (٣) كيفية تحقيق توازن المحفظة المالية طبقا لنموذج (كورى) : -

شكل رقم (٣)

توازن محفظة الأوراق المالية عند كورى



من شكل رقم (١) يتضح أنه فى حالة وجود كمية من الأصول الأجنبية (ف صفر) يلزم تغيير سعر الصرف (ع) الى (ع صفر) أى الى أعلى . ويتضمن هذا السعر المرتفع ارتفاع مستوى الأسعار المحلية كذلك، ومن ثم ضآلة امكانية استيعاب المزيد من النقود وبالتالى وجود فائض فى الحساب الجارى . ولكن فى ظل تعويم سعر الصرف يتضمن مثل هذا الفائض نزوح رؤوس الأموال الى الخارج والتى تشتمل على تراكم

الاحتياطيات أو الأصول الأجنبية . ومن ثم تتجه قيمة هذه الأصول (ف) الى القيمة التوازنية لهذه الأصول (فَ) . وبذلك يؤدى زيادة المعروض من الأصول الأجنبية الى انخفاض سعر الصرف .

وينطوى هذا النموذج على أن تغيرات الكميات النسبية للأصول المالية هى التى تؤدى الى تحقيق التوازن بين العــرض والطلب ، وليس معدلات العائد على هذه الأصول .

كما يفترض النموذج امكانية عزل أثر التغيرات الدائمة فى الدخول، أو الأسعار ، وعدم امكانية عزل أثر التغيرات المؤقتة . وذلك لتوقع المضاربين فى ظل التغيرات المؤقتة ، عودة سعر الصرف الى معدله العادى بعد زوال الآثار المؤقتة . ومن ثم يقبلون على شراء وبيع العملة المحلية ، وتحدث بالتالى تغيرات فى محفظة الأصول المالية . ونظرا لأن تغيرات الأسعار المحلية تعتبر من العوامل الدائمة فان النموذج يرى امكانية ابطال مفعول تغيرات المعدلات المختلفة للتضخم المحلى باتباع سياسة سعر الصرف المرن . أما تغيرات الدخل الحقيقى فتعتبر تغيرات مؤقتة ومن ثم فان عوامل السوق لا تسمح لمثل هذه التغيرات بالانحراف كثيرا عن التوازن .

كما يرى النموذج أن عامل التأخير الزمنى يجعل من الصعوبة أن يقوم سعر الصرف بالتصدى لأثر تغيرات الدخل على الميزان التجارى فى الأجل القصير (١) .

٤ — نظرية اضطرابات أسواق الأصول المالية : —

(Market Asset Disturbances)

وتقوم هذه النظرية بدراسة محددات سعر الصرف فى الأجل القصير، مع العمل على ضبط آثار العوامل المؤقتة المؤثرة على سوق الأصول المالية ، للوصول الى تقدير لسعر التوازن فى الأجل الطويل . وتعتمـد

---

(1) J. Herin, A. Lindleck, and J. Myhrman, eds., Flexible Exchange Rates and Stabilization Policy, Bowlder, Colo., Westview Press, 1977.

الدراسة على أسس نظرية الاحتياطيات النقدية فى تحديد سعر الصرف حيث تركز على الدور التوازنى الذى يقوم به سعر الصرف لموازنة الطلب الأجنبى على الأصول المالية المحلية ، والطلب المحلى على الأصول المالية الأجنبية .

ويلزم لتطبيق هذه النظرية أن تكون قوى السوق الحرة هى المحدد الرئيسى لسعر العملة ، وأن يتسم المتعاملون فى هذه السوق بالرشد حتى يمكن أخذ أثر توقعات المستقبل فى الحسبان .

وتجدر الاشارة الى أنه لم يتم تطبيق هذه النظرية عمليا حتى الوقت الحاضر مع أنها النظرية الوحيدة التى تعتمد بشكل أساسى على قوى السوق الحرة فى تحديد القيمة الخارجية للعملة (١) .

ويلاحظ أن التعديل الثانى لاتفاقية صندوق النقد الدولى الصادر عام ١٩٧٦ قد هيأ المناخ المناسب لتطبيق مثل هذه النظرية بعد أن قنن تعويم سعر الصرف . كما أن اتجاه كثير من الدول الى الغاء التعقيدات التجارية المعوقة لحرية التجارة كالرسوم الجمركية الحمائية ، وأساليب الحصص ، والكميات ، ونظم اتفاقيات الدفع ... الخ ، يجعل من السهولة تطبيق هذه النظرية ، والوصول الى نتائج سليمة .

• • •

(1) Jacques R. Artus, Methods of Assesing the Longer Run Equilibrium Value of An Exchange Rate, Finance & Development, June 1978, Vol. 15, No. 2, PP. 24 — 26.

المبحث الثـانى

المدخل النقدى لتحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات

مقـــدمة : ـ

يمثل ميزان المدفوعات لأية دولة صافى التدفق النقدى بينها ، وبين دول العالم الأخرى، حيث يترتب على التبادل التجارى صادرا ، وواردا ، سواء أكان سلعيا أم خدميا أم الاثنين معا ، حدوث تغير فى تدفق رؤوس الأموال من ، أو الى الدولة . ونظرا لأن توازن مستوى الأسعار عالميـا يؤدى الى تحقيق التعادل بين المعروض العالمى من النقود ، والطلب عليها ، فان النقود تنتقل من الدول ذات الفائض النسبى للمعروض النقدى ، الى الدول ذات الفائض النسبى للطلب على النقود . وذلك على أساس أن النقود ، والدخل يمثلان أهم المحددات الرئيسية لكل من فائض العرض ، وفائض الطلب . ويسجل ميزان مدفوعات الدولة كافة تحركات النقود بين هذه الدولة ، ومختلف دول العالم . ومن هنا جاء اهتمام الفكر النقدى بدراسة كيفية تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات لدرجة أن البعض اعتبر أن السياسة النقدية تحقق نجاحا كبيرا فى تحقيق التوازن الخارجى ، بينما تحقق السياسة المالية نجاحا أكبر فى تحقيق التوازن الداخلى (١) . بينما يرى البعض الآخر أن السياسة النقدية تحقق نجاحا هاما فى حالة اتباع سياسة تعويم سعر الصرف ، بينما تكون السياسة المالية أكثر فعالية فى حالة اتباع سياسة ثبات سعر الصرف . وذلك فى ظل المفهوم التقليدى للاقتصاد المفتوح الذى يفترض تمام احلال رؤوس الأموال ، والاستخدام الكامل لها ، مع اهمال أثر التوقعات ، وتثبيت أسعار السلع والخدمات (٢) .

---

(1) Arthur I. Bloomfield and Wilfred Ethier, Op. Cit., P 529.

(2) Robert P. Flood, Activist Policy in the Open Economy, The American Economic Review, May 1982, Vol. 72, No. 2, P. 51.

وفيما يلى نتناول بيان معالم الفكر النقدى بشأن تحقيق التوازن الخارجى ، ودور تغيرات المعروض النقدى فى تحقيق ضبط ميزان المدفوعات ، وموقف السياسة النقدية من عدم التوازن المؤقت ، وعدم التوازن الدائم فى ميزان المدفوعات ٠

أولا : – ملامح المدخل النقدى لتحقيق التوازن الخارجى : –

يمكن القول بأن أهم الملامح الرئيسية للمدخل النقدى لتحقيق التوازن الخارجى تتمثل فى أهمية دور النقود فى حدوث التقلبات أو الدورات التجارية العالمية ٠ وافتراض كمال المنافسة فى كل من أسواق السلع والخدمات ، وأسواق رؤوس الأموال قصيرة الأجل ٠ وافتراض قدرة السياسة النقدية على تحقيق كل من التوازن الخارجى ، والتوازن الداخلى ٠

ونوضح ذلك كما يلى : –

(أ) دور النقود فى حدوث التقلبات أو الدورات التجارية العالمية : –

على المستوى المحلى ، يرى النقديون أن زيادة المعروض النقدى بمعدل ثابت تؤدى الى الحد من استمرار الرواج ، نظرا لأن توقعات التفاؤل بشأن أرباح الاستثمارات فى المستقبل ، وزيادة الطلب على الاقتراض تؤدى الى ارتفاع سعر الفائدة ، وهذا بدوره يؤدى الى خفض مستوى الاستثمار الآخذ فى التزايد ٠ كما يؤكد النقديون أنه فى حالة الكساد يؤدى انخفاض سعر الفائدة الى الحد من استمرار حالة الكساد ٠ وفى حالة التحول من دورة الى أخرى ، وما يصاحب كل تحول من توقعات ، يؤدى تغيرات مستوى الأسعار ، وما يتبعها من آثار على القيمة الحقيقية للنقود الى تغير أسعار الفائدة ، المصاحبة لنمو المعروض النقدى بمعدل ثابت ٠

وعندما يتجه الطلب على النقود الى التزايد ، فانه يمكن مقابلة الطلب الفائض عن طريق استيراد النقود (الاقتراض الخارجى) ، أو الاقتراض الداخلى ، وفى هذه الحالة يتجه فائض ميزان المدفوعات الى

الانخفاض • ويحدث العكس فى حالة زيادة المعروض النقدى ، حيث يمكن للسلطات النقدية اللجوء الى خفض كمية النقود المصدرة ، ويتجه عجز ميزان المدفوعات الى الانخفاض •

ويعتبر البعض أن أحد الأسباب الرئيسية لعجز ميزان المدفوعات يكمن فى الاقدام على خلق النقود بمعدلات سريعة جدا ، وأن معدل التضخم العالمى يتوقف على معدل زيادة المعروض النقدى العالمى فى المتوسط ، وعلى معدل زيادة الدخل العالمى فى المتوسط • وبينما يتضمن ارتفاع معدل نمو الدخل العالمى معدل منخفض للتضخم العالمى (أو معدل كساد مرتفع) ، فان زيادة القيمة الأسمية للمعروض النقدى العالمى بالنسبة الى القيمة الاسمية للدخل ، تتضمن معدل تضخم عالى مرتفع(١)•

ويشترط النقديون لصحة تطبيق النتائج المبينة فيما سبق ، أن تعتمد كافة الدول على الأساليب النقدية لتسيير اقتصادياتها ، والسماح للمعروض النقدى بالزيادة بمعدل ثابت يتساوى مع معدل زيادة الناتج الحقيقى فى المتوسط ، وأن تكون الموازنة العامة للدولة فى كل الدول متوازنة طوال كل دورة تجارية •

وفى هذه الحالات تتسم الأسعار فى كل دولة ، وفى العالم بشكل عام بالثبات ، كما تكون أسعار صرف هذه الدول ثابتة فى الأجل الطويل، وتتضاءل آثار شروط التجارة الدولية على نحو يمكن معه اهمالها طوال فترة الدورة التجارية • وينظر النقديون الى الاختلال أو عدم التوازن فى أسواق النقد الأجنبى بشكل عام على أنه قصير الأجل ، أو مؤقت • وينتج عن تغير الاحتياطيات النقدية فى ظل اتباع كل من سياسة ثبات سعر الصرف ، وسياسة سعر الصرف المرن ، ونتيجة أثر تغير كل من سعر الصرف ، والاحتياطيات من النقد الأجنبى ، فى حالة اتباع سياسة التعويم الادارى ، أو الموجه لسعر الصرف • ويلاحظ أن افتراض ثبات الأسعار

---

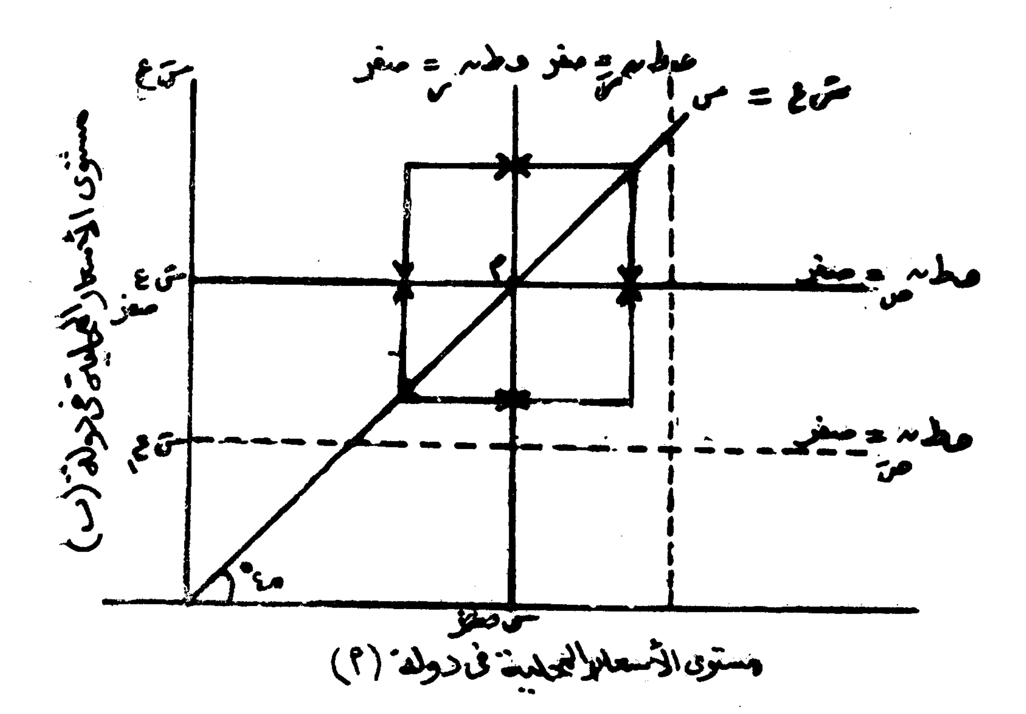
(1) Herbert G. Grubel, International Economics, Op — Cit, Chapter 19, PP. 397 — 398.

يؤدى الى عدم تغير الاحتياطيات النقدية ، وعدم تقلب سعر الصرف ٠

وتجدد الاشارة الى أن مستوى الأسعار العالمية يتحدد بمستوى الاسعار الذى عنده يتساوى المعروض النقدى العالمى مع الطلب العالمى على النقود ٠ وينتقل المعروض النقدى العالمى من الدول ذات الفائض النقدى الى الدول ذات العجز النقدى بالنسبة للطلب على النقود فيها ، وبذلك يتحقق التوازن فى كل دولة على حدة ٠ وذلك بافتراض وجود نوع من التكامل النقدى بين دول العالم ٠ وفى مثل هذه الحالة تتساوى مستويات الأسعار المحلية فى كافة الدول ٠

وفى حالة انتقال النقود من دولة ذات فائض نقدى ٠ الى دولة ذات فائض طلب على النقود ، يحدث التوازن فى الدولة التى انتقل منهـــا المعروض النقدى الفائض عند مستوى سعر توازنى منخفض ٠ بينما يحدث التوازن فى الدولة التى انتقل اليها المعروض النقدى عند مستوى سـعر توازنى مرتفع ٠

ويوضع الشكل البيانى رقم (٤) كيفية حدوث التوازن العالمى بين المعروض العالمى من النقود ، والطلب العالمى عليها ٠



من شكل رقم (٤) يتضح ما يلى : -

١ - المحـــور الأفقى يعبر عن مستوى الأســـعار المحلية فى احدى الدول (أ) ٠ بينما يمثل المحور الرأسى مستوى الأسعار المحلية فى دولة أخرى (ب) لها علاقات تجارية مع الدولة (أ) ٠

٢ - فى ظل نظام اقتصاد عالمى متكامل يتعادل مستوى الأســـعار التوازنية فى الدولة (أ) مع مستوى الأسعار التوازنية فى الدولة (ب) ٠ ويتحقق التوازن العالمى كما يعبر عنه الخط س = سَ ع ٠ حيث س تمثل مستوى الأسعار فى الدولة (أ) ، سَ تعبر عن مستوى الأسعار فى الدولة الأخرى (ب) ، ع تمثل سعر الصرف بين الدولتين (أ) ، (ب) ٠

ويكون الانحدار الخطى س = سَ ع = ٤٥ درجة ٠

٣ - يعبر الخط الرأسى (س صفر م) عن مستوى الأسعار الذى عنده يتساوى المعروض من النقود مع الطلب عليها أى أن فائض الطلب (و ط ن) = صفر فى احدى الدولتين ، أما الخط الرأسى س١ المائل الى اليمين من الخط الأول س صفر م فعنده يعتبر مستوى الأسعار مرتفعا جدا ، مما يؤدى الى زيادة القيمة الاسمية للطلب على النقود عن القيمة الاسمية للمعروض النقدى ٠ أى حالة فائض طلب على النقود فى الدولة (أ) ٠

٤ - الخط الأفقى م سَ صفر ع يعبر عن مستوى الأسعار فى الدولة (ب) الذى عنده يتساوى المعروض النقدى مع الطلب على النقود ، ويتحقق التوازن فى النقطة (م) ٠ أما الخط الواقع أسفله سَ ع١ فيعبر عن زيادة المعروض النقدى فى الدولة (ب) عن الطلب على النقود ٠ أى حالة فائض عرض وأى خط يقع أعلى الخط م سَ صفر ع يعبر عن حالة فائض طلب على النقود وهكذا ٠

٥ - يتحقق التوازن فى النقطة (م) فقط فى كافة الحالات عندما يتساوى س (مستوى الأسعار فى الدولة أ) مع سَ ع (مستوى الأسعار فى الدولة (ب) مرجحا بمستوى سعر الصرف ع) ٠ وعند النقطة (م) يكون مستوى الأسعار المحلية س صفر ، ويكون مستوى الأسعار الاجنبية (فى الدولة الاخرى ب) ع سَ صفر ٠ ويكون السعر التوازنى س صفر ٠

٦ - لايشترط أن يتطابق توزيع المعروض النقدى العالمى مع كل من التوازن العالمى والتوازن فى كل دولة ٠ اذ عندما يتحقق التوازن العالمى عند مستوى الأسعار (س صفر) فان ذلك يعنى وجود فائض عرض نقدى فى الدولة (أ) نظرا لوقوع نقطة التوازن (م) على يسار الخط المتقطع س١ ف ط ن ر = صفر ٠ وفى حالة عدم وجود تكامل نقدى عالمى يلزم أن يرتفع مستوى الأسعار المحلية الى س١ حتى يحدث التوازن فى أسواق النقد بالدولة (أ) ٠ أما الدولة الأخرى (ب) فان نصيبها من المعروض النقدى العالمى يعتبر ضئيلا جدا لاحداث التوازن فى أسواقها النقدية عند مستوى سعر التوازن العالمى (ع سَ صفر)

حيث يكون هناك فائضا فى الطلب على النقود • ويقع الخط ف ط ن صَ = صفر (خط فائض الطلب الصفرى) أسفل نقطة التوازن (م) •

وتجدر ملاحظة أنه فى ظل هذه الفروض والنتائج فان وجود فائض طلب على النقود فى احدى الدول يعنى وجود فائض معروض نقدى فى الدولة الأخرى ، وأن قيمة فائض الطلب ، وقيمة فائض العرض النقدى متساويتان فى الدولتين • وفى هذه الحالة لابد من اعادة توزيع المعروض النقدى العالمى بحيث ينتقل المعروض النقدى من الدولة ذات الفائض النقدى الى الدولة ذات فائض الطلب على النقود وينتقل خطى ف ط ن = صفر الرأسى والأفقى الى اليسار ، والى أعلى على الترتيب حتى يتقاطع الخطين فى نقطة التوازن (م) التى عندها ف ط نَ = صفر، ف ط ن س = صفر • وعندها يتحقق التوازن فى أسواق النقد المحلية فى كل من الدولتين ، وفى أسواق النقد العالمية (١) •

ويمكن القول بأن عملية اعادة توزيع المعروض العالمى بين الدول المختلفة على نحو يحقق التوازن على المستوى المحلى ، وعلى المستوى العالمى تعتبر أهم الوظائف ، والمبررات التى تعزز الاقتراح القديم المتجدد

بضرورة انشاء بنك مركزى عالمى ينضم الى عضويته كافة البنوك المركزية فى دول العالم للعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادى العالمى• ولكن البعض لا يؤيد الأخذ بمثل هذا الاقتراح نظرا للصعوبات السياسية التى تحول دون الوصول الى الأهداف المرجوة من انشاء مثل هذا البنك (٢) • بينما يرى البعض الآخر أن انشاء كل من صندوق النقد الدولى ، الجماعة الاقتصادية الأوربية ، وبنك التسويات الدولية ، التى تمارس بعض وظائف البنك المركزى العالمى ، وتتعامل بوحدة نقد عالمية هى وحدات حقوق السحب الخاصة ، يعتبر خطوات على طريق انشاء

---

(١) راجع •• Arthur B. Laffer, Marc A. Miles, International Economics In An Integrated World, Scott, Foresman and Company U.S.A., Chapter 12, PP. 243 — 257.

(2) Wilfried Guth The Working of the International Monetary system, the 1977 Per Jacobsson Lecture, Sept. 1977. P. 30.

البنك المركزى العالمى كحل نهائى لأزمات النقد الدولى (١) .

(ب) فروض المنافسة الكاملة : -

يشترط المفكرون النقديون سيادة المنافسة الكاملة فى كل من أسواق السلع والخدمات ، وأسواق رؤوس الأموال حتى تستطيع الأدوات النقدية أن تنجح فى تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

ويمكن توضيح ذلك كما يلى : -

١ - أسواق السلع والخدمات : -

يرى النقديون أن كمال المنافسة فى أسواق السلع والخدمات يؤدى الى تماثل أسعار سلع التجارة بين كافة الدول من خلال كفاءة وقلة تكلفة عمليات المراجحة ، وذلك فى ظل سعر صرف معلوم . وفى حالة ثبات سعر الصرف فى دولة صغيرة تتبادل كافة ما لديها من سلع وخدمات تؤدى زيادة النقود الى زيادة الطلب الكلى فى المجتمع ، مما يؤدى مباشرة الى وجود عجز فى ميزان المدفوعات ، بينما يبقى مستوى الأسعار المحلية ، ومستوى التوظف بمنأى عن أى تغير . كما يتساوى فائض المعروض النقدى مع النقص فى الاحتياطيات النقدية ، نظرا لاضطرار الحكومات الى تمويل العجز عن طريق التبادل التجارى مع الدول الأخرى بسعر الصرف المحدد . ولكن ليست كل ما تنتجه الدولة من سلع وخدمات يتم تبادلها مع الدول الاخرى ، بل هناك بعض السلع التى لا تدخل فى التبادل الدولى ، وهى التى ترتفع أسعارها مباشرة نتيجة زيادة المعروض النقدى . وهذا يعنى أيضا حدوث انحرافات سعرية ، وتغيرات فى مستوى التوظف . ومن ثم يعتمد نجاح اجراءات تحقيق التوازن على مقدار السلع التى لا تدخل فى التبادل الدولى ، ومدى الاحلال بين سلع التبادل الدولى ، والسلع التى تدخل فى التجارة الدولية ، ونظرا للتطورات الحديثة التى أدت الى سهولة عمليات التبادل الدولى ، فقد أصبحت

---

(1) G. J. Marse, The Monetary Crisis of 1971 — the Lessons To Be Learned, The 1972 Per JacobssonLecture Sept. 1972, PP. 78 — 79.

نسبة السلع غير الداخلة فى التبادل الدولى محدودة ، مما دفع البعض الى المطالبة بضرورة تعديل الفكر التقليدى القائل بأن أسواق السلع والخدمات الدولية غير كاملة،وأن مستوى السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية مرتفع، ويؤدى مثل هذا التعديل، وافتراض حالة المنافسةالكاملة الى قبول أن التوسع النقدى يمكن الا يؤدى الى زيادة مستوى التوظف، أو زيادة معدل التضخم الذى يتحدد فى الخارج بالكامل فى حالة الدول الصغيرة ذات سعر الصرف الثابت ، وقطاع تجارة صغير الحجم ٠

ويلاحظ أنه اعتمادا على هذه النتائج يمكن تفادى حدوث العجز التجارى الذى يمكن أن ينتج عن التوسع النقدى ، وذلك باتباع سياسة تعويم سعر الصرف ٠ كما ينصح بعدم اللجوء الى التوسع النقدى للخروج من أزمة البطالة اذا كانت معدلات البطالة عند حدودها العادية ، نظرا لما يترتب على ذلك من ارتفاع حاد فى الأسعار ، وانخفاض قيمة العملة بمعدلات تساوى الفرق بين معدل الزيادة فى المعروض النقدى ، والزيادة فى الناتج القومى الحقيقى ٠

٢ ـ الأسواق العالمية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل : ـ

لكى يمارس التوسع النقدى آثاره على أسعار الفائدة ، ومعدلات الاستثمار ، والطلب الكلى فى المجتمع ، لابد من سيادة حالة المنافسة الكاملة فى الأسواق العالمية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل ٠ اذ أن مثل هذه المنافسة الكاملة تعتبر ضرورية لتحقيق حرية انتقال رؤوس الأموال تبعا لتغيرات أسعار الفائدة ، التى أوضح (مونديل) أن مروناتها بالنسبة لتغير التدفق العالمى لرؤوس الأموال قصيرة الأجل تعتبر لا نهائية (١) ٠ ففى حالة زيادة المعروض النقدى مع ثبات سعر الصرف، تتجه أسعار الفائدة الى الانخفاض ، مما يؤدى الى نزوح رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى خارج الدولة بمعدل يتساوى تماما مع معدل زيادة

---

(1) Mundell, Robert, International Economics, Macmillan, New York, 1968, Chapter 10, and Chapter 13.

كمية النقود ، دون حدوث أية آثار على الأسعار المحلية ، أو مستوى التوظف • أما فى حالة زيادة كمية النقود ، فى ظل اتباع سياسة تعويم سعر الصرف ، فان أسعار الفائدة تتجه الى الانخفاض كذلك ، وتتجـه رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى النزوح الى الخارج كذلك ، وتتجـه قيمة سعر الصرف الى الانخفاض • وهذا الانخفاض فى سعر الصرف يؤدى بدوره الى زيادة معدل نمو الصادرات ، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات ، وزيادة الطلب الكلى فى المجتمع وزيادة معدلات التوظف •

وتجدر الاشارة الى أن ارتفاع الأسعار الذى يمكن أن ينتج عن تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات قد يؤدى بدوره الى ارتفاع تكلفة السلع الداخلة فى التجارة مما يؤدى الى القضاء على ميزة انخفاض الأسعار النسبيـة الناتجة عن انخفاض قيمة العملة فى حالة نزوح رؤوس الأموال الى الخارج • وذلك فى الأجل الطويل وعندما يكون معدل البطالة فى الدولة عند مستواه الطبيعى حيث يكون معدل زيادة الأسعار ، ومعدل انخفاض قيمة العملة مساويا للفرق بين معدل زيادة المعروض النقدى ، ومعـدل زيادة الناتج القومى الحقيقى •

(ج) قدرة السياسة النقـدية على تحقيق كل من التـوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى : -

يعتقد النقديون أن السياسة النقدية قادرة على تحقيق كل من أهداف التوازن الخارجى ، وأهداف التوازن الداخلى • ويعرفون التوازن الخارجى على أنه مجرد التوازن فى ميزان المدفوعات ، بينما يعنى التوازن الداخلى تحقيق التوظف الكامل دون حدوث تضخم ، أو ارتفاع غير مرغوب فى المستوى العام للأسعار • ولتحقيق كلا النوعين من التوازن ، يستعين النقديون بأسلحة ثلاثة هى سعر الصرف ، وتنظيم التجارة ، وتغيرات الدخل القومى •

ولتوضيح ما سبق نفترض وجود حالة من عجز فى ميزان مدفوعات احدى الدول ذات مستوى من التوظف يقل عن مستوى التوظف الكامل ، أو حالة بطالة غير مرغوب فيها • للخروج من هذه الحالة يمكن تخفيض

سعر الصرف بدرجة تؤدى الى الحد من الواردات ، وزيادة الصادرات . ومن المناسب فى مثل هذه الحالة الاستعانة أيضا باجراءات مراقبة وتنظيم التجارة الخارجية ، ويؤدى ماسبق الى زيادة مستوى الدخل القومى ، وتوازنه عند مستوى يتوازن عنده الميزان التجارى ، وتصبح قيمة صافى الاستثمار الأجنبى مساوية للصفر . ومتى كان المستوى الذى يتوازن عنده الدخل يحقق التوظف الكامل فان مشكلة عجز ميزان المدفوعات تختفى بصفة دائمة . كما تتجه الأسعار الى الثبات بعد أن كانت منخفضة قبل بلوغ مرحلة التوظف الكامل (١) .

ولكن ما هو الحال اذا ما كانت الدولة التى تعانى من اختلال ميزان مدفوعاتها ، لا تعـانى من مشكلة بطـالة ، بل بلغت مستوى التوظف الكامل ؟ .

يعتبر النقديون هـذه الحالة اكثر صعوبة من سـواها . اذ تؤدى السياسات النقدية المقيدة لعجز ميزان المدفوعات ، ودفع الصادرات الى زيادة كل من الأسعار ، والأجور المحلية نتيجة زيادة الدخل القومى . بيد أن ارتفاع الأسعار والأجور فى احدى الدول يؤدى الى زيادة تكلفـة الصادرات ومن ثم الحد من طلب الدول الأخرى على منتجات تلك الدولة خاصة اذا كانت الأسعار فى الدول الأخرى لم تتغير ، ونتيجة لما سبق يتراجع معدل زيادة الصادرات الى مستواه الأول قبل استخدام أدوات السياسة النقدية ، وتتجه الأسعار ، والأجور المحلية بعد ذلك ، الى الاستقرار ، أو الثبات . وبذلك يتوازن الدخل القومى عند مستوى التشغيل الكامل . وهكذا يتحقق كل من التوازن الخارجى والتوازن الداخلى معا . وللمحافظة على استمرار حالة التوازن هذه يمكن استخدام ما يسمى بـ (سياسات تقليل الاستيعاب)

(Policies For Reduced Absorption)

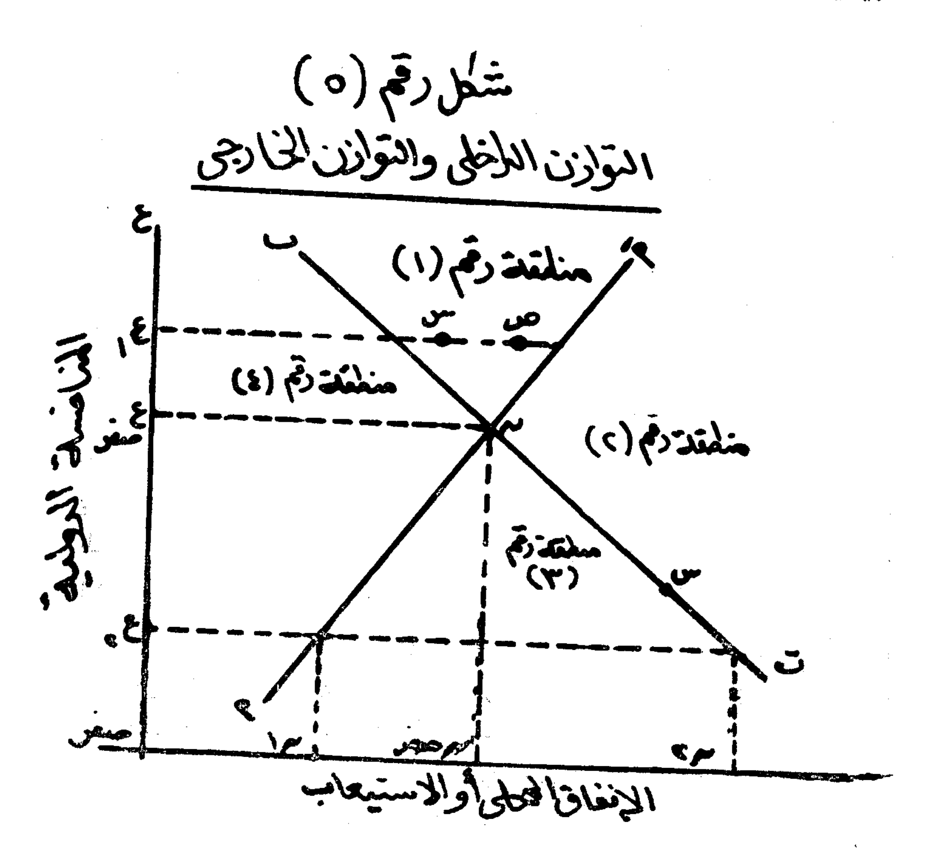
وهى سياسات خفض معدلات الاستهلاك ، والاستثمار ، وزيادة معدل الادخار .

---

(1) Herbert G. Grubel, International Economics, Op — Cit, Chapter 16, PP. 347 — 350.

وتجدر ملاحظة أثر المرونات فى تحقيق النتائج المرجوة ، اذ من الممكن ألا تؤدى السياسات النقدية المطبقة الى زيادة الصادرات ، وزيادة الدخول إذا انعدمت ، أو ضعفت مرونة أو اســـتجابة الصـادرات لهذه السياسات . وبالمثل اذا ضعفت مرونة أو استجابة الواردات لهذه السياسات أصبح من الصعوبة علاج عجز ميزان المدفوعات ، وتصبح (سياسات تقليل الاستيعاب) هامة جدا لتحقيق التوازن المنشود .

ويمكن التعبير عن كيفية تحقيق التوازن الداخلى والخارجى معـا بيانيا كما فى الشكل رقم (٥) التالى : -



من شكل بيانى رقم (٥) يتضح ما يلى : -

١ - يعبر المحور الأفقى عن الانفاق المحلى فى احدى الدول ، بينما يعبر المحور الرأسى عن موقف هذه الدولة من المنافسة الخارجية معـبرا

عنها بسعر الصرف (ع) ويعبر الخط أو المنحنى أأَ عن نقاط التوازن الخارجى باستخدام كل من سعر الصرف ، والانفاق المحلى ، أو الاستيعاب المحلى للنفقات الكلية ، ويتجه هذا المنحنى من اليسار الى اليمين ولأعلى ، وهو ما يعنى أنه عندما ينخفض مستوى الانفاق المحلى عند نقطة مثل $ق_١$ ، ينخفض أيضا مستوى سعر الصرف عند $ع_٢$ نظرا لانخفاض مستوى توازن الدخل ، وانخفاض الواردات الى مستوى الصادرات .

٢ - فى حالة زيادة مستوى الانفاق المحلى الى النقطة (ق صفر) مثلا يرتفع مستوى كلا من الواردات والدخل ، وهنا يتطلب تحقيق التوازن زيادة سعر الصرف من ($ع_٢$) الى (ع صفر) كما هو مبين فى الرسم . ويؤدى تحقيق مثل هذا التوازن الى زيادة الصادرات ، وتقليل الواردات .

ويلاحظ أن مستويات التوازن الواقعة الى يسار المنحنى أأَ مثل النقطة (ص) فى الرسم البيانى ، تتضمن تحقيق فائض فى ميزان مدفوعاتها ، حيث يكون سعر الصرف ($ع_١$) أعلى من سعر الصرف (ع صفر) ، وبالتالى يمكن زيادة مستوى الانفاق المحلى ، وزيادة الواردات ، وتحقيق التوازن الخارجى . وبطبيعة الحال لابد أن يكون مستوى الواردات أقل من مستوى الصادرات .

وبالمثل تكون جميع النقاط الواقعة الى يمين المنحنى أأَ ممثلة لحالات عجز خارجى .

٣ - يمثل المنحنى ببَ النقاط التى عندها يتحقق الدخل فى حالة التشغيل الكامل ، أو حالات تحقيق التوازن الداخلى باستخدام كل من سعر الصرف ، والانفاق المحلى . ويتجه هذا المنحنى من اليسار الى اليمين ولأسفل . وذلك يعنى أنه كلما ارتفع معدل الانفاق المحلى كلما قل سعر الصرف لاتجاه صافى الصادرات الى الانخفاض ، وربما تحقيق عجز خارجى فى حالة التشغيل الكامل . يوضح ذلك النقطة ($ق_٢$) التى التى عندها ينخفض سعر الصرف الى ($ع_٢$) . أما فى حالة انخفاض مستوى الانفاق المحلى الى نقطة مثل (ق صفر) فان التوازن الداخلى يتحقق عند مستوى سعر صرف أكثر ارتفاعا (ع صفر) من ($ع_٢$) مثلا .

وتكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات ، مما يؤدى الى زيادة الدخل ٠

٤ - تمثل جميع نقاط التوازن الواقعة الى يمين المنحنى ب ب َ نقاط فائض طلب ، أو ضغوط تضخمية ٠ ففى حالة النقطة (س) مثلا ، يؤدى أى تخفيض للانفاق المحلى ، بفرض ثبات سعر الصرف (ع١) ، الى تحقيق توازن داخلى على المنحنى ب ب َ ٠ كما تمثل جميع نقاط التوازن الواقعة الى يسار المنحنى ب ب َ نقاط انخفاض طلب كلى ، ومستوى تشغيل منخفض ٠

٥ - لا يتحقق كل من التوازن الخارجى ، والتوازن الداخلى ، الا عند النقطة (ن) حيث يكون سعر الصرف (ع صفر) ، ومستوى الانفاق المحلى (ق صفر) ٠ ومن ثم عندما تكون دولة ما فى حالة تمثلها أى نقطة أخرى خلاف النقطة (ن) فان تلك الحالة تعبر عن حالة عدم توازن داخلى ، وخارجى ٠ وتصبح مثل هذه الدولة فى منطقة من المناطق الأربع الموضحة على الشكل البيانى وهى : -

- **منطقة رقم (١)** : منطقة فائض خارجى ، وفائض طلب داخلى ٠
- **منطقة رقم (٢)** : منطقة عجز خارجى ، وفائض طلب داخلى ٠
- **منطقة رقم (٣)** : منطقة عجز خارجى ، وانخفاض مستوى التشغيل داخليا ٠
- **منطقة رقم (٤)** : منطقة فائض خارجى ، وانخفاض مستوى التشغيل داخليا ٠

ويلاحظ أنه بالنسبة لنقطة التوازن الأولى التى يتحقق فيها فائض خارجى ، وفائض طلب داخلى ، يلزم رفع سعر الصرف ، وخفض مستوى الانفاق ، كما هو فى حالة النقطة (س) فى المنطقة (١) ٠ وذلك لتحقيق كلا من التوازن الداخلى والتوازن الخارجى ٠ الا أن تحقيق التوازن الخارجى يتطلب ارتفاع كبير فى قيمة العملة الأمر الذى يمكن أن يؤدى الى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل المحلى ٠ وهذا الانخفاض لايمكن القضاء عليه الا بالجوء الى زيادة مستوى الانفاق المحلى ٠ وبالمثل يمكن وجود حالات عدم توازن

أخـرى تتطلب خفض مسـتوى الانفاق المحلى لتحقيق كلا من التوازن الداخلى والخارجى معا .

ويطلق على الرسم البيانى الموضح فى شكل رقم (٥) شكل (سوان) نسبة الى الاقتصادى الاسترالى (تريفور سوان) (١) .

ثانيـا : ـ النموذج النقدى الـكينزى فى تحقيق التوازن الداخلى والخارجى : ـ

يتناول هذا النموذج بيان كيفية تحقيق التوازن الداخلى عنـد مستوى التشغيل الكامل ، مع تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات . وتتمثل الأدوات المستخدمة لتحقيق هذه التوازنات فى السياسة النقدية ، والسياسة المالية ، وسعر الصرف فى آن واحد ، وذلك فى اقتصاد مغلق .

وتعتمد تحليلات هذا النموذج على دراسة وتحليل منحنيات العلاقة بين سعر الفائدة والدخل (IS) ، (LM) ، (FF) . حيث يعبر المنحنى (IS) عن العلاقة بين سعر الفائدة والدخل عندما يتساوى المعروض مع المطلوب من السلع والخدمات فى الاقتصاد المحلى. ويشتمل الطلب على السلع والخدمات على صافى الصادرات القومية . وبذلك فانه فى حالة زيادة المعروض المحلى من السلع والخدمات عن الطلب المحلى على السلع والخدمات ، يلزم وجود فائض فى ميزان المدفوعات ، أو فائض طلب خارجى على السلع والخدمات المحلية ، مساو للفرق بين العرض والطلب المحلى على السلع والخدمات . وذلك لكى يتحقق التوازن . ويلاحظ أنه عندما ينخفض سعر الفائدة ، يرتفع معدل الطلب المحلى على السلع والخدمات ، وهو ما يتطلب زيادة المعروض من تلك السلع والخدمات لمواجهة فائض الطلب .

---

(1) Swan, Trevor, Longer. Run Problems of the Balance of Payment. H.W. Arndt and W. M. Corden (eds.) The Australian Economy: A Volume of Readings, Melbourne : Cheshire, 1963, Chapter 20.

وتؤثر تغيرات كل من الانفاق الحكومى ، وسـعر الفائدة على تغيرات منحنى (IS) . حيث تؤدى أية زيادة فى الانفاق الحكومى الى اتجاه هذا المنحنى الى أعلى ، والى اليمين (كما فى شكل رقم (٤)) . وذلك نظرا لأن زيادة الانفاق الحكومى تؤدى الى زيادة فائض الطلب المحلى . ولايمكن الحد من زيادة فائض الطلب الا بزيادة المعروض، أو بزيادة سعر الفائدة ، أو بهما معا .

ويؤدى تخفيض قيمة العملة مثلا ، الى اتجاه منحنى (IS) الى جهة اليمين كذلك بسبب ما يترتب على ذلك من زيادة الطلب على الصادرات ، وخفض الطلب على الواردات ، ومن ثم زيادة الطلب النهائى على السلع والخدمات .

ويمثل المنحنى (LM) العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة عندما يتساوى المعروض المحلى من النقود مع الطلب المحلى عليها . اذ تؤدى زيادة الدخل ، وسعر الفائدة مثلا ، الى انخفاض الطلب على النقود حيث يؤدى ارتفاع سعر الفائدة الى الحد من أثر زيادة الدخل على زيادة الطلب على النقود ، وبذلك يختفى فائض الطلب المحلى على النقود .

وتؤثر تغيرات كل من سعر الصرف ، والمعروض النقدى المحلى على منحنى (LM) . حيث يؤدى أى تخفيض لقيمة العملة المحلية الى اتجاه المنحنى الى أعلى ، والى جهة اليسار نتيجة لزيادة الطلب على النقود ، وارتفاع مستوى الأسعار المحلية . ويتطلب هذا الوضع اما خفض الدخل ، أو زيادة سعر الفائدة . ومن ثم يتغير وضع منحنى (LM) تبعا لذلك .

كما تؤدى زيادة المعروض من النقود الى اتجاه المنحنى الى أسفل، والى جهة اليمين . وهو ما يعنى اتجاه الدخل الى الزيادة ، واتجـاه سعر الفائدة الى الانخفاض ، حتى يتم استيعاب زيادة المعروض النقدى.

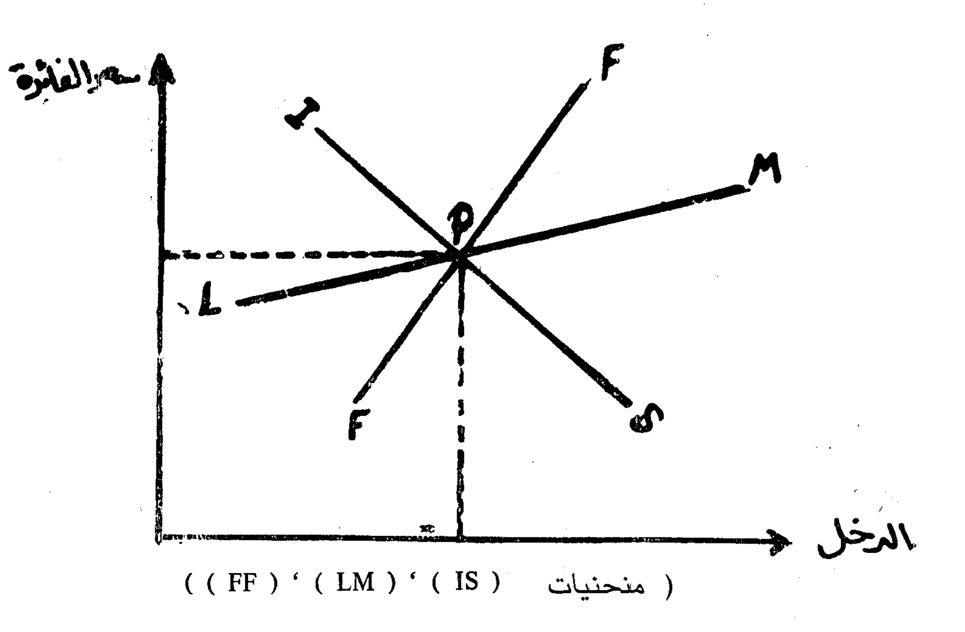
وتختلف منحنيات (LM) فى حالة الاقتصاد المفتوح عنها فى حالة الاقتصاد المغلق ، من حيث مصدر زيادة المعروض النقدى الذى يمكن أن ينتج فى حالة الاقتصاد المفتوح من فائض ميزان المدفوعات .

بينما فى حالة الاقتصاد المغلق يلزم قيام السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدى حتى تحدث تغيرات منحنى (LM) .

أما منحنيات (FF) فتعبر عن العلاقة بين الدخل ، وسعر الفائدة فى حالة انعدام الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات . أى عندما يتم مقابلة فائض أو عجز ميزان العمليات الجارية ، مع عجز أو فائض ميزان العمليات الرأسمالية ، وفى حالة زيادة الدخل يتجه معدل الواردات الى الزيادة ، ومن ثم زيادة عجز الميزان التجارى . بينما تتجه تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل الى الزيادة نتيجة زيادة سعر الفائدة ، وهو ما يعنى ضرورة اتجاه سعر الفائدة الى الزيادة لاستعادة التوازن الى ميزان المدفوعات فى حالة اختلاله نتيجة لزيادة مستوى الدخل المحلى .

وتؤثر تغيرات سعر الصرف كذلك على اتجاه منحنى (FF) حيث يؤدى أى تخفيض لقيمة العملة المحلية ، الى خفض عجز الميزان التجارى ، أو زيادة الفائض التجارى ، اذا ما كان هناك فائضا . ومن ثم اتجاه التدفقات الرأسمالية الواردة الى الزيادة فى حالة العجز ، والتدفقات الرأسمالية الخارجة الى الزيادة فى حالة الفائض حتى يتحقق التوازن فى ميزان المدفوعات . وكذلك تتجه أسعار الفائدة الى الانخفاض . وبذلك فان منحنى (FF) يتجه الى أسفل ، والى جهة اليمين فى حالة تخفيض قيمة العملة .

شكل رقم (٦)
منحنيات IS ، LM ، FF



(منحنيات (IS) ' (LM) ' (FF))

ويوضح الشكل رقم (٦) التقاء كافة المنحنيات الثلاث عند النقطة (Q) حيث يتحقق التوازن دون حاجة الى زيادة الدخل ، وينعدم الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات ٠ وهو ما يعتبر توازن قصير الأجل نظرا لتوقف حدوثه على تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، وليس على كمية المعروض النقدى ٠

ويعيب البعض على هذا النموذج أنه يشترط حدوث تغيرات فى الميزان التجارى نتيجة تغير سعر الصرف ، حتى يمكن حدوث التوازن ، وهو مالم تؤكد الدراسات النظرية والعملية صحته (١) ٠ بيد أننا نستطيع القول بأن وجود مثل هذه العلاقة بين سعر الصرف ، والميزان التجارى

---

(1) Arthur B. Laffer, Marc A. Mnternational Economics In An Integrated World, Op — Cit., Chapter 16, P. 303, & chapter 17.

لايمكن انكاره ، الا أن حدوثها يتوقف على أثر مرونات استجابة الصادرات والواردات لتغيرات قيمة العملة • فضلا عن وثوق العلاقة بين سعر الصرف ، وسعر الفائدة مما يؤدى امتداد أثر تغيرات سعر الصرف الى ميزان العمليات الرأسمالية كذلك ، وليس الى الميزان التجارى فقط •

ويلاحظ أن استخدام الأدوات طبقا لهذا النموذج يتوقف على الأهداف المرجو تحقيقها ، فاذا أريد تحقيق هدفى التوازن الخارجى ، والتشغيل الكامل مثلا ، يمكن استخدام أداتين فقط ، بينما اذا أريد بالاضافة الى ما سبق ، تحقيق معدل معين من النمو الاقتصادى ، يلزم استخدام الأدوات الثلاث المالية ، والنقدية ، وسعر الصرف •

كما تختلف نتائج تطبيق النموذج فى حالة تطبيقه على دولة ذات اقتصاد صغير أو محدود • اذ فى هذه الحالة تكون مرونة المعروض من رأس المال لا نهائية ، ويكون منحنى (FF) أفقيا تماما • وفى حالة اتباع سياسة ثبات سعر الصرف فى مثل هذا الاقتصاد تنعدم جدوى السياسة النقدية فى التأثير على مستوى الدخل المحلى ، وتضطلع السياسه المالية بهذه المهمة • أما فى حالة اتباع سياسة سعر الصرف المرن ، فتزداد أهمية السياسة النقدية وتقل أهمية السياسة المالية •

وبالاضافة الى ما سبق ، يمكن أن نشير الى ما توصل اليه بعض الاقتصاديين حديثا من أن أية تغيرات ضئيلة فى المعروض النقدى تؤدى الى تغيرات كبيرة فى الدخل المحلى ، وأن الطلب على النقود مستقل تماما عن تغيرات الدخل ، وأن تغيرات سعر الفائدة تؤثر على الطلب على النقود فقط ، فى حالة الرغبة فى الاحتفاظ بالنقود لمواجهة المدفوعات الذاتية • وأن هذا الأثر ، يتوقف على نسبة حجم هذه المدفوعات الى اجمالى المعروض النقدى (١) • اذ بناء على هذه النتائج يكون من الصعوبة تحقيق كل من التوازن الداخلى والخارجى معا ، ولو فى الأجل القصير•

---

(1) George A. Akerlof, The Short — run Demand for Money : A New Look at an Old Problem, The American Economic Review, May 1982, Vol. 72, No. 2, PP. 37 — 38.

حيث يختلف ميل المنحنى (LM) ، وميل المنحنى (IS) نظرا لضآلة مرونة لتغيرات الطلب على النقود . كما أن تغيرات سعر الفائدة تقلل من أهمية أثر (المضاعف الكينزى) فى التأثير على الدخل الذى ينتظر حدوثه من تغير المنحنى (IS) .

ويضيف البعض الى الانتقادات السابقة لهذا النموذج ، بطء تغير السياسات المالية ، بسبب الاعتبارات السياسية ، واصدار التشريعات التى تبعثها الى الوجود . ومن ثم يصعب استخدام هذه الأداة فى الوقت المناسب وبالقدر المرغوب فيه لتحقيق التوازن المنشود (١) .

ثالثا : ـ النظرية النقدية الحديثة فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات : ـ

تتناول هذه النظرية دراسة كيفية استعادة الدولة لتوازن ميزان مدفوعاتها الذى اختل نتيجة الاضطرابات العشوائية ، أو نتيجة عوامل رئيسية ، مثل تغير معدلات التضخم ، أو تغيرات السكان ، أو معدلات نمو الانتاجية . وفى هذه الحالات يطلق على الاختلال الحادث فى ميزان المدفوعات تعبير (الاختلال الجوهرى) .

أما التغيرات المفاجئة ، مثل سوء العوامل الجوية التى تؤدى الى قلة الانتاج الزراعى مثلا ، والتى تؤدى الى اختلال ميزان المدفوعات ، فيطلق عليها (الاضطرابات العشوائية) .

ولنبدأ التحليل بدراسة كيفية استعادة التوازن فى حالة اختلال ميزان المدفوعات الناتج عن الاضطرابات العشوائية . فى هذه الحالة يمكن اللجوء الى الاحتياطيات الدولية لتمويل هذا العجز فاذا ترتب على ذلك فيما بعد عدم اختلال ميزان المدفوعات مرة أخرى ، تكون سياسة التمويل بالاحتياطيات الدولية قد نجحت فى علاج ذلك الاختلال . وفى

---

(1) Herbert G. Grubel, International Economices, Op — Cit., Chapter 17, P. 380.

هذه الحالة لا تحدث تغيرات فى مستوى الأسعار النسبية للسلع الداخلة، أو غير الداخلة فى التجارة الدولية ، كما يتحقق التوازن دون حدوث آثار جانبية تشكل عبئا على الاقتصاد القومى • بل ينجح الاقتصاد فى الحد من فائض الطلب المؤقت على السلع المستوردة ، والأصول الأجنبية، عن طريق السحب من الاحتياطيات النقدية الدولية •

وفى حالة عدم حدوث التوازن باستخدام أداة الاحتياطيات الدولية، يتم اللجوء الى أداة تغيير الانفاق لاستيعاب العجز عن طريق أثر تغير الانفاق على تغير الدخل ، وأثر مضاعف الدخل ، وأثر تغيرات المعروض النقدى المحلى • فاذا كانت التغيرات الاستيعابية هذه لا تتعارض مع هدف تحقيق التشغيل الكامل ، وكانت الطاقة الانتاجية عند مستوى التشغيل الكامل تتعادل مع الطلب الناتج المحلى ، فان التوازن فى ميزان المدفوعات يمكن أن يتحقق ، فى ظل سعر الصرف السائد • ويلاحظ أن هذا التوازن من السهولة تحقيقه كذلك فى حالة ما اذا كان سبب الاختلال فى ميزان المدفوعات راجعا الى دورة رواج ، أو الاسراف فى استخدام السياسات النقدية ، والمالية التوسعية •

ولكن اذا لم يتحقق هدف التشغيل الكامل ، فان استمرار السلطات المالية ، والنقدية فى اتباع سياسات مناسبة لتحقيق التوازن التلقائى فى مستوى الدخل ، يمكن أن يؤدى الى تحقيق التوازن ، ولكن بعد فترات متعددة ، حيث يؤدى أسلوب التمويل المتبع الى المحافظة على تدفق الدخل دون تحويل ، أو تغيير توزيع الموارد المتاحة ،

واذا لم يتحقق التوازن فذلك يعنى أنه بعد مضى عدة فترات تغير، يكون مستوى الاحتياطيات الدولية قد انخفض كثيرا • وفى مثل هذه الحالة ، لابد من اللجوء الى سياسات (تحويل الانفاق) المتمثلة فى استخدام أساليب الرقابة المؤقتة ، أو الاعانات ، وتغيرات سعر الصرف التى تؤدى الى تغيرات ضمنية فى مستوى الأسعار النسبية ، وتغير معدل الاستيعاب من خلال أثر اعادة توزيع الدخل ، وتأثير الثروة ، وخداع النقود (التغيرات غير الحقيقية فى قيمة الأصول المالية) • اذ يؤدى استخدام هذه الأدوات الى تغير منحنيات العرض والطلب بالنسبة للتبادل الأجنبى • وهكذا يختفى العجز فى ميزان المدفوعات دون حاجة الى استخدام الاحتياطيات النقدية الدولية • ويلاحظ أنه اذا تم استخدام

أساليب الرقابة لفترة قصيرة ، وأدت التغيرات العشوائية الى تحسن ميزان المدفوعات فان تغيرات كل من الدخل ، وسعر الصرف تؤدى الى تخفيض فائض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية ، وتحل مشكلة اختلال ميزان المدفوعات . ولكن فى حالة استخدام أساليب الرقابة ، أو الاعانات لفترة طويلة ، أو على فترات متعاقبة ، تؤدى تغيرات قوى السوق الى عدم فعالية هذه الأساليب ، وبالتالى يمتنع حدوث التوازن فى ميزان المدفوعات . ويتطلب الأمر حينئذ استخدام المزيد من أساليب التمويل السابقة (التمـويل عن طريق الاحتياطيات ، أو التمـويل عن طريق تغيير الانفاق ، أو التمويل باستخدام سياسات تحويل الانفاق) على النحو السابق بيانه ، مع تكرار تغيير سعر الصرف . اذ يؤدى تخفيض قيمة العملة الى تغيير التكاليف النسبية للسلع المحلية والأجنبيه، فيزيد الطلب على السلع والخدمات المحلية ، ويقل الطلب على السـع والخدمات الأجنبية . كما يؤدى تخفيض سعر الصرف الى تخفيض الميل الحدى للاستيراد من الدخل المحلى ، والى ارتفاع الأسعار المحلية ، وحدوث خداع النقود ، والى اعادة توزيع الدخل المحلى ، وتخفيض قيمة النقود المتداولة . وبذلك من الممكن أن تؤدى هذه التغيرات الى استعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . بيد أن هناك احتمالا يقضى بعدم حدوث التوازن اذا ما أدت السياسات الاجتماعية الحكومية الى تقليل حدوث خداع النقود لدى المواطنين ، والى الحد من اعادة توزيع الدخل، واظهار الموازين النقدية الحقيقية . وبالتالى تقل فعالية سعر الصرف فى استعادة التوازن الى ميزان المدفوعات . ويصبح من الضرورى اللجـوء الى استخدام أسلوب تغيير الانفاق ، أو أسلوب تحويل الانفاق المشـار اليهما فيما سبق مرة أخرى ، فى ظل سياسات نقدية ، ومالية مناسبة . ويلاحظ أنه من الممكن أن تؤدى زيادة الأسعار المحلية الناتجة عن استخدام تلك الأساليب ، الى زيادة التكلفة الاجتماعية بدرجة أكبر من خفض مستوى استيعاب الانفاق ، عن طريق اتباع سياسات نقدية ، ومالية مقيدة ، مما يؤدى الى القضاء على الاضطرابات العشوائية التى تسببت منذ البداية فى حدوث عجز ميزان المدفوعات .

ولكن ما هو الحال اذا ما كانت الدولة تعانى من وجود فائض فى ميزان مدفوعاتها نتيجة اضطرابات عشوائية ؟

فى مثل هذه الحالة يمكن اتباع الأساليب العكسية للأساليب المتبعة فى حالة عجز ميزان المدفوعات ، وهى خفض الانفاق ، وزيادة قيمة العملة ، واللجوء الى زيادة الضرائب بدلا من الاعانات مع ملاحظة ما يلى : -

١ - الاقلال من استخدام أساليب تحويل الانفاق ، اذا ما كان استخدام هذه الأساليب يؤدى الى تراكم الاحتياطيات النقدية الدولية . اذ أن عملية التراكم لا يشترط لها حدود فعالية معينة بعكس خفض الاحتياطيات النقدية التى لا يمكن السماح بخفضها عن مستوى الصفر .

٢ - فى حالة اتباع أسلوب زيادة قيمة العملة للحد من الفائض ، فان الاعتبارات السياسية تتطلب أن تؤدى زيادة الدخل ، ومستوى الاستيعاب الى زيادة معدل التشغيل فى المجتمع ، ولا تسمح لهذه القوى بالعمل فى الاتجاه العكسى ، أى الى خفض مستوى التشغيل .

٣ - فى ظل سياسة التعويم الادارى لسعر الصرف يمكن تفادى الصعوبات الاقتصادية والسياسية التى تنتج عن رفع قيمة العملة فى أعقاب انخفاض قيمة الاحتياطيات النقدية ، وارتفاع تكلفة ضبط قيمة العملة ، مثلما هو الحال فى حالة اتباع سعر التعادل (١) .

ويلاحظ أنه لكى تكون النظرية الحديثة فى توازن ميزان المدفوعات سليمة ، وقابلة للتطبيق العملى ، لابد من تحقيق الاحلال التام بين السلع المحلية ، والأجنبية القابلة للتجارة ، من ناحية ، وبين السلع المحلية القابلة للتجارة ، والسلع المحلية غير القابلة للتجارة من ناحية أخرى . وبذلك يمكن أن تؤدى السياسات التوسعية التضخمية فى احدى الدول الى تحول الموارد من انتاج السلع القابلة للتجارة ، الى انتاج السلع غير القابلة للتجارة . ومن ثم حدوث عجز فى ميزان المدفوعات ، وهو ما يتطلب خفض قيمة العملة الذى يمكن أن يؤدى الى حدوث بطالة

---

(1) Herbert G. Grubel, International Economics, Op — Cit., Chapter 20, PP. 419 — 420.

فى قطاع السلع غير القابلة للتجارة . وذلك فى حالة وجود عجز فى ميزان المدفوعات ، أما فى حالة وجود فائض فى ميزان المدفوعات ، فان رفع قيمة العملة الناتج عن اتباع سياسات انكماشية ، يمكن أن يؤدى الى حدوث بطالة فى قطـاع السلع القابلة للتجارة ، وبالتـالى امكان التخلص من فائض ميزان المدفوعات . كما أن زيادة قابلية النظرية للتطبيق العملى يتطلب افتراض الاحلال التام بين الائتمان المحلى ، والائتمان الأجنبى . وذلك حتى يؤدى اتباع سياسات نقدية انكماشية الى خفض مستوى التشغيل عن طريق زيادة صعوبة ، أو استحاله وجود مصــدر تمويل محلى (١) .

رابعا : ـ العلاج النقدى لعدم التوازن الدائم فى ميزان المدفوعات : ـ

يعــبر الاختلال الدائم لميزان المدفوعات عن اختــلال جوهرى فى المتغيرات أو المؤشرات الاقتصادية الهامة مثل مستوى التشغيل ، أو معدل نمو الناتج القومى ، أو الارتفاع الحاد فى المستوى العام للأسعار ، أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة .

وتستخدم السياسة النقدية لعلاج الاختلال الدائم عن طريق تغيير المعروض النقدى بالنسبة لمعدل نمو الناتج القومى الحقيقى فى الأجــل الطويل ، وتغيير سعر الصرف . فاذا كانت دولة ما تعانى من اختلال دائم ، وتحــاول تقليل معدل البطــالة لديها ، والمحــافظة على توازن ميزانيتها العامة خلال دورة تجارية كاملة ، فانها يمكن أن تلجأ الى زيادة المعروض النقدى بمعدل يزيد على معدل نمو الناتج القومى الحقيقى فى الأجل الطويل . وفى هذه الحالة اذا كان الاقتصاد مغلق ، فان معدل التضخم المتحقق فى الأجل الطويل يتساوى مع معدل زيادة المعروض النقـدى ، وترتفع القيمة الأسمية لسـعر الفائدة عن قيمته الحقيقية ، وانتاجية رأس المال بنفس نسبة زيادة المعروض النقدى . غير أن مستوى

---

(1) Harry G. Johnson, The Theory of the Balance of Payments Robert Baldwin, I. David Richardson, Interiational Trade and Finance, Op — Cit., Chapter 24, P. 410.

البطالة يصبح عندئذ عند معدله الطبيعى • وينطوى دور المعروض النقدى فى هذه الحالة على أن تغيرات كمية النقود ليست لها آثار هامة على كمية رأس المـــال ، ومعـــدل التفضيل الزمنى لدى الأفراد ، والأجـــور الحقيقية ، وتفضيل العمال للراحة • أما فى حالة الاقتصاد المفتوح فيؤدى التضخم المحلى المتحقق ، الى فائض طلب ثابت ودائم على السلع والخدمات الأجنبية ، فى ظل اتباع سياسة التعويم الحر لسعر الصرف • بيد أن هذا الأثر يقلل من أهمية اتجاه قيمة العملة الى الانخفاض بنفس نسبة زيادة المعروض النقدى ، نتيجة ارتفاع مستوى الأسعار الناتج عن زيادة كمية النقود ، كما تختفى المزايا النسبية للسلع القابلة للتجارة ، وينعدم وجود نفقات استيعابية فى الأجل الطويل •

ويلاحظ أن المشكلات الاجتماعية التى يمكن أن تترتب على حدوث التضخم الناتج عن زيادة المعروض النقدى ، يمكن أن تعجل بعملية تغيير مستوى التشغيل حتى يصل معدل البطالة الى مستوى أقل من المعدل الطبيعى ، ومن ثم وضع حد لاستمرار زيادة المعروض النقدى •

كما تجدر الاشارة الى أنه فى حالة اتباع الدولة لسياسة التعويم الادارى لسعر الصرف،بدلا من التعويم الحر اذ يتم تمويل فائض الطلب على السلع والخدمات الأجنبية الناتج عن زيادة المعروض النقدى، وزيادة الأسعار ، عن طريق السحب من الاحتياطيات النقدية • ويترتب على هذه الحالة خفض مستوى الاحتياطيات النقدية دون المستوى المرغوب فيه ، ومن ثم الاضطرار الى تخفيض قيمة العملة ، وحدوث نفس النتائج السابق بيانها فى حالة اتباع سياسة التعويم الحر لسعر الصرف • حيث تتجه قيمة العملة الى الانخفاض بسبب زيادة معدل نمو المعروض النقدى•

ويرى البعض أن هذه التغيرات يمكن أن تفسر ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات ، حينما قامت بتمويل العجز فى ميزان مدفوعاتها ، عن طريق السحب من الاحتياطيات النقدية • اذ نتج عن ذلك ، زيادة الاحتياطيات الدولية لدى كثير من دول العالم ، ومن ثم ارتفعت معدلات التضخم لدى هذه الدول ، لأن الاحتياطيات النقدية تقوم بنفس الدور الذى تقوم به النقود ، بافتراض أن العالم ككل يعبر عن حالة اقتصاد مغلق يتبع التعويم الادارى لسعر الصرف (١) •

---

(1) Hrebert G. Grubel, International Economices, Op — Cit, chapter 19 P. 401.

المبحث الثالث

السياسة النقدية وتدفق رؤوس الأموال الدولية

مقــدمة : ـ

عنى النقديون بدراسة أسـباب ونتائج تدفقات رؤوس الأمـوال العالمية ، ومعدل العائد على استثمار هذه الأموال ، والمخاطر التى تعوق تدفق هذه الأموال ، دور الشركات متعددة الجنسية فى هذا الشأن ٠

وفيما يلى نتنـاول بيان مختلف هـذه الاعتبارات ، كما تناولهـا بالدراسة والتحليل النقديون فى العصر الحديث ٠

أولا : ـ أسباب تدفق رؤوس الأموال العالمية : ـ

يرى النقديون أن معدل العائد على استثمار رأس المال هو المحك الرئيسى الذى يترتب عليه تدفق رأس المال عالميا ٠ اذ يعمد المستثمرون الى تعظيم هذا المعدل على مالديهم من أصول مالية ونقدية ٠ كما يضاف الى هذا العامل عاملا هاما آخر هو مدى المخاطرة التى يمكن أن يتعرض لها انتقال رأس المال ، أو عنصر الأمان ٠

ونوضح ذلك كما يلى : ـ

(أ) معدل العـائد على رأس المال : ـ

طبقا لمفهوم هذا العامل ، يقدم المستثمرون فى أحدى الدول على شراء الأصول المالية أو النقدية من دولة أخرى ، اذا ما كان هذا الشراء يعود عليهم بعائد أكبر من العائد الذى تحققه لهم الأصول المالية ، والنقدية المحلية التى يحوزونها ٠

ويرجع الفرق بين العائد الذى يتحقق من امتلاك الأصول الأجنبية ، والعائد الذى يحققه الاحتفاظ بالأصول المحلية طبقا لنموذج (هيكشر ـ أوهلين) ، الى الاختلافات النسبية لعناصر الانتاج ، والأسعار ٠ وترجع

هذه الاختلافات النسبية اما الى تقييد حرية التجارة الدولية لفترة معينة ، أو الى اختلاف معدل نمو رأس المال المحلى ، والعمل بين دولة وأخرى .

وبفرض أن لانتاجية الحدية لرأس المال فى كلتا الدولتين متساوية مع أسعار الفائدة على الأصول المالية والنقدية فى الدولتين ، فى ظل المنافسة الكاملة التى تتميز بها أسواق رأس المال فى هاتين الدولتين ، تدفق رأس المال من احدى الدولتين الى الدولة الأخرى . وذلك فى حالة اتباع سياسات ضبط ميزان المدفوعات على النحو السابق بيانه فى المبحث السابق .

ويلاحظ أن الاتجاه الحديث لرأس المال نحو الاستخدام المباشر فى الاستثمار الأجنبى بدرجة أكبر كثيرا من الاستثمار فى امتلاك الأصول المالية ، يؤدى الى تغيير الفكر النقدى التقليدى الذى كان يفترض أن انتقال رأس المال يكون بالدرجة الأولى بغرض حيازة الأصول المالية ، أو النقدية مرتفعة العائد . ومن ثم تحدث عمليات تدفق لرأس المال الى الخارج ومن الخارج فى آن واحد فى الدولة ذات رأس المال الكبير مثل الولايات المتحدة الأمريكية مثلا . وفى اطار هذا المفهوم الحديث نلاحظ أن عمليات شراء وبيع الأصول المالية فى أسواق النقد تكون مصحوبة بعمليات استثمار أنتاجى أو تجارى فى الدولة التى يرتفع فيها معدل العائد على رأس المال . ويتم تمويل هذا الاستثمار من حصيلة بيع الأصول المالية لتلك الدولة فى الدول ذات العائد المنخفض على رأس المال . كما أن ارتفاع العائد على رأس المال قد يؤدى من ناحية أخرى الى اقـــدام المستثمرين على الاستثمار المباشر فى دولتهم بدلا من بيع ما فى حوزتهم من أصول . وبالتالى يمكن أن تنعدم التدفقات النقدية الخارجة من تلك الدولة فى حالة ارتفاع مستوى انتاجية رأس المال فيها .

ولعل هذا الاتجاه يرجع ، بالاضافة الى العوامل السابقة ، الى تطور التكنولوجيا السريع الذى نتج عنه سهولة المواصلات ، والنقـل ، وتوافر المعلومات ، كما يرى (كندلبرجر) . وهو نفس الوضع الذى حدث فى نهاية القرن التاسع عشر ، عندما ظهرت بعض الاختراعات الحديثة التى أدت الى سهولة المواصلات والنقل ، مما أسفر عن اتجاه معظم المستثمرين الى استخدام مالديهم من رؤوس أموال فى بناء وتشغيل

مشروعات انتاجية مرتفعة العائد على رأس المال · ويضيف البعض الى ذلك ، افتقار الدول التى ينزخ اليها رأس المال الى المديرين أو المنظمين الاكفاء فى بعض الدول · ومع ذلك يسلم بضعف أهمية هذا العامل من الناحية العملية فى الوقت الحاضر (١) ·

(ب) تنـوع المخـاطر : —

يمكن تبين عدة مخاطر تواجه المستثمر ، وتؤثر على قرار الاستثمار بالاضافة الى معدل العائد على الاستثمار · وهذه المخاطر تتمثل فى تقلبات الدورات التجارية ، أو التغيرات الاقتصادية الادارية الجوهرية التى تقوم عليها بعض الحكومات ، وسـوء الادارة ، وتغيرات أذواق المستهلكين ، والاختراعات العلمية المتجددة ، وثورة التكنولوجيا المستمرة، وغيرها · اذ أن هذه المخاطر ، تؤثر على مستوى أربحية الاستثمار ، ومن ثم على معدل العائد على رأس المال المستثمر سواء بشكل مباشر ، أو فى صورة أسهم وسندات · حيث يتأثر مستوى سعر الفائدة على هذه الأصـول جميعا · ويضاف الى المخاطر السابقة ، خطـر افلاس بعض الشركات أو المشروعات ، أو لجوء بعض الحكومات الى مصادرة رأس المال أو تاميم بعض المشروعات ، أو تجميد الأموال · وفى كافة هذه الحالات يصل معدل الخطر الى أقصى معدلاته · ولذلك يعكف المستثمرون على دراسة مختلف هذه الاحتمالات ، قبل اتخاذ قرار الاستثمار فى احدى الدول ، أو فى نوع معين من انشطة الاستثمار · ويؤثر القرار المتخذ على اتجاه تدفق رأس المال بين دول العالم ، وعلى نشاط الأسواق المالية العالمية · اذ يقوم المستثمر بعمل جدول توزيع احتمالى لكل نوع، أو مجال من مجالات الاستثمار ، يوضح كلا من معدل العائد ، ودرجة أو احتمال المخاطرة ، مع ملاحظة أن معدل العائد يعتبر أيضا من مقاييس درجة المخاطرة ·

وطبقا لنظرية المحفظة المـالية ، لابد من تحـديد أفضل مكونات

---

(1) Ibid, chapter 25, P. 530 — 531.

المحفظة المالية ، الأمر الذى يجعل المستثمرين يقدمون على تقدير معامل الارتباط بين تقلبات عوائد مختلف أنواع الأصول المالية ، أو النقدية . اذ أن الارتباط السالب مثلا ، بين تقلبات عوائد أحد الأصول ، وأصل آخر تعنى أنه اذا كان معدل العائد على أحدها فوق المتوسط ، يكون معدل العائد على الآخر أقل من المتوسط . وبذلك تلغى تقلبات عوائد الأصول بعضها البعض الآخـــر .

ويلاحظ أن فائدة تنوع المخاطر بالنسبة للأصول التى تشتمل عليها المحفظة المالية تقل أهميتها اذا ما كان الارتباط بين تغيرات عـوائد الاستثمار فى مختلف الأصول المالية أو النقدية ضعيفا .

وترتفع قيمة معامل الارتباط بين عوائد الاستثمار فى أنواع الأصول التى تشتمل عليها المحفظة المالية فى الدولة الواحدة ، عن قيمة معـامل الارتباط بين عوائد الاستثمار فى أصول مالية فى أكثر من دولة . ولذلك يرتفع مستوى الرفاهية التى تحققها حدود كفاءة الأصول المالية التى تشتمل على أصول أجنبية عن تلك التى تحققها حدود كفاءة الأصول المالية المحلية فقط . ومن ثم يكون من الأفضل للمستثمرين استخدام بعض نقودهم فى امتـلاك أصول أجنبية للحصـول على مسـتوى مرتفع من الرفاهية . وبذلك يتحقق في نفس الوقت انتقال رؤوس الأموال عـبر الدول المختلفة .

ويفسر مبدأ « تنـوع المخـاطر » اقدام كثير من المستثمرين على الحصول على بعض الأصول المالية الأجنبية رغم انخفاض معدل العائد عليها ، وذلك لانخفاض معدل الخطر بالنسبة للمحفظة المالية ككل .

ويعتبر ثبات العائد على الاستثمار ، أو عدم حدوث تقلبات كبيرة فى قيمة عوائد الاستثمار ، أهم المقاييس التى يستند اليها المستثمرون للحكم على درجة الخطر ، أو الأمان الذى يتحقق من حيازة الأصـول المالية ، أو من الاستثمار المباشر لرؤوس الأموال فى الخارج . وبذلك تؤثر درجة ثبات العائد المتحقق ، فى حركة رؤوس الأموال العالمية ، وتتأثر درجة ثبات العائد المتحقق بتقلبات الدورات التجارية ، وتغـير تكاليف العمل ، والانتاج ، والأسعار المحلية ، والسياسات الحكومية .

ومن ثم يمكن القول بأن حافز تنوع المخاطر يدفع المستثمرين الى تنوع مجـــالات استثمار أموالهم ، وتنوع أماكن الاستثمار ، وانتقال رؤوس الأموال عالميا ، يعتبر مفهوما اقتصاديا فى المقام الأول ، وليس سياسيا ، أو اجتماعيا ، كما قد يبدو للبعض ٠

وتجدر الاشارة الى صعوبة التنبوء بدرجة المخاطرة التى قد يتعرض لها المستثمر فى المستقبل ، من استثمار أمواله فى نوع معين من الأصول ، أو فى حالة الاستثمار المباشر ٠ الا أنه يمكن استخدام بيانات فترات سابقة كأساس لتنبوء تقريبى لاحتمالات الخطر فى المستقبل فى ظل عدم التأكد الذى يتميز به الواقع فى العالم ككل ٠ وذلك مع التسليم بانخفاض درجة المخاطرة فى حالة تنوع أنواع الأصول التى تشتمل عليها المحفظة المالية لدى المستثمر ٠

ثانيا : ـ نتائج تدفق رؤوس الأموال العالمية فى الفكر النقدى الحديث : ـ

أهتم العلماء النقديون بدراسة نتائج أو آثار التدفق العالمى لرؤوس الأموال من ناحية الآثار المتعلقة بدرجة الرفاهية التى تتحقق للمستثمرين، وشروط التبادل الدولى ، ومستوى التشغيل فى المجتمع ، ودرجة المنافسة فى الأســواق ، ومستوى التكنولوجيا ، وبراءات الاخــتراع ، وتوافر الخبرات ، والمعرفة (Know — How)

وفيما يلى نتناول بيان ذلك تفصيلا : ـ

١ ـ الأثر على مستوى الرفاهية : ـ

تناول الفكر النقدى التقليدى دراسة أثر تدفق رؤوس الأموال عالمية على مستوى الرفاهية ، ووضع لذلك عدة افتراضات نظرية هى : ـ

ـــ كافة الدول تتمتع بمستوى تشغيل كامل ٠

ـــ عدم قيام الحكومات بفرض ضرائب ، أو بانفاق عام ٠

ـــ انتفاء أية آثـار لانتقال رؤوس الأمـوال على شروط التجارة الدولية ٠

- كمال أسواق السلع ، وأسواق عوامل الانتاج .

- الاستثمار فى الأسهم هو الصورة الوحيدة للاستثمار .

- عدم وجود متغيرات خارجية تتضافر مع الاستثمار .

- يتم انتقال الموارد الحقيقية بين الدول بحرية تامة وبالكامل دون أية مشاكل .

وفى ظل هذا النموذج ينتقل رأس المال من الدولة ذات المعامل المرتفع لرأس المال / الى العمل ، والمعدل المنخفض للانتاجية الحدية لرأس المال الى الدولة التى ينخفض فيها معامل رأس المال / العمل ، ويرتفع فيها معدل الانتاجية الحدية لرأس المال .

واذا ما كان رأس المال المتدفق حديا من حيث الحجم بالنسبة الى كمية رأس المال المتاحة لأية دولة ، فان تدفق رؤوس الأموال يترتب عليها زيادة صافية فى الناتج الحقيقى العالمى يتساوى مع الفرق بين الانتاجية الحدية لرأس المال فى الدولتين . وتعتبر هذه الزيادة فى الناتج الحقيقى دليلا على حدوث زيادة فى مستوى الرفاهية نظرا لارتفاع معدل استخدام الموارد المتاحة ، وحسن توزيع أو تخصيص تلك الموارد .

اما اذا كان رأس المال المتدفق غير حدي ، فان زيادة الناتج الحقيقى فى العالم عادة ما تصاحبها مشاكل متعددة نتيجة اختلاف مستويات أسعار الفائدة فى الدولتين ، مما يؤدى الى انتقال رؤوس الأموال من الدولة ذات المستوى المنخفض لسعر الفائدة الى الدولة ذات المستوى المرتفع لسعر الفائدة بصفة مستمرة حتى يحدث التوازن عندما تتعادل مستويات أسعار الفائدة فى الدولتين .

وعادة ما تكون زيادة الناتج الحقيقى فى العالم مصحوبة بآثار على توزيع الدخل ، وعلى اعادة توزيع الدخل . حيث تتوزع زيادة الناتج الحقيقى بين الدولتين خاصة اذا ما تساوت مرونة الانتاجية الحدية لرأس المال فى الدولتين .

وفيما يتعلق بالدولة التى نزح منها رأس المال فان اعادة توزيع الدخل تحتمها تغيرات دخول العاملين ، وعائد رأس المال فى هذه الدولة. اذ يرتفع سعر الفائدة وينخفض معدل الأجور نظرا لانخفاض معامل رأس المال الى / العمل ، وبذلك ينخفض دخل العاملين ، فى الوقت الذى ترتفع فيه خسائر أصحاب رؤوس الأموال فى هذه الدولة . بينما ترتفع دخول العاملين ودخول المستثمرين فى الدولة التى تدفق فيها رأس المال .

وهكذا تؤدى التدفقات العالمية لرؤوس الأموال الى زيادة الناتج الحقيقى الصافى فى العالم ، وفى نفس الوقت تؤثر على توزيع ، واعادة توزيع الدخول فى العالم . وتنتج بعض الآثار الجانبية التى يجب معالجتها بأساليب خاصة سياسيا واقتصاديا دون التأثير على انتقال رؤوس الأموال بحرية فى العالم .

٢ - الأثر على شروط التجارة الدولية :-

يؤثر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، على شروط التجارة الدولية بالنظر الى نتيجة تصدير ، واستيراد رؤوس الأموال ، وهو ما يؤثر بالتالى على نتيجة ميزان المعاملات الرأسمالية ، وميزان المدفوعات .

وأود الاشارة فى هذا الصدد ، الى أن تحليلات الاقتصاديين لهـذا الأثر ، تتصف بالاعتماد على تحليل اتجاهات أسعار منتجات القطاعات أو الموارد التى تتجه رؤوس الأموال الى الاستثمار فيها . أى أن الاستثمار المباشر فى انتاج وتصدير المواد الأولية مثلا ينعكس على شروط التجارة الدولية من خلال خفض اسعار هذه المواد بالنسبة الى أسعار السلع التامة الصنع التى عادة ما تتجه الى الارتفاع نظرا لارتفاع معدل زيادة الطلب العالمى عليها . وفى مثل هذه الحالة تكون شروط التبادل الدولى فى غير صالح الدول المنتجة لتلك المواد ، وهى الدول النامية غالبا . ويؤدى اتجاه رؤوس الأموال الى الاستثمار فى مجالات انتاج وتصدير السلع التامة الصنع الى زيادة المعروض من هذه المنتجات ، ومن ثم اتجاه أسعارها الى الانخفاض واتجاه شروط التبادل الدولى الى غير صالح الدول المنتجة والمصدرة لهذه المواد ، وهى الدول المتقدمة عادة .

ويلاحظ صعوبة قياس الأثر الصافى لحركة رؤوس الأموال العالمية على شروط التجارة الدولية بين كل من الدول النامية ، والدول المتقدمة ، نظرا لضرورة أخذ العوامل المؤثرة الأخرى فى الحسبان ، مثل الطلب على الواردات ، والميل الحدى للاستيراد ، وأثر الاكتشافات الجديدة للمواد الأولية ، ومعدل التكوين الرأسمالى . وذلك فى كافة الدول على السواء .

وتجدر الاشارة الى امكانية بيان أثر صور التدفقات الأخرى لرؤوس الأموال عالميا مثل الاستثمار فى الأسهم والسندات ، ووثائق التأمين ، وغيرها . وذلك عن طريق المقارنة بين أسعار أو تكلفة التدفقات النقدية الداخلة أو المستوردة ، وأسعار أو تكلفة الدفقات النقدية الخارجة ، أو الصادرة ، فى كل دولة على حدة . وذلك باعتبار تدفق رؤوس الأموال الصادرة ، والواردة ، لايختلف عن تدفق السلع والخدمات المنظورة ، وغير المنظورة . وفى هذه الحالة يمكن الاعتماد على مقارنة أسعار الفائدة على التدفقات الداخلة بأسعار الفائدة على التدفقات الخارجة .

ومع ذلك ، يرى البعض أن التطبيقات العملية ، اثبتت ضآلة أثر تدفق رؤوس الأموال على شروط التجارة الدولية ، بالنسبة الى أثر هذه التدفقات على المتغيرات الاقتصادية الأخرى (١) .

٣ ــ الأثر على مستوى التشغيل : ــ

تمارس تدفقات رؤوس الأموال آثارها على مستوى التشغيل من خلال تأثيرها على مستوى الطلب ، وعلى قدرة الدولة على التوسع فى الانفاق العام فى حالة نزوح رؤوس الأموال الى الخارج . وفى هـذه الحالة يصعب زيادة الانفاق العام ، ومن ثم صعوبة التغلب على مشكلة البطالة فى المجتمع . وذلك بعكس التدفقات الداخلة التى تؤدى الى زيادة الطلب الكلى فى المجتمع . حيث يزيد المعروض النقدى المحلى ، ومن ثم يمكن الحد من البطالة . ويلاحظ أن مستوى الطلب يرتفع تلقائيا فى حالة الاستثمار الأجنبى المباشر ، نظرا لطلب المشروعات الأجنبية

---

(1) Ibid, chapter 25, P. 546.

العاملة فى الدولة المضيفة لعمل العمال ، وشراء العقارات ، والمواد الخام ، والخدمات ، والمرافق .... الخ . ومن ثم يحدث توسع اقتصادى فى الدولة ، وتغيرات فى الدورة التجارية .

ويلاحظ ، أنه بالنسبة للدول التى تعانى من اختلالات جوهرية تؤدى الى البطالة ، يرتفع أثر تدفق رؤوس الأموال الى هذه الدول على الحد من البطالة ، أو نقص التشغيل . ويتم تشغيل العاملين منخفضى الانتاجية فى بعض مجالات الأنشطة قليلة الأهمية مثل أنشطة الخدمات، وأنشطة العمل الزراعى التقليدى . ويرتفع بالتالى أثر انتقال رؤوس الأموال على زيادة مستوى الرفاهية فى الدولة التى ينزح اليها رأس المال ، وعلى المستوى العالمى . ولذلك نجد أن النموذج الكلاسيكى لتحليل أثر انتقال رؤوس الأموال على مستوى الرفاهية ، لا يتلاءم مع ظروف الدول التى تعانى من البطالة الناتجة عن اختلالات جوهرية فى الاقتصاد المحلى ، اذ أن هذا النموذج يتناول تحليل الاختلال المؤقت ، قصير الأجل فى أسواق العمل .

٤ - الأثر على المنافسة : -

يؤثر انتقال رؤوس الأموال الدولية ، على المنافسة ، من خلال أثر الاستثمار الأجنبى المباشر على زيادة المنافسة فى حالة لجوء الحكومات الى فرض الرسوم الجمركية على الواردات ، وتنظيم أسواق العمل ، ورأس المال المحلى . اذ أن مشروعات الاستثمار الأجنبى لا تخضع لمثل هذه القيود ، ومن ثم تستطيع تهيئة مناخ المنافسة فى الأسواق المحلية من خلال كثرة ، وسرعة تغيير أسعار بيع منتجاتها ، أو تسويق سلع ذات جودة ، وأذواق أفضل بنفس أسعار بيع المنتجات المحلية المثيلة . وعادة ما يترتب على مثل هذه المنافسة تخصيص أفضل للموارد المتاحة، وخفض عوائد عناصر الانتاج .

ويلاحظ أن الاستثمار فى انشاء وادارة المصارف المحلية برأس مال أجنبى ، قد استطاع أن يكسر جمود القيود التى تفرضها المصارف المحلية الاحتكارية المنشأة قبل انشاء البنوك الأجنبية فى كثير من الدول . وبذلك استطاع رأس المال الأجنبى أن يؤدى الى شيوع المنافسة فى هذا المجال

أيضا . وذلك عن طريق جذب العمالة الماهرة ، وحسن تأدية الخدمات المصرفية ، وارتفاع العوائد التى تدفعها هذه المصارف على الودائع المحلية والأجنبية ، وبالتالى استطاعت فى كثير من الحالات جذب الكثير من العملاء التقليديين للمصارف المحلية القديمة . وتزيد درجة المنافسة كلما كانت المصارف المنشاة برأس مال أجنبى بمنأى عن الخضوع للقوانين أو التشريعات الحكومية التى تحكم عمل المصارف القائمة ، وتشكل قيودا على انشطتها .

٥ ـ الأثر على انتقال التكنولوجيا والخبرة (Knowldge Capital)

تؤدى التدفقات العالمية لرؤوس الأموال ، سواء فى صورة استثمار أجنبى مباشر ، أو فى أية صورة أخرى ، الى انتقال التكنولوجيا الحديثة ، والخبرات ووسائل المعرفة الحديثة العلمية ، والعملية بين مختلف دول العالم . اذ أن الدولة التى يتدفق رأس المال الأجنبى اليها ، تتلقى قدرا كبيرا من المعلومات بالأساليب ، والوسائل التكنولوجية الحديثة ، وتدفع ثمن هذه المعلومات فى صورة أسعار مرتفعة كثيرا عن أسعار العوامل المستخدمة فى انتاج السلعة ، وتجنى بذلك أرباحا كثيرة فى الأجل القصير ، عندما تصبح التكلفة الحدية للمعرفة التكنولوجية مساوية للصفر . ويرتفع معدل العائد النسبى من انتقال أساليب المعرفة عن التراكم الرأسمالى الحقيقى ، ويحدث المزيد من الانفاق على الترويج لبيع منتجات التكنولوجيا الحديثة وعلى تطويرها . ويتوقف مثل هذا الانفاق متى تساوى التراكم الرأسمالى الحقيقى مع العائد النسبى من نقل التكنولوجيا . وفى هذه الحالة ، تعكس زيادة قيمة السلعة التكنولوجية الحديثة عن تكلفة العوامل المستخدمة فى انتاجها وتصديرها ، التكلفة الحدية لتوافر المعرفة التكنولوجية فى الأجل الطويل . ولكن مثل هذه الزيادة لا تساوى عوائد تصدير المعرفة التكنولوجية فى الأجل الطويل .

وفيما يتعلق بالدولة التى ينتقل اليها السلع التكنولوجية الحديثة فانها تستطيع تطويع ، وتطوير السلع التكنولوجية المستوردة بما يتلاءم مع ظروفها الانتاجية والبيئية المحلية مما يؤدى الى تحسين وسائل الانتاج لديها ، وحسن استخدام عناصر الانتاج لديها ، وضبط التكلفة . فضلا عن امكانية الاستفادة من الأساليب الحديثة فى الادارة والتسويق ،

والتمويل ، والانتاج ، وتطبيقها فى المشروعات المحلية القائمة • وبذلك ترتفع الانتاجية الحدية لرأس المال فى الدولة المستوردة لرأس المـــال الأجنبى ، وتؤثر بالتالى على حسن تخصيص الموارد المحلية ، وتوزيع الدخل ومستوى الناتج المحلى عند مستوى التوازن المتحقق بعد الأخـذ بمثل هذه التغيرات أو الأساليب التكنولوجية الحديثة •

ومما سبق نســتطيع ادراك زيادة مستوى الرفاهية نتيجة انتقال رؤوس الأمــوال فى الدول المستوردة ، والمصــدرة لرؤوس الأمــوال ، والتكنولوجيا الحديثة على الســواء • ومن ثم حدوث نفس الآثار على المستوى العالمى •

وتشكل الآثار التى يحدثها انتقال رؤوس الأموال عالميا على كل من شــروط التجارة الدولية ، ومســتوى التشغيل ، والمنافســة ، ونقل المعلومات • أو الأساليب التكنولوجية الحديثة ، وما ينتج عن ذلك من آثار على مستوى الرفاهية المحلية ، والعالمية أسس النظرية الحديثة فى تحليل العلاقة بين انتقال رؤوس الأموال ، ومستوى الرفاهية •

ثالثا : ـ انتقال رؤوس الأموال الأجنبية فى صورة معونات : ـ

يختلف تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فى صورة معونات عن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فى صورة استثمار مباشر ، أو استثمار فى صورة أوراق مالية ، أو صور الاستثمار الأخرى التى تشتمل عليهـا المحفظة المالية ، من حيث أن المعونات ، تكون مدفوعات متدفقة لا ترد ، ولاينتظر مانحها الحصول على عائد أو مقابل محدد • وفى هذه الحالة يكون أثر تدفق رؤوس الأموال فى صورة معونات على مستوى الرفاهية ، أو مستوى العمالة ، أو شــروط التجارة ، أو المنافسة فى الأســواق ، أو انتقال التكنولوجيا ، وأساليب المعرفة ، والخبرة مختلفا عنه فى حالة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فى الصور الأخرى • ويظهر هذا الاختلاف واضحا بالنسبة لكل من الدول المانحة ، والدول المتلقية للمعونة على السواء •

فبالنسبة لأثر تدفق رأس المال على مستوى الرفاهية الذى يرى النموذج التقليدى قياسه بالزيادة المتحققة فى الناتج القومى الحقيقى والتى تتساوى مع الفرق بين الانتاجية الحدية لرأس المال فى كل من الدولتين المانحة والمتلقية فى حالة الزيادة الحدية لرأس المال ، فانه فى حالة المعونات لا يختلف عنه فى حالة صور التدفق الأخرى . أما اذا كانت الزيادة فى رأس المال غير حدية ، فان المشاكل التى تترتب على زيادة الناتج القومى الحقيقى فى حالة صور التدفق الأخرى ، لا تحدث فى حالة المعونات ، اذا ما كانت المعونة فى صورة سلع رأسمالية أو فى شكل عينى ، أو فى صورة أستثمار مباشر فى تنمية مشروعات قائمة ، أو انشاء مشروعات جديدة دون تملك المشروع ، أو انتظار مقابل مادى معين . بينما فى حالة تدفق المعونات فى صورة نقدية ، فان اختلاف مستويات سعر الفائدة بين الدول المانحة ، والدول المتلقية يؤدى الى حدوث نفس المشاكل والآثار السابق بيانها على توزيع ، واعادة توزيع الناتج القومى ، والموارد الاقتصادية بين دول العالم .

وفيما يتعلق بالأثر على شروط التجارة الدولية ، فانه لا يختلف فى حالة المعونات كذلك ، اذ أن المعونات قد تستخدم فى زيادة انتاج بعض القطاعات الانتاجية ، كالمعادن أو الثروات الطبيعية التى يؤدى زيادة المعروض منها الى انخفاض أسعارها . ومن ثم تدهور شروط التجارة الدولية للدول المنتجة لها . وكذلك الحال فى حالة اتجاه المعونات الى التوسع فى انتاج سلع صناعية .

ولا يشترط حدوث نفس الآثار العكسية التى تحدث نتيجة أثر تغير شروط التجارة الدولية على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ، وانتقال دولة ما من دولة مصدرة لرأس المال عند أسعار تجارة معينة ، الى دولة مستوردة لرأس المال عند أسعار تجارة آخرى ، خاصة فى حالة تخصص الدولة فى انتاج سلع معينة ، وعند مستوى تكنولوجى معين . اذ ليس من الضرورى أن يؤدى الارتفاع فى الأسعار النسبية لسلع معينة الى أن تصبح الدولة مانحة المعونة ، دولة طالبة للمعونة ، ثم الى دولة تقدم المعونة مرة أخرى ، مثلما هو الحال فى حالة الصور الأخرى لتدفق رؤوس

الأموال الأجنبية · ونظرا لأن تغيرات شروط التجارة الدولية تكون أكبر تأثيرا من تغيرات العائد على رأس المال فى التأثير على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف دول العالم (١) ، فان هذا الأثر فى حالة المعونة يكون أكبر منه فى حالة تدفق الصور الأخرى لرؤوس الأموال الأجنبية · ويرجع ذلك الى أنه فى حالة المعونة ينتفى وجود عائد مادى ملموس يحصل عليه مانح المعونة ، وبذلك تؤثر المعونة على تغيرات الأسعار النسبية ، أو على شروط التجارة الدولية ، بينما ينعدم أثر العائد على رأس المال فى حدوث أية آثار عكسية · ولا تختلف العلاقة بين شروط التجارة الدولية ، ومعدل العائد على رأس المال بالنسبة للدولة المانحة للمعونة عن العلاقة بين شروط التجارة الدولية ، والعائد على رأس المال فى حالة صور التدفق الأخرى لرؤوس الأموال · اذ تتحدد هذه العلاقة فى الحالتين بمستوى التكنولوجيا ، ومستوى الموارد المتاحة فى كل من الدول التى يتدفق منها رأس المال ، والدول التى يتفق اليها رأس المال · بيد أنه فى حالة اشتراط انفاق مبلغ المعونة على استيراد سلع وخدمات من الدولة المانحة ، فان الأمر يختلف بعض الشىء · ويرجع ذلك الى زيادة الطلب على سلع تلك الدولة ومن ثم اتجاه أسعارها الى الارتفاع ، وبالتالى تحسن شروط التجارة الدولية فى الدولة المانحة ، ويرتفع مستوى الرفاهية فيها ، ومستوى التشغيل · ومن الممكن فى هذه الحالة أن يؤدى تحسن شروط التجارة الدولية الى المزيد من تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الى الدولة المانحة للمعونة من دول متعددة · وفى هذه الحالة يمكن أن تتوقف هذه الدولة أيضا عن تقديم المعونات ، عندما يرتفع معدل العائد على رأس المال لديها بالنسبة لمستوى العائد فى الدول الأخرى ، الى أن يتم التعادل بين مستوى العائد على رأس المال فيها ، ومستويات العوائد فى الدول الأخرى · ولذلك فانه يجب النظر الى العلاقة بين تغيرات شروط التجارة الدولية ، وتغيرات الناتج القومى العالمى على أنها علاقة أكثر قوة فى الأجل الطويل منها فى حالة الأجل القصير · وبذلك فان

---

(1) R. W. Jones and R. Ruffin, Trade Patterns With Capital Mobility, Michael Parkin and A.R. Nobay, Current Economic Problems, Op — Cit, Chapter 14. PP. 307 — 328.

هذه العلاقة يمكن أن يترتب عليها تحقيق المساواة بين العوائد على رأس المـال المستثمر فى قطـاعات متماثلة فى عـدة دول ، وليس فى الدولة الواحدة • (١) • الا أن البعض يعترض على ذلك ، نظرا لأن حرية التجارة الدولية لن تؤدى الى تحقيق المساواة بين أسعار عوامل الانتاج ، ومن ثم يوجد حافز لانتقال رؤوس الأموال ، وبالتالى عدم تساوى عوائد رأس المال ، خاصة مع اختلاف مستويات التكنولوجيا بين دول العالم • ومن ثم يرى أفضلية استخدام دالة الانتاج بدلا من استخدام مستوى التكنولوجيا • وذلك نظرا لضآلة اختلاف نمط الانتاج فى حالة تنوع سلع التجارة فقط ، الأمر الذى يمكن معه قبول أثر اختلاف دالة الانتاج فى تحقيق التخصص فى التجارة الدولية • أما مستوى التكنولوجيا فليس من الضرورى أن يختلف بين دولة ، وأخرى • كما أن التخصص يحدث بعد حدوث التجارة الدولية ، وليس قبلها ، فضلا عن عدم التسليم بافتراض عدم وجود قيود على شروط التبادل الدولى (٢) •

ويلاحظ أنه فى حالة المعونات ، تؤدى زيادة الطلب الناتجة عن تدفق المعونة فى الدولتين المانحة والمتلقية ، الى الحد من مدى تغـير شروط التجارة الدولية ، شأنها فى ذلك شأن كافة صور التدفق الأخرى لرؤوس الأموال الأجنبية • غير أنه فى حالة انفاق مبلغ المعونة فى شراء سلع وخدمات من الدولة المانحة ، فان مدى تغير شروط التجارة الدولية يكون أكثر اتساعا • اذ تحدث زيادة الطلب فى هذه الحالة فى كلتا الدولتين على السواء • خاصة عندما يتم استخدام السلع المشتراة فى دعم الصناعات القائمة فى الدولة المتلقية للمعونة ، وزيادة قدرتها على التصدير ، وزيادة قدرة المنتجين فى الدولة المانحة على استيراد ما يلزمهم من مستلزمات انتاج ، وسلع معدنية ، أو مواد خام من الدول الأخرى •

---

(1) R. Shone, Discussion of the 'Trade Patterns With Capital Mobility " Op — Cit., PP. 329 — 331.

(2) Ilind

وأخيرا ، تجدر الاشارة الى أنه فى حالة ما اذا كانت المعونة المقدمة تأخذ شروط القرض الميسر من حيث طريقة السداد ، وسعر الفائدة ، أو غيرها ، فان المعونة فى هذه الحالة لا تختلف عن الصور الأخرى لتدفق رؤوس الأمـوال من حيث آثارها على مسـتوى الرفاهية ، والتشغيل ، والمنافسة ، وشروط التجارة الدولية ... الخ .



الباب الثانى

السياسة المــالية بين الماضى والحاضر

الفصل الرابع : ـ نشأة السياسة المالية

الفصل الخامس : ـ السياسة المالية فى الوقت الحاضر

الفصل السادس : ـ الجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية

الفصل الرابع

نشأة السياسة المالية

مقـــدمة : -

ترتبط نشأة الفكر المالى الى حد كبير ، بنشأة نظم الحكم حينما تتولى هيئة ، أو فئة معينة ، أو فرد معين ادارة شئون الدولة السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية • وذلك بهدف تنظيم العلاقات المختلفة بين الأفراد وبعضهم ، وبين الأفراد ، والفئة الحاكمة ، وبين المجتمع ، والمجتمعات الأخرى المجاورة ، أو التى يمكن الاتصال بها بأى صورة من صور الاتصال ، وتنظيم ما قد ينشأ نتيجة لهذا الاتصال من معاملات ، أو تبادل •

والواقع ينبئنا بأن نظم الحكم نشأت منذ أن خلق الله الانسان ، فلم توجد قبيلة ، أو جماعة ، أو مجتمع دون وجود حاكم ، أو نظام للحكم ، ثم تطورت نظم الحكم ، وتغيرت صورها ، وفلسفاتها منذ ذلك الحين حتى اليوم •

وبذلك نستطيع أن ندرك أن الفكر المالى قديم النشأة ، عن الفكر النقدى ، اذ يمكن - كما أخبرنا التاريخ - أن توجد الجماعات والقبائل دون وجود عملات ، أو نقود تتداول بين الناس • اذ أن ايجاد مثل هذه العملة ، أو الوسيلة يمكن اعتباره أحد مهام الحاكم ، أو نظام الحكم القائم ، وقد مضى وقت طويل حتى أمكن للحكومات المختلفة التوصل الى عملات مناسبة ، ونظم تحكم تداولها • ويلاحظ أن الاهتمام ببحث ودراسة المسائل المالية للمجتمع ، ارتبط الى حد كبير بمدى تدخل الحكومات فى ادارة الشئون الاقتصادية ، والاجتماعية ، وهو مالم يحدث على نطاق كبير الا فى العصور الحديثة • بيد أنه يمكن تلمس بعض أوجه البحث ، والاهتمام بالفكر المالى من خلال الكتابات الفلسفية النظرية منذ غابر التاريخ ، مثل أعمال (هيراكليتس) ، و (ديموكريتس) ، و (سقراط) ، و (أفلاطون) ، و (ارسطو) ، و (توماس الاكوينى) ، وغيرهم •

وفيما يلى نتناول بالدراسة الجذور التاريخية للفكر المالى منذ عصر فلاسـفة اليـونان ، حتى العصر الحديث • حيث نستعرض آراء فلاسفة اليـونان ، والفيزيوقراط ، ثم آراء المـاليين فى عصر التجاريين ، ثم الأفكار المالية لـ (آدم سميث) ، و (ريكاردو) ، و (جون ستيوارت ميـل) ، و (ألفريد مارشال) فى مبحث خاص • ثم نتعرض بالدراسة بعد ذلك للفكر المالى لكينز ، وهيكس ، من خلال مؤلفاتهم ، وأبحاثهم الشهيرة •

المبحث الأول

الفكر المالى لفلاسفة اليونان القدامى

تمهيــد : ـ

من أهم الـكتابات المتميزة لفلاسـفة اليونان القـدماء ، كتابات (هيراكليتس) (٥٣٥ ـ ٤٧٥ ق ٠ م) الذى اهتم بفكرة تنظيم الأسواق، واعتبر أن (الحرب هى أب لكافة الأشياء) ، مشيرا بذلك الى نضال القوى العكسية لتحقيق التوازن ، والنظام الاقتصادى • حيث يمكن فهم الشىء بنقيضه • وهى نفس الفكرة التى توصل اليها (هيجل) فى القرن الثـامن عشر ، واعتمد عليها الفكر الماركسـى فى هدم النظـام الرأسمالى •

وهناك أيضا كتابات (ديموكريتس) ، (٤٦٠ ـ ٣٧٠ ق ٠ م) الذى أهتم ببيان قوى الطلب والعرض ، وأوضح أن فرض القيود على الطلب يجعل الثروة مرادفة للفقر ، وأن قلة عدد السلع المرغوب فيها ، يجعل هذه السلع تبدو كانها كثيرة • وهو بذلك يقترب من فكرة الندرة • كما أوضح أن الدخل المتولد من الملكية العامة يعطى أشباعا أقل ، ويجعل النفقات أقل عبئا عن ذلك الدخل المتولد من الملكية الخاصة • وقد تأثر بهذه الأفكار كل من (أرسطو) ، و (ابيكيورس) ، وكذلك من جاء بعدهم من فلاسفة •

وتجدر الاشـارة الى أن أهم الـكتابات الفلسفية التى تحتوى على الـكثير من مبـادىء الفكر المـالى يمكن استخلاصها من أعمال كل من

(أفلاطون) ، و (أرسطو) بصفة خاصة ، وهى الأفكار التى كان لها أثر كبير على مسيرة الفكر المالى حتى الوقت الحاضر ونتناول بيان ذلك كما يلى : -

أولا : - الفكر المالى فى (جمهورية أفلاطون) ، وفى (قوانينه) : -

تقوم جمهورية (أفلاطون) على أساس النظام الطبقى الهرمى الذى يتربع على عرشه ، الفلاسفة ، ويجيء فى قاعدته العمال الذين يحصلون على أجور مقابل ما يبذلونه من قوة عضلية فى العمل ، بينما تخلفهم من الناحية الذهنية ، يحول دون أن يشملهم المجتمع المثالى الذى تصوره (أفلاطون) • ولذلك فان الفلاحين ، والتجار ، والعمال بالأجر ، والخفراء ، يجب أن يدخلوا الى نطاق الأسواق بحيث يتاح لهم أن يستخدموا ما يحصلون عليه من أجور فى شراء ما يحتاجون اليه من سلع وخدمات الآخرين الذين يعرضون ما لديهم للبيع • وأوضح (أفلاطون) أن التخصص ، وتقسيم العمل يسهل من أداء السوق لوظيفة التبادل • ويمتد فكر (أفلاطون) ليشمل أهمية الواردات ، والصادرات لاستمرار عملية التبادل ، وان كان تركيزه بالدرجة الأولى قد اهتم بضرورة توفير الواردات اللازمة للدولة من المجتمعات أو الدول المجاورة • (١) وهكذا يبدو تحليل (أفلاطون) ذا طابع حركى (ديناميكى) ، يصلح كأساس لبناء فكرة المضاعف الكينزى الشهير • ويعزز من أهمية ذلك ، ما أوضحه (أفلاطون) من أن التخصص ، وتقسيم العمل يؤديا الى زيادة الانتاج ، وتحسين جودته • وهى نفس الفكرة التى تبناها آدم سميث فيما بعد عندما تعرض لدراسة أسباب ، وطبيعة ثروة الشعوب •

ولا تسمح (جمهورية أفلاطون) لكل من الفلاسفة ، والجنود بالاشتغال بأعمال معينة ، بل لابد من تفريغهم للمهام المنوطة بهم • كما لا يسمح لهم بالملكية الخاصة ، بل يشتركون فى الاستهلاك الجماعى ،

---

(1) Henry William Spiegel, The Growth of Economic Thought, Prentice — Hall, New Jersey, 1971, Chapter 1, P. 16.

ولا يسمح لهم بحيازة النقود حتى لا تفسدهم أخلاقيا • وبذلك تتولى الفئات العاملة بالأجر فى المجتمع الانتاج ، الذى يؤول الى جماعة الفلاسفة ، والجنود • ويوضح ذلك فكر (أفلاطون) بشأن توزيع الناتج القومى • اذ يحصل جماعة الحاكمين الفلاسفة ، والجنود على النصيب الأعظم من الدخل المتولد فى المجتمع ، بينما لا يحصل العمال والفلاحين، والصناع ، والتجار والفنانين ، الا على أجر ما يقومون به من أعمال ، وخدمات • كما يتم الانفاق على الحروب ، ورئاسة الدولة ، والعدالة ، والتعليم من الموارد الجماعية •

ويرى (أفلاطون) أهمية الاعتداء على الدول المجاورة ، واحتلال أجزاء منها ، لكى يمكن الحصول على ثرواتها ، وخيراتها ، وتوفير الدخول اللازمة لمعيشة الأعداد المتزايدة من الخدم ، والخفراء ، والنساء، وكل من يؤدون خدمات لا تحقق عائدا ماديا منظورا • اذ أن امكانيات الجمهورية الأفلاطونية لا تسمح باستيعاب الأعـداد المتزايدة من هؤلاء الفئـات •

ويعتبر (أفلاطون) أن تراكم الثروة يؤدى الى الترف الذى يؤدى بدوره الى البطالة ، والكسل ، ثم الى الفقر • ولذلك يرفض أن يكون الحكام فى جمهوريته من أصحاب الثروة ، أو الملكية الخاصة • ويضيف أن حدوث الفقر يمكن أن يؤدى الى تحقيق الديمقراطية ، وحينئذ يفضل الناس الحرية عن الثروة التى لم يتحقق لهم الاشباع من حيازتها • وبذلك يتحقق المجتمع غير الطبقى • ولا يصبح هناك فرق بين حاكم ،ومحكوم، ويتساوى السادة ، والعبيد • ثم يحدث صراع بين فئات العاطلين من الشعب والأغلبية المـكونة لشعب الجمهورية ، حتى يظهر بطـل يتولى الحكم ، ويخوض حربا طويلة داخلية ضد الفئات المعادية له ، ثم حربا ضد الدول المجاورة له ، تؤدى الى الفقر لأغلبية الشعب الذى لا يستطيع حينئذ أن يحصل على رغيف الخبز • ومن ثم عزوفه عن الاهتمام بأمور السياسـة ، وهكذا يتضـح أن (أفلاطـون) يرفض أن تؤدى الحكومة الديمقراطية الى تحقيق الثروة ، والتقدم ، بل لابد أن تقترن بالفقر • ولعل هذا يرجع الى افتراض (أفلاطون) الثابت أن الفئة الحاكمة تبدد مالية الدولة فى الانفاق على الحروب الداخلية ، والخارجية على السواء•

بينما تقوم الفئة الحاكمة لجمهوريته ، وهم الفلاسفة ، ويليهم الجنــود بالدخول فى الحرب الخارجية لتوفير المزيد من الدخول والثروات ، اللازمة للانفاق الجماعى على الفئــات الحاكمة ، ودفع أجــور الصــناع والحرفيين ، وأصحاب الخــدمات ، والعاطلين من النســاء والأطفال ، وغـــيرهم ٠

القـــوانين : -

أوضح (افلاطون) فى كتابه (القوانين) أفضلية قيام المجتمع بالاشتراك فى ملكية كل شىء ، واستخدام كل شىء (بما فى ذلك النساء) فى شكل جماعى بروح الصداقة ، يقضى على كلمة الملكية تماما ، ويستوى الجميع فيما يعود عليهم من سعادة ، أو شقاء ٠ أى أن (أفلاطون) ينادى بفكرة الانتاج والاستهلاك الجماعى ، وعدالة التوزيع بين جميع أفراد المجتمع دون فروق ٠ (القانون الأول) ٠

ويتمثل (القانون الثانى) لأفلاطون ، فى ضرورة أن يتناسب عدد السكان فى المجتمع مع الموارد المتاحة باستمرار ، بحيث يتم المحافظة على ثبات عدد السكان ، وعلى عدم اختلاف ما يحصل عليه أفراد المجتمع المحدود ٠ ولتحقيق ذلك ينصح (أفلاطون) بارسال الأفراد الزائدين عن الامكانيات المتاحة ، الى المستعمرات القريبة ، أو السماح لهم بالهجرة ، كحل نهائى ٠

ويرى (أفلاطون) ضرورة سن القوانين ، والتشريعات التى تمنع حدوث فروق بين ما يحصل عليه الأفراد ، واختلال عدالة التوزيع ، وهو ما يؤدى الى انهيار النظام الاجتماعى فى الجمهورية ٠ ولذلك أيضا ، ينصح (أفلاطون) بضرورة الانفاق بسخاء على التعليم الذى يؤدى الى حسن تصرف الأفراد ، وتعليمهم الأساليب المثالية لحياة أفضل ، وتحقيق التوازن بين الخــير ، والشــر ، بين السعادة ، والشقاء ٠ وهــذا هو (القانون الثالث) ٠

أما (القانون الرابع) الذى وضعه (أفلاطون) للحكم فى جمهوريته فهو عدم السماح للعمال ، والفلاحين بالاشتغال بالتجارة ، والفنون التى

يرى أنها تؤدى الى تنمية رغبات غير نافعة لدى الأفراد ، وتفسدهم . بيد أنه يسمح للأفراد الأجانب المقيمين فى الجمهورية بممارسة هذه المهن، اذا كانت لديهم مهارة وخبرة لا تقل عن عشرين عاما ، وذلك نظرا لما يقومون به من خدمات ترفيهية للفئات العاملة الأخرى . ومن ثم يمكن القول بأن (أفلاطون) يعترف بأهمية حصول العاملين بقطاع الخدمات، على نصيب من توزيع الدخل القومى . كما يمكن استنتاج عدم وجود مانع لدى (أفلاطون) من حصول قطاع الخدمات على نصيب ما من توزيع الاستثمارات العامة ، وان لم يشر الى ذلك صراحة .

ويرى (أفلاطون) ، (بقانونه الخامس) ، أهمية أن تتولى الحكومة مراقبة الأسعار ، ونوعية السلع المنتجة ، والتجارة الخارجية ، حيث يسمح بتصدير السلع الفائضة عن الحاجة ، واستيراد السلع الضرورية فقط ، كما تتولى السلطات الحاكمة تحديد حدود عليا ، ودنيا للثروة التى يمكن أن يحوزها الأفراد .

وينبه (أفلاطون) الى أهمية عدم تشجيع المعاملات الائتمانية ، أو الآجلة . وفى حالة القيام بها يحرم نهائيا التعامل بالفائدة . (القانون السادس) .

وهكذا نستطيع أن ندرك أن الأفكار المالية التى تضمنتها كتابات (افلاطون) عن (الجمهورية) ، و (القوانين) ، ذات طابع أخلاقى، استهدف منها تحقيق العدالة ، والسعادة ، والتكامل الاجتماعى لأفراد المجتمع . وحسن توزيع الناتج القومى ، من خلال الانتاج ، والاستهلاك الجماعى ، وتنظيم علاقات الانتاج ، والأفراد عن طريق سن القوانين ، ومراقبة السلطات الحاكمة للأسعار ، والتجارة ، ونوعية الانتاج .. الخ.

ونستطيع كذلك ، أن ندرك أن (أفلاطون) قد أغفل تماما الحديث عن استخدام الضرائب ، أو الرسوم سواء على الانتاج ، أو على التجارة. بينما استخدم سياسات التدخل المباشر من السلطات فى مراقبة الأسعار ، ونوعية السلع بما يمنع الاستغلال ، وتوزيع الناتج فى المجتمع بالتساوى على أفراد المجتمع . فضلا عن الاشارة الى مجالات الانفاق العام ، وهى الحرب ، والتعليم ، والعدالة والأمن ، ودفع أجور العاملين والحرفيين ،

ومن يؤدون خدمات للمجتمع • فضلا عن الانفاق التحويلى على غـير العاملين كالنساء ، والأطفال •

ثانياً : ـ الفـكر المـالى لأرسطو : ـ

عاش (أرسطو) خلال الفترة (٣٨٤ ـ ٣٢٢) قبل الميلاد ، ويعتبر أنبه تلاميذ (أفلاطون) • فقد برع فى الفلسفة ، وناقش العديد من المسائل الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية ، على نحو أكثر واقعية من أستاذه (أفلاطون) ، مما جعل الكثير من الكتاب والفلاسفة ينهلون من فلسفته عبر مختلف العصور ، ويتعرضون لها بالمناقشة ، والنقـد حتى اليوم •

ويمكن التعرف على الأفكار الاقتصادية لـ (أرسطو) ، من خلال كتبه القيمة تحت عناوين • السياسة ، (الأخلاق) ، و البيـــان) ، و (العناوين) •

ومن خلال الأفكار الاقتصادية لـ (أرسطو) يمكن التوصل الى أن أهم الأفكار المالية له تنحصر فيما يلى : ـ

١ ـ من خلال دفاع (أرسطو) عن الملكية الفردية ، فى مواجهـة الملكية الجماعية التى نادى بها (أفلاطون) ، يتضح ، أن (أرسطو) يرى أن عدالة توزيع الدخل القومى تختل فى حالة الملكية الجماعية ، وتكثر شكوى بعض المواطنين من عدم تناسب ما حصلوا عليه من دخل ، مع ما بذلوه من جهد ، بالمقارنة مع ما حصل عليه البعض الآخر بالنسبة الى ما ساهموا به فى عملية الانتاج ، وتوليد الدخل • أى أن (أرسطو) يرى أن الملكية الفردية هى الضمان لتحقيق عدالة توزيع الدخل بين المواطنين • ويضيف أن قيمة الانتاج أو الدخل تكون أكبر فى حالة الملكية الفردية منها فى حالة الملكية الجماعية • وهو ما يعنى وضع الفرد على منحنى سواء أعلى فى حالتى الانتاج ، والتوزيع •

٢ ـ تتم المدفوعات التحويلية ، أو الاعانات ، بين الأفراد على أساس فردى دون تدخل من جانب الدولة ، بدافع الحب ، والصداقة ،

والعطف على المحتاجين . كما يمكن اعطاء هذه المدفوعات التحويلية للجماعات بنفس تلك الدوافع .

٣ ـ أشار (أرسطو) ، الى أن حاجات الأفراد متعددة ، ولا نهائية ، وغير قابلة للاشباع ، مما يؤدى الى الانحراف والجريمة فى بعض الأحيان . ولذلك ، فانه من الضرورى الانفاق على التعليم ، والتدريب ، لأن ذلك يؤدى الى تقليل حاجاتهم وضبط رغباتهم ، وزهدهم فى الحصول على المزيد من الثروة .

٤ ـ يرفض (أرسطو) تحقيق أى فائض فى الدخل ، لأن زيادة الفائض لدى بعض المواطنين تكون على حساب تحقيق خسائر لدى البعض الآخر . ولهذا يجب وقف التبادل التجارى بمجرد الحصول على القدر الكافى من الدخل . وبذلك أيضا ، يمكن حماية المجتمع من اختلال عدالة التوزيع ، التى تؤدى الى الاضطرابات ، والثورات ، وانهيار المجتمع (١) .

٥ ـ تتحدد استفادة الأفراد من الانفاق العام الذى تموله الخزانة العامة ، بنفس نسبة مساهمة كل منهم فى تمويل الخزانة العامة . وهو ما يعنى وجود تناسب هندسى ، بين الانفاق ، والموارد ، وبين الأفراد وما يساهمون به (٢) .

ونذكر القارىء بأن مساهمة الأفراد فى تمويل الخزانة العامة اختيارية بدافع الحب ، والتكافل ، والعطف على المجموع . أى أن (أرسطو) مثل (أفلاطون) ، لم يتعرض لموضوع الضرائب ، أو الرسوم من قريب ، أو من بعيد .

---

(1) George W. Wilson, Classics of Economic Theory, Indiana University Press, Bloomington, 1964, the Introduction, P. 13 .

(2) Henry William Spiegel, The Crowth of Economic Thought, Op — Cit., chapter 2, P. 30.

٦ - تتدخل الدولة لتصحيح أسعار البيع ، والشراء ، فى حالة شكوى المواطنين من عدم عدالة البيع فى الأسواق ، بغية الوصول الى السعر العادل ، الذى يتحدد بالمتوسط الحسابى للسعر الذى تم البيع به مضافا اليه السعر الذى يريد المشترى دفعه بدلا من السعر الذى باع به البائع .

٧ - يرى (أرسطو) أنه يمكن للحكومة ، اللجوء الى الاحتكار ، فى حالة الرغبة فى الحصول على المزيد من الموارد العامة . أى أنه وسيلة تمويل مضمونة النجاح . مع ملاحظة عدم السماح للأفراد بالاحتكار تحقيقا للعدالة .

وهكذا يتضح لنا ، أن معالم الفكر المالى لدى (أرسطو) ، لاتختلف فى اطارها العام عن اطار الفكر المالى لأستاذه (أفلاطون) ، من حيث الاهتمام فى المقام الأول بتحقيق العدالة بين المواطنين فى التوزيع ، والأسعار ، ومنع الاستغلال ، أو الاحتكار من جانب المواطنين . أما فيما يتعلق بتخصيص الانفاق العام فقد اتفق كل من الفيلوسوفين على أهمية الانفاق على التعليم ، والتدريب . الا أن (أفلاطون) أعطى أهمية كبرى للانفاق على الحروب ، والأمن ، وشئون الحكم ، وهو مالا نجد له مثيلا لدى (أرسطو) . وبينما يرى (أفلاطون) أن التوزيع العادل للناتج يكون بالتساوى ، فان (أرسطو) ، يرى أن استفادة الأفراد من الانفاق العام لابد أن تكون متناسبة مع ماساهم به فى تحقيق الموارد العامة . وهو ما يتضمن المعنى الذى يسعى الى تحقيقه فئات المواطنين الذين يدفعون الضرائب للخزانة العامة فى العصور الحديثة . وفى حالة تحقيق هذا المطلب يختل مفهوم التكافل الاجتماعى بالمفهوم المعاصر . الا أن (أرسطو) ، يرى أن تحقيق هذا التكافل يجب أن يتم دون تدخل من جانب السلطات ، وانما بدوافع الحب والاخاء والصداقة ، والعطف.

ويلاحظ أن اختلاف (أرسطو) مع (أفلاطون) بشأن الملكية الخاصة التى دافع (أرسطو) عن أهميتها لتحقيق زيادة الانتاج ، وعدالة التوزيع ، لم يمنع كلا من الفيلسوفين من الاتفاق على ضرورة الكف عن التوسع فى تكوين الثروة ، وتراكمها ، وتحقيق فائض ، نظرا

لما يترتب على ذلك من اخلال بمفهوم العدالة ، والتوازن الاجتماعى .

وبينما يرى (أرسطو) تقديم الاعانات على أساس اختيارى بدافع الحب ، والصداقة ، وغيرها من المعانى النبيلة ، فقد كان (أفلاطون) أكثر تحديدا ، وواقعية ، عندما اعتبر الاعانات التحويلية أحد بنود الانفاق العام . ولعل ذلك ، يرجع الى الفكرة التى دافع (أفلاطون) عنها بشدة ، وسيطرت على كافة أفكاره ، وهى أهمية ، وأفضلية الانتاج الجماعى ، والاستهلاك الجماعى دون تخصيص .

ثالثا :ـ الفكر المالى لـ (ايبوقراط) :ـ

اهتم (ايبوقراط) بدراسة الحاجات الانسانية ، فقسمها الى ثلاثة أقسام كما يلى :ـ

(أ) الحاجات الأساسية : وهى الحاجات الضرورية ، أو الطبيعية . وهذه الحاجات ، يرى (ايبوقراط) ، أنها تتفق مع طبائع البشر ، وغرائزهم ، وقدرتهم على الشعور بالمزايا والعيوب . وأوضح (ايبوقراط) أن الحاجات الطبيعية الضرورية هامة ، وغير ضارة ، ويجب اشباعها ، نظرا لما ينتج عن هذا الاشباع من سعادة للناس .

(ب) الحاجات الأساسية ، أو الطبيعية غير الضرورية . وهـــذه الحاجات لا يجب اشباعها لعدم فائدتها لتحقيق السعادة الانسانية .

(جـ) حاجات غير طبيعية ، وغير ضرورية . وهذه الحاجات يحرم أشباعها ، بل يجب اهمالها تماما .

ولا يعترف (ايبوقراط) بأن الرغبات لانهائية . اذ أن النـــاس يستطيعون استخدام عقولهم لتنظيم رغباتهم ، ووضع حدود لها . ويرى (ايبوقراط) ، أن السعادة ذات شقين : أحدهما ايجابى : ويتمثل فى العقل السليم ، والجسم السليم ، والاخر سلبى : يتمثل فى عدم الشعور بالألم . وللحصول على هذه السعادة لابد من اشباع الحاجات الضرورية ، والطبيعية .

وتجدر الاشارة الى أن (ايبوقراط) باعتباره السعادة هى الهدف الذى تسعى الانسانية الى تحقيقه ، طيلة وجودها على الأرض ، يختلف عن كل من (أفلاطون) ، و (أرسطو) ، الذين تعتبر أفكارهم أكثر واقعية ، وتحديدا من أفكاره . كما يمكن القول بأن (ايبوقراط) قد أهمل دور السلطات الحكومية ، فى القيام بدور هام فى تنظيم الحياة الاقتصادية ، أو العلاقات بين الأفراد وتلك السلطات ، وبين الأفراد وبعضهم البعض (١) .

وهكذا يتضح لنا محدودية الدور ، أو الاسهامات التى قدمها (ايبوقراط) الى الفكر المالى ، رغم أنه عاش العصر التالى لعصر كل من (أفلاطون) ، و (أرسطو) الذين كانوا أكثر اسهاما منه فى هذا المجال . (عاش (ايبوقراط) خلال الفترة (٣٣٦ — ٢٦٤) قبل الميلاد) .

المبحث الثانى
الفكر المالى فى العصور الوسطى

تمهيد : —

تبدأ العصور الوسطى بنهاية العصر القديم ، أى منذ عام ٢٥٦ ميلادية ، عندما بدء الغزو الألمانى لروما . وطبقا لرأى بعض الكتاب والمؤرخين ، فان بداية العصور الوسطى ترجع الى سقوط الامبراطورية الرومانية عام ٤٧٦ ميلادية . بينما يرى البعض الاخر أن نهاية العصر القديم ، وبداية العصور الوسطى يمكن تحديدها ببداية ظهور الاسلام .

وأيا ما تكون البداية الحقيقية للعصور الوسطى ، فان هذه العصور تميزت فى أوربا بسيطرة الكنيسة على الحياة المدنية والاقتصادية ، وفرضت الكثير من القيود على حريات الأفراد ، وركدت حركةالبحث والثقافة ، فكانت عصور الظلام فى الغرب ، فى الوقت الذى كانت فيه عصور النور والازدهار والثقافة فى الشرق .

---

(1) Ibid, chapter 2 , PP. 32 - 35 .

ورغم ذلك الظلام والركود الفكرى فى الغرب ، فان بعض الفلاسفة استطاعوا اصدار بعض المؤلفات الفلسفية التى تناولت التعليق على كتابات كل من (أفلاطون) ، و (أرسطو) ، وغيرهم ، مع اضافة بعض الأفكار الخاصة بهم ، فى مختلف المجالات التى من بينها يمكن الوصول الى الفكر المالى لهؤلاء الفلاسفة .

وخلال العصور الوسطى ، يمكن تمييز اثنين من أنشط فلاسفة عصرهم هم (توماس الاكوينى) ، و (أورسم) حيث عكفوا على دراسة الفلسفة اليونانية القديمة ، وتحليلها ، مع اضافة وجهة نظرهم الخاصة فى كل مسألة . وما يعنينا هنا ، هو التعرف على جوانب الفكر المالى عند هذين الفيلسوفين ، وذلك على النحو التالى : -

أولا : - الفكر المالى عند (توماس الاكوينى) : -

عاش (توماس الاكوينى) خلال الفترة (١٢٢٥ - ١٢٧٤) ميلادية ، ويعتبر أمهر فلاسفة العصور الوسطى على الاطلاق ، ولأهمية ما طرحه من أفكار ، فان مؤلفاته ما تزال موضع البحث والدراسة حتى اليوم .

ويمكن القول بأن ملامح الفكر المالى عند (توماس الاكوينى) تنحصر فيما يلى : -

١ - أهمية التدخل الحكومى لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام . ويرفض (توماس) قيام الحكومة باعادة توزيع الملكية الخاصة بين الناس ، كما يرفض اعتبار الملكية الخاصة مطلقة ، بل تخضع لما تراه الحكومة ، أو ما تفرضه من نظم ، وقيود على استخدام الملكية .

ويرى (توماس) أنه يجب على الأفراد المالكين للثروة أن يشركوا غيرهم من الأفراد الذين لا يمتلكون شيئا ، فى استخدام ما لديهم من ثروة . ذلك أن القوانين الانسانية يمكن مخالفتها فى حالات الضرورة القصوى ، وللصالح العام .

٢ ـ حق السلطات العامة فى وضع حدود عليا ، ودنيا للأسعار ، ومراقبة وتنظيم السعر العادل فى الأسواق ، وهو ما يؤدى أيضا الى المحافظة على المستوى التقليدى للانتاج فى المجتمع [١] .

٣ ـ يتولد الفائض الاقتصادى فى قطاع الزراعة ، ويستخدم فى تمويل بقية القطاعات التى تعتبر ، أقل انتاجية من قطاع الزراعة [٢] .

ثانيا : ـ الفكر المالى عند (أورسم) : ـ

يعتبر (أورسم) من أبرز فلاسفة العصور الوسطى الذين كان لهم اسهامات فكرية اقتصادية واضحة . ورغم انه عنى بالدرجة الأولى بدراسة النقود ، ووظائفها ، ودور الحكومة فى اصدارها ، وتبديلها ... الخ ، الا أن اسهاماته الفكرية المالية لا يمكن اهمالها . ويمكن القول بأن أهم هذه الأفكار هى ما يلى : -

(أ) يختل توزيع الدخل القومى فى المجتمع ، نتيجة ممارسة عمليات تغيير وتزييف العملات النقدية المتداولة ، حيث يتمكن البعض من جنى أرباح على حساب البعض الآخر والذين يحققون خسائر نقدية ، وتنخفض دخولهم .

(ب) صعوبة تحديد الضرائب بدقة على الدخول المتولدة فى المجتمع نتيجة ممارسة عمليات تغيير وتزييف المعادن التى تصنع منها النقود .

(ج) لا يجوز فرض الضرائب ، أو تحديد مقدارها الا بمعرفة ، وموافقة ممثلى فئات الشعب المختلفة ، رجال الدين ، والنبلاء ، وعامة الشعب .

(د) يجب أن تتصف الضريبة بالعدالة ، واليقين ، والسهولة ، والاقتصاد ، وهى نفس الصفات التى أشار اليها (آدم سميث) فيما بعد .

---

(1) Henry William Spiegel, Ibid, chapter 3, PP. 58 — 63.

(2) George W. Wilson, Classics of Economic Theory, Op — Cit, The Introduction, PP. 15 — 17.

(هـ) عدم جواز لجوء الحكومات الى مصادرة الملكيات وادارتها بنفسها ، وان تم ذلك بدعوى الصالح العام . اذ يفترض (أورسم) دائما حدوث تصرفات الحكام لمصلحتهم الشخصية ، دون نظر الى الصالح العام بالدرجة الأولى كما يدعون . وقد استند (أورسم) فى ذلك على سوء تصرفات النبلاء ورجال الكنيسة الذين صب جام غضبه ، ونقده عليهم فى حضرة البابا عام ١٣٦٣ ميلادية ، وحقق بذلك شهرة فائقة(١).

المبحث الثالث

الفكر المالى فى العصر التجارى

تمهيـــد : -

يمتد العصر التجارى من عام ١٦٠٠ - الى عام ١٦٦٧ ميلادية ، الى مايزيد على نصف قرن من الزمان . وقد تميز هذا العصر بالتوسع فى النشاط التجارى بين دول أوربا الشرقية ، ودول أوربا الغربية ، وبين الشرق ، والغرب بصفة عامة كذلك . اذ حدث ذلك نتيجة لاختراع السفن ، وتحسن المواصلات ، وازدياد حركة الصيرفة ، وازدياد المعاملات بصفة عامة ، والتحرر التدريجى من الطابع الزراعى الذى سيطر على فكر ، واقتصاد أوربا فى العصور القديمة ، وفى العصور الوسطى كذلك.

وقد تأثر الفكر الفلسفى بمختلف هذه التطورات ، واتجه الى التحليل الاقتصادى للتبادل التجارى ، وتداول النقود ، ودور الدولة فيما يتعلق بالتمويل ، والاشراف على ، أو ادارة النشاط الاقتصادى فى المجتمع . ومن خلال مناقشات ، ودراسات وآراء فلاسفة هذا العصر يمكن التعرف على معالم الفكر المالى خلال تلك الفترة .

ونظرا لما لوحظ من أهمية آراء ، وأفكار ، ودراسات اثنين من فلاسفة هذا العصر ، هما (ويليام بيتى) ، و (توماس من) فى مجال الفكر المالى بصفة خاصة ، فاننا نستطيع تناول الأفكار المالية لهما بالدراسة

---

(1) Henry William Spiegel, The Growth of Economic Thought, OP — Cit, chapter3 , P. 74 .

فيما يلى ، كفلاسفة تحدد أفكارهم المالية معالم الفكر المالى فى العصر التجارى ٠

أولا : ـ الفكر المالى لـ (توماس من) : ـ

عاش (توماس من) خلال الفترة (١٥٧١ ـ ١٦٤١) ميلادية ، فى انجلترا وسجل أفكاره الاقتصادية فى مؤلفاته حول (التجارة بين انجلترا ، والهند الشرقية) عام ١٦٢١ ميلادية ، و (كنز انجلترا عن طريق التجارة الخارجية) ، الذى نشره ابنه عام ١٦٦٤ ميلادية ، وأعيد طبعه عدة مرات حتى عام ١٧٥٥ ميلادية ، لأهميته ٠

وما يعنينا التعرف عليه فى هذا المبحث من أفكار (توماس من)، هو أهم الأفكار المالية له ، والتى يمكن بيانها كما يلى : ـ

١ ـ يرى (توماس من) ، أن الضرائب تؤدى الى اضطراب النشاط الاقتصادى ، الا أنه بعد أخذ كافة الاعتبارات فى الحسبان ، يمكن التسليم بأهمية فرض الضرائب للصالح العام ٠

٢ ـ يجب انفاق حصيلة الضرائب على تمويل الحروب ، والمنافع العامة التى يستفيد منها مجموع الشعب ٠

٣ ـ تؤدى زيادة الضرائب ، أو الرسوم على السلع الضرورية للفقراء ، الى ارتفاع فى أجور العاملين بنفس معدل الضريبة ، أو الرسم٠

٤ ـ فى حالة استخدام الضرائب للحصول على دخول غير عادية للدولة ، فان زيادة الضريبة يجب أن تكون بالتساوى بين المواطنين منعا لشيوع روح العداء بين الشعب ، واختلال عدالة توزيع الدخل القومى ٠

٥ ـ لا يتحدد دخل الحاكم بالفرق بين ايراداته ، ونفقاته ، ولكن بالفرق بين الصادرات ، والواردات ٠ ويمثل الفائض المتحقق فى هذه الحالة أقصى دخل يمكن أن يدخل الى خزانة الحاكم خلال سنة مالية ٠

٦ ـ يحذر (توماس من) من تمادى الحاكم فى فرض الضرائب عن الحد الأقصى لما حصل عليه من دخل ، نظرا لما يترتب على ذلك

من تدهور النشاط الاقتصادى والثروة لدى الأفراد ، ولدى الحاكم كذلك ، ومن ثم فان زيادة الدخل عن طريق زيادة فائض التصدير ، هو أنسب الطرق للحصول على الموارد المالية اللازمة ٠

٧ ـ ضرورة توزيع الدخل ، والفائض المتحقق على كافة أفـــراد المجتمع ، والا ترتب على عدم توزيعه فساد الهيكل الاقتصادى ، وسرعة انهيار الاقتصاد ، شأنه فى ذلك شأن المعدة فى جسم الانسان ، اذا لم يتم توزيع ما فيها من طعام على جميع أعضاء الجسم ، انهار الجسد بالـكامل ٠

٨ ـ اعتبر (توماس من) مالدى الحكام من مجوهرات وحـــلى ذهبية ، وفضية مصدر تمويل احتياطى لا يقل أهمية عن الدخل العادى ويمكن اللجوء الى الانفاق منها على تمويل النفقات غير العادية ، كالحروب الضارية التى يرى (توماس من) ، أنها تؤدى الى استنزاف موارد الخزانة بالكامل مثلما حدث فى أسبانيا فى ذلك العصر ٠

٩ ـ تنحصر موارد تمويل الخزانة العامة فى الدخل المتولد من التصـدير ، وحصيلة الضرائب ، والمجوهرات ، والحلى ، والمعـــادن الثمينة ، وحصيلة الخدمات غير المنظورة المتعلقة بالتجارة الخارجية ، مثل خدمات النقل ورسوم الملاحة ، والرسوم المفروضة على الواردات ٠

١٠ ـ تخصيص الايرادات المتولدة من الضرائب ، أو الرسوم المفروضة على الواردات فى تعـــويض نقص الايرادات الناتج عن دفع الرســوم المفروضة على الصادرات (١) ٠

ثانيا : ـ الفكر المالى لـ (ويليام بيتى) : ـ

يمكن التعرف على أهم الأفكار المالية لـ (ويليام بيتى) من خلال كتابه عن (الضرائب ، والمساهمات) الصادر عام ١٦٦٢ ميلادية ٠ ويمكن القول بأن تلك الأفكار يمكن حصرها كما يلى : ـ

---

(1) Henry William Spiegel, Ibid, chapter 6, P. 111.

(أ) يعتبر الفائض المتولد من قطاع الزراعة ، أهم مصادر تمويل الخزانة العامة .

(ب) يجب فرض ضريبة على ايجار الأراضى الزراعية ، خاصة فى الدول التى تكتشف حديثا ، وهو ما يؤدى الى الحصول على حصيلة هامة من الضرائب للدولة ، كما يؤدى الى خفض أسعار الأراضى الزراعية . وذلك بعكس الحال فى الدول القديمة التى تتوقف الآثار التى تنتج عن فرض الضريبة فيما على ماذا كان الايجار طويل الأجل أم قصير الأجل . ففى حالة الأجل القصير ، يؤدى فرض الضريبة الى قيام صاحب الأرض الزراعية برفع قيمة الايجار ، كما يرفع المستأجرون أسعار بيع المنتجات الزراعية . أما فى الأجل الطويل فلا يستطيع المالك أن ينقل عبء الضريبة على المستأجر ، وطالما أن قيمة الايجار لم تزد فان الضريبة المدفوعة كنسبة مئوية من الايجار تكون أقل منها فى حالة الأجل القصير . ويستمر المستاجرون فى البيع بالأسعار المرتفعة التى حددتها قوى السوق فى الأجل القصير ، وبذلك يستفيدون من فرض الضريبة بالنظر الى أوضاعهم المالية قبل فرض الضريبة .

(ج) يجب أن تتميز الضريبة بالتناسب ، والا تكون لها آثار على توزيع الثروة فى المجتمع . اذ أن الأفراد لا يعنيهم زيادة مقدار الثروة بقدر ما يعنيهم أولا تغير أوضاعهم النسبية . فاذا ما كانت الضريبة تتناسب مع الدخل أو الثروة ، لا يترتب على فرضها معاناة ، أو فقدان للثروة .

(د) توزيع الدخل أو الثروة يجب أن يتم باجراءات مختلفة دون استخدام الضرائب . وذلك مثل التشريعات والاجراءات الاجتماعية والسياسية التى تحقق التكافل الاجتماعى ، وانصاف الفقراء .

(هـ) يمكن أن يؤدى فرض بعض الضرائب الى زيادة الثروة ، أو الدخل ، وليس الى نقصهما . وذلك فى حالة انفاق حصيلة احدى الضرائب على تحسين الأراضى الزراعية ، وزيادة الانتاج ، واستخراج المعادن ، والصيد ، والتصنيع . وهو ما يمكن أن نستنتج منه أيضا أن (ويليام بيتى) قد حدد أوجه الانفاق العام فى المجالات المذكورة .

بالاضافة الى الاعانات التحويلية .

(و) امتدح (ويليام بيتى) نظام الضرائب الألمانى الذى يفرض الضرائب على الانفاق ، ولبس على الدخل ، أو الثروة .

(ر) تعتبر الاعانات الاجتماعية للعاطلين ، والشحاذين بمثابة ضريبة سالبة على الدخل ، ويجب أن تخصص لها نصيب من حصيلة الضرائب سنويا لمنع التسول والجريمة ، وعدم الاضرار بالانتاج ، والمجتمع .

(ع) ناقش (ويليام بيتى) فكرة مضاعف الانفاق عندما أوضح أن بعض الفئات العاملة فى المجتمع مثل التجار الذين يحصلون على أموالهم من الملاهى ، والتسلية ، والزينات ، وأقواس النصر ... الخ ، بينما تذهب هذه الأموال الى أصحاب المهن النافعة مثل الخبازين ، والترزية ، وصناع الأحذية ... الخ ، وهكذا تسير دورة الانفاق . الا أنه لم يذكر صراحة أنه يعالج موضوع مضاعف الانفاق ، أو دورة الدخل أو النفقات ، بل تعرض لهذا الموضوع فى سياق مناقشة النفقات غير النافعة ، أو غير الضرورية (١) .

المبحث الرابع

الفكر المالى من (آدم سميث) الى (مارشال)

تمهيـــد : ـ

نناقش فيما يلى الأفكار المالية لكل من (آدم سميث) ، و (ريكاردو) ، و (ستيوارت ميل) ، و (الفريد مارشال) ، وهم يمثلون المدرسة الكلاسيكية القديمة . وقد كان لهؤلاء جميعا آراء مالية عامة تتعلق بموضوعات الضرائب ، والانفاق العام ، ودور الدولة فى ادارة النشاط

---

(١) راجع كل من :

George W. Wilson, Op — Cit, The Introduction, PP. 20 — 21

Henry William Spiegel, The Growth of Economic Thought, Op - Cit., chapter 5, PP. 128 — 134.

الاقتصادى ، واعادة توزيع الدخل القومى ، وفكرة مضاعف الانفاق ... الخ . وقد عاش جميع هؤلاء الاقتصاديين خلال الفترة (١٧٢٣ - ١٩٢٤).

أولا : - الفكر المالى لـ (آدم سميث) : -

يعتبر مؤلف (بحث فى طبيعة ، وأسباب ثروة الشعوب) الصادر عام ١٧٧٦ المرجع الرئيسى للتعرف على آراء (آدم سميث) الاقتصادية بصفة عامة ، والمالية بصفة خاصة .

وفى مجال تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، أو توجيه حركة الأسواق ، أبدى (آدم سميث) معارضته لأية قيود تفرضها الحكومة على حرية الأسواق . وأوضح أن وظائف الحكومة تنحصر فى توفير الحماية ، والأمن ، والعدالة ، والمنافع العامة للمواطنين ، واصدار النقود ، وادارة المشروعات العامة فى مجالات المواصلات ، والتعليم ، واصدار القوانين الخاصة بالربا ، وحقوق الطبـع ، وحقوق الاختـــراع . ومنح حقوق الاحتكار للشركات العاملة فى التجارة الخارجية فى المناطق أو الدول النائية .

واعتبر (آدم سميث) أن قدرة الحكومة على تحقيق الأرباح يعتبر المعيار الرئيسى للحكم على حقها فى ملكية وادارة المشروعات .

وقد تعرض (آدم سميث) لموضوع الضرائب ، فأوضح أن هنـاك أربعة صفات يجب أن تتصف بها الضريبة وهى : الاقتصاد ، والمساواة واليقين ، والملاءمة .

وعند مناقشة موضوع المساواة فى فرض الضريبة أوضح (آدم سميث) ، أن الضريبة يجب أن تفرض تبعا لمقدار ما لدى الفرد من دخل ، أو قدرته على الدفع ، وتحمل عبء الضريبة .

كما أوضح أن عدم اليقين عند فرض ، أو تحديد الضريبة يضع الممول تحت رحمة السلطات المختصة بجباية الضريبة ، ويفتح الباب أمام الفساد الادارى . ولذلك يجب تحديد مقدارها ، ووقت جبايتها ، وطريقة التحصيل ، بوضوح لجميع أفراد المجتمع .

وفى معرض الحديث عن الضرائب على الاستهلاك طالب (آدم سميث) ، بأن تكون الضريبة على السلع الاستهلاكية الفاخرة أو الكمالية فقط . وأوضح أن هذا النوع من الضرائب يعتبر أكثر وضوحا وملاءمة للمستهلك من الضرائب المباشرة ، حيث يدفعها الممول فى شكل دفعات قليلة القيمة فى كل مرة يقوم فيها بعملية الشراء ، فضلا عن حريته فى الشراء من عدمه ، وبالتالى التعرض للضريبة أم لا .

ويرى (آدم سميث) أن فرض الضريبة يجب ألا يؤدى الى مصادرة الدخول من أجل تمويل الخزانة العامة . اذ أنه من الممكن أن يؤدى فرض الضريبة الى خفض دخول الأفراد بقدر كبير من الزيادة التى يحدثها فرض الضرائب فى الموارد العامة فى الحالات الآتية : ـ

١ ـ ارتفاع تكلفة التحصيل نتيجة زيادة عدد الموظفين الذين يقومون على جباية الضرائب ، وزيادة ما يحصلون عليه من أجور ، أو مرتبات ، والتى يمكن أن يؤدى التحديد المسبق لها الى احتمال فرض ضريبة اضافية على المواطنين .

٢ ـ عندما يؤدى فرض الضرائب الى فرض أعباء جسيمة على المشروعات الانتاجية والتجارية ، مما يؤدى الى عدم تشجيعهم على التوسع فى الانتاج وزيادة عدد العاملين لديهم . بل يمكن أن يؤدى فرض مثل هذا النوع من الضرائب بشكل اجبارى الى الحد من الأنشطة التجارية والانتاجية وتدهورها .

٣ ـ المحاولات غير الناجحة لتفادى الضريبة ، والتهرب منها بمختلف محاولات التزوير ، تؤدى الى تعرض هؤلاء الذين حاولوا التهرب للعقوبات ، ومن ثم القضاء على أنشطتهم كلية ، وحرمان المجتمع من الفوائد التى يمكن أن تعود عليه فى حالة استمرار تلك الأنشطة ، والأعمال .

٤ ـ تكرار زيارة الموظفين الذين يفحصون ، ويقدرون ربط الضرائب على المشروعات الانتاجية ، والتجارية يؤدى الى تعطيل العمل ، أو ارباكه ، أو اضطرابه دون مبرر ، وهو ما يترتب عليه خفض معدل العمل والانتاج والدخل ، وارتفاع تكلفة التحصيل .

وفى كافة هذه الحالات يؤدى فرض الضرائب الى الاضرار بدخول الأفراد بدرجة أكبر مما تؤدى الى زيادة الايرادات العامة ٠

وقد تناول (آدم سميث) موضوع الانفاق العام ، وحدد النفقات العامة التى يجب أن تلتزم بها الحكومة وهى : نفقات الدفاع ، ونفقات العدالة ، ونفقات المنافع العامة ، والمؤسسات العامة ٠

وبالنسبة لنفقات الدفاع ، أشار (آدم سميث) الى أن نفقات القوات المسلحة لا يمكن التغاضى عنها سواء فى أوقات الحرب ، أو السلم ، وتختلف هذه النفقات من مجتمع الى آخر ، ومن فترة زمنية الى أخرى ٠ بيد أن عدد أفراد القوات المسلحة يجب ألا يزيد عن عدد الأفراد المدنيين العاملين فى المجتمع الذين يتحملون نفقات تدريب الجيش ، ونفقات الحروب ٠

وفيما يتعلق بنفقات العدالة أوضح (آدم سميث) أهميتها لتحقيق النظام والمحافظة على ممتلكات الأفراد ، وأنفسهم ، وشعورهم بالأمان والاستقرار ، وحماية الفقراء من جور الأغنياء ، أو اعتداءاتهم ٠ وأشار الى أن نفقات العدالة تتمثل فيما يدفع من مكافآت ، أو أجور للقائمين على شئون القضاء ٠ وأعتبر (آدم سميث) هذا النوع من النفقات من أوجه الانفاق التى تدر عائدا فى الأجل الطويل ٠ وقرر أن هذه النفقات تمثل نسبة ضئيلة جدا من اجمالى الانفاق العام فى المجتمعات المتحضرة ٠ كما أن رسوم القضاء التى تحصلها المحاكم من المواطنين تقلل من أعبـــاء نفقات العدالة على الخزانة العامة ٠ ويرى (آدم سميث) كذلك أنه يجب ألا يتوقف تحديد مرتبات رجال القضاء على قوة الاقتصاد ، أو ضعفه ، طالما أنه من الأفضل تحقيق استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية ٠

ولدى تناوله للانفاق على المرافق العامة أشار (آدم سميث) الى أن مقـــدار النفقـــات يختلف من فتـرة الى أخـــرى فى المجتمـع الواحد ، كما أوضح أن هذه النفقات تنقسم الى نوعين : يتعلق الأول منها بالانفاق على المرافق التى تتولى تسهيل حركة التجارة ، أما النوع الثانى فيشمل الانفاق على مؤسسات التعليم والتدريب ٠

وتشتمل المرافق العامة التى تضطلع بمهمة تسهيل حركة التجارة ، على الطرق ، والكبارى ، والقنوات الملاحية ، والموانىء ... الخ . ويختلف الانفاق العام على هذه المرافق من فترة لأخرى تبعا لتغـــير الانتاج ، أو كمية السلع المنتجة التى يتم نقلها من خلال هذه الأنواع من المرافق . كما أن تقوية الكبارى ضرورية كلما زادت حركة ، وكمية السلع التى تحملها وسائل النقل عبر هذه الكبارى . وكذلك الحال بالنسبة للموانىء ، وقنوات الملاحة . وفى كافة هذه الحالات يتغير معدل الانفاق العام على هذه المرافق العامة . بيد أنه يلاحظ أن معظم هذه المرافق يدر قدرا من الموارد للخزانة العامة ، مما يخفف من أعباء الانفاق العام على هذه المرافق . بل ان بعض المرافق لا يحمل الخزانة شيئا ، وانما يعتبر مصدر دخل لها .

وهناك نوع من الأعمال العامة التى تتطلب نفقات غير عادية ، وتتعلق بتسهيل حركة التجارة مثل نفقات التمثيل التجارى ، والسفراء ، أو رعاية المصالح التجارية فى مختلف الدول ، وحل النزاعات الطارئة بين الشركات الأجنبية ، والمواطنين أو الحكومات . ويلاحظ أن (آدم سميث) يحبذ تخصيص الايرادات الناتجة عن تحصيل الرسوم الجمركية التى تفرض بغرض حماية التجارة ، والانتاج ، للانفاق على مثل هذا النوع من النفقات غير العادية الهادفة الى حماية التجارة وحل مشكلاتها .

وانتقل (آدم سميث) بعد ذلك ، الى الحديث عن نفقات تعليم الشباب ، فأكد أهميته ، واعتبره من أنواع الانفاق المدرة للدخل ، أو العائد فى الأجل القصير ، وفى الأجل الطويل . اذ عادة ما تحصل منشآت التعليم رسوما دراسية من الطلاب ، فضلا عما تحصل عليه من اعانات ، أو تبرعات . وأوضح أن أهمية الانفاق على التعليم ترتفع فى المجتمعات المتحضرة عنها فى غيرها من المجتمعات ، وبالتالى يزيد الانفاق فى المجتمعات الأولى عنها فى الأخيرة .

أما الانفاق على مؤسسات تعليم الكبار من مختلف الأعمار ، فيتم تمويله عن طريق المساهمات ، أو العطايا التى يقدمها التلاميذ لأساتذتهم ، أو عن طريق استخدام القانون لفرض ضرائب على الأراضى الزراعية ، والمرتبات ، وغيرها . الا أن الجزء الأكبر من التمويل يأتى عن طريق

التبرعات الذاتية ، حيث أن التعليم فى مثل هذه المؤسسات عادة ما يكون دينيا ، يعد الأفراد للحياة الآخرة ٠

وتناول (آدم سميث) بعد ذلك ، نفقات المحافظة على هيبة ، و كرامة السلطة الحاكمة ، فأوضح أنها تختلف تبعا لنوع ، أو طبيعة الحكومة ، وباختلاف الأزمنة ، أو العصور ، حينما يتزايد عدد الأفراد سنة بعد أخرى ، وتتغير اذواقهم ، وممتلكاتهم ، وملابسهم ، وأدواتهم ، مما يضطر الحاكم الى تغيير أنماط سلوكه ، وملابسه ، وممتلكاته ، للمحافظة على هيبته ، أو كرامته ٠ ومن ثم ترتفع النفقات التى تفرضها كرامة ، وأهمية الحاكم ٠ وهو ما يطلق عليه فى الوقت الحاضر نفقات الجلالة ، فى النظم الملكية ، ونفقات الرئاسة فى النظم الجمهورية ٠

وتجدر الاشارة الى معارضة (آدم سميث) لفكرة الاعانات ، أو الضريبة السالبة على الدخل ، نظرا لأن ذلك يؤدى الى عدم تراكم الثروة ، بل الى الفقر ، فضلا عن تشجيع العاطلين عن العمل ، والكسالى على الحصول على دخل دون مقابل ٠ واعتبر (آدم سميث) أن تبذير الحكومات يؤدى الى قلة الانتاج ، والصناعات ، والدخل ، وتدهور التجارة ، وبالتالى قلة التراكم الرأسمالى (١) ٠

ثانيا : ـ الفكر المالى لـ (ريكاردو) : ـ

عاش (ريكاردو) خلال الفترة (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) فى لندن بالمملكة المتحدة ، وأصدر عدة مؤلفات اقتصادية ، حيث صدر مؤلفه الأول (مقترحات لتحقيق الاقتصاد ، والأمان للعملة) عام ١٨١٦ ، كما صدر مؤلفه الثانى (مبادىء الاقتصاد السياسى والضرائب) عام ١٨١٧ ، بينما صدر مؤلفه الثالث بعد وفاته بعنوان (خطة لانشاء بنك قومى) عام ١٨٢٤ ٠ وذلك بالاضافة الى عدة كتيبات ، ومقالات عن الأرباح ، والأسعار ، والنقود ، والبنوك فى سنوات متفرقة ٠

---

(1) Smith, Adam, The Wealth of Nations, Edwin Connan,New York, Random House, Inc., Modern Library. 1937.

وللتعرف على آراء (ريكاردو) المالية ، لابد من الرجوع الى مؤلفه عن مبادىء الاقتصاد السياسى ، والضرائب ، وبعض مقالاته عن الأرباح. ويعتبر (ريكاردو) أول من أفرد دراسة عميقة عن الضرائب ، وهو ما يؤهله ليكون أول من تناول دراسة المالية العامة بمفهومها القديم الذى يعنى بالدرجة الأولى بدراسة موضوع الضرائب (١) .

ويلاحظ أن (ريكاردو) لم يهمل موضوع الانفاق العام ، وانما تناوله بدراسة أقل عمقا من تناوله لموضوع الضرائب . فقد أوضح (ريكاردو) ، أن الانفاق العام دائما ما يكون على حساب الانفاق الخاص لمجموع أفراد المجتمع ، أى أن زيادة الانفاق العام بمقدار وحدة نقد معينة ، يؤدى الى نقص الانفاق الفردى بنفس المقدار . كما أشار (ريكاردو) ، الى أن الانفاق على الحروب ، والنفقات العادية للدولة ، أو الانفاق على العمال غير المنتجين ، يؤدى الى انخفاض الدخل القومى، وانخفاض رؤوس الأموال . وذلك نظرا لأن هذه النفقات يتم تمويلها عن طريق فرض الضرائب على القطاعات الصناعية المنتجة فى الدولة .

وقد تناول (ريكاردو) موضوع الضرائب ، فأوضح أن فرض الضرائب على ريع الأراضى الزراعية ، يؤدى الى عدم تشجيع الانتاج الزراعى . وأوضح أن هذا النوع من الضرائب لا يستطيع المالك أن ينقل عبئه الى المستهلك ، طالما أن أسعار المنتجات الزراعية لا ترتفع الى معدلاتها الحدية .

ويرى (ريكاردو) ، أن بقية الأنواع الأخرى من الضرائب يمكن نقل عبئها ، اما الى المستهلك ، أو الى أولئك الذين تؤول اليهم الأرباح. بالنسبة للضرائب على الأجور ، يتم نقل عبئها على الأرباح ، طالما أن الأجور تظل عند مستواها الفعلى . أما الضرائب على منتجات الأراضى الزراعية ، أو على الأراضى ذاتها فيتم نقل عبئها على المستهلك مثلما يتم نقل عبء الضريبة على أرباح بعض المنتجين . ومع ذلك ، يؤدى فرض ضريبة على أرباح كافة التجار الى خفض مقدار الأرباح .

---

(1) Henry William Spiegel, The Growth of Economic Thought, Op — Cit., chapter 14, P. 333.

ويعرف (ريكاردو) الضريبة بأنها جزء يقتطع من ناتج الأرض ، أو العمل فى الدولة ، وذلك بواسطة الحكومة · وعادة ما يدفع هذا الجزء اما من الدخل ، أو من رأس المال · فاذا كان انفاق الحكومة يتم تمويله عن طريق فرض ضرائب اضافية ، مع زيادة الانتاج ، أو خفض انفاق الأفراد ، فان عبء الضرائب يقع فى هذه الحالة على الدخل دون مساس برأس المال · أما فى حالة عدم زيادة الانتاج ، أو خفض نفقات الاستهلاك غير المنتج بمعرفة الأفراد ، فان عبء الضرائب يكون على رأس المال · ومن ثم خفض الانفاق على الاستهلاك الضرورى ، أو المنتج للأفراد ، وتدهور الانتاج بصفة عامة ، وخفض الدخول ، ثم قلة حصيلة الضرائب · ويجادل (ريكاردو) ، فيضيف أن فرض الضرائب لابد أن يقلل حتما من معدل التراكم الرأسمالى ، ومهما يقال فى هذا الشـــأن فمن المؤكد أن زيادة رأس المال تكون أكبر قبل فرض الضرائب عنها بعد فرضها · وذلك اذا ما نظرنا الى الأثر الكلى النهائى لفرض الضرائب · وينبه (ريكاردو) الى أنه ليس من الضرورى أن تفرض الضريبة على رأس المال لكى توصف بأنها ضريبة على رأس المال ، أو على الدخل حتى توصف بأنها ضريبة على الدخل ، ذلك أن أثر فرض الضريبة يمتد الى كل من رأس المال ، والدخل فى نهاية المطاف ، اذ أن مجرد فرض الضريبة يقلل من الحافز على الاستثمار (١) · ويدلل (ريكاردو) على ذلك بما حدث فى انجلترا عندما فرضت الضريبة على وثائق الوصايا ، ونقل الملكية ، والهبة فى ذلك الوقت ، وأدى الى نقص رأس المال ، والدخل لضعف الحافز الناتج عن فرض الضريبة · وقد يدفع فرض هذه الضريبة كثير من الملاك الى بيع أراضيهم ، والبحث عن مجالات أفضل لتوظيف أموالهم فيها مثلما أشار (ساى) الى ذلك ، فاذا وجد هؤلاء من يشترى منهم تلك الأراضى توقعا لتحسن العائد فى المستقبل ، فان الدخل الكلى يتزايد بصفة عامة لتحسن دخول كل من البائعين ، والمشترين · أما اذا لم يحدث مثل هذا التبادل ، فلا تحدث أية زيادة فى الدخل الـــكلى ·

(1) Ricardo, David, Principles of Politicol Economy and Taxation, Reprinted in : Wilson, Classics of Economic Theory Op. Cit, PP. 239 —307.

ولقد تعرض (ريكاردو) لاستخدام المالية العامة بغرض توزيع الدخل القومى ، عندما أشار فى مقالاته عن الأرباح الى أن مصالح الملاك غالبا ما تتعارض مع مصالح العمال ، ومع مصالح كافة فئات المجتمع . ولذلك فان الدخل المتحقق من الانتاج الكلى بعد دفع أجور العمال ، يعود على أصحاب الأراضى ، وعلى الذين يستفيدون من حصيلة الضرائب ، والعشور (١) . أى أنه يمكن استنتاج أن (ريكاردو) يشير الى اعادة التوزيع باستخدام المدفوعات التحويلية ، أو الضرائب السالبة على الدخل ، التى تستقطع من أصحاب الدخول ، أو الملاك الزراعيين ، ويستفيد منها سائر فئات المجتمع . كما يلاحظ أن اشارة (ريكاردو) الى العشور ، تعنى توجيه جزء من الدخل الى المنشآت الخيرية ، والدينية ، فى اطار عملية التوزيع .

ثالثـا : ـ الفكر المالى لـ (ستيوارت ميل) : ـ

ولد (ستيوارت ميل) عام ١٨٠٦ ، وتوفى عام ١٨٧٣ ، وأصدر عدة مؤلفات أشهرها (مبادىء الاقتصاد السياسى) الذى صدر عام ١٨٤٨ . وذلك بالاضافة الى مؤلفه بعنوان (مبدأ المنفعة) الصادر عام ١٨٦٣ ، وعدة مؤلفات ، ومقالات فى الفلسفة ، ومؤلف عن سيرته الشخصية صدر بعد وفاته بقليل عام ١٨٧٣ .

وبصفة عامة يمكن القول أن (ميل) لم يتناول موضوع المالية العامة ، أو الضرائب مثلما فعل (ريكاردو) ، وانما عرج على دراسة دور الدولة ونفوذها فى المجتمع ، وتنظيم استخدام الموارد المتاحة بين الأفراد . كما تناول دراسة كيفية توزيع الدخل القومى ، ودور الدولة فى ذلك . ونوضح ذلك كما يلى : ـ

١ ـ دور الدولة : ـ

يرى (ميل) أن الانسان هو وحده الذى يستطيع أن يحافظ على

---

(1) Piero Saraffa and M.H Dabl, Ricardo, David, the works and Correspondence, Op — Cit, Vol. 9.

مصالحه ، وينظم شئونه ، ومن ثم يجب على الدولة عدم التدخل فى شئون الأفراد ، الا من خلال اصدار القوانين ، والتشريعات التى تحمى ممتلكاتهم ، وانتاجهم ، وتنظيم توزيع ثروات الطبيعة على الأفـــراد للاستفادة بتلك الثروات ، وهذا يعتبر أدنى درجات التدخل الحكومى فى المجتمعات المتحضرة . وذلك فضلا عن تدخل الدولة لاجبار المواطنين على تنفيذ تعاقداتهم ، ومنع التهرب ، أو الانحراف . ولذلك يجب أن تتحمل الحكومة أعباء توظيف الجنود ، والشرطة ، والقضاة ، والادارة المدنية للفصل فى المنازعات ، أو التحكيم ، وحفظ سجلات المواليد ، والوفيات ، والزواج والعقود المدنية أو المستندات القانونية . ويقـــرر (ميل) أن كافة هذه الوظائف لا تتعارض مع القول بأن الفرد هو أفضل من يحافظ ، أو يدافع عن مصالحه .

وبصفة عامة يرى (ميل) أن على الحكومة أن تتولى اصدار النقود نيابة عن الأفراد ، حتى لا يتحملوا مسئولية أو أعباء الوزن ، والتقييم ، والفحص بين آونة وأخرى . كما يجب على الحكومة أن تضطلع بمهام تمهيد ، أو تعبيد الطرق ، واضاءة ، ونظافة الطرق ، وتنظيم المرور فى تقاطعاتها ... الخ . وذلك بالاضافة الى انشاء ، وتحسين الموانى ، والفنارات ، والقيام بأعمال الحصر ، والمسح الجغرافى لعمل خرائط دقيقة عن الدولة ، وزيادة ، أو نقص منسوب مياه البحار ، أو الأنهار ، بواسطة السدود ، ووسائل التحكم (١) .

ورغم أن (ميل) لم يذكر صراحة ، أهمية توجيه الانفاق العـــام الى تلك المجالات ، الا أنه من البديهى استنتاج ذلك . اذ طالما أن الحكومة تقوم بهذه الوظائف نيابة عن الأفراد فلابد أن تحصل من الأفراد على مساهمات مالية أيا كانت طريقة جبايتها لتدخل الى خزانة الدولة ، ومنها يتم الانفاق على أعباء تأدية الوظائف المذكورة .

---

(١) راجــع : John Stuart Mill, Principles of Political Economy, : Reprinted in : Wilson, Classics of Economic Theory, Op — Cit, PP 309 — 378.

٢ - التوزيع : -

أوضح (ميل) أن توزيع الثروة بين أفراد المجتمع يتم بواسطة القوانين ، والعرف ، أو العادات التى يقرها مجموع الأفراد . أما قواعد التوزيع فتعتمد على آراء ، ومشاعر الفئة الحاكمة للمجتمع التى تتولى وضع هذه القواعد . وتختلف هذه القواعد من دولة الى أخرى ، ومن عصر الى آخر ، وبما يراه البشر بصفة عامة .

ويرى (ميل) أن فى حالة ملكية كافة أراضى الدولة لفرد واحد ، أو للحكومة مثلما كان الحال بالنسبة للدولة الشرقية ذات النظام الملكى ، فان هذا الفرد أو الحكومة هو الذى يتحكم فى عملية التوزيع . وبالنسبة لتحديد الريع فى مثل هذه الحالة ، فغالبا ما يختلط الأمر بينه ، وبين الضرائب .

وعندما تناول (ميل) الحديث عن الاشتراكية ، اتفق مع الكتاب الاشتراكيين الذين يعتقدون أن كثيرا من الأفـراد يقدسـون الحـرية ، والتخلص من تحكم أصحاب رأس المال الذين يفرضون على المستثمرين دفع مبالغ من النقود فى شكل ضريبة ، مقابل استخدام رأس المال . فضلا عن امتلاك رأس المال ، واستثماره لمصلحتهم بالكامل (١) . أى أنه يمكن القول بأن (ميل) يعتقد بعدم وجود ضرائب فى ظل النظـــام الاشتراكى ، وأن التوزيع يجب أن يتم عن طريق القوانين ، والتشريعات ، والاجراءات الحكومية ، فى كل من النظام الرأسمالى ، والنظام الاشتراكى . لكنه لم يذكر صراحة ما اذا كانت التشريعات الضريبية ضمن تلك الاجراءات أو القوانين ، والتشريعات أم لا .

رابعا : - الفكر المالى لـ (مارشال) : -

عاش (الفريد مارشال) خلال الفترة (١٨٤٢ - ١٩٢٤) ، وشغل

---

(1) John Stauart Mill, Essays On Some Unsettled Questions on Political Economy, The London School of Economics and Political Science, 1948, PP. 132 — 185.

كرسى الاقتصاد السياسى بجامعة كمبروج بالمملكة المتحدة عام ١٨٨٥ · ومن أشهر مؤلفاته فى علم الاقتصاد كتاب (مبادىء الاقتصاد) الصادر عام ١٨٩٠ ، وطبع ثمانية مرات آخرها عام ١٩٢٠ ، وصار مرجعا لدراسة الاقتصاد فى مختلف جامعات أوربا ، وأمريكا لسنوات عديدة ·

ويمكن القول بأن أهم الأفكار المالية لـ (مارشال) هى ما يلى : -

(أ) يجب توجيه الانفاق العام بما يتفق مع مصالح الطبقة العاملة فى المجتمع ، ورفع مستوى المعيشة بوجه عام · وفى هذا الشأن تبرز أهمية الانفاق العام على التعليم والتدريب ، وعلى مجالات الصحة العامة، والصحة الوقائية ، وتقديم المساعدات الى الفقراء من أبناء الطبقة العاملة بصفة خاصة ، على نحو يؤدى الى حسن اعادة توزيع الدخل القومى ·

(ب) يتزايد الانفاق العام ، كلما تزايدت الأعداد السكانية ، ولذلك يكون من الضرورى مراجعة معدل نمو السكان كل فترة زمنية معينة ، حتى يمكن المحافظة على مستوى معيشة مناسب للسكان ·

(ج) فى مجـــال تدخل الدولة فى الحيــاة الاقتصادية ، أوضـح (مارشال) أن على الحكومة أن تعمل على تحديد حدود دنيا للأجور ، ومنع تشغيل النساء · والقيام بدراسة احصائية عن أعداد العاملين الذين لا يساوى عملهم الحد الأدنى للأجور ، ومنحهم معونات مالية من خزانة الدولة · ويفضل دفع هذه الاعانات للأسر التى يعولونها مباشرة ·

وأشار (مارشال) الى أن كثيرا من الثروات التى حققها الأفراد فى عصره فى بريطانيا ، جاءت نتيجة المضاربة ، وليست نتيجة الاستثمار فى مجالات انتاجية ، أى أنها تكونت على حساب مصالح المجتمع ، وأهدافه · ولذلك يجب أن تخضع أنشطة المضاربة لمراقبة الحكومة ، ولكن يجب عدم التسرع فى ذلك قبل بحث أنسب الوسائل الفعالة فى هذا الشأن ·

(د) النظرة المتعمقة لآراء (مارشال) بشأن توزيع الدخـــل القومى ، توضح أن (مارشال) قد أدرك أهمية الضرائب فى هـــذا الشأن ، باعتبارها وسيلة للحصول على المال من الأغنياء ، ودفعها الى

الفقراء من أبناء الطبقة العاملة من خلال الانفاق العام الذى يوجه الى مجالات يستفيد بها الفقراء بدرجة أكبر من الأغنياء ، مع منح المساعدات المالية لهم ، ولأسرهم بدرجة قد نؤدى الى القضاء على شرور ، وآثام الفقراء من على وجه الأرض (١) .

الا أن (مارشال) يعارض ملكية الحكومة لوسائل الانتاج باعتبار أنها تؤدى الى تثبيط الهمم ، واعاقة التقدم الاقتصادى ، الا اذا وجد نوع من البشر المجردين من دوافع الأنانية ، والعمل لخدمة المصالح العامة ، وهو وما يعتبر نادرا نسبيا .

(هـ) يمكن للحكومة أن تعمل على تراكم الثروة أو الدخل بهدف انفاقه فى المستقبل لصالح الطبقة العاملة ، الا أن ذلك ينطوى على خطر التحكم فى كافة الموارد والثروات الطبيعية ، خاصة فى الدول الديمقراطية (٢) . وبذلك نستطيع القول بأن (مارشال) لا يحبذ وجود فائض كبير فى ميزان الدولة ، نظرا لأن ذلك يعكس زيادة دور الدولة فى توجيه الموارد الاقتصادية ، أو التحكم فيها ، وهو ما ينطوى على خطورة كبيرة جعلت (مارشال) ، يرفض الملكية العامة لوسائل الانتاج ، كما سبق القول .

(و) يعارض (مارشال) التوزيع المتساوى للدخل القومى ، نظرا لأن ذلك يؤدى الى فقدان الموارد الاقتصادية ، وعدم تحسن أحوال أغلبية الشعب ، وبالتالى عدم الوصول الى المستوى الذى يتوقعه الاشتراكيون للمجتمع ، مستوى العصر الذهبى للاشتراكية . الا أن ذلك لا يعنى عدم اتخاذ الحكومة للاجراءات التى تحقق القضاء على عدم التساوى ، ولكن بما لا يتعارض مع دوافع حرية وقوة الشخصية الفردية التى تحقق الانطلاق ، وبما لا يؤدى الى القضاء على الرفاهية الاجتماعية .

---

(1) Alferd Marshall, Principles of Economics, Reprinted in Wilson Classics of Economic Theory, Op — Cit, PP. 567 — 637.

(2) Ibid, P. 632.

ونستطيع فى نهاية هذا المبحث أن نقول بأن كافة الآراء المـــالية لأعضاء المدرسة الكلاسيكية القديمة بدء من(آدم سميث) الى (مارشال)، لم تتصف بعمق التحليل المالى الذى يرقى الى مرتبة علم المالية العامة ، باستثناء تحليل (ريكاردو) لموضوع الضرائب ، الذى كان أكثر عمقا من كافة الكلاسيكيين القدماء حول هذا الموضوع ٠

كما يلاحظ سهولة ادراك أن كافة هؤلاء الاقتصاديين ، قد اتفقت آراءهم على عدم تجاوز الحكومة لموقف الحياد فيما يتعلق بالتدخل فى ادارة وملكية النشاط الاقتصادى ٠ ومع ذلك لا يمكن انكار أن آراءهم بشأن توزيع الدخل القومى لم تستبعد تدخل الدولة ، وان كان بشكل غير مباشر لتقليل الفجوة بين طبقات المجتمع ، ورفع مستوى الطبقة العاملة فى المجتمع ٠

المبحث الخامس

الفكر المالى الكينزى

مقـــدمة : ـ

نتناول فى هذا المبحث دراسة الفكر المالى لـ (جون مينارد كينز)، و (جون هيكس) باعتبارهما أول من وضع اللبنات الأولى للفكر المالى الذى على أساسه قام البناء الحالى للفكر المالى الحديث ٠ اذ تعتبر الثورة الكينزية التى وضعت نهاية غير سعيدة للفكر الكلاسيكى القديم بداية مرحلة جديدة ، ومجيدة فى تاريخ الفكر الاقتصادى بصفة عامة ، والفكر المالى بصفة خاصة ٠ اذ اتخذ المفكرون الماليون الفكر الكينزى نقطة انطلاق للتوصل الى رؤى جديدة ، وربما شبه نظريات حديثة فى الفكر المالى ومازالت الدراسات تتوالى حتى اليوم متخذة من فكر (كينز) بداية وأساسا ، بعد أن كان المفكرون ينطلقون فى دراساتهم المالية والاقتصادية من ركائز الفكر التقليدى (الكلاسيكى) ٠

أولا : ـ الفكر المالى لـ (جون ماينارد كينز) : ـ

فى عام ١٩٣٥ وضع (كينز) مؤلفه الشهير (النظرية العامة

للعمالة والفائدة ، والنقود) ، والذى كان له صدى هائل لدى علماء الاقتصاد فى ذلك العصر . اذ كان بمثابة ثورة على الفكر الاقتصادى التقليدى ، غيرت كثيرا من المفاهيم التقليدية ، وقدمت أفكارا ، ومداخل جديدة لعلاج المشاكل الاقتصادية عامة ، ومشكلة البطالة التى سادت أوربا ، والعالم خلال الثلاثينات من القرن الحالى بصفة خاصة .ويعتبر عنوان الكتاب الذى صدر حاملا عبارة النظرية العامة ، ودعوة (كينز) فى مقدمة الكتاب الى ممارسة ، أو تطبيق هذه النظرية للوصول الى حلول للمشاكل المستعصية فى ذلك الوقت ، من أهم العوامل التى نبهت الاقتصاديين ، والسياسيين الى القيمة الحقيقية التى ينطوى عليها ذلك المؤلف . ثم جاءت نتائج التطبيق بعد ذلك موافقة فى الكثير لما احتوته النظرية ، وساعدت على الخروج من أزمة الكساد العالمى الكبير . ومنذ ذلك الوقت لا تزال نظرية (كينز) المرجع الأول لدراسة الفكر المالى وأداة دعاة السياسة المالية فى الجدل حول فعالية هذه السياسة ، مثلما هو أداة دعاة السياسة النقدية فى النقد ، والهجوم على السياسة المالية ، فضلا عن كونه بالطبع أداة أولئك الذين يعتقدون فى أهمية استخدام السياستين المالية ، والنقدية معا .

وما يعنينا فى هذا المبحث هو دراسة الآراء التى اشتمل عليهـــا المرجع المذكور خاصا بالسياسة المالية ، وكيفية استخدامها للخروج من الأزمات الاقتصادية بصفة عامة ، وأزمة البطالة بصفة خاصة ، وفـكرة مضاعف الانفاق ، وكيفية استخدامها لتحقيق التوظف ، وزيادة الدخل الحقيقى ، وتحقيق الثروة . ثم نوضح الاطار العام للنظرية العامة للتوظف كما عرضها (كينز) فى كتابه المشار اليه . وهو مانتناول بيانه ، كما يـلى : -

١ - الطلب الفعال . كأداة مالية لتحقيق التشغيل فى المجتمع : -

عـرف (كينز) الطلب الفعـال بأنه قيمة الطلب المتحقق عندما تتقاطع دالة الطلب الكلى مع دالة العرض الكلى . وأوضح (كينز) أنه عندما تكون دالة الطلب أكبر من دالة العرض ، فانه يوجد حافز لدى المنظمين لزيادة العمالة الى مستوى أكبر من عدد العمال الموظفين فعلا فى عمليات الانتاج . كما يمكن للمنظمين كذلك زيادة التكلفة من خلال

المنافسة بينهم للحصول على عناصر الانتاج الى النقطة التى يتحقق عندها توظيف العمال فى حالة تعادل الطلب الكلى مع العرض الكلى . وتعتبر هذه النقطة هى الحالة التى يتوقع المنظمون عندها الحصول على أقصى معدل ممكن للأرباح . وأشار (كينز) الى أن الطلب الفعال لا يعبر عن قيمة توازن فريدة بين العرض ، والطلب ، وانما يعبر عن مدى معين تتحقق خلاله عدة قيم متسـاوية ، ومقبولة . كما أن كمية العمالة لا تتحدد ، الا عندما توجد حدودا قصوى للتوظف ، تفرضها الأضرار ، أو عدم النفع الحدى لتوظيف المزيد من العاملين . أى أن التنافس بين المنتجين ، أو المنظمين ، تؤدى دائما الى المزيد من التوظف ، والتوسع فى الانتاج ، الى النقطة التى عندها تنعدم مرونة المعروض من الناتج ، ولا تؤدى زيادة قيمة الطلب الفعال ، الى أية زيادة فى الناتج . وينطبق نفس هذا التحليل على حالة التوظف الكامل التى تعبر عن حالة تنعدم فيها مرونة التوظف الكامل نتيجة زيادة الطلب الفعال على الناتج المتحقق من هذه الزيادة .

ويرى (كينز) أن زيادة التوظف تؤدى الى زيادة الدخل الكلى الحقيقى ، كما تؤدى زيادة الدخل الكلى الحقيقى ، الى زيادة الاستهلاك ، ولكن ليس بنفس نسبة الزيادة فى الدخل ، وانما يتوقف ذلك على الميل للاستهلاك فى المجتمع . ولذلك فان توازن مستوى التوظف (المستوى الذى عنده يتوقف المنتجون عن زيادة ، أو نقص التشغيل) يعتمد على كمية الاستثمارات الجـارية ، والتى تعتمـد بدورها على الرغبـة فى الاستثمار . وتتوقف هذه الرغبة على العلاقة بين الكفاءة الحدية لرأس المال ، وأسعار الفائدة على القروض . وهكذا نجد أن توازن مستوى التشغيل يتوقف على كل من الميل للاستهلاك ، ومعدل الاستثمارات الجديدة ، حيث يتساوى ثمن العرض الكلى من الناتج المحلى مع ثمن الطلب الكلى . بينما لا يحدث مثل هذا التساوى عند أى مستوى تشغيل آخر . ويلاحظ أن هذا المستوى لايمكن بأى حال أن يتخطى مستوى التشغيل الكامل ، وذلك لأن معدل الأجر الحقيقى لا يمكن أن يقل عن الضرر أو عدم المنفعة الحدية للعمل . ويشير (كينز) الى أنه ليس هناك ما يدعو الى أن يتساوى ذلك المستوى من التشغيل (التوازن) مع مستوى التشغيل الكامل . ذلك أن تضافر الطلب الفعال مع التوظف الكامل يعتبر حالة خاصة ، طالما أن هذا لا يحدث الا عندما توجد علاقة خاصة بين الميـل

للاستهلاك ، والرغبة فى الاستثمار • اذ فى ظل هــذه العــلاقة يؤدى الاستثمار الجارى الى زيادة فى الطلب تتساوى مع زيادة ثمن المعروض الكلى من الناتج المتحقق من التشغيل الكامل عن الانفاق الاستهلاكى للمجتمع فى حالة التشغيل الكامل •

وأوضح (كينز) أن جوهر نظريته العامة فى التوظف يتمثل فى التوصل الى أن التوظف فى حالة التوازن يتوقف تحقيقه على : ـ (١)

— دالة العرض الكلى

— الميل للاستهلاك

— حجم الاستثمار

ويحدد كل من الميل للاستهلاك ، ومعدل نمو الاستثمارات الجديدة معا حجم النوظف فى المجتمع عند مستوى معين من الأجور الحقيقية • فاذا نتج عن الميل للاستهلاك ، ومعدل الاستثمارات الجديدة عدم فعالية الطلب ، فان المستوى الفعلى للتوظف يعجز عن استيعاب المعروض من العمل عند مستوى الأجر الحقيقى الفعلى • كما يرتفع توازن الأجــر الحقيقى عن الضرر ، أو عدم المنفعة الحدية لتوازن مستوى التشغيل • وذلك نظرا لأن مجرد عدم فعالية الطلب بدرجة كافية ، يؤدى غالبا الى زيادة التشغيل ، قبل الوصول الى مرحلة ، أو مستوى التشغيل الكامل • ورغم ان الناتج الحدى للعمل يظل أكبر من القيمة الحدية للضرر ، أو عدم منفعة التشغيل ، فان عدم كفاية الطلب الفعال تعوق حركة الانتاج• وأشار (كينز) الى أن الفجوة بين الانتاج الفعلى ، والانتاج الذى يمكن تحقيقه تزيد فى المجتمعات الغنية عنها فى المجتمعات الفقيرة ، نظــرا لزيادة الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمعات الفقيرة عنه فى المجتمعات الغنية ، ولارتفاع معدل التراكم الرأسمالى فى المجتمعات الغنية ، ممــا يقلل من جاذبية فرص الاستثمار مالم يحدث انخفاض سريع فى أســعار الفائدة يؤدى الى زيادة دوافع الاستثمار •

---

(1) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment Interest, and Money, Op — Cit, Chapter 3 PP. 23 — 34.

وقد أوضحت بعض الدراسات توافق دالة الطلب على الاستهلاك على مستوى القطاع العائلى ، مع دالة الطلب على الاستهلاك على المستوى القومى ، وأن كلا من الميل المتوسط للاستهلاك ، والميل الحدى للاستهلاك يتجهان الى الانخفاض مع زيادة الدخل . بينما أوضحت الدراسات الأخرى عكس ذلك تماما فى حالة استخدام الدخل المنفق فعلا ، وليس دالة الدخل القومى كما فى نظرية (كينز) (١) . بيد أن البعض استطاع التوفيق بين هذه النتائج المتعارضة موضحا أنه فى الأجل القصير يقل الميل الحدى للاستهلاك بشكل ملحوظ ، وبذلك يصبح ما قال به (كينز) سليما تماما . كما أن الاتجاه الزمنى الموجب للاستهلاك الحقيقى للفرد ، يمكن تفسيره على أنه تحول ، أو اتجاه لأعلى بشكل ثابت . وبذلك يمكن فهم دالة الاستهلاك الكلى على أنها تتجه لأعلى باستمرار خلال تغير دالة الاستهلاك . أى أن النتائج التى تحدث فى الأجل الطويل (النتائج المخالفة لنظرية (كينز)) ، ما هى الا مجموعة نتائج لعلاقات قصيرة الأجل بين الدخل والاستهلاك . ولذلك استطاعت الدراسات القطاعية التوصل الى نتائج موافقة للنظرية ، بينما تعارضت نتائج الدراسات التطبيقية طويلة الأمد التى أجراها كل من (كيزنيت) ، على الاقتصاد الأمريكى منذ عام ١٨٦٩ ، حتى أوائل الثلاثينات ، و (كولين كلارك) على الاقتصاد البريطانى ، خلال الفترة (١٩٢٨ - ١٩٣١) مع تلك النظرية (٢) .

وأخيرا يجدر الاشارة ، الى أن (كينز) قد أولى اهتماما كبيرا باخضاع اتجاه الميل للاستهلاك ، والعلاقة بين مستوى الدخل الحالى ، ومستوى الدخل المستقبل ، لأثر التوقعات التى يحكمها قانون (سيكولوجى) رئيسى . الا أنه يعتقد فى أهمية أثر التوقعات على العلاقة

---

(1) Ronald G. Bodkin, Keynesian Econometric Concepts : Consumption Function, Investment Functions, and the Multiplier, Sidney Weintraub, Modern Economic Thought, Op — Cit, chapter, 4 PP. 69 — 70.

(2) Arthur Smithies, S. Morris Livingston, and Jacob L. Masak, Forecasting Postwar Demand, I, II and III Econometrica 13, No. 1, Jan. 1945. PP. 1 — 37.

بين الدخل الحالى ، والدخل المستقبل فى بعض الحالات الفردية فقط ، وليس على المستوى القومى (١) ٠

٢ ـ المضــاعف : ـ

تناول (كينز) فكرة المضاعف عندما نعرض بالدراسة المسهبة للميل الحدى للاستهلاك ، والمضاعف فى الفصل العاشر من مؤلفه المشار اليه ٠ حيث أوضح أنه يمكن التوصل الى المضاعف من دراسة العلاقة بين الدخل والاستثمار فى ظل اعتبارات معينة ، والعلاقة بين التوظف الاجمالى ، والتوظف المباشر فى مجال الاستثمارات ، وهو ما أطلق عليه (التوظف المبدأى) (Primary Employment) ٠ وبذلك يعبر المضاعف عن علاقة بين اجمالى التوظف ، والدخل ، ومعدل الاستثمارات ، فى وجود ميل معين للاستهلاك فى المجتمع ٠

ويعترف (كينز) أن فكرة (المضاعف) ليست من عندياته ، وانما سبقه اليها الاقتصادى (كاهن) Kahn عندما نشر دراسته عن العلاقة بين الاستثمار المحلى ، والبطالة موضحا أن التغير فى حجم التوظف يعتبر دالة للتغير الصافى فى حجم الاستثمار ، فى ظل ميــل معــين للاستهلاك ٠ ومن ثم يمكن التوصل الى مبــدأ عام لتقدير العلاقة بين الزيادة الصــافية فى الاستثمار ، والزيادة الصــافية فى حجــم التوظف الناتج عن الزيادة الصافية فى الاستثمار ٠ بيد أن مضاعف (كينز) ، والذى أطلق عليه (مضاعف التوظف) يختلف عن مضاعف (كاهن) من حيث أن (كينز) يرى أن الزيادة الصافية فى الاستثمار ، تؤدى أولا الى زيادة فى التوظف المبدأى فى الاستثمارات الصناعية ، ثم الى زيادة صافية فى اجمالى التوظف فى المجتمع ٠

وأوضح (كينز) أنه لا يوجد سبب يدعو الى الاعتقاد بأن مضاعف التوظف يتساوى مع مضاعف الاستثمار الذى يساوى مقلوب الميل الحدى للاستهلاك ٠ ويرجع ذلك الى أنه ليس من الضرورى أن تتساوى نسبة

---

(1) John Maynard Keynes, The General Theory ..., Op — Cit, chapter 5 P. 50.

زيادة التوظف فى مجموعة معينة من الصناعات الى زيادة الطلب الذى أدى الى تلك الزيادة فى التوظف مع مثل هذه النسبة فى مجموعة أخرى من الصناعات . ولعل هذا يرجع بدوره الى عدم تشابه دالة العرض الكلى للأنواع المختلفة من الصناعات فى المجتمع .

واستطرد (كينز) ليبين أنه اذا أدت الدوافع النفسية للأفراد الى استهلاك تسعة أعشار الزيادة المتحققة فى الدخل مثلا ، فان المضاعف يكون (١٠) ، وأن اجمالى التوظف الناتج عن زيادة الأشغال العامة مثلا تكون عشرة أمثال التوظف المبدأى الذى نتج عن الأشغال العامة ذاتها ، بفرض عدم خفض الاستثمار فى المجالات الأخرى . وفى حالة عدم تغيير المجتمع لمستوى الاستهلاك رغمم زيادة التوظف ، وما ينتج عنها من زيادة الدخل الحقيقى ، فان هذا يعتبر قيدا على زيادة التوظف الاجمالى التى من المفروض أن تنتج عن زيادة التوظف المبدأى الذى ينتج بدوره من الأشغال العامة .

ويلاحظ أن (كينز) يرى أن زيادة اجمالى التوظف يمكن أن تحدث أيضا فى حالة خفض الميل للاستهلاك نتيجة بعض الدوافع النفسية ، وفى أعقاب الحروب بصفة خاصة ، حيث تكون زيادة التوظف فى القطاعات التى تنتج سلعا غير استهلاكية ، وعلى حساب قطاع انتاج السلع الاستهلاكية . وهو الاتجاه الذى تحاول الدول النامية الأخذ به عند وضع خططها الاقتصادية فى الوقت الحاضر .

وهكذا نجد أن (كينز) قد سلك هذا الاتجاه الفكرى للوصول الى دور الادخار ، الواجب توفيره من أجل الوفاء باحتياجات التشغيل من الاستثمارات المناسبة مبينا أن المضاعف هو الأداة التى يمكن أن توضح لنا مدى احتياجات المجتمع من التوظف الذى يكفى لزيادة الدخل الحقيقى اللازم لتوفير المدخرات الاضافية التى تستخدم فى عمليات التوظف التالية .

وأود الاشارة هنا ، الى أنه بالرغم من أن (كينز) ، اعتبر أن المضاعف دالة للدوافع النفسية للأفراد ، الا أنه أوضح كذلك عدم جواز اغفال أن المضاعف كذلك يعتبر دالة لأحوال الانتاج المادية فى القطاعات

الاستثمارية ، والاستهلاكية على الترتيب [١] •

من ناحية أخرى يرى (كينز) أنه فى حالة عدم انخفاض الميـــل الحدى للاستهلاك كثيرا عن الواحد الصحيح ، فانه أية تغيرات قليلة فى الاستثمار تؤدى الى تغيرات كبيرة فى التوظف ، ولكن فى نفس الوقت ، تؤدى الزيادة الأقل نسبيا فى الاستثمار الى الوصول الى التوظف الكامل• أما فى حالة ما اذا كان الميل الحدى للاستهلاك لايزيد كثيرا عن الصفر ، فان تغيرات قليلة فى الاستثمار تؤدى الى تغيرات قليلة فى التوظف ، على نحو يمكن معه لزوم زيادة كبيرة فى الاستثمار للوصول الى حالة التشغيل الكامل •

وفى حالة بلوغ مرحلة التوظف الكامل ، فان أية زيادة فى الاستثمار ، تؤدى الى الاتجاه نحو زيادة أسعار النقود ، بصرف النظر عن الميل الحدى للاستهلاك • وبذلك تحدث حالة من التضخم فى المجتمع ، مع وجود زيادة فى الدخل الحقيقى الاجمالى • وهنا نلاحظ أن (كينز) لايربط بين ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود ، عند الحديث عنالتضخم الذىيرى أنه مجرد ارتفاع فىالأسعار دون التأثير على القيمة الحقيقية للدخل القومى • وهذا الفهم للتضخم يتنافى مع الفهم الحديث للتضخم الذى يتضمن انخفاض القوة الشرائية للنقود ، والذى يجد تأييدا من أنصـــار المذهب النقدى نظرا لـــا ينطوى عليه من ملاءمة لاعتبارات الأجل الطويل التى تناسب تحليلاتهم ونتائجهم [٢] •

وحول آثار المضاعف على معدلات الاستثمار ، أوضح (كينز) أن ما يترتب على زيادة التوظف من زيادة الأعمال ، وارتفاع الأسعار يمكن أن يؤدى الى زيادة سعر الفائدة ، وبالتالى الحد من الاستثمار مالم تلجأ السلطات النقديه الى اتخاذ اجراءات عكسية • وفى نفس الوقت تؤدى زيادة تكلفة انتاج السلع الرأسمالية الى خفض الكفاءة الحدية للاستثمار الخاص ، وهو ما يتطلب خفضا مناسبا لسعر الفائدة لمواجهة ذلك الخفض•

---

(1) Ibid, chapter 10, P. 117

(2) Richard Lipsy, Government and Inflaticn, The American Economic Review, May 1982, Vol. 72, No. 2, PP. 68 — 69.

وأشـار (كينز) الى أنه فى حالة الاقتصاد المفتـوح على العـالم الخارجى من خلال العلاقات التجارية ، والاقتصادية ، يمكن أن يؤدى المضاعف الى زيادة معدلات التوظف فى الدول الأجنبية طالما أن جـزء من زيادة الاستهلاك يتم اشباعه من الاستيراد من تلك الدول فى حالة عدم كفاية الانتاج المحلى . كما قد يؤدى المضاعف فى تلك الدول ، الى زيادة التوظف فى الاقتصاد المحلى للدول الأخرى التى تتعامل معهـا تجاريا ، واقتصاديا لنفس الأسباب .

ومع ذلك ، فان الميل الحدى للاستهلاك يتجه بالتدريج الى الانخفاض مع زيادة التوظف ، وزيادة الدخل ، وبالتالى تتجه قيمة المضاعف الى الانخفاض . اذ أن قيمـة المضاعف لا تظـل ثابتة عنـد كافة مستويات التوظف . أى أنه متى انخفضت قيمة المضاعف ، انخفضت بالتالى زيادة الاستهلاك ، ويقل أثر المضاعف على اقتصاد ، وتشغيل الدول الأجنبية .

وهناك بعض العوامل الأخرى التى تؤثر على قيمة المضاعف ، أولها : أن زيادة التوظف تؤدى من خلال أثر قانون الغلة المتناقصة ، الى زيادة ذلك الجزء من الدخل الذى يؤول الى المضاربين ، أو المنظمين الذين يقل ميلهم الحدى للاستهلاك . وثانيها : أن البطالة عادة ما يصاحبها ادخار سالب ، أو اقتراض سواء من الأفراد ، أو المؤسسات العامة . ومن ثم فان اعادة التوظف الى الاقتصاد تؤدى بالتدريج الى خفض هـذه المدخرات السالبة ، ولذلك فان زيادة الميل الحدى للاستهلاك الناتجة عن زيادة الدخل تكون أسرع فى هذه الحالة منها فى الحالات الأخرى ، وان تساوت معدلات الزيادة فى الدخل فى كافة الحالات .

ويقرر (كينز) بأن قيمة المضاعف تكون كبيرة فى حالة الزيادة وهو ما يتطلب استخدام متوسط الميل الحدى للاستهلاك للوصول الى قيمة متوسطة للمضاعف ، وذلك فى حالة الرغبة فى احداث تغييرات جوهرية فى معدلات التوظف .

ولاستخدام المضاعف للخروج من البطالة الاجبارية ، أوضح (كينز) أن اللجوء الى القروض الاستثمارية العامة ، والخاصة لتمويل الانفاق

العام يؤدى الى اتجاه المجتمع نحو التوازن • وحبذ (كينز) الانفاق على مختلف أوجه النشاط سواء الهامة ، أو غير الهامة طالما أن المضاعف سوف يؤدى الى حدوث التشغيل فى المجتمع • ومن ثم يمكن للمجتمع الانفاق على الحروب ، أو بناء الأهرامات ، أو ما ينتج عن الزلازل ، أو ردم الحفر القديمة ثم تسليم الحكومة هذه الحفر الى الأفراد كى يعيدوا حفرها لاستخدامها كمناجم للفحم دون تدخل من السلطات فى هذا الشأن• اذ أن دورة الانفاق تؤدى الى زيادة التشغيل ، وزيادة الدخول الحقيقية، وزيادة الثروة ، ويتم القضاء على البطالة • ويعترف (كينز) أن الانفاق على المنشآت الهامة للمجتمع مثل المساكن ، وغيرها يعتبر أكثر نفعـا للمجتمع من أوجه الانفاق السابق ذكرها ، ولكن اذا حالت الاعتبارات السياسية ، والصعوبات العملية دون ذلك ، فان الانفاق على المجالات الأخرى المذكورة يكون أفضل من لاشىء • كما أشار (كينز) الى أن الانفاق على استخراج المعادن الهامة مثل الذهب يعتبر أكثر فائدة للاقتصاد القومى من أوجه الانفاق التى سبق ذكرها • وذلك للثبات النسبى لقيمته بالمقارنة لقيمة ، أو عوائد أوجه الاستثمار الأخرى •

وقد استدل (كينز) على ذلك بأن ثروة مصـر القديمـة الهائلة تحققت بفضل الانفاق على بناء الأهرامات ، والبحث عن المعادن النفيسة التى يمكن استخدامها فى الانتاج دون تأثر قيمتها نتيجة الوفرة (١) •

٣ ـ الاطار العام للنظرية العامة للتوظف : ـ

حدد (كينز) المتغيرات المستقلة فى نظريته فى : ـ الميل للاستهلاك، والكفاءة الحدية لرأس المال ، وسعر الفائدة • أما المتغيرات التابعة فهى حجم التوظف ، والدخل القومى مقدرا بوحدات أجر •

ويمكن النظر الى المتغيرات المستقلة فى بعض الحالات على أنها :ـ

---

(1) John Maynard Keynes, The General Theory of Employment, Interest and Money. Op, — Cit, chapter 10, P. 131.

(أ) العوامل النفسية الثلاث ، وهى الميل النفسى للاستهلاك ، والرغبة النفسية فى السيولة ، والتوقعات النفسية لعوائد الأصول الرأسمالية فى المستقبل ٠

(ب) وحدة الأجر كما تحددها المفاوضات بين العمال ، وأصحاب الأعمال ٠

(ج) كمية النقود ، كما تحددها سياسات البنك المركزى ٠

وتحدد تلك المتغيرات مستوى الدخل القومى ، وحجم التوظف ٠ ولكنها تخضع لمزيد من التحليل ، مثلها مثل بقية العـوامل المسـتقلة الأخـرى ٠

ويبدأ (كينز) محاولته للربط بين المتغيرات المختلفة بالاشارة الى علاقة كل من الكفاءة الحدية لرأس المال ، وكمية النقود ، والرغبة فى السيولة ، بتحديد معدل الاستثمارات الجديدة ٠ ثم يتطرق الى توضيح العلاقة بين معدل الاستثمارات الجديدة ، ومعدلات الاستهلاك على أساس انهـا علاقة طردية بمعنى أنه كلما زاد ، أو نقص معـدل الاستثمارات الجديدة ، يزيد ، أو ينقص معدل الاستهلاك ٠ ويرجع ذلك الى تصرفات الأفراد فى المجتمع بصفة عامة الذين يرغبون اما الى زيادة ، أو الى نقص الفجوة بين الدخل ، والاستهلاك تبعا لزيادة ، أو نقص الدخـل القومى ٠ وان كانت زيادة أو نقص الاستهلاك تكون بمقدار أقل من زيادة ، أو نقـص الدخل ٠ بينما تتوقف زيادة ، أو نقـص الاسـتهلاك الناتجة عن نقص ، أو زيادة الادخار على مقدار الميل الحدى للاستهلاك٠ وبذلك تتوقف العلاقة بين زيادة الاستثمار ، وزيادة الدخل الكلى (مقدرا بوحدة أجر) على مقدار مضاعف الاستثمار ٠

وفى حالة افتراض ، أن مضاعف التوظف يساوى مضاعف الاستثمار، فان أثر مضاعف الاستثمار على زيادة ، أو نقص مستوى الاستثمار من خلال العلاقات المشار اليها يؤدى الى زيادة ، أو نقص مستوى التوظف٠ وبذلك يمكن تحديد مستوى التوظف فى المجتمع ٠

ويؤدى زيادة ، أو نقص التشغيل فى المجتمع ، الى زيادة ، أو

نقص حالات تفضيل السيولة ، وهو ما يؤثر بالتالى على تغيرات الطلب على النقود ، طالما أن قيمة الناتج تزيد عندما يزيد التوظف ، وان لم تتغير الأجور ، والأسعار • كما يؤدى تحسن أحوال التوظف الى زيادة الأجور ، وتكون زيادة الناتج مصحوبة بزيادة الأسعار المحلية (مقدرة بوحدة أجر) ، نظرا لاتجاه تكاليف الانتاج الى الزيادة فى الأجل القصير •

ومما سبق يتضح أن تحقيق التوازن الاقتصادى فى المجتمع يتأثر بعدد من العوامل التى تتغير بين آونة ، وأخرى ، فضلا عن العوامل الأخرى ، المستقلة ، والتابعة السابق بيانها •

وقد تناول (كينز) بالشرح كيفية تحقيق النظرية العامة لاستقرار التوظف فى أربعة حالات على النحو التالى : ـ

١ ـ **الحالة الأولى :** ـ عندما تكون قيمة المضاعف اكبر من الواحد الصحيح ، ولكن فى حدود مقبولة ، يقوم المضاعف بتحديد العلاقة بين الميل الحدى للاستهلاك ، والناتج القومى ، ومستوى التشغيل • وعندما يزيد الدخل الحقيقى يقل ضغط الحاجات الحالية ، ويرتفع مستوى المعيشة بصفة عامة • ولذلك يكون من المفضل زيادة الاستهلاك الجارى عندما يزيد مستوى التوظف ، ولكن بمعدل أقل من معدل زيادة الدخل الحقيقى ، لا فرق فى ذلك بين الأفراد ، والحكومات طالما أن الحكومات تضطر فى حالة البطالة الى التوسع فى الانفاق من الأرصدة المقترضة • ويعتمد (كينز) على أثر الدوافع النفسية للقول بأن أية زيادة فى الاستثمار مهما قل معدلها ، تؤدى الى زيادة كلية فى الطلب الفعال حتى يصل الاقتصاد الى مرحلة التشغيل الكامل • بينما يؤدى انخفاض الاستثمار الى نقص كلى فى الطلب الفعال حتى ينعدم التشغيل تماما • ويقرر (كينز) أن الواقع العملى يمثل حالة وسطى بين هاتين الحالتين المتطرفتين ، غير أن المدى بين حالتى التطرف يعتبر ضئيلا • كما يلاحظ أن المضاعف فى هذه الحالة لا يكون عاديا ، طالما أن تغير الاستثمار لا يتضمن تغيرا كبيرا فى معدل الاستهلاك •

٢ ـ **الحالة الثانية :** ـ فى هذه الحالة تؤدى التغيرات المتواضعة فى

عائد رأس المال ، أو سعر الفائدة الى تغير حالات الكفاءة الحدية لرأس المال ، على نحو لا يؤدى الى حدوث تغيرات كبيرة فى معدل الاستثمار . وقد أرجع (كينز) السبب فى ذلك الى زيادة تكلفة الناتج باستخدام أدوات الانتاج المتاحة ، فاذا كان الاقتصاد القومى يتمتع بفائض كبير فى الموارد الاقتصادية اللازمة لانتاج الأصول الرأسمالية ، فان عدم استقرار التوظف يكون كبيرا خلال مدى معين وعندما يتم استخدام الموارد الفائضة بمعدلات كبيرة ، يتجه عدم الاستقرار الاقتصادى الى التلاشى . وفى ظل هذه الحالة يلاحظ كذلك وجود حدود لعدم الاستقرار الناتج عن التغيرات السريعة فى العائد على الأصول الرأسمالية التى تحدث بسبب التقلبات الحادة فى مناخ الأعمال ، أو فى الاختراعات الحديثة ، سواء أكانت هذه التقلبات لأعلى ، أو لأسفل .

٣ - **الحالة الثالثة :** - وهى الحالة التى تتميز بأن أية تغيرات ضئيلة فى مستوى التوظف لا تكون مصحوبة بتغيرات كبيرة فى الأجور النقدية . فهى حالة استقرار الأسعار وليس استقرار التوظف . اذ تؤدى دوافع انخفاض المنفعة الحدية لأجور العاملين فى حالة زيادة التوظف ، وزيادة القوة التفاوضية للعاملين ، واستعداداتهم للمخاطرة نتيجة تحسن موقفهم المالى ، الى المطالبة بزيادة أجورهم النقدية فى حدود معينة . ومن ثم فان تحسن مستوى التوظف يؤدى الى زيادة مقبولة فى مستوى الأجور النقدية ، كما أن انخفاض الأجور النقدية فى حالات البطالة يكون فى حدود معقولة كذلك . ويرجع ذلك الى أنه فى حالة زيادة المنافسة بين العمال المتعطلين للحصول على العمل ، فان انخفاض الأجور النقدية بمعدلات كبيرة يمكن أن يؤدى الى عدم استقرار عنيف فى مستوى الأسعار . بل ، انه من الممكن أن ينعدم تحقيق أى وضع توازنى خلاف مستوى التشغيل الكامل ، طالما أنه يكون من الضرورى خفض وحدة الأجر النقدى دون حدود حتى يتحقق ذلك المستوى الذى عنده تؤدى زيادة كمية النقود مقدرة بوحدات أجر ، الى خفض سعر الفائدة ، ومن ثم ، الى استعادة مستوى التوظف الكامل .

٤ - **الحالة الرابعة :** وهى الحالة التى تنطوى على استقرار ضئيل فى التشغيل ، نظرا لافتراض أن الأصول الرأسمالية آجال استخدامها مختلفة ، وتستهلك ، أو تهلك بفعل الزمن ، ولا تعمر كثيرا . وبذلك

فاذا انخفض معدل الاستثمار عن حـد أدنى معين ، فلابد من مـرور فترة معينة من الزمن حتى ترتفع الكفاءة الحدية لرأس المال ، وتؤدى بالتالى تحسن مستوى الاستثمار ، وزيادته عن الحد الأدنى . وبالمثل ، اذا ارتفع معدل الاستثمار عن مستوى معين ، فـلابد من مـرور فترة زمنية معينة حتى تنخفض الكفاءة الحدية لرأس المال ، ويتجه الاقتصاد الى حالة كساد ، مالم يتم استخدام سياسات تعويضية أخرى .

ويقرر (كينز) أن فكرة التأخير الزمنى هذه ، تنطبق على كافة حالات الاستقرار الثلاث الأخرى ، حيث يبدأ حدوث الآثار العكسـية للمتغيرات بعد فترة زمنية كافية ، مالم يعترضها التغيرات الناتجة عن عوامل أخرى .

وقد أشار (كينز) ، الى أن الحالات الأربعة الموضحة فى نظريته العامة تعبر عن التغيرات ، والظرف السائدة فى الواقع العملى ، وليس ما ينبغى أن يكون . كما تعبر هذه الحالات الأربعـة عن مسـتويات استقرار التوظف دون مستوى التوظف الكامل ، وأعلى من الحد الأدنى للتوظف الذى اذا انخفض مستوى التوظف عنه يحدث انهيار اقتصادى محقق (١) .

وتجدر الاشارة الى أنه ما أن صدر مؤلف (كينز) متضمنا نظريته العامة حتى تناولهـا الـكثير من علماء ، وأسـاتذة الفكر الاقتصـادى بالدراسة ، والتحليل ، والنقـد مثلمـا فعل كل من (هيـكس) ، و (كالدور) ، و (ساميولسون) ، و (لانج) ، وغيرهم . بل ان الدراسات الحديثة فى علم الاقتصاد ، وفى علم المالية العامة ، مايزال مرجعها الأول (النظرية العامة للتوظف ...) التى أصدرها (كينز) وتناولنا ما اشتملت عليه خاصا بالفكر المالى فى الصفحات السابقة . وتشكل هذه الدراسات ، والأبحاث ، وما اشتملت عليه من اضافات قيمة وضعت الأساس لعلم المالية العامة ، معالم الفكر المالى الحديث فى اطار علم مستقل للمالية العامة ، لم يكن معروفا من قبـل . وهو ما نتناوله فى الفصل القادم .

---

(1) Ibid, chapter 18, PP. 250 — 254.

الفصـل الخامس

السياسة الماليـة فى الوقت الحاضر

مقــدمة :

لعل القارىء قد أدرك من الفصول السابقة من هذا الباب أننا عندما نتحدث عن الفكر المالى ، والماليين ، فاننا نتناول بالدراسة السياسة المالية ، ومدى نجاحها فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، أو علاج الأزمات • وبذلك فليس يعنينا فى هذا الفصل دراسة علم المالية العامة بفروعه المختلفة التى أفردت لها الكثير من المجلدات العربية ، والأجنبية• بل يهمنا بالدرجة الأولى التعرف على وجهة نظر الماليين فيما يتعلق بكيفية علاج الأزمات المختلفة ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع باستخدام الأدوات المالية ، التى تلجأ اليها السلطات الحكومية فى تعاملها مع المتغيرات الاقتصادية المحلية ، والعالمية • وذلك فى ضوء ما انتهت اليه أحدث الدراسات ، والبحوث المالية فى الوقت الحاضر •

وبناء على ما سبق ، فاننا فى هذا الفصل سوف نتناول بشىء من التفصيل ، دراسة آراء الماليين المحدثين لتفسير ، وتطوير ما جاء به (كينز) • أو بمعنى آخر التعرف على الرؤية الحديثة للكينزية الجديدة التى يحمل لواءها الماليون الملقبون بالكينزيين المحدثين ، أو أصحاب المدرسة الكينزية الحديثة ، وذلك فيما يتعلق فقط بالجوانب المالية (Fiscal) • اذ سبق دراسة رؤاهم النقدية فى الباب الأول من هذا المؤلف • ومن ثم فاننا سوف نخصص مبحثا لدراسة الرؤية الكينزية الحديثة لفكرة المضاعف ومبحثا آخر لدراسة الرؤية الكينزية الحديثة للطلب الكلى الفعال ، ومبحثا ثالثا لدراسة الرؤية الكينزية الحديثة لتحقيق التوازن العام • وذلك كما يلى : -

المبحث الأول

- الرؤية الكينزية الحديثة لمضاعف الانفاق

تقـــديم :

لعل من أهم ما يمكن ملاحظته من دراستنا السابقة لمضاعف الانفاق كما عرضه (كينز) ، أن المضاعف الكينزى يحدث آثاره بصفة مستمرة ، دون فترة تأخير زمنى ٠ وهو مايعنى وجود عدد كبير من مضـــاعفات الانفاق ، كما يقود الى استنتاج عدة حالات توازن تنتج عن آثار كـــل مضاعف فى الاقتصاد الحركى (الديناميكى) ٠ ورغم أن (كينز) قد عالج فكرة المضاعف فى اطار اقتصـــاديات الســـكون ، فان المحاولات الناجحـــة لتطبيق نفس الفـــكرة فى اطار الاقتصـــاديات الحـــركية (الديناميكية) التى قام بها كل من (هارود) ، و (ماكلوب) أدت الى التوصل الى خصائص جديدة لفكرة المضاعف ٠ اذ أمكن تطبيق فكرة المضاعف فى مجال التجارة الخارجية ، وآثار ميزان المدفوعـــات على الاقتصاد المحلى ٠ كما أجريت بعض الدراسات ، أو الأبحاث لتمييز أثر مضاعف الانفاق الحكومى عن مضاعف انفاق الأفراد ٠ ونوضح ذلك على النحو التالى :

أولا : مضاعف الانفاق فى ظل الاقتصاد الحركى المفتوح :

تســـمح حالة الاقتصاد الحركى المفتوح ، بادخال كل من الصادرات والواردات فى التحليل ٠ حيث تعتبر التجارة الخارجيـــــة ذات تأثير قوى ، وهام على الدخل المحلى لا يمكن تجاهله ٠ وبذلك فان التحليل الحركى يتطلب دراسة أثر مضاعف التجارة الخارجية على الدخـــل القومى ، وعلاقة ذلك بتحقيق التوازن ٠

ويبدأ التحليل الحركى لأثر المضاعف بتوضيح أن الدخل القـــومى

يتساوى مع كل من الاستهلاك ، والاستثمار ، ومستوى الانفاق الحكومى، والصادرات الذاتية ، مطروحا منها الواردات الذاتية • أى أن

ى = س + ث + ح + ص - ت (١)

حيث ى : الدخل القومى ، س الاستهلاك الكلى ، ث : الاستثمار المحلى الفردى ، ح : مستوى الانفاق الحكومى ، ص : الصادرات الذاتية ، ت : الواردات الذاتية •

ولما كانت الواردات تتوقف على الدخل القومى فان :

ت = ت (ى)

أو : ت = ت صفر + ت ى (معادلة خطية) (٢)

كما أن دالة الاستهلاك تكون :

س = س صفر + س ى (٣)

وبتعويض المعادلة (٢) ، والمعادلة (٣) فى المعادلة (١) ينتج :

ى = (س صفر + س ى) + ث + ح + ص - (ت صفر + ت ى)

ى × (١ + ت - س) = س صفر + ث + ح + ص - ت صفر

ى = $\frac{١}{ت + خ}$ (س صفر + ث + ح + ص - ت صفر) (٤)

حيث خ = (١ - ت) أو الميل الحدى للادخار •

$\frac{١}{ت + خ}$ = $\frac{١}{\text{الواردات الذاتية + الميل الحدى للادخار}}$ وهو المضاعف (٥)

وبذلك توضح المعادلة (٤) الدور الذى يلعبه المضاعف للتأثير على كل من الاستهلاك الكلى ، والاستثمار الفردى ، والانفاق الحكومى ، والتجارة الخارجية ، وما يترتب على ذلك فى النهاية من آثار على الدخل القومى •

ويلاحظ فى حالة الاقتصاد الحركى المفتوح ، أن قيمة المضـــاعف تنخفض طالما أن الوردات تؤدى الى زيادة قيمة مقام المضاعف • كمـا يؤدى ادخال التجارة الخارجية فى التحليل ، الى زيادة قيمة ما يتـم تضعيفه ، أو ضربه فى قيمة المضـــاعف ، وذلك بمقدار الفـــرق بين الصادرات الذاتية ، والواردات الذاتية •

وتجدر الاشارة الى أن انخفاض قيمة المضاعف فى حالة الاقتصاد الحركى المفتوح ، ترجع الى أن الواردات شأنها شأن الادخار ، كلاهما يعتبر تسربا من تيار الدخل القـومى المتدفق فى الاقتصاد القـومى • وهذا يعنى أن مستوى معين من الدخل القـومى يولد انفاقا قليـلا فى حالة الاقتصاد المفتوح عنه فى حالة الاقتصاد المغلق • غير أن هذا لايعنى أن مستوى توازن الدخل القومى فى حالة الاقتصاد الحركى يقل عنـه فى حالة الاقتصاد المغلق • اذ أن أخذ الصادرات فى الحسبان يؤدى الى زيادة الأثر النهائى على الدخل القومى فى حالة وجود فائض تجارى مع العالم الخارجى • كما يؤدى وجود عجز تجارى فى ميزان المعاملات الخارجية ، الى انخفاض أثر المضاعف على الدخل القومى •

واذا فرضنا أن الرمز ($\propto$) يمثل المكون المحـلى من الاســتثمار الذاتى ، وأن (ب) تمثل مستوى الضرائب المباشرة (صافى المدفوعات التحويلية) ، وأن (ب) دالة فى الدخـل أى : ب = ب (ى) فان :

ى = س (ى - ب (ى) ، أ) + ث (ى ، ن) + $\propto$ ح + ص - ت (ى)

حيث : أ : تمثل العوامل الأخرى المؤثرة على الاستهلاك مثـل الثروة ، والسيولة ، ومعدلات الاستهلاك والدخل فى فترات سـابقة ، وسعر الفائدة ، وكيفية توزيع الدخل القومى •

و ن : تمثل العوامل الأخرى المؤثرة على دالة الاستثمار مثل سعر الفائدة ، وحجم رأس المال المبدأى ، وغيرها من العوامل خلاف الدخل القومى ذاته •

ويمكن التعبير عن قيمة المضاعف فى هذه الحالة كما يلى : ـ

$$\frac{d\,\text{ى}}{d\alpha} = \text{س}_{\text{ى}}\, d\,(1 - \text{ب}')\,\frac{d\,\text{ى}}{d\alpha} + \text{ث}_{\text{ى}}\,\frac{d\,\text{ى}}{d\alpha} - \text{ت}'\,\frac{d\,\text{ى}}{d\alpha} \quad (٧)$$

أو : ـ

$$\frac{d\,\text{ى}}{d\alpha} = 1 / \left[1 - \text{س}_{d\,\text{ى}}\,(1 - \text{ب}') - \text{ث}_{\text{ى}} + \text{ت}'\right]$$

$$= 1 / \left[1 - \text{م ح س}\,(1 - \text{م ح ب}) - \text{م ح ث} + \text{م ح ت}\right]$$

حيث : م ح س : تمثل الميل الحدى للاستهلاك

، م ح ب : تمثل معدل الضرائب الحدية

، م ح ث : تمثل الميل الحدى للاستثمار

، م ح ت تمثل الميل الحدى للاستيراد

وبذلك يتضح من هذه المعادلات السابقة أن زيادة الصادرات عن الواردات مثلا يمكن أن تعوض أثر انخفاض معدل الاستثمار المحلى . وهوما يمكن أن ينتج عن استخدام السياسات العامة كذلك مثل الانفاق الحكومى . ويتوقف الأثر النهائى للمضاعف على الدخل القومى فى حالة التجارة الخارجية على الميل الحدى للاستيراد ، وعلى مستوى الصادرات الذاتية . وتعتبر الصادرات متغيرا خارجيا يؤثر على مستوى دخل الدول المصدرة ، بينما تعتبر متغيرا داخليا ، أو تابعا بالنسبة لمستوى دخل الدول التى تذهب اليها هذه الصادرات . ومن ثم فان وجود حالة رواج فى تلك الدول المستوردة يؤدى الى زيادة صادرات الدول المصدرة ، وبالتالى زيادة مستوى الدخل ، وحدوث انتعاش اقتصادى . ولعل هذا هو ما دفع البعض الى اعتبار أن الدورة التجارية تعتبر ظاهرة عالمية بدرجة أكبر مما يمكن اعتبارها ظاهرة محلية (١) . ومع التسليم بأهمية التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول ذات الاقتصاد الحركى المفتوح ، الا أننا لانستطيع

---

(1) John Williamson, The Open Economy and the world Economy Op — Cit, chapter 8, PP. 145 — 146.

التسليم بأن الدورات التجارية ظاهرة عالمية قبل أن تكون محلية . ذلك أن أهميـــة حجـم قطـــاع التجارة الخارجيـــة أو وزنه النسـبى بالمقارنة الى وزن القطاعات الاقتصادية الأخرى هى المحـدد الرئيسى فى هذا الشأن . واذا أمكن ملاحظة ارتفاع الأهميـة النسبية لقطـــاع التجارة الخارجية لبعض الدول فان ذلك لا يجيز لنا التعميم ، نظـرا لاتجاه معظم دول العالم الى تنويع قطاعات توليد الدخل القومى ، والأخذ بما يعرف بـ (النمو المتوازن) (١) .

ثانيا : مضاعف الانفاق الحكومى ، ومضاعف الضرائب ، و ومضاعف الموازنة العامة : -

من أهم التطورات التى حدثت فى تحليل فكرة المضاعف الكينزى، التفرقة بين آثار ، واعتبارات مضاعف الانفاق الحكومى ، ومضـاعف الضرائب ، ومضاعف الموازنة العامة للدولة عندما تكون فى حالة توازن. ونوضح ذلك كما يلى : -

١ - مضاعف الانفاق الحكومى ، والضرائب : -

يعتمد تحليل مضاعف الانفاق الحكومى على أساس أن تغير الانفاق الحكومى ، يؤدى الى تغيير مستوى التوازن العـــام ، بغرض ثبات العوامل الأخرى . اذ قد تؤدى زيادة الانفاق الحكـــومى الى زيـادة الحصيلة الصافية من الضرائب ، نتيجة حدوث توسع اقتصادى ، وزيادة الدخل القومى بمعدل أكبر من معدل زيادة الانفاق الحكومى . ويمكن التعبير عن هذا الأثر كمايلى : -

$$\frac{\triangle ى}{\triangle ع} = \frac{س}{١ - س}$$

(1) Jere R. Behrman, Development Economics, Form Sidney Weintraub, Modern Economic Thought, Op — Cit, Chapter 27, PP. 537 — 574.

حيث :

△ ى : تمثل التغير فى الدخل القومى •

△ ع : تمثل التغير فى عجز الايرادات العامة نتيجة تغير حصيلة الضرائب •

، س : تمثل الميل الحدى للاستهلاك •

ويلاحظ أن زيادة الدخل لايمكن أن تؤدى الى حدوث زيادة فى الحصيلة الضريبية لتعويض أثر انخفاض أسعار الضرائب مالم تحدث زيادة فى كل من الاستثمار الفردى ، والانفاق الحكومى ، والميل الحدى للاستهلاك ، أو المؤثرات الأخرى للعوامل المؤثرة فى هذا الشأن (الثوابت) •

ومن ذلك يتضح أن مضاعف الانفاق الحكومى يمكن تعريفه على أنه النسبة بين التغير فى الناتج القومى فى حالة التوازن ، الى التغير فى قيمة الانفاق الحكومى (١) •

وتجدر الاشارة الى أنه فى حالة ثبات الميل الحدى للاستهلاك (س) يكون المضاعف متغيرا مستقلا عن الضرائب • كما أن خفض حصيلة الضرائب بمقدار معين يؤدى الى زيادة الدخل بمقدار يتوقف تحديدة على قيمة الميل الحدى للاستهلاك • ومع ذلك ، فان أثر المضاعف على زيادة الدخل فى حالة زيادة الانفاق العام ، يكون أكبر من أثره فى حالة خفض الحصيلة الضريبية • ويرجع ذلك الى أن جزءا من الزيادة فى الدخل القابل للانفاق والناتجة عن خفض الضرائب يتم ادخاره ، ويخرج من دائرة الانفاق فتقل قيمة مضروب المضاعف ، ويقل الناتج تبعا لذلك •

ويمكن ملاحظة نفس النتيجة السابقة فى حالة المقارنة بين أثر المضاعف فى حالة زيادة الانفاق العام ، وأثر المضاعف فى حالة

---

(١) راجع فى ذلك : John A. Carlson, Macroeconomic Adjustments Holt, Rinehart and Winston, Inc., U.S.A., 1970, chapter 8, PP. 124 — 127.

المدفوعات التحويلية التى تعتبر ضريبة سالبة · اذ تنتج زيادة فى الدخل ناتجة عن زيادة الانفاق العام ، يضاف اليها زيادة الدخل نتيجة زيادة المدفوعات التحويلية · وهو نفس الأثر الذى يمكن ملاحظته فى حالة زيادة كل من الانفاق العام ، وزيادة الحصيلة الضريبية ، مع ملاحظة أن الآثار فى هذه الحالة تكون عكسية · اذ بينما يؤدى المضاعف فى حالة زيادة الانفاق العام الى زيادة الدخل ، فان المضاعف فى حالة زيادة الضرائب يؤدى الى خفضه · بيد أن النتيجة النهائية تكون زيادة صافية فى الدخل القومى (١) ·

ويجادل (مسجريف) حول الفرق بين أثر المضاعف فى حالة الانفاق الحكومى ، عنه فى حالة الانفاق الخاص ، فيقرر أن زيادة الدخل الناتجة عن الانفاق الحكومى تكون أكبر من زيادته فى حالة الانفاق الخاص · وقد أرجع ذلك (مسجريف) ذلك الى أن الميل الحدى لاستهلاك الحكومة يكون دائما مساويا للواحد الصحيح ، بينما يقل الميل الحدى لاستهلاك الأفراد عن الواحد الصحيح · كما يوضح (مسجريف) أنه يجب أخذ أثر اعادة انفاق الدخل الذى يحصل عليه الأفراد من الحكومة فى الحسبان عند دراسة أثر المضاعف على تغير الدخل · اذ أن الأثر فى هذه الحالة يتساوى مع الخسارة أو النقص الناتج عن خفض انفاق دافعى الضرائب ، وبذلك تحدث زيادة صافية فى الدخل القومى (٢) · ورغم ما سبق ، فقد يصحب خفض حصيلة الضرائب انخفاض فى الانفاق الحكومى · ويتوقف ذلك على ما اذا كانت نسبة تغير الانفاق الحكومى الى تغير حصيلة الضرائب أقل من ، أو أكبر من الميل الحدى للاستهلاك · وبذلك فان خفض الانفاق الحكومى ، مع خفض الحصيلة الضريبية لاتكون له أية آثار توسعية ، الا اذا كان تغير الانفاق الحكومى أقل من تغير الحصيلة الضريبية مضروبا فى الميل الحدى للاستهلاك · مع ملاحظة أن الأثر فى هذه الحالة يختلف عن الأثر فى حالة وجود عجز بالموازنة العامة راجعا

---

(1) Richard A. Musgrave, The Theory of Public Finance, Mc Graw Hill Book Company, U.S.A., Part Four, chapter 18, PP. 429 — 434.

(2) Ibid, chapter 18 P. 432

الى زيادة الانفاق الحكومى الذى تكون له آثارا توسعية على الدخل بصفة دائمة .

ويلاحظ كذلك أنه فى حالة تساوى الميل الحدى للاستهلاك لدى دافعى الضرائب ، ومن يحصلون على المدفوعات التحويلية فان زيادة كل من من المدفوعات التحويلية ، ومتحصلات الضرائب بمعدل متساوى يؤدى الى أن يلاشى كل منهما أثر الآخر نظرا لأن اشارة المضاعف تكون موجبة فى حالة المدفوعات التحويلية ، وسالبة فى حالة متحصلات الضرائب .

ويجب التفرقة كذلك بين أثر المضاعف فى حالة اختلاف الميل الحدى للاستهلاك لدى الفئات المختلفة لدافعى الضرائب . فاذا فرضنا وجود فئتين من فئات ممولى الضرائب مثل الفئة (أ) ، والفئة (ب)، وافترضنا اختلاف الميل الحدى لاستهلاك الفئة (آ) عن الميل الحدى لاستهلاك الفئة (ب) ، فان زيادة الدخل الناتجة عن زيادة الانفاق العام تتحدد بالمعادلة التالية :

$$\frac{\Delta\,\text{ى}}{\Delta\,\text{ع}} = \frac{1}{1 - \text{س}_{\text{ا}} \propto (1 - \text{مس}) - \text{س}_{\text{ب}} (1 - \propto)(1 - \text{م}_{\text{ب}})}$$

حيث : س تمثل معدل الضريبة المفروضة على الدخل لكل من الفئتين . كما يمثل الطرف الأيسر من المعادلة قيمة المضاعف .

وفى حالة افتراض ثبات حصيلة الضرائب التى تدفعها كلا من الفئتين (أ) ، (ب) من دخل كل منهما فان الأثر على الدخل ، والمضاعف يكونا على النحو التالى :

$$\frac{\Delta\,\text{ى}}{\Delta\,\text{ع}} = \frac{1}{1 - \text{س}_{\text{ا}} \propto - \text{س}_{\text{ب}} (1 - \propto)}$$

حيث يمثل الطرف الأيسر من المعادلة قيمة المضاعف فى هذه الحالة .

٣ - مضاعف الموازنة العامة المتوازنة : -

تتميز الموازنة العامة المتوازنة بزيادة كل من النفقات الحكومية ، وايرادات الضرائب فى آن واحد ، وقد تكون نسبة زيادة ايرادات الضرائب مساوية تماما لنسبة زيادة النفقات الحكومية . ويحدث ذلك بصرف النظر عن تغير بقية العوامل مثل الميل الحدى للاستهلاك ، أو قرارات الاستثمار .. الخ .

وفى مثل هذه الحالة تؤدى زيادة النفقات الحكومية الى زيادة الدخل ، دون التأثر بالزيادة الحادثة فى ايرادات الضرائب ، وتكون زيادة الدخل بنفس نسبة زيادة النفقات الحكومية . ويحدث العكس فى حالة خفض الانفاق الحكومى حيث تنتج آثار انكماشية ، ويقل الدخل بنفس نسبة انخفاض الانفاق الحكومى بصرف النظر عن حدوث انخفاض فى ايرادات الضرائب بنفس نسبة انخفاض الانفاق الحكومى (١) .

ولعل تفسير ما سبق يمكن فى أن الدخل القابل للانفاق يظل ثابتا فى حالة الزيادة ، أو النقص المتوازن الذى يحدث فى كل من الانفاق الحكومى وايرادات الضرائب . ونتيجة لهذا الثبات الحادث فى الدخل القابل للانفاق فان معدل انفاق الأفراد لا يتغير طالما أن دالة الاستهلاك لم تتغير ، وطالما أن صافى الاستثمار لم يتغير . وبذلك تستطيع الحكومة زيادة انفاقها على شراء السلع والخدمات دون أن يكون ذلك على حساب انفاق المستهلكين ، أو المستثمرين ، طالما أن هناك موارد عاطلة فى المجتمع تحتاج الى التشغيل ، أو التوظف . أما فى حالة وصول الاقتصاد الى مرحلة التوظف الكامل ، فان زيادة الانفاق الحكومى غالبا ما تكون مصحوبة بارتفاع الأسعار ، وانخفاض الناتج الحقيقى لدى كل من المستهلكين والمستثمرين ، وانخفاض قيمة الدخل الحقيقى تبعا لذلك .

---

(1) John A. Carlson, Macroeconomic Adjustments, Op — Cit., chapter 8, P. 128.

ويلاحظ أنه فى حالة الرغبة فى زيادة الدخل القومى نتيجة زيادة الانفاق الحكومى ، يجب أن تتوازن الموازنة العامة عند مستوى أعلى من المستوى الحدى للتوازن . كما يمكن تفادى الزيادة فى الانفاق العام الذاتى عن طريق توازن الموازنة عند معدلات منخفضة من كل من الانفاق الحكومى ، وايرادات الضرائب . وفى هذه الحالة يجب أن يتساوى انخفاض كل من الانفاق الحكومى وايرادات الضرائب مع تغير الانفاق العام الذاتى مضروبا فى قيمة المضاعف .

$$\text{أى أن } \triangle ى = \triangle ن \times \frac{١}{١ - س}$$

حيث △ ن تمثل الانفاق العام الذاتى .

ويلاحظ أنه كلما ارتفعت قيمة (س) الميل الحدى للاستهلاك كلما زادت قيمة الخفض اللازم فى كل من الانفاق الحكومى ، والايرادات الضريبية . كما تزداد قيمة الخفض اللازم فى الانفاق على السلع والخدمات كلما كان مستوى الدخل القابل للانفاق مرتفعا . ويرتفع معدل زيادة الايرادات الضريبية اللازمة كلما ارتفع مستوى الدخل القابل للانفاق ، وكلما انخفض الميل الحدى للاستهلاك . ويجب خفض مستوى توازن الموازنة العامة ، كما ارتفع مستوى الدخل المبدأى القابل للانفاق ، وكلما ارتفع مستوى الميل الحدى للاستهلاك .

ويرى (مسجريف) أن الموازنة العامة المتوازنة تؤدى الى حدوث زيادة فى الدخل فى حالة واحدة فقط هى حالة (الخداع النقدى) أو (Money Illusion) وذلك فى حالة بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل . ويقرر بأن مشكلة الخداع النقدى تتلاشى ، وينعدم ارتفاع الأسعار ، اذا ما تم زيادة معدلات الضرائب بدرجة كافية للمحافظة على عدم تغير النفقات الاسمية أو النقدية فى المجتمع ككل . ذلك أن زيادة الدخل النقدى الناتجة عن توازن الموازنة العامة تكون بمعدل أكبر فى حالة التوظف الكامل عنها فى حالة مستويات التوظف الأخرى . بينما لا يتغير معدل الضرائب اللازمة لمواجهة الآثار التوسعية لزيادة الانفاق الحكومى فى حالات البطالة ، أو نقص التشغيل عنه فى حالة التشغيل الكامل (١) .

---

(1) RIchard A. Musgrave, The Theory of Public Finance, Op — Cit, chapter 18, P. 452.

المبحث الثانى

الرؤية المالية الحديثة للطلب الكلى الفعال

تمهيـــد : ـ

لا يزال البحث جاريا حتى اليوم حول الطلب الفعال ، وعلاقته بوصول الاقتصاد الى مرحلة التوازن ٠ ذلك بالاضـافة الى التفسيرات المختلفة لما كان (كينز) يقصـــده عندما طـــرح فكرة الطلب الفعال للوصول الى مرحلة التوظف الكامل ٠ وفى هذا المبحث نتناول بيان ذلك تفصيلا على النحو التالى : ـ

أولا : ـ المفهوم الحديث للطلب الفعال : ـ

يعتمـــد المفهوم الحـديث للطلب الفعال على الربط بين حدوث التبادل التجارى ، وفعـــالية الطلب ، حتى يمكن تحقيق التـــوازن الاقتصادى ٠ اذا أنه دون حدوث ذلك التبادل التجارى ، لا يمكن ضبط الأسعار بالسرعة اللازمة للتخلص من حالة عدم التوازن ٠ بيد أن محدودية كميات سلع التبادل التجارى لدى بعض التجار يقلل من فعالية الأثر النهائى للتبادل على ضبط الأسعار ، وذلك بالمقارنة لما يكون عليه الحال فى حالة عدم وجود مثل هذه المحدودية (١) ٠ ومن ذلك يتضح أن أصحاب هذه الآراء يؤمنون بوجود حالة ازدواج فى الأسواق ٠

وهناك من يرفض وجود مثل هذا الازدواج فى أسواق التبـــادل السلعى ، ويرى أن الازدواج لا يوجد الا فى حالة أسواق خدمات العمال فقط مما يؤدى الى تعذر ضبط أسعار خدمات العمل (الأجور) بالمعدل

---

(1) Clower, R. W, The Keynesian Counter — Revolution : A Theoritical Appraisal,F. H. Hahn and F.P.R. Brechling (eds), The Theory of Interest Rates, St Martin Press, New York, 1965 Ch. 3, PP. 176 — 179.

اللازم لتحقيق التوازن الاقتصادى • ويضيف أصحاب هذا الرأى أن القول بوجود حالة الازدواج فى قطاع تبادل خدمات فقط يؤدى الى تبسيط الفكرة حيث يوجد فى هذه الحالة سوق واحدة تتميز بالاختلال ، وبذلك يسهل الوصول الى ضبط الأسعار • أما فى حالة القول بوجود عدة سلع تخضع للقيود عند التبادل ، فان الأمر يصبح أكثر تعقيدا • أضف الى ما سبق ، أنه فى حالة وجود قيود على سوق العمل فقط يمكن الوصول الى حالة توازن مؤقت تختلف عن حالة التوازن لدى (فالراس) من حيث أن اختلال السوق يؤدى الى منع بعض البائعين من تصريف منتجاتهم ، وبالتالى عدم قدرتهم على الشراء• كما يلاحظ أنه رغم اختلال السوق ، يمكن الوصول الى تحقيق عدة حالات توازن ، مثل توازن الانتاجية الحدية نتيجة شراء البعض لخدمات العمل غير الخاضعة للقيود الكمية ، وتوازن الاستثمار ، .. الخ (١) •

وهكذا يتضح أن ازدواجية السوق تؤدى الى وجود ازدواجية فى الطلب ، مما يؤدى فى النهاية الى الحد من فعالية الطلب الكلى الفعال بالدرجة الكافية لضبط الأسعار ، وحدوث عدم التوازن • بيد أن هناك حالة واحدة لا تحدث فيها مثل هذه الازدواجية ، وهى حالة الاقتصاد الذى يعتمد فى توظيف العاملين فيه على دور (وكلاء تأجير العمال) Rent - A - Man • اذ أنه فى مثل هذه الحالة يقوم الوكلاء بدفع أجور للعمال بصرف النظر عما اذا كانت خدماتهم مطلوبة فى السوق أم لا • وقد يلجأ هؤلاء الوكلاء الى الاقتراض لسداد العجز بين دخولهم، وقيمة الأجور المدفوعة للعمال • وبذلك تؤدى القوة الشرائية لما يحصل عليه العمال من نقود الى زيادة حركة شراء السلع فى الأسواق وحدوث التشغيل • غير أن هذا لا يمنع من وجود حالة بطالة تتمثل فى عدد العمال الذين يحصلون على أجور من الوكلاء دون أن يطلب خدماتهم أحد • كما يلاحظ أنه رغم انخفاض مضاعف الاستثمار فى مثل هذه الحالة الا أن طاقة التشغيل لا تهبط الى الصفر مثلما يفترض التحليل الكلاسيكى • كما أن التحليل فى هذه الحالة يختلف عن تحليل (فالراس)

---

(1) C.I. Bliss, The Reappraisal of Keynes' Fconomics, Op — Cit., PP. 206 — 207.

الذى يفترض عدم وجود قيود على التشغيل سوى قيود الميزانية (١) ٠

وعلى النقيض مما سبق نجد (سرافا) يجرد الطلب من أى تأثير على تحديد الأسعار ، وينكر وجود أى دور لقوى العرض والطلب فى هذا الشأن ، أو فى الوصول الى تحقيق التوازن الاقتصادى ٠ وعنده ، أن هذا التوازن يتحدد نتيجة تساوى معدلات الأرباح فى القطاعات المختلفة ، وهو ما يجسد روح الفكر الكلاسيكى القديم ٠ كما يعترض (سرافا) على الفكر الحدى الذى يحاول تحقيق كل من توازن الأسعار، والانتاج فى آن واحد متفقا فى ذلك مع الفكر الماركسى ٠ وقد اعتمد (سرافا) على العلاقة بين أسعار الانتاج ، وعوائد توزيع العمل (الأجور) ، والمخاطرة (الأرباح) ، كهدف فى تحليله ، بينما افترض ثبات المتغيرات الأخرى مثل التكنولوجيا ، ومستويات الناتج ، وهيكل المؤسسات الانتاجية لكافة الصناعات القائمة ٠ ورغم أن (سرافا) لم يحاول تقديم حلول جديدة تحل محل المفاهيم الحدية ، أو الكينزية ، الا أن البعض يرى أن ما قام به (سرافا) من عزل مشكلة أسعار الانتاج عن أسعار السوق دون الاضرار بالعوامل الأخرى ، مثل مستوى الناتج ، ومستوى الأرباح المحققة ، يعتبر متمشيا مع الفكر الكينزى فيما يتعلق بموضوع الطلب الفعال ، ودوره فى تحقيق التوظف الكامل (٢) ٠

ولعله مما يدعو الى الدهشة أن نجد أن (سرافا) الذى ينكر دور الطلب فى تحديد الأسعار ، قد ارجع اختلاف تكلفة عناصر الانتاج من صناعة الى أخرى ، الى ندرة هذه العناصر فى حالة تناقص العوائد ، والى مزايا الانتاج الكبير فى حالة العوائد المتزايدة ٠ وهذا يعنى الاعتراف الضمنى بأثر الطلب على قيمة ، أو أسعار تلك العناصر فى ظل وجود عرض معين منها ٠ وبدون افتراض ذلك يصعب الموافقة على تمشى فكر (سرافا) مع الفكر الكينزى فيما يتعلق بالطلب الفعال ٠ اذ أنه لايكفى مجرد عزل (سرافا) لمشكلة أسعار السوق عن أسعار الانتاج مع انكار

---

(1) Walras, L, Elements of Pure Economics, translated by W. jaffe, Homewood, Illinois, Irwin, 1954.

(2) Alessondro Roncaglia, The Sraffian Revolution, From Sideny Weintraub, Modern Economic Thought, Op — Cit, Chapter 9, PP. 172 — 174.

دور الأسعار من حيث المبدأ فى تحقيق التوازن ، وهو ما لم يقل به أحد من أنصار الفكر الكينزى ، أو معارضيه ٠

وأود التنويه هنا ، الى أن الكينزيين الجدد فى تحليلهم لدور الطلب الفعال فى تحقيق التوازن ، يفسرون تغيرات مستويات التوازن السعرى ، على أنها استجابة لتغير الدوافع النفسية للأفراد ٠ وعندما يتحقق التوازن بين الطلب ، والعرض فى الأسواق ، فان ذلك يعنى أن هؤلاء الأفراد قد نجحوا فى تعظيم منفعة السلع ، والخدمات لديهم(١)٠ ويستفاد من ذلك بالطبع ، أن عدم حدوث التوازن السعرى يرجع الى وجود بعض الأفراد الذين لم يلجأوا الى تعظيم المنفعة ، ولو كان عددهم لا يزيد عن فرد واحد ٠ كما يلاحظ أنه اذا لم توجد دوافع أو حوافز تدفع الأفراد الى تغيير طلبهم على السلع المعروضة فى الأسواق ، فان توازن الأسواق لا يمكن أن يختل ٠ ولا يعنى ذلك عدم وجود محددات على عمل السوق ، وانما يعنى أن مثل هذه القيود خارجة عن ارادة ، أو اختيار الأفراد ، ومتى وجدت ، حدث عدم التوازن ٠ كما يستنتج مما سبق ، أن منحنى الطلب يعكس تماما تعظيم المنفعة لدى كافة الأفراد فى حالة التوازن ، كما يعكس منحنى العرض تعظيم دالة الربح لدى كافة المنتجين ٠ ولا يشترط الكينزيون المحدثون حالة منافسة كاملة فى الأسواق حتى يحدث التوازن ٠ وانما يمكن أن يحدث التوازن فى حالة عدم وجود المنافسة الكاملة ، ويكون مصحوبا فى هذه الحالة بحدوث صراع بين قرارات المنتجين ، ومحاولتهم تعظيم الأرباح ، وقرارات المجتمع فى محاولته لتخفيض التكلفة المتوسطة (٢) ٠

ويجادل بعض الاقتصاديين من أشياع المدرسة الكينزية الحديثة ، فيقولون بأن المفهوم الحقيقى للأسعار يجب أن يأخذ فى الاعتبار كلا من الأسعار الرسمية السائدة فى السوق ، ومتوسط التكلفة التى يتحملها الأفراد من أجل الحصول على السلع والخدمات ٠ مثال ذلك ما يتحمله بعض الأفراد من تكلفة نتيجة الشراء بأسعار مرتفعة ، ورفض الوقوف

---

(1) Lowrence A. Boland, The Foundations of Economic Method, George Allen & Unwin Ltd, London . 1980, chapter 3, PP. 53 — 55.

(2) Ibid, chapter 3, PP. 61 — 62.

فى طوابير للشراء بأسعار أقل ٠ ويطلقون على الإسعار الفعلية فى هذه الحالة (الأسعار غير المنظورة) (Invisible — Prices) ٠ وفى هـذه الحالة يتصف منحنى الطلب بالمرونة الكاملة ، طالما أن أى انخفاض فى الأسعار يعوضه ارتفاع تكلفة المعاملات فى الأسواق ٠ ولا يعدو التوازن طويل الأجل فى ظل عدم تمام ، أو كمال المنافسة ، أن يكون توازن منافسة كاملة حقيقى ٠ وفى مثل هذه الظروف لا يجوز النظر الى الأسعار التى يدفعها الأفراد على أنها تنظيم اجتماعى (١) ٠

وانتقد الكينزيون المحدثون آراء (كينز) المتعلقة بتحقيق التوظف الكامل فى الأجل القصير ، على أساس أن فكرة التوظف الكامل افتراض لجأ اليه (فالراس) فى معرض بحثه عن الظروف اللازمة لتحقيق التوازن العام فى ظل تخصيص متوازن للموارد المتاحة ٠ كما أن التوظف الكامل يعتبر شرطا هاما لتحقيق التوازن فى الأجل الطويل فى عالم تسوده المنافسة الكاملة بين البائعين ٠ بل ان التوظف الكامل يمكن تحقيقه اذا ما كانت كافة دوال الانتاج خطية متماثلة ٠ اذ أن تعظيم الأرباح فى الأجل الطويل يؤدى الى حدوث التوظف الكامل طالما أن أى تشغيل اضافى لا يؤدى الى تحقيق منفعة اضافية لأحد ، مالم يؤدى فى نفس الوقت الى خفض المنفعة لدى البعض الآخر ٠ ولا يخفى مدى تعارض كافة هذه الاعتبارات مع ما جاء به (كينز) فى نظريته العامة الشهيرة٠ ومع ذلك فان من يحاولون التوفيق بين هذه الانتقادات ، وما جاء به (كينز) ، يعلقون أهمية كبرى على مدى الفهم الحقيقى للمتغيرات المستقلة أو الخارجية التى اعتمد عليها كل من التحليل الكينزى ، والتحليل الحديث للنظرية الكينزية ٠ اذ أن دعاة الكينزية الحديثة يمكنهم دحض آراء (كينز) فقط ، اذا ما اعتمدوا فى تحليلهم على متغيرات مستقلة مؤقته تستند الى اعتبارات ، أو دوافع فردية مثل الحالات النفسية للأفراد ٠ أما اذا خلت تحليلاتهم من مثل هذه الاعتبارات ، أو الدوافع ، فان آراء (كينز) تظل صحيحة دائما (٢) ٠ والمعروف كما تقول (مسز روبنسون) أن (كينز) يعتبر القرارات الماضية متغيرا مستقلا بالنسبة

---

(1) Ibid, chapter 3, PP. 64 — 65.

(2) Ibid, chapter 5, PP. 92 — 93.

للقرارات الحالية ، ولا دخل للدوافع الفردية ، أو الطبيعية فى ذلك (١) . وبذلك فانه يتعذر افتراض لجوء الأفراد الى تعظيم المنفعة . ولا يخفى أن (كينز) كان مشهورا بالدفاع عن أهمية الاحتمالات الفردية أو غير الموضوعية . وتوقعات الأفراد بشأن المستقبل ، الا أنه انتهى الى حتمية وقوع الأفـراد فى أخطاء التقدير ، نظـرا لصعوبة اثبـات صحة تلك التوقعات (٢) . ورغم استمرار الجدول بين الكينزيين المحدثين حول أهمية مثل هذه الاعتبارات للتحليل الاقتصادى للتوازن ، والتوظف الكامل ، الا أن البعـض يرى أنه لا علاقة نهـائيا للدوافع النفسية ، أو الفـردية الاستقرائية بالوصول الى قرار اقتصادى رشيد ، وهو ما يعنى استمرار فتح باب المناقشة حول مدى نجاح الثورة الكينزية حتى الآن (٣) .

واذا تركنا الجدل حول الدوافع السيكولوجية المؤثرة على الطلب الفعال جانبا ، ونظرنا الى السياسات التى يفضل اتباعها فى حالة التوظف الكامل ، نجد أن الواقع العملى يقودنا الى استنتاج أنه حتى الآن لم توجد بعد سياسة متفق عليها للتعامل مع حالة التوظف الكامل . اذ أن السياسات الرامية الى زيادة الناتج القومى تؤدى الى زيادة معـدلات التضخم ، ويصعب تفادى حدوث ذلك . ولعل هذا ما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الستينيات حيث زيدت النفقات الفيدرالية اللازمة لتمويل حرب فيتنام ، فى وقت كان فيه الاقتصاد الأمريكى قد وصل الى مستوى توظف يقترب من مستوى التوظف الكامل . وبذلك لم تستطع الولايات المتحـدة وقتها تحقيق الخطـة التى وضعتها هيئـة المستشارين الاقتصاديين عام ١٩٦٢ ، والتى تقوم على ضبط كل من الأجور ، والأسعار ، بحيث تتناسب زيادة الأجور ، مع زيادة معدلات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومى ككل . وطبقا لهذه الخطة ينخفض مستوى الأسعار فى الصناعات التى يعتبر مستوى الانتاجية فيها ، فوق المتوسط ، ويرتفع

---

(1) Robinson. I., History Versus Equilibrium, Thames Papers in Pobtical Economy, 1974.

(2) Shackle, George, Epistemics and Economics, Cambridge University press, Cambridge, 1972.

(3) Lowrence A. Boland, Op — Cit, chapter 5, P. 94.

مستوى الأسـعار فى الصناعات التى يكون مسـتوى الانتاجية فيها دون المتوسط . كما يكون المتوسط العام للأسعار ثابتا . (١) وقد ترتب على صعوبة اتباع سياسة معينة تتناسب مع ظروف التوظف الكامل ، صعوبة أخرى هى عدم التوصل الى نموذج قياسى يجمع بين الرؤية الكينزية ، والرؤية الكلاسيكية الحديثة ، بحيث يقدم للبحث الاقتصادى منهج يعالج تعظيم السلوك ، أو المسار الاقتصادى الرشيد لظاهرة البطالة فى زمن الكساد الكبير خلال الثلاثينيات (٢) .

ومن ناحية أخرى ، لا يزال هناك جدل حول ما اذا كانت البطالة تعنى عدد الأفراد المتعطلين عن العمل ، أم تعنى عدد الوظائف الخالية فى المجتمع ، أو تعنى كل من عدد الأفراد المتعطلين ، وعدد الوظائف الخالية فى نفس الوقت . وبذلك لابد عند دراسة موضوع الطلب الفعال، وأثره فى التغلب على ظاهرة البطالة التفرقة بين أثر الطلب الفعال على عدد الوظائف الخالية ، وعلى عدد الأفراد المتعطلين فى نفس الوقت . ويلاحظ أن كثيرا من الدراسات الاقتصادية تفترض أن زيادة عدد الأفراد المتعطلين يعنى زيادة عدد الوظائف الخالية . وبذلك فان التوظف الكامل للأفراد يعنى عدم وجود وظائف خالية نهائيا طبقا لهذه الدراسات . بيد أن احدى الدراسات الحديثة أوضحت أنه من المتوقع أن يؤدى حفز ، أو دفع الطلب الفعال الى أن يتساوى عدد الأفراد المتعطلين مع عـــدد الوظائف الخالية . ومن ثم فانه للحكم على فائدة استمرار دفع الطلب للتعامل مع ظاهرة البطالة ، لابد من الحصول على معلومات اضافية عن التكلفة الاجتماعية للمتعطلين عن العمل . اذ أن المعدل الأمثل لنسب كل من الأفراد المتعطلين ، والوظائف الخالية يتحدد بناء على التكلفة الحدية الاجتماعية لكل من المتغيرين معا (٣) . وبصفة عامة ، فان زيادة عدد

---

(1) Joseph Pechman, Fiscal Policy and Economic Stabilization from Edwin Mansfield, Economics, Op — Cit, chapter 11, PP. 60 — 61.

(2) J. E. STIGLITZ, Samuelson and Neoclassical Economics, Journal of Economic Literature, Vol. xxl, No. 3, Sept. 1983, PP. 997 — 999.

(3) Katharine G. Abraham, Structural / Frictional VS. Deficient Demand Unemployment — Some New Evidence, The American Economic Review, Sept. 1983, PP. 708 — 724.

الوظائف الجديدة يعنى خفض عدد الأفراد المتعطلين ، والعكس غير صحيح · أى أن زيادة عدد الأفراد العاملين لا يعنى زيادة عدد الوظائف الجديدة ، مع أنه يعنى زيادة معدل شغل الوظائف الخالية · ولذلك نستطيع القول بأن تحقيق التشغيل الكامل للأفراد يعنى تحقيق التشغيل الكامل للوظائف المتاحة · ويلاحظ أن ذلك لا يعنى بلوغ مرحلة التشغل الكامل طالما أنه توجد موارد اقتصادية غير مستغلة ، أو أن هناك مجالا لخلق فرص عمل جديدة · ورغم تسليم كثير من الدراسات الحديثة بأن زيادة الطلب الفعال هى الأداة المثلى لتحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية ، الا أننا لا نميل الى هذا الرأى طالما أن وجود بعض معوقات تشغيل الموارد المتاحة يمنع من مواجهة زيادة الطلب الكلى الحقيقى · وفى مثل هذه الحالة تنعكس زيادة الطلب الكلى الحقيقى على مرآة المستوى العام للأسعار المحلية فيحدث التضخم ، وان بقيت البطالة المتمثلة فى عدم تشغيل بعض الموارد المتاحة على حالها دون تغيير ·

ولعل كافة الاعتبارات السابقة تجعلنا نتفق فى الرأى مع القائلين بأنه من الأفضل التعامل مع التصرفات الرشيدة للأسواق ، وليس مع التصرفات الرشيدة للأفراد (١) · وفى مثل هذه الحالة نستطيع تلمس معالم واضحة للتفرقة بين فكر الكلاسيكيين الجدد ، والكينزيين الجدد بدلا من اعتبارهم فريق واحد تحت لواء المدرسة الكينزية الحديثة · اذ أن الكلاسيكيين الجدد يولون أهمية كبرى كما سبق القول لضرورة تعظيم التصرفات الفردية القائمة على أساس الدوافع النفسية · بينما يولى الكينزيون الجدد أهمية كبرى لتعظيم تصرفات الأسواق ، وتغيرات الأسعار المحلية ، وأسعار التبادل الخارجى ، وذلك كمؤثرات هامة على دور الطلب الفعال لتحقيق التشغيل الكامل ، وتحقيق التوازن كما سبق بيان ذلك فى الصفحات السابقة ·

---

(١) أصحاب هذا الرأى هم : (Gary Becker) و (Armen Alchian)
راجع : Bruce J. Caldwell, The Neoclassical Maximization Hypothesis : Comment, The American Economic Review, Ibid, PP. 824 — 827.

ثانياً : - العلاقة بين الضرائب والطلب الفعال : -

لم تغفل المدرسة الكينزية الحديثة دراسة العلاقة بين الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة ، من ناحية ، والطلب الفعال من ناحية أخرى. اذ أوضحت البحوث والدراسات الحديثة أن استخدام الضرائب المباشرة كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، يمكن أن يكون فعالا من خلال الأثر الذى تحدثه الضريبة على ما يتقاضاه العاملين من أجور اجمالية • ويتبع ذلك التأثير على طلب هؤلاء العاملين على السلع والخدمات ، وما ينتج عن ذلك من آثار على معدلات الانتاج ، والتوظف فى المجتمع • كما يؤثر فرض الضرائب المباشرة على دخول مؤسسات الأعمال ، ومن ثم على معدلات الاستثمار ، والتشغيل ، وطلب هذه المؤسسات على عناصر الانتاج المختلفة ، كتشغيل العمال ، والمواد الخام ، والسلع الوسيطة ... الخ • وتعتبر مثل هذه التغيرات طويلة الأجل ، أما فى الأجل القصير ، فان التغير يكاد يكون منعدما • وتؤثر الضرائب غير المباشرة على معدلات زيادة الاستهلاك ، الذى يعتبر مقياسا هاما لحركة زيادة ، أو نقص الطلب ، ومن ثم التأثير على معدلات الانتاج ، والاستثمار ، والعمالة ... الخ •

ونتناول فيما يلى ايضاح ما أجملناه تفصيلا : -

(أ) العلاقة بين ضرائب دخول الأفراد ، والطلب الفعال : -

يلاحظ أن أثر فرض الضرائب على دخول الأفراد ، ينعكس أولا على مقدار الدخل المتاح للانفاق ، وبالتالى على مستوى الطلب الكلى لمن يحصلون على هذا الدخل • وفى هذا الشأن يجب الاشارة الى العلاقة الوثيقة بين الدخل ، والاستهلاك • اذ يعتقد بعض الاقتصاديين ، أن الدخل الدائم فقط هو الذى يؤثر على الاستهلاك ، وبذلك يتضمن هذا المفهوم للدخل أثر الدخل المتوقع فى المستقبل على معدلات الاستهلاك • وفى ظل هذا النموذج تكون العلاقة وثيقة جدا بين الدخل ، والاستهلاك، كما أن زيادة الضرائب على دخول الأفراد تؤدى فى هذه الحالة الى نقص معدلات الاستهلاك ، وبالتالى الحد من الطلب الفعال على المنتجات، والخدمات ، وانخفاض مستوى الاستثمار ، ومعدلات الانتاج والتوظف

بصفة عامة • ويحدث العكس فى حالة انخفاض معدل الضريبة المفروضة على دخول الأفراد • ولا يعنى ذلك أن فرض الضرائب على دخول الأفراد ليس له أثر على الطلب الكلى ، فى حالة الدخل المؤقت • بل يرى هؤلاء الاقتصاديين ، أن الأثر فى هذه الحالة يكون ضعيفا نسبيا على مستوى الاستهلاك ، والطلب الكلى بصفة عامة ، وذلك بالنظر الى الأثر فى حالة الدخل الدائم • ويعزز هـذا الرأى حقيقة أن الأثر الذى يحـدثه فرض الضريبة على الدخل لا يحدث مباشرة ، بل بعد مرور فترة تأخير زمنى معينة ، يبدأ بعدها الأفراد فى تغيير معدلات استهلاكهم ، أو طلبهم(١)•

ويلاحظ أن أثر تغيرات معدل الضريبة على دخول الأفراد ، على الاستهلاك ، والطلب ، يكون كبيرا فى حالة الدخـول المنخفضة نظـرا لارتفاع الميل الحدى للاستهلاك لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء • ويستفاد من ذلك أيضا ، أنه اذا ما تم توزيع الدخل القومى بطريقة مناسبة ، فان ما ينتج عن ذلك هو اعادة توزيع العبء الضريبى على نحو يؤدى الى الوصول الى الأثر المرغوب على معدلات الاستهلاك ، والطلب ، والتشغيل ، والانتاج ••• الخ • وفى مثل هذه الحالة يمكن زيادة ، أو نقص معدلات الضرائب على دخول الأفراد لتحقيق الاستقرار الاقتصادى• ذلك أن أثر مضاعف الضريبة يؤدى الى اضافة مزيد من التأثير ، أو الدفع على الدخل الفردى فى حالة خفض معدلات الضرائب ، وبالتالى زيادة الاستهلاك والطلب • بينما يؤدى أثر المضاعف الضريبى الى خفض معـدلات الاستهلاك ، والطلب فى حالة زيادة معـدلات الضرائب على الدخول الفردية • كما أن خفض مستوى الدخل المتاح للانفاق ، يؤدى تلقائيا ، الى انخفاض حصيلة الخزانة العامة من الضرائب ، ومن ثم امكانية حدوث عجز بالموازنة العامة دون الحاجة الى زيادة الانفاق العام فى فترات الكساد • ويحدث العكس فى فترات الرواج حيث تؤدى زيادة الدخل الى زيادة الحصيلة الضريبية ، وبالتالى امكانية تحقيق توازن الموازنة العامة ، دون حاجة الى خفض الانفاق العام • وذلك هو مضمون

---

(١) راجع فى ذلك : Joseph Pechman, Fiscal Policy and Economic Stabilization, Op — Cit, PP. 58 — 59.

نظرية (عجلة التوازن) (١) . ولعل هذه النظرية تنبهنـــا الى أهمية تحقيق التكامل بين السياسة الضريبية ، وسياسة الانفاق العام للوصول الى الأثر المطلوب على مستوى الطلب الفعال ، والتشغيل فى المجتمع . كما أن التحليل السابق يشير الى أهمية التفرقة بين أثر الضرائب على دخول ، واستهلاك أو طلب الأفراد ، وأثرها على دخل ، واستهلاك ، وطلب الحكومة ، وما ينتج عن ذلك من آثار على الطلب الكلى الفعال فى المجتمع . اذ بينما تؤدى زيادة معدلات الضرائب على دخول الأفراد ، الى امكانية توازن الموازنة العامة ، وزيادة دخل ، واستهلاك ، وطلب الحكومة ، فانها ، تؤدى فى نفس الوقت ، الى خفض دخل ، واستهلاك ، وطلب الأفراد . ومن ثم فان الأثر النهائى على الطلب الكلى الفعال فى المجتمع يتحدد بناء على الأثر الصافى على اجمالى الدخل القومى فى المجتمع الذى يشتمل على كل من دخول الأفراد ، والحكومة . ويحدث العكس فى حالة خفض معدلات الضرائب على دخول الأفراد حيث يزيد مقدار الدخل المتاح للانفاق لدى هؤلاء الأفراد ، وبالتالى يزيد استهلاكهم ، وطلبهم . بينما تقل ايرادات الخزانة العامة وبالتالى الطلب الحكومى ، وهكذا (٢) .

وعلى النقيض ممـــا سبق ، يرى بعــض الاقتصاديين ، أن زيادة معدلات الضرائب على دخول الأفراد ، مع زيادة الانفاق العام يؤدى الى نتائج طيبة بالنسبة للاقتصاد القومى . وعلى رأس الفريق الذى ينـــادى بهذا الرأى الاقتصادى (ألفين هانسن) الذى يستدل على ذلك بحالة الاقتصاد الأمريكى فى الخمسينات من القــرن الحالى ، والذى وصــفه باقتصاد (ألاس فى أرض العجائب) Alice in Wonderland Economy اذ أدت زيادة معدلات الضرائب ، وزيادة الانفاق العام الأمريكى لتمويل الدفاع ، والحروب الى انتعاش الاقتصاد الأمريكى بصفة عامة فى تلك

---

(1) Milton Friedman, Fiscal Policy : A Skeptical View, From : Edwin Monsfield, Economics, Op. Cit, chapter 12, PP. 64 — 68.

(2) James Tobin, Deficit, Deficit, Who's Got the Deficit ? From : Edwin Mansfield, Economics, Ibid, chapter 14, PP. 74 — 76.

الفترة ، الا أن استمرار تطبيق نفس الاجراءات فى بداية الستينات ، قد أدى الى حدوث كساد فى الاقتصاد الأمريكى ، وزيادة معدلات البطالة ، وهروب المستثمرين بأموالهم الى أوربا . وهو ما أبطل مزاعم الفريق الذى يتزعمه (هانسن) ، وكذب نظرية (العقم الضريبى) التى كانت سائدة فى ذلك الوقت ، وأعطى مفهوما جديدا لنظرية (العصا ، أم الجزر ؟) التى تمسك بها الاقتصاديون الأمريكيون فى الستينات ، والتى تقوم على ضرورة المواءمة بين الفوائد ، والأعباء التى يمكن أن يفرضها اجراء ضريبى ما . اذ أدرك الاقتصاديون الأمريكيون أنه من الضرورى منح اعفاءات ضريبية للأفراد ، والمستثمرين ، مع ملاحقة الضريبة للدخول التى يحققها الأمريكيون من أعمالهم بالخارج . وفى اطار ذلك كله جاء اصلاح (كينــدى) الضريبى فى أوائل الستينات كمحاولة للخــروج من الأزمة (١) .

ولعله يمكن تفسير الرأى الذى قال به (هانسن) ، على أساس أن فترة الخمسينات التى أشار اليها ، أعقبت الحرب العالمية الثانية التى بدورها أعقبت الكساد الكبير الذى ساد الثلاثينيات من القرن الحــالى . اذ أمكن اســتخدام زيادة معدلات الضرائب بغيــة تمويل الأعبــاء التى فرضتها ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وما تطلبته من المساهمة فى تعمير ما خربته الحرب فى أوربا ، فضلا عن تمويل الحرب الكورية . وقد صاحب ذلك حركة انتعاش فى الاقتصاد الأمريكى رغم زيادة معدلات الضرائب على الدخول . وقد أدى ذلك الى عدم زيادة الدين العــام الأمريكى خلال تلك الفترة . أى أن زيادة الطلب الفعال فى هذه الحالة تحملت أعباؤه الموازنة العامة الأمريكية ، بينما أعفى الأفراد من ذلك . أما عنــدما لجــأت السلطات الأمريكية الى خفض الضرائب فى أواخر الخمسينات فقد أتاح ذلك الفرصة لطلب الأفراد للقيام بدور أكبر فى تحقيق التشغيل فى المجتمع ، مع استمرار انخفاض الدين العام الأمريكى لزوال ظروف الحرب ، وانخفاض العبء عن كاهل الموازنة العامة (٢) .

---

(1) John Doe, The Coming Tax Reform, The Atlantic Monthly, Jan. 1963.

(2) William Fellner, Politics, Economics and Recession, The Yale Review, Autumn, 1958.

ويشير الاقتصادى الشهير (بولدنج) ، الى حقيقة أن متحصلات الحكومة من الضرائب تزيد ، أو تنقص بمعدل أكبر من معدل زيادة ، أو نقص الدخول ، فى الوقت الذى تزيد فيه النفقات الحكومية ، أو تنقص ، بمعدل اقل من معدل زيادة ، أو نقص الدخول (١) . وفى هذه الحالة نستطيع القول بأن قدرة الضرائب على التأثير على مستوى الطلب الفعال تصبح أكبر فى حالة الأخذ بالضرائب التصاعدية على الدخل . اذ فى مثل هذه الحالة تستطيع الضرائب التصاعدية فى حالة التضخم الجامح مثلا أن تحد من قدرة أصحاب الدخول التى ارتفعت بسبب التضخم ، على التوسع فى الانفاق . كما أنه فى حالة الكساد يعفى من انخفضت دخولهم بسبب الأزمة من الوقوع فى شرائح ضريبية مرتفعة ، مما يؤدى الى زيادة قدرة هؤلاء الأفراد على الانفاق والخروج من الأزمة بنجاح . كما يمكن استخدام الموازنة العامة فى مثل هذه الحالات للقيام بدور يتناسب مع دور الضرائب فى التأثير على مستوى الطلب الفعال . غير أن عنصر التأخير الزمنى الذى سبقت الاشارة اليه يحد من فعالية هذه الآثار ، ذلك أن حصيلة الضرائب فى سنة ما يتم جبايتها عن دخول حدثت فى سنة سابقة ، مما يمنع من امكانية استخدام الضرائب التصاعدية للتعامل مع الطلب الفعال بنجاح فى الحالات المختلفة من الأزمات الاقتصادية . ومع ذلك ففى مثل هذه الحالات يصبح الأمل معلقا على الاستفادة من بطء تغير النفقات الحكومية تبعا لتغير الدخول للوصول الى موازنة عامة ذات عجز ، أو فائض يتناسب مع نوع الأزمة الاقتصادية. وفى هذا الصدد ، لا ننسى أن الانفاق الحكومى يعتبر فى نفس الوقت دخولا لأفراد آخرين ، كما سبق بحث ذلك فى المبحث السابق ، وفى الفصل السابق .

وينبهنا الاقتصادى البريطانى (بريست) ، الى أن فرض الضرائب المباشرة على دخول العمال يؤدى الى التأثير على مستوى الأسعار (٢) .

---

(1) Kenneth E. Boulding, Principles of Economic Policy, Op — Cit, chapter 8, PP. 194 — 195.

(2) A.R. Prest, Public Finance in Theory and Practice, Weiden - feld And Nicolson, London 1967, chapter 6, PP. 122 — 124.

وطالما أن العمال هم أحد عناصر الانتاج ، فمن الطبيعى أن يؤدى ذلك الى اعادة توزيع الموارد المحلية لصالح صناعات معينة . اذ يمكن فى مثل هذه الحالة نقل عبء الضريبة على أجور العمال الى المستهلك ، ويتوقف ذلك على اعتبارات معينة مثل قوة النقابات العمالية ، ومرونة الطلب على السلع التى ينتجها ، أو الخدمات التى يؤديها هؤلاء العمال، أى أن الضريبة فى هذه الظروف ينظر اليها على أنها أحد بنود التكلفة. فاذا امكن نقل عبء هذه الضريبة الى المستهلك ، فلابد أن يتبع ذلك آثارا هامة على مستوى الانتاج ودخول المنتجين ، وطلبهم الكلى على الموارد المتاحة .

(ب) أثر الضرائب على دخول مؤسسات الأعمال ، على الطلب الفعال :ـ

مثلما تؤثر الضريبة على مقدار الدخل المتاح لانفاق الأفراد ، وعلى مستوى طلبهم على استهلاك السلع ، والخدمات ، تؤثر الضريبة المفروضة على دخول مؤسسات الأعمال أو المستثمرين على مقدار الدخل لدى هذه المؤسسات للانفاق على تشـغيل عناصر الانتاج المختلفة اللازمة لانتـاج السلع ، وأداء الخدمات خلال فترة زمنية معينة تحددها اتجاهات الطلب الكلى على تلك السلع والخدمات . كما تحددها مستويات الدخول المتاحة لشراء هذه السلع ، والخدمات بالاضافة الى العوامل التقليدية التى تحدد دالة الطلب مثل تغير الأذواق ، والعادات ، والتقاليد ، والسلع البديلة ، الموسمية ، وتطور التكنولوجيا ... الخ . كما تؤثر الضريبة أيضا على معدل الأرباح الصافية ، وعلى عائد الاستثمار الذى يحصل عليه المستثمر سواء فى شكل أرباح أسهم أو سندات ، أو فى شكل سعر فائدة يخضع لضريبة القيم المنقولة . وفى كافة هذه الحالات ينعكس أثر الضريبة على قرارات المستثمرين بشأن التوسع ، أو الحد من ، أو الحفاظ على معدل التشغيل أو الانتاج المتوقع فى فترة قادمة . وذلك يعنى التأثير على طلب هؤلاء المستثمرين الفعال على استخدام عناصر الانتاج المتاحة فى المجتمع.

ويختلف أثر الضرائب على دخول المؤسسات عن أثر الضرائب على دخول الأفراد ، على الطلب الفعال ، من حيث أن حصيلة الضرائب على دخول تلك المؤسسات أكثر عرضة للتقلبات عن حصيلة الضرائب على دخول الأفراد . ويرجع ذلك بدوره الى أن دخول مؤسسات الأعمال

أكثر عرضة للتقلبات تبعا لتقلبات الدورات التجارية من رواج ، وكساد . اذ فى فترات الرواج ترتفع الأرباح بدرجة أكبر من ارتفاع ، أو زيادة بقية أنواع الدخول الأخرى ، وينعكس هذا بالتالى على حصيلة الضرائب، مع ملاحظة أن الضرائب فى هذه الحالة تشكل قيدا على معدل زيادة دخول المؤسسات . وذلك بعكس الحال فى حالات الكساد حيث تنخفض معدلات الأرباح ، وتنخفض دخول مؤسسات الأعمال بصفة مطلقة ، وكنسبة الى اجمالى الناتج القومى . وينعكس هذا الانخفاض على مقدار الضرائب المحصلة من تلك المؤسسات . وبذلك تساعد الضريبة فى تخفيف عبء انخفاض دخول المؤسسات ، وهو ما يمكنها من استيعاب ذلك الانخفاض . وهكذا يمكن ملاحظة أن الضرائب المفروضة على دخول مؤسسات الأعمال فى حالات الرواج ، تؤدى فى نفس الوقت الى الحد من فعالية طلب تلك المؤسسات بعكس الحال فى حالات الكساد ، حيث يساهم انخفاض عبء الضرائب على دخول تلك المؤسسات فى امكانية انعاش الطلب ، والخروج من الأزمة .

وتلعب الضرائب دورا آخر فى زيادة فعالية طلب مؤسسات الأعمال على عناصر الانتاج ، أو زيادة معدل الاستثمار ، وذلك عن طريق منح الاعفاءات الضريبية لبعض البنود مخصصات الاهلاك ، والبحوث ، والتنمية ، والاحلال ، والتجديد ... الخ .

يضاف الى ما سبق اعفاء بعض المشروعات كلية من الضرائب سواء لأجل محدد ، أو بصفة مطلقة . وفى مثل هذه الحالات يحدث نوعا من اعادة تخصيص الموارد فى الاقتصاد القومى ، ويزيد الطلب الفعال لبعض المشروعات على عناصر الانتاج ، فى الوقت الذى تنخفض فيه فعالية طلب بعض المشروعات ، أو الأنشطة الأخرى . ويتوقف ذلك على درجة مرونة كل من العرض والطلب على نوع الانتاج الذى تنتجه تلك المشروعات ، كما يتوقف ذلك أيضا على درجة كمال الأسواق ، أى اذا ما كانت السوق تتميز بالمنافسة ، أو الاحتكار بدرجاتهما المختلفة . ولتفسير ذلك نستطيع القول بأنه اذا كانت المرونة السعرية لعرض المنتجات التى تفرض عليها الضريبة منعدمة تماما ، فان فرض الضريبة لا يؤثر كثيرا فى هذه الحالة على المعروض من تلك المنتجات رغم تأثر أسعارها بفرض الضريبة . ويقع

عبء الضريبة فى هذه الحالة على المنتجين دون المشترين • وكذلك الحال عندما تكون مرونة المعروض من المنتجات عديمة تماما ، أى أن المعروض من السلعة لا يتأثر بتغيرات الأسعار • اذ أن المنتجين وحدهم يتحملون عبء الضريبة طالما أنه لا يوجد هناك ما يضطر المستهلكين الى تحمل عبئها • وبنفس التحليل يمكن بيان أنه اذا ما كانت المرونة السعرية للطلب على المنتجات عديمة تماما بمعنى أن المشترين لا تتأثر كمية مشترياتهم بتغيرات الأسعار بعد فرض الضريبة فان العرض من الانتاج لا يتغير • وفى هذه الحالة يتحمل المشترين وحدهم عبء الضريبة (١) • ويلاحظ أنه تبعا للمرونة النسبية لكل من العرض والطلب يمكن تحديد نسبة ما يتحمله كل من المنتجين ، والمستهلكين من أعباء الضريبة • اذ أن عدم المرونة فى هذه الحالات يعنى الرغبة فى استمرار الانتاج بالقدر المعروض فى الأسواق رغم تغير الأسعار ، وبالتالى فاذا ارتفعت رغبة المنتجين فى استمرار الانتاج بدرجة أكبر من درجة ارتفاع رغبة المستهلكين ، اضطر المنتجين الى تحمل عبء الضريبة واستمرار حالة الطلب القائمة دون تغير يذكر • أما اذا ارتفعت رغبة المستهلكين فى استمرار الحصول على قدر معين من المنتجات فانهم يضطرون فى هذه الحالة الى تحمل ارتفاع الأسعار بمقدار الضريبة المفروضة ، وفى هذه الحالة أيضا يستمر حجم الطلب الفعال دون تغير يذكر • ويحدث عكس ما سبق تماما فى حالة المرونة التامة لكل من عرض وطلب المنتجات • اذ يتأثر حجم المعروض بالانخفاض فى حالة انخفاض رغبة المنتجين ، أو المستهلكين فى الاستمرار فى عرض ، أو طلب قدر معين من المنتجات عند أسعار معينة بعد فرض الضريبة • وفى هذه الحالة يتغير حجم الطلب الفعال بعد فرض الضريبة ، ويتحول لصالح المنتجات الأخرى المنافسة للمنتجات التى فرضت عليها الضريبة •

وتجدر الاشارة الى أنه فى حالة ما اذا كانت السوق تتصف بالاحتكار ، أو المنافسة غير التامة ، يستطيع المحتكر نقل عبء الضريبة الى المستهلك،

---

(1) Kenneth E. Boulding, Principles of Economic Policy, Op — Cit, Chapter 8, PP. 197 — 200.

مع الاستمرار فى انتاج ، وتصريف نفس الحجم من معروضاته ، وبالتالى لا يتأثر انتاجه ، كما أن أرباحه لا تتغير . اذ أن المحتكر يستطيع تعظيم أرباحه بعد فرض الضريبة على أرباحه مثلما استطاع أن يعظمها قبل فرض الضريبة ، وذلك بفرض عدم انخفاض الطلب على منتجاته بعد ارتفاع أسعارها نتيجة لفرض الضريبة . وفى مثل هذه الحالة يكون طلب المحتكر على عناصر الانتاج متميزا بالثبات ما لم يقل انتاجه تبعا لانخفاض الطلب على منتجاته ان حدث .

وفى حالة احتكار القلة (Oligopoly) تقل قدرة المحتكر على نقل كافة مقدار الضريبة الى الأسعار خوفا من خطورة ذلك على مبيعاته ، وتحسبا لردود أفعال بقية المحتكرين فى نفس السوق . ولذلك من الممكن ألا يؤدى فرض الضريبة على المحتكر فى هذه الحالة الى زيادة الأسعار ، ويتحدد حجم الطلب الفعال بعد فرض الضريبة تبعا لما يستقر عليه قرارات المحتكرين ، وما يستجيب به المشترون لتلك القرارات.

ويلاحظ أنه اذا كان المحتكر مؤسسة حكومية فان مدى قدرتها على رفع الأسعار بعد فرض الضريبة تكون محدودة ، اذا ما كانت تقوم على انتاج سلعة ، أو خدمة هامة لمجموع الشعب . وفى نفس الوقت ليس من الحكمة أن تستمر مثل هذه المؤسسة فى تحمل المزيد من التكاليف بما قد يضر بمركزها المالى . ولذلك غالبا ما يتم اقتسام العبء بين المؤسسة ، والمستهلك تبعا لدرجة المرونة السعرية لكل من العرض والطلب على النحو السابق الاشارة اليه آنفا .

ومع ذلك ، فان البعض يجادل بأنه من الصعوبة الحصول على معلومات شاملة عن مدى تأثير الضريبة على الناتج الكلى ، أو على مستوى الأساليب الفنية المستخدمة فى الانتاج . ولذلك يرى هؤلاء البعض أن النظام الضريبى الجيد هو النظام الذى لا يؤثر كثيرا على انتاج السلع ، والخدمات فى المجتمع (١) . بينما يرى البعض الآخر أنه بالنسبة للمشروعات الفردية الحرة يجب أن تعمل الحكومة على تحقيق ثبات ، أو استقرار القواعد التى تحكم عملها ، ومن أهم هذه القواعد الضرائب .

---

(1) AFL — CIO, Department of Research, Factors Making For A Good or Bad Tax System, State and Local Taxes, Afl — CIO, Washington 1958.

اذ أن كافة الضرائب غـير الشخصية ، تؤثر على اتجـاهات الاستثمار الفردى ، وبالتالى فان النظام الضريبى الذى تطبقه الحكومة على مثـل تلك المشروعات يمكن أن يؤدى اما الى تحقيق المزيد من الأرباح لهـذه المشروعات ، أو الى خسائر جسيمة (١) . ونحن بدورنا نميل الى هذا الرأى الأخير ، ونضيف بأن فرض الضريبة ، وما قد يترتب عليها من آثار على مالية المشروعات ، يؤثر أيضا على اتجاهات ، أو معدلات الطلب الفعال لكل من المنتجين ، والمستهلكين ، والمجتمع ككل . وقد أوضحت احدى الدراسات الحديثة حول أثر الضريبة على تكلفة رأس المال ، والحافز على الاستثمار ، أنه ليس من الصحيح أن كافة أنواع الضرائب تؤدى الى تقليل الحافز على الاستثمار ، أو الى ارتفاع تكلفة رأس المال ، سـواء لأنها تؤدى الى رفع قيمة الأصول ، أو لكونها تؤثر على العائد المتوقع على رأس المال. . لا يعنى ذلك أن الضرائب لا تؤثر على كل من تكلفة رأس المال ، أو مستوى العائد على رأس المال بل يعنى أن الضرائب تؤثر على هذه المتغيرات بوسائل أخرى تختلف من مستثمر الى آخر . وأهم هـذه الوســائل تاثير الضريبة على محفظة الأوراق المـالية لدى المستثمرين الذين قد تضطرهم الضريبة ، الى شراء أوراق مالية قليلة المخاطر ، وذات العائد المنخفض . كما أنه كلما انخفضت الميزة الحدية للضريبة التى يتحملها المستثمر بالنسبة الى مديونيته ، كلما انخفضت أيضا شــريحة الدخل الفردى التى عندها تكون المعاملة الضريبية غير محفزة بالنظر الى المدينين ، وحصة رأس المال بالنسبة لكافة الشركاء المستثمرين . وتشير الدراسة ذاتها الى أنه بصفة عامة لا تؤثر الضريبة على زيادة العائد على رأس المال المتولد فى مؤسسة ما بعد حد معين يمثل حد الأمان وعنده لا تكون هناك مخاطرة على معدل العائد على رأس المال ، وتكون زيادة العائد مساوية للصفر (٢) . أى أنه بعد حـد

---

(1) Henry C. Simons, A Progressive Income Tax and Alternatives, Personal Income Taxation, University of Chicago Press, 1938,P. 320.

(2) Alan I. Auerbach, Taxation, Corporate Financial Policy and the cost of Capital, Journal of Economic Literature, Sept. 1983, Vol. XXI, No. 3 PP. 905 — 937.

الأمان تؤثر الضرائب على كل من تكلفة رأس المال ، والعائد على رأس المال . وبالتالى تؤثر على دخول ، وطلب المستثمرين الفعال . وتؤثر الضرائب على قرارات المستثمرين بشأن المفاضلة بين المدينين ، والأوراق الدائنة ، ومكونات محفظة الأوراق المـــالية . اذ أن المستثمرين الذين يفضلون أن تشتمل محفظة أوراقهم المالية على دائنين فقط ، تضطرهم الضريبة الى قبول أوراق مالية مدينة . حيث أن درجة المخاطرة تكون أكثر ارتفاعا عندما تكون المحفظة مشتملة على أوراق مالية دائنـــة فقط . ويميل المستثمرون الى حيازة الأوراق المالية قليلة المخاطرة . كما أن المستثمرين الذين يحتفظون بالأوراق المالية المدينة فقط سوف يفضـلون الاحتفاظ بالمزيد من الأوراق المالية المدينة لأنفسهم ، فتضطر المؤسسات التى يوظفون أموالهم فيها الى المزيد من الاقتراض . وفى هذه الحالات ينظر الى دور الضريبة من حيث أن المديونية تعتبر أحد بنود الاعفاء من ضرائب الدخل . ويلاحظ أنه فى حالة ما اذا كانت دائنية المستثمرين لرأس المال مصدرها اعادة استثمار الأرباح الموزعة ، فان أثر الضريبة التى يتحملها المستثمرون على أنصبتهم من الأرباح يمتد بالتالى الى تكلفة رأس المال ، والعائد على رأس المال ، ودخول المستثمرين وطلبهم الفعال. وقد أوضحت دراسة أخرى أن نجاح برامج الاستثمار العام رهن باتباع سياسة ضريبية حكيمة بالنسبة لدخول مؤسسات الاستثمار الفردية ، وأنه ليس صحيحا ما انتهت اليه بعض الدراسات من أنه يمكن لزيادة العائد على رأس المال أن تعوض أثر الضريبة على دخول تلك المؤسسات فى كافة الحالات . كما أنه غالبا ما يؤدى فرض الضريبة على الدخول الناتجة عن الفائدة على رأس المال ، الى وجود حاجز بين عنصر التفضيل الزمنى، ونفقة الفرصة (١) .

ولاشك أن كافة هذه الدراسات ، وغيرها ، رغم أنها لم تشر صراحة الى أثر الضريبة على الطلب الفعال للمؤسسات ، والأفراد بصفة عامة ، فانها تعتبر فى جوهرها تأكيدا لهذا الأثر . اذ أنها تناولت بحث أثر الضريبة على حوافز الاستثمار ، وتكلفة رأس المال ، ونفقة الفرصة ،

---

(1) A.H. Vanags, A Reappraisal of Public Investment Rules, from Michael Parkin and A.R. Nobay, Current Economic Problems, Op — Cit, chapter 7, PP. 119 — 150.

وكلها عوامل مؤثرة على دخول المؤسسات ، والأفراد ، ومن ثم على الطلب الفعال لهم ، وعلى الطلب الكلى فى المجتمع .

(ج) أثر الضرائب غير المباشرة على الطلب الفعال : -

الضرائب غير المباشـرة ليست ضرائب على الدخول ، وانمـا هى ضرائب على صور انفاق الدخول . وعادة ما تتمثل صور انفاق الدخول فى الاستهلاك ، أو الاستثمار . ولذلك فانه يمكن القول بصفة عامة أن الضرائب غير المباشرة هى ضرائب على المعاملات ، أو التداول . ومن ثم تشتمل الضرائب غير المباشرة على ضرائب الانتاج ، والاستهلاك ، والرسوم الجمركية ، وصور انتقال الثروة بين الأفراد ، أو المؤسسات . وبينما تعتبر الضرائب على الدخول تصاعدية تبعا لمقدار الدخل ، فان الضرائب غير المباشرة على التداول تعتبر ضرائب نسبية (Regressive) حيث تفرض على الاستهلاك ، أو التداول دون أخذ عامل القدرة على الدفع أو تحمل عبء الضريبة فى الحسبان . وبذلك فانه من الممكن أن تصادر الضريبة جانبا كبيرا من الدخول الدنيا ، فى الوقت الذى تصادر فيه جانبا قليلا من الدخول العليا . ويتوقف هذا الأثر على مدى الاعفاءات الممنوحة لبعض السلع المتداولة من الخضوع للضريبة غير المباشرة (مثل بعض أنواع الطعام ، والشراب ، والأدوية ، وغيرها) . وينظر البعض الى الضرائب غير المباشرة على أنها ضريبة (اختيارية) طالما أن المستهلك يتمتع بحرية الاختيار بين الخضوع لها عندما يقدم على التداول ، أو المعاملات ، أو عدم التعرض نهائيا للضريبة بالكف عن التمادى فى انفاق الدخل (١) . وفى اطار تلك الصفات التى تتميز بها الضرائب غير المباشرة عن الضرائب المباشرة ، يجىء اختلاف أثر الضرائب غير المباشرة على الطلب الفعال عن ذلك الأثر الذى تحدثه الضرائب المباشرة على هـــذا الطلب . وبصفة عامة فانه من الصعوبة بمكان القول بأن أثر الضرائب غير المباشرة على الطلب الفعال يقل عن أثر الضرائب المباشرة على هذا

---

(1) Emerson P; Schmidt, Tax Policy For Growth and Stability, From : H. C. Harlan, Readings in Economics and Politics, Op — Cit, PP. 303 — 326.

الطلب ، ذلك أن الضرائب غير المباشرة لا تؤثر فقط على أوجه انفاق الدخل ، بل أيضا على توليد الدخل لدى المستثمرين الأفراد ، والمشروعات، والذى يعتبر الوعاء الذى تفرض عليه الضرائب المباشرة ٠ من ناحية أخرى ، كما ذكرنا فى الصفحات السابقة ، قد يعمد المنتجون الى نقل عبء الضريبة المباشرة على المستهلك من خلال رفع أسعار بيع منتجاته بمقدار الضريبة ٠ وفى هذه الحالة تؤثر الضريبة المباشرة بطريقة غير مباشرة على مدى فعالية الضريبة غير المباشرة فى التأثير على الطلب الفعال ٠ اذ أن المستهلك فى هذه الحالة يواجه ، ليس فقط عبء الضريبة غير المباشرة ، وانما عبء كل من النوعين من الضرائب ٠ كما أن الطلب الفعال يتأثر بالضريبتين معا فى آن واحد ، من خلال مضاعف كل ضريبة فى نفس الوقت ٠ ومن المرجح أن يقلل أثر الضريبة غير المباشرة على الطلب الفعال ، من أثر الضريبة المباشرة على هذا الطلب ، فى حالة عجز المنتجين عن استمرار نقل عبء الضريبة المباشرة الى المستهلك ٠ أما اذا استمر المنتجون فى رفع أسعار منتجاتهم لنقل عبء الضريبة المباشرة الى المستهلك ، مع استمرار تعرض نفس المنتجات للضرائب غير المباشرة ، فقد يؤدى ذلك الى ضغط الطلب بدرجة حادة الى أدنى المستويات ٠ وفى هذه الحالة يمكن أن ينتهى الأثر الكلى لكلا النوعين من الضرائب الى كساد محقق فى منشآت أولئك المنتجين ٠

وتجدر الاشارة الى أن أثر فرض الضرائب غير المباشرة على الطلب الفعال ، يتوقف على درجة مرونة الطلب الكلى على السلع ، والخدمات التى تفرض عليها الضريبة ٠ فاذا كان الطلب على السلع والخدمات الخاضعة للضريبة شديد المرونة فان ذلك معناه أن يؤدى فرض الضريبة غير المباشرة الى تقليل حجم الطلب على تلك السلع ، والخدمات فتقل مبيعات المنتجين ، ودخولهم ، وطلبهم على استخدام المزيد من عناصر الانتاج ٠ أى أن الطلب الكلى الفعال فى المجتمع يتجه الى الانخفاض مالم يعوض نقص الطلب على السلع والخدمات فى قطاع ما ، بزيادة الطلب على السلع والخدمات فى قطاعات أخرى من قطاعات الاقتصاد القومى ٠ أما اذا كان الطلب على السلع والخدمات التى تفرض عليها الضرائب غير المباشرة عديم المرونة ، فان فرض الضريبة ، ورفع الأسعار لا يؤدى الى نقص الطلب على تلك السلع ، والخدمات ، ولا يضار المنتجين ٠ كما أن الطلب الكلى الفعال فى المجتمع يظل ثابتا دون تغيير٠

ويلاحظ أنه فى حالة احتكار الشـراء Monopsony يـكون المستهلك أو المشترى فى وضع يؤمنه من التعرض لنقل المنتجين أعبـاء الضرائب المباشرة اليه ٠ اذ لا يستطيع المنتجون فى هذه الحالة زيادة أسعار بيع منتجاتهم بمقدار الضريبة المباشرة ٠ بيـد أن المستهلك ، أو المشترى لا يستطيع تفادى عبء الضرائب غير المباشرة ، الا فى حالة العزوف عن الشراء ، أو تقليل حجم مشترياتهم عن ذى قبل ٠ ويتوقف أثر الضريبة غير المباشرة على طلب المشترى الفعال فى هذه الحالة على مرونة طلبه على السلع ، والخدمات التى يحتكر شراءها ٠

وعادة ما تقوم السلطات المالية قبل فرض الضرائب غير المباشرة بدراسة وافية عن طبيعة السوق ، ودرجة مرونة الطلب بحيث يكون مقدار الزيادة السعرية بعد فرض الضريبة غير المباشرة ملائما لحجم الطلب الذى ترغب السلطات المالية فى وجوده واشباعه ٠ وفى مثل هذه الحالة يكون كل من الضريبة ، والطلب مخططا بحيث يواجه ظروفا اقتصادية تسود المجتمع ، وترغب السلطات المالية فى معالجتها ٠

ويرى البعض أن تغيير الضريبة غير المباشرة من فترة لأخرى ، يؤدى الى تغيرات طردية فى انفاق الأفراد ، وطلبهم على السلع والخدمات٠ اذ أن توقع زيادة معدل الضريبة غير المباشرة ، يؤدى الى التعجيل بزيادة الشراء ، أو الطلب قبل فرض الضريبة ٠ كما أن توقع خفض الضريبة غير المباشرة يؤدى الى تأجيل الشراء ، أو الطلب لفترة قادمة ٠ بيد أنه بعد فرض الضريبة غير المباشرة يحدث أثرها على الطلب الفعال على نحو لا يختلف عن أثر الضريبة المباشرة فى هذا الشأن (١) ٠

ولا يفوتنا أن نتناول بيان أثر الضرائب ، والرسوم الجمركية على الطلب الفعال فى كل من الدولة المصدرة ، والمستوردة على السواء ٠ اذ أنه فى حالة قيام دولة ما بفرض رسوما جمركية على الواردات من دولة أخرى تؤدى هذه الرسوم الى رفع قيمة السلع المستوردة ومن ثـم

---

(1) Joseph Pechman, Fiscal Policy and Economic Stabilization, Op — Cit, PP. 58 — 59.

يقل الطلب المحلى عليها . ويتوقف ذلك على مرونة الطلب على السلع الأجنبية . فاذا كان الطلب على هذه السلع شديد المرونة فان فرض الضريبة يؤدى الى خفض الطلب على السلع المستوردة ، فتقل دخـول المنتجين الأجانب ويتأثر الطلب الفعال فى الدولة الأجنبية . بينما يؤدى فرض الضريبة فى مثل هذه الحالة الى تحويل الطلب الى المنتجات الوطنية المثيلة ، فيزيد الطلب عليها ، وترتفع دخول المنتجين الوطنيين، ويزيد طلبهم على استخدام المزيد من عناصر الانتاج . وبذلك يرتفع مستوى الطلب الكلى الفعال فى المجتمع بصفة عامة .

ويحدث العكس فى حالة ما اذا كان الطلب المحلى على السـلع المستوردة عديم المرونة . اذ تقل فعالية الضريبة الجمركية فى خفض حجم الواردات الأجنبية بدرجة تذكر . وفى هذه الحالة اذا كان المعروض من الانتاج المحلى المثيل مرنا فانه يمكن أن يستوعب جانبا من الطلب المحلى بمعدل أكبر من معدل انخفاض الطلب المحلى على الواردات من السلع المثيلة .

ويتوقف أثر الضرائب على التجارة الخارجية على مستوى الطلب الفعال على العلاقة النسبية بين مرونة كل من العرض والطلب فى الدولتين المصدرة ، والمستوردة . فاذا كان العرض والطلب المحلى غير مرنين ، بينما يتميز العرض والطلب الأجنبى بالمرونة ، فان فرض الضريبة يؤدى الى رفع الأسعار محليا طالما أن الاستهلاك المحلى لم ينخفض ، كما أن الانتاج المحلى لم يتزايد . وبذلك يتحمل المستهلك المحلى عبء الضريبة الجمركية فى الوقت الذى تزيد فيه دخول المنتجين الأجانب ، وتنتعش أعمالهم ، ويزيد الطلب الفعال فى الدولة الأجنبية ، ويظل ثابتا فى الاقتصاد المحلى للدولة المستوردة .

ويحدث العكس فى حالة كون الطلب ، والعرض المحليين شديدى المرونة ، بينما الطلب ، والعرض فى الدولة الأجنبية عديمى المرونة . اذ يكون من الصعوبة أن يؤدى فرض الضريبة الجمركية الى رفع الأسعار محليا بنسبة تذكر ، لأن الطلب المحلى على السلع المستوردة يتجه الى الانخفاض ، كما يتجه الانتاج المحلى الى الزيادة . وبذلك يقع عبء الضريبة فى هذه الحالة على المنتجين الأجانب فتقل دخولهم وطلبهم على

عناصر الانتاج فى الوقت الذى ينتعش فيه الطلب ، والعرض من السلع المحلية المثيلة ، ويزيد الطلب الكلى الفعال فى المجتمع .

ويلاحظ أنه ليس من الصعوبة أن يؤدى فرض الضريبة الجمركية على بعض السلع أو الخدمات التى تدخل فى مجال التجارة الخارجية ، الى زيادة الانتاج العالمى من مثل هذه السلع ، أو الخدمات (١) . ويتوقف ذلك على المحصلة النهائية لأثر الرسوم أو الضرائب الجمركية المفروضة فى كافة دول العالم على السلع والخدمات المتداولة عالميا ، على الاستهلاك العالمى ، والانتاج العالمى ، والدخل العالمى . وينعكس ذلك بالتالى على مستوى الطلب العالمى الفعال خلال فترة زمنية معينة .

ويرى البعض أن تغيير الضرائب غير المباشرة بصفة عامة ، والرسوم الجمركية بصفة خاصة ، يجب ألا يكون كثيرا تحقيقا لقاعدة الاستقرار الضريبى . ولا يعنى ذلك عدم تغيير الضرائب الجمركية بين فترة ، وأخرى ، وانما يعنى ضرورة مرور فترة زمنية معينة بين كل تغيير حتى تتاح الفرصة للضريبة لاحداث آثارها بعد كل تغيير (٢) . ويمكن الاستفادة بهذه القاعدة فى استخدام الضريبة الجمركية لتغيير الطلب الفعال بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع بين فترة ، وأخرى تبعا لمستوى النشاط الاقتصادى ، ومستوى الأسعار المحلية .

وهكذا يتضح لنا أن الفكر الكينزى الحديث ينظر الى الضرائب غير المباشرة نظرته الى الضرائب المباشرة من حيث تأثيرهما على الاستهلاك ، والانتاج ، والاستثمار ودخول المؤسسات ، والأفراد ، والاقتصاد القومى ككل . ولما كان كل من الانتاج ، والاستهلاك ، والاستثمار ، والدخل متغيرات اقتصادية ثبت يقينا تأثيرها على الطلب الفعال للأفراد ، والمستثمرين على السواء ، فان الضرائب المباشرة ، والضرائب غير المباشرة تترك آثارا هامة على الطلب الفعال للمستهلكين ، ولرجال الأعمال أو المشروعات المختلفة ، كما تؤثران على الطلب الكلى الفعال فى المجتمع .

---

(1) Kenneth E. Boulding, Principles of Economic Policy, Op — Cit, Chapter 8, PP. 201 — 205.

(2) Henry C. Simons, A Progressive Income Tax and Alternatives, Op — Cit, PP. 322 — 323.

وبعد أن تناولنا فى الصفحات السابقة الرؤية الكينزية الحديثة لكل من مضاعف الانفاق ، والطلب الفعال ، بقى أن نتعرف على نظرة الفكر المالى الحديث لانعكاسات كافة هذه المتغيرات المالية ، والاقتصادية على أوضاع التوازن العـام فى الاقتصاد القومى وهو ما نتناوله فى المبحث القـــام ٠

المبحث الثالث
الرؤية المالية الحديثة لتحقيق التوازن العام

تمهيــــد : -

تعرضنا فى المبحثين الأول ، والثانى من هذا الفصل الى الرؤية الكينزية الحديثة لبعض جوانب الفكر المالى الحديث مثل المضاعف الكينزى لكل من الانفاق العام ، والضرائب ، والموازنة العامة فى اطار الاقتصاد الحركى ، أو المفتوح ٠ كما تناولنا بالدراسة الآراء والدراسات الماليـة الحديثة المتعلقة بموضوع الطلب الفعال من حيث المفهوم ، والتطبيق ، ودور الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة فى التأثير على اتجاهات ، وحجم الطلب الفعال للأفراد ، والمشروعات ، والاقتصاد القومى ككل ٠

ان الاقتصاد القومى المفتوح ، أو الحركى تتفاعل بداخله متغيرات عديدة مالية ، ونقدية ، أو اقتصادية ، أو اجتماعية ، تؤدى فى النهاية الى حدوث بعض التغيرات بين فترة وأخرى قد تقرب الاقتصاد ، أو تبعده عن حالة التوازن العام ٠ وبذلك قد يصعب تحقيق الاستقرار الاقتصادى المناسب لاستمرار التنمية الاقتصادية فى المجتمعات النامية ، واستمرار التشغيل الكامل ، والمحافظة على علاقات مناسبة بين قطاعات الاقتصاد القومى فى المجتمعات المتقدمة ٠ ومن ثم فقد عنى أتباع الفكر المالى ، أو أنصار السياسة المالية بتحليل كيفية استخدام السياسة ، أو الأدوات المـالية فى تحقيق التوازن العـام للاقتصاد القومى ٠ وفى اطار هذه المحاولات يتلمس القارىء المفهوم المالى للتوازن العام الذى يميزه عن المفهوم الذى قدمه اتباع الفكر النقدى وناقشناه فى الباب الأول من هذا المؤلف ٠ كما يلمس الباحث كيفية معالجة الماليين لتوازن السكون كحلقات فى سلسلة التوازن العام ٠ فضلا عن التعرف على آراء رجال الفكر المالى

فى كيفية تحقيق التوازن العام فى حالتى المنافسة الكاملة ، والاحتكار . كما يدرك الباحث كيف عنى الماليون ببيان كيفية تحقيق كل من التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى باستخدام الأدوات المالية .

وفيما يلى نتناول بيان كافة تلك الاعتبارات المتعلقة بموضوع التوازن العام كما يراه رجال الفكر المالى الحديث .

أولا : ـ المفهوم المالى للتوازن العام : ـ

اتضح لنا فى الصفحات السابقة من هذا المؤلف ، أن المفهوم الكينزى للتوازن العام يقوم على أساس افتراض حدوث التوازن العام فى ظل عدم بلوغ التشغيل الكامل ، أو البطالة . وبينما يرى أنصار هذا الرأى امكانية حدوث ذلك فى الأجل القصير فقط ، فان البعض يجادل بامكانية حدوث مثل هذا التوازن فى الأجل الطويل ، أى حدوث توازن عام مع استمرار شيوع البطالة لآجال طويلة (١) . بل ان هناك من يرى أن توازن الثبات يحدث على فترات متقطعة قصيرة الأجل ، ويستمر حدوث مثل هـــذا التوازن لأجل طويل . أى أنه توازن ثبات قصير الأجل ، يتتابع حدوثه لأجل طويل (٢) .

اذا كانت تلك هى سمات التوازن العام فى الفكر المالى الكينزى أو التقليدى ، فما هى اذن السمات الحديثة للتوازن العام عند أنصـــار الفكر المالى ، المعروفين باسم « الماليين » ؟ .

ان المتتبع لأحدث الدراسات الاقتصادية المالية سرعان ما يدرك أن الفكر المالى الحديث استطاع التخلص من الاطار الكينزى التقليدى القائل بحدوث التوازن العام فقط فى ظل البطالة الاجبارية . اذ يجادل الاقتصادى المالى (أولسون) فى أحدث دراساته ، فيقرر أنه لا يمكن حدوث التوازن

(1) Oliver Hart, A Model of Imperfect Competiton With keynesian Feature, Op — Cit, P. 135.

(2) I. F. Pearce, Monoplistic Comptition and General Equilibrium, Op — Cit, PP. 98 — 101.

العام فى ظل البطالة ، طالما ظلت هناك مجالات يمكن أن يحقق استغلالها بواسطة العاملين مكاسب ، أو أرباح لأصحاب الأعمال ، ولم تستغل بعد . ويعلل وجهة نظره ، فيقول بأن التوازن فى ظل البطالة ، يؤدى الى زيادة معدل البطالة فى سوق العمل ، فضلا عن أن انخفاض عوائد التشغيل فى حالة البطالة يمكن تعريفه على أنه نوع من البطالة ذاتها . كما أن حدوث بطالة ، أو كساد غير متوقع ، سوف يؤدى الى زيادة حدة البطالة ، وانخفاض الناتج الحقيقى فى المجتمعات التى يسود فيها نوع من الاستقرار طويل الأمد ، والتراكم الرأسمالى ، بدرجة أكبر مما قد يحدث فى المجتمعات التى لا تتميز بوجود مثل هذا الاستقرار ، أو التراكم فيها . وقد استدل (أولسون) على ذلك بما حدث فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية . وبريطانيا فى القرن التاسع عشر خلال الفترة (١٨٣٩ ـ ١٨٤٣) وذلك بالمقارنة بما حدث خلال الفترة (١٩٢٩ ـ ١٩٣٣) . اذ بينما كانت البطالة فى الفترة الأولى أكثر حدة منها الفترة الثانية ، الا أن البطالة فى الفترة الثانية كانت مصحوبة بانخفاض كبير فى الناتج الحقيقى (١) . وهكذا نرى أن التوازن العام عند (أولسون) لا يمكن تحقيقه الا اذا تخلص الاقتصاد المحلى مما يشوبه من بطالة ، أو نقص فى معدلات التشغيل ، وأن أى نقص فى معدلات البطالة يعتبر تقدما فى اتجاه الوصول بالاقتصاد الى حالة التوازن العام . غير أن وجهة نظر (أولسون) يعاب عليها أنها تفترض أن التوازن السعرى فى ظل عدم نقاء السوق مما قد يشوبها من احتكار ، أو منافسة غير كاملة لا يمكن أن يؤدى الى حدوث التوازن العام ، بل يؤدى الى المزيد من البطالة . وبذلك يكون التوازن العام حالة نظرية بحتة ، لا يمكن تحقيقها عمليا طالما أن المنافسة الكاملة لا وجود لها عمليا .

وتجدر الاشارة الى أن الماليين المحدثين أمثال الاقتصادى (كورى) يرون أنه من الممكن أن تؤدى البطالة الى المزيد من ارتفاع الأسعار ، أو التضخم ، وذلك فى حالة استخدام عجز الموازنة ، أو طبع النقود لتمويل التشغيل المحلى مثلما حدث فى كثير من الدول النامية ، وبعض

(1) Mancur Olson, Stagflation and the Pobitical Economy of the Decline in Productivity, The American Economic Review, May 1982, PP. 146 — 147.

الدول الأوربية فى السبعينات من القرن الحالى ٠ (١) وبذلك يمكننا القول بأن الفكر المالى الحديث لم يعد يقرن البطالة بانخفاض المستوى العام للأسعار المحلية ، وبالتالى فان التوازن العام يتطلب تحقيقه استقرار المستوى العام للأسعار المحلية ٠ اذ بناء على رأى (كورى) يمكننا استنتاج أن التوازن العام لا يمكن حدوثه فى ظل وجود تضخم ، أو ارتفاع مستمر فى المستوى العام للأسعار المحلية ، مثلما أنه لا يمكن حدوثه فى حالات البطالة طبقا لرأى (أولسون) ٠ ومن ثم لابد من استقرار المستوى العام للأسعار المحلية حتى تتهيأ الظروف لحدوث التوازن العام ٠ وتلك تعتبر خاصية هامة من خصائص التوازن العام طبقا للتعريف المالى الحديث للتوازن العام ، تضاف الى الخصائص السابقة التى تجعل التوازن العام توازن طويل الأجل ، يحدث فى ظل سوق تتميز بالنقاء التام ٠

ومن المفاهيم المالية الحديثة للتوازن العام ما يقوم على أساس أن مثل هذا التوازن يعنى القيام بتخصيص الموارد المتاحة لمواجهة الطلب المتاح على مثل هذه الموارد فى المجتمع ، فاذا حدث مثل هذا التخصيص، ولم يعد هناك فائض طلب لم يتم اشباعه حدث الاختلال ، أو عدم التوازن ٠ ولذلك يطلق الاقتصاديون على مثل هذا التوازن : توازن التخصيص (Rationing Equilibrium) ٠ وطبقا لهذا التوازن تقوم كافة مؤسسات الأعمال بتعظيم المنافع لديها فى آن واحد ٠ كما تكون هناك حدودا عليا ، ودنيا لما يستطيع الأفراد شراءه ، أو بيعه من كل سلعة متداولة ، وذلك فى حدود ميزانياتهم الخاصة ٠ وبذلك يمكن أن يتحقق التوازن العام ليس فقط فى حالة تساوى المعروض من السلع والخدمات مع الطلب عليها ، بل يمكن أن يحدث أيضا فى حالة ما اذا كان الطلب يقل عن المعروض من تلك السلع ، والخدمات ٠ وقد تبنى هذا الرأى الاقتصادى (دريز) ، الذى يجادل بأن حدود التخصيص العليا ، والدنيا هى التى تكفل تحقيق التوازن العام الاقتصادى المحلى ، ومن ثم فانه لا يمكن حدوث التوازن العام دون وجودها (٢) ٠ وبذلك

---

(1) Pentti J.K. Kouri, Macroeconomics of Stagflation under Flexible Exchange Rates, The American Economic Review, May 1982, P. 394.

(2) Dreze, J.H. Existence of An Equilibrium under Price Rigidity and Quantiy Rationing, Core Discussion Paper, Jan. 1974.

ندرك أن الاختلال ، أو عدم التوازن العام لا يحدث (طبقا لهذا الرأى) ، الا اذا كان هناك قصورا فى المعروض من السلع ، والخدمات ، بالنسبة للطلب عليها • أى أن الاختلال فى هذه الحالة قد يعنى وجود حالة تضخم ، أو ارتفاع فى المستوى العام للأسعار المحلية • بينما يرفض هذا الرأى حدوث الاختلال فى حالة وجود فائض عرض ، أو كساد ، وهو ما قد يتضمن امكانية حدوث التوازن العام فى ظل الكساد ، أو فى حالة البطالة مثلما هو الحال طبقا للفكر الكينزى التقليدى • بيد أن فكرة التخصيص التى ابتكرها (دريز) ، وما افترض من حدود عليا ، ودينا لذلك التخصيص ، قد تحول دون انحدار المعروض من السلع ، والخدمات فى المجتمع ، الى درجة البطالة ، أو حتى الكساد المزمن •

وقد استطاع بعض الاقتصاديين المحدثين التخلص من عقدة المنافسة الكاملة كشرط لتحقيق التوازن العام • اذ قدم الاقتصادى (بيناسى) نموذجا حديثا لحدوث التوازن العام فى حالة الاحتكار ، يقوم على أساس أن المؤسسات المنتجة فى المجتمع ، والتى تعتبر محتكرة ، تقوم بتحديد أسعار بيع منتجاتها بطريقة تؤدى الى تعظيم أرباحها (١)• وهو ما يعتبر حالة من حالات التوازن الاحتكارى التى قدمها الاقتصادى (ناش) الذى افترض أن المحتكرين يطبقون (نظرية المباريات) حيث يتبارى كل منهم فى تحديد أفضل سعر لمنتجاته يؤدى الى تعظيم أرباحه ، مع أخذ قرارات بقية المحتكرين الآخرين فى الحسبان (٢) • وهو ما يعنى افتراض أن قرارات أحد المنتجين تؤثر على أرباح ، وانتاج ، وأسعار الآخرين • وبذلك يقوم المحتكورن بعملية تخصيص للموارد لاشباع الطلب المتاح فى المجتمع ، حتى يتحقق التوازن العام • ويتضح من هذا الرأى ، أن التوازن العام انما هو عبارة عن عدة حالات توازن متغيرة بتغير قرارات المحتكرين فى السوق ، ويساعدعلى تكرار تغيرها ظروف عدم التاكد

---

(1) Benassy, J.P., The Disequilibrium Approach to Monopolistic Price Setting and General Monopolistic Disequilibrium. Review or Economic Studies, No 43, 1976, PP. 69 — 81.

(2) K.H. Kimand F.W. Roush, Competetive Economics : Equilibr, ium and Arbitration, North Holland Publishing Company, North Hollond, 1983. Chapter 3, PP. 68 — 102

لدى المتبارين فى سوق الاحتكار • ويفترض نموذج (ناش) أن المتبارين فى السوق يضعون استراتيجياتهم بحيث تؤدى على الأقل ، الى تفادى المخاطرة بقدر الامكان ، وفى مثل هذه الحالات يتخذون قراراتهم بحيث يحققون أفضل وضع سىء يمكن الوصول اليه • وفى حالة تعارض مصالح المتبارين فى السوق ، فان حالات التوازن المتحققة تتعادل تماما مع حالة التوازن التى يمكن أن تحققها استراتيجية الأمان (Maximin Strategy)

التى تستهدف تأمين المحتكر ضد المخاطرة ، حيث تضمن له تحقيق حد أدنى معين من الأرباح • بيد أن مثل هذه الاستراتيجيات قد تتعارض فى فى ظل عدم التأكد ، وتعدد التوقعات ، وبالتالى عان نتائجها ليست مضمونة التحقق باستمرار • وقد دفع ذلك بعض الاقتصاديين الماليين ، الى البحث عن استراتيجية أكثر حيطة ، وحذر فى ظروف عدم التأكد ، وكثرة التوقعات فاهتدوا الى ما يعرف بالاستراتيجية الحاكمة ، أو المسيطرة (Dominant Strategy) • وبناء على هذه الاستراتيجية تحدد المنفعة التى يحصل عليها أحد المتبارين المنافع المتاحة لدى بقية المحتكرين المتنافسين • وبذلك يؤدى تكرار المباريات بين المحتكرين ، الى تغير المنافع لدى المتبارين ، وهكذا حتى يتحقق تساوى المنفعة التى يحصل عليها كل متبار فى سوق المنافسة الاحتكارية ، ويحدث التوازن العام • ولا يشترط طبقا لهذه الاستراتيجية أن يعرف كل محتكر أية معلومات عن العوائد ، أو الأرباح التى يتوقع بقية المحتكرين الحصول عليها ، أو العلم بكيفية تصرف بقية المحتكرين فى أعقاب ما يتخذوه من قرارات • ورغم أن هذه الاستراتيجية تعتبر أفضل من التوازن الذى قدمه (ناش) ، الا أنها يصعب تحقيقها عمليا دون تصميم جيد للظروف التى يتبارى فى اطارها المحتكرون (١) • ولا يخفى على القارىء الطبيعة المالية التى تنطوى عليها الآراء ، والنماذج السابق بيانها فى تعرضها لكيفية تحقيق التوازن العام ، حيث تتخذ من المركز المالى للمنشآت الاحتكارية المتنافسة حجر الزاوية فى أداء المباريات فى سوق الاحتكار • فضلا عن تناول تلك

---

(1) K. H. Kim and F.W. Roush, Competitive Economics, Op — Cit, chapter 5, PP. 158 — 174.

الآراء ، والنماذج لفكرة المنفعة التى يحققها كل محتكر ، على أنهـا ما يعود على المركز المالى للمحتكر من عوائد ، أو أرباح ٠

ولم يقف الفكر المـالى الحديث عند النماذج السـابقة ، بل أمكن التوصل الى ادخال عنصر التوقعات بشأن المستقبل فى الحسبان ، ودورها فى تحقيق نوع من التوازن العام المؤقت ، من فترة زمنية ، الى أخرى على التتابع ٠ بل لقد استطاع بعض المفكرين الماليين تحويل النموذج الكينزى الذى يشرح كيفية حدوث الاختلال فى حالات الكساد ، الى نموذج ديناميكى لشرح كيفية تعاقب حالات التوازن العام ، والانتقال من توازن عام أدنى ، الى توازن عام أعلى ٠ ويعتمد أصحاب هذا الرأى فى ذلك على دور كل من الانفاق الحكومى ، والمدفوعات التحويلية فى زيادة دخول العمال ٠ وبذلك ، فان الماليين المحدثين يضيفون خاصية أخرى الى التوازن العام فى الفكر المالى ، مؤداها أن التوازن العام لا يمكن أن يتصف بالثبات فى الأجل الطويل ٠ كما أن مثل هذا التوازن يمكن حدوثة دون حدوث توازن لمستوى الأسعار على الاطلاق (١) ٠ ورغم أن هذا الرأى يعتبر تأييدا للرأى القائل بأن التوازن العام قصير الأجل المعروف بتوازن الثبات يعتبر ذو طبيعة مالية ، بينما يعتبر التوازن العام الديناميكى فى الأجل الطويل ذو طبيعة نقدية (٢)٠ الا أننا لانستطيع السـير فى نفس الاتجـاه ٠ بل نعتقد بامكانية تحقيق التـوازن العـام الديناميكى بالأدوات المالية فى الأجل الطويل ، وأن هذا التوازن يمكن أن يتميز بالثبات لفترة زمنية طويلة ٠ ولما كان تعزيز هذا الرأى ، أو الدفاع عنه يحتاج الى المزيد من البحث ، والدراسة ، فاننا نفضل ارجاءوه الى نهاية هذا المبحث ٠

وعلى صعيد العرض ، والطلب لا يزال البحث جاريا فى أروقة الفكر المالى للتوصل الى الرؤية العملية التى تحقق تلاقى توازن سوق

---

(1) C.J. Bliss, Capital Theory and the Distribution of Income, North — Holland pulishing Company, U.K., 1975, chapter 2, PP. 15 — 18.

(2) K.H. Kim, and F.w. Roush, Competitive Economics, Equilibrium and Arbitration Op — Cit, Chapter 5. P. 160.

العمل ، مع توازن أسواق كل من عناصر الانتاج ، والسلع ، والخدمات التى يطلبها المستهلكون . فاذا تحقق هذا التلاقى عمليا فانه يمكن حينئذ تحقيق التوازن العام . وفيما يتعلق بسوق العمل فان مرونة الأجور يمكن أن تحقق توازنه فى اطار التشغيل الكامل ، مع تجديد شكل أو مسار منحنى امكانيات الانتـــاج فى المجتمع . كما أن رجال الأعمـــال فى محاولاتهم لتعظيم الأرباح التى يحققونها من الانتاج يتحدد موقعهم على منحنى امكانيات الانتاج بناء على النقطة التى عندها يتساوى كل من معدل التحول الحدى ، مع الأسعار النسبية للمنتجات . وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى مثل أسعار السلع ، والخدمات فى السوق . ويكون المستهلك فى حالة توازن عندما تتعادل نسب الأسعار مع معدل الاحلال الحدى بين السلع والخدمات فى سوق التداول . وعندما يتساوى كل من معدل التحول الحدى مع معدل الاحلال الحدى ، تتلاقى رغبات كل من المنتجين ، والمستهلكين ، وتتحدد نسب الأسعار على طول منحنى امكانيات الانتاج ، ويتحقق التوازن العام للاقتصاد القومى ككل عند تلك النقطة التى يلتقى فيها ويتساوى معدل الاحلال الحدى مع معدل التحـــول الحدى . وفى هذه الحالة أيضا ، يتحقق التخصيص الاجتماعى الأمثل للموارد المتاحة ، طالما أن المنافسة التامة هى التى تحكم قرارات المنظمين، وأن الأسعار ، والأسواق تمارس عملها بحرية تامة ، كما أن المنظمين يحاولون دائما تعظيم الأرباح ، والمستهلكين يسعون الى تعظيم المنفعة التى تعود عليهم من شراء منتجات المنتجين ، وخدماتهم . وعندما يتحقق هذا التوازن العام يتساوى العرض الكلى من السلع والخدمات مع الطلب الكلى على هذه السلع ، والخدمات ، وهو ما يعنى أن الأسعار النسبية التى يكون المستهلكون على استعداد لدفعها مقابل الحصول على هذه السـلع ، والخدمات متساوية تماما مع الأسـعار التى يرغب المنتجون الحصول عليها مقابل عرض الكمية التى يطلبها المستهلكون من كل سلعة، أو خدمة .

وما يزال الاقتصاديون يتجهون دائما لاثبات صحة ما سبق ، الى التحليل الجزئى ، أو القطاعى ، دون اللجوء الى التحليل الكلى ، وذلك بغرض التبسيط ، وافتراض ضآلة أثر تداخل قطاعات الانتاج المختلفة على التوازن العام ، على نحو لا يؤدى الى تغيير النتائج عنها فى حالة

أخذ هذا الأثر فى الحسبان . غير أن هذا لا يمنع من محاولة البحث للتوصل الى الكيفية التى يمكن بها معالجة تأثير التداخل القطاعى على المستوى القومى ، على تحقيق التوازن العام ، وهو ما يعنى أن البـاب لا يزال مفتوحا لدراسة هذه النقطة حتى الآن (١) .

ثانيا : ـ المدخل المالى لمعالجة توازن السكون فى اطار التوازن العام والتوازن المتعدد : ـ

يعتمد الماليون فى تحليلهم لتوازن السكون كحلقة فى اطار التوازن العام على دراسة الظروف التى تؤثر على قيم المتغيرات المختلفة فى ظل عدم كمال الأسواق ، وتحد من فعاليتها خلال فترات زمنية معينة فى اطار التوازن العام الديناميكى طويل الأجل . وذلك مع ثبات العـوامل الأخرى مثل القـواعد ، أو الاجراءات التى تحكم عمـل قوى السوق . ويمكن حصر الشروط اللازمة لتحقيق توازن الثبات ، فى اطار التـوازن العـام فى : ـ

— الـكفاءة الانتاجية .

— خفض التكاليف الى أدنى حد مع ثبات أثر الأسعار ، ومستوى الانتـاج .

— انخفاض اجمالى أرباح المنشآت الى الصفر .

— اجمـالى الربح يعادل الفـرق بين الايرادات ، والتكاليف ، وتشمل التكاليف على كل من التكاليف الرأسمالية ، والتكاليف الادارية بأسعار السوق .

— تعظيم المنفعة لدى المستهلك ، وهو ما يعنى أن تكون الأسعار دالة لاجمالى نفقات المستهلكين ، والكميات الاجمالية المطلوبة

---

(1) Stanly Fischer, Rudiger Dornbusch, Economics, Mc Graw. Hill, Inc., U.S.A., 1983, chapter 22, PP. 517 — 520.

من السلع ، والخدمات (أو الكميات المعروضة من السلع والخدمات .

— سيطرة الحكومة على الأسعار ، لمنع التضخم ، وهو ما يعنى أن تكون قيمة الانفاق الاجمالى الحقيقى فى المجتمع ثابتة .

— التوظف الكامل لكافة عوامل الانتاج .

ويعترض البعض (١) على شروط انخفاض اجمالى أرباح المنشآت الى الصفر ، على أساس صعوبة افتراض لجوء كافة المستثمرين الى تغيير اسعار بيعهم لتتطابق مع أسعار منافسيهم فى ظل نموذج يفترض وجود علاقات بين المنشآت وبعضها ، والمنتجات ، وبعضها كل على حدة . ومن ثم فان تحقيق توازن الثبات فى اطار التوازن العام فى الأجل الطويل ، يعنى الربط بين شروط تحقيق توازن الثبات ، والكميات المتداولة من السلع التى تنتجها المنشآت ، وأسعار هذه السلع . وذلك فضلا عن صعوبة افتراض انخفاض اجمالى الأرباح الى الصفر فى حالات زيادة ، أو نقص عوائد عناصر الانتاج . ففى حالة انخفاض تلك العوائد (زيادة التكاليف المتوسطة) ، يمكن للمنشآت أن تخفض حجم الانتاج لتحقيق أرباح دون الحاجة الى زيادة أسعار بيع منتجاتها . كما أن المنشآت الحديثة فى مجال الانتاج يمكنها أن تنتج حجم صغير من الانتاج لتحقيق أرباح موجبة بالرغم من ارتفاع تكاليف انتاج الحجم الصغير وبذلك يتضح صعوبة تلاؤم شروط انعدام الأرباح مع حدوث التوازن بصفة عامة ، وتوازن الثبات فى اطار التوازن العام فى الأجل الطويل بصفة خاصة . وفى حالة زيادة عوائد عناصر الانتاج لا تستطيع المنشآت الحديثة فى مجال الانتاج تحقيق أرباح الا اذا أنتجت نفس الحجم من الانتاج الذى تنتجه المنشآت القائمة ، فضلا عن البيع بنفس أسعار بيع منتجات نفس هذه المنشآت مالم يؤد دخول منشآت جديدة فى مجال الانتاج الى

---

(1) W. Peters, Discussion of Pearce' s Paper, Current Economic Problems, Op — Cit, Chapter 6, PP. 113 — 117.

القائمة الى أخذه فى الحسبان • وهكذا يتضح أن زيادة عوائد عناصر الانتاج ، أو زيادة غلة الحجم ، وما يدلوى عليه من تحقيق المنشآت للأرباح ، لا يتعارض مع حدوث توازن الثبات ، أو التوازن العام فى الأجل الطويل • اذ أنه ليس هناك ما يضمن أن تحقق المنشآت الحديثة فى مجال الانتاج أرباح ما ، طالما أنه ليس هناك ما يؤكد أن تكون التكاليف المتوسطة لمنتجات المنشآت الحديثة أقل من ، أو قريبة من أسعار البيع فى السوق •

وتتجه بعض النماذج القياسية فى دراسة التوازن العام ، الى افتراض أن هذا التوازن انما هو عبارة عن عدة حالات توازن ثبات ، أو سكون مقارن فى الأجل الطويل • اذ يتجه العرض الكلى من السلع ، والخدمات الى التساوى مع الطلب الكلى على هذه السلع والخدمات فى الأجل الطويل ، ويسود السوق أسعار توازنية • ومع ذلك يرى البعض (١) أنه ليس من المؤكد حدوث مثل هذا التوازن العام الذى يتكون من عدة حالات توازن ثبات مقارن فى الأجل الطويل ، ويرجع ذلك الى عدم امكانية تطابق الطلب الكلى مع العرض الكلى طبقا للتفسير الشائع لمنحنى فيليبس الذى يعتمد على أهمية ضبط تغيرات الأجور لتحقيق التوازن بين المعروض من العمال ، والطلب عليهم • كما يرجع الى تفرقة بعض النماذج القياسية بين دوال العرض ، والطلب فى الأجل القصير ، ودوال العرض والطلب فى الأجل الطويل ، وبذلك يتم الوصول الى التوازن العام فى الأجل الطويل ، باستخدام التوازنات المتتابعة قصيرة الأجل • ولما كانت هذه الحالات تعتمد على أهمية عامل التأخير الزمنى ، فانه غالبا ما يتم دراسة حالات الاختلال قصيرة الأجل ، أو المؤقتة ، فى فترات تالية لفترة حدوث التوازن العام فى الأجل الطويل دون حدوث التوظف الكامل • وهو ما يعنى عدم تطابق فترات حدوث كل من التوازن العام وتوازن السكون •

---

(1) Pert G.Hickman, Across Section of Global International Economic Models, From : Bert G. Hlobal, Global Intetrnational Economic Modals, Elsevier Science Publishers B.V., The Netherland, 1983. Porst and, PP. 18 — 19.

وفى حالة استخدام نماذج المنتج ، والمستخدم لدراسة توازن السكون، فان أسعار المنتجات الكلية لابد أن تتساوى مع القيمة المضافة بالاضافة الى تكاليف المواد الوسيطة المستخدمة . ويكفل مثل هذا الشرط امكانية حدوث التوظف الكامل طالما أن أسعار عناصر الانتاج تلعب دورا هاما فى مقابلة كل من العرض والطلب . وبذلك تشترك نمادج المنتج والمستخدم مع النماذج القياسية للتوازن العام فى عدم صلاحيتها لشرح الرأى القائل بأن التوازن العام طويل الأجل ما هو الا عدة حالات توازن ثبات أو سكون قصيرة الأجل ، متتابعة خلال فترة زمنية معينة . ومع ذلك فان بعض النماذج القياسية لدراسة التوازن أوضحت أن وجود حالة توازن واحدة فى خلال فترة زمنية ما ، لا يعنى عدم امكان وجود أكثر من حالة توازن، أو (توازن متعددة) فى الأجل الطويل . اذ أنه من الممكن وجود عـدة حالات توازن سعرى ، يمكن ملاحظتها فى أعقاب استخدام السياسات التى تكفل انتهاء حالات الاختلال التى كان يئن منها الاقتصاد المحلى . ومن أمثلة تلك السياسات ، سياسة توزيع الدخل القومى ، وما تحدثه من تأثير على الأسعار المحلية . وبذلك فانه فى حالات التوازن المتعدد أو المقارن ، توجد عدة أسعار توازنية ، كما تلعب تغيرات أسعار الفائدة دورا هاما فى الانتقال من حالة توازن الى حالة توازن أخرى . وفى مثل هذه الحالات ، لا يمكن وصف التوازن المقارن ، أو المتعدد بالسكون، وانما هو توازن ديناميكى متعدد ، طالما أن الاقتصاد فى حالة نمو ، ولو كان نمو ما يعرف بـ (نمو نصف السكون)

(Semi --- Stationary Growth)

. ويقصد بنمو نصف السكون ، ذلك النمو الذى يحدث فى حالة وجود عناصر انتاج منتجة بشرط أن تكون هذه العوامل ليست ذات أهمية قصوى ، أو كبيرة الحجم بالمعنى التقليدى . كما أن البطالة الناتجة عن مثل هذه الحالة ، تكون بطالة اختياربة ، وليست بطـالة اجبارية كذلك التى يشتمل عليها النموذج الكينزى . ولحدوث التوازن فى حالة نمو نصف السكون ، لابد من قبول المستهلكين للأسعار السائدة التى يحددها نظام أسعار السكون ، والذى يعتمد عليه أيضا فى تعظيم

أرباح المنتجين (١) . وبذلك يكتسب التوازن المتعدد ، صفة الديناميكية فى الأجل الطويل اذ لم يعد بناء على الرأى الأخير ، مجرد توازن سكون مقارن فى الأجل الطويل ، وانما أصبح توازن قصير الأجل ، يحدث بين فترة وأخرى نتيجة عمل القوى ، أو المؤثرات الديناميكية المؤثرة على نمو الاقتصاد المحلى فى الأجل الطويل .

ويشترط بعض الاقتصاديين لحدوث التوازن المتعدد ، أو المقارن فى الأجل الطويل ، أن يوجد نظام معلومات سليم ، أو دقيق يعتمد عليه كل من المستهلك ، والمنتج فى اتخاذ قراراتهم بين فترة ، وأخرى . اذ أن مثل هذا النظام يؤدى الى تقليل درجة المخاطرة لدى الأفراد ، فضلا عن امكانية تقارب تصرفات كل من المنتجين ، والمستهلكين . بيد أن وجود المعلومات ، ووضوح الرؤية لدى كل من الطرفين ، لا يعنى أن أى منهما يكون فى وضع افضل مما يمكن أن يكون عليه فى حالة عدم توافر تلك المعلومات ، بل يمكن أن يحدث العكس (٢) . اذ أن تكلفة الحصول على مثل هذه المعلومات يمكن أن تقلل من العوائد التى يمكن تحقيقها فى حالة حدوث التوازن دون تحمل مثل هذه التكاليف . ومع ذلك فان توافر نظام المعلومات الجيد لا يعنى حتمية حدوث التوازن المقارن ، أو المتعدد ، طالما أنه من الصعوبة استمرار تدفق المعلومات بصفة سليمة تماما . اذ أن أى تغير ، ولو ضئيل ، فى تكلفة الحصول على المعلومات المناسبة ، يؤدى الى تدهور مستوى المعلومات ، ومن ثم صعوبة استمرار العمل بتقديرات دوال العرض ، والطلب . وبذلك نجد أن عدم كمال نظم المعلومات ، يتفق تماما مع ظروف المنافسة غير التامة . اذ أن عدم كمال المعلومات يجعل المؤسسات فى وضع احتكارى لأجل قصير على الاقل . وبذلك يمكنهم التحكم فى الأسعار ، وفرضها على المستهلكبن خلال ذلك الأجل القصير ، ولا يستطيع المستهلكون خفض طلبهم بشكل حاد ،

(1) C.J. Bliss, Capital Theory and the Distribution of Income Op — Cit. chapter PP. 87 — 91.

(2) J.E. Stiglitz, Information and Economic Analysis, From Michael Porkin and A.R. Nobay, Current Economic Problems, Op — Cit, chapter 3, PP. 37 — 40.

وانما يحدث ذلك تدريجيا فى ظل عدم وضوح الرؤية ، وعدم كمال المعلومات لديهم .

ويلاحظ أن حدوث التوازن المتعدد ، أو المقارن فى ظل كمال نظم المعلومات ، وارتفاع درجة التأكيد ، أو قلة المخاطر لدى أطراف التعامل فى السوق ، يكون مصحوبا ببعض الخصائص المميزة لحالة الرفاهية الاقتصادية طبقا لنموذج (باريتو) . وذلك باستثناء بعض الحالات مثل الصناعات التى ترتفع فيها غلة الحجم ، أو الوفورات الخارجية ، أو السلع التى تنتجها المشروعات العامة ، أو حالات توزيع الدخل القومى دون تدخل السلطات الحكومية (١) .

وتجدر الاشارة الى اهتمام رجال الفكر المالى بمعالجة دور التفضيل بين الفرص المتاحة لدى كل من المنتجين ، والمستهلكين ، ومن ثم أثر التفضيل على مستوى الأسعار فى الأسواق . ومن النتائج المثيرة فى هذا الشأن ما توصل اليه الاقتصادى الانجليزى (بريتشنهول) ، من أنه فى حالة تحدب منحنى التفضيل (أى وجود قرار ، أو فرصة واحدة فريدة بين مجموعة الفرص التى يفاضل بينها المتعاملون) يكون هناك سعر توازن ضمنى فريد من نوعه ، وذلك فى حالة وجود اقتصاد حركى مفتوح . ومتى وجد هذا السعر التوازنى الفريد يتحقق التوازن العام لكافة الأفراد المتعاملين فى السوق . وبذلك يتحقق توازن عام ديناميكى نتيجة قيام الأفراد باتخاذ قراراتهم ، وسلوكهم تبعا لظروف السوق ، وليس العكس كما هو شائع فى التحليل الاقتصادى . وفى اطار هذا النموذج فى معالجة العلاقة بين التفضيل بين الفرص المتاحة لحدوث التوازن المقارن فى الأجل الطويل ، يتطلب حل مشكلة عنصر التأخير الزمنى فى اختيار الفرصة المناسبة ، أو اتخاذ القرار الاقتصادى السليم، فرض بعض القيود على الأسعار المحلية . ولعل هذا النموذج يختلف عن النماذج الأخرى التى لا تشترط كمال التفضيل ، أو عدم فرض القيود بشأنه ، لحدوث التوازن المقارن ، أو التوازن العام . اذ أن هذا النموذج يسمح فقط بتغيير التفضيل بين فترة ، وأخرى ، ومع كل تغير فى

(1) Ibid, Chapter 3, PP. 49 — 50.

التفضيل بين الفرص المتاحة ، يتغير التوازن العام من فترة الى أخرى ٠ مع ملاحظة أهمية عدم قبول حدوث التوازن طالما أن هناك بعض القيود على التفضيل بين تلك الفرص (١) ٠ وهكذا فان تغير التفضيل بين الفرص من فترة الى أخرى يعتبر العنصر الهام الذى يكفل تعدد التوازن الثابت قصير الأمد فى الأجل الطويل ٠

ومن الموضوعات الحديثة المرتبطة بموضوع التوازن بصفة عامة ، والتوازن المقارن ، أو المتعدد بصفة خاصة ، والتى تناولها بعض الباحثين حديثا ، موضوع العلاقة بين التوازن ، ونوعية المنتج ٠ اذ أن قرارات المنتجين ، والمستهلكين غالبا ما تتأثر بنوعية المنتج المتداول فى السوق٠ ومن ثم فان التوازن الحادث فى السوق فى فترة ما ، انما يعبر كـــذلك عن توازن نوعية المنتجات ٠ ويعنى ذلك أن المنتجين قـــد انتجـوا ، وعرضوا السلع ، أو الخدمات بالمواصفات ، أو المعايير التى يطلبهـا ، أو يرغب فيها المستهلكون ٠ كما أن المستهلكين قد قاموا بشراء كافـــة السلع ، أو الخدمات التى عرضها البائعون فى الأسواق ٠ ونفترض فى مثل هذه الظروف توازن الكميات والاسعار فى الســـوق ، وأن أرباح المنتجين تتجه الى الانخفاض لتصير صفرا فى حالة المنافسة الاحتكارية٠ وتوضح النماذج القياسية التى أجريت لدراسة العـلاقة بين التوازن ، ونوعية المنتجات ، أن المستهلكين يقومون بتوزيع انفسهم على نوعيات السلع أو الخدمات المطروحة للتداول طبقا لرغباتهم ، أو تفضيلاتهم ، وبذلك يتصرف المستهلكون على النحو الذى كان يتوقعه المنتجون ، أو البائعون قبل طرح السلع ، أو الخدمات فى السوق ٠ وتفترض مثل هذه النماذج وجود معلومات كاملة لدى المستهلكين عن نوعية السلع المتداولة مما يؤدي الى تطابق تصرفات المستهلكين ، مع منحنى الطلب الذى تتوقعه المنشآت المنتجة بشأن توزيع السلع بين المستهلكين طبقا لنوعياتها ٠ ومتى حدث ذلك يحدث التوازن فى الأسواق (٢) ٠ ويلاحظ أن حدوث

---

(1) C.R. Birchenhall, Incomplete Prefernce Orderings and Time, From Michael parkin and A.R. Nabay, Current Economic Problems, OP. Cit, chapter 4, PP. 53 — 60.

(2) Steven N. Wiggins and W. . Lane, Ovality Uncertainty, Search and Advertising, The AMerican Economic Review, Dec. 1983, PP. 881 — 894.

التوازن المتعدد ، أو المقارن طبقا لمثل هذه النماذج يتوقف على تصرفات المستهلكين بشأن البحث الجاد ، أو الدقيق عن نوعية المنتج قبل الشراء، كما يتوقف على دقة البيانات أو المعلومات المتاحة لدى المستهلكين ، بغية تقليل عنصر المخاطرة لديهم · ولايضاح ما سبق نقول بأنه كلما كان المستهلك حريصا ، ودقيقا فى اختيار نوعية المنتج ، كلما اضطرت المنشآت المنتجة الى رفع درجة النوعية حتى تضمن تصريف منتجاتها · كما أنه كلما وضحت الرؤية لدى المستهلكين بشأن نوعية المنتجات ، سواء كان ذلك عن طريق الاعلانات ، أو غيرها ، كلما كان من السهولة الوصول الى توازن نوعية المنتجات ، وتوازن السوق · ولحدوث مثل هذا التوازن فى الاقتصاد المحلى ككل ، لابد أن تتطابق كذلك نوعية عناصر الانتاج المتاحة مع رغبات ، أو تفضيلات المنتجين · وهذا بدوره يتطلب توافر معلومات دقيقة ، أو خبرة لدى المنتجين فى اختيار النوعية الجيدة ، كما يدفع من يعرضون خدمات عناصر الانتاج الى رفع درجة جودتها ، أو تحسين نوعيتها بما يرضى رغبات المنتجين · وبذلك فان حدوث التوازن فى هذه الحالة يعبر عن الاستيعاب التام للحجم المعروض من عناصر الانتاج بالنوعيات المتاحة بواسطة المنتجين الذين تم توزيع المعروض من تلك العناصر بينهم وفقا للنوعية التى يرغب فيها كل منهم· وبصفة عامة لا يمكن الفصل بين النوعية ، وتوافر المعلومات ، والتفضيل لأنه لا يمكن للمستهلك ، أو المنتج اتخاذ قرار ما دون توافر معلومات لديه عن نوعية المنتجات ، أو المعروض من عنصر ما من عناصر الانتاج، وهو ما يؤدى الى تقليل درجة المخاطرة التى ينطوى عليها عدم التأكد· وبدون توافر مثل هذه العلاقات يصعب الوصول الى توازن الكميات ، والأسعار ، والأسواق ، والاقتصاد المحلى بصفة عامة ·

ولعل القارىء بعد ذلك قد أدرك الفرق بين المدخل المالى فى دراسة توازن الثبات فى الأجل الطويل ، والمدخل النقدى فى دراسة هذا التوازن · اذ يعتمد المدخل النقدى فى دراسة توازن الثبات ، أو السكون قصير الأمد فى الأجل الطويل على افتراض ثبات المعروض النقدى ، والأسعار ، وسعر الفائدة · ذلك أن زيادة المعروض النقدى بنسبة معينة يؤدى الى زيادة الأسعار بنفس النسبة · ونظرا لأثر عامل

التأخير الزمنى فان توزيع المعروض النقدى على المتعاملين فى السوق يشوبه عادة الاحتلال مما يؤدى الى صعوبة الوصول الى التوازن دون ثبات المعروض النقدى ، والأسعار . ويضيف النقديون ، أن سعر الفائدة المبدأى يتوقف تحديده على توزيع الثروة فى المجتمع ، الأمـــر الذى يتطلب أن يكون هذا التوزيع على نحو يؤدى الى رفع سعر الفـــائدة الثابت فى الفترة الزمنية التالية . ويؤدى سعر الفائدة فى هذه الفترة الى اعادة توزيع الثروة بين الحائزين لها فى فترات تالية وهكذا (١) . وتعتمد النماذج النقدية الحديثة فى دراسة التوازن على الانطـلاق من فكرة أنه من الصعوبة وضع قيمة معينة للنقـــود فى النماذج المثاليـــة للتوازن العام . كما يولون أهمية كبرى لمركزية الاسواق التى يتم من خلالها التبادل التجارى . وبذلك فان التخلص من قيود هذه المركزية يتطلب أن يتحقق التبادل التجارى دون تكلفة ، أو عن طريق فرض المزيد من القيود على التعامل فى الأسواق . وهكذا يمكن تهيئة الظروف التى تحقق امكانية معالجة الاختيار النقدى فى نموذج التوازن العام (٢) .

أما المدخل المالى فى معالجة ، أو دراسة التوازن فكما أوضحنا فى الصفحات السابقة فيعتمد على تحليل ظروف اتخاذ قـــرارات كل من المنتج والمستهلك ، وأثرها على العرض والطلب ومستوى الأسعار فى حالات المنافسة الكاملة ، والمنافسة الاحتكارية . وفى صدد بحث هـذه العلاقات يتجهون الى بحث مشكلة عدم التأكد ، ودرجـة المخاطرة ، وتوافر المعلومات ، وتوازن النوعية ، ومشكلة التفضيـــل بين الفرص المتاحة ، وأثر ذلك كله على توازن العـــرض والطلب والأســـعار فى الاقتصاد المحلى ككل . وبذلك استطاع المـــاليون التخلص من فروض الثبات أو السكون التى يتطلب النقديون أن يتصف بها المعروض النقدى والأسعار ، وقيود التبادل ، أو مركزية الأسواق .

---

(1) Sanford Grossman and Laurence Weiss, A Transactions — Based Model of Monetary Transmission, The Amercian Economic Review, Dec. 1983, PP. 871 — 876.

(2) Ronald M. Townsend, Financial Structure and Economic Activity , AME, Dec. 1983 P. 895.

ثالثا : المدخل المالى الحديث فى دراسة العلاقة بين التوازن الداخلى والتوازن الخارجى : ـ

يرى الماليون المحدثون٨ أن السياسة المالية قادرة وحدها على تحقيق التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى فى آن واحد بدرجة أكبر كفاءة من قدرة السياسة النقدية على تحقيق ذلك . ويعتمدون فى ذلك على ما تحدثه الأدوات المالية من آثار على كل من مستوى الأسعار ، والتوظف داخليا ، وعلى الواردات ، والصادرات خارجيا ، فى نفس الوقت . وبعبارة أخرى ، فان الماليين يرون أن الأدوات المالية أداة ، أو سلاح ذو حدين ، يمكن التعامل به مع كل من الاستقرار الداخلى ، والاستقرار الخارجى معا . ولتوضيح ذلك يتولون أن تغيير مستوى الانفاق المحلى، وما يترتب عليه من آثار محلية على الأسعار والأجور ، والتوظف ، وآثار خارجية على مستوى الواردات ، وقيمة العملة يتحقق باستخدام أدوات مالية ، تتمثل فى كل من الانفاق العام ، والضرائب ، والرسوم الجمركية . اذ أن زيادة الانفاق العام ، وخفض الضرائب للخروج من حالة البطالة التى يعانى منها اقتصاد ما ، يؤدى فى نفس الوقت الى زيادة قدرة المواطنين على زيادة طلبهم على كل من السلع والخدمات المحلية ، والأجنبية أو المستوردة نتيجة لكل من زيادة دخول المواطنين بصفة عامة ، وخفض الرسوم أو الضرائب الجمركية ، وهى أداة مالية كذلك . بل ان ما يترتب على خفض الضرائب أو الرسوم الجمركية ، والضرائب الأخرى بصفة عامة ، مع زيادة الانفاق العام ، من آثار على مستويات الأسعار ، والأجور المحلية ، وتكاليف الانتاج بصفة عامة ، يؤدى الى تغير قيمة الصادرات كذلك ، والى تغير قيمة العملة الوطنية بالنسبة الى العملات الأجنبية . وبذلك يؤثر استخدام الأدوات المالية على التوازن أو الاستقرار الخارجى ، فى نفس الوقت الذى يترك فيه آثارا هامة على مستوى التشغيل المحلى ، والقضاء على ما كان به من كساد . وفى حالة استخدام السياسات ، أو الأدوات المالية للقضاء على التضخم تلجأ السلطات المالية الى خفض مستوى الانفاق العام ، مع زيادة معدلات الضرائب ، وربما تضطر الى تطبيق ذلك أيضا على الرسوم أو الضرائب الجمركية على الواردات . وبذلك نجد أنه فى الوقت الذى يتجه فيه المستوى العام للأسعار المحلية الى الانخفاض فان انخفاض

دخول الأفراد يؤدى الى قلة طلبهم على الواردات ، كما تقل الواردات كذلك فى حالة زيادة معدلات الضرائب أو الرسوم الجمركية عليهـا . وبذلك يمكن تحقيق الاســتقرار أو التوازن الخارجى فى الوقت الذى يمكن فيه التخلص من أزمة التضخم المحلى . وبالمثل نجد أن ما يترتب على قيمة العملة فى هذه الحالة من تحسن ، يمكن أن يؤدى الى دعـم ما تستهدفه السياسة المالية من توازن أو استقرار فى ميزان التعـامل الخارجى ، نتيجة لزيادة دخول المصدرين ، مع فرض ثبات العـوامل الأخرى ، مثل آثار المرونة السعرية ، والدخليـة على كل من الطنب المحلى على الواردات ، وطلب الأجانب على صادرات الدولة ، وغيرها.

ولا ثبات تلقائية تحقيق التوازن الداخلى ، والخارجى معا ، يرى الماليون أنه ليس من الضرورى أن تتدخل الحكومة لأول وهـلة ، فى عمل السياسة المالية ، بل لابد من انتظار نتائج عمل الأدوات المالية . اذ أن حالة وجود بطالة مع عجز فى الميزان الخارجى للـدولة ، تعنى أن مستويات أسعار السلع فى هذه الدولة مرتفعة عن فيمتها الحقيقية مما يتعذر تصريفها . كما يعنى ذلك ارتفاع مستويات الأجور النقدية عمـا ينبغى الأمر الذى يؤدى الى عدم توظف كافة العاملين ، أو ارتفاع معدل البطالة . وفى هذه الحالة لابد من انخفاض مستويات الأجور ليمـكن توظيف المزيد من العاملين . ويعبر العجز الحادث عن زيادة الانفـاق القومى ، عن الدخل القومى ، ويستمر هذا الوضـع حتى ينفد مالدى المواطنين من أموال ، وعندئذ يقل انفاقهم تلقائيا . أى أن هناك قوى كامنة فى الاقتصاد المحلى يمكن أن يؤدى الى وصول الاقتصاد الى مستوى التوازن الداخلى ، والخارجى (١) . بيد أن عامل التأخير الزمنى يؤدى الى طول أمد حدوث مثل هذا التوازن ، وهنا يأتى دور السياسة المالية فى زيادة سرعة حدوث التغيرات اللازمة فى هذا الشأن ، بأقل تـكلفة اقتصادية ممكنة . ويحدث ذلك عن طريق لجوء السلطات الماليـة الى تغيير كل من مستوى الانفاق ، ومـكونات هـذا الانفاق المحليـة ، والأجنبية ، باستخدام أسلحة الضرائب والانفاق العام كما سبق القول .

---

(1) Stanly Fischer and Rudiger Dornbusch, Economics, Op — Cit, chapter 34, PP. 829 — 832.

ومن يتعمق فى دراسة الفكر المالى الحديث يدرك أن هناك تفرقة بين ظروف الدول المتقدمة ، وظروف الدول النامية من حيث امكانية ، أو سهولة وسرعة حدوث التلاؤم بين اعتبــارات التوازن الداخـلى ، واعتبارات التوازن الخارجى معا . اذ أن ظروف الدول المتقدمة تعتبر أكثر ملاءمة من حيث سرعة عمل قوى التوازن الذاتية فى الاقتصاد القومى نظرا لما يتمتع به جهاز السوق فى هذه الدول من قدرة على الحركة ، خاصة فى ظل ضالة حجم القطاع غير الحضرى ، أو الريفى فى هــذه الدول عنه بالنسبة لمثله فى الدول النامية . اذ أن اقتصاديات الحضــر تعتبر أكثر ملاءمة لظروف التوازن العام من اقتصــاديات الريف (١) . ولا يعنى ذلك صعوبة تحقيق التوازن العام داخليا ، وخارجيا فى الدول النامية التى يرتفع فيها حجم القطاع الريفى بالمقارنة بالدول المتقدمة ، وانما يعنى أن الوصول الى مثل هذا التوازن فى الدول النامية يحتاج الى وقت أطول ، وسياسات مالية أكثر كفاءة . وذلك يرجــع الى بطء عمل قوى التوازن الذاتية فى الاقتصاديات النامية عنه فى الاقتصاديات المتقــدمة .

وتجدر الاشارة الى أن بعض الدراسات القياسية فى التوازن العام أثبتت أن الضرائب المحلية يمكن أن تــكون أكثر تأثيرا على التجارة الخارجية من الرسوم أو الضرائب الجمركية (٢) . اذ اتضـح أن فرض الضريبة المباشرة على الدخول الرأسمالية للشركات الأمريكية التى تنتج سـلعا بهدف التصدير أساسا كان له نفس أثر الضـريبة المباشـرة على الصادرات ، وذلك لارتفاع معدل الضــريبة على دخول تلك الشركات بالمقارنة بالضريبة المفروضة على دخول الشركات المنتجة لسلع منافسـة للواردات من الدول الأجنبية . ولذلك ينصح البعض ان تمتد مفاوضات

---

(1) Lars Eergman, Comments on : General Equilibrium Model For the world Economy, From : Bert G. Hickman Global Intarnational Economic Models, Op — Cit, part 3, PP. 118 — 119.

(2) John Whalley, General Equilibrium Modeling of Trade — Libralization Issues Among Major World Trade Blocks, From Bert G. Hickman, Ibid, Part 3, PP. 121 — 136.

التجارة الخارجية بين الدول لتشمل الموضـــوعات المتعلقة بالضرائب المباشرة المحلية على دخول الشركات أو الأفراد المنتجين لسلع تدخـل فى التجارة الدولية (١) . ولعل هذه النتائج ، أو الآراء تعطى تأكيـدا أكبر من ذى قبل على أهمية تأثير الضرائب فى مجال التوازن الخارجى بدرجة لا تقل أهمية عن تأثيرها على التوازن الداخلى ، وهو ما يضفى على السياسة المالية أهمية أكبر فى هذا الشأن بالمقـــارنة بالسياسات الأخـــرى .

وقد أوضحت بعض الدراسات الحديثة كذلك أن استخدام السياسات أو الأدوات المالية التوسعية (زيادة الانفاق العام ، مع خفض معـدلات الضرائب) يؤدى الى التخلص من أزمات الكساد ، أو البطالة ، مـــع زيادة مستوى الأجور الحقيقيـــة الأمـــر الذى يؤدى الى تغيير شروط التجارة الخارجية للدولة (٢) . ولما كان أثر ذلك على صادرات الـدولة يتوقف على درجة مرونة الطلب الأجنبى على صادرات هذه الدولة ، فان استخدام الادوات المالية لابد أن يكون فى الحدود التى لاتترك آثار غير مرغوب فيها على ميزان مدفوعات الدولة فى كل من حالة الرغبـة فى خفض فائض المعاملات الخارجية فى حالات الفائض ، والرغبة فى زيادة أو تحسين قيمة الميزان التجارى فى حالات العجز للوصـول الى التوازن الخارجى مع المحافظة على التوازن الداخلى . ويـلاحظ أنه فى حالة تمويل الانفاق الحكومى عن طريق زيادة مديونية الحكومة على نحو يفوق زيادة الطلب المحلى ، فان استيعاب مثل هذا الانفاق يتطلب زيادة التدفقات النقدية الرأســمالية من الخارج . ويتحقـــق التوازن الداخلى ، والخارجى فى هذه الحالة عنـدما يتسـاوى كل من الـدين الحكومى ، وصافى التدفقات النقدية الأجنبية (٣) . وتستطيع الأدوات

(1) John Whalley, Ibid, Part 3, P. 135.

(2) Jeffrey Sachs, Stabilization Policies in the World Economy : Scope and Skepticism, the American Economic Review, May 1982, Vol. — 72, No. 2, PP. 59 — 60.

(3) Basant K. Kapur, Traded Goods, Nontraded — Goods, and the Balance of Payments : Comment, International Economic Review. Feb. 1978, Vol. 19 No. 1, PP. 524 — 525.

أو السياسات المالية أن تقوم بدور هام فى هذا الشأن من خلال منح المزيد من التسهيلات أو الاعفاءات الضريبية ، والجمركية على أوجه استثمار رأس المال الأجنبى فى الدولة ، بالاضافة الى الاعفاءات الضريبية التى تمنح للمستثمرين الذين يحصلون على دخول من الفوائد على ودائعهم بالعملات الأجنبية فى تلك الدولة .

ويلاحظ أنه يمكن استخدام الأدوات المالية لخفض تكلفة انتـــاج السـلع التى تنتجها الصناعات العاملة فى مجال التصدير ، سواء عن طريق الاعفاءات الضريبيـــة ، أو منح الاعانات ، أو الدعم المـــالى لصناعات التصدير ، أو غيرها فانه يمكن فى هذه الحـالة زيادة الميزة النسبية لسلع التصدير فى السوق العالمية ، وتحسين مركز الدولة التجارى الخارجى . ولعل نجاح صادرات الدول الصناعية الجديدة مثل كوريا الجنوبية والبرازيل ، وهونج كونج ، بالاضافة الى المـــركز التجارى المرموق لليابان ، يرجع الى انخفاض تكلفة منتجاتهم فى السوق العالمى، بدرجة لم تستطع الدول الصـــناعية الكبرى مجاراتها ، ممـــا أعطى لمنتجات تلك الدول ميزة نسبية هامة فى السوق العالمى . ولما كان عنصر التكلفة الحاكم فى هذا الشأن هو الأجور المنخفضة فى تلك الدول بالمقارنة لمعدلات الأجور العالية فى الدول الصناعية الكبرى ، فان دور السياسة المالية لا يمكن انكاره فى هذا الشأن . اذ أن الانخفاض الذى حدث فى معـدلات الأجـــور فى اليابان ، والدول الصناعية الجديدة فى نهـاية السبعينات ، يرجع الى قبول العمال فى هذه الدول خفض مستويات أجورهم الحقيقية دون حدوث بطالة . اذ أن استخدام الأدوات المـالية التوسعية للخروج من البطالة ، مع استمرار اخضاع أجور العاملين لمعدلات عالية من الضرائب ، دون نقل عبء هذه الضرائب على قيم المنتجات ، أدى الى تحقيق التوازن الداخلى بالخروج من الكساد ، مع تحسن المركز التجارى الخارجى لهذه الدول نتيجة التوسع فى الصادرات عالميا . وذلك بعكس الحال فى الدول الصناعية المتقدمة التى لم تستطع خفض مستويات الأجور الحقيقية بها ، وتم نقل عبء الضريبة على أجور العمال الى أسعار المنتجات للتصدير ، مما أدى الى عدم قدرتها على منافسة الدول الصناعية الجديدة ، واليابان .

وبذلك يتضح أن الأدوات المالية يمكن أن تلعب دورا هاما فى تحقيق

كل من التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى بوسائل متعددة ، ولذلك يرى الماليون المحدثون ، اهمية تحديد الأهداف التى تبغى السياسة المالية تحقيقها لمنع حدوث أى تعارض بين التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى عند التطبيق •

واذا اضفنا الى ما سبق ، ما تحدثه السياسة المالية من آثار على المتغيرات النقدية مثل سعر الفائدة ، فان ذلك يعنى أن قدرة السياسة المالية على تحقيق التوازن تستمد قوة اضافية من خلال ما تؤثر به على الأدوات النقدية التى بدورها تؤدى الى حدوث آثار هامة على كل من التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى • فقد أوضحت احدى الدراسات القياسية الحديثة ، أن مضاعف الانفاق الحكومى قد أظهر آثارا هامة على سعر الفائدة فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، وبريطانيا خلال الفترة (١٩٦٤ - ١٩٧٥) • كما أوضحت الدراسة أن الانفاق الحكومى التوسعى فى هذه الدول ، قد أدى الى تغيرات تنطوى على خفض القيمة الخارجية لعملاتها خلال فترة الدراسة المذكورة بمعدلات تتراوح بين ٧٪ فى بريطانيا ، ٥ر٢٪ فى كندا • وقد لوحظ أنه رغم ارتفاع أثر الانفاق الحكومى على الناتج المحلى الاجمالى فى الولايات المتحدة الأمريكية عنه بالمقارنة لما حدث فى كندا ، فان انخفاض قيمة الدولار الأمريكى لم تتعد ٥ر٠٪ (١) • ولعل ذلك يرجع الى وجود قوة أخرى ، أو أدوات نقدية أخرى فى الولايات المتحدة الأمريكية تعمل فى الاتجاه المضاد الذى يهدف الى رفع قيمة العملة على نحو يختلف عما حدث فى كندا خاصة الارتفاع المضطرد فى أسعار الفائدة على الدولار الأمريكى خلال تلك الفترة (٢) •

وقد تطرق الفكر المالى لتحليل العلاقة بين التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى ، الى دراسة استخدام الأدوات المالية عامة ، والضرائب خاصة للوصول الى الضريبة المثلى على الصادرات التى تحقق زيادة

---

(1) Sung Y. Kwack, Richard Berner, Peter clark, Ernests Cata Homard Howe and Guy Stevens, The Structure and Properties of the Multicountry Model, From : Bert G. Hickman; Clobal International Models, Op — Cit, PP. 80.

(2) Ibid, PP. 82 — 84.

الدخل القومى ، وتوازن ميزان المدفوعات عندما تتمتع الدول بمركز صادرات احتكارى . وتوصل البحث الى أن مثل هذه الدول تستطيع فرض ضرائب على صادراتها ، مع امكانية زيادة معـدلها سـنويا حتى تساوى مرونة الطلب الأجنبى على هذه الصادرات الواحد الصحيح على الأقل (١) . كما قد يؤدى تحول القوة الشرائية من الدول المستوردة الى المصدرين فى الدولة المصدرة ، الى زيادة استيراد الدولة المصدرة من بعض السلع الاستثمارية من دول أخرى . وفى مثل هذه الحالة تستطيع الدولة المصدرة الحصـول على مزيد من الدخول لخزانتها عن طـريق الرسوم الجمركية على الواردات . وبذلك يتوقف تحديد أوضاع التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى على النتيجة النهائية لتلك الضرائب على كل من الدخل القومى ، وميزان المدفوعات ، وعلى مستوى الرفاهية العامة ككل فى نهاية الأمر . اذ تشير الدراسات التى أجريت فى هـــذا الشأن ، الى أن فرض الدولة التى تتمتع بمركز صادرات احتكارى لسلعة ما لضريبة على الصادرات ، وكذلك فرض الضرائب الجمركية بصفة عامة يؤدى الى تقليل الآثار الاقتصادية السيئة التى تنتج من حدوث أزمات عالمية مفاجئة مثل ارتفاع أسعار البترول،على مستوى الرفاهيةالاقتصادية . ويتوقف تحديد هذا الأثر على نسبة الارتفاع الحادث فى أسعار البترول الى مسـتوى الضـرائب أو الرســوم التى تفـــرضها الحكـومات على تجارتها الخارجية (٢) . ويمكن أن نضيف الى ما سبق الأهمية النسبية لكل من صادرات الدولة ، أو وارداتها فى تكوين الدخل القومى . اذ كلما ارتفعت درجة مساهمة التجارة الخارجية فى تحقيق الدخل القومى ، كلما ازدادت أهمية استخدام الضرائب على الصادرات والواردات فى تقليل الآثار السيئة التى يمكن أن يعانى منها الاقتصاد المحلى نتيجة الازمات العالمية ، وتقليل أعبائها على الرفاهية الاقتصادية العامة . وذلك فضلا عن امكان استخدام الأداة الضريبية بنجاح لتحقيق كل من التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى معا . بل يمكن اضافة متغير آخر فى هذه

---

(1) H. Katrak, Comment On : The Energy Price And World Trade And Payments, From : Michael Parkin and A.R. Nobay, Current Economic Problems, Op — Cit, chapter 15, PP. 348 — 350.

(2) Ibid, P. 351.

العلاقة ، وهو نسبة صادرات الدولة الى وارداتها ، وهو ما يعكس حقيقة المركز الخارجى لمعاملات الدولة مع العالم الخارجى ، وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما أمكن استخدام ضرائب الصادرات بنجاح لتحقيق التوازن العــام • أما اذا ارتفعت نسبة الواردات الى الصــادرات فان استخدام الضرائب والرسوم الجمركية يكون ملائما فى هذا الشأن • بل ان الأهمية النسبية للسلع الصناعية الى اجمالى واردات الدولة ، او صادراتها يمكن أن يعطى مزيدا من الضوء على مدى أو امكانية نجاح الضرائب فى التأثير على التوازن العام • اذ أوضحت احدى الدراسات القياسية الحديثة أن نجــاح الدول الاشتراكية فى تحقيق التــوازن الخارجى ، والاســتقرار الاقتصادى الداخلى خلال الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٧٧) ، يرجع الى ارتفاع معدل صادراتها من السلع انصناعية الى كل من الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية ، فضلا عن ارتفاع نسبة صادرات الدول الاشتراكية الى وارداتها بصفة عامة خلال تلك الفترة (١) •

وقد استطاع الماليون بيان كيفية تحقيق التوازن العالمى لكافة الدول ، والخروج به من أزمات الكساد ، والتضخم • اذ يرون أن استخدام كل دولة على حدة للأدوات أو السياسات المالية لتحقيق التوازن الداخلى يكون على حساب بقية الدول الأخرى • أى أن زيادة معدل ، أو مستوى التشغيل فى احدى الدول يؤدى الى حدوث كساد ، أو نقص فى مستوى التشغيل فى الدول الأخرى • ولذلك ينصحون باستخدام السياسات المالية فى مثل هذه الحالات على مستوى العالم ككل ، وليس بشكل منفرد (٢) • ولعلهم بذلك يشيرون الى أهمية التعاون الدولى للخروج من الأزمات ، على غــرار الحوار بين الشمال ، والجنوب • وفى مثــل هذه الحالات نتوقع الاتفاق بين دول المجتمع الدولى على سياسة ضريبية وجمركية ، وسياسة انفاق عام مرضية لكافة الدول ، وهو ما يصعب تحقيقه عمليا بدرجة تكفى لتحقيق التــوازن العــالمى الذى يتطلب أن يتساوى الدخل الكلى العالمى مع الطلب العالمى كافة السلع ، والخدمات • كما نتوقع

---

(1) Andras Nagy, Structural Changes And Development Altarnatives in International Trade, From : Bert G. Hickman, Golbal International Economic Models Op — Cit, Part Six, PP: 283 — 295.

(2) Stanly Fischer and Rudiger Dombusch, Economics, Op — Cit, Chapter 24, P — 621.

فى هذه الحالة أن تتساوى الصادرات العالمية مع الواردات العالمية . أى أن معادلة الدخل العالمى تكون كما يلى : -

ى ⁻ = س ⁻ + ث ⁻ + ج ⁻ + (صفر)

حيث ى تعبر عن الدخل العالمى ، سَ تعبر عن الاستهلاك العالمى ، ثَ تمثل الاستثمار العالمى فى كافة الدول ، جَ تمثل الانفاق الحكومى فى كافة الدول ، أما الفرق بين الصادرات العالمية ، والواردات العالمية فهو يساوى الصفر . اذ لابد أن يتساويا معا حتى يتحقق التوازن العالمى . وبذلك توضح المعادلة أن الدخل العالمى يتساوى مع الطلب العالمى على استهلاك السلع والخدمات فى العالم بواسطة الأفراد ، والمستثمرين ، والحكومات . وفى حالة حدوث مثل هذا التوازن العالمى لا تؤدى صادرات احدى الدول الى زيادة دخلها القومى على حساب الدول الأخرى ، اذ أن الدول المستوردة تستورد احتياجاتها من الدول المصدرة بالأسعار التوازنية التى لا يخشى معها الاضرار بالمستوى العام للأسعار المحلية للدول المستوردة ، أو تكاليف انتاجها ، أو الاضرار بميزان مدفوعاتها الذى يكون فى حالة توازن .

وقد أوضحت احدى الدراسات الحديثة ، أنه عندما يتحقق كل من التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى ، لا توجد أية فروق بين أرباح المؤسسات المحلية ، وأرباح المنشآت متعددة الجنسية ، طالما أن التكلفة النسبية لتدفقات رأس المال المباشرة عن طريق هذه المنشآت تساوى صفرا . اذ تؤدى المنافسة بين المنشآت المحلية والأجنبية الى مطاردة الأرباح فى الأسواق . أما اذا كانت التكلفة النسبية لتدفقات رأس المال المباشرة بواسطة المنشآت المتعددة الجنسية محددة بمعرفة هذه المنشآت ، أو تعتمد على مستوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ففى هذه الحالة يمكن تحقيق التوزيع الأمثل لمستوى الاستثمارات الدولية بين المنشآت المتعددة الجنسيات ، مع اختلاف كفاءة التكلفة من مؤسسة لأخرى . ويستتبع ذلك توازن مستويات توازن هيكل رأس المال فى ظل ظروف عدم كمال الأسواق (١) .

---

(1) Vihang R. Errunza and Lemma W. Senbet, International Corporate Diversification, Market Valuation, and Size — Adjusted Evidence, The Annual Meeting of the American Economic Association, Dec. 1983. PP. 8 — 10.

وتشير نفس الدراسة الى عدم قدرة قطاع المنشآت المتعددة الجنسية وحده على تحقيق متطلبات توازن المعروض من رأس المال على نحو يؤدى الى تحقيق التنوع الأمثل لمحتويات محفظة الأوراق المالية . وبذلك فانه لابد من وجود قطاع المنشآت المحلية ، أو قطاع يختص بأعمال الوساطة المالية لتحقيق مثل هذا التوازن (١) .

وهكذا يتضح لنا أن الرؤية المالية الحديثة لتحقيق كل من التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى ، وتحقيق التوازن العالمى قد استطاعت تجاوز حدود تحليل السكون الذى طالما دار فى اطاره التوازن المؤقت ، أو توازن الثبات قصير الأجل الذى عنى بدراسته الماليون القدامى ، وغلاة النقـديين فى العصر الحديث . اذ تعـدى الماليون المحدثون هذه الحدود ، وقدموا نماذج فكرية تقوم على أساس الاقتصاديات المفتوحة التى تعتمد فى تطورها على التبادل التجارى العالمى لكل من السـلع والخدمات ، ورؤوس الأموال سواء بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة ، الأمر الذى يحتم دراسة دور المنشآت المتعددة الجنسيات فى التأثير على حدوث ، أو تحقيق التوازن العام محليا ، وعالميا . وأود الاشارة هنا ، الى أن تناول دور المنشآت متعددة الجنسيات فى هذا الشأن لا يضفى على التحليل الصفة النقدية ، كما قد يتراءى للبعض ، بل انه من متطلبات التحليل المالى الشامل . اذ أن دور هذه المنشآت ، وقدرتها على تحقيق التدفق الرأسمالى الى دولة ما يتوقف بالدرجة الأولى على معاملة السياسة المالية فى هذه الدولة (ضريبة مباشرة ، وغير مباشرة ، واعانات غير منظورة) لهذه المنشآت . وبذلك تستطيع السياسة المالية زيادة ، أو الحد من دور هذه المنشآت فى التأثير على تدفقات رؤوس الأموال ، وتكلفتها النسبية .

---

(1) Ilaid, P. 8.

الفصـل السادس

الجدل بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية

تمهيــد : -

تعرفنا فى الفصول السابقة على الملامح الفكرية القديمة ، والحديثة لكل من أعضاء المدرسة النقدية ، وأعضاء المدرسة المالية . وقد رأينا كيف أن كل فريق له آراءه الخاصة التى تميزه عن الفريق الآخر فيما يتعلق بكيفية حدوث الدورات الاقتصادية وكيفية تحقيق الاستقرار الاقتصادى سواء صاحب ذلك التشغيل الكامل أم لا . كما تعرضنا لمفهوم كل فريق فيما يتعلق بتحقيق التوازن الداخلى ، والتوازن الخارجى ، والتـوازن العام والعالمى . وقد اتضح لنا أنه ما تزال هناك عدة نقاط فكرية لم يتم حسمها بعد ، وتحتاج من كل فريق الى المزيد من الدراسة ، والبحث ، مثل تحديد المقصود بالنقود بعد لجوء بعض المؤسسات المالية ، وغير المالية الى اصدار وثائق لها قوة النقود ، ومثل تحديد أثر سرعة تداول النقود على قيمة المعروض النقدى ، وعلاقته بالدخل القومى . ومن ذلك أيضا الحاجة الى بحث أثر التداخل القطاعى على تحقيق التوازن العام على المستوى القومى ... الخ .

ويلاحظ القارىء أننا لم نتعرض فى الفصول السابقة لدراسة نظرة أعضاء الفريق النقدى لقدرة السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، أو الخروج من الأزمات المختلفة . كما أننا لم نتناول كذلك دراسة نظرة أعضاء المدرسة المالية لقدرة السياسة النقدية على التأثير على مستوى النشاط الاقتصادى ، ومعالجة الأزمات . وفى هذا الفصل نتعرض بالدراسة لتلك الموضوعات . بيد أننا قبل أن نتناول دراسة وجهة نظر كل فريق فى آراء ومفاهيم الفريق الآخر ، سوف نقدم لمحة تاريخية عن بداية نشأة الجدل بين النقديين ، والماليين ، والظروف المحيطة به ، وذلك على النحو التالى : -

المبحث الأول : نشأة الجـــدل

المبحث الثانى : الاطار الفكرى لجدل أنصار السياسة المالية

المبحث الثالث : الاطار الفكرى لجدل أنصار السياسة النقدية

المبحث الرابع : المزج بين السياسات المالية والنقدية

ونتناول دراسة ما سبق تفصيلا كما يلى : -

المبحث الأول

نشـأة الجـدل

مقـــدمة :

تكاد تجمع المراجع الاقتصادية الحديثة على أن بداية الجدل النقدى المالى ترجع الى منتصف الخمسينات من هذا القرن على أيدى الاقتصادى الأمريكى (ميلتون فريدمان) من جامعة شـيكاغو بالولايات المتحـدة الأمريكية . وقد انضم الى (فريدمان) مجموعة من الاقتصاديين الذين أعلنوا ايمانهم العميق بقدرة السياسة النقدية وحدها دون غيرها من السياسات على تحقيق التشغيل ، وعلاج الأزمات ، والوصول الى الاستقرار الاقتصادى . كما عكفوا على دراسة ، وبحث مختلف السبل التى حاولوا بها تجريد السياسة المالية كلية من اية قدرة على التاثير على الناتج القومى، والخروج من الأزمات ، وتحقيق التوازن العام .

وقد اضطر الماليون بطبيعة الحال الى التصدى لما يدعيه النقديون، فاتجهوا الى دراسة ، وبحث الجوانب الفكرية المالية التى أثارها النقديون فى هجومهم على السياسة المالية ، وما يزالون ينبرون للدفاع عن الفكر المـــالى ، وقدرة السياسة المالية على التاثير على النشـــاط الاقتصادى ، والتشغيل ، وعلاج الأزمات . والماليون وهم يفعلون ذلك ، لم يحاولوا هدم السياسة النقدية ، أو تجريدها من أية فعالية كما يفعـل النقديون ، بل انهم يعتقدون بأن السياسة النقدية ضرورية لمساندة السياسة المالية ، لكنها تجىء فى مرتبة ثانوية من حيث الأهمية فى حالة مقارنتها بالسياسة المالية .

ومن خلال محاولات البعض للتوفيق بين وجهتى النظر المختلفتين

المالية ، والنقدية ، نشأ فريق جديد فى الوقت الحاضر ، بتزعم الفكرة القائلة بضرورة مزج ، أو خلط كل من الادوات المالية ، والأدوات النقدية بنسب معينة حتى يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية فى التأثير على مستوى الناتج القومى ، والتشغيل ، والخروج من الأزمات ، وتحقيق التوازن العام ، بيد أن النسب التى ينبغى أن يتم بهما مزج كل من السياستين المالية ، والنقدية لم يتمكن أحد من تحديدها قطعيا حتى الآن .

وقبل أن نخوض فى توضيح التسلسل التاريخى لما سبق ، أود أن أثير التساؤل التالى :

هل حقيقة أن الجدل النقدى المالى لم يبدأ سوى فى الخمسينات من هذا القرن على أيدى (ميلتون فريدمان) ، ومن شايعه من أعضاء مدرسة شيكاغو النقدية ؟ أم أنه قد بدأ قبل ذلك بكثير ؟

للاجابة على هذا السؤال لابد من تقسيم هذا المبحث الى قسمين : **الأول** لدراسة الجذور التاريخية للجدل النقدى المالى قبل (فريدمان) ، ومن الذى بدأه ، **والثانى** لدراسة التطور التاريخى للجدل النقدى المالى منذ بداية الستينات حتى الآن . وذلك كما يلى :-

أولا :- الجدل النقدى المالى قبل (فريدمان) :-

ظلت السياسة النقدية تنفرد بالتطبيق فى كافة اقتصاديات الشرق ، والغرب ، دون أن ينافسها فى ذلك أية سياسات أخرى . اذ أن السياسة النقدية هى أقدم السياسات تطبيقا قبل تبلور ، أو ظهور السياسة المالية فى منتصف الثلاثينات من هذا القرن على أيدى العلامة الانجليزى (جون مينارد كينز) الذى استطاع تقديم العلاج المناسب ، فى الوقت المناسب عندما كان العالم يئن من أزمة الكساد فى الثلاثينات . وقد أدى ذلك الى ذياع صيت ، أو شهرة (كينز) بقدر شهرة ، وتفضيل معظم دول العالم لاستخدام السياسة المالية فى الخروج من تلك الأزمة الشهيرة كذلك . وبذلك تهيأت كافة الظروف رسميا ، وشعبيا لتقبل استخدام السياسة المالية بصفة عامة واحلالها محل السياسة النقدية فى علاج ليس فقط أزمات الكساد ، بل كافة أنواع الأزمات الأخرى . كما تتابع استخدامها بهدف تحقيق

التشغيل ، والتوازن الداخلى ، والخارجى على السواء • ومنذ ذلك الحين أصبحت آراء (كينز) تلقب فى كافة المراجع الاقتصادية فى كافة دول العالم بالثورة الكينزية •

ولعل وقفة تأمل قصيرة لما ينطوى عليه كلمة (ثورة) ، يمكن أن تقودنا الى التساؤل التالى : ثورة على من ؟ • الاجابة فى الحقيقة فى منتهى البساطة ، وهى أنها ثورة على الفكر التقليدى الذى كان سائرا فى ذلك الوقت ، ولم يستطع أن يقدم علاجا شافيا لما كان يعانى العـالم منه فى ذلك الوقت • ان كثيرا من المراجع الاقتصادية تفيد بأنها كانت ثورة على الفكر الاقتصادى التقليدى الذى كان يقوم على أساس تحليل السكون منذ آدم سميث حتى ذلك الحين • الا أن أحدا لم يقرر صراحة ما أود تأكيده فى هذا المبحث ، وهو أن الثورة الكينزية كانت ثورة مالية على الفكر النقدى الذى كان ينفرد بالتطبيق فى ذلك الوقت ، وكان يتميز بطبيعة تقليدية تتخذ من السكون اطارا للتحليل ، وهو ما كان يتنافى مع حقائق الواقع العملى الأمر الذى أدى الى عدم نجاح هذا الفكر فى الخروج من أزمة كساد الثلاثينات •

اننى اعتبر أن بداية الجدل المالى النقدى ترجع الى ظهور كتاب (جون مايناردكينز) عام ١٩٣٦ بعنوان (النظرية العامة فى العمالة وسعر الفائدة ، والنقود) ، الذى استطاع حقا أن يجرد السياسة النقدية من فعاليتها كوسيلة وحيدة فى علاج الأزمات • بيد أن (كينز) لم يعلن صراحة أن السياسة النقدية ليست لها فعالية على الاطلاق ، وانما فعل ما فعله الكينزيون القدامى ، والمحدثون من اعطاء الأهمية الأولى فى التاثير على الناتج القومى للأدوات المالية • بينما أقر للسياسة النقدية بأهمية ثانوية ، أو مساعدة للسياسة المالية • لقد بدأ (كينز) الجدل عندما ربط بين كل من تغيرات سعر الفائدة ، وتغيرات الكفاءة الحدية للاستثمار ، أو العائد على رأس المال ، وذلك فى حالة اتخاذ المستثمرين لقراراتهم بشأن الاستثمار • وبذلك خرج (كينز) عن أهم قواعد الفكر النقدى القديم والحديث ، الذى لا يعترف بأهمية تاثير سعر الفائدة على الانفاق الاستثمارى وحدوث الدورات • كما أن (كينز) لم يتفق مع الفكر النقدى فى أن سرعة تداول النقود ثابتة نسبيا • بل قرر أن سرعة التداول تؤثر على مسـتوى الانفـاق • كما أوضح (كينز) أن حدوث الدورات

الاقتصادية ، وتغيرات الدخل القومى لا ترجع الى تغيرات المعروض النقدى كما كان معروفا فى الفكر التقليدى ، وانما ترجع الى عوامل مالية هى الانفاق العام الذى يشتمل كل من انفاق الأفراد ، والحكومات ، ومعدلات الضرائب على دخول الأفراد ، والمشروعات . اذ أن زيادة المعروض النقدى مثلا ، لا تستطيع أن تحمل الناس على الانفاق مثلما يمكن للمرء أن يقود فرسا الى مياه البحر ، لكنه لا يستطيع أن يجبره على شرب الماء . وبذلك فانه لا يمكن الثقة فى قدرة السياسة النقدية وحدها على تحقيق التوازن العام ، أو الاستقرار الاقتصادى .

وقد انتقد (كينز) فى نظريته العامة الدراسات ، والنتائج التى أجراها كل من (كيزنيت) على الاقتصاد الأمريكى خلال الفترة (١٨٦٩ ـ ١٩٣٠) ، و (كولين كلارك) على الاقتصاد البريطانى خلال الفترة (١٩٢٨ ـ ١٩٣١) كما سبق بيان ذلك فى الفصل الرابع من هذا المؤلف. اذ أن هذه الدراسات ، أوضحت عدم وجود علاقة بين الدخل والاستهلاك فى الأجل الطويل بينما يرى (كينز) ـ كما سبق القول -- أن الميل الحدى للاستهلاك يتجه الى الانخفاض ، كلما اتجه الدخل الى الارتفاع . وبذلك هدم (كينز) أحد أعمدة الفكر النقدى فى عصره ، وهو التسليم بقدرة الدخل مقدرا بالنقود على زيادة الانفاق بشكل عام . كما أولى اهتماما كبيرا بأثر العوامل النفسية ، أو الدوافع الفردية على قرارات الانفاق ، أو الاستهلاك .

مما سبق يتضح أن (كينز) هو الذى بدأ الهجوم على الفعالية المطلقة للسياسة النقدية التى كانت تحظى بالتطبيق فى مختلف دول العالم ، ولم تستطع اخراجه من الكساد . بينما استطاعت السياسة المالية أن تقوم بهذه المهمة بفعالية كاملة .

ولكن هل تصدى أحد فى ذلك الوقت لآراء (كينز) مدافعا عن السياسة النقدية فى مواجهة الآراء المالية التى جاء بها (كينز) ، الأمر الذى يجعلنا نقرر بأنه كان هناك نوعا من الجدل بين النقديين ، والماليين فى ذلك الوقت ؟

الحقيقة أنه كان هناك جدل على نطاق ضيق لم يرق الى مستوى

الجدل الحالى بين النقديين ، والماليين • اذ تصدى الاقتصادى الشهير (شومبيتر) لآراء (كينز) • ويعتبر (شومبيتر) من أبرز الاقتصاديين المفكرين الذين عاشوا نفس الجيل الذى عاشه (كينز) • اذ ولد كل منهما عام ١٨٨٣ ، بينما توفى (شومبيتر) بعد (كينز) بنحو أربع سنوات •

انتقد (شومبيتر) آراء (كينز) النقدية ، وعاب عليه اساءة استخدام نظرية كمية النقود ، باستخدامها على نطاق ضيق ، وافتراضه حدوث تغيرات واضحة فى كل من كميات السلع المستهلكة ، والاحتياطيات لدى البنوك التجارية التى تستخدم لمواجهة الاستهلاك ، وليس الاستثمار •

وأعلن (شومبيتر) معارضته التامة لاتجاهات (كينز) الفكرية التى تقصر انفاق النقود على الاستهلاك فقط • وقرر أنه كان يتعين على (كينز) ألا يغفل الانفاق الاستثمارى بواسطة رجال الأعمال ، أو المستثمرون (١) • وفى هذه الحالة يمكن للنقود أن تلعب دورا هاما ، ومؤثرا على حدوث الدورات التجارية • ويلاحظ أن (شومبيتر) قد أراد بهذا الرأى تعزيز نظريته فى حدوث الدورات التجارية نتيجة الابتكار ، والاختراع ، والتجديد الذى يقوم به المنظمون لتحقيق أرباح عالية للمستثمرين ، أو زيادة العائد على رؤوس أموالهم •

وقد جادل (شومبيتر) فقرر بأن سعر الفائدة ، والأرباح يتجهان الى الانخفاض التدريجى حتى يتلاشيا تماما (أى أن كل من الأرباح ، وسعر الفائدة تصبح قيمتها صفرا) اذا لم يوجد الابتكار ، والاختراع ، والتجديد • وبذلك يتجه الاقتصاد الرأسمالى الى التدهور أو ينتقل من حالة سكون الى حالة سكون أخرى وهكذا • وبذلك نجد أن (شومبيتر) مثل كافة النقديين يعتقد أن تغيرات سعر الفائدة ، وتغيرات الانفاق تعتبر نتيجة — لا سببا — لتغيرات المعروض النقدى • وهو فى ذلك يختلف مع مضمون نظرية (كينز) ، والفكر المالى بصفة عامة الذى يقرر أن سعر الفائدة ، وتغيرات الانفاق بصفة عامة يمكن أن تكون من الأسباب المؤدية الى حدوث الدورات التجارية • وذلك بالرغم من أنه ليس هناك ما يضمن

---

(1) Joseph A. Schumpeter, History of Economic Analysis, Op — Cit, chapter 8, P. 1108 — 1110.

حتمية زيادة الانفاق الاستثمارى نتيجة انخفاض سعر الفائدة مثلا • وذلك فى حالة عدم توافر العوامل الأخرى • وفى هذه الحالة تتراكم الاحتياطيات النقدية لدى الجهاز المصرفى • كما أنه فى حالة ارتفاع سعر الفائدة ليس هناك تأكيدا صارما على حتمية انخفاض معدلات الانفاق ، أو الاستثمار طالما أن الكفاءة الحدية لرأس المال ما تزال مرتفعة • وذلك بالرغم من التسليم بقـدرة السياسة النقدية على الحـد من الانفاق بدرجة أكبر من قدرتها على زيادة الانفاق •

مما سبق نرى أن الجدل النقدى المالى بدأه (كينز) عام ١٩٣٦ ، وتولى الرد عليه (شومبيتر) فى كتاباته عن الدورات الاقتصادية ، وعن تاريخ التحليل الاقتصادى الذى نشر بعد وفاة كل من (كينز) ، و (شومبيتر) نفسه ، أى فى عام ١٩٥٥ بمعرفة زوجة (شومبيتر) ، ثم أعيد طبعه عدة مرات • وبذلك فان الجدل المالى النقدى كان محدودا ، أو لايكاد يذكر نظرا للشعبية ، والاستحسان التى قوبل بهما كتاب (كينز) الذى تضمن نظريته العامة ، وبسبب النتائج الهامة التى أكدت نجاح ، وقدرة الأسلوب المالى على الخروج من الكساد الذى كان يعانى منه العالم فى تلك الأيام • ذلك بالاضافة الى قصر أمد ذلك الجدل ، وعدم تجاوز حدود النقد الفكرى •

وتجدر الاشارة ، الى أنه كان هناك بعض الجدل قبل (كينز) بين من يمكن اعتبارهم من النقديين أمثال (مارشال) ، و (كلارك) الذين جادلا (هنرى جورج) حول دور الضريبة الوحيدة فى تخصيص الموارد الاقتصادية فى المجتمع • اذ أوضحوا معارضتهم لفكر (هنرى جورج) على أساس أن الضريبة الوحيدة غير قادرة على توفير الدخل الذى يكفى لتمويل الانفاق العام ، أو الحكومى ، وعدم تمييز هذه الضريبة بين الدخل المتولد من الأراضى الزراعية ، وذلك المتولد من استثمار رأس المال • وذلك فضلا عن عدم عدالتها • لقد حدث هذا الجدل فى أعقاب نشر كتاب (هنرى جورج) عن التقدم ، والفقر (Progress and Poverty) فى عام ١٨٧٩ ، ونفد من الأسواق فى جميع أنحاء العـالم فى وقت قصير جدا ، على نحو لم يحدث لأى مرجع آخر فى الاقتصاد •

من قبل أو من بعد (١) . بيد أن (هنرى جورج) أوضح فى ذلك الوقت أنه طالما أن كلا من قيمة الأرض الزراعية ، ومعدلات الايجار ، أو الريع تتزايد تبعا لذلك ، مما يؤدى الى تزايد فقر الفقراء ، وغنى الأغنياء ، واعاقة التقدم الاقتصادى ، فلابد من فرض ضريبة على ذلك الدخل الناتج من الأرض الزراعية التى هى من هبات الطبيعة يحصل عليه الملاك دون عنـــاء .

ويلاحظ أن هذا الجدل كان جدلا يتزعمه اثنان من كبار النقديين فى ذلك الوقت ، حول أحد أهم أدوات السياسة المالية وهى الضرائب . ومع ذلك فلم يتعرض (هنرى جورج) لنقد السياسة النقدية ، أو يحاول التقليل من قدرتها على مساعدة الأداة المالية شأنه فى ذلك شأن الماليين القدامى ، والمحدثين .

وهكذا نجد أن الجدل بين النقديين ، والماليين قبل (فريدمان) كان جدلا محدودا حول بعض النقاط ، أو الأدوات المالية ، أو النقدية ، ولم يتعد ذلك الى المجـادلة حول امكانيات السياســة المالية ككل ، أو السياسة النقدية ككل على التأثير على تخصيص الموارد ، أو زيادة الدخل القومى ، أو الخروج من الأزمات ، أو تحقيق التوازن كما يحدث الآن . أى أنه كان جدل جزئى ، ولفترة زمنية قصيرة فى تاريخ الفكر الاقتصادى الحديث . أما الجـدل النقدى المالى الذى يتنــاول السياسات برمتها ، واختبار فعاليتها ، ويأخذ شكل المناظرات بين فريقين متميزين فلم يحدث الا منذ تبنى (فريدمان) مهمة اثبات قدرة السياسة النقدية على علاج الأزمات ، والتأثير على النشاط الاقتصادى ، ومحاولة اثبات عدم قدرة السياسة المالية فى هذا الشأن ، وهو ما اضطر الماليين الى الرد عليه وتوالى البحوث والدراسات فى هذا الشأن حتى الآن ، وهو ما نوضحه فيما يلى : ـ

ثانيا : الجدل النقدى المالى بزعامة (فريدمان) : ـ

---

(1) Milton H. Spencer, Contemporary Economics, Worth Publishers, New York, 1971, part 6, chapter 27, P. 449.

ترجع بداية الجدل النقدى المالى الحالى الى منتصف الخمسينات من هذا القرن عندما نشر (فريدمان) كتابة (دراسات فى نظـرية كمية النقود) عام ١٩٥٦ · وقد اتبعه بعدة أبحاث آخرى عن (وضع سياسة نقدية مناسبة) عام ١٩٥٩ ، (الاقتصاديات الموجبة) فى نفس العام ، و (أثر عامل التأخير الزمنى على السياسة النقدية) عام ١٩٦٤ · وذلك فضلا عن الكتاب الذى ألفه بلاشتراك مع (آنا شوارتز) عن التـاريخ النقدى للولايات المتحدة الامريكية (١٨٦٧ - ١٩٦٠) الصادر عام ١٩٦٣، وكذلك الكتاب الذى كتبه بالاشتراك مع (ميسلمان) عن الثبات النسبى لسرعة تداول النقود ومضاعف الاستثمار فى الولايات المتحدة الامريكية (١٨٩٧ - ١٩٥٨) الصادر عام ١٩٦٣ · وذلك بالاضافة الى الكتابات والأبحاث المتعددة الأخرى التى نشرها بعد ذلك مثل (الدولارات والعجز) الصادر عام ١٩٦٨ ، (السياسة المالية : نظرة شك) ، ناهيك عن الكتيب الذى يحوى المناظرة التى جدت بينه ، وبين الاقتصادى المالى المتعصب (هيللر) عام ١٩٦٩ وذلك فى اطار المحاضرة السنوية السابعة (آثر سالمون)·

ولايزال الجدل حتى اليوم مستعرا بين فريق النقديين المعروف بمدرسة شيكاغو النقدية بزعامة (فريدمان) ، وفريق الماليين بصفة عامة، وعلى رأسهم (هيللر) فى كافة حلقات الدراسة والبحث من مؤتمرات سنوية ، ومحاضرات تذكارية ، ووسائل اعلام متخصصـــة فى المال والنقود ، وغير متخصصة ·

والذى يتتبع المسار الفكرى للجدل النقدى المالى بزعامة (فريدمان) منذ الخمسينات حتى الآن ، سرعان ما يتبين له أن النقاط الجزئية موضع الجدل التى يبنى عليها النقديون هجومهم على السياسة المالية ، لم تتغير وهى عامل التأخير الزمنى الذى يحول دون سرعة تصدى الأدوات المالية للتغيرات الاقتصادية الحادثة ، وذلك بســبب الاجراءات التشريعية ، والادارية التى تستغرق وقتا طويلا حتى تصبح نافذة المفعول · كما يشير النقديون كذلك الى تغير الظروف الاقتصادية ، والاجتماعية التى ثبت فيها نجاح تطبيق السياسة المالية خلال الثلاثينات ، والاربعينات من القرن الحالى عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية الحالية حيث التضخم ، والركود التضخمى ، وعجز ميزان المدفوعات فى معظم الدول الصناعية المتقدمة ، والدول النامية ·

أما النقاط الجزئية التى يبنى على أساسها الماليون الأهمية الثانوية للسياسة النقدية فهى اكثر تغيرا من فترة لأخرى تبعا للتغيرات الفكرية ، والدراسات الحديثة فى المجال النقدى التى يقوم بها النقديون ، والماليون على السواء . وأهم النقاط المتجددة فى هذا الشأن الحاجة الى تعديل تعريف ، أو مكونات المعروض النقدى من فترة لأخرى تبعا لما يستجد فى الحقل المصرفى والمالى من استحداث وثائق مالية لهـــا صفة النقود ، وتطور عمليات ونظم أقراض الجهاز المصرفى ، وودائعه ، واحتياطياته . ومن النقاط التى يثور بشأنها الجدل ، ويتطور من فترة لأخرى مفهوم الدخل الذى يقارنه النقديون بالمعروض النقدى .

كما تجدر الاشـــارة الى عدم تغير الاتجاه العام للجدل النقدى المالى . اذ ان المتقدمين ما يزالوا مصرين على عدم الاعتـــراف بفعالية السياسة المالية فى علاج الأزمات ، أو تحقيق الاستقرار ، أو التوازن العام . بينما نجد أن الماليين لايزالوا عند موقفهم من عدم الهجوم على السياسة النقدية ، أو الحط من قدرها مثلما يفعل النقديون تجاه السياسة المالية على تحقيق الاستقرار الاقتصادى أو عــلاج الأزمات . زد على ما سبق أن كثيرا من الماليين طالما وجهوا الدعوة الى النقديين للمصالحة ، والاعتراف المتبادل بفعالية كل من السياسة المالية ، والسياسة النقدية ، وتركيز الجدل على النسب المثلى ، أو المناســبة لمزج الأدوات المالية بالأدوات النقدية للتوصل الى علاج للأزمات المختلفة . ولكن تحقيق مثل هذا الأمل ما يزال بعيد التحقيق ، ولسوف يظل كذلك لأمد طويل .

الجدل النقدى المالى فى الثمانينيات :

يتميز الجدل النقدى المالى فى الثمانينيات بالهدوء ، والموضوعية ، والاعتماد على نتائج الأبحاث ، والدراسات القياسية الحديثة لاثبــات ، أو دحض الأفكار . ويعتبر الماليون اكثر اقداما فى هذا الطريق من النقديين الذين ما يزالون يعتمدون على تحليل التاريخ النقدى للدول الغربية خاصـــة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وهـــو نفس اسلوب الخمسينات .

بل يجادل النقديون تاريخيا بأن السياسة النقدية لم تتح لها الفرصة

قط فى الولايات المتحدة الأمريكية على الأقل للتطبيق ، وهو ما أعلنة (فريدمان) وبعض زملاءه من مدرسة شيكاغو وذلك فى المؤتمر السنوى لجمعية الاقتصاديين الأمريكيين فى سان فرانسيسكو فى ديسمبر ١٩٨٣ وكان لى فرصة حضوره . وبذلك يأمل النقديون أن تتاح الفرصة للاخذ بالسياسة النقدية وحدها دون محاولة البنوك المركزية اتخاذ اجراءات تحد من فعاليتها فى عـــلاج الأزمات . اذ يجادلون بأن تدخل البنك المركزى ، أو بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمــريكى ، وان كان حسن النية ، يترتب عليه آثارا سيئة على الانتاج ، والاســعار ، والبعد عن التوازن ، أو الاستقرار . ولذلك يتعين على البنك المركزى المحافظة على معروض نقدى ثابت . اذ لا يكفى المحافظة على معدل نمو قليل للمعروض النقدى ، بلا لابد من عدم السماح بحدوث تغيرات مفاجئة فيه خلال أمد قصير نسبيا . ويشيرون فى هذا الشأن الى أنه بالرغم من انخفاض معدل نمو المعروض النقدى فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٧٨ — ١٩٨١) الا أن عدم استقرار نمو المعروض النقدى خـلال فترات زمنية قصيرة (كل ٦ شهور) قد أدى الى عدم حدوث الاســتقرار الاقتصادى المناسب ، أو المنشود (١) .

المبحث الثانى

الاطار الفــكرى لجدل أنصار السياسة المالية

تمهيد : —

يمكن حصر معالم الاطار الفكرى لجدل الماليين بشأن السياسة النقدية فى النقاط التالية : —

١ — عقم النقود .

٢ — نسبية كل من الأرصدة النقدية ، ومستوى الأسعار

٣ — معالجة النظرية النقدية لمستوى الأسعار

---

(1) Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch, Economics, Op — Cit, Part 3, Chapter 26, PP. 656 — 659.

٤ ـ تاثيرات النقود

(أ) تلقائية انتقال آثار النقود

(ب) دور النقود فى حدوث الأزمات أو الدورات

(ج) دور السياسة المالية

(د) الايضاحات التطبيقية لآثار النقود .

٥ ـ النقود كمتغير مستقل أو خارجى (Exogenous)

وقد تناول الماليون النقاط السابقة بالشرح ، والتحليل فى محاولتهم لاثبات عدم كفاية الاعتماد على السياسة النقدية وحدها للخروج من الأزمات أوتحقيق التشغيل أو الاستقرار ، أو التوازن .

كما حظى موضوع البطالة الاجبارية بجزء كبير من الجدل المستمر للماليين حول فعالية السياسة النقدية. اذ يرون أنه ليست كل أنواع البطالة مجرد بطالة اختيارية بل قد يمكن ملاحظة وجود بطالة اجبارية وذلك عندما يكون عدد الوظائف الخالية أكبر من عدد المتعطلين فى سوق العمل الذين يرفضون العمل نتيجة تحديد الأجور ، ولذلك فان خفض المبالغ المحتجزة من الأجور يمكن أن يؤدى الى خفض معدل زيادة الأجور النقدية مع زيادة الأسعار وزيادة الطلب حتى يتم استيعاب الراغبين فى العمل من المتعطلين . كما يمكن أن يؤدى تثبيت الأجور الحقيقية الى حدوث بطالة اختيارية .

ويشتمل جدل الماليين حول السياسة النقدية على دراسة ، وتحليل اثار الاعانات ، والاعفاءات أو التخفيضات الضريبية فى اطار الـ (Reflation) على منع التضخم . اذ يرون أن حدوث التضخم قد لا يرجع الى زيادة المعروض النقدى بقدر ما يرجع الى زيادة الأجور النقدية التى تؤدى الى زيادة الطلب على السلع والخدمات فترتفع أسعارها على نحو يؤدى الى تخلص المواطنون من النقود ، وتفضيل السلع عليها .

وفيما يلى نتناول تفصيل ما سبق فى خمسة مطالب هى :

المطلب الأول : ـ الجدل حول حياد النقود ٠

المطلب الثانى : ـ الجدل حول النقود ، والأسعار ٠

المطلب الثالث : ـ الجدل حول العلاقة بين النقود ، والبطالة ٠

المطلب الرابع : ـ الجدل حول النقود ، والدورات التجارية ٠

المطلب الخامس : ـ الجدل حول النقود كمتغير مستقل ٠

وذلك على النحو التالى : ـ

المطلب الأول

الجدل حول حياد النقود

مقدمة : ـ

يقصد بحياد النقود عدم حدوث تغيرات على الاقتصاد القومى نتيجة تغير المعروض النقدى ، أو بعبارة أخرى عدم حدوث آثار لتغير كمية النقود على الأسعار والتوظف وسعر الفائدة ، وكل من الدخل الحقيقى والأجور الحقيقية ٠

وفى هذا المبحث نحاول التعرف على رؤية الماليين لمدى فعالية النقود ، والفترة الزمنية التى تستغرقها التأثيرات النقدية على المتغيرات الاقتصادية المختلفة ، كما نوضح بعد ذلك ردود فعل النقديين لجدل الماليين فى هذا الشأن ٠

أولا : ـ رؤية الماليين لحياد النقود : ـ

يرى الماليون أن النقود لا يمكن أن تكون محايدة ، اذ أن أى تغير فى كمية المعروض النقدى يؤدى الى تغير دائم فى اسعار الفائدة ، والدخل والأجور ، والعمالة وذلك فى حالة وجود توازن بطالة فى الاقتصاد المحلى ٠ ولعل القارىء يتذكر أن مضمون هذه الفعالية قد انعكس فى الدراسة التى أجرها الاقتصادى (فيليبس) ونتج عنها المنحنى الشهير

المعروف باسمه ، والذى يوضح العلاقة بين الأجور النقدية ، ومعدل البطالة ويؤمن الماليون بأن السياسة النقدية تكون فعالة خلال فترة زمنية طويلة ، وفى حدود أجل تطبيق السياسة العامة التى تتعامل بها السلطات الاقتصادية مع الأزمات . ويستفاد من هذه الرؤية المالية لفعالية النقود ، أن النقــود تعتبر عقيمة فقط فى حالات التوظف الكامــل . ويجادل الماليون كذلك فيقررون أنه ليس بالضــرورة أن تنفق كل زيادة نقدية يحصل عليها الأفراد على أوجه الانفاق المختلفة بل يمكن أن يفضــلون الادخار ، وبالتالى لا يتأثر الدخل القومى بزيادة المعروض النقدى .

ويفضل الماليون قبول فعالية النقود على الدخل القومى من خلال أثر تغير المعروض النقدى على سعر الفائدة ، وأثر سرعة تداول النقود عن قبول الفعالية المباشرة لتغير المعروض النقدى على الدخل القومى . اذ يرون أن خفض سعر الفائدة يمكن أن يشجع المستثمرين على الاقتراض من المصارف المالية ، والتوسع فى الاستثمار . كما أن زيادة النقود لدى الأفـراد يمكن أن تدفعهم الى شــراء الأوراق المالية ، ومن ثم ارتفاع أسعارها فيؤدى ذلك الى انخفض سعر الفائدة عليها ، وهو ما يؤدى الى انتعاش حركة المعاملات المصرفية ، وزيادة المصارف لمعدلات الائتمان ، وبالتالى زيادة الاستثمار .

ثانيا : ـ ردود فعل النقديين : ـ

يرى النقديون أن الآثار غير الحيادية للنقود تعتبر مؤقتة . اذ أن الاقتصاد عادة ما يصل الى مرحلة بطالة طبيعية ، وسعر فائدة حقيقى طبيعى ، وأى تحول عن هذه الأوضاع يعتبر مؤقت . وفى حالة حـدوث زيادة للمعرض النقدى فان الأســعار تتجه فى البداية الى الارتفاع ثم يمتد أثر هذا الارتفاع الى سعر الفائدة الحقيقى والأجر الحقيقى وهى العوائد التى يحصل عليها كل من المقرض أو المدخر والعامل فتتجه هى الأخرى الى الارتفاع . وفى نفس الوقت تنخفض دخول المقترضين أو المستثمرين وأصحاب الأعمال . ونظــرا لأن توقعات التضخم لدى كل من المقترضين أو المدخرين والعاملين تكون أقل من حقيقتها فان ســعر الفائدة الحقيقى يكون أقل من معدله الطبيعى كما تكون البطالة أقل من معدلها الطبيعى . ويتوقف المدى الزمنى لهذه الآثار المؤقتة على سـرعة

حدوث ردود أفعال المدخرين أو المقرضين والعاملين وحدوث تغيرات فى الأسواق المالية ، وأسواق العمل ، كما تتوقف على طبيعة السياسات التى تتخذها السلطات النقدية والمالية للتعامل مع التغيرات الحادثة . وقد حدد (فريدمان) المدى الزمنى لعدم حياد النقود بنحو خمسة أو عشرة سنوات فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوضح أن تغير معدل نمو المعروض النقدى يؤثر على الأسعار بالدرجة الأولى ، بينما تؤثر الاجراءات النقدية على الناتج القومى بشكل رئيسى (١) .

ويرى النقديون أن العلاقة التى توصل اليها (فيليبس) بين الأجور النقدية ، ومعدل البطالة انما هى علاقة قصيرة الأجل ، أو مؤقتة طالما أن التغيرات فى المعروض النقـــدى تؤدى الى تغيرات غير متوقعة فى مستوى الأسعار .

وبطريقة أخرى ، يمكن توضيح أن زيادة معدل التضخم نتيجة زيادة المعروض النقدى يؤدى الى تقليل منفعة النقـــود لدى الأفـــراد والمؤسسات مما قد يدفعهم الى تقليل ما يحتفظون به من نقود ، وانخفاض منفعة النقود بشكل عام . ونظرا لأن منفعة النقود تعتبر جزءا من منفعة الدخل الحقيقى للأفراد فان انخفاض المنفعة يعنى انخفاض الدخـــل الحقيقى . ويتخذ البعض هذا التحليل لاثبات عكس ما يقول به النقديون اذ ان ارتفاع الأسعار وانخفاض منفعة النقود ، والدخل الحقيقى يؤكد عدم حياد النقود فى الأجل الطويل . ويضيف الى ذلك أنه لو صح قول النقديون فان تغيرات المعروض النقدى التى تحدثها السلطات النقدية لا يكون لها آثار طويلة الامد على ســـعر الفائدة الحقيقى ، أو الناتج القومى الحقيقى ، أو التوظف . ويحصر أثرها فقط على المستوى العام للأسعار . أما اذا كان ما يقول به الماليون صحيحا (اى اذا كانت الفترة المؤقتة التى يحـــدث فيها تاثيرات النقود طويلة الأجـــل) فانه يمكن استخدام معدل نمو المعروض النقدى كجزء من برنامج لتحقيق استقرار

---

(1) Milton Friedman, The Counter — Revolution in Monetary Theory, First Wincott Memorial Lecture, The Institute of Economic Affairs, London, 1970, PP. 23 — 24.

الدخل والتوظف . ويوضح هذا أيضا أن الجدل حول حياد النقود يتطلب دراسات تطبيقية لا نظرية (١) .

وتجدر الاشارة الى أنه بالرغم من استمرار معارضة كثيرا من النقديين للتغيرات التحكمية فى المعروض النقدى بسبب عدم سرعة استجابة الدخل لهذه التغيرات وضرورة مرور فترة زمنية طويلة ، وغير محددة الأمد ، فان أصحاب نموذج (سانت لويس) النقدى يرون أهمية التغيرات التحكمية للمعروض النقدى حتى يمكن المحافظة على معدل نمو الدخل فى الأجل الطويل . ولعل هذا يجعلنا نتفق مع الرأى القائل بأن الدراسات التطبيقية ضرورية لدراسة حياد النقود ، ونضيف أن الدراسات التطبيقية يمكن أن تحقق التقارب الفكرى ، وتقليل حدة الجدل بين الماليين والنقديين حول حياد النقود .

المطلب الثانى

الجدل حول العلاقة بين النقود والأسعار

تمهيد : -

تعتمد رؤية الماليين للعلاقة بين النقود ، والأسعار على تحليل هذه العلاقة فى الأجل القصير ، وعندما يسود الاقتصاد حالة من توازن البطالة كذلك يعتمد تحليل النقديين لتلك العلاقة على ظروف الأجل القصير . ولكن دون التقيد بتوازن البطالة الذى يعتبر من أهم الاعتبارات فى تحليل الماليين . ويلاحظ أن الجدل بين الماليين والنقديين حول النقود ، والأسعار يتركز حول التناسب بين تغيرات النقود ، وتغيرات الأسعار . ونوضح ذلك تفصيلا فيما يلى حيث نتناول دراسة كل من الآراء المالية ، وردود النقديين عليها . وفى اطار هذا الجدل نتعرض للجدل المالى النقدى حول أثر كل من سرعة تداول النقود ، وسعر الفائدة على تغيرات المستوى العام للأسعار .

---

(1)Gail E. Makinen, Money, Banking and Economic Activity, Acadmic Press,U.S.A., 1981, chapter 14, PP. 424 — 426.

أولا : ـ آراء الماليين حول النقود والأسعار : ـ

لا يوجد خلاف كما ذكرنا سابقا بين الماليين ، والنقديين حول تأثير النقود على المستوى العام للأسعار المحلية فى الدولة . اذ يرى الماليون أن زيادة المعروض النقدى تؤدى الى توسع دائم فى الناتج الحقيقى ، والدخل القومى مع خفض سعر الفائدة . ويترتب على خفض سعر الفائدة زيادة الطلب على النقود ، أو خفض سرعة تداول النقود بنفس نسبة زيادة الطلب على النقود . كما يترتب على انخفاض سرعة التداول ، وزيادة الدخل القومى ، ألا تؤدى زيادة المعروض النقدى الى زيادة المستوى العام للأسعار بنفس نسبة زيادة المعروض النقدى ، وذلك فى الأجل القصير . وهنا يكن الخلاف ، أو موضع الجدل بين الماليين والنقديين حول موضوع النقود والاسعار ورغم ان الماليين لم يوضحوا ما تكون عليه مثل هذه العلاقة فى الأجل الطويل ، الا انه يمكن توقع اصرار الماليين على نفس الرأى أيضا . وذلك لأن منحنى (فيليبس) الذى يعتمد عليه الماليون فى توضيح هذه العلاقة يمكن أن يمتد نطاق تطبيقه للحصول على نفس العلاقة فى الأجل الطويل (١) .

ويختلف الماليون كذلك مع النقديين فى تحديد المدى الزمنى ، أو الأجل الذى يتحقق خلاله آثار تغير المعروض النقدى على المستوى العام للأسعار . اذ يرى النقديون ـ كما سنوضح فيما بعد ـ أن تغيرات المعروض النقدى تؤثر على المستوى العام للأسعار فقط فى الأجل الطويل . ولذلك فان الماليين يرون أنه طالما أن التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فى الأجل الطويل ، فان أى تغير نقدى لا يمكن أن يؤثر على المتغيرات الحقيقية ، وهو ما يعنى عدم فعالية السياسة النقدية فى هذه الحالة (٢) .

ويرى الماليون انه بسبب مرونة سرعة تداول النقود فان المحدد الرئيسى لارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع المنتجة هو زيادة الأجور النقدية ، وليس معدل نمو المعروض النقدى ككل . ويستدلون على هذا الرأى بما حدث فى المانيا الغربية من تضخم جامح عام ١٩٢٣ . اذ أدت الزيادة اليومية للأجور الى ارتفاع الأسعار بشكل لم يسبق له مثيل

---

(1) Ibid, chapter 14, P. 427.

(2) Sheila C. Daw and Peter E. Earl, Money Matters, Martin Robertson, London 1982, chapter 14, PP. 192 — 195.

من قبل . وأدت زيادة سرعة تداول النقود الى التعجيل بارتفاع الأسعار ، بينما لم تلعب زيادة المعروض النقدى أى دور مؤثر فى هذا الشأن (١) .

ويختلف الماليون مع النقدين حول قدرة اجراءات خفض الأسعار الاسمية سواء عن طريق الدعم ، أو التخفيضات الضريبية ، أو غيرها ، على كبح جماح الأسعار ، ومنع زيادة النقود من احداث تضخم غير مرغوب . اذ يرى الماليون أن مثل هذه الاجراءات المعروفة باسم (Indexation) تؤدى الى عدم الاستقرار ، والتضخم الجامح فيما بعد . بينما يرى النقديون أن هذه الاجراءات أداة هامة لتقليل توقعات الضغوط التضخمية ، وذلك بسبب ما لهذه الاجراءات من تأثير على زيادة الأجور الحقيقية غير التضخمية .

ويتفرع من الجدل حول النقود ، والأسعار الجدل حول أسباب التضخم . اذ يرى الماليون أن حدوث التضخم يتوقف بالدرجة الأولى على تكلفة العمل ، والعناصر الأخرى المؤثرة على الأرباح التى يحققها المنظمون . أى أنهم يركزون على حدوث التضخم من جانب التكلفة وليس من جانب الطلب أو المعروض النقدى كما يفعل النقديون . اذ أن الماليين يولون التضخم الذى يحدث نتيجة زيادة الطلب أهمية ثانوية . ومن ثم فان الماليين يعتبرون أن أى شىء يؤدى الى زيادة تكلفة العمل أو ارتفاع الأرباح انما هو سبب من أسباب التضخم . وبطبيعة الحال فان الأجور ، يترتب على زيادتها من زيادة تكلفة المنتجات ، تعتبر من أهم مسببات التضخم .

ويجادل الاقتصادى المالى (ساميولسون) فيقول بأنه حتى اذا ما افترضنا ثبات المعروض النقدى فان تغيرات الميل للاستهلاك ومعدلات الانفاق تؤدى الى تغيرات فى متوسط الأسعار ، أو الانتاج الكلى ، أو كليهما . كما تؤدى أية زيادة فى معدلات الاستثمار أو انفاق مؤسسات

---

(1) Ibid, chapter 15, PP. 207 — 211.

الاعمال الى آثار منتظمة على الناتج المحلى الاجمالى والأسعار وذلك مع فرض ثبات المعروض النقدى أيضا (١) .

ولشرح العلاقة بين التضخم ، وتكاليف العمل يرى الماليون أنه فى حالة وجود معدل قليل من البطالة فى المجتمع فان زيادة الطلب على العمال تؤدى الى زيادة الأجور بمعدل اكبر من زيادة انتاجية العاملين مما يؤدى الى ارتفاع تكلفة العمل لوحدة المنتج . وبالتالى الى ارتفاع الأسعار . وتتوقف زيادة تكلفة العمل على ظروف سوق العمل ، ونوع أو درجة مهارة العاملين ، وسنهم ، وجنسهم ... الخ ، بالاضافة الى دور نقابات العمال . ويركز الماليون على أهمية ارتفاع أسعار السلع الاستراتيجية مثل البترول ، وبعض السلع الزراعية فى الوقت الحاضر ، والصلب فى الماضى - فى حدوث التضخم . اذ ان أرتفاع أسعار مثل هذه السلع يؤدى الى زيادة تكلفة العديد من المنتجات ، وبالتالى ارتفاع أسعارها . ونظرا لأن المستوى العام للأسعار يتكون من أسعار العديد من السلع المتداولة مرجحة بأوزانها النسبية ، فان بحث أسباب ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع يؤدى الى بحث أسباب ارتفاع تكلفة السلع . ويؤدى هذا الأسلوب فى تحليل المستوى العام للأسعار ، الى الخلط بين تغيرات الأسعار النسبية ، وتغيرات أسعار كافة السلع ، مع اهمال أثر الطلب الكلى ، رغم أنه من الأسباب الهامة فى حدوث التضخم .

وفى اطار الفهم الموضح آنفا لأسباب حدوث التضخم ، أو ارتفاع الأسعار عند الماليين ، فان معالجة التضخم عندهم تكمن فى استخدام اجراءات الرقابة على الأجور والأسعار ، أو سياسات الدخل ، أو اقناع العمال بخفض ما يطلبونه من أجور عالية ، وهو أمر يصعب تحقيقه فى ظروف ارتفاع الأسعار . ولكن الحكومة البريطانية اعتمدت على هذا الأسلوب من خلال عقد اجتماعى وذلك فى أعقاب ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ (٢) .

---

(1) Paul Samuelson, Reflections on the Merits and Demerits of Monetarism, Issues in Fiscal and Monetary Policy, Chicago, 111, De Paul University, 1971, P. 7.

(2) Gail E. Makinen, Money, Banking and Economic Acivity, Op — Cit, Chapter 14, P. 432.

ثانيا ، ـ ردود النقديين على الماليين : ـ

يرد النقديون على جدل الماليين بقولهم أنه فى الآجل الطويل لا يمكن أن يتحقق التناسب بين تغيرات المعروض النقدى ، وتغيرات الأسعار نظرا لأن اتجاه سرعة تداول النقود فى الأجـــل الطويل يتأثر نتيجـــة التطورات الحديثة فى الحقل المصرفى مثل حسابات التعامل بالشيكات المصرفية ، وتحويلات النقود بالهاتف ، وماكينات الكومبيوتر التى تعمل أربعة وعشرين ساعة يوميا ، ويمكن باستخدامها سحب أو ايداع النقود بصفة مستمرة . ويترتب على هذه المستحدثات زيادة سرعة تداول النقود. وطالما أن سرعة تداول النقود تخضع لاعتبارات الأجل الطويل فانه من الصعوبة القول بوجود علاقة نسبية بين تغيرات المعروض النقدى ، وتغيرات الأسعار .

ويجادل النقديون بأن تغيرات سرعة التداول ، والناتج الحقيقى تعتبر مؤقتة ، ومن ثم فانه فى حدود درجة حياد النقود يتجه الناتج الحقيقى كلية الى التراجع الى مستواه المبدأى (أو اتجاه نمو الأجـــل الطويل) ، ويرتفع المستوى العام للأسعار بمعدل أسرع من معدل نمو المعروض النقدى . ولما كانت توقعات التضخم تؤدى الى زيادة ســـعر الفائدة فان سرعة تداول النقود تتجه هى الأخـــرى الى الارتفـاع الى مستوى ربما يفوق مستواها السابق ، وتستمر عنـــد هذا المستوى مما يؤدى الى مضاعفة معدل ارتفاع الأسعار بالمقارنة لما يمكن ان تكـون عليه فى حالة زيادة النقود فقط دون زيادة سرعة التداول .

ويجادل (فريد مان) فيقول بأن فترة تأخير زمنى تتراوح بين ١٢ الى ١٨ شهرا لابد أنتمر حتى يظهر أثر نمو المعروض النقدى على المستوى العام للأسعار وذلك فى الأجل الطويل . أما فى الأجل القصير الذى يقدره (فريد مان بنحو ٥ ـ ١٠ سنوات فان أثر العديد منالتغيرات النقدية يظهر بالدرجة الأولى على الناتج القومى خلال سنوات عديدة .

بينما يظهر أثر زيادة المعروض النقدى أساسا على الأسعار (١) .

(1) Milton Friedman, The counter — Revolution ..., Op — Cit, PP. 22 — 25.

ورغـم أن النقديين لا ينكرون دور الأجور النقدية فى حـــدوث التضخم الا انهم لايعتبرونه السبب الرئيسى فى هذا الشأن • اذ أن زيادة الأجور النقدية ، وتكلفة العمل تعتبر نتيجة ارتفاع الاسـعار فى فترة زمنية سابقة بسبب زيادة الطلب الكلى ، وضرورة حماية القوة الشرائية لأجور العمال ، أو بعبارة أخرى العمل على ثبات القيمة الحقيقية للأجور•

ويضيف النقديون بأن ما يثيره الماليون من جـــدل حول النقود والتضخم فى الفكر النقدى يرجع الى الخلط بين السبب والنتيجة • اذ أن عامل التأخير الزمنى الذى يجعل زيادة الأجور النقدية تجىء متأخرة عن الزيادة المبدأية فى الطلب الكلى التى تؤدى الى اندلاع التضخم •

ولا يعول النقـديون أهمية تذكـر على دور نقـابات العمــال ، أو المنافع العامة فى زيادة المستوى العام الأسعار • ومن يقول بخـلاف ذلك يختلط لديه فهم ارتفاع الأسعار ، والأسعار المرتفعة •

وفيما يتعلق بالقول بأن التضخم يرجع الى ارتفاع أسعار بعض السلع الهامة كالبترول ، وغيره يرى النقديون أن أثر ارتفاع أسعار مثل هذه السلع على الأسعار المحلية يعتبر مؤقتا لأن ارتفاع أسعار هذه السلع يعتبر نتيجة انخفاض المعروض منها • كما أن ارتفاع أسعار الســـلع الاخرى يرجع الى انخفاض الناتج منها ، ولذلك تتجه أسعار تلك السلع الى الارتفاع طبقا لقواعد العرض والطلب •

من ناحية أخرى ، فانه فى الأجل الطويل تتطلب زيادة المعروض من العمل قدرا ضئيلا من البترول مثلا لمساعدتها فى عملية الانتـاج • ويترتب على ذلك اتجاه الأجور الى الانخفاض •

ومن ثم فانه فى الأجل الطويل يحدث تغير فى الأسعار النسبيةحيث ترتفع تكلفة السلع التى تستخدم بترولا بالمقارنة لتكلفة السلع التى تعتمد على استخدام العمالة بكثافة •

وبالنسبة لعلاج التضخم يؤمن النقديون بأنه طالما أن التضـــخم ظاهرة نقدية ، فلابد أن يكون علاجهـــا باستخدام الأدوات النقدية • ويضيفون أن فرض القيود ، أو الرقابة على الأجور ، والأسعار أدوات

ضارة بالاقتصاد القومى • اذ أن استخدامها يؤدى الى اللجوء الى الطرق الأقل كفاءة فى زيادة الأجور والأسعار ، وتشـــجيع الناس على خرق القانون ، والاضرار بالمجتمع •

ويجادل بعض النقديين فيقولون بأنه يمكن التعامل مع التضخم عن طريق حماية القوة الشرائية للمدخرات ، ورؤوس الأموال من التدهور نتيجة التضخم وذلك بالعمل على زيادة قيم هذه المتغيرات بنفس نسبة ارتفاع أسعار التجزئة من فترة الى أخرى • ويمكن تطبيق نفس الفكـرة على كل من الأجور ، والدخول الأخرى حيث يمكن زيادة قيمها بنفس زيادة أسعار التجزئة بين فترة وأخـــرى • وقد تم تطبيق هـــذه الفكرة فى بريطانيا على كل من شهادات الادخار القومى التى يتم زيادة قيمتها بنفس نسبة زيادة أسعار التجزئة كل شـــهر وذلك بعد مضى ســـنة من الحصول عليها ، ومدخرات الأفراد فى اطـــار خطة الادخار التعاقدى حيث يتم زيادة قيمة المدخرات بعد خمس سنوات من التعاقد بنفس نسبة زيادة اسعار التجزئة الشهرية وذلك عند استرداد الأفراد لمدخراتهم (١)• ولعل هذا الرأى يقترب من الرؤية المالية لعـــلاج التضـــخم عن طريق اجراءات الرقابة ، وخفض تكاليف الانتـــاج أو زيادة الأجـــر الحقيقى للعمال باستخدام الاعانات ، والاعفاءات الضريبية التى يرفضها النقديون• اذ أن زيادة قيم المدخرات أو رؤوس الأموال أو الدخـــــول بنفس نسب زيادة أسعار التجزئة لايعدو أن يكون زيادة مصطنعة فى قيمتها لاتختلف فى ذلك عن أثر الاعانات أو الاعفاءات الضريبية الا من حيث مصـــدر التمويل الذى يقع عبؤه على الموازنة العامة فى حالة الاعانات واعفاءات الضرائب • بينما زيادة قيم المدخرات أو رؤوس الأموال تتحملها البنوك، أو المؤسسات فتتأثر أرباحها مما يؤدى الى الوصول الى درجة ما من البطالة فى الأجل الطويل •

---

(1) Jannie Hawthorne, Theory and Practice of Money, Heinemann, London, 1981, chapter 8, PP. 110 — 111.

المطلب الثالث

الجدل حول العلاقة بين النقود والبطالة

مقدمـــــــة : -

يتركز الجدل بين الماليين ، والنقديين بشأن البطالة ، حول نوع البطالة . اذ يجادل الماليون بأنه ليست كافة أنواع البطالة اختيارية كما يفترض النقديون ، بل ان هناك البطالة الاجبارية التى يجب أن يتركز حولها البحث والدراسة سواء باستخدام الأساليب أو الأدوات المالية ، والنقدية على السواء . كما يجادل الماليون كذلك بأنه حتى فى ظل البطالة الاختيارية ، فان الأدوات النقدية وحدها لا تستطيع أن تتعامل معها بنفس الكفاءة التى تتعامل بها السياسة المالية مع هذا النوع من البطالة .

ويشتمل جانب هام من الجدل المالى النقدى حول البطالة على قدر هام من الجدل حول الأجور النقدية والخروج من البطالة الاجبارية ، والعلاقة بين تثبيت الأجور والبطالة الاختبارية ، وأثر خفض احتياطيات الأجور فى تخفيض معدل نمو الأجور النقدية وزيادة التوظف . وفيما يلى نتناول تفصيل ما سبق :

أولا : - الجدل المالى حول النقود ، والبطالة : -

١ - يرى الماليون أنه ليس صحيحا أن سعى المتعطلين عن العمل بشكل دائم يعتبر اكثر كفاءة من بحث العاملين عن عمل فى حالة توظفهم فى وظائف منخفضة الأجر . وذلك يرجع الى احتمال اعتماد أصحاب الأعمال فى تقييمهم للعامل وأجره على ما اذا كان يعمـل فى وظيفة فعلا أم لا . وقد يرجع اختيار المتعطلين لوظائف متاحة فى سوق العمل الى مجرد أنهم لا يعملون فى وظائف أخرى . كما أنه فى حالة ارتفاع معدل البطالة تقل فرصة الحصـول على عمل لأولئك الذين يعملون فعــلا ، ويأملون فى الحصول على أجور اكثر ارتفاعا نظرا لارتفاع الطلب على العمل فى الوظائف الخالية . بل انه فى حالة فقد العامل لوظيفته الحالية يكون الأثر الاجتماعى لذلك سيئا ، واكثر عبئا من مجرد خفض الأجـر

الحقيقى للعامل مع ابقائه فى وظيفته . وذلك فضلا عن صعوبة حصول العامل على معلومات سريعة عن سوق العمل بحيث يستطيع العامل التقدم الى الوظيفة المرتفعة الأجر فى الوقت المناسب .

٢ – يجادل الماليون فيقولون بأنه ليس فى كافة الحالات يستطيع العمال المهرة الحصول على الوظائف المتاحة على حساب العمال الأقل مهارة ، أو غير المهرة . اذ أن كثيرا من أصحاب الأعمال يرفضون تعيين بعض العمال الممتازين خوفا من انتقالهم بعد وقت قصير للعمل فى مؤسسات أخرى تعطى أجورا أعلى . وبذلك يفقد صاحب العمل ما ينفقه على تدريب العامل ، وما يمنحه له من مزايا ... الخ . فضلا عن صعوبة احلال عامل جديد محل العامل الذى يترك العمل فى أقصر وقت ممكن دون تعطل ، أو اختلال نظام العمل حتى يتمكن صاحب العمل من تعيين عامل جديد .

٣ – حول وحدة سوق العمل ، ودور اتحادات السلع الصناعية ، وقوة تأثير سوق العمل فى زيادة أجور العمال ، يرى الماليون أنه ليس فى كافة الدول تنعدم وحدة وتنظيم ودور مثل هذه الاتحادات فى زيادة الأجور ، والسعى الى تمكين العامل المتعطل من الحصول على عمل مناسب . اذ ان دور ، وفعالية مثل هذه القوى ، أو الاتحادات فى بريطانيا يعتبر كبيرا ، ومؤثرا على سوق العمل والأجور . وذلك بعكس ما هو عليه الحال فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا ، الأمر الذى لا يجوز معه التعميم .

٤ – على خلاف ما يقول به النقديون من أنه ليس صحيحا أن تلجأ مؤسسات الأعمال الى تجميد الأجور فى مواجهة الطلب المتزايد على العمل فى حالات البطالة الاختيارية ، وأنه من الأفضل لأصحاب الأعمال خفض معدل زيادة الأجور النقدية كلما اتجه سوق العمل الى التوسع – يجادل الماليون بأن لجوء مؤسسات الأعمال الى خفض معدلات زيادة الأجور كلما اتجه سوق العمل الى التوسع ، يؤدى الى خفض أرباح هذه المؤسسات . نظرا لتأثير ذلك السىء على معدلات أداء وانتاجية العمال ، وتعاونهم الاختيارى مع زملائهم فى العمل للوصول الى نتائج أفضل اذ ان مثل هذا التعاون يدفع هؤلاء العمال الى أداء أعمال أخرى غير متعاقد

عليها ، ومن ثم فان خفض معدلات زيادة أجور العمال كلما اتسع سوق العمل يؤدى اما الى عزوف العمال عن اداء الأعمال غير المتعاقد عليها ، أو الى ترك العمل كلية . وفى هذه الحالة الاخيرة تتأثر الانتاجية كذلك لتعثر نظام العمل بسبب صعوبة احلال عامل جديد فى أسرع وقت ممكن . وفى كافة الحالات ينعكس أثر ذلك على الأرباح فتنخفض وبذلك تضطر مؤسسات الأعمال الى المحافظة على معدل زيادة الأجر الممنوح للعمال مثلما تفعل المؤسسات الأخرى المنافسة وحتى لا تفقد العمالة الماهـــرة لديها . وهكذا فان محاولة خفض معدل زيادة الأجور فى حالات البطالة، ليس من الحكمة فى شىء . ويشير الماليون الى أهمية دور النقابات العمالية فى هذا الشأن حتى يمكن الوصول الى معدل البطالة الطبيعى.

٥ - أوضح الماليون أن كافة الاعتبارات السابق بيانهــا فى النقاط من (١) الى (٤) تشير الى أنه ليست كافة أنواع البطالة اختيارية كما يفترض ذلك النقديون الذين يعتمدون فى تحليلاتهم على دراسة البطالة الاختيارية الناتجة عن عدم رغبة العمال فى العمل بأجور يترتب عليها خفض قيمة الأجر الحقيقى . ويرى الماليون أيضا أن محاولات بعض العمال غير المهرة الحصول على عمل مقابل أجر ضئيل فى حالات البطالة الاجبارية قد تكون مفيدة فى الخروج من أزمة البطالة بيد أنه ليس هناك ما يضمن نجاحها دائما . ويرجع ذلك الى عدم قدرة هؤلاء العمال على فرض أنفسهم على أصحاب الأعمال والحصول على عمــل . أى أنه ليس هناك دائما ما يضمن توظفهم رغم استعدادهم للعمل بأجور زهيدة .

٦ - يرى الماليون أنه فى حالة خفض ما يحتجز من الأجـــور ، وما يترتب عليها من خفض معدل زيادة الأجور النقدية ، لا يمكن اعتبار الزيادة المستمرة فى معدل التوظف نتيجة لخفض معدل زيادة الأجـــور الذى يؤدى مباشرة الى خفض الأجور الحقيقية . اذ أنه فى حالة ما اذا كان الميل الحدى للاستهلاك فى المجتمع أقل من الواحد الصحيح ، يكون التوظف الحادث فى هذه الحالة فقط نتيجة خفض معدل زيادة الأجور النقدية . ويترتب على ذلك خفض معدل زيادة القوة الشـرائية وخفض مستوى الأسعار عما يمكن أن يكون عليه فى حالة عـــدم خفض معدل زيادة الأجور النقدية . ويلاحظ أنه من الممكن زيادة عـرض الائتمـــان المصرفى ، وزيادة الانفاق العام على نحو يكفى لمواجهة أية اتجاهات

الى الادخار من الدخل الجارى مالم يؤد تحول سـرعة تداول النقود الى منع هذه الآثار من الحدوث . ويجدر ملاحظة أنه ليس من الضرورى أن يترتب على ما سبق خفض الأجور الحقيقية مطلقا طالما أن معـدل التوظف يتزايد فى الوقت الذى يـكون فيه الميل الحدى للاسـتهلاك منخفضا (١) .

٧ — أوضحت احدى الدراسات المالية الحديثة أن وجود علاقة ثابتة تماما بين النقود والناتج القومى الاسمى يعتبر دليلا على النمو التدريجى للمعروض النقدى خلال المراحـل الأولى من حالة عدم وجـود تضخم — (disinflation) . كما أن المفاوضات التى تتم حول زيادة الأجور بصفة آجله تعنى أن الانخفاض التدريجى فى المعروض النقـدى يؤدى الى السماح للاقتصاد بالسير فى اتجاه معدلات الأجور الآجلة قبل بدء تطبيق الجزء السريع والفعال من برنامج يهدف الى الوصول بالاقتصـاد الى مرحلة عدم وجود تضخم . وتضيف الدراسة أنه اذا تبين لمتخذ القرار الاقتصـادى أنه من الحكمة تأكيـد زيادات الأجور الآجلة حتى يمكن للمتفاوضين على الأجور البدء فى ضبط طلبهم من الأجور فى المستقبل فانه يكون من الحكمة أيضا تأكيد زيادة الأجور الآجلة فى المستقبل اذا لم يحدث ضبط الطلب على الأجور فى سوق العمل (٢) .

وتعتبر هذه الدراسة ، وغيرها تأكيدا على دور الأجور النقدية فى التأثير على معدلات التضخم ، والبطالة . كما أنها تصلح كذلك للتعامل مع أزمة الركود التضخمى . وذلك بعكس الدراسات الأخرى مثل الدراسات القائمة على فكرة منحنى فيليبس ، والتى تؤكد على دور الأجور النقدية فى الخروج من حالة البطالة على حساب الأسـعار ، أو الخـروج من التضخم على حسـاب التوظف او زيادة معدلات البطالة . كما تعتبر هذه الدراسة ، وغيرها تأكيدا على أنه لا يجوز افتراض وجود البطالة الاختيـارية فى كافة الحالات على نحومـا يذهب اليه النقديون فى تحليلاتهم .

---

(1) Sheila C. Daw and Peter E. Earl, Money Matters Op — Cit, chapter 15, PP. 204 — 207.

(2) John B. Taylor, Union Wage Settlements During a Disinflation The American Economic Review, Sept. 1983, PP. 981 — 993.

ثانيا : ـ دفاع النقديين عن آرائهم : ـ

١ ـ يرى النقديون ان سوق العمل لا يوجـــد فيه من يعانون من البطالة الاجبارية لأن الأفراد أو العمال غالبا ما يبحثون عن فرصة عمل أفضل توفر لهم أجرا على مما يمكن أن يحصلوا عليه من الوظائف المتاحة أمامهم فى سوق العمل ، ويظلون هكذا بدون عمل ٠ أى أنه كلما توفرت امام هؤلاء العمال فرصة لنعمل فانهم يرفضونها توقعا لوجـــود فرص أفضل فى المستقبل ٠ وهم يفعلون ذلك اعتمادا على ما يوجد لديهم من مدخرات نقدية ، وما يتوافر لديهم من توقعات تفاؤلية فى حالة تفرغهم الكامل للبحث عن عمل والذى يعتبرونه أفضل من العمل فى وظيفة أقل اجرا مع البحث فى نفس الوقت عن فرصة أجر أفضل ٠ واذا لم يستطع هـــؤلاء العاطلين الحصول على فرصـــة العمل والأجر الذى يطمعون فيه فانهم حينئذ سيضطرون الى التنازل عن بعض هذه الأطماع ، وقبول أول فرصة عمل يرون أنها أفضل الفرص غير الممتازة والتى تقل فيها قيمة الأجر الحقيقى نتيجة ارتفاع الأسعار ٠ وفى مثل حالات البحث عن عمل كهذه لا تتدخـــل الاتحادات التجارية فى التأثير على عرض العمال فى سوق العمال ٠ اذ أن هذه الاتحادات ربما تتدخـــل فقط فى التأثير على قيمة الأجور التى تمنحها فرص العمل المتاحة فى سوق العمل٠ ويشترط النقديون لصحة هذا التحليل وجود فرص عمل قليلة الأجر فى سوق العمل ، ووجود التوقعات لدى العاطلين بامكانية الحصول على فرص أفضل ٠ اذ أنه اذا لم توجد فرص العمل قليلة الأجر ففى هذه الحالة يمكن اعتبار ما يحصل عليه العاطلون من مزايا نقدية ، وعينية واعانات بطالة ... الخ سببا رئيسيا لتفسير عدم قبول هؤلاء العاطلين لفرص العمل المتاحة أمامهم فى سوق العمل والتى تمنح أجـــورا منخفضة ٠ ويضيف النقديون أن سوق العمل لابد وأن يتميز بعـــدم التوازن على الدوام بسبب تقاعد بعض العاملين ، أو وفاة البعض ، أو تحول البعض الاخر الى وظائف أخرى غير التى كانوا يعملون بها ٠ ويعنى ما سبق وجود وظائف خالية باستمرار فى سوق العمل فى سواء فى الوقت الحالى ، أو فى المستقبل ، وفى كافة المستويات المختلفة من المهارة ، والأجـــر ، والمزايا .. الخ ٠

٢ ـ أوضـــح النقديون أنه فى حالة خفض العمال لما يحتجز من اجورهم ، فانه من السهولة الحصول على وظائف منخفضة الأجر مما هو

متاح فى سوق العمل ، وذلك بسبب المغالاة فى تقدير احتمال الحصول على الأجر الحقيقى المرغوب خلال فترة زمنية وجيزة • وذلك بعكس ما اذا وافق العمال على العمل بأجور منخفضة عما سبق الاعلان عنه • اذ فى هذه الحالة يقتضى الامر خفض الأجور الممنوحة لكافة العمال الذين يؤدون اعمالا مشابهة ، وهو ما يصعب حدوثه عمليا • ولذلك فان ما يحدث فعلا هو قبول العاطلين فرص العمل المتاحة والمنخفضة الاجر ومن هنا يجادل النقديون بأن تغيير معدل نمو الأجور النقدية يخضع لارادة أصحاب الأعمال ، أو اتحادات التجارة •

٣ - فى حالة زيادة الطلب على منتجات المؤسسات تضطر هذه المؤسسات الى تعيين عمال جدد يتقاضون الأجور الحالية وفى هذه الحالة تحقق هذه المؤسسات عوائد مجزية • بيد أنه سرعان ما يتضح للباحثين عن عمل فى سوق العمل ، زيادة فرص العمل ، وبالتالى زيادة توقعاتهم المتفائلة حول الحصول على عمل افضل • وفى هذه الحالة يخشى هؤلاء الباحثين عن عمل خفض ما يحتجز من أجورهم فى صورة مدخرات ، أما العمال مرتفعى المهارة فانهم يقبلون على خفض محتجزاتهم من الأجور ، وتجد المؤسسات ان انتاجية العمال الذين يتقاضون الاجور الحالية قد بدأت فى الانخفاض • وبذلك تضطر هذه المؤسسات الى زيادة أجور العمال • ويحدث العكس عندما تتجه الانتاجية نحو الانخفاض •

٤ - يؤمن النقديون بأن الاقتصاديات التى تعانى بالفعل من التضخم لابد أن تتجه معدلات نمو الأجور النقدية فيها الى الانخفاض مالم تتدخل النقابات بصرامة وعنف • ويدفع هذا الوضع مؤسسات الأعمال الى عدم زيادة الأجور بنفس النسبة التى كان يمكن أن تزاد بها للمحافظة على نوعية العمالة لديها • وذلك اذا لم تكن قد لجأت الى توظيف عدد كبير من العمال • ويتضح لهذه المؤسسات كذلك أن الزيادة فى الأجور الناتجة عن تدخل النقابات اكبر بكثير مما كان ينبغى ، أو ما كان يمكن أن تمنحه للعمال لولا تدخل هذه النقابات • أى أن ذلك يعنى عدم لجوء مؤسسات الأعمال الى تعيين عدد كبير من العمال رغم زيادة الطلب على منتجاتها • ويؤثر هذا الاجراء على العمالة المتاحة للقطاعات الأخرى والتى حينئذ تستطيع الحصول على العمالة المطلوبة دون حاجة الى زيادة الأجور أو تكاليف الانتاج • ويجادل النقديون بأن دور النقابات فى

زيادة الأجور لا يترتب عليه زيادة متوسط تكلفة الأجـر فقط بل التأثير على هيكل الأجور فى قطاعات الانتاج المختلفة .

٥ - أوضح النقديون أن زيادة تكلفة الأجور فى قطاعات واحد من قطاعات الانتـــاج لا يترتب عليها زيادة التكاليف فى كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، ومن ثم فانه لا يمكن توقع ارتفاع المستوى العـام للأسعار فى ظل عدم وجود سياسة نقدية توسعية . وما يحدث فقط هو زيادة الأسعار النسبية . وبنفس المنطق يقولون بأن تدخل النقابات أو الاتحادات التجارية لزيادة الأجـــور فى احد القطاعات لا يترتب عليه زيادة الأجـور فى كافة القطاعات . ومن ثم لا يـمكن اعتبار النقابات العمالية سببا فى زيادة معدلات الأجور بشكل عام .

٦ - يرى النقديون أنه للخروج من البطالة ، أو زيادة معدل التوظف فى الأجل القصير لابد من انخفاض الأجر الحقيقى نتيجة اتجاه مستوى الاسعار الى الارتفاع بالنسبة لقيمة الأجور النقدية . وفى نفس الوقت يجب تكييف قوة العمل وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تستجد مثل تغير مستوى التكنولوجيا ، أو الطلب على المنتجات . أو درجة مهارة العمال ، أو تغير معدل استخراج المعادن ، أو تغير الموقع الجغرافى لبعض الصناعات ... الخ . اذ أن تغير قوة العمل لما يستجد من تغيرات يسهل من امكانية تقليل معدل البطالة . وفى مثل هذه الحالات لا يـكون من الحكمة زيادة ، أو انعاش الطلب لأن ذلك يـــؤدى الى المزيـــد من الاختناقات وزيادة التضخم (١) . ان العلاج الأفضل فى هذه الحالة يكمن فى مساعدة العمال الباحثين عن عمل على الحصول على أعمال وذلك بتدريبهم ، أو منح بعضهم حوافز تشجعهم على الانتقـــال من منطقة جغرافية الى أخرى يرتفع فيها الطلب على خدماتهم ، أو مهاراتهم .

٧ - يرجع حدوث البطالة - فى رأى النقديين - الى عدم كمال سوق العمل وليس الى عدم كفاية الطلب على العمال . ويعنى ذلك أن سوق العمل لا يزود العمـــال بالمعلومات الدقيقة والسريعة التى تمـكن

---

(1) Gail E. Makinen, Money, Banking and Economic Activity, Op — Cit, chapter 12, P. 368.

الباحثين عن عمل من التقدم للحصول على الوظائف المرتفعة الأجــر • فضلا عن عدم وجود أساليب مساعدة فعالة فى هذا الشأن مثل تدريب العمال ، وتزويدهم بالنصائح أو الاستشارات حول فرص العمل الأفضل المتاحة ، ومثل التشــريعات العمالية المتعلقة بالتراخيص والتوظف • ويستفاد من ذلك أن علاج البطالة فى الفكر النقدى يعتمد أساسا على مدى النجاح فى تحقيق كمال سوق العمل • ولكن بعض الدراسات الحديثة أوضحت أن علاج البطالة يجب أن يتركز على توظيف الأفراد العــاطلين أنفسهم بدلا من التركيز على كمال سوق العمل الذى يعتبر أقل كفاءة من التركيز على الأفراد المتعطلين(١)• بيد أن هذه الدراسات لم توضح بالضبط المقصود بأقل كفاءة ، أو اكثر كفاءة الأمر الذى يصعب معه الحكم على أهمية هذا الرأى •

٨ - يجادل البعض فيقول بأنه لايوجد أهمية للتفرقة بين البطالة الاجبارية ، والبطالة الاختيارية طالما أنه لم يتم التوصل الى الترتيبات الهامة التى يمكن بها تخصيص مخاطر البطالة بين الأفراد (٢) • كما أن كافة المقاييس المتاحة لأعباء البطالة لا توضح كيفية التفرقة بين البطالة الاجبارية ، والبطالة الاختبارية • فضلا عن أن التميز بين الأسواق التى تتميز بالكمــال ، والأسواق غير الكاملة أو التى يشوبها ما يعطل عمل قوى السوق - هو الذى يؤدى الى ابراز دور عدم كمال الأسواق فى حدوث البطالة •

ويلاحظ من دفاع النقدين عن آرائهم حول العلاقة بين السياســة النقدية والبطالة اصرارهم على التعامل مع فرض البطالة الاختيارية فى كافة تحليــــلاتهم رغم أن الدراسات العملية التى أجريت عن الولايات المتحدة الامريكية ، وبريطانيا ، وغيرها تعتبر تأكيدا للطبيعة الاجبارية للبطالة • ومع ذلك فانه فى ظل البطالة الاجبارية حيث يتقاضى العمال أجورا تعتبر أعلى نسبيا مما توفره لهم المبالغ المحتجزة من الأجور ،

(1) Lucas, Robert E., Jr., Unemployment Policy, American Economic Review Proceedings, May 1978, PP. 353 — 337.

(2) Hall Rabert E., Turnover in the Labour Froce, Brookings Papers on Economic Activity, 1972, PP. 709 — 756.

لا تلعب هذه المبالغ المحتجزة من الأجور أى دور مؤثر فى معالجة البطالة . كما أوضحت احدى الدراسات الحديثة أن التغيرات الدورية فى معدلات البطالة الجماعية حينما لا يوجد سبب مقنع لتغيرات عرض العمل توضح أن سبب البطالة يرجع الى تغيرات الطلب على العمل وليس الى كمال السوق من عدمه (١) . وهذا يوضح لنا أن الأسس التى تنطلق منها تحليلات النقديين حول النقود والبطالة مازالت قاصرة ، وضعيفة أمام الجدل المالى .

المطلب الرابع

الجدل حول النقود ، والدورات التجارية

تمهيد : -

يتركز الجدل المالى بشأن دور النقود ، والدورات التجارية حول أسباب حدوث الدورات ومظاهرها ، وكيفية معالجتها . ويدور قدر من الجدل حول ثبات الاقتصاد ، أو عدم ثباته ، وتوازن البطالة ، أو ما دون التشغيل الكامل . كما يتطرق الجدل ليشمل الأساليب المالية التعويضية كأداة لمعالجة الدورات ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وكيفية استخدام هذه الأساليب عندما يحدث الاختلال فى قطاع اقتصادى معين ، وليس فى كافة القطاعات .

وفى معرض شرح وتحليل النقديين لآرائهم حول النقود ، والدورات التجارية كان لابد من تعرضهم للدفاع عن آرائهم فى مواجهة الانتقادات التى يوجهها الماليون الى السياسة النقدية . ومن ثم فاننا فى هذا المطلب نتعرض بالبحث لأهم الآراء ، أو الانتقادات المالية لفكر النقديين حول العلاقة بين النقود ، والدورات التجارية . ثم نتعرض بعد ذلك الى دفاع النقديين عن آرائهم ، وذلك على النحو التالى .

---

(1) George A. Akerlof and Brian G.M. Main, Measures of Unemployment Duration As Guids to Research and Policy : Reply, The American Economic Review, Sept. 1983, PP. 1151 — 1152.

أولا : ـ الجدل المالى حول العلاقة بين النقود ، والدورات التجارية : ـ

١ ـ يرى الماليون أن حدوث الدورات التجارية يرجع الى تغيرات الطلب على الاستثمار . فحدوث الكساد ، أو البطالة مثلا يرجع الى انهيار الطلب على الاستثمار نتيجة التوقعات المتشائمة التى تسود الاقتصاد المحلى . وذلك بعكس التضخم الذى يرجع الى وجود توقعات تفاؤلية فى الاقتصاد حول ظروف المستقبل . ومن ثم فان تحديد حجم المعروض النقدى اللازم لتشغيل الاقتصاد المحلى يعتمد على هذه التوقعات ، وعلى مستوى الطلب على الاستثمار .

٢ ـ يؤمن الماليون بأن التوازن العام (أى عندما لايوجد كساد ، أو تضخم) يتحقق عندما يتساوى حجم الادخار مع حجم الاستثمار . ولما كان هذان المتغيران يعتمد تأثيرهما على كل من الدخل الحقيقى ، وسعر الفائدة فانه من الضرورى تثبيت مستوى الاستثمار . ويتحقق ذلك من خلال تحديد سعر الفائدة والذى يؤدى بدوره الى عدم استجابة مستوى الاستثمار لتغيرات مستوى الدخل القومى .

٣ ـ أوضح الماليون أن صفة عدم الثبات التى يتميز بها الاقتصاد بصفة عامة ترجع الى تصرفات المشروعات الفردية النقدية ، وعدم قدرة الرقابة على النقد على التأثير على صفة عدم الثبات هذه . ويقصد بعدم الثبات هنا تغيرات الطلب على الاستثمار الذى يتأثر بعدة متغيرات مثل الطلب على النقود والتغيرات القليلة فى معدل الاستثمار الناتجة عن أثر المضاعف والتى تؤثر على الناتج القومى .

٤ ـ يرى الماليون أن تحقيق صفة الثبات للاقتصاد المحلى لا يمكن أن تتحقق باستخدام السياسة النقدية فقط ، بل لابد من استخدام السياسة المالية كأداة رئيسية ، ويعاونها فى هذا الأمر الأدوات النقدية . وقبل استخدام أى علاج لابد من عمل تحليل قطاعى تفصيلى للاقتصاد القومى .

لمعرفة ما اذا كان الخلل الذى أدى الى حدوث الدورة التجارية يكمن فى قطاع معين أم لا • وبعد ذلك يتم عزل ومعالجة الخلل الحادث فى ذلك القطاع ، ومن ثم يمكن تحقيق أو استعادة الاستقرار الاقتصادى مرة اخرى •

٥ — أشار الماليون الى أنه لا يمكن انكار دور تغيرات المعروض النقدى فى حدوث الدورات التجارية ، لكن هذا لا يمنع من القول بأن الغالبية العظمى من حالات حدوث الدورات ترجع الى عدم استقرار انفاق القطاع الخاص على السلع الاستثمارية • ولذلك فانه يجب على السياسة المالية أن تعمل بمعاونة السياسة النقدية ، على دعم الانفاق الفردى بحيث تستخدم أدوات مالية ، ونقدية توسعية عندما ينخفض الانفاق الفردى على السلع الاستثمارية • وفى حالة زيادة الانفاق الفردى تستخدم أدوات مالية ، ونقدية انكماشية •

٦ — نظرا لأن النقود تؤثر على النشاط الاقتصادى عن طريق تأثيرها أولا على سعر الفائدة ، فان الماليين يرون أن حجم المعروض النقدى المناسب لتحقيق الاستقرار الاقتصادى يعتمد تحديده على سعر الفائدة أيضا • وفى هذه الحالة يمكن توقع أن يؤدى حجم المعروض النقدى المتداول الى استقرار مستوى الأسعار فى الأجل الطويل (١)•

٧ — يرى الماليون أنه لايمكن قبول تأثير المعروض النقدى على مستوى النشاط الاقتصادى ، أو حدوث التقلبات ، أو الدورات دون تغير سرعة تداول النقود من فترة الى أخرى كما يرى النقديون • كما أن تغير سرعة تداول النقود يشير بوضوح الى أهمية استخدام أدوات أخرى للتأثير على النشاط الاقتصادى ، وهذه الأدوات هى بالدرجة الأولى الادوات المالية مثل التخفيضات ، أو الاعفاءات الضريبية ، أو تغيرات الموازنة العامة ، وبذلك فان تغير سرعة التداول هو الذى يسمح باستيعاب آثار الأدوات المالية •وفى هذا الشأن أوضح (هيللر) فى جدله مع (فريدمان)

---

(1) Gail E. Makinen, Money, Banking and Economic Activity; Op — Cit, chapter 14, P. 451.

أن دراسة التاريخ النقدى للولايات المتحدة التى أجــراها (فريد مان) بمساعدة (آناشوارتز) تؤكد هذه الحقيقة • اذ توضـــح دراستهم أن سرعة التداول قد تغيرت خـلال فترة كساد الثلاثينــات ، وفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى ، والثانية (١) • وفى هذا الشأن يرى البعض أنه اذا آمن النقــديون بأن ســرعة التداول غير مرنة تمــاما بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة فان آراءهم تتطابق مع اراء الماليين • اذ فى هذه الحالة تؤثر تغيرات الانفاق الاستثمارى ، أو المدخرات على سعر الفائدة دون التأثير على سرعة التداول • أى أن تغيرات الدخل القومى فى هذه الحالة تخضع لتغيرات المعروض النقدى (٢) •

٨ ـ انتقد الماليون صلاحية السياسة النقدية وحدها لمعالجة الدورات التجارية نظرا لأثر عامل التأخير الزمنى الذى يحول دون سرعة حدوث أثر المعروض النقدى على تغيرات الدخل القومى • اذ أن فترات التأخير الزمنى ذات أمد طويل ، ومتغيرة جدا من فترة الى أخرى ، وتختلف فى حالات الرواج عنها فى حالات الكساد كما أوضحت دراسات (فريدمان) ويفسر ذلك (هيللر) على أساس غياب مؤثرات أخــرى لم تتناولها الدراسات التى أجراها (فريد مان) مثل معدلات الضرائب ، والانفاق الحكومى ، والمدفوعات التحويلية (٣) • وهى الأدوات المالية التى تؤثر بفعالية على جانب الطلب ، والتى لو أخذت فى الحسبان لــا ظهر أى أثر للتأخير الزمنى فى تلك الدراسات • من ناحية أخرى ، يرى الماليون أن مجرد وجود أو أهمية عامل التأخير الزمنى فى التأثير على نتائج تغيرات المعروض النقدى يجعل من الصعوبة التوصل الى تنبؤات دقيقة حول المستقبل ، وهو ما يحول دون نجاح استخدام سياسة نقدية غير مقيدة فى معالجة الدورات التجارية •

---

(1) Walter W. Heller, Is Monetary Policy Being Oversold ? Op - Cit, PP. 21 — 22.

(2) Gail Makinen, Money, Banking and Economic Activity, Op - Cit., chapter 14, P. 442.

(3) Walter W. Heller, Is Monetary Policy Being Dversold ?, Op - Cit, PP. 23 — 24.

ثانيا : ـ دفاع النقديين عن آرائهم : ـ

يمكن بيان اهم آراء النقديين فى دفاعهم عن العلاقة بين النقود ، والدورات التجارية ، والرد على نقد الماليين لهم فيما يلى : ـ

(أ) يصر النقديون على القول بثبات سرعة تداول النقود ، والطلب على النقود ، وأن صفة الثبات هذه لا تعنى عدم تغير سرعة التداول على الاطلاق بل تعنى أن تغيراتها خلال فترة زمنية معينة يمكن تفسيرها بعدة متغيرات أخرى مثل سعر الفائدة ، ومعدل التضخم ٠ وبذلك يمكن ارجاع تغيرات الدخل النقدى الى تغيرات المعروض النقدى ٠ ويرى النقديون أن تغيرات المعروض النقدى ترجع الى تغير الاساس النقدى، وليس الى تغيرات المضاعف النقدى ولايضاح ذلك يقولون بأن تغيرات المضاعف النقدى ترجع الى تغير الظروف الاقتصادية مثل نسبة العملة المتداولة الى الودائع تحت الطلب ، أو الى توقعات المستقبل الاقتصادية مثل تغير نسبة الزيادة المرغوبة فى الايرادات الى الودائع تحت الطلب٠ وبذلك اذا كان المضاعف النقدى هو الذى يحكم تغيرات المعروض النقدى ففى هذه الحالة يمكن القول أن تغير القوى غير النقدية هو السبب الرئيسى فى حدوث الدورات التجارية ٠

(ب) أوضح النقديون أن البنك المركزى هو المسئول عن حدوث الدورات التجارية وذلك من خلال العمل على زيادة الأساس النقدى بمعدلات سريعة جدا ، أو بمعدلات بطيئة جدا ، وما يترتب على ذلك من آثار متتابعة على المعروض النقدى ومن ثم التأثير على النشاط الاقتصادى (١) ٠

(ج) يؤمن النقديون أن الاستخدام غير السليم للسياسات العامة هو السبب الهام فى عدم الاستقرار الاقتصادى ، وليس لتغيرات الانفاق الفردى أى صلة بهذا الأمر ٠ اذ أن ما يحدث من تغيرات فى الانفاق الخاص يرجع الى تصرفات الحكومة غير الرشيدة ٠ ويشيرون فى هذا

---

(1) Allan Meltzer, The Role of Money : Comment, Controlling Monetary Aggregates, The American Economic Review, Mar. 1977, P. 29.

الصدد الى سياسات الضرائب ، وسياسات الاتفاق العام ، وتصرفات الهيئات العامة الخاضعة للنظم الحكومية ، وما يترتب عليها من عدم ثبات الائتمان والسياسات المالية ، والتأثير على تلقائية تأثير النقود . وينعكس أثر ذلك كله على الانفاق الفردى فينعدم استقراره ، وبؤدى هذا أيضا الى عدم التاكد مما يؤدى الى صعوبة حدوث تغيرات المعروض النقدى المرغوبة .

(د) يرى النقديون أن تغيرات المعروض النقدى تؤثر على حدوث التقلبات الاقتصادية وعلى الدخل الحقيقى فى الأجل القصير بينما يظهر أثرها بوضوح على تغيرات كل من الدخل النقدى الاسمى ، ومستوى الاسعار فى الاجل الطويل . أما تخفيض الضرائب فليست له أية آثار توسعية على الدخل الاسمى ، ما لم تتميز السياسات النقدية بالثبات بصفة مطلقة . اذ يؤدى تخفيض الضرائب مع ثبات السياسات النقدية الى رفع سعر الفائدة بدرجة أكبر مما يمكن أن تكون عليه ما لم يحدث هذا الخفض الضريبى . اذ أن خفض الضرائب يترتب عليه زيادة الاقتراض الحكومى ، ومن ثم رفع سعر الفائدة . أما اذا لم يرتفع سعر الفائدة رغم حدوث الخفض الضريبى فذلك يعنى أن السياسات النقدية وراء ما حدث (١) .

(هـ) يعترف (فريد مان) زعيم النقديين بأنه لا يمكن افتراض وجود علاقة ميكانيكية ، أو سببية مباشرة بين تغيرات كمية النقود ، وتغيرات الدخل بل هناك عوامل أخرى تؤدى الى حدوث نتائج تغيرات المعروض النقدى على الدخل القومى مثل المضاعف النقدى الذى يؤدى الى حدوث التغيرات الدورية فى الاقتصاد المحلى .

كما يعترف (فريد مان) بأن وجود أثر التأخير الزمنى يعنى وجود متغيرات أخرى لم تؤخذ فى الحسبان . لكنه لا يرى أن هذه المتغيرات هى الأدوات المالية ، بل هى ادارية مثل المادة رقم (Q) تضع حدا أعلى لسعر الفائدة على الودائع تحت الطلب فى الولايات المتحدة الأمريكية (١).

---

(1) Miltion Friedman, Has Fiscal Policy Been Oversold ? A Dialouge With W. Heller, Op — Cit., PP. 55 — 56.

(2) Milton Friedman, Has Fiscal Policy Been Oversold ?, Op — Cit., PP. 76 — 77.

ومما سبق يتضح لنا أن كلا من الفرقتين المالى والنقدى يرى العلاقة بين النقود ، والدورات التجارية من منظار مختلف ، ولكن العلاقة نفسها ثابتة لا يغيرها تغير النظار ٠ اذ فى حقيقة الأمر أن كلا من الماليين ، والنقديين يعترف بأن تغيرات المعروض النقــدى تؤثر على النشـاط الاقتصادى ، وعلى حدوث الدورات التجارية ٠ بيد أن هناك عدة تغيرات تحدث على متغيرات متعددة حتى يحدث التأثير على الدخل القومى ، أو الاقتصاد المحلى ٠ ولدى تحليل هذه التغيرات التى تحدث على هذه المتغيرات التى تتوسط الطريق بين تغيرات المعروض النقدى ، وتغيرات الدخل ، وحدوث الدورات ، يتخذ كل فريق طريقة متميزة عما يتخذه الفريق الآخــر ٠ وتتطلب كل طريقة افتراضات معينة تختلف عما يفترضه تحليل الفريق الآخر كما رأينا من تحليلات الفريقين ٠ ومع ذلك يلاحظ وجود بعض النقاط التى تناولها الجدل ، ومازالت لم تحسم مثل أثر سرعة التداول وفرض ثباتها من عدمه ٠ كما أن بعض الانتقادات الموجهة الى وجهة نظر النقديين فى شأن العلاقة بين النقود والدورات لم تحظ بردود مقنعة من جانب النقدين مثل اثر عامل التأخير الزمنى على عدم نجاح استخدام سياسة نقدية غير مقيدة فى معاملة الدورات التجارية ٠

المطلب الخامس

الجدل المالى حول النقود كمتغير مستقل

-مقدمة -

من دراستنا للفكر النقدى فى الفصول السابقة اتضــح لنا كيف أن المعروض النقــدى يعتبر متغيرا مســتقلا بمعنى أنه يؤثر على التغيرات الأخرى التابعة ، ولا يتأثر بها ٠ اذ أنه اذا تاثر المتغير المســتقل بتغير المتغيرات التابعة فان التقديرات ، أو النتائج الحادثة تكون متحيزة ومن ثم لا يكون المتغير مستقلا ، أو خارجيا يتم تحديده بعيدا عن العلاقة موضع الاختبار ٠ بيد أن الماليين لا يوافقون على هــذا الرأى وينتقدونه بعنف مصرين على أن المعروض النقدى لا يمكن أن يكون متغيرا تابعا يتــأثر بالتغيرات الأخرى بصورة أو بأخرى مثلما هو متغير مســتقل فى نفس الوقت ٠

وفيما يلى نعرض بشكل من التفصيل لانقادات ، أو جدل الماليين حول هذا الموضوع وردود النقديين عليهم ٠

اولا : ـ المعروض النقدى كمتغير تابع عند الماليين : ـ

يرتكز جدل الماليين حول هذا الموضوع على اساس احصائى طبقة للأسباب التالية : ـ

(أ) تؤدى التغيرات التاريخية فى الدخل النقدى الى أن يضطر البنك المركزى الى تغيير حجم المعروض النقدى ، وذلك بهدف التاثيرعلى مجرى الدورات التجارية .

(ب) تؤدى تغيرات الدخل النقدى الى تغير المضاعف النقدى ، الذى يؤدى بدوره الى تغير حجم المعروض النقدى . ويحدث تاثير الدخل النقدى على المضاعف النقدى اما مباشرة من خلال نسبة النقد المتداول الى الودائع تحت الطلب ، أو بطريقة غير مباشرة عن طريق أثر الدخل النقدى على سعر الفائدة الذى يؤدى حينئذ الى تغيير نسبة فائض الاحتياطات النقدية الى الودائع تحت الطلب .

(ج) أن اعتبار المعروض النقدى متغير تابع لا يقلل من أهمية تاثير المعروض النقدى على الدخل النقدى . اذ أنه فى حالة استجابة المعروض النقدى لتغيرات الانفاق العام مثلا ينعكس أثر ذلك على تغيرات الدخل القومى بصورة مباشرة . أما اذا وجد من القوى ما يمنع المعروض النقدى من التغير فان الدخل القومى الاسمى لا يتغير هو الآخر ، ويتغير الانفاق العام فقط . اذ يحل مستوى الانفاق العام المستهدف محل الانفاق العام الحالى . وبذلك فانه فى حالة عدم تغير الطلب على النقود رغم تغير سعر الفائدة ، وثبات المعروض النقدى يتغير مستوى الانفاق العام . وهكذا فانه ليس هناك ما يحول دون تأثر الدخل النقدى بتغيرات المعروض النقدى ، كما أنه ليست هناك علاقة قوية بين السببية، واستقلال المعروض النقدى (١) .

ثانيا : ـ دفاع النقديين عن آرائهم : ـ

يعتمد دفاع النقديين عن آرائهم حول استقلال المعروض النقدى على

(1) Gaild Makinen, Money, Banking and Economic Activity, Op — Cit., chapter 15, P. 453.

أساس أن الاتجاهات العكسية للعلاقة بين المعروض النقدى ، والدخل النقدى ضئيلة جدا • أى أن تأثر المعروض النقدى بتغيرات الدخل تكاد لا تذكر • وقد اعتمدوا فى ذلك على اجراء بعض الدراسات الاحصائية ، أو الرياضية لاختبار صحة فروضهم ، والتدليل على أهمية تأثير المعروض النقدى على الدخل النقدى الاسمى •

ويرى النقديون أن أى متغير تستطيع السلطات الاقتصادية التحكم فيه انما هو متغير مستقل • وطالما أن كلا من المعروض النقدى ، والأساس النقدى يخضعان لرقابة أو تحكم البنك المركزى فانهما يعتبران متغيرين مستقلين تماما • وذلك رغم أن هناك بعض الفترات التاريخية التى لا يتدخل فيها البنك المركزى للتأثير على تغيرات هذين المتغيرين ، مثل فترات الحروب التى يطلق البنك المركزى فيها زيادة المعروض النقدى حتى يمكن مواجهة تمويل النفقات العسكرية عن طريق الموازنة العامة للدولة•

ويلاحظ من الدفاع السابق للنقديين عن آرائهم حول استقلال المعروض النقدى اعترافهم بوجود بعض الفترات التاريخية التى لا يتدخل فيها البنك المركزى فى التأثير على العروض النقدى ، أو الأساس النقدى • ومع ذلك تحدث تغيرات فى المعروض النقدى ، كما يتغير الدخل النقدى الاسمى ، وهو ما يعنى عدم صحة اعتبار المعروض النقدى متغير مستقل فى كافة الحالات •

وتجدر الاشارة الى أن الجدل المالى النقدى حول النقود كمتغير مستقل يتناول المعروض النقدى الاسمى ، وليس كمية النقود الحقيقية التى تتأثر بتصرفات الأفراد من خلال عادات الانفاق وأثرها على المستوى العام للأسعار •

ولعل القارىء يتذكر أيضا أن الفكر النقدى بزعامة (فريدمان) يفرق بين الدخل الدائم ، والدخل الحالى ، ويرى أن أثر المضاعف يكون كبيرا فى حالة الدخل الدائم (١) • وهذا يعنى أن الدخل الدائم يؤثر على

---

(1) Milton Friedman, Has Fiscal Policy Been Oversold ?, Op — Cit., P. 76.

تغيرات المعروض النقدى من خلال المضاعف النقدى ، وأن هذا التاثير يكون كبيرا عنه فى حالة تغير الدخل الحالى • أى أن هذا أيضا لا يمنع من القول بأن المعروض النقدى يتغير بتغيرات الدخل الحالى ، والدخل الدائم • ومع ذلك لا يعترف النقديون بأن المعروض النقدى يمكن أن يكون متغيرا تابعا ، وتظل حجتهم ضعيفة فى هذا الشأن •

المبحث الثالث

الاطار الفكرى لجدل أنصار السياسة النقدية

تمهيد : ـ

من يتتبع التحليل الفكرى للنقديين حول مدى فعالية السياسة المالية يدرك بوضوح أن نقاط الجدول تدور حول ما يلى : ـ

١ ـ مسئولية الحكومة عن حدوث عدم الاستقرار الاقتصادى •

٢ ـ العلاقة بين الضرائب ، والدخل القومى ، وسعر الفائدة •

٣ ـ عجز الانفاق الحكومى عن معالجة البطالة •

٤ ـ السياسة المالية أداة ثانوية مساعدة للسياسة النقدية •

وقد بادر الماليون بالرد ، والدفاع عن السياسة المالية كأداة اكثر فعالية من السياسة النقدية فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى وعلاج البطالة ، والتاثير على الدخل القومى • ولذلك فاننا فى هذا المبحث نتناول عرض ودراسة أوجه النقد التى يوجهها النقديون الى السياسة المالية ، ونوضح الردود التى أوردها الماليون على النقديون للدفاع عن السياسة المالية مع التعليق عليها من جانبنا •

أولا : ـ مسئولية الحكومة عن حدوث عدم الاستقرار الاقتصادى : ـ

يؤمن النقديون بأن عدم الاستقرار الاقتصادى يرجع الى تصرفات الحكومة التى تؤدى الى عدم استقرار انفاق القطاع الخاص • اذ أن الحكومة تحدد الجزء الذى ينفق من الدخل القومى بواسطة الأجهزة الحكومية المختلفة ، وذلك الجزء الذى يتبقى لانفاق القطاع الخاص ،

أو الأفراد . كما أن الحكومة تحدد ذلك الجزء الذى يستقطع من الدخل الفردى فى صورة ضرائب ، ومن ثم تؤثر على ذلك الجـــزء المتبقى للأفراد والقابل للانفاق . وبذلك تؤدى الى عدم الاستقرار الاقتصادى من خلال كل من الانفاق العام ، والضرائب . ويرى النقديون أن ذلك لا يعنى أن السياسة المالية تؤثر على الدخل القومى بل تؤثر على توزيعه فقط . ويضيف النقديون أن تصرفات الحكومة تؤدى أيضـــا الى التأثير على نظام توزيع حقوق الملكية الذى يؤثر بدوره على معدل نمو رأس المال الخاص ، ومن ثم يؤثر على معدل التشغيل فى الاقتصاد المحلى.

وتجدر الاشارة الى أن البعض يفرق بين علاقة الســـياسة المالية بتصرفات القطاع الخاص طبقا للنموذج العادى (Standard Model) وعلاقة السياسة المالية بتصرفات القطاع الخاص فى ظل النموذج الموحد (Consolidated Model) اذ يرون أنه طبقا لنموذج التحليل الأول . الأول لا يؤثر انفاق الحكومة على تصرفات القطاع الخاص مطلقا . بينما تؤثر الضرائب العادية ، والمحتجز من أرباح المؤسسات ، ومدفوعات الحكومة فى صورة فوائد على تصرفات القطـــاع الخاص . أما طبقا للنموذج الثانى أو الموحد فيؤثر الانفاق الحكومى على تصرفات القطـــاع الخاص ، ولا يؤثر كل من الضرائب العـــادية ، والمحتجـــز من أرباح المؤسسات ، ومدفوعات الحكومة فى صورة فوائد بأى حال على تصرفات القطاع الخاص (١) . وبذلك فان أيا من النموذجين المذكورين وحده لا يحقق أهداف الجدل النقدى حول مسئولية الحكومة عن عدم استقرار النشاط الاقتصادى . بل لابد من استخدام النموذجين فى وقت واحد حتى يمكـــن أن يشـــتمل الجدل على جانبى الانفـــاق الحـــكومى والضرائب . أما المدفوعـــات التحويلية فتؤثر على تصـــرفات القطاع الخاص فى ظل كل من النموذجين على السواء . كما يلاحظ أن حجم الدين الحكومى الحالى يؤثر على صافى قيمة الثروه المتاحة فى المجتمع طبقا للنموذج العادى ، ولا يحـــدث أى تأثير عليها فى ظل النموذج

---

(1) Roger C. Kormendi, Government Debt, Government Spending, and Private Sector Behavior, The American Economic Review, Dec. 1983, PP. 999 — 1007.

الموحد . وفى ظل النموذج العادى يفترض أن القطاع الخاص يعتمد فى استهلاكه على الدخل الفردى القابل للانفاق الذى يتكون من اجمالى الدخل مستقطعا منه الضرائب العادية والمحتجز من أرباح المؤسسات مضافا اليه المدفوعات التحويلية ومدفوعات الحكومة فى صورة فوائد على ديونها الحالية . أما فى ظل النموذج الموحد فان التحليل يتضمن انفاق كل من القطاع العام والخاص ، ويعتمد الانفاق على الدخل الدائم ، ويفترض ثبات الاستهلاك الكلى كجزء من الدخل القابل للانفاق . كما أن المدفوعات التحويلية يتم تمويلها بواسطة حصيلة الضرائب الجارية. وبذلك يمكن أن تؤدى هذه المدفوعات الى اعادة توزيع الثروة بين الأفراد تبعا لميولهم المختلفة للاستهلاك من الدخل الدائم ، مثلما تؤدى الى التأثير على الاستهلاك الكلى للقطاع الخاص أيضا .

وفيما يتعلق بحدوث الأزمات الاقتصادية لم يعف النقديون الحكومة من المسئولية خاصة اذا ما استمرت الأزمة لفترة طويلة نسبيا . ومن ثم يرى النقديون أن الحكومة تعتبر مسئولة عن حدوث أزمة التضخم بمعناها الحديث الذى يفرق بين الارتفاع المستمر فى المستوى العام للاسعار ، ومجرد ارتفاع المستوى العام للاسعار مرة واحدة فقط ثم الاتجاه الى الهبوط بعد ذلك فى أجل قصير ، والذى لا يجوز أن نطلق عليه تضخما. اذ يمكن اعتبار الحكومة مسئولة عن حدوث التضخم طبقا للمعنى الحديث . بينما لا يجوز اعتبارها مسئولة عن الارتفاع العارض فى المستوى العام للاسعار (١) .

وفيما يتعلق بحدوث أزمة الكساد يرى النقديون أن مسئولية الحكومة أساسية ايضا فى هذا الشأن . اذ يؤدى تدخل الحكومة فى الشئون المالية والاقتصادية فى رأيهم الى ضعف الدور الذى يلعبه القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار على غرار ماحدث خلال الفترة (١٩٣٣ - ١٩٤١) فى الولايات المتحدة الأمريكية . اذا انخفضت معدلات الأرباح، وتضاءل دور القطاع الخاص ، وضعفت الثقة لدى المشروعات نتيجة ماتبعته حكومة روزفلت من سياسات انكماشية تمثلت فى فرض ضرائب التضامن

---

(1) Richard Lipsy, Government and Inflation, The American Economic Review, May 1982, P. 69.

الاجتماعى والضريبة على الأرباح غير الموزعة ، وتحديد حد أدنى للأجور ، وتقرير تعويضات للبطالة ، واصدار سندات عام ١٩٣٣ ، وعام ١٩٣٤ وفرض بعض القيود على الشركات القابضة لمشروعات المنافع العامة ، وتأميم مناجم الذهب ، واحداث عجز فى الموازنة الفيدرالية ، والهجوم على الاحتكارات وعلى ملوك الاقتصاد .. الخ (١) .

وقد رد الماليون على تلك الانقادات بقولهم أن الحكومة عادة ماتنظر الى مصلحة الأفراد عند رسم سياساتها الاقتصادية . ففى حالات البطالة وانخفاض معدل الاستثمار الخاص يؤدى زيادة انفاق الحكومة الى زيادة دخول الأفراد ، وانخفاض أسعار الفائدة مما يشجع القطاع الخاص على زيادة الاستثمار زيادات متضاعفة نتيجة لأثر مضاعف الاستثمار ، وأثر المعجل . ومن ثم يزيد الناتج المحلى والتوظف وهو ما حدث خلال أزمة كساد الثلاثينات من القرن الحالى . وفى فترات التضخم تعمل الحكومة على التأثير على الطلب الكلى بما يتناسب مع ظروف المعروض من السلع والخدمات . وذلك باستخدام الضرائب والانفاق الحكومى . وبذلك يجىء التدخل الحكومى لعلاج الأزمات ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ، وهو ما حدث فى أعقا بالحروب الحديثة ، وكان نجاحها فى ذلك رائعا (٢).

ورغم ما سبق نستطيع القول بأنه هناك بعض العوامل السياسية والأدارية التى تقلل من كفاءة تدخل الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادى فى الوقت المناسب . كما نلاحظ أن نجاح تدخل الدولة فى علاج التضخم ليس على نفس المستوى من الكفاءة التى يتحقق بها علاج البطالة . اذ أنه من الصعوبة بمكان تخفيض المستوى العام للاسعار دون الاضرار بالناتج القومى ومعدلات الاستثمار ، وهو ما يمكن أن يقود الاقتصاد الى حالة بطالة غير مرغوب فيها ، وفى مثل هذه الحالات يمكن القول أن الحكومة هى المسئول الأول عن ما يحدث من عدم استقرار اقتصادى .

---

(1) Gail Makinen, Op — Cit., P. 443.

(2) Jennie Hawthorne, Op — Cit., PP. 111 — 114.

ثانيا : ـ العلاقة بين الضرائب والدخل وسعر الفائدة : ـ

يؤمن النقديون انه اذا ما قامت الحكومة بزيادة الضرائب بغية الحد من الطلب الكلى فى المجتمع فان ذلك يؤدى الى انخفاض الدخل القومى وحدوث نوع من البطالة يترتب عليه انخفاض أسعار الفائدة السوقية . ويترتب على زيادة أسعار الضرائب فى حالات التضخم انخفاض حجم الاقتراض الحكومى من الجمهور بمقدار الزيادة فى حصيلة الدولة من الضرائب وفقا للمعدلات الجديدة الاكثر ارتفاعا عن ذى قبل . وبذلك تتجه الأرصدةالنقدية الى تيارات الانفاق العام بواسطة الحكومة بدلا من الأفراد ، وهو ما يطلق عليه النقديون (Crowdingout) حيث يتزاحم القطاع الحكومى أو العام ، والقطاع الخاص للحصول على الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية . وفى النهاية ينتزع القطاع العام تلك الموارد من القطاع الخاص .

ويتضح من تحليل النقديين لدور السياسة المالية الانكماشية أن الحكومة عادة ما تلجأ الى بيع السندات الحكومية للافراد مما يؤدى الى انخفاض القروض المقدمة من القطاع الخاص وهو ما يعنى انخفاض طلب الأفراد على شراء الأوراق المالية التى تغل عائد وبالتالى انخفاض أسعار الفائدة أيضا .

ويرتكز تحليل النقديين فى هذا الشان على (اقتصاديات العرض) . اذ يؤدى فرض الضرائب ـ فى رأيهم ـ الى ضـــعف الحافز على زيادة التراكم الرأسمالى وانخفاض معدلات الانتاجية . أى أنهم ينظرون الى الضرائب على أنها أحد أهم أسباب انخفاض الدخـــل وارتفاع معدلات البطالة . ولذلك يطالب هؤلاء النقديين بعدم رفع أســـعار الضرائب اذا أرادت الحكومات زيادة معدلات الدخل والتوظف . وقد أوضحت الدراسة التى قام بها (آرثر لافر) عن العلاقة بين الدخل ومعدلات الضرائب أن حصيلة الدولة من الضرائب تزيد كلما انخفض معدل الضريبة الى حد معين،بينما تنعدم حصيلة الدولة من الضرائب عند معدلات صفر٪، ١٠٠٪ من الدخل . وبين هذين المعدلين يأخذ منحنى الحصيلة شكل الحرف الافرنجى (U) (١) ويوضح ذلك أن زيادة الدخل والتراكم الرأســمالى

---

(1) Paul M. Horvitz and Richard A. Ward, Monetary Policy and the Financial System, Prentice Hall, Eglewood Cliffs, New Jersey, 1983, chapter 26, P. 470.

تكون فى أفضل حالاتها عند المعدلات المنخفضة للضرائب • كما يستنتج من التحليل السابق أن أسعار الفائدة نتجه الى الزيادة أيضا فى هـــذه الحالة نظرا لارتفاع الطلب على أوعية الاستثمار المحلى •

ويرى بعض النقديين أن الاعفاءات الضريبية تلعب دورا هاما فى تحديد سعر الفائدة الحقيقى على الأوراق الماليـــة • ولذلك فانه اذا كانت قيمة مالدى المستثمر من اوراق مالية سوف يجعله فى شـــريحة ضريبية نسبتها ٤٠٪ مثلا فيجب الا يقل العائد الحقيقى من فوائد الأوراق المالية بعد خصم الضريبة عن ٥٠٪ (١) • وذلك لتوفير حافز على التوســع فى الاستثمار وزيادة الدخل القومى • أى أن الاعفاء الضريبى يترتب عليه نفس الآثار المترتبة على رفع سعر الفائدة على الأوراق المالية الحكومية عندما ما تقرر الحكومة دعمها تشجيعا للاستثمار المحلى ولزيادة الدخل القومى بصفة عامة • ولذلك ينادى البعض بأن تتحمل الحكومة دعما يعادل ثلث تكلفة الفائدة على سندات الخزانة اذا ما قررت فرض ضرائب على العوائد الناتجة عن هذه السندات (٢) •

وتاكيدا لما سبق فقد أوضحت احدى الدراسات التطبيقية التى أجريت على عشرين دولة خلال السبعينات بمعرفة خبراء البنك الدولى أن الدول التى سمحت بخصم تكلفة الفائدة من وعاء الضريبة مع اخضاع توزيعات الأرباح والفوائد للضرائب لوحظ ارتفاع اسعار الفائدة بها وانخفاض معدل النمو الاقتصادى فيها خلال السنوات القليلة الماضية • كما أدى التضخم السعرى الى زيادات اضافية فى أسعار الفائدة مما ترتب عليه انخفاض الاستثمار والدخل المحلى (٣) • وتشير دراسة أخـــرى الى أنه فى حالة فرض ضريبة على سعر الفائدة فى اقتصاد يعانى من التضخم فان ســـعر الفائدة الاسمى لا يساوى سعر الفائدة الحقيقى مضافا اليه زيادة تعادل نسبة الزيادة فى الأسعار ـ كما تقرر نظرية (فيشر) ـ بل يرتفع سعر الفائدة الاسمى بنسبة أعلى من نسبة زيادة الأسعار المتوقعة • ولما كان سعر

---

(1) Ibid, chapter 12, P. 204.

(2) Ibid, chapter 12, PP. 203 — 204.

(3) Finance & Development, Sept. 1983, P. 43.

الفائدة أحد عناصر تكلفة الانتاج فان زيادة هذا السعر الناتجة عن فرض الضريبة تؤدى الى حدوث آثار تضخمية فى المستقبل القريب . كما يمكن أن تؤدى الى جذب رؤوس الأموال الى الداخل ومن ثم زيادة المعروض النقدى وهو ما ينطوى أيضا على آثار تضخميه (١) . بيد أن تدفق رؤوس الأموال خاصة ما هو منها قصير الأجل يمكن أن يؤدى الى خفض أسعار الفائدة كنتيجة لزيادة المعروض النقدى (مع ثبات العوامل الأخرى) .ومن ثم زيادة الاستثمار المحلى والدخل القومى وهو ما نعتبره دحضا للقول بضرورة أن يؤدى فرض الضريبة على أسعار الفائدة الى خفض الاستثمار والدخل القومى فى كافة الحالات .

ونظرا لأن خفض الضرائب بصفة عامة مع تزايد الانفاق العام بالموازنة العامة للدولة يؤدى الى حدوث عجز بتلك الموازنة يلزم تغطيته بالتوسع فى الاقتراض من الداخل ، والخارج ، فان أسعار الفائدة تتجه الى الارتفاع رغم خفض معدلات الضرائب وعدم اخضاع سعر الفائدة لأية ضرائب . ويعنى ذلك أيضا أنه يمكن أن تنخفض معدلات الاستثمار والدخل فى هذه الحالة أيضا مالم يعوض ذلك أثر مضاعف الانفاق العام ومضاعف الضرائب . ولعل ارتفاع أسعار الفائدة الذى شهدته الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٨١ لم يكن سوى نتيجة لزيادة المديونية الحكومية التى استوجبتها تغطية عجز الموازنة الفيدرالية الذى ساهم فيه تخفيض معدلات الضرائب المباشرة والتوسع فى الاعانات والانفاق العام بصفة عامة . وقد تبين من احدى الدراسات الحديثة التى أجريت على الاقتصاد الأمريكى خلال فترة دراسة قدرها خمسون عاما أن ارتفاع أسعار الفائدة الناتج عن زيادة مديونية الحكومة لا يشترط أن يكون مصحوبا بارتفاع فى معدلات الضرائب فى اقتصاد نامى (٢) .

وفى اطار ما سبق يمكن فهم تحذير (ليرنر) من اقتراض الحكومة بدون أية أسباب سوى تمويل عجز الموازنة . اذ يؤدى ذلك فى رأيه الى

---

(1) Vito Tanzi, Tax Increases and The Price Level, Finance and Development, Sept. 1982, P. 28.

(2) Robert Anderson, Albert Ando and Jared Enzler, Interaction Between Fiscal and Montary Poiicy, The American Economic Reivew, May 1984, P. 58.

وفع سعر الفائدة والحد من الاستثمارات . وبذلك فان الحكومة يمكنها أن تقترض أو تسدد ما سبق لها اقتراضه بغرض تغيير نسب احتفاظ الأفراد بالنقود والصكوك ومن ثم زيادة أو نقص سعر الفائدة وما يترتب على ذلك من الحد من أو تشجيع الاستثمارات .

ويضيف (ليرنر) الى ما سبق تحذيرا آخر وهو عدم التوسع في المديونية نظرا لما يتطلبه خدمة الديون من أعباء ضريبية اضافية تؤدى الى تقليل عائد المخاطرة وبالتالى ضعف الحافز على الاستثمار (١) .

وهكذا نستطيع أن نقرر أن الفكر النقدى لا يمكن أن يتعاطف بأى حال مع استخدام السياسة المالية للتأثير على معدل نمو الدخل القومى نظرا لما يترتب على ذلك من الاساءة الى المتغيرات ذات الطبيعة النقدية التى تستخدم لتحقيق أهداف النمو والاستقرار الاقتصادى . وفى اطار الجدل بين الماليين والنقديين قام الماليون بالرد على كافة النقاط التى أثارها النقديون فى مجال العلاقة بين الضرائب والدخل وسعر الفائدة ولا يزالون .

وتتلخص أهم ردود علماء الفكر المالى فيما يلى : -

١ - تحدد درجة الاعتماد الحكومى على القروض كوسيلة تمويلية بالعلاقة بين الوعاء الضريبى ، وخلق النقود ، والانفاق الاستهلاكى الحكومى والمدفوعات التحويلية والقيمة السوقية لصافى التزامات الحكومة الرئيسية . ويستخدم سعر الفائدة الاسمى كسعر خصم لكافة هذه المتغيرات ولذلك نجد أن الحكومة غالبا ما تعتمد على نقود الاصدار الجديد فقط فى شراء البنك المركزى للأوراق المالية من خلال السوق المفتوحة . وهو ما يؤدى الى تساوى قيمة النقود المصدرة مخصوما منها الانفاق الاستهلاكى والتحويلات مع مدفوعات الفوائد الحقيقية على الديون مخصوما منها ما يضاف الى أرصدة المديونية ويمكن تمويله أو سداده بواسطة الموارد الذاتية الحقيقية الناشئة عن النمو الاقتصادى . ولذلك يؤمن الماليون بأنه فى الأجل الطويل يؤدى النمو الاقتصادى الى التعويض عن أعباء المديونية الحكومية والانفاق الاستهلاكى للحكومة ومدفوعاتها التحويلية معا .

---

(1) Tibor Scitovsky, Lerner's Contribution to Economics Journal of Economic Literature, Dec. 1984, PP. 1559 — 1961.

ويلاحظ أن الماليين يعولون على التغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة الحقيقى وليس السعر الاسمى كما ينحو النقديون ، وهو ما يعنى أخذ أثر التضخم فى الحسبان . وفى هذا الأمر يرى الماليون أن الدراسات التطبيقية التى أجريت فى العديد من الدول لم تثبت حتى الآن أن فرض الضريبة على سعر الفائدة له آثار تضخمية (١) . وذلك يعنى أن فرض الضرائب على سعر الفائدة لا يمكن أن يكون معوقا للتوسع فى الاستثمار ، أو يؤدى الى الأضرار بالدخل القومى .

٢ - نتائج استخدام السياسة المالية فى الأجل القصير تعتبر على العكس تماما من نتائج استخدامها فى الأجل الطويل . ولذلك فان التوسع فى استهلاك الحكومة لا يمكن أن يؤدى فى الأجــل الطويل الى نقص استهلاك القطاع الخاص كما يرى النقديون . ويعتبر الماليون أن العجز الرسمى فى الموازنة العامة غالبا ما يكون مصحوبا بنوع من اعادة توزيع حقيقى للثروة بين عدة أجيال فى المستقبل (٢) . ويعنى ما ســبق أن أية تخفيضات قصيرة الأجل فى معدلات الضرائب يترتب عليها تراكم لمديونية الحكومة فى الأجل انقصير ، أما فى الأجل الطويل فان سداد هذه المديونية وفوئدها سوف يتطلب رفع معدلات الضرائب طاما أنه من الصعوبة بمكان خفض الانفاق الحكومى . ومن ثم فان الجيل الذى ســاهم فى تراكم المديونية وحظى بالخفض الضريبى لن يتاثر برفع معدلات الضرائب فى المستقبل أو ربما يتحمل قدرا ضئيلا لفترة قصيرة اذا ما امتد به الأجل . وتنسحب نفس الفكرة على أسعار الفائدة التى يمكن أن ترتفع فى الأجل القصير فقط وتؤثر على الاســتثمار والدخل بالتالى فى الأجل القصير أيضا . أما فى الأجل الطويل فيعود الاستقرار الى أسعار الفائدة نتيجة لارتفاع معدلات النمو الاقتصادى وتعويض أثر المديونية .

٣ - يفرق الماليون بين أثر التوسع فى الاستهلاك الحكومى على الثروة فى حالة تمويل هذا الانفاق بواسطة الضرائب على الدخل عنها فى حالة تمويله بواسطة الضرائب على الأجور ، عنها فى حالة التمويل بواسطة الضرائب على الدخل المتولد من رأس المال ، عنهـــا فى حالة

(1) Finance & Deuclopment, Sept. 1982, P. 28.

(2) Lourence J. Kotlikoff, Taxation and Savings, Journal of Economic Literature, Dec — 1984, PP. 1519.

التمويل من خلال ضرائب الاستهلاك ٠ وقد أوضحت دراسة (كولتيكوف) التى أجراها على الاقتصاد الامريكى خلال الفترة (١٩٣٠ - ١٩٨٢) أن مضاعفة الانفاق الحكومى يترتب عليها خفض متوسط نصيب الفرد من الثروة فى الآجل الطويل فقط بنسبة ٢٢٪ فى حالة التمويل بالضرائب على الدخول ، ٥ر٪ فى حالة التمويل بالضرائب على الأجـور ؛ ٢٢٪ فى حالة التمويل بواسطة الضرائب على دخول رأس المال ، (-) ٢٪ فى حالة التمويل بواسطة ضرائب الاستهلاك (١) ٠ وترجع هذه التغيرات الى ما يحدث من تغيرات فى معدلات الادخار المحلى فى الآجل الطويل ٠ وتشير تلك الارقام الى ارتفاع الأثر السلبى للانفاق الاستهلاكى الحكومى على الثروة فى حالة التمويل بالضرائب على الدخول المختلفة بصـــفة عامة والدخل المتولد من رؤوس الأموال بصفة خاصة ٠ وذلك على العكس مما يحدث فى حالة التمويل من خلال ضرائب الاستهلاك حيث يكـون الأثر موجبا بمقدار ٢٪ زيادة فى متوسط نصيب الفرد من الثروة ، وهو ما يعنى أن أثر الانفاق الحكومى على الثروة يتوقف الى حد كبير على وســـيله تمويله ٠

٤ - يرى الماليون أن التغيرات قصيرة الآجل فى الطلب الكلى هى المحدد الأساسى للانفاق الاستثمارى ، وأن تغيرات الاستثمار والدخل تتأثر بكافة أدوات السياسات الاقتصادية على المستوى القومى ٠ وهذا يعنى أن آثار الضرائب يمكن أن تتضاءل أو تتلاشى نتيجة تلك السياسات أو الأدوات (التمويل بالعجز مثلا) ٠ ويضيف الماليون كذلك أن معامل رأس المال /النـاتـــج لا يتأثر كثيرا بتغيرات الضـــرائب ٠ اذ أن هناك اعتبارات أخرى اكثر أهمية تؤثر على هذا المعامل مثل الكفاية الحدية للاستثمار والتكنولوجيا المستخدمة والتوقعات ٠٠٠ الخ (٢) ٠ ويعنى كل ذلك عدم التسليم بصحة ما يدعيه النقديون من تعويق الضرائب للتوسع الاستثمارى والنمو الاقتصادى والدخل القومى ٠٠٠ الخ ٠

---

(1) Laurence J. Kaltikoff, Taxation and Savings, Ibid, PP. 1610 — 1611.

(2) Charles R. Hulten, Tax Policy and the Investment Decision, The American Economic Review, American Economic Association May 1984, PP. 236 — 241.

٥ - يرتبط بما سبق ذكره فى (٤) أن الماليين يؤمنون بانه مالم يكن الادخار المحلى شديد المرونة لتغيرات العائد على الاستثمار فان تخفيض الضرائب يؤدى الى خفض حجم الادخار . ويذكر فى هذا الشأن أن تخفيضات الضرائب التى حدثت فى الولايات المتحدة الامريكية عام١٩٨١ ، وما تبعها من زيادة سعر الفائدة الحقيقى ، ترتب عليها عدم زيادة الادخار المحلى بدرجة ملحوظة وهو ما اعتبره البعض ضربة موجهة الى أنصار اقتصاديات العرض (١) . ونعتبره نصرا للمدافعين عن اقتصاديات الطلب وهم أنصار السياسة المالية .

ثالثا : - عجز الانفاق الحكومى عن معالجة البطالة : -

أوضح النقديون أن زيادة الانفاق الحكومى لا تكفل حلا سليما لمشكلة البطالة كما يعتقد الماليون . اذ ان اية زيادة فى انفاق الحكومة سوف تؤدى الى زيادة الناتج المحلى فى الأجل القصير فقط وفى نفس الوقت استيعاب البطالة بالنسبة لأولئك الذين لا يستطيعون الصمود أمام ارتفاع الأسعار المحلية . وفى مثل هذه الحالة تهبط معدلات البطالة الى أقل من معدلاتها الطبيعية ويرتفع الناتج المحلى الى مستوى اكثر ارتفاعا عن مستواه العادى . بيد أنه عندما يدرك العمال أن أجورهم الحقيقية قد اتجهت الى الهبوط تتجه بالتالى معدلات البطالة الى الارتفاع مرة أخرى لتصل الى معدلها العادى ، كما ينخفض الناتج المحلى الى مستواه العادى أيضا .

وفى الأجل الطويل يرى النقديون أن أثر الانفاق الحكومى على حجم رؤوس أموال الدولة ، ومقدار ما يخصص من نفقات الحكومة للانفاق على الخدمات الاجتماعية يفسر لنا امكانية زيادة معدلات البطالة . اذ عادة ما يترتب على التوسع فى انفاق الحكومة على الخدمات الاجتماعية وانخفاض معدلات التراكم الرأسمالى زيادة المعدل العادى للبطالة ، وهبوط المستوى الطبيعى للناتج المحلى . وتتجه البطالة من سىء الى أسوء كلما ساعد تدخل الحكومة فى النشاط الاقتصادى على الانتقاص من حقوق الملكية الخاصة وزيادة انخفاض معدلات التراكم الرأسمالى لدى الأفراد ومن ثم ارتفاع المعدل العادى للبطالة (٢) .

---

(1) Lawrence H. Summers, The After — Tax Rate of Return Affects Private Savings, The American Economic Review, May 1984, PP. 249 — 253.

(2) Gail Makinen, Money ..., Op — Cit., PP. 448 — 450.

وحول أسباب حدوث الكساد الكبير فى التلاثينات من القرن الحالى يقرر النقديون أن نشأة هذا الكساد نقدية الأصل وليست مالية ٠ اذ تتمثل فى انخفاض الأساس النقدى ومغالاة البنوك فى زيادة نسبة الاحتياطى النقدى وزيادة الطلبعلى النقود بدافع الاحتياط ٠ ويرفض (فريدمان) وجود أى تأثير لضآلة العائد على أذون الخزانة فى حدوث البطالة على اساس أن هذه الأذون لا تؤثر على احتياطيات البنوك لانعدام حساسيتها لتغيرات سعر الفائدة (١) ٠ ويجتهد البعض ليفسر أسباب عدم القضاء على البطالة رغم زيادة فرص العمل الناشئة عن التوسع فى انفاق الحكومة فيعزى ذلك الى عدة عوامل منها عدم توافق رغبات الباحثين عن العمل مع الفـرص المتاحة ، وعـدم توافر المهـارات اللازمة لدى المتعطلين ، وارتفاع التكلفة الاجتماعية المصاحبة لتعديل العلاقة بين معدل فرص العمل الخالية أو المتاحة / ومعدل البطالة (٢) ٠

ويختلف النقديون مع الماليين فى أسلوب التحليل ذاته ٠ اذ يرتكز تحليل النقديين على اعتبارات الأجل القصير وتجزئة المشاكل أو الأزمات الاقتصادية وهو ما يعرف بأسلوب مارشال ٠ ولذلك فان ظاهرة البطالة عند النقديين تعتبر ظاهرة قصيرة الأجل لا تستطيع الأدوات المالية كالانفاق الحكومى القضاء عليها نظرا لأن تأثير تلك الأدوات لا يتحقق سوى فى الأجل الطويل فكيف يمكن علاج داء قصير الأجل بواسطة دواء لامفعول له البتة فى الأجل القصير ؟ ٠ بل ان ايمان النقديين بأن أثر التوقعات بشأن المستقبل يحد من فعالية الأدوات المالية كالانفاق الحكومى فى الأجل الطويل وما يرتبط بذلك من أثر عامل التأخير الزمنى – جعل النقديين يسلمون بأنه لا شىء سوى الأدوات النقدية يستطيع معالجة أزمات التضخم أو البطالة ٠

---

(1) Milton Friedman, Monetary VS. Fiscal Policy, New York Norton, 1969, PP. 50 — 51.

(2) Katharine G. Abraham, Structural / Frictional VS. Deficient Demand Unemployment, The American Economic Review, Sep. 1983, PP. 708 — 723.

ويوضح (فريدمان) أن أثر الانفاق الحكومى غالبا ما ينعدم نتيجة أسلوب التمويل الذى يؤدى الى نقص انفاق الأفراد ، فى حالة اقراضهم الحكومة وفى حالة حرمان غيرهم من الأفراد من النقود التى حصلت عليها الحكومة . ويساهم فى ذلك امكان ارتفاع سعر الفائدة وما يترتب عليه من نقص اقتراض الأفراد وهبوط الاستثمار الخاص . وفى كافة هذه الحالات تعجز زيادة الانفـــاق الحكومى عن القضاء على البطالة . ويســـتدل (فريدمان) ببعض دراســاته التى أجراها بمعاونة بعض طــلابه على الاقتصاد الأمريكى واقتصاديات بعض الدول الأخرى ، والتى أثبتت أنه بالنظر الى الدخل القومى لم يترتب على زيادة الانفاق الحكومى أية آثار توسعية على الاطلاق (١) . واذا أضيف الى ما سـبق ما يصــاحب زيادة الانفاق الحكومى من ارتفاع فى الأسعار المحلية مما يترتب عليه هبوط الدخل القــومى الحقيقى يتضح لنا كيف يجــرد النقديون زيادة الانفاق الحكومى من أية فعالية فى الخروج من البطالة .

وقد قام الماليون بالرد على تلك الانتقادات كما يلى : —

(أ) تؤدى زيادة الانفاق الحكومى الى حدوث انتعاش فى الاقتصاد القومى (بفرض ثبات معدلات الضرائب) وذلك عن طريق زيادة مشتريات الحكومة مع السلع والخـــدمات وانعكاس ذلك على الدخـــل القومى وهو ما يعرف بأثر الدخل . كما يؤثر انفاق الحكومة أيضا على الثروة . حيث تزيد مطلوبات الأفراد النقدية الصافية لدى الحكومة ويزيد بالتالى الطلب على رأس المال الحقيقى فى محاولة من القطاع الخاص لتنويع محفظة الأوراق المالية وهو ما يعرف بأثر الثروة . ويلعب كل من المضاعف والمعجل دورا هاما جدا فى تحقيق الآثار التوسعية للانفاق الحكومى ومن ثم الخروج من البطالة .

(ب) لا تستطيع الآثار النقدية القضاء على الآثار المالية للانفاق الحكومى الا فى حالة ما اذا كانت مرونة الطلب على النقود ومرونة

---

(1) Milton Friedman, Fiscal Policy : A Skeptical View, Op — Cit., P. 67.

المعروض النقدى تساوى صفرا . وطالما أن الشواهد العملية أثبتت عدم حدوث ذلك فمن الواضح أن الانفاق الحكومى له تأثير هام ومستقل على الدخل القومى ومستوى النشاط الاقتصادى لا يمكن انكاره (١) .

(جـ) يفرق الماليون بين المعدل الفعلى للبطالة ، والمعدل غير المعجل للبطالة

(NONACCELERATING RATE OF UNEMPLOYMENT)

وهو ما يطلق عليه النقديون المعدل العادى للبطالة . بيد أن الماليين يرون أن هذا المعدل يتوافق تماما مع المعدل الثابت للتضخم . وفى حالة ما اذا كان المعدل الفعلى للبطالة مرتفعا عن المعدل غير المعجل للبطالة يتجه معدل التضخم الى الانخفاض والعكس صحيح . ولذلك فان الاستخدام السليم للسياسات الاقتصادية الموجهة للخروج من البطالة وتحقيق الاستقرار الاقتصادى يتطلب أن يتساوى المعدل الفعلى للبطالة مع المعدل غير المعجل للبطالة فى الأجل القصير أولا ، وهو ما تفعله سياسة الانفاق الحكومى . أما فى الأجل الطويل فان دور تلك السياسة يتحقق من خلال أثر مديونية الحكومة على التراكم الرأسمالى لدى الأفراد ، وأثر النفقات التحويلية والضرائب اللازمة لتمويل انفاق الحكومة المتزايد على الأسعار المحلية (٢) . وهكذا يرفض الماليون القول بوجود فجوة بين المعدل الفعلى للبطالة والمعدل العادى للبطالة فى حالة استخدام الأدوات المالية . وبذلك يهدمون أهم أركان جدل النقديين وتشككهم فى فعالية الانفاق العام للخروج من البطالة .

(د) يرفض الماليون زعم (فريدمان) بأن كساد الثلاثينيات حدث نتيجة انخفاض الأساس النقدى . اذ طبقا للأرقام الواردة فى دراسته ارتفع

---

(1) Warren L. Smith, A Neo — Keynesian View of Monetary Policy. Fed of Boston, Boston, U.S., 1969; PP. 111 — 112.

(2) Robert Anderson, Albert Ando and jared Enzler, Intersection Between Fiscal and Monetary Policy and the Read Rate of Interest, Op — Cit., PP. 55 — 58.

الأساس النقدى خلال الفترة (١٩٢٩ - ١٩٣٣) حتى بلغت نسبة زيادته نحو ١٠٪ فى يوليو ١٩٣٢ عنها فى يوليو ١٩٢٩ (١) . وبذلك فان أسباب حدوث ذلك الكساد لم تكن نقـدية وانما ترجع الى انهيـار الطلب على الاستثمار المحلى نتيجة حالة عدم التأكد التى أعقبت فشل العديد من البنوك . ومن خلال أثر المضاعف حدثت آثار انكماشية كبيرة على الدخل المحلى وارتفعت معدلات البطالة .

وقد أشارت احدى الدراسات القياسية الحديثة الى أنه رغم أن تغيرات النقود بصفة عامة تؤدى فى الأجل القصير الى زيادة مبدأية فى الناتج الحقيقى والى خفض معـدل البطـالة الا أن ذلك يتلاشى فى الأجـل الطويل (٢) . ولعل هذه النتائج تشير أيضا الى أهمية دور الانفاق الحكومى فى الأجل الطويل اذا ما أريد الخروج من البطالة طالما أن الأدوات النقدية لاتستطيع ذلك بمفردها .

وقد تبين من دراسة أخـرى حول ظاهرة البطالة التى شـهدها الاقتصـادى الأمريكى خـلال الفترة (١٩٧٩ - ١٩٨٢) أنه رغم زيادة المعروض النقدى بمعدلات تفوق كثيرا ما كان مستهدفا لها فقد اتجهت معدلات البطالة والكساد الى الزيادة بمعدلات قياسية ، وهو ماتطلب استخدام الأدوات المالية وأهمها الانفاق الحكومى والضرائب للخروج من الأزمة (٣) .

وهكذا نجد أن أنصار السياسة المالية قد استطاعوا تقديم مبررات تبدو مقنعة حول عدم جدوى الاعتماد على السياسة النقدية وحدها فى معالجة البطالة بشكل خاص ، والأزمات الاقتصادية بصفة عامة الأمر الذى

---

(1) Gail Makinen, Money, Banking and Economic Activity, Op— Cit., P. 449.

(2) Ritchard G. Sheehan, Money, Anticipated Changes, and Policy Effectiveness, The American Economic Review, June 1985, PP. 524 — 528.

(3) Benjamin M. Friedman, Lessons From the 1979 — 1982 Monetary Policy Experiment, The American Economic Review, 1984, PP. 382 — 385.

يتطلب اللجوء الى الأدوات المالية فى هذا الصدد . بل انهم بذلك قد مهدوا الطريق أمام أولئك الذين رفضوا التشيع لأى من الفريقين النقدى والمالى ونادوا بضرورة استخدام السياستين المالية والنقدية معا .

رابعا : ـ السياسة المالية أداة ثانوية مساعدة للسياسة النقدية : ـ

على خلاف أنصار السياسة المالية الذين لا ينكرون أهمية استخدام أدوات السياسة النقدية لمعاونة السياسة المالية فان النقديين يؤمنون بأن السياسة المالية هى التى تعتبر أداة ثانوية غاية ما يمكن أن تلعبه من دور هو مساعدة السياسة النقدية فقط . وهم بذلك يشيرون الى أن السياسة المالية قليلة الأهمية وبمفردها لا تستطيع عمل أى شىء .

وفى اطار هذا الجدل الفكرى يعتقد النقديون أن أثر السياسة المالية يتصف بأنه مؤقت وضئيل ويعتمد بالدرجة الأولى على كيفية تمويل نفقات الحكومة . اذ فى حالة قيام الحكومة بزيادة الضرائب للحصول على موارد مالية للدولة يتجه الطلب الكلى الى الانخفاض . كما ينخفض بالتالى الدخل المحلى الاجمالى ، وأسعار الفائدة الاسمية . بيد أن النقديين يرون أن هذه الآثار لا تزال ضئيلة نظرا لأن انخفاض سعر الفائدة يؤدى الى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة الدخل المحلى الاجمالى وهو ما يعنى ضآلة أثر الضريبة كأداة مالية فى تغيير مستوى الدخل المحلى أو التأثير على الطلب الاجمالى . كما يعنى ـ فى رأى النقديين أيضا ـ خضوع أدوات السياسة المالية لسيادة أدوات السياسة النقدية .

وفى حالة حدوث فائض فى الموازنة العامة للدولة بشكل مضطرد يضطر البنك المركزى الى بيع سندات الخزانة مما يؤدى الى انخفاض الأساس النقدى فى الاقتصاد المحلى وانخفاض المعروض النقدى . ومع توالى حدوث ذلك يصبح المعروض النقدى أداة هامة محددة لتغيرات الدخل المحلى ومسيطرة على الأدوات المالية .

ويرى الاقتصادى (فاند) أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحدث آثارها الا من خلال تأثيرها على الأدوات النقدية أولا . اذ يمكن اعتبار السياسة المالية المؤثر الوحيد بشكل دائم على كل من سعر الفائدة والتراكم الرأسمالى ومعدل النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل . وذلك فضلا عن

دورها فى تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاع العام ، والقطاع الخاص (١) .

وتجدر الاشارة الى أنه رغم أن أنصار السياسة النقدية يعترفون بأهمية دور الحكومة فى التأثير على النشاط الاقتصادى ، وهو ما يمكن اعتباره اعترافا ضمنيا بدور السياسة المالية فى هذا الصدد - الا أنهم لايقبلون هذا التأثير الا بتوسيط أدوات السياسة النقدية .

وفيما يتعلق بأزمات التضخم والكساد يرى النقديون أنها ظواهر نقدية لا يعالجها سوى الأدوات النقدية وكذا الحال بالنسبة للأزمات الناجمة عن ظروف الحرب . ولذلك رفض الرئيس الأمريكى جونسون معالجة التضخم الذى حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (١٩٦٦ - ١٩٦٩) عن طريق زيادة الضرائب رغم ظروف حرب فيتنام وما تطلبته من نفقات (٢) . وقد سبق أن أوضحنا فى الصفحات السابقة كيف أن النقديين يجردون سياسة أو أداة الانفاق الحكومى من أية فعانية فى معالجة أزمة البطالة .

ومما قيل فى معرض انتقاد أنصار السياسة النقدية للسياسة المالية ما يلى : -

(أ) لتطبيق السياسة المالية لابد من لجوء الحكومة الى اصدار تشريعات مالية وضرائبية تستغرق مناقشتها فى المجالس النيابية وقت طويل حتى صدورها . وبذلك تنقضى فترة زمنية تحدث خلالها تغيرات محلية وخارجية متعددة مما يفقد السياسة المالية سرعة التحرك لتحقيق التغيرات المطلوبة فى التوقيت المناسب .

(ب) تفتقد السياسة المالية الى المرونة حيث يصعب العدول عن استخدام أدواتها عند تغير الظروف دون مرور فترة زمنية . مثال ذلك

---

(1) David Fand, Monetarism and Fiscalism, Banca Nationale del Lovoro Quarterly Review, No. 94, Sept. 1970, PP. 23-24.

(2) David Backus and John Driffill, Inflation and Reputation, The American Economic Review, June 1985, p. 537.

عندما تتضمن نفقات الحكومة انشاء بعض المشروعات العامة . اذ يصعب العدول عن هذا الانشاء متى بدء العمل ويتعين الانتهاء من اقامة وتشغيل المشروع .

(جـ) يصاحب استخدام السياسة المالية عادة ردود فعل سياسية قد تكون لها خطورتها على السلام الاجتماعى . مثال ذلك زيادة الضرائب ، أو خفض الانفاق الحكومى على الخدمات الهامة والمرافق العامة أو نفقات خفض تكاليف المعيشة كالدعم السلعى والمعاشات والاعانات والأجور ... الخ .

ولعل من أفضل ما قاله النقديون عن السياسة المالية أنها يمكن ان تستوعب أية صدمة او ظروف اقتصادية طارئه ، لكنها لا تستطيع ان تمنع حدوث الكساد او التضخم ، كما لا يمكنها القضاء عليهما ، وغاية ما يمكنها عمله هو تخفيف حدة الدورات التجارية (١) .

وقد رد الماليون على الاتهامات السابقة للسياسة المالية بما يلى : ـ

١ ـ ترتكز أفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية على دعامتين رئيسيتين هما : ـ

(أ) فى حالة ما اذا كان الانفاق الاستهلاكى أو الانفاق على المعاملات غير حساس لتغيرات سعر الفائدة ، أو اذا ما كان الطلب على النقود شديد المرونة بالنسبة لتغيرات سعر الفائدة فانه يكون من الصعوبة استخدام السياسة النقدية للخروج من أية أزمة اقتصادية .

(ب) قدرة السياسة المالية على تغيير الدخل القابل للانفاق بالنسبة للأفراد ، والتأثير على ربحية المشروعات الرأسمالية يجعل تأثيرها على الدخل القومى وعلى مستوى النشاط الاقتصادى مباشرا وفوريا واكثر فعالية من تأثير السياسة النقدية التى تؤدى دورها من خلال سعر الفائدة فقط .

---

(1) Harry D. Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, Op. Cit., P. 497.

٢ ـ يهمل النقديون فى تحليلاتهم لدور السياسة المالية أثر الضرائب على الادخار والاستثمار . ويرى الكلاسيكيون الجدد أن هذا الأثر يتوقف على ما اذا كان التغيير الضريبى مؤقتا أو دائما ، فاذا كان التغيير مؤقتا كان من السهولة تلاشى أثر خفض الضرائب مثلا على الطلب الاجمالى بواسطة ما يحدث من تغيرات فى معدلات الادخار المحلى . ويحدث عكس ذلك اذا ما كان خفض الضرائب طويل الأجل . ويستشهد الماليون على صحة فروضهم بما حدث من انتعاش فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد خفض معدلات الضرائب عام ١٩٦٤ . وذلك بمساعدة أدوات السياسة النقدية حيث منع بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى رفع سعر الفائدة أو تقييد الائتمان . وبذلك ارتفع معدل التوظف وانخفض معدل البطالة الى نحو ٥ر٤٪ فقط فى منتصف عام ١٩٦٥ (١) . ناهيك عن دور السياسة المالية فى الخروج من كساد الثلاثينات .

٣ ـ فيما يتعلق بالحاجة الى صدور قوانين وتشريعات مالية يترتب عليها وجود فترة تأخير زمنى يرى الماليون أنه فى عالم تتغير فيه الأسعار والتكاليف ونظم التبادل التجارى وغيرها يترتب على تثبيت معدلات الزيادة فى كمية النقود ، ومعدلات الضرائب وجود عدم استقرار اقتصادى بدلا مما يكون مستهدفا تحقيقه من استقرار . ولذلك فانه لا مفر من وجود قواعد ونظم وتشريعات مالية أو نقدية لتنظيم الاقتصاد القومى وتحقيق استقراره .

ولا يمكن اهمال حسن الاستفادة من المعلومات والبيانات الاقتصادية المتعددة والفورية والمتاحة للقائمين على صنع السياسة الاقتصادية بوجه عام والسياسة المالية على وجه الخصوص ، وهو ما يجعل نقيصتى التأخير الزمنى وعدم المرونة غير ذات موضوع .

وقد اثبتت التجارب أن ما قدمته كثير من الدراسات الاقتصادية من تنبؤات تطلبت استخدام سياسة مالية محددة كانت سليمة الى حد بعيد وفى حدود معدلات الخطأ المحتملة (٢) .

---

(1) Milton Friedmand, and walter W. Heller, Monetary VS. Fiscal Policy, Op. Cit., p. 33.

(2) Ibid., p. 66.

٤ - يقع النقديون فى الخطأ عندما يتجاهلون أثر استخدام السياسة المالية فى احداث عجز بالموازنة العامة على مسببات ونتائج العجز ذاته. اذ يؤثر أسلوب تمويل العجز على مكونات الانفاق الحكومى والايرادات الحكومية والأسعار والأجور ... الخ . ومن ثم تصبح العملية ديناميكية مستمرة فى الاتجاه المؤثر وفى الاتجاه العكسى . وبعبارة أخرى فان طريقة تمويل العجز تؤدى الى تغيرات جوهرية فى الاعتبارات المالية التى تكمن وراء حدوث ذلك العجز .

المبحث الرابع

المزج بين السياسـات الماليـة والنقديـــة

تمهيـــد : -

رغم وجود مدرستين متميزتين احداهما نقدية ، والأخرى مالية يدور بينهما جدل كبير أوضحنا أبعاده الفكرية المختلفة فى الفصول السابقة الا أن هذا لم يمنع وجود العديد من الاقتصاديين الذين يرفضون الانحياز لاحدى المدرستين دون الأخرى . ويرى هؤلاء النفر أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له ما يبرره لأن استخدام احداهما بمفردها لا يغنى عن ضرورة استخدام الأخرى فى نفس الوقت لتحقيق أهداف معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادى ، أو التوظف الكامل ، أو رفع مستوى المعيشة..الخ.

وقد سبق الاشارة الى أنه بينما يقبل أنصار السياسة المالية مشاركة السياسة النقدية لها فى الخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى فان أنصار السياسة النقدية يرفضون الاعتراف بأى دور للسياسة المالية فى هـذا المجـال رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية والاستقرار .

ويعتبر الاقتصـادى الأمريكى (والتر هيللر) أول من نادى بـنزع سلاح الطرفين والاتفاق على رأى وسط يعترف بأهمية السياستين معا طالما أن بعض الاقتصـاديين الذين يناصرون السياسـة المـالية قد مدوا أيديهم معترفين بأهميـة السياسة النقدية ومقررين بأن السياسة المـالية وحدها

لاتفعل شىء (١) • بيد أن أنصار السياسة النقدية بزعامة (فريدمان) لم يكترثوا بنداء (هيللر) وظلوا على موقفهم الرافض حتى اليوم •

وقد هيأ ذلك الرفض من جانب أنصار السياسة النقدية ، واصرار أنصار السياسة المالية على ثانوية دور السياسة النقدية ـ المناخ لقيام فريق مستقل دون المدرستين يؤمن بضرورة استخدام السياستين معا ، وأن كلاهما أصل ولا تقل أهمية أى منهما عن الأخرى فى العمل على الخروج من الأزمات الاقتصادية أو تحقيق الاستقرار الاقتصادى •

وطبقا للرأى الذى ينادى به فريق استخدام مزيج السياسة لا توجد مشكلة فى تحديد نسب كل سياسة فى ذلك المزج • اذ تكاد تتساوى نسب الاستخدام الخاصة بالسياستين رغم أن هنـاك اعتبارات معينـة تتعلق بطبيعة الاقتصاد ونوع النظام الاقتصادى المطبق ، وقوى وعلاقات الانتاج •• الخ يمكن أن تشكل نقط ترجيح للنسب المستخدمة من كل سياسة دون الاخلال بفكرة المزج المتكافىء للسياستين ، وذلك على النحو الذى سوف نوضحه فيما بعد •

والذين يؤمنون بأهمية مزج السياستين يرون ضرورة وجـود توازن بين القوى المنوطة بانفاق النقود (سياسات مالية) والقوى المنوطة بخلق النقود وهى البنوك (سياسات نقدية) •

وفى هذا المبحث نتناول بالشرح أسباب استخدام السياستين النقدية والمالية معا ، وكيفية تحديد نسب استخدام كل سياسة فى مزيج السياسات• ثم نوضح بعـد ذلك الدور الذى يلعبـه مزج السياستين فى علاج مشكلة البطالة ، ومشـكلة التضخم ، ومشـكلة الركود التضخمى ، أو تحقيق الاستقرار الاقتصادى •

أولا : ـ اسـباب اسـتخدام السياستين معـا : ـ

يمكن حصر الأسـباب التى أدت الى وجـود فريق ينادى بضرورة استخدام السياستين المالية والنقدية معا فيما يلى : ـ

---

(1) Ibid P. 70.

١ - التغيرات الحديثة التى طرأت على الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول الصناعية وما ترتب عليها من عدم الاستقرار وظهور العديد من الانتقادات الموجهة الى أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة فى الماضى القريب ، والتى امتدت الى النظام المصرفى المطبق فى هذه الدول فى الوقت الحاضر . وبذلك عادة ما يوجه النقد الى البنوك فى حالة المبالغة فى تمويل نفقات القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفى ، فى الوقت الذى يوجه فيه اللوم الى الحكومة عندما تلجأ الى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبى (١) . وهو ما يعنى توجيه اللوم الى السياسة النقدية فى الحالة الأولى ، والى السياسة المالية فى الحالة الثانية ، ويتطلب ذلك عدم اعتماد الدولة على سياسة دون الأخرى .

٢ - أن استخدام السياسات النقدية لضبط المعروض النقدى ضرورة هامة . ومع ذلك فهى غير كافية لتحقيق هذا الغرض . اذ لابد من استخدام السياسة المالية وسياسات الأجور والأسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية فى توفير الموارد المالية اللازمة للاستثمارات عن طريق الاقتراض أن يكون الأفراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص وهو ما يعتبر ممكنا من الناحية النظرية فقط .

وبنفس المنطق فان استخدام السياسة المالية وحدها لتشجيع الاستثمار الخاص عن طريق خفض الانفاق الحكومى أو العام يمكن أن يؤدى عمليا الى انخفاض هذا النوع من الاستثمار بدلا من زيادته خاصة فى الدول النامية التى تتأثر اقتصادياتها كثيرا بالاوضاع الاقتصادية فى الدول الصناعية وتقلبات عملاتها فى أسواق النقد العالمية (٢) . ويعنى ذلك ضرورة استخدام الأدوات النقدية أيضا لتشجيع الاستثمار الخاص وضبط سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادى .

---

(1) Jell Zijlstra, Central Banking With the Benefit of Hindsight, The Per Jacobsson Foundation, 1976, p. 12.

(2) Guido Carli, Milton Gillbert, Why Banks are Unpopular ?, The Per Jacobsson, Foundation, 1981, PP. 14 — 26.

٣ - المشاكل التى عادة ما تحدث بين السلطات المالية والسلطات النقدية وما يترتب عليها من انقسامات واضطرابات اقتصادية اذا ما سلك رجال السياسة المالية طريقا وأصر رجال السياسة النقدية على نهج طريق مخالف ومستقل (١) • ويعنى ذلك أن ما تريد السياسة المالية مثلا بناءه تقوم السياسة النقدية بهدمه ، وهو ما يشير الى أهمية تكامل النوعين من السياسات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوه على خير وجه •

ويحدث ذلك بوضوح فى الدول التى تتعاقب فيها حكومات كثيـرة وتنتهج كل حكومة سياسة مخالفة لما تنتهجه الحكومة الأخرى مما يؤدى الى حدوث نوع من التخبط والاضطرابات الاقتصادية ، ويتعثر تنفيذ برامج الخطة العامة بمعدلاتها المستهدفة •

٤ - لا تستطيع السياسة النقدية بمفردها تلقى الصدمات فى معركتها مع أزمة التضخم ، والتوقعات المستقبلية • اذ لابد من تضامن السياسة المالية معها فى هذه الأمور طالما أن آليات السوق الحر لم يعد من الممكن الاعتماد عليها لدفع الاستثمار الثابت الى أعلى وتشجيع قطاع الأعمال • اذ يتطلب تحقيق ذلك استخدام أدوات مؤثرة على جانب الطلب الكلى خاصة فى الدول الصناعية المتقدمة ولا شىء خير من السياسة المالية يصلح للقيام بهذا الدور • اذ تستطيع السياسة المالية استيعاب الأرصدة النقدية التى يعجز كل من القطاع العائلى وقطاع الأعمال عن استثمارها وذلك من خلال وسيلة التمويل بالعجز للموازنة العامة للدولة • ويتطلب ذلك أن تكون وسيلة التمويل بالعجز مرنة بحيث تتولى سرعة ضبط عرض وطلب النقود فى أسواق المال (٢) •

٥ - التجارب العملية :

اذ عندما ســاد نوع من الـكساد حقبة السبعينات فى معظم الدول الصناعية لجأت السلطات الاقتصادية فى هذه الدول الى استخدام كل من السياسة النقدية والسياسة المالية معا للخروج من الأزمة • وامكن باستخدام

---

(1) Albert Adomakoh, Central Banking With the Benefit of Hindsight, The 1981 Per Jacobsson Lecture, p. 21.

(2) Milutin Cirovic, The Anguish of Central Banking, the 1979, Per Jacobsson Lecture, pp. 32-33

السياسة النقدية خفض سعر الفائدة واتباع اتجاهات نقدية توسعية خاصة بعد أن وجدت تلك الدول أن نظام سعر الصرف الثابت المطبق فى ظل اتفاقية بريتون وودز فى طريقه الى التداعى • ولذلك لم تلجـأ أى دولة الى رفع سعر الفائدة فى محاولة لرفع قيمـة عملتها خوفا من ضعف قدرتها على المنافسة فى أسواق التجارة العالمية •

وقد اتبعت تلك الدول فى نفس الوقت سياسات مالية توسعية تمثلت فى خفض معدلات الضرائب ، وزيادة الانفاق الحكومى بغية زيادة الطلب الكلى فى المجتمع •

وقد أثبتت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدى الى تحقيق نوع من الانتعاش فى الاقتصاد القومى غير أنها لاتستطيع أن تؤثر على الآثار الجانبية التى يمكن أن تحدث مثل زيادة معدلات التضخم المحلى التى يمكن للسياسة المالية أن تتعامل معها بنجاح •

وفى كندا أيضا أمكن استخدام سياسة مالية توسعية قوامها خفض الضرائب وزيادة الانفـاق العام والتمويل بالعجز بهـدف خفض معدلات البطالة بينما لم تستخدم السياسة النقدية لنفس الغرض فكان سعر الفائدة مرتفعا فى ابريل ١٩٧٣ عندما كان معدل البطالة ٩ر٥٪ • وتبع ذلك ارتفاع سعر الخصم • وبالطبع فقد ساهم ذلك فى حـدوث نوع من التضخم فى الوقت الذى لم تتخلص فيه البلاد من البطالة • ولذلك فقد اضطرت كندا الى ضبط المعروض النقدى (M 1) لمواجهة خطر التضخم خاصة بعد أن اتجهت قيمـة الدولار الكندى بالنسبة لقيمـة الدولار الأمريكى الى الانخفاض (١) • وهكذا أدركت السلطات الاقتصادية فى كندا ضرورة اتباع خليط من السياسات النقدية والمالية معا اذا ما أرادت الخروج من الأزمات بأقل خسائر ممكنة فى الحاضر والمستقبل •

ثانيـا : ـ كيفية مزج النوعين من السياسات : ـ

تبدو مسألة كيفية مزج السياسات النقدية بالسياسات المالية للخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى هامة جدا متى تذكرنا كيف أن

(1) Gerald K. Bouey, Monetary Policy Finding a Place to Stand, The 1982 Per Jacobsson Lecture, pp. 10-13.

أنصار السياسة المالية الذين يؤمنون بضرورة مشاركة السياسة النقدية يصرون على أن يكون اعتماد السلطات الاقتصادية بالدرجة الأولى وبوزن أكبر للسياسة المالية • بينما تجيء السياسة النقدية فى درجة ثانوية من حيث الأهمية والتطبيق فى رأيهم • ولذلك جاء فكر أنصار مزج السياستين ليؤكد أن كلا النوعين من السياسات له أهميته القصوى فليس هناك سياسة ثانوية وسياسة غير ثانوية بل كلاهما على درجة واحدة من الأهمية والفعالية وبدون السياسة المالية لا تستطيع السياسة النقدية أن تفعل شيئا تماما مثلما أنه • بدون السياسة النقدية لا تستطيع السياسة النقدية تحقيق أهـــداف الاستقرار الاقتصادى فى أعقاب الخروج من أزمات التضخم أو البطالة أو غيرها •

ورغم النظرة المتكافئة لأهمية ودور كلا النوعين من السياسات فى علاج الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادى لم يقل أنصار مزج السياسات بالمساواة المطلقة فى عدد الأدوات المستخدمة من كل نوع من السياسات • كما لم يذهب أولئك الأنصار الى القول بضرورة استخدام كافة أدوات كل سياسة • بل آمنوا بضرورة ترك تحديد ذلك لظروف كل حال • اذ يجب أن تتفاوت نسب المزج تبعا لنوعية الاقتصاد ، والفلسفة الاقتصادية المطبقة ، ودرجة التقدم الاقتصادى ، ونوعية الأزمات الاقتصادية التى يعانى منها الاقتصاد المعنى بتطبيق السياسات للخروج من تلك الأزمات ، ودرجة انفتـــاح الاقتصاد على العـــالم الخارجى ، ومركز ميزانه الحســـابى واحتياطياته الدولية ومدى قوة العملة ودرجة قبولها عالميا ••• الخ •

وعلى سبيل المثال لا ينكر هـــذا الفريق أن المعروض النقـــدى يؤثر بوضوح على الطلب الكلى ، ومع ذلك فلا يقبلون القول بأنه المؤثر الوحيد فى هذا الصدد كما يذهب النقديون • ومن ثم فلابد من الاستعانة بالأدوات المالية كالضرائب أو الانفاق الحكومى أو كليهما للوصول الى التأثير المرغوب على الطلب الكلى فى المجتمع ، وفقا لما تقضى به الظروف المختلفة للاقتصاد المحلى • وفى نفس الوقت يؤمن هذا الفريق النقدى المـــالى بأثر الأدوات المالية على الدخل القابل للانفاق وعلى السيولة النقدية وعلى سرعة تداول النقود طالما أن الطلب على النقود ليس عديم المرونة تماما (١) • ومع ذلك

(1) Harry D. Hutchinson, Money, Banking and the United States Economy, Op. Cit., p. 435.

فلا يغنى ذلك عن استخدام الأدوات النقدية أيضا للتأثير على الدخل المحلى وتحقيق الاستقرار الاقتصادى ·

وفى حالة حدوث الأزمة الاقتصادية نتيجة تأثر الاقتصاد المحلى بأزمة خارجية فان أفضل أداة نقدية يمكن استخدامها للتعامل مع الأزمة فى هذه الحالة هى سعر الفائدة باعتباره مناسبا فى الأجل القصير · وبذلك فلابد من اللجوء فى نفس الوقت الى الأدوات المالية التى تكون آثارها أكثر وضوحا وقوة فى الأجل الطويل ، ومناسبة لأغراض الاستقرار الاقتصادى ·

ونظرا لامكانية تكامل السياسة النقدية مع السياسة المالية ، فقد يوجد من الظروف ما يتطلب الاستعانة بكافة أدوات كل سياسة على قدم المساواة · اذ تبين من الدراسات الاقتصادية المختلفة أن السياسة النقدية تؤثر بنجاح على السيولة النقدية المتاحة لدى الأفراد دون أن تحدث اضافة مباشرة الى الدخل المحلى أو الثروة · بينما يترتب على استخدام أدوات السياسة المالية زيادة كل من الدخل والثروة دون زيادة السيولة المحلية لدى الأفراد مباشـــرة ·

وفى حالة وجود بطالة فى اقتصاد ما تكون الأدوات المالية أكثر ملاءمة للتطبيق حيث أن اعتبـارات التشـغيل أو التوظف تتطلب زيادة الانفاق الحكومى وخفض أو الغاء بعض الضرائب · ويعمل أثر المضاعف على زيادة الدخل المحلى · وفى نفس الوقت فان نقص النقود لدى الأفراد الذين قاموا بشراء السندات الحكومية واستبدالهم النقود بأشباه النقود طواعية يعوض الاقتصاد عنه عن طريق زيادة دخول الأفراد الذين يتعاملون مع الحكومات مباشرة أو بطريقة غير مباشرة · وهو ما يعنى فى النهاية أن غاية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية واحدة وان اختلف طريق كل منهما · اذ يفضل فى مثل تلك الظروف الاستعانة أيضا بأدوات السياسة النقدية وأهمها فى هذه الحالة سعر الفائدة الذى يؤدى خفضه فى حدود معينـــة الى زيادة الاستثمار والدخل والمســاعدة على الخروج من أزمة البطالة · وليس من الضرورى فى مثل هذه الحالة استخدام بقية أدوات السياسة النقدية طالما أن الأدوات المالية يمكن أن تؤثر على طلب رجال الأعمال على النقود ومن ثم على معدلات الاستثمار أيضا ·

وفى حالات أخرى يكون من الضرورى اللجوء الى الأدوات النقدية كافة مع الاستعانة ببعض الأدوات المالية • مثال ذلك استخدام السلطات الاقتصادية فى الولايات المتحدة الأمريكية للأدوات النقدية التوسعية للخروج من كساد الستينات مع اللجوء الى خفض الضرائب وهى أداة مالية عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ • اذ لو عمد بنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى الى استخدام سياسة نقدية مقيدة أو انكماشية لما كان خفض الضرائب المشار اليه كافيا لخروج الاقتصاد الأمريكى من أزمته (١) •

وهناك بعض المعايير التى يمكن الاهتداء بها عند بحث كيفية مزج السياسات النقدية والمالية يطلق عليها البعض « الآثار الجانبية » والتى تشتمل على كل من الأهداف غير المباشرة والناتج المحلى الاجمالى والتضخم • وأهم هذه المعايير ما يلى : - (٢) •

١ - تكون النـاتج : -

ويقصد به نوعية القطاعات التى يتم تكون الناتج فيها حيث تعتبر قطاعات التشييد والاسكان والمشروعات الرأسمالية المحلية والقومية من أهم ضحايا السياسة النقدية المقيدة • ويبدو أثر ذلك واضحا على المشروعات الصغيرة ، وخاصة المشروعات ذات الطبيعة الاجتماعية •

ويمكن أن تؤدى السياسة النقدية التوسعية من ناحية أخرى الى تشجيع المضاربة على العقارات بصفة خاصة نتيجة التوسع فى الاقتراض برهونات من جانب المؤسسات المالية للحصول على عوائد على مالديها من أصول •

٢ - سعر الفائدة وقيم الأصول المالية : -

اذ تؤثر الأدوات النقدية بوضوح على أسعار الفائدة وعلى قائمة المركز المالى للمشروعات ومن ثم على مستويات الأسعار المحلية وعلى

---

(1) Arthur M. Okun, Fiscal and Monetary Policy : An Eclectic Analysis, Op. Cit., p. 94.

(2) Ibid., pp. 95-97.

ثروة أصحاب الأسهم والسندات ٠ وفى حالة ارتفاع أسعار الفائدة وهبوط أسـعار الأوراق المـالية يتضرر المستثمرون مما حدث وترتفع التكلفة الاجتماعية فى قوائم المركز المالى ٠ وهو ما يشير أيضا الى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للأدوات النقدية فى تلك الحالات ٠

٣ ـ التفكك المـالى : ـ

حيث يمكن أن يؤدى اتباع سياسة نقدية مقيدة الى تفكك النظام المالى وذلك عند ظهور أزمة سيولة ، أو عسر مالى وهو ما ينطوى على عدم اتاحة الفرصة لتحقيق رغبات الأفراد فى الحصول على نوع معين من الأصول النقدية أو تحمل المخاطرة ٠ اذ أن هناك بعض الأفراد الذين يرغبون فى الادخار دون الاستثمار ، كما أن هناك من يفضلون الاستثمار على الادخار ٠ ومن ثم فان ما تفعله السياسة النقدية المقيدة يجعلها مرتفعة التكلفة الاجتماعية أيضا ٠

٤ ـ ميزان المدفوعات : ـ

حيث يؤدى استخدام السياسة النقدية مثلا الى التاثير على مـركز ميزان المدفوعات طالما أنها تؤثر على أسعار الفائدة العالمية وعلى تدفقات رؤوس الأموال ٠ وذلك فضلا عن أثر عجز ميزان المدفوعات على العديد من العلاقات الاقتصادية المحلية وهو ما يجعله من العناصر الهامة عنـد تحديد مزيج السياسات النقدية والمالية ٠

٥ ـ النمـو : ـ

اذ أن استخدام مزيج من سياسة نقدية توسعية نسبيا مع خفض سعر الفائدة ، وسياسة مالية مقيدة للاستهلاك الخاص يمكن أن يؤدى الى زيادة الاستثمار والتعجيل بالنمو فى الأجل القصير ٠ اذ أن أثر السياسة النقدية فى الأجل الطويل هو عبارة عن متوسط ما يحدث من تقلبات فى الأجل القصـير ٠

ويلاحظ أنه فى حالة الاعتماد على السياسة النقدية كلية لأغراض

انكماشية ، والاعتماد على السياسة المالية كلية لأغراض توسعية يمكن أن تكون النتائج بالنسبة للنمو الاقتصادى بالغة السوء دون قصد من جانب السلطات الاقتصادية • ولذلك فان دقة مزج الأدوات النقدية بالأدوات المالية تعتبر عنصرا هاما لتحقيق النمو الاقتصادى المناسب •

وفى ضوء كافة المعايير المذكورة لا يجب اللجوء الى سياسات بالغة التقييد أو متناهية التوسع حتى وان كان تطبيقها يؤدى الى نتائج طيبة على الناتج الحقيقى ، كأن يترتب على تطبيقها اضطراب النظام المالى أو زيادة سعر الفائدة أو الاضرار بقطاعات الاسكان والتشييد مثلما حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٦ نتيجة استخدام سياسة نقدية مقيـــدة •

ثالثا : ـ دور مزج السياسات فى محاربة الأزمات : ـ

أوضح أنصـار مزج السياسـات النقدية والمـالية لمحاربة الأزمات الاقتصادية المعاصـرة أن أدوات كل سياسة تستطيع التـأثير على القوى الكامنة فى الاقتصاد والمغذية لأزمات التضخم ، والكساد أو البطالة ، والركود التضخمى وذلك بصرف النظر عما يثور من جدل بشأن أسباب نشوء مختلف الأزمات أو كيفية تعاقبها ، أو تفسير كيفية اجتماع أزمتى التضخم والكساد فى آن واحد (الركود التضخمى) •

ونوضح فيما يلى كيفية اسـتخدام مزيج السياسات المالية والنقدية لمحاربة كل نوع من الأزمات الاقتصادية على حدة وباختصار :

(أ) أزمة التضخم : ـ

نظرا لأن ظروف التضخم تتمـيز بارتفاع المستوى العام للأسـعار واتجاه الأجور أيضا الى الزيادة باضطراد تبعا لنقص قيمتها الحقيقية ، ومن ثم زيادة النفقات بشكل عام عن الناتج المحلى • وبفرض وجود توظف كامل فى الاقتصاد المحلى فان استخدام كل من السياسة المالية والسياسة النقدية يؤدى ليس فقط الى الخروج من الأزمة بل تحقيق توازن اقتصادى أيضا عند مستوى التشغيل الكامل والقضاء على الفجوة بين الناتج المحلى والانفاق القومى • اذ تستطيع زيادة الضرائب وخفض الانفاق الحكومى

وخفض المعروض النقدى أو خفض معدل زيادته العمل على الهبوط بمستوى الانفاق الكلى الى مستوى الناتج المحلى وتحقيق التوازن العام ٠

ويلاحظ أن ارتفاع المستوى العام للأسعار فى ظروف التضخم يؤدى الى خفض القيمة الحقيقية للمعروض النقدى ومن ثم الضغط على أسعار الفائدة السوقية الى الارتفاع وهبوط النفقات التى تتصف بحساسيتها لتغيرات سعر الفائدة الى الانخفاض ٠ وهو ما يعنى أنه يمكن الاقتصار على تغيير المعروض النقدى أو معدل زيادته فقط دون ما حاجة الى زيادة سعر الفائدة ٠

ولعل هذا المزج يجىء موافقا لمعتقدات كل من النقديين والماليين بشأن طبيعة وكيفية محاربة التضخم ٠ اذ كما سبق أن أشرنا فى الصفحات السابقة يؤمن النقديون بأن التضخم ظاهرة نقدية ، أسبابها نقدية ، ولا يعالجها سوى الأدوات النقدية ، وخاصة ضبط المعروض النقدى ٠ كما يرى أنصار السياسة المالية أهمية تغيير كل من الانفاق الحكومى والضرائب للتأثير على مستوى الانفاق الكلى ، أو حجم الطلب الاجمالى الذى هو أحد أسباب التضخم عندهم بالاضافة الى التضخم بسبب زيادة التكاليف الناشئة عن ارتفاع كل من الأسعار والأجور وهو ما يرفضه النقديون ٠

وتجدر الاشارة الى أن هناك من يرفض استخدام مزيج السياسات المالية والنقدية لمكافحة أزمة التضخم على النحو السابق ايضاحه خوفا من أن يؤدى مثل هذا الاجراء الى حدوث توقعات لدى الأفراد بانخفاض الأسعار فى المستقبل والاتجاه الى حدوث بطالة مما يؤدى الى العزوف عن خفض الأجور ومن ثم صعوبة مكافحة التضخم بصفة عامة (١) ٠ ورغم أن لهذا الرأى وجاهته الا أن التجارب التى حدثت فى اقتصاديات الدول الصناعية الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية خلال السبعينات أوضحت أن الأمور ليست بمثل هذه البساطة ٠ اذ عادة ما تقبل الحكومات استمرار وجود ارتفاع فى كل من الأسعار والأجور فى الحدود التى تسمح بحدوث كساد والا كان معنى ذلك أن تخاطر هذه الحكومات بمستقبلها السياسى

---

(1) Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch, Economics, Op. Cit., p. 751.

خاصـــة فى الدول الديمقراطية ٠ ولذلك تؤمن كافة الحكومات بأن ١٪ تضخم خير من ١٪ بطالة ٠

(ب) البطالة :-

فى ظروف البطالة الاجبارية يعانى الاقتصادى من وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ، ومع ذلك فهم لا يعملون نظرا لأن الطلب على العمل مشتق من الطلب على المنتجات التى يمكنهم انتاجها أو الخدمات التى يستطيعون تأديتها ٠ وهكذا يكون الطلب الكلى أقل كثيرا من العرض الكلى من السلع والخدمات وهو ما يترتب عليه أيضا انخفاض المستوى العام للأسعار والأجور ، وحدوث نوع من الكساد غير العادى ٠

وباستخدام كل من الأدوات المالية والأدوات النقدية يمكن معالجة هذه الأزمة ٠ حيث يؤدى زيادة الانفاق العام وخفض الضرائب (أدوات مالية) وزيادة المعروض النقـدى ، وخفض سعر الفـائدة الحقيقى الى حدود معينة (أدوات نقـدية) الى دفع الطلب الـكلى لأعلى وتنشيط الاقتصـاد القومى (وجهة نظـر الماليين) ، والى زيادة كمية النقـود المتداولة وزيادة الانفاق الكلى (وجهة نظر النقديين) ٠ غير أن النقديين لا يعترفون سوى بالبطالة الاختيارية ومن ثم فان معظم مقترحاتهم لحل مشكلة البطالة تركز على الحـد الأدنى للأجـور ، ودور نقابات العمال واعانات البطالة التى تؤدى الى تفضيل الراحة على العمل ٠ فضلا عن ضرورة توفير المعلومات الكافية عن فرص العمل المتاحة فى سوق العمـل حتى يمكن خفض فترة استمرار البطالة لدى أولئك المتعطلين ٠ ومع ذلك فان هذا التحليل لا يتعارض مع ما يؤمن به أنصار مزج السياسات النقدية والمالية وطالما أن أثر ما يراه النقديون يرتبط بتغير المعروض النقدى وزيادة الطلب الاجمالى فى النهاية ٠ بالاضافة الى أن توقعات حدوث تضخم فى المستقبل فى أعقاب الخروج من أزمة الكساد سوف تؤثر على مستويات الأجور والأسعار مما يؤثر على سوق العمل والخروج من دائرة الـكساد ٠ ....

ويعترف أنصـار استخدام مزيج من السياسات النقدية والمـالية فى معالجة الأزمات بوجود كلا النوعين من البطالة (الاجبارية والاختيارية)

على خلاف كل من النقديين والماليين . ويرجع ذلك الى ايمان فريق أنصار مزج السياسات النقدية والمالية بازدواجية سوق العمل حيث يوجد سوق عمل أساسى يتميز بارتفاع الأجور وجودة العمل وظروفه المناسبة وتحقيقه لآمال وتطلعات العمال فى الرقى والتقدم . وذلك بعكس سوق العمل الثانوية التى تتصف بانخفاض الأجور وسوء ظروف العمل ونوعيته ..الخ. وعلى حين يرى الماليون أن البطالة الاجبارية يقتصر وجودها فى السوق الأول أى سوق العمل الأساسى فان أنصار مزج السياسات يرون امكانية وجود بطالة اختيارية جنبا الى جنب مع البطالة الاجبارية فى هذا السوق نتيجة تفضيل بعض العمال الراحة على العمل بعد تحقيق قدر معين من الاشباع . ويمكن حدوث نوع من البطالة الاجبارية أيضا فى سوق العمل الثانوى فى حالة تقدم ظروف العمل الفنى واستمرار عزوف العمال عن التدريب الراقى وعن تغيير عاداتهم بخصوص العمل . فضلا عن استمرار ضغط النقابات لمنع أصحاب الأعمال من خفض الأجور مما يجعل أصحاب العمل يفضلون خفض معدلات التوظف لديهم والاستغناء عن خدمات العمال وخروجهم الى حيز البطالة الاجبارية . وذلك مع التسليم بوجود البطالة الاختيارية فى هذا السوق أيضا . ولذلك يرى أنصار مزج السياسات أن كل من سوق العمل الرئيسى وسوق العمل الثانوى يكمل كل منهما الآخر . ويقترحون بذل الجهود لتحويل العمال من سوق العمل الثانوى الى سوق العمل الأساسى عن طريق التدريب وتحسين ظروف العمل وتوفير الحوافز المناسبة (١) . ويعنى ذلك أن تتعامل السياسات المالية والنقدية فى النهاية مع كل من البطالة الاجبارية والبطالة الاختيارية فى سوق عمل واحد هو سوق العمل الرئيسى .

(ج) الركود التضخمى :- (Stagfaltion)

وهى الحالة التى تتصف باجتماع كل من التضخم والبطالة أو الركود فى ان واحد فى اقتصاد ما على النحو الذى حدث فى معظم الدول الصناعية خلال السبعينات . اذ أدى ارتفاع المستوى العام للأسعار الى

---

(1) Gail E. Makinen, Money, Banking and Economic Activity, Op. Cit., p. 370.

زيادة الأجـــور ، والتـكاليف ومن ثم انخفـاض الطلب على المنتجات والخدمات ، وزيادة معـدل البطالة فى الوقت الذى مايزال فيه معدل التضخم مرتفعا .

ويمكن بواسطة مزج الأدوات المالية مع الأدوات النقدية التعامل مع هذه الظاهرة بنجاح لا يقل عن ما يحدث عند مكافحة كل أزمة على حدة . اذ بواسطة خفض اسعار الضرائب ، وأسعار الفائدة مثلا تهيئة الظروف المناسبة لدفع الاستثمار الى الزيادة باضطراد وبالتالى الاتجاه بمعدلات البطالة الى الانخفاض دون تغذية القـوى التى تؤدى الى زيادة معـدل التضخم . وفى نفس الوقت فان تقليل حجم المعروض النقدى ، وربط زيادة الانفاق العام بزيادة الدين العام الداخلى وامتصاص جانبا من القوة الشرائية المغذية للتضخم يمكن أن يؤدى الى الخروج من أزمة التضخم .

ويلاحظ أن استخدام مزيج السياسات النقدية والمالية للخروج من أزمة الركود التضخمى يؤدى الى الخروج من الأزمة على مرحلتين تبدأ أولاهما بتحويل الأزمة الى اما الى تضخم فقط أو الى بطالة فقط . ولما كانت البطالة شىء غير مرغوب فيـه وأقل تفضيلا من التضخم فعـادة ما توجه الأدوات المالية والنقدية الى محاربة البطالة وتعقب آثارها حتى تنتهى تماما . أما المرحلة التالية فيتم فيها تعامل الأدوات المالية والنقدية مع أزمة التضخم على النحو الذى أوردناه فى الصفحات السابقة .

وتجدر الاشـارة الى أن بعض الاقتصاديين يرون أن أزمـة الركود التضخمى لا يمكن معالجتها بواسطة أدوات الاقتصاد الكلى المالية أو النقدية . ولابد من اتباع أدوات الاقتصاد الجزئى للتأثير على أسباب حدوث الأزمات التى أهمها اتجاه الأرباح الى الزيادة بسبب السياسة السعرية التى يتبعها كبار المنتجين ، وارتفاع الأجور التى يحصل عليها العمال بسبب ضغط النقابات ، والتغيرات المفاجئة فى المعروض من السلع (مثل البترول) ، والبطالة الهيكلية والنظم الحكومية . بينما يشير البعض الآخر الى أن التجارب العملية قد أثبتت أنه من الأفضل اتباع مزيج أو خليط من ادوات السياسات المالية والنقدية الكلية والجزئية (على المستوى القـومى وعلى مستوى المشـروع) جنبـا الى جنب مع بعض الأدوات الاقتصادية الأخرى مثل سياسات الدخل والأسعار والأجور ، وسياسات

الانتاج والانتاجية ، وازالة القيود التى تفرضها الحكومات على الأسواق المحلية (١) .

وتؤكد وجهة نظر أخرى أن أقصى ما يمكن لخليط السياسات المالية والنقدية عمله فى مواجهة الركود التضخمى هو خفض معدل التضخم فى حالة اتبـاع ادوات انكماشية وذلك بالعمـــل على خفض حجم المعروض النقدى وسرعة تداول النقود (٢) . ولعل هذا الرأى يتفق مع ما سبق أن ذكرناه من أن مزيج السياسات النقدية والمالية لا يؤدى الى الخروج من أزمة الركود التضخمى دفعـــة واحدة بل على مرحلتين . تبدأ أولاهما بمعالجة البطالة نظرا لأن أثر توقعات الأفراد بحدوث زيادات أخرى فى الأسعار فى المستقبل يؤدى الى اطالة أمد التضخم . ولا يتنافى ذلك مع أهمية اســتخدام أدوات أخرى معاونة للسياسات المالية والنقدية ســواء أكانت تستخدم على المستوى القومى أو على مستوى المشروع الفردى .



(1) Bradley R. Schiller, The Economy Today Op. Cit., Chapter 14, PP. 288-291.

(2) Ibid., P. 290.

الفصل السابع

السياسة النقدية والمالية فى الاسلام

تمهيد : -

تعرضنا فى الفصول السابقة للسياسات المالية والنقدية المعاصرة فى اقتصاديات غير اسلامية ووصلنا الى أن هناك جدلا كبيرا ما ينفك يثور بين أنصار السياسة المالية وأنصار السياسة النقدية . اذ يدلى كل فريق بما لديه من حجج وبراهين على فعالية ما يؤيده من سياسات . فضلا عن تقديم بعض الدلائل التى يستدل بها على عدم فعالية السياسة الأخرى . وبطبيعة الحال يجد الفريق الآخر نفسه مضطرا الى الرد والدفاع وتفنيد ما بوجه الى ما يؤيده من سياسات من اداعاءات مختلفة .

ولكى تكتمل الصورة البحثية يجب أن نعرض للسياسات المالية والنقدية كما يراها علماء الفكر الاسلامى اذا ما اتيحت الفرصة لتطبيق الشريعة الاسلامية أو الأخذ بالمذهب الاقتصادى الاسلامى فى دولة ما .

وبناء على ما سبق سوف نتناول فى هذا الفصل دراسة هذا الموضوع فى مبحثين كما يلى : -

المبحث الأول : يخصص لدراسة السياسة النقدية الاسلامية .

المبحث الثانى : نتناول فيه دراسة أبعاد السياسة المالية الاسلامية .

المبحث الأول

السياسة النقدية فى الاسلام

مقدمة :

يقصد بالسياسة النقدية فى المفهوم الاسلامى مجموعة الاجراءات أو القرارات التى يتخذها البنك المركزى الاسلامى لتنظيم وضبط الاصدار

النقدى بما يتناسب مع الهيكل الاستثمارى والانتاجى والاستهلاكى للاقتصاد القومى .

وتتميز السياسة النقدية الاسلامية بأنها سياسة يشترط لنجاحها وحسن تطبيقها تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، كما أنها سياسة محكومة بمعدل التضخم حيث نجد أن الاصدار النقدى الذى يقوم به البنك المركزى الاسلامى يرتكز على اساس تكلفة الاصدار التى تتمثل فى الأثر على المستوى العام للاسعار المحلية . وذلك بخلاف الاقتصاد غير الاسلامى الذى فى ظله يفترض المفكرون النقديون ان تكلفة الاصدار = صفر . اذ أنهم فى هذه الحالة ينظرون الى التكلفة على أساس أنها تكلفة طبع البنكنوت التى تكون غاية فى الانخفاض لدرجة تقترب من الصفر .

وتجدر الاشارة الى ان البنك المركزى الاسلامى ينفذ سياسته النقدية بواسطة البنوك التجارية الاسلامية التى لا تتعامل بسعر الفائد أخذا أو عطاء . كما أن مجالات استثماراتها تكون فى أنشطة مشروعة وفقا للشريعة الاسلامية .

وفى هذا المبحث نتناول بالدراسة البنك المركزى الاسلامى وأهم الأدوات التى يستخدمها فى رسم السياسة النقدية فى المجتمع الاسلامى من خلال علاقته بالحكومة والبنوك الاسلامية العاملة .

أولا : ـ البنك المركزى الاسلامى : ـ

نود ان نشير فى البداية الى أنه لا يجوز أن يكون هناك اقتصاد اسلامى يعمل فيه عدة بنوك اسلامية ويشرف عليها بنك مركزى غير اسلامى كما أنه من غير المقبول ان يكون هناك بنك مركزى اسلامى يتولى الاشراف على بنوك تجارية ربوية أو غير اسلامية .

ولا يخفى على القارىء كذلك ان وظيفة البنك المركزى لا تتجزأ بمعنى أنه لا يكون مقبولا أن يكون فى أحدى الدول بنك مركزى غير اسلامى وبداخله ادارة أوله فرع يتولى الاشراف على البنوك الاسلامية فى المجتمع . اذ أنه فضلا عن وجود ازدواجية فى النظام المصرفى فى مثل هذه الدولة فان مثل هذا الأمر يمكن ان يترتب عليه تعارض السياسات

الصادرة عن جهة مركزية واحدة لها تأثير كبير على الاقتصاد القومى الأمر الذى يمكن ان يؤدى الى عدم وجود استقرار اقتصادى ، والى تعثر تنفيذ الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويلاحظ أنه فى حالة وجود بنك مركزى ربوى وبنوك اسلامية فى اقتصاد واحد أو فى دولة واحدة مثلما هو الحال حاليا فى العديد من الدول الاسلامية تقابل البنوك الاسلامية بمتاعب وأضرار اقتصادية لمركزها المالى وقدرتها على توفير السيولة اللازمة والتوسع فى الاستثمارات . مثال ذلك عندما يطبق البنك المركزى الربوى نسبة الاحتياطى القانونى على البنوك الاسلامية التى لا تحصل مقابل ذلك على فوائد ربوية الأمر الذى يؤدى الى اقتطاع جزء من أموالها القابلة للاستثمار . وذلك فضلا عن الآثار التى تترتب على استخدام البنك المركزى الربوى للادوات والاسلحة الأخرى التى يؤثر بها على النشاط الاقتصادى والمعروض النقدى وامكانية اللجوء الى أسلوب الأوامر أو التعليمات الادارية المباشرة الصادرة الى البنوك الاسلامية للحد من نشاطها حرصا على عدم الاضرار بالبنوك التجارية غير الاسلامية والا تعرض لعقوبات ومضايقات البنك المركزى الربوى .

ويجدر الاشارة الى أنه بصرف النظر عن شكل النظام الاقتصادى المطبق اشتراكيا كان أم رأسماليا فان شرط استقلال البنك المركزى الاسلامى لابد من تحقيقة أيضا فى النظم المصرفية الاسلامية . ويعنى ذلك عدم خضوع البنك المركزى الاسلامى لشىء سوى المبادىء والاصول والقواعد الاسلامية . وبذلك فاننا نفضل القول بأنه لابد من وجود اقتصاد اسلامى يطبق فيه نظاما مصرفيا اسلاميا يعمل فى اطاره بنك مركزى اسلامى وبنوك اسلامية محلية وتطبق فيه سياسات اقتصادية أو نقدية مستمدة من أحكام الشريعة الاسلامية .

ويستفاد مما سبق أن أية مؤسسات مالية أو نقدية أخرى لابد أن تخضع لاشراف البنك المركزى الاسلامى (مثال ذلك شركات التأمين وبورصة الأوراق المالية وشركات الرهون ومنشآت البيع بالأجل .. الخ) . أى أن مثل هذه المؤسسات لابد أن تكون كافة معاملاتها مستمدة من أحكام الشريعة الاسلامية .

وفيما يلى نتناول بالشرح الوظائف المختلفة للبنك المركزى الاسلامى كما ينبغى ان تكون فى اقتصاد اسلامى يتبع نظاما مصرفيا اسلاميا .

(أ) وظائف البنك المركزى الاسلامى : ـ

تختلف وظائف البنك المركزى الاسلامى اختلافا جوهريا عن تلك الوظائف التى يؤديها البنك المركزى غير الاسلامى وان كانت المسميات واحدة . ونوضح كل وظيفة كما يلى :

١ ـ وظيفة اصدار النقود : ـ

من المعروف فى مبادىء النقود والبنوك أن البنك المركزى غير الاسلامى يقوم باصدار نقود ورقية لأغراض التداول أو التبادل وهو ما يمكن يؤدى الى زيادة قدرة البنك المركزى على طرح العملات المختلفة فى التداول بصرف النظر عن اعتبارات الناتج القومى الأمر الذى ينعكس بدوره على الأسعار المحلية وحدوث عدم الاستقرار الاقتصادى فى المجتمع وتعرض الاقتصاد القومى لأزمات كل من التضخم والكساد . ولعل امكانية حدوث ذلك ترجع الى ان الاقتصاديين المحدثين ينظرون الى تكلفة الاصدار النقدى على أنها مجرد تكلفة طبع البنكنوت التى تتجه الى الانخفاض بدرجة كبيرة كما سبق القول .

وفى الاقتصاد الاسلامى يكون هناك محدد قوى على قدرة البنك المركزى على التوسع فى الاصدار الى ما يجاوز الناتج القومى حيث ان التكلفة فى هذه الحالة تتمثل فى معدل التضخم أو معدل الكساد الذى يؤدى الى نتائج اقتصادية ترفضها الشريعة الاسلامية لما يترتب عليها من أضرار بالتوازن الاجتماعى واعتبارات توزيع الدخل القومى . الخ .

وتجدر الاشارة الى أن هناك من الاقتصاديين المسلمين من يرفض الاصدار النقدى الورقى فى صورة بنكنوت ولا يعترف سوى بالنقود المعدنية فقط ، طالما ان البنوك المركزية الربوية قد درجت على التوسع فى الاصدار النقدى دون غطاء وترتب على ذلك أزمات اقتصادية متعددة فى ظل كافة النظم الاقتصادية المطبقة .

ويستشهد اصحاب هذا الرأى بالآيات القرآنية المتعددة « وشروره بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين » سوة يوسف الآية رقم ٢٠ وقوله تعالى : ، « فابعثوا أحدكم بورقهم هذه الى المدينة » سورة الكهف الآية رقم ١٩ والورق هنا يقصد به الفضة ٠ وقوله تعالى « زين للناس حب الشهوات من الذهب والفضة والخيل المسومة والانعام والحرث »٠ سورة آل عمران الآية رقم ١٤ ٠ وهكذا نجد ان الذهب والفضة بما يتميزان به من ثبات القيمة النسبى خليق بأن يؤدى الى وجود نوع من الاستقرار وملاءمة ظروف الناتج القومى وتجنب حدوث الازمات ٠

ويمكن أن نضيف الى ما سبق أن وظائف النقود المختلفة تكون فرصة تحققها فى هذه الحالة أكثر حيث أن النقود المعدنية (الذهب والفضة) لا تستخدم فقط كوسيلة للتبادل وانما تستخدم كذلك كمخزن للقيمة ، وكمعيار للمدفوعات الآجلة ٠ وذلك خلافا لما هو عليه الحال فى الاقتصاديات غير الاسلامية التى أدت فيها النتائج السيئة المترتبة على عدم وجود غطاء للعملة وما يتبعه من حدوث أزمات مختلفة الى مجرد الاقتصار على وظيفة واحدة للنقود وهى كونها وسيلة للتبادل ٠

وفى صدر الاسلام كانت هناك مصلحة أو دار لسك العملة وذلك باشراف القاضى لضمان وجود رقابة محكمة على العيار والوزن الشرعى لقطعة النقود الذهبية أو الفضية ٠ والمقصود بالعيار هو النسبة القانونية بين وزن الذهب أو الفضة الصافى والوزن الكلى لها ، وتهدف الرقابة عليه الى منع الغش او التزييف ووزن المثقال بالنسبة للدينار ٢٥ر٤ جرام وتبلغ النسبة بين وزن الدينار ووزن الدرهم $\frac{٧}{١٠}$ حيث أن الدرهم = ٩٧٥ر٢ جرام ٠

وفى عصر الخليفة الفاطمى احمد بن طولون تم اصدار الدينار الأحمدى نسبة الى اسمه وقام الخليفة بالاشراف عليه وزنا وعيارا ٠ كما اصدرت الدنانير الأخشيدية التى كانت معاييرها متمشية مع معيار الدينار الأحمدى وهو ٩٧٩ر من العيار الألفى أو ما يعادل ٥ر٢٣ قيراط ٠وتشير الوثائق التاريخية الى أن سداد الالتزامات المالية الى بيت المال كانت تتم على أساس تعديل القيمة العددية للنقد الى القيمة الرسمية حسب الوزن٠ وهكذا امكن ضمان المحافظة على قيمة ثابتة الدينار من الذهب ٠

وقد أشار الامام الماوردى فى كتاب الاحكام السلطانية الى أنه « اذا خلص العين والورق (الفضة) من غش المطبوع منها فى السكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه ، المأمون من تبديله وتلبيسه كان هـــو المعتبر فى النقود المستخدمة دون نقار الفضه وسبائك الذهب » .

ولم تكن هناك صعوبة فى تحويل الدينار الى دراهم طالما أنه لم تكن هناك حواجز نقدية تمنع انتقال دراهم الفضة الى مناطق التعامل بالذهب أو دينار الذهب الى مناطق التعـــامل بالفضـــة وفى بداية العصر الاسلامى كان الدينار الذهبى يساوى عشرة دراهم . وفى العصر الأموى ارتفع سعر الدينار الى اثنى عشر درهما . وتوالى ارتفاع قيمة الدينار الى نحو خمسة عشر درهما فى العصر العباسى . أما فى القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجرى فقد صار سعر الدينار ٢٢ درهما .

وفى مصر صدرت فى العصر الأموى النقود النحاسية وكانت أوزانها مقدرة بالقيراط والجرامات وكانت تستخدم فى شراء بعض الاشياء قليلة السعر أو التى يقل سعر بيعها عن درهم أو جزء منه . وقد ظلت العملة النحاسية البيزنطية سارية حتى استبدلت بالعملة الاسلامية المقلدة للعملة البيزنطية . ويلاحظ أنه لم تتوافر بيانات موثوق بها يمكن بواسطتها تحـــديد العلاقة بين الدرهم والفلس أو العملة النحاسية (١) .

٢ - وظيفة بنك البنوك : -

يقصد بوظيفة بنك البنوك كما هو معروف فى مبادىء علم النقود والبنوك قيام البنك المركزى بالمهام التالية : -

- احتفاظ البنوك التجارية بما لديها من فوائض نقدية لدى البنك المركزى .

- لجوء البنوك التجارية الى البنك المركزى لطلب المعونة فى صورة اقتراض .

---

(١) محمد أمين صـــالح - النظام المالى والاقتصاد فى الاسلام - مطبعة جامعة القاهرة - ١٩٨٢

- عمليات المقاصة ٠

- تقديم النصح والرأى والمشورة لمساعدة البنوك التجارية على تجاوز ما يعترضها من أزمات ٠

ولكى يمارس البنك المركزى تلك المهام يقوم باتباع بعض الوسائل أو الأساليب التى تحدد شكل العلاقة بين البنك المركزى والبنوك التجارية٠ ومن أشهر الأدوات المستخدمة ما يلى :

- فرض نسـبة احتياطى قانونى ٠

- عمليات السوق المفتوحة ٠

- تغيير سعر الفائدة ٠

- تغيير سـعر الخصم ٠

- اصدار تعليمات ادارية مباشرة (أساليب كمية) ٠

ويختلف الأمر فى ظل الاقتصاد الاسلامى ، أو فى ظل النظام المصرفى الاسلامى حيث أن التعامل بالفائدة غير جائز أخذا أو عطاء كما سـبق القول ، وهو ما يعانى عدم وجود أية فرصة لاستخدام أداتى سـعر الفائدة أو سعر الخصم للتاثير على أداء البنوك التجارية الاسلامية لوظائفها أو أداء البنك المركزى الاسلامى لدوره كبنك للبنوك الاسلامية ٠وهناك بعض الاختلافات الأخرى فى مجال الاحتياطى القانونى ، وعمليات السوق المفتوحة نوضحها كما يلى : -

(أ) الاحتياطى القانونى : -

تبلغ نسبة الاحتياطى فى ظل النظام المصرفى الاسلامى ١٠٠٪ ، وهو ما يعنى وجود احتياطى كامل لمقابلة الودائع الجارية للأفراد ٠ وذلك خلافا لما هو عليه الحال فى الاقتصـاد الربوى حيث يؤدى الاحتياطى الجزئى الى زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود أو الودائـع المصرفية (الودائع المشتقة) التى يؤدى التوسع فيها الى خلق ضغوط

تضخمية تعوق التنمية الاقتصادية ، لا يختلف أثرها عن أثر التمويـــل بالعجـز ٠

أما فى ظل النظام المصرفى الاسلامى فتنعدم فرصـــة خلق النقود المصرفية وهو ما يعتبر هاما للمحافظـة علاقة سليمة بين المعـروض النقدى والناتج القومى الأمر الذى يفتقد فى حالة الاقتصاد الربوى كما سبق القول٠

ويرى المدافعون عن نظام الاحتياطى الكامل فى النظام المصرفى الاسلامى أن استخدام الاحتياطى الجزئى يترتب عليـه غالبا زيـادة حـدة الأزمات الاقتصادية بدلا من الخروج منها ٠ اذ نجد أنه فى حالة وجود ازمة بطالة أو كساد مثلا تنخفض الودائع الاساسية لدى البنوك المختلفة وهـو ما يؤدى تبعا لنسبة الاحتياطى الجزئى المطبقة الى خفض مقدار الودائع المشتقة أو الثانوية أو النقود المصرفية الأمـر الذى يؤدى الى مزيـد من الكساد أو صعوبة الخروج منه على الأقل ٠ أما فى حالات التضـخم فان المتوقع هو زيادة حجم الودائع لدى البنوك التجارية طالما ان هناك رواج اقتصادى وتبعا لنسبة الاحتياطى الجزئى المطبقة تزيد قدرة البنـــوك التجارية على منح الائتمان ومن ثم صعوبة الخروج من الأزمة ٠

واذا نظرنا الى اعتبارات العدالة الاجتماعية يرى بعض الاقتصاديين المسلمين أن نظام الاحتياطى الكامل يعتبر الكثر عدالة من نظام الاحتياطى الجزئى على أساس أن النقـــود مؤسسة اجتماعية يشترك فى اصـدارها مجموع الأفراد فى المجتمع عندما اتفقوا على منحها صفة القبول العام ومن ثم فانه ليس من العدالة منح البنوك التجـــارية حق اصـدار نقود مصرفية تقدم لهم بأسعار فائدة ربوية ٠

ب ـ عمليات السوق المفتوحة :ـ

يقصد بعمليات الســـوق المفتوحة قيام البنك المركزى الاســـلامى بشراء وبيع الأوراق المالية الاســلامية وهى شهادات الودائع المركـزية ، وشهادات الاقراض المركزى ٠ ونوضح ذلك كما يلى :ـ

١ - شهادات الودائع المركزية :-

يقوم البنك المركزى الاسلامى باصدار شهادات ودائع تعطى لحاملها سهما فى ودائع البنك المركزى لدى البنوك الاسلامية العاملة فى المجتمع. أى أن هذه الشهادات تتمتع برقابة واشراف مزدوج من قبل كل من البنك المركزى الاسلامى والبنك التجارى أو بنك الاستثمار الاسلامى ويؤدى هذا بالطبع الى زيادة درجة الأمان لدى المستثمرين .

اذ يقـوم البنك المركـزى الاسلامى بتخصـيص ما لديه من حصـيلة شهادات الودائع المركزية بين البنوك الاسلامية تبعا لقدرة وكفاءة كل بنك اسلامى فى مجال الاستثمار وهو ما يعنى عدم حصول البنوك الاسلامية التى ينخفض فيهـا معدل العـائد على الودائع المركزية من استثمارها ، على نصيب أو حصة من تلك الشـهادات . ولعـل هذا يؤدى بدوره الى انخفاض المخاطرة التى يتعرض لها المسـتثمرون . وذلك فضلا عن لجوء البنك المركزى الاسلامى عادة الى تنويع الشهادات المصدرة حسب فئـات الاصدار وآجال الاستثمار مما يؤدى أيضا الى زيادة مدى قابلية الشهادات المركزية للتسويق .

ويستطيع البنك المركزى الاسلامى أن يقوم ببيع الشهادات المركزية اذا ما أراد امتصاص ما لدى أفراد المجتمع من نقود وتخفيف حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار الذى يكون مصحوبا بانخفـاض القيمة الحقيقيـة للنقود .

وفى حالات الكســاد يسـتطيع البنك المركزى الاسـلامى شراء أو استرداد الشـــهادات المركـزية من الأفراد مع اعطائهم القيمـة والأرباح المحققة كعائد على الاستثمار . كما يستطيع أيضا اصدار شهادات جديدة بقيمة العائد المستحق لمن يرغب من الأفراد فى اعادة استثمار ما يسـتحق له من ربح . ويساهم بذلك فى تحقيق الرواج الاقتصادى أو رفع مستوى التشغيل الى ما يقرب من مستوى التشغيل الكامل .

٢ - شهادات الاقراض المركزية :-

طبقا لأحكام الشريعة الاسلامية لا يجوز من القروض الا ما هو قرض حسن بدون فوائد . ومن ثم فانه ليس هناك مجال لأية مبررات لتقاضى

أية فوائد ربوية لقوله تعالى « وان تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون ، وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وأن تصدقوا خير لكم ان كنتم تعلمون » سورة البقرة ـ الآيات (٢٧٩ ، ٢٨٠) ٠ ويدل ذلك بصفة قاطعة على عدم جواز تقاضى المقرض لأية زيادة على أصل القرض ٠ وقد قرر المؤتمر الثانى لعلماء المسلمين عام ١٩٦٥ أن الفائدة على كافة أنواع القروض هى من قبيل الربا المحـرم لا فرق فى ذلك بين ما يعـرف بالقرض الانتاجى أو ما يعرف بالقرض الاستهلاكى ٠

وهناك اجماع من جانب الفقهاء على أن « كل قرض جر نفعا فهو ربا» وان كان ذلك لا يمنع من حسن القضاء أو السداد الذى يقوم به المقترض بعد تيسر أحواله عندما يعطى المقرض أصل القرض وبعض من ما أفاء الله عليه لقول رسول الله ﷺ « خيركم أحسنكم قضـاء » ، ولمـا رواه أحمد والبخارى ومسلم عن جابر بن عبد الله قال : « كان لى على رسول الله حق فقضـانى وزادنى » ٠ وواضـح أنه فى مثل هذه الحـالات لا تكون الزيادة مشروطة مسبقا كما أن المقترض يدفعها للمقرض عن طيب خاطر دون طلب أو الزام من جانب المقرض ٠

ولما كانت البنوك الاسلامية تحرص على تطبيق مبادىء الاسلام فى الرحمة والعدالة والتكافل الاجتماعى فانها عادة ما تلجأ الى التوفيق بين رغبات أولئك الموسرين الذين لديهم مال زائد عن حاجاتهم ويرغبون فى الاحتفاظ به فى البنوك الاسلامية دون مقابل أو لكى تنوب تلك البنوك عنهم فى مساعدة المعسرين على تخطى أزماتهم حتى تنصلح أحوالهم ، ورغبات ذوى الحاجة الى الاقتراض من الغير ٠

وهكذا يلجأ البنك المركزى الاسـلامى الى اصدار شـهادات اقراض مركزى يحصل عليها المقرض دون أن يتقاضى أية فوائد أو مقابل ، ويقوم البنك المركزى الاسـلامى بتخصيص تلك الشـهادات لتلبيـة احتياجات المعسرين من النقود ٠ وعـادة ما تلقى مثل هذه الشـهادات قبولا لدى الطرفين خاصة عندما يقوم البنك المركزى بوضـع الضوبط التى تـكفل حسن توجيه تلك المبالغ الى من يستحقونها فعلا ولمنع اساءة استخدامها الذى يمكن أن يحدث طالما أن تلك النقود لا تكلفة لها على الاطلاق ٠ كما

أن البنك المركزى بقبـوله المبالغ من المقرضـين فانه يوفر عليهم تـكلفة تأجير خزائن للاحتفاظ بالنقود فى مكان آمن وأمين ٠

ويلاحظ أن البنك المركزى الاسـلامى يمكن أن يضـمن للمقرض رد القيمة فورا مما يجعل شهادات الاقراض المركزية تتمتع بقدر من السيولة والأمان ٠

الأوراق المالية الأخرى :ـ

يمـكن للبنك المركزى الاسـلامى والبنوك الاسـلامية التى تخضع لاشرافه أن تتضمن محفظة أوراقها المالية ما يلى :ـ

أ ـ أسهم الشركات والبنوك الاسـلامية التى لا تتعـامل بالفوائد الربوية والتى تكون مجالات استثمارها موافقة لأحكام الشريعة الاسلامية ٠

ب ـ أسهم الشركات التى يقوم البنك الاسلامى بتأسيسها أو يشترك فى ملـكيتها مع غيره من البنوك أو الشـركات أو الأفراد ، ولا تتعـامل بالربا أخذا أو عطاء ٠

ج ـ شهادات الودائع فى بنوك أجنبية فى خارج البلاد دون تقاضى فوائد ربوية عليهـا مع مطابقة مجـالات استثمارها لأحـكام الشريعة الاسلامية ٠

أما غير ذلك من السندات التى تتحدد لها فوائد معلومة مسبقا أو شهادات العائد الثابت أو أسهم وسندات الشركات التى تتعامل بالربا ، أو فى مجالات أنشطة غير مشروعة من وجهة نظر اسلامية فلا مجال لوجودها فى اطار النظام المصرفى الاسلامى ٠

ويجدر الاشارة الى ضـرورة وجود سوق اسـلامية للأوراق الماليـة (سوق مال) أو بورصة يحرم التعامل فيها بالربا ، وتستخدم الأدوات المالية والنقـدية المؤثرة على تداول الأوراق المالية فيها بمـا يتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية ٠

٣ ـ وظيفة بنك الحكومة :ـ

والمقصود بوظيفة بنك الحكومة ما يقوم به البنك المركزى الاسلامى من تجميع كافة المتحصلات أو الايرادات الخاصة بالضرائب والخراج والزكاة .. الخ ، وكذا الانفاق من حساب الحكومة لدى البنك على مختلف أوجه الانفاق العام . وبذلك نجد أن كافة مدفوعات الحكومة تخرج من البنك المركزى الاسلامى كما تصب كافة ايرادات الحكومة فيه . وفى هذا الشأن يمكن النظر الى بيت المال فى صدر الاسلام على أنه بنك حكومة حيث تورد اليه كافة متحصلات الزكاة من الذهب والمعادن النفيسة والمجوهرات والحقوق أو الاصول الحقيقية التى يحول عليها الحول (مضى عليها سنة كاملة) مثل الاسهم والأموال المستثمرة ، والأصول النقدية كالنقود ، والودائع الجارية والديون .. الخ .

ويلاحظ أن صافى الدخل الناتج عن أستغلال الثروات المعدنية وتصنيعها يؤول أيضا الى بيت المال مثلما تؤول اليه أيضا كافة متحصلات الصدقات خلاف الزكاة وما ترى الحكومة الاسلامية فرضه من ضرائب مباشرة أو غير مباشرة .

كما أن نفقات الحكومة الاسلامية المتمثلة فى صرف الزكاة فى مصارفها الشرعية للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل ، وغيرها من أوجه الانفاق العام تخرج من البنك المركزى الاسلامى باصطلاح العصر الحاضر المقابل لبيت المال فى صدر الاسلام .

ولا يقتصر الأمر على مجرد المتحصلات والمدفوعات الحكومية ، بل تتضمن وظيفة بنك الحكومة قيام البنك المركزى الاسلامى بتوجيه النصح والمشورة الى الادارة الحاكمة للدولة فيما يتعلق فيما تفرضه من سياسات تجارية واقتصادية تتفق مع أحكام الشريعة الاسلامية .

وذلك فضلاً عن القيام بالاشراف على عمليات تحديد سعر الصرف بين العملات المختلفة والمترتبة على تبادل تجارى مع العالم الخارجى ، وهو ما كان يحدث فى عصور الاسلام الأولى من تحديد علاقة بين الدينار

(الذهب) ، والدرهم (الفضة) كما سبق بيان ذلك فى الصفحات السابقة ٠

وفيما يتعلق بالمعاملات مع العالم الخارجى الذى يتعامل مصرفيا بالربا فان البنك المركزى الاسلامى يستطيع التعامل مع البنوك الأجنبية فى دول أخرى على أساس المعاملة بالمثل بمعنى أن يرفض البنك المركزى الاسلامى تقاضى فوائد ربوية مقابل ما يؤديه من خدمات أو أعمال مصرفية للبنك الاجنبى نظير قيام البنك الأخير بأداء أعمال مصرفية مماثلة لصالح أو نيابة عن البنك المركزى الاسلامى دون تقاضى أية فوائد ربوية ٠

كما يستطيع البنك المركزى الاسلامى اللجوء الى بنك اسلامى فى دولة أجنبية أو الى فرع له فى الخارج لأداء كافة ما يلزم من خدمات مصرفية خارج الحدود ٠

٤ ـ وظيفة المقرض الأخير للجهاز المصرفى : ـ

ذكرنا آنفا ان الاسلام لا يقر سوى القرض الحسن دون زيادة على أصل القرض ومن ثم فان البنك الاسلامى يستطيع اللجوء الى البنك المركزى الاسلامى للحصول على قرض حسن اذا رأى البنك المركزى الاسلامى أهمية منح القرض لحماية حقوق المودعين وحماية النظام المصرفى الاسلامى ٠ وفى مثل هذه الحالة يستطيع البنك المركزى الاسلامى تخصيص كافة ما لديه من حصيلة شهادات الاقراض قصير الأجل الى البنك الذى يرغب فى الاقتراض حتى يتجاوز ما يواجهه من ازمات ، أما اذا رأى البنك المركزى الاسلامى عدم جدوى الاقراض أو عدم كفاية ما لديه من حصيلة شهادات اقراض مركزى فانه لا يمنح البنك الاسلامى شيئا ، بل يستطيع فضلا عن ذلك عدم تخصيص أية متحصلات ناتجة عن شهادات الودائع المركزية لهذا البنك ٠

ويجدر ملاحظة ان البنك المركزى الاسلامى يستطيع بوسيلة أخرى مساعدة البنك الاسلامى الذى يعانى من ضائقة مالية اذا كانت مجالات النشاط التى يستثمر فيها البنك الاسلامى أمواله ذات عائد اجتماعى مرتفع وذلك بمنحه معونة مالية من حصيلة الزكاة المتجمعة لديه باعتبار ان مثل

هذا البنك يدخل فى نطاق الغارمين ، وبعد استيفاء صرف حصيلة الزكاة على أوجه الصرف المحددة فى القرآن الكريم .

(ب) ميزانية البنك المركزى الاسلامى (١) : -

يشتمل جانب الاصول فى ميزانية البنك المركزى الاسـلامى على ما يلى : -

- ودائع مركزية لدى البنوك الاسلامية .
- حسابات اقراض لدى المصارف الاسلامية .
- نقدية بالصندوق .

أما جانب الخصوم فيشمل على ما يلى : -

- حسابات الاصدار .
- شهادات الودائع المركزية .
- شهادات الاقراض المركزية .

ويلاحظ ان التغير فى موارد البنك المركزى الاسلامى الموجودة فى جانب الاصول يؤثر على حجم الودائع المركزية المستثمرة لدى البنـوك الاسلامية التى تخضع لاشراف البنك المركزى الاسلامى .

وتمثل النقدية بالصندوق ما يلزم البنك المركزى الاسـلامى لسداد مدفوعاته النقدية العاجلة دون الخصم على ودائعه .

وفى حالة اثبات المعاملات مع بنوك العالم الخارجى وأفراده نجـد ان الميزانية تصبح كما يلى : -

---

(١) د . معبد على الجارحى - نحو نظام نقدى ومالى اسلامى - الهيكل والتطبيق - مطبوعات الاتحاد الدولى للبنـوك الاسـلامية - ١٩٨١ - البا بالرابع - ص ٦٧ - ٦٨ .

١ - الأصول: -

- اصول اجنبية :

وتشمل على النقد الاجنبى والاستثمارات بواسطة بنوك اسلامية غير مقيمة وتعمل فى دول لا تطبق الشريعة الاسلامية . كما تشمل شـــهادات الودائع المركزية التى تصدرها مصارف مركزية فى النظـــم غير الربوية (الاسلامية) .

- الودائع المركزية لدى البنوك الاسلامية المحلية .

- حسابات الاقراض لدى البنوك الاسلامية المحلية .

٢ - الخصوم : -

وتشمل شهادات ودائع وشهادات اقراض مركزية لدى غير المقيمين

- حسابات استثمار لصالح جهات حكومية .
- شهادات ودائع وشهادات اقراض مركزية لجهات حكومية .
- شهادات ودائع مركزية لدى المصارف المحلية .
- شهادات اقراض لدى البنوك المحلية .
- حسابات الاصدار .

وتوضح بنود الميزانية ان البنك المركزى الاسلامى يستطيع ان يشترى شهادات ودائع صادرة من بنوك مركزية اسلامية فى دول أخرى اسلامية تطبق النظام المصرفى الاسلامى . ويمكن لغير المقيمين الاحتفاظ بشهادات ودائع مركزية صادرة من البنك المركزى الاسلامى فى احدى الدول كوسيلة لاستثمار مالديهم من مطلوب مستحقه على هذه الدولة .

ثانيا : قدرة النظام المصرفى الاسلامى على جـذب أو تجميـــع المدخـــرات : -

تعتمد قدرة أى نظام على جذب المدخرات على عدة عوامل هى : -

- الأمـــان .

- السيولة .
- القابلية للتسويق .
- العائد على الاستثمار .

واذا ما تناولنا مدى توافر هذه العناصر فى ظل النظام المصرفى الاسلامى يتضح لنا ما يلى : -

(أ) الأمان : -

يتحقق عنصر الامان فى النظام المصرفى الاسلامى من خلال تنوع الادوات المالية المتاحة للاستثمار أمام الافراد . اذ تصدر شهادات الودائع متنوعة فى الشكل ، والمدة ، وفى مجال الاستثمار . اذ فى ظل النظام الاسلامى الذى يعتمد على الاستثمار بدلا من الفوائد الربوية يصدر البنك الاسلامى شهادات استثمار مخصص او شهادات استثمار نوعى ، وشهادات استثمار عام وتتنوع الشهادات المصدرة حسب الفئات والآجال ، وهو ما يوفر نوعا من الامان من المخاطرة كما سبق القول .

ويضاف الى ما سبق ان وجود رقابة مزدوجة على الاستثمار من البنك المركزى الاسلامى ، وبنك الاستثمار الاسلامى يؤدى الى توفر مزيد من الثقة للمستثمرين ومن ثم تشجيعهم على التعامل مع البنوك الاسلامية .

(ب) السيولة : -

يترتب على درجة الامان المتوفرة لدى المدخرين والمستثمرين فى ظل النظام المصرفى الاسلامى زيادة دائرة التعامل وتوافر الودائع الاستثمارية لدى البنوك الاسلامية الامر الذى يؤدى الى وجود درجة عالية من السيولة لدرجة ان التجارب الحديثة توضح ان كثيرا من البنوك الاسلامية قد اصبحت تعانى من مشكلة فائض السيولة فى الأجل القصير . ولذلك لجأ المصرف الاسلامى الدولى الى اسلوبين لتجمع فوائض السيولة لدى البنوك الاسلامية فى دول شقيقة هما : -

١ - انشاء صندوق خاص للاستثمار فى السلع والذى تقوم فكرته على أساس استثمار الاموال لمدد مختلفة تتراوح بين يوم واحد وثلاثة أشهر

وتستحق على مدى الثلاثة اشهر التالية حيث يقوم البنك باعادتها الى اصحابها فى مواعيد استحقاقها بعد توظيفها على اسس اسلامية .

٢ - الاستثمار المباشر فى عمليات تجارية عن طريق المرابحة ولفترات يمكن ان تزيد على ثلاثة أشهر . وتعتبر فى هذه الحالة ودائع مخصصة لاستخدامها فى صفقة معينة متفق عليها بين البنك الاسلامى فى الدولة الشقيقة والمصرف الاسلامى الدولى .

وعلى أية حال فان زيادة درجة السيولة تؤدى الى وجود فرصة متاحة لاقتراب القيمة الحقيقية للشهادات المطروحة للاستثمار من قيمتها الاسمية .

ج - القابلية للتسويق : -

تساهم عناصر الامان والسيولة ، وتنوع فئات وآجال الشهادات التى يصدرها البنك المركزى الاسلامى ، فضلا عن تنوع مجالات الاستثمار الى زيادة قابلية الشهادات المصدرة للتسويق واتساع نطاق التعامل باعتبار أن الشهادات المصدرة فى ظل النظام المصرفى الاسلامى تعطى اهتماما كبيرا بتنوع الرغبات واختلاف الدوافع ، والنظرة الى حقيقة الاستثمار .

(د) العائد على الاستثمار فى الودائع المركزية : -

نظرا لأن البنوك الاسلامية هى بنوك استثمار وأعمال فانها تكتسب خبره هامة فى مجال تقييم المشروعات ودراسات الجدوى ونظم الادارة والرقابة .. الخ .

ويعتبر معدل العائد على الاستثمار فى الودائع المركزية معيارا سليما فى خصم قيمة صافى الايرادات المتوقعة لرأس المال للوصول الى قيمته الحقيقية . ويؤدى ذلك الى تفضيل استخدام معدل العائد على الاستثمار كأداة سليمة لتقييم المشروعات والحكم على جدواها . وذلك فضلا امكانية استخدامه فى التخطيط وتخصيص الموارد .

ويؤثر معدل العائد على استثمار الودائع المركزية على الطلب على النقود فى ظل النظام المالى الاسلامى حيث يؤدى ارتفاع هذا المعدل الى تقليل

نفضيل الاحتفاظ بالنقود بغرض التبادل والاتجاه الى اســـتخدامها فى المجالات المختلفة للاستثمار .

ويحدث العكس فى حالة انخفاض معدل العائد على استثمار الودائع المركزية حيث تزيد درجة تفضيل الافراد للاحتفاظ بالنقود بغرض التبادل أو زيادة الودائع الجارية للافراد بالبنوك الاسلامية ، أو زيادة المصدر من شهادات الاقتراض المركزى .

ويجد الاشارة الى ان معدل العائد على استثمار الودائع المركـــزية لا يعتبر سعرا للاقتراض وانما يعتبر المرآة التى ينعكس عليها كفاءة تشغيل عوامل الانتاج المختلفة . ولذلك فان ارتفاع المعدل يشير الى ارتفاع درجة الكفاء فى التشغيل والعكس بالعكس .

ويستنتج مما سبق ان هناك نوع من الثبات النسبى فى تغيرات معدل العائد على استثمار الودائع المركزية يترتب عليه عدم وجود فرصة لتأثير المضاربة فى أسواق المال والنقود فى الأجل الطويل .

ثالثا : ـ كيفية التحول من النظـــام المصرفى الربوى الى النظام المصرفى الاسلامى : ـ

تمهيـد : ـ

سبق ان اشرنا الى ان مقومات النظام المصرفى الاسلامى لا تقتصـر فقط على مجرد عدم التعامل بالفوائد الربوية وانما لابد من وجــود عدة ضوابط اسلامية تحكم عمل كل من البنك المركزى ، والبنوك الاســلامية العاملة ، ونقصد بتلك الضوابط ما توجبه الشريعة الاسلامية من ضوابط فى المعاملات المختلفة ودرجة مشروعيتها وذلك فى اطار اقتصاد اسلامى كامل لا يتجزأ ، ومن هذه الضوابط ما يلى :

ـ الاعتماد على المساهمة فى الانتاج وتحمل نتيجة الاستثمار بصورة المختلفة ، والبعد عن التعامل فى صورة ائتمان او اقتراض بفائدة محدد سـلفا .

- التزام المستثمرين بما توجيه الشريعة الاســـلامية من ضوابط المسلوك فى مجالات الاستثمار المشروعة ، ومن ناحية النظرة الى الربح ، والبعد عن اعلاء او تعظيم المنافع السيكولوجية للافراد والوحـــــدات الاقتصادية ٠

- البعد كلية عن خلق النقود او الودائع المصرفية الثانوية أو المشتقة التى يترتب عليها حدوث ازمات اقتصادية أو عدم استقرار ٠

- العمل على ان تكون حقوق الملكية (رأس المال والاحتيـاطيات) حقوقا عينية للمساهمين والبعد ما امكن على الصور النقدية لهذه الحقوق٠ وذلك باعتبار ان الحقوق العينية تمثل حقوقا على تشغيل فى مجـــالات استثمار حقيقى تقل درجة تأثره بتغيرات الاسعار وخداع النقود ٠

وفى العصر الحديث نجد ان المجتمعات الاسلامية قد سارت شـوطا طويلا فى مجال التعامل فى ظل النظام المصرفى الربوى لدرجـة جعلت منه صورة راسخة مسلما بحتمية وجودها رغم ما تعانى منه تلك المجتمعات من أزمات ٠

ونظرا لما تلعبه التعاليم والشرائع السماوية من دور لا ينبغى اغفاله فى مجال القيم الثقافية والاجتماعية ، والنظرة الى العمل والانتـــاج والاستثمار والارباح والفوائد الربوية فقـد اتجهت بعض الـدول الى انشاء بنوك تعمل وفقا للشريعة الاسلامية ، كما قامت بعض البنوك الأخـــرى الربوية بانشاء فروع للمعاملات الاسلامية مستقلة فى ميزانياتهـــا عن ميزانيات المراكز الرئيسية ، وميزانيات الفروع الأخرى ٠ بينما لم تستطع دول اسلامية اخرى ان تخوض التجربة لاسباب منها :

١ - ان انشاء البنوك الاسلامية سوف يحرم ميزانية الدولة من تقاضى فوائد على المبالغ المودعة فى بنوك الولايات المتحدة الامريكية وكندا وبعض الدول الاوربية ٠

٢ - تحول الاعتبارات السياسية دون امكانية سحب كافة الودائـــع المملوكة للدول الاسلامية فى البنوك الاجنبية بالخارج ٠

٣ - صعوبة اغلاق البنوك التجارية الربوية التى تعمل حاليا فى تلك الدول . اذ يتطلب الامر تصفيتها أو تحولها الى بنوك اسـلامية وذلك يتطلب فترة طويلة من الزمن لكى يحدث هذا التحول فضلا عن صعوبة الفصل بين ما تكون من أصولها وخصومها من مصادر ربوية ومالا يعتبر كذلك .

وهكذا نجد أنه بالنسبة للدول الاسلامية التى ترغب حاليا الى التحول الى تطبيق نظام مصرفى اسلامى أن تتخذ من الاجـراءات التمهيدية والتدريجية ما يهىء الظروف لنجاح تطبيق هذا النظام دون عوائق .

ويمكن تلخيص أهم الخطوات الواجب اتباعها فيما يلى : -

(أ) تحويل البنوك التجارية الربوية الى بنوك استثمار وأعمال .

(ب) انشاء بنك مركزى اسلامى يطبق الاسس والادوات التى تتفق مع الشريعة الاسلامية .

(جـ) تصفية الدين العام الناشىء فى ظل الاسس الربوية .

(د) التحصيل الاجبارى للزكاة ، والضرائب الاخرى .

(هـ) تشجيع الاستثمار العام والخاص فى اطـار برنامج لاعادة هيكلة الانتاج القومى ونتناول توضيح ما سبق كما يلى : -

(أ) تحويل البنوك التجارية الى بنوك استثمار وأعمال : -

يمكن البدء بتحويل البنوك التجارية الحالية الى بنوك استثمار وأعمال تباشر مهام الاستثمار المباشر من خلال المشاركة ، او المضاربة ، أو المرابحة ، وهى الصور الشائعة الاستخدام فى البنوك الاسلامية حاليا كما سنوضح ذلك تفصيلا فيما بعد .

ولما كان ذلك من الصعوبة تنفيذه مرة واحدة فاننا نفضـل ان يتم استخدام صورة المشاركة كخطوة أولى مع العمل على اتباع اسـاليب التدريب التحويلى للثروة البشرية لدى البنوك التجارية للاستفادة بهـم فى

العمل فى البنوك الاسلامية بعد تعريفهم على النظرية الاقتصـــادية فى الاســـلام ٠

ولا يخفى أنه فى ظل بنوك الاستثمار المقترحة لا ينبغى التعـــامل بالربا أخذا أو عطاء ويعنى ذلك عدم جواز اشتراط سعر فائدة محـــــدد مسبقا كعائد على الاستثمار ٠ ويلاحظ أيضا ان دلك يتطلب وجـــود هيئة للرقابة الشرعية تراقب كافة أوجه الاستثمار ، وكافة المعـــاملات المالية والتجارية الأخرى للتأكد من توافقها أو عدم تعارضها مع الشريعة الاسلامية وتتحمل هيئة الرقابة الشرعية فى هذه الحالة مسئولية الاقـــرار أمام الله والناس بأن الاسلوب المتبع فى الاستثمار ومجالات النشاط مطـــابقة أو موافقة لما تقضى به الشريعة الاسلامية ٠

(ب) انشاء بنك مركزى اسلامى : -

يتطلب الاشراف على البنوك الاسلامية العاملة ورسم السياسة النقدية والائتمانية انشاء بنك مركزى اسلامى يؤدى كافة الوظائف التى سبق لنا شرحها فى الصفحات السابقة ٠ ويمكن فى فترة التحول قيـــــام البنك المركزى بأداء بعض وظائف البنك المركزى الاسلامى ٠

وأهم الاجراءات الوجب الاخذ بها :

- تطبيق نظام الاحتياطى الكامل بصورة تدريجية ٠ اذ ان ذلك يمكن أن يؤدى الى القضاء التدريجى على النقود أو الودائع المصرفية الثانوية أو المشتقة كما سبق القول ٠

- اصدار شهادات الودائع المركزية ٠

- اصدار شهادات الاقراض المركزية ٠

- اصدار تعليمات الى البنوك بضرورة تصفية الودائع المشتقة خلال فترة زمنية تتفق مع ظروف كل بنك ٠

- التوقف عن منح القروض الربوية ، والسماح فقط باعطاء ما هو قرض حسن ، وفقا لنظام شهادات الاقراض المركزية المشار اليها آنفا ٠

- العمل على احلال عملات معدنية ذات غطاء محـــل العمـــلات الورقية التى لا غطاء لها لمنع الأضرار أو المســــــاوىء التى اوضحناها فيما سبق ٠

(ج) تصفية الدين الربوى العام : -

يتطلب التخلص من الدين العام الربوى وجـــود موارد مالية كافية ويمكن الحصول على هذه الموارد المالية بواسطة اعادة توزيع الملكية بين القطاع الخاص ، كما يلزم اتباع سياسة نقدية ملائمة للمستوى العام للأسعار بواسطة البنك المركزى الاسلامى وذلك فضلا عن امكانية مساهمة حصيلة الضرائب والصدقات فى هذا الشأن ٠

(د) التحصيل الاجبارى للزكاة : -

يعتمد النظام المالى الاسلامى فى جوهره على الزكاة كفريضة مالية وتعبدية لها مصارف شرعية محددة فى القرآن الكريم وباعتبارها تفرض على الدخول فانها اكثر عدالة من نظم الضرائب غير المباشـرة ٠ كما ان ضرورة فرضها على الثروات العاطلة يؤدى الى منع الاكتناز والتشـجيع على الاستثمار الذى هو عماد انشطة البنوك فى ظل النظـــام المصرفى الاســـلامى ٠

ويتطلب الامر فى معظم الدول الاسلامية تعديل الدستور والقوانين التى تنظم أمور الضرائب واعتبار الزكاة ضريبة واجبة ومقننـــة والنص على حتمية استخدامها جنبا الى جنب مع الضرائب كوسيلة لاعادة توزيع الدخل القومى وتحقيق التكافل الاجتماعى ٠

ويلزم لما سبق تدريب كافة العاملين بأجهزة الضـــرائب على اسس حساب وجباية الزكاة على كافة الثروات والدخول والانشطة مهما تنوعت ٠

(هـ) تشجيع القطاع الخاص والاستثمار المباشر وتغيير هيكل الانتاج:

تستطيع الدول الاسلامية تشجيع الاستثمار والقطاع الخاص الانتاجى باعتبار ذلك ملائما لظروف النظام المصرفى الاسلامى من خلال اعطـــاء القطاع الخاص الحوافز المناسبة وتراخيص أو امتياز البحث عن البترول

والمعادن والثروات الطبيعية . كما تستطيع الدولة تشجيع القطاع الخاص على التعامل مع البنوك الاسلامية والاقبال على شراء شهادات الاستثمار المخصص . كما يمكن ان تتجه الدولة الى بيع حقوق ملكيتهـــا فى بعض الشركات الصناعية والزراعية الى القطاع الخاص .

ولما كانت أهداف التنمية الاقتصادية يمكن ان تتحقق من خلال زيادة معاملات الافراد مع البنوك الاسلامية فى صورة استثمار مباشر أو شـراء شهادات الاستثمار المخصص أو شهادات الودائع المركزية التى يصـــدرها البنك المركزى الاسلامى فان دور القطاع العام يتجه الى التضاؤل فى ظل النظام المصرفى الاسلامى . وذلك فضلا عن ان الدور الهـــام الذى تلعبه الزكاة فى اعادة توزيع الدخل القومى وحفظ التوازن الاجتمـــاعى يســاهم أيضا فى نفس الاتجاه .

وغنى عن البيان أن تطبيق النظام المصرفى الاسلامى يتطلب نوعــا من اعادة هيكلة الانتاج القومى بحيث يحدث اعادة تخصيص لمـوارد الدولـة ترتكز على زيادة نصيب القطاعات السلعية والخدمية الانتاجية ، وتضاؤل وزن القطاعات التجارية ، والانشطة الطفيلية .

ثالثا : البنوك الاسلامية :ـ

تمهيد :ـ

رغم أن النظام المصرفى الربوى قد جرى العمل على اساسه فى كافة الدول العربية والاسلامية فترة طويلة من الزمن الا ان ما تمخض عنه التطبيـق من مشاكل وازمات اقتصادية متعددة وعدم توافق المعاملات الربوية مـــع ما أستقر فى وجدان الشعوب العربية والاسلامية من أخلاق اســـلامية تنبذ استغلال الانسان لأخيه الانسان . كما ترفض الحصول على أموال دون جهد أو استثمار أو أية وسيلة مشروعة ، مهدت الطريق الى انشاء بنوك اسلامية .

ولذلك لاقت فكرة انشاء بنوك تتعامل وفقـا لأحـكام الشريعة الاسلامية ترحيبا كبيرا من أبناء الدول العربية والاسلامية فى جميع أنحاء العالم ، وأنشئت العديد من البنوك الاسلامية وفروعها فى العديد من تلك الدول.

كما لجأت بعض البنوك الربوية الى انشاء فروع للمعاملات الاسـلامية خصصت لها موازنة مستقلة عن موازنة البنك الربوى .

وفى هذه الصفحات نتعرف على أهم السـمات التى تميز البنوك الاسلامية عن غيرها من البنوك الربوية . كما نتناول بالشـرح الطرق المختلفة للتعامل بين الافراد والبنوك الاسلامية ، ثم نتعرف على أصول وخصوم ميزانية البنك الاسلامى .

ونتعرض بعد ذلك لدراسة أهم المشاكل التى تواجه البنوك الاسلامية فى الوقت الحاضر . وفى ختام هذه الدراسة نتعرف على أوضاع البنوك الاسلامية العاملة فى مصر .

(أ) الفرق بين البنوك الاسلامية والبنوك الربوية : -

يجدر الاشارة فى البداية الى ان البنوك الاسلامية ليست فقط مجرد بنوك لا تتعامل بالربا أخذا أو عطاء بل ان هناك العـديد من الفروق الجوهرية التى تميز بينها وبين البنوك الربوية نوضحها فيما يلى : -

١ - البنوك الاسلامية فضلا عن عدم تعاملها بالفوائد الربوية فانها بنوك تبنى معاملاتها على اساس من العقيدة الاسلامية . وبذلك فهى بنوك لا تتعامل ، الا فى معاملات مشروعة من وجهة نظر اسلامية . اذ لا تتعامل هذه البنوك فى الخمر أو ادارة حانات الفجور أو طهى وبيع لحوم محرمة كالخنزير والميتـة والدم ، وما أهل لغير الله بـه ، والمنخفضة ، والموقوذة ، والمتردية ، والنطيحة ، وما أكل السبع ، وما ذبح على النصب ، وغيرها من صور الطعام الفاسد . كما لا يعقل ان تتعامل البنوك الاسـلامية فى ادارة نوادى القمار ، أو نوادى الفيديو التى تعرض أفلام الفجور والمجون .

٢ - لا يسعى البنك الاسلامى الى تعظيم الارباح بقدر ما يسعى الى تعميق القيم الروحية وتحقيق المصالح الاجمالية للمجتمـع الاسـلامى ، وتحقيق التكافل الاجتماعى .

ولعل هذا الفرق مستمد من خاصية قيام الاقتصاد الاسـلامى على الاسس الاسلامية وليس الاسس النفعية . اذ ان الاسلام لا يعـادى الارباح

ولكنه فى نفس الوقت لا يسمح بالاستغلال والطبقية ، والثراء الفاحش الذى يؤدى الى الترف الذى هو مفسدة للنفوس ومهلكة للحضارات .

٣ - يهتم البنك الاسلامى بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحسن تخصيص الموارد المادية والبشرية بما يتفق مع مصلحة الافراد ، وزيادة الطاقات الانتاجية ، ودعم البنية الاساسية ، وزيادة مستوى التشغيل فى المجتمع على نحو يؤدى الى عدم وجود بطالة فى المجتمع . وذلك فضلا عن تحقيق التوازن او الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى بالاعتماد على الذات دون تبعية اقتصادية او اجتماعية لأى دولة اجنبية .

٤ - يعتمد البنك الاسلامى بشكل رئيسى على الاستثمار المباشر أو الاستثمار بالمشاركة مع الغير ، والقروض الحسنة ، وعمليات تأجير الاصول . وذلك فضلا عن النماذج أو الطرق الاخرى المشروعة كالمرابحة ، والمضاربة الشرعية .. الخ .

ويعتبر العائد على الاستثمار بمثابة الحافز للمستثمر فى البنوك الاسلامية والبديل الهام لسعر الفائدة المعمول به فى البنوك التجارية الربوية .

٥ - تسعى البنوك الاسلامية الى تحقيق عدالة توزيع العائد الاستثمارى بما يتناسب مع تعظيم العائد الاجتماعى للاستثمار ، كما تشجع المشروعات التى تساهم فى تنمية أو زيادة الدخل القومى ، وحسن توزيعه . وذلك فضلا عن القيام بتجميع الزكاة وصرفها فى الاوجه الشرعية لصرفها .

ويلاحظ أن عدم قيام البنوك الاسلامية بتمويل انتاج أو تجارة السلع الكيماوية او المظهرية يساهم بطريقة مباشرة فى حماية المجتمع الاسلامى من فوارق الطبقات وآثارها السلبية على التنمية وتوزيع الدخل القومى ، وسوء تخصيص الموارد .

(ب) اساليب الاستثمار فى البنوك الاسلامية : -

يعتمد البنك الاسلامى على اساليب استثمار مميزة عما يحدث فى البنوك الربوية منها الاستثمار عن طريق المشاركة ، والاستثمار فى عمليات

المرابحة ، وعمليات المضاربة ، والتأجير • ونتناول فيما يلى توضيحا لكافة الصور المذكورة للاستثمار •

١ – المشاركة : –

يقوم هذا الاسلوب على مشاركة العميل فى عمليات تجـــارية أو صناعية ، او زراعية او انشطة مهنية أو حرفية • ويمتد نطاق المشـــاركة ليشمل المشاركة فى رأس المال (التمويل) وفى الادارة وفى الارباح وفقا للاسس التى يتفق عليها الشركاء (البنك والعميل) •

وبعد انتهاء عملية المشاركة يتم توزيع العائد بين الطرفين سواء أكان ربحا أم خسارة وفقا لما اتفق عليه فى عقد المشاركة • وذلك بعد اســتبعاد نسبة من الارباح نظير القيام بعملية الادارة والعمل •

ومن صور المشاركة الاسلامية تلك المشاركة التى تنتهى بتملك العميل للمشروع بالكامل والتى تأخذ اشكال ونماذج متعددة مثل :

– اتفاق البنك مع العميل على تحديد حصة كل منهما فى رأس المال على ان يتم بيع حصة البنك الى العميل بعقـد جديد بعد انتهاء المشاركة • ويكون للبنك الحق فى بيع الحصة الى الشريك او الى الغير • كذلك يكون للعميل حق بيع الحصة الى البنك او الى الغير •

– يشترك البنك مع احد العملاء فى تمويل أحد المشروعات كليا أو جزئيا ويتفق الطرفان على ان يحصل البنك على حصــــة معينة من صـــافى الارباح وان يخصص الباقى كله أو جزء منه لسداد قيمة ما دفعه البنك من تمويل مبدأى لكى تؤول ملكية المشروع الى العميل بعد ذلك •

– يشترك البنك الاسلامى واحد العملاء فى ملكية احـد المشروعات ويقدمان معا التمويل فى صورة اسهم ثم يقوم العميل كل فترة بشراء بعض اسهم مساهمة البنك حتى تنتقل الملكية بالكامل من البنك الى العميـــل بمفرده •

٢ - المضاربة : -

ويقصد بالمضاربة قيام أحد الافراد بالاتجار فى مال فرد آخر على ان يحصل الاخير على نصيب مما يتحقق من ارباح ٠

ويسمى الشخص الذى يقوم ببذل المجهود أو العمل بالمضـــارب الذى يقوم بالاستثمار طبقا لما يتفق عليه مع رب المال ٠

ويلاحظ أنه فى حالة الخسارة لا يتحمل المضارب شىء منهـا اذ يكفى عدم حصوله على مقابل ما بذل من جهد أو عمل ٠ وذلك مالم يتضح لرب المال أن المضارب قد قصر أو أهمل ، أو خالف شروط عقد المضاربة ٠ اذ فى مثل هذه الحالات يضمن المضارب الخسارة المحققة ٠

ويجدر الاشارة الى ان عقد المضاربة يمكن ان يتضمن نصا يخـــول للمضارب صلاحية اختيار مجال النشاط التجارى أو نمط الاستثمار المناسب قال صاحب المال ٠ وذلك اعتمادا على خبرة ومهارة المضارب ٠ وقد يكون عقد المضاربة متضمنا لنص يقصر مجال المضاربة على نشـــــاط معين أو مشروع بالتحديد ٠

٣ - المرابحـــة : -

وهى عملية بين طرفين أولهما البنك الاسلامى صاحب رأس المال (ممول) ، وثانيهما المشترى ويسمى المرابح ٠

وتبدأ المرابحة بطلب المشترى (المرابح) من البنك شراء سلعة أو توفير خدمة معينة موجودة فى الاسواق ٠ وفى هذه الحالة يقـــوم البنك بشراء السلعة لنفسه اولا ثم يضيف الى السعر الذى اشراها بموجبه مبلغا اضافيا يمثل عائد المرابحة ويحصل على القيمة الجـــديدة من المشترى (المرابح) ٠ وعادة ما يحدث ذلك بالنسبة للبيوع الاجلة وهكذا يوجـــد ثلاثة عقود فى بيع المرابحة هى : -

- عقد يمثل الوعد بالشراء من جانب المشترى او المرابح ٠

- عقد يمثل الوعد بالبيع من جانب البنك ٠

- عقد بيع المرابحة من البنك الى المشترى بعد ان يكون البنك قد أصبح مالكا للسلعة أو الخدمة التى يريدها المشترى .

٤ - المتاجرة : -

طبقا لهذا النوع من المعاملات يقوم البنك بشراء سلع ثم اعادة بيعها جملة أو تجزئة ويحصل البنك فى هذه الحالة على ربح يتمثل فى الفرق بين سعرى الشراء والبيع .

وقد استحدثت البنوك الاسلامية اسلوبا جديدا للمتاجرة يتمثل فى قيام البنك بالاتفاق مع احد التجار على ان يشترى البنك سلعة معينة منه ثم يقوم التاجر ببيع السلعة فى السوق لحساب البنك وبسعر التجزئة . وبذلك يتحصل البنك على ربح يتمثل فى الفرق بين ثمن الشراء الذى دفعه للتاجر وثمن البيع الذى قام التاجر بالبيع على اساسه لحساب البنك .

٥ - التأجير : -

يقوم البنك الاسلامى بشراء الاصول أوالمعدات والآلات الصناعية أو السفن والطائرات .. الخ ثم يقوم بتأجيرها الى من يستخدمونها من المصانع أو المنتجين مقابل دفع اقساط محددة للبنك . وقد تؤول الملكية فى نهاية عقد التأجير الى المستأجر اذا رغب فى ذلك .

وبذلك نجد ان اسلوب التأجير يعتبر وسيلة استثمار مرنة ومناسبة لعملاء البنوك الاسلامية .

٦ - الاوراق المالية : -

يقصد بالاوراق المالية كل من الاسهم والسندات التى يمكن تداولها فى سوق المالية والتى عادة ما تشتمل عليها محفظة البنك .

ويمكن للبنك الاسلامى التعامل فى الاسهم المصدرة من شركات استثمار اسلامية أو اسهم بنوك اسلامية أخرى ، وكذلك الشركات التى يقوم البنك الاسلامى بتأسيسها بمفرده أو بالمشاركة مع الغير . وذلك

فضلا عن أية شركات أخرى لا تتعامل بالربا وان يكون مجال نشـــاطها مشروعا طبقا لمبادىء الشريعة الاسلامية ٠

ويعتبر من الاوراق المالية الاسلامية التى يجوز للبنوك الاســلامية التعامل فيها شهادات الايداع المحلية والاجنبية لدى البنوك التى لا تحـدد لها فائدة ثابتة مشروطة وتستخدم فى تمويل انشـطة مشروعة من وجهة نظـر الشريعة الاسلامية ٠

ومما سبق يتضح ان السندات ذات العائد الثابت والمحدد مسبقا يحرم على البنوك الاسلامية التعامل فيها طالما ان عائدها يمثل نسبة ثابتة من المال وليس ربح غير معروف أو محدد عند بدء الاستثمار ٠

وينطبق الحكم السابق على شهادات الاستثمار او الايداع ذات العائد الثابت التى تعتبر من قبيل الربا فضلا عن عـدم معرفة نوع النشـاط الذى تستثمر فيه وهل هو حلال أم حرام وفقا للشريعة الاسلامية ٠

ويشترط لتعامل البنوك الاسلامية فى تداول الاوراق المالية وجـود سوق مالية اسلامية تتداول فيها اسهم الشركات الاسلامية والتي تتبـــع اساليب اسلامية فى الاستثمار وتستثمر اموالها فى انشطة مشروعة وفقـــا لأحكام الشريعة الاسلامية ٠

٧ ـ الاستثمار المباشر : ـ

وهو الاستثمار الذى يمتلك بموجبه البنك الاســلامى المشروع الذى يقوم بتاسيسه وادارته ٠ ويلاحظ عدم انفصال عائد هذا الاستثمار المباشر عن عوائد المشاركة الموزعة على المودعين وذلك على اســاس ان البنك قد استخدم اموال المودعين فى انشاء المشروع ٠

ويقوم جهاز الخبراء لـدى البنك الاسلامى باعداد دراسات الجـدوى الاقتصادية للمشروع المقترح والتاكد من عـدم مخالفة النشاط او المنتجات للشريعة الاسلامية ، وتعظيم المصلحة الاجتماعية وخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومطابقة نوع الاستثمار للاولويات الاسلامية ٠

٨ ـ الاقراض : ـ

يستطيع البنك الاسلامى تخصيص جزء من مـوارده للقروض دون فائـدة (قرض حسن) مع وضع ضوابط أو قواعـد تنظم مبررات وحالات الاقراض · ويفترض ان اخلاق المسلم لن تجعله يقترض دون حاجة حقيقية · ومن ثم فانه لا يكون هناك مجالا للخوف من زيادة الاقبال على القروض دون تحمل اعباء او تكلفة للاقتراض مثلما هو الحال فى البنوك الربوية ·

ويمكن للبنوك الاسلامية اعطاء اولوية فى الحصـول على القـروض لأولئك الذين سوف يستخدمون قيمة ما اقترضوه فى اقامة المشـــروعات الانتاجية الصغيرة التى توفر لهم مصدر كسب دائم او تؤدى الى تحســين مستوى معيشتهم ·

٩ ـ الودائع تحت الطلب : ـ

ويقصد بذلك الحسابات الجارية التى يفتحهـــا البنك الاســـلامى لعملائه حتى يتمكنوا من ايداع اموالهم بالبنك دون الحصول على أيــة فائدة أو عائد · ويمكن لاصحاب الحسابات استخدام دفاتر الشيكات فى دفـــع مصروفاتهم أو التزاماتهم المحلية والخارجية ويحصل البنك الاسلامى فى هذه الحالة على عمولة أو مقابل ما يتحمله من أعباء ادارية ·

ونظرا لالتزام البنك الاسلامى برد المبلغ المودعـــة فى اى وقت الى العميل فانــه يجب ان يكون الاحتياطى كاملا (١٠٠٪) وليس جزئيـا كما سبق ان تناولنا ذلك فى الصفحات السابقة ·

١٠ ـ الخدمات المصرفية الأخرى : ـ

ومن أمثلة الخدمات المصرفية الجائزة شرعا فتح حسابات الاعتماد ، وخطابات الضمان ، وبيع النقد الاجنبى ، وتبادل الخدمات مع بنـــوك اجنبية أو التعامل مع المراسلين ويتطلب ذلك الاحتفاظ بودائع غير ربوية لدى البنوك الاجنبية أو لدى المراسلين على اساس المعاملة بالمثل أو دفـع التكلفة الادارية لما تقوم به تلك البنوك والمراسلين من خدمات ·

ومن الخدمات الاخرى أيضا أعمال امناء الاستثمـــار ، وقبـــول الاكتتابات من الافراد والهيئات فى اسهم الشركات تحت التأسيس ، ومثل تأجير الخزائن للعملاء وحفظ الامانات ، والتحويلات الى الداخل والى الخارج . والتعامل بالكمبيالات الداخلية والخارجية دون خصمها مقابل فوائد .

أما عمليات الكامبيو فقد اشترط الفقهاء لصحتها المثلية ، والحلول ، والتقايض فى المجلس وذلك فى بيع الجنس بجنسه ، أما فى حـــالة بيع أحد الجنسين بآخر مثل بيع الذهب بالفضة أو العكس فيشترط لصحتهـــا شرطى الحلول والتقايض فى المجلس .

ويجدر الاشارة الى ان هناك بعض الآراء الصادرة عن بعض علماء الدين الاسلامى المعاصرين تجيز تعامل البنوك الاســـلامية فى السندات للضرورة وكذلك ما يتعلق بالمعـــادلات المصرفية مع العالم الخـــارجى على أساس ان الضرورات تبيح المحظورات .

وفى اعتقادنا انه فى حالة وجود بنك اسلامى ذو مركز مالى قوى فانه يستطيع فرض الاسلوب الذى يراه متفقا مع الشريعة الاســـلامية على غيره من البنوك الربوية سواء فى الداخل او فى الخارج ، ومن ثم لا يكون هناك ما يدعو الى التمسك بأهداب الآراء التى تجيز ما تحرمه الشريعة الاسلامية تعللا بأحكام الضرورة .

(ج) ميزانية البنك الاسلامى :

تشتمل ميزانية البنك الاسلامى فى جانب الاصول على : -

١ - ما يقابل تغطية الاحتياطى الكامل للودائع الجارية وهو النقدية بالخزينة والتى تتضمن بالاضافة الى ذلك ما يكون لازما للنفقات الجارية للجهاز الادارى للبنك .

٢ - مساهمة البنك فى مشروعات الاستثمار المباشر .

٣ - حسابات المشاركة فى الارباح وتشمل : -

– المضاربة .

– المرابحة .

– المشاركة مع العملاء فى الانشـــطة التجارية او الصناعية أو الزراعية .. الخ .

أما جانب الخصوم فيشتمل على : –

١ – الودائع الجارية (تحت الطلب) .

٢ – الودائع المركزية (الواردة من البنك المركزى الاسلامى) .

٣ – ودائع الاستثمار المخصص .

٤ – شهادات الاستثمار المخصص .

٥ – ودائع استثمار عام (غير مخصص لنشاط أو مشروع معين) .

٦ – شهادات استثمار عام (غير مخصص) .

٧ – ودائع مشاركة فى الارباح .

٨ – شهادات مشاركة فى الارباح .

٩ – ودائع ايجارية .

١٠ – شهادات ايجارية .

ومن ذلك يتضح ان جانب الخصوم يشتمل على مصادر الحصول على أموال البنك الاسلامى – باستثناء الودائع الجارية – التى ترد لاصحابهـا عند الطلب ويمكن نقل ملكيتها من مودع الى آخر .

كما يتضح ان هناك وسيلتين للحصول على اموال البنك تتمثـــل الاولى فى تكوين الودائع بينما تتمثل الاخرى فى بيع شـهادات الودائع كما يلاحظ ان بعض الودائع يحصل عليها البنك الاسلامى مما يخصصه لها البنك المركزى الاسلامى .

ونعرض فيما يلى تبـــويب ميزانية بنـك فيصـــل الاسلامى المصرى كما وردت فى التقرير السنوى لمجلس ادارة البنك عن عام ١٤٠٠ هجرية الموافق ١٩٨٠ ميلادية .

الاصول :

١ - نقدية بالصندوق ٠
٢ - بنوك ومراسلون ٠
٣ - استخدامات قصيرة الاجل ٠
٤ - عمليات المشاركة والمضاربات والاستثمار ٠
٥ - اراضى ومبانى البنك ٠
٦ - ارصدة مدينة أخرى ٠
٧ - أثاث وتجهيزات (بعد الاستهلاك) ٠
٨ - مصروفات تاسيس (بعد الاستهلاك) ٠
٩ - مصروفات ايرادية مؤجلة (بعد الاستهلاك) ٠

- حسابات نظامية : وتمثل التزامات العملاء عن اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخلافه ٠

الخصوم : -

١ - حسابات الاستثمار والجارى والتوفير ٠
٢ - بنوك ومراسلون ٠
٣ - صندوق الزكاة ٠
٤ - مخصص مخاطر عمليات المشاركات ٠
٥ - ارصدة دائنة أخرى ٠
٦ - رأس المال المدفوع ٠
٧ - اقساط مدفوعة مقدما من رأس المال ٠
٨ - احتياطى عام ٠
٩ - صافى الربح ٠

- حسابات نظامية : وتمثل التزامات البنك عن اعتمادات مستندية وخطابات ضمان وخلافه ٠

أسس اعداد الميزانية : -

(أ) يعتمد البنك على مبدأ التكلفة التاريخية للتقويم .

(ب) الاعتماد على سعر الصرف المعلن من البنك المركزى المصرى فى تاريخ اعداد الميزانية كأساس لتقويم قيمة كل من الاصول والخصوم .

(ج) الاعتماد على الاستثمار فى مجالات الاستثمار المباشر منفردا أو بالتعاون مع الغير (مشاركة او مرابحة) . وذلك بالاضافة الى اسلوب المضاربة الشرعية .

(د) المشاكل التى تواجه البنوك الاسلامية فى الوقت الحاضر : -

تواجه البنوك الاسلامية الموجودة حاليا فى بعض الدول الاسلامية وغير الاسلامية بعض المشاكل التى تؤثر على أدائها الاقتصادى وقدرتها على منافسة البنوك الربوية الأخرى .

ويمكن ايجاز أهم المشكلات فيما يلى : -

١ - مشاكل ترجع الى عدم وجود بنك مركزى اسلامى : -

وتتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلى : -

(أ) الزام البنك المركزى الربوى البنوك الاسلامية العاملة بايداع نسبة من صافى حسابات الاستثمار والودائع تحت الطلب فى البنك المركزى مقابل فائدة . ولا يخفى أن البنك الاسلامى يرفض الحصول على هذه الفائده الأمر الذى يؤدى الى اقتطاع جزء من موارد البنك الاسلامى وبقائه دون استثمار وهو ما يمثل ميزانية هذا البنك .

(ب) ينظر البنك المركزى الربوى الى البنك الاسلامى على أنه بنك تجارى تنطبق عليه القواعد المصرفية العادية وأهمها :

- الالتزام بعدم زيادة مساهمة البنك فى رأس مال أية شركة عن ٢٥٪من رأس المال المدفوع لهذه الشركة .

- عدم زيادة قيمة اجمالى مساهمة البنك الاسلامى فى رؤوس اموال الشركات عن قيمة رأس مال البنك المدفوع واحتياطياته ·

(ج) خضوع البنك الاسلامى للأوامر الادارية المباشرة من البنك المركزى كاصدار تعليمات من البنك المركزى الى البنك الاسلامى بالحد من التوسع فى قبول الودائع الاستثمارية حماية للبنوك الأخرى غير الاسلامية من منافسة البنك الاسلامى ··· الخ ·

٢ - محاربة بعض لحكومات الاسلامية لفكرة انشاء البنوك الاسلامية : -

اذ يلاحظ ان بعض حكومات الدول العربية والاسلامية ترفض مجرد اعطاء ترخيص باقامة أى بنك اسلامى على أراضيها لاعتبارات أهمها : -

(أ) عدم القدرة على اغلاق البنوك الربوية الحالية ·

(ب) فقدان الموارد التى تحققها تلك الدول من فوائد ايداعات الفوائض النقدية فى بعض الدول الأجنبية ·

(ج) عدم القدرة على سحب الأرصدة المالية المودعة فى بنوك الدول الأجنبية غير الاسلامية لأسباب سياسية واقتصادية ·

٣ - مشاكل استثمار فائض السيولة : -

نظرا للاقبال الكبير من جانب المسلمين على التعامل مع البنوك الإسلامية للابتعاد عن شبهه الربا فقد تجمعت لدى البنوك الاسلامية ودائع كبيرة القيمة وحسابات تحت الطلب وذلك بالاضافة الى ضخامة حجم رأس المال الذى أنشئت به تلك البنوك · حدث هذا فى الوقت الذى لم تكن هناك مجالات استثمار كافية لاستيعاب كافة هذه الأموال مما أدى الى حدوث مشكلة فائض سيولة لدى معظم البنوك الاسلامية خاصة وإن هذه البنوك لم تتوسع فى الاستثمار طويل الأجل بهدف المواءمة بين أوجه الاستثمار وآجال الودائع التى يعتبر معظمها قصير الأجل ·

ولا تزال البنوك الاسلامية تبذل محاولات جادة للتغلب على هذه المشكلة بالتعاون مع المؤسسات الاسلامية الشقيقة ، وبعض البنوك الأجنبية على أساس المنافع المتبادلة ٠

٤ ـ مشاكل ادارية : ـ

تقابل البنوك الاسلامية عدة مشاكل اداريه تتمثل فيما يلى : ـ

(أ) عدم فهم قيادات البنوك الاسلامية لأبعاد الاقتصاد الاسلامى كمذهب ونظام وتطبيق والفرق بين ميكانيكية عمل الجهاز المصرفى الربوى ، والجهاز المصرفى الاسلامى ٠

(ب) عدم وجود تدريب للعاملين بالبنوك الاسلامية على نظم العمل بالبنوك الاسلامية قبل مباشرة أعمالهم خاصة وأن الكثير منهم قد اعتاد لفترة طويلة تطبيق النظم المصرفية الربوية قبل الالتحاق بالبنوك الاسلامية ٠

(ج) ضعف قدرة الجهاز الادارى بالبنك الاسلامى على مسايرة التطورات التى تحدث فى الحقل المصرفى ، وفى معدل نمو الودائع والمعاملات المختلفة للبنوك الاسلامية ٠

(هـ) البنوك الاسلامية فى مصر : ـ

يوجد فى مصر الآن بنكين اسلاميين هما بنك فيصل الاسلامى المصرى ، والمصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية ٠ وذلك بالاضافة الى فروع المعاملات الاسلامية للعديد من البنوك التجارية العامة والخاصة ٠

وفيما يلى تقدم نبذة عن أهم هذه البنوك ٠

١ ـ بنك فيصل الاسلامى المصرى : ـ

انشىء هذا البنك فى مصر عام ١٩٧٧ كشركة مساهمة مصرية رأس ماله ٤٠ مليون دولار أمريكى ٠ وبدء البنك معاملاته مع الجمهور فى عام ١٩٧٩ ٠

ويقوم البنك بقبول ودائع الافراد الجارية والاستثمار واستثمارها وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية . وذلك بالاضافة الى الخدمات المصرفية الأخرى الجائزة شرعا .

ويهتم البنك بتحقيق الجوانب الاجتماعية للتنمية فى مصر وتجميع حصيلة زكاة المسلمين والنيابة عنهم لصرفها فى مصارفها الشرعية .

وتشير ميزانية البنك وحساباته الختامية الى اهتمام البنك بالاستثمار فى مشـــروعات الغذاء والاسكان والخدمات الصحية ومجالات الزراعة والصـــناعة والتجـــارة . وقد بلغت حصة البنك فى أجمالى التكاليف الاستثمارية لتلك المشروعات نحـــو ٢٢ مليون دولار امريكى عـــام ١٩٨٠ بنسبة ١ر٢١٪ من التكاليف الكلية كما يتضح من تقرير مجلس ادارة البنك عن ذلك العام .

وتبلغ حصة البنـــك فى عمليـــات المشاركة والمرابحات نحـــو ٢ر٥٣ مليون دولار عام ١٩٨٠ منها ما نسبته ٣ر٣٤٪ فى مجال السلع الوسيطة، ٨ر٣٣٪ فى مجال مواد البناء والتعمير ، ٣ر٩٪ فى مجال السلع المعمرة ، ٥ر٨٪ فى مجال السلع الغذائية .

وفيما يتعلق بمعاملات التوظيف الخارجى فقد بلغت جملة الأموال المستثمرة فى عمليات المضاربات قصيرة الأجل فى هذا المجال نحو ١٠٩ مليون دولار حققت عائدا سنويا قدره ١٠٪ فى نفس العام .

أما العائد على الاستثمار فقد بلغ متوسط ما خص أصحاب حسابات الاستثمار منه ١٢٪ سنويا .

ويقوم البنك بصرف العائد على الاستثمار كل ثلاثة شهور وبلغ معدل العائد فى ذلك العام ٠٦ر٣٪ فى الربع الأول ، ٠٣ر٣٪فى الربع الثانى ، ٧٦ر٢٪ فى الربع الثالث ، ١٨ر٣٪ فى الربع الرابع .

٢ ـ المصرف الاسلامى الدولى للاستثمار والتنمية : ـ

أنشىء هذا المصرف عام ١٩٨٠ برأس مال قدره ١٠ مليون دولار أمريكى وبدء مزاولة نشاطه فى أول اكتوبر ١٩٨١ .

وتشير بيانات ميزانية المصرف عن عام ١٩٨٣ الى أن الجانب الاكبر من أصول المصرف يتمثل فى أنشطة المشاركات والمرابحات والمضاربات ، والودائع تحت الطلب ، وفتح الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان التى بلغت نحو ١٣٤٫٧ مليون دولار فى ذلك العام ٠

كما يتضح من الميزانية أن التزامات البنك يتمثل الجانب الاكبر منها فى ودائع وحسابات العملاء التى بلغت نحو ٣٠٧٫٦ مليون دولار ٠ وذلك فضلا عن الحسابات الجارية للمشاركات والمرابحات ، والمضاربات والتى بلغت نحو ٢٠٫٧ مليون دولار ٠

ويهتم البنك مثل كافة البنوك الاسلامية بالنواحى الاجتماعية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ، وذلك بالاضافة الى أن البنك أنشأ صندوقا للزكاة يتولى جمعها من المسلمين وانفاقها فى أوجه صرفها الشرعية نيابة عنهم ٠

ويجدر الاشـارة الى أن هنـاك من يعتبر بنك ناصر الاجتماعى بنـكا اسلاميا الا أن ذلك لا يجوز فى رأينا ٠ اذ أن هناك فرق جوهرى بين البنك الاجتماعى ، والبنك الاسلامى بالصورة التى سبق ايضاحها الأمر الذى يعنى أن الطبيعة الاجتماعية لاهداف ومجالات نشـاط أى بنك لا تكفى وحدها لوصف مثل هذا البنك بأنه بنك أسلامى ٠

المبحث الثانى

السياسة المالية فى الاسلام

تمهيد : -

يقصد بالسياسة المالية الاسلامية مجموعة الأسس التى تقوم عليها مجالات الانفاق العام للدولة الاسلامية ، وتجميع الموارد المالية اللازمة للانفاق على تلك المجالات . وذلك فضلا عن أسس ادارة الدين العام الاسلامى (شهادات الاقتراض الحكومى من الأفراد) .

وفيما يتعلق بالنفقات العامة للدولة الاسلامية فانها تخرج من خزانة الدولة الاسلامية مثلما تؤول كافة الحصيلة من الايرادات العامة فى الدولة الاسلامية اليها . ويقصد بهذه الخزانة العامة بيت المال الذى سبق أن أشرنا فى المبحث السابق الى أنه كان يؤدى فى عصور الاسلام الأول وظيفة البنك المركزى الاسلامى كبنك للحكومة .

وفى هذا المبحث نتناول دراسة كل من الانفاق العام ، والايرادات العامة فى الدولة الاسلامية ثم نتعرض لأسس اعداد الموازنة العامة للدولة الاسلامية ، وذلك فضلا عن بيان الدور الاقتصادى الذى يمكن أن تلعبه النفقات العامة والايرادات العامة فى الدولة الاسلامية . كما نأخذ فكرة عن ديوان بيت المال ودوره فى الرقابة على المال العام . ونوضح ذلك كما يلى : -

أولا : - الانفاق العام فى الدولة الاسلامية : -

فى عصر الحكومة النبوية الشريفة لم يكن هناك مجالات متعددة للانفاق العام . اذ لم يكن هناك عمال دائمون يحصلون على مرتبات ثابته كما كان المسلمون يتسابقون فى تمويل نفقات الحروب تطوعا فضلا عن مسارعتهم فى البر والصدقة وكفالة المحتاج واغاثة الملهوف واعانة الغارم .. الخ ابتغاء مرضاة الله وحده .

ولم تكن الموارد المالية للدولة حينذاك كبيرة ، بل محدودة ، ولم

تعرف الموازنة العامة بشكلها الحديث ، وانما كانت حصيلة الزكاة والصدقات تؤول الى بيت المال ثم يقوم عامل بيت المال بانفاقها فى مصارفها الشرعية المحددة فى القرآن الكريم ، دون وجود أية فوائض بغير توزيع .

ولم يتغير الحال فى عهد الخليفة أبى بكر الصديق عما كان عليه أيام الرسول عليه الصلاة والسلام . اد ساوى أبو بكر فى العطاء دون اسراف او تقتير أو تقديم أو تأخير .

وما أن جاء عصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه حتى اتسعت رقعت الدولة الاسلامية وزادت واجبات الحكومة الاسلامية واستتبع ذلك زيادة النفقات العامة . اذ أصبح للحكومة موظفون وعمال ثابتون يحصلون على أجور ومرتبات . وصار للمسلمين جنود دائمون جاهـــزون للفتـــوحات الاسلامية .

وقد صار للدولة الاسلامية ايرادات ثابتة خلاف الزكاة من خراج البلاد المفتوحة وزاد الوزن النسبى للملكية العامة وما يتطلبه ذلك من نفقـــات للمحافظة على استمرار وتجدد الايرادات .

ولم يعمد عمر رضى الله عنه الى المساواة فى العطاء مثلمـــا فعل أبو بكر رضى الله عنه وانما ميز بين الناس تبعا للكفاءة والجهـــد والعدل والحاجة . كما ان عمرا رضى الله عنه لم يوزع الفىء بل جعلها مقصورة على المقاتلين وذرياتهم ولمن يأتى من بعدهم ، وهو ما ترتب عليه أيضـــا زيادة النفقات العامة للدولة .

واهتم الخليفة - رضى الله عنه - أيضا بالضمان الاجتمـــاعى دون تفرقة بين المسلمين وأهل الذمة حيث يعطى الجميع من بيت المـــال منعـــا لهم من السؤال والمذلة . كما أعطى لكل مولود نفحة من الدقيق والسمن وغيرها من المواد التموينية الهامة .

وحرص عمر رضى الله عنه على العدل بين المسلمين ومنع التفاوت الطبقى والترف وقال مقولته الشـــهيرة « والله لئن بقيت الى الحول لالحقن أدنى الناس بأعلاهم » ولكن الله لم يمهله حيث مات مقتولا بطعنة خنجر أبى لؤلؤة المجوسى .

وفى عصر الخليفة عثمان بن عفان ـ رضى الله عنه ـ ازداد اتساع رقعة الدولة الاسلامية ولجأ الى الاستعانة بفائض حصيلة الزكاة لتمويل نفقات الحروب على ان يقوم بردها الى بيت المال مستقبلا من حصيلة الموارد المالية الأخرى ان أمكن ذلك .

وازاء اتساع رقعة الدولة وزيادة حجم النفقات العامة لجأ عثمان الى تفويض المسلمين فى الانفاق على أوجه الانفاق العام نيابة عن الدولة وذلك بترك زكاة الأموال الباطنة ليؤديها الناس الى المستحقين وانفاقها فى مصارفها العامة .

وبعد انتهاء عصر الخلافة الرشيدة وظهور نظام الملك وازدياد رقعة الدولة الاسلامية استتبع ذلك زيادة وظائف الدولة كما ازدادت نفقاتها وتنوعت وتطورت لتشمل نفقات سياسية واجتماعية واقتصادية ، ودينية وذلك فضلا عن زيادة نفقات الدفاع والامن والعدالة .. الخ .

قواعد الانفاق العام فى الاسلام : ـ

رغم ان أمر اتخاذ قرار الانفاق العام فى الاسلام منوط بالحاكم الذى يحدده كيفما شاء الا ان هناك بعض القواعد أو المبادىء التى يتعين على الحاكم مراعاتها فى هذا الشأن وهى : ـ

١ ـ مراعاة الاولويات الاسلامية لمجالات الانفاق : ـ

حيث يراعى الانفاق على اكثر البنود الحاحا وأهمية وتأجيل أو اسقاط الأقل أهمية وذلك استنادا على الترتيب الوارد فى الآية الكريمة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل فريضة من الله » .

ويرى الامام الماوردى ان سهم اليتامى والمساكين وابن السبيل فى الخمس يكون الانفاق عليها رهن بوجود المال فى بيت المال (خزانة الدولة) أما فى حالة عدم وجود المال أو عدم كفايته يسقط الانفاق أو الاستحقاق .

أما فى حالة نفقات الدولة على السلاح ونفقات الجند ، وأثمان الكراع

فانها تعتبر نفقة مستحقة سواء توفر المال أو لم يتوفر . حيث يمكن للحاكم فى هذه الحالة ان يلجـأ الى الاقتراض أو فـرض ضرائب جديدة . وبذلك فان هذه النفقات تحظى بأولوية مطلقة على ما عداها حمايـة لأراضى الـدولة الاسلامية وقدرتها على الدفاع عن حدودها ضد العدوان الخارجى .

ويلاحظ أنه فى حالة ما اذا أدى عدم الانفاق على بند أو مجـال معين الى الحاق الضرر ولم تكن الموارد العامة للدولة كافية فان الانفاق على هذا البند يعتبر فرض كفاية يمكن للمسلمين القادرين القيام به ويسقط عن الباقين ، وفى حالة وجود بديل يمكن ان يغنى عن المجال او البند المطلوب الانفاق عليه يسقط الانفاق عن بيت المال لانعدام المال كما يسـقط فرض الكفاية عن الناس .

وفى حالة توافر الموارد المالية فى بيت المال والرغبة فى المفاضلة بين بند أو جه انفاق دون الأخر فان الاولوية تعطى للنفقة المستحقة أو ما يعتبر دينا على بيت المال فاذا وجد اكثر من بند ولم تكف الموارد المالية جـاز للحاكم الاقتراض ، ويكون القرض ملزما لمن يخلف هذا الحاكم من حكـام أو ولاة .

٢ ـ عدم وجود فائض دون انفاق : ـ

اختلف الفقهاء فى مسالة وجود الفائض . اذ يرى الامام أبو حنيفة جواز ادخار الفائض فى بيت المال تحسبا لوقوع احداث طارئة .

أما الأمام الشافعى رضى الله عنه فيرى عدم جواز وجود فائض على أساس أن حدوث نوائب أو أحداث طارئة يلزم كافة المسلمين بتحملها ان حدثت .

٣ ـ عدم الاسراف أو التقتير : ـ

ويقصد بذلك الرشد فى الانفاق لقوله تعالى « .. والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ، ولم يقتروا وكان بين ذلك قوما » وقوله تعالى « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا » .

وقد قال الرسول ﷺ « ولا تسرف وان كنت على نهر جار » وقال أيضا « لا خير فى السرف » .

وقد منع الاسلام الاكتناز بقوله تعالى « والذين يكنـــزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم » .

ويعنى ما سبق ضرورة التوسط فى الانفاق لقوله تعالى « وكان بين ذلك قوما » .

٤ ـ الاهتمام بالنفقات الاستثمارية أو الانتاجية : ـ

أوجب الاسلام هذا النوع من النفقات على بيت المال بعد التأكد من أن مجال الاستثمار يشبع حاجة ضرورية أو ملحة . اذ يعتبر الاسلام هذه النفقات ضرورية لعمارة البلاد وزيادة الرخاء ، وتجدد الموارد المالية للدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية . اذ يقول الله تعالى « هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها » .

ويهتم الاسلام بالاستثمار فى مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات . وحث الاسـلام على ذلك فى أحاديث الرسول ﷺ اذ يقـــول « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طائر أو انسان أو حيوان الا كانت له به صدقة » ويقول أيضا « اذا قامت الساعة وكان فى يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا يقوم يفرسها فليفعل » .

وعن الصناعة جاء فى القرآن الكريم عن داود عليه السلام « وألنا لـه الحديد » وعن نوح عليه السلام « أن اصنع الفلك بأعيننا ووحينا » .

وعن التجارة جاء فى القرآن الكريم « .. الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » . وقول الرسول ﷺ « اتجروا فى مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة (الصدقة) » .

٥ ـ الانفاق العام وظيفة اجتماعية : ـ

ويقصد بذلك الاهتمام بتوجيه النفقات العامة الى المجالات التى تشبع الحاجات الضرورية لجماعة المسلمين وتأمين حياة الفرد ومصلحته والتنسيق بينها وبين مصلحة المجتمع ككل . ذلك أن الاسلام لا يقر بحرية أو حقـوق الفرد اذا تعارضت مع مصلحة الجماعة . ومن ثم فان الانفـــاق العام فى

الدولة الاسلامية لا يهمل مصلحة الفرد مثلما لا يسمح لها بأن تتعارض مع مصلحة الجماعة . وبذلك فان توجيه الاتفاق العام فى الاسلام يكون بهدف رفع مستوى معيشة الأفراد فى اطار وضعه الاجتماعى وبالتنسيق بين المصلحة العليا والمصالح الفردية .

وتعتبر النفقات العامة أداة الدولة الاسـلامية لتحقيق التوازن الاجتماعى واعادة توزيـع الدخل القومى ، واعـادة تخصيص الموارد الاقتصادية بما يتفق مع المبادىء والقواعد الاسلامية التى تهدف الى الرقى بالمجتمع وتنمية الحياة الانسانية وحفظ التوازن والتكامل الاجتماعى .

وفى هذا الاطار يهتم الاسلام بالانفاق على المرافق العامة ومشروعات البنية الاسلامية مثلما يهتم بالانفاق على الصحة والتعليم والمساجد وتعبيد الطرق .. الخ .

ولم يغفل الاسلام الانفاق على المدفوعات التحويلية كاعانات الضمان الاجتماعى والمعاشات والخدمات المجانية والتعويضات .. الخ .

٦ ـ عدالة الانفاق العام : ـ

اذ يوجب الاسلام على الحاكم أو من يفوضه فى اتخاذ قرار الانفاق العام العدالة فى توزيع الموارد المالية على بنود الانفاق التى تحقق أفضل استفادة لأكبر عدد من السكان فى الدولة الاسلامية . اذ أن حصيلة بيت المال تعتبر ملكية مشـاعة لعامة المسلمين ولكل فرد منهم سهم أو نصيب فى بيت المال . ومن ثم فان من حقه أن يحصل على منفعة أو استفادة مباشرة أو غير مباشرة من تلك الحصيلة .

وفى هذا الشأن يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه ـ « والله الذى لا اله الا هو ما من مسلم الا وله فى هذا المال حق أعطيه أو أمنعه ، وما من أحد أحق به من أحد الا عبد مملوك وما أنا فيكم الا كأحدكم ، ولكنا على منازلنا من كتاب الله عز وجل وقسمنا من رسول الله ـ ﷺ ـ فالرجل وبلاؤه فى الاسلام والرجل وقدمه فى الاسلام والرجل وغناه فى الاسلام ، والرجل وحاجته فى الاسلام . والله لئن بقيت ليأتين الراعى بجبل (صنـعاء)

حظه من هـذا المال وهو مكانه قبل أن يحمر وجـه ، أى يتعب فى طلبـه .

ومن دواعى العدالة أيضا عـدم الخلط بين مالية الحاكم ومالية الدولة الاسلامية . اذ لا يجوز للحاكم أن يأخذ من بيت المال شيئا لنفسه أو لاسرته مثلما يتعين عليه أن يرد الى بيت المال كافة الهدايا أو المنـح التى ترد لشخصه أو باسمه .

هيكل الانفاق العام فى الاسلام : ـ

نتعرض فى هذا الجزء لدراسة كل من : ـ

ـ تقسيمات النفقات العامة فى الدولة الاسلامية .

ـ توزيع النفقات العامة على المجالات المختلفة .

(أ) تقسيم النفقات العامة : ـ

تقسم النفقات العامة فى الاسلام من حيث المورد المخصص للصرف عليها ، كما تقسم أيضا تبعا لما اذا كانت عادية أم غير عادية (دوريتها) ، كما تقسم على أساس طبيعة النفقة ونوضح ما سبق كما يلى (١) .

١ ـ من حيث مصدر التمويل : ـ

وتقسم النفقات فى هذا الشان الى اربعة اقسام كما يلى : ـ

ـ نفقات تمول من حصيلة الزكاة المذكورة فى الآية الـكريمة « انما الصدقات للفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل الله ، وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم » . وهى تعرف بالنفقات الاجتماعية .

ـ نفقات تمول من ايرادات الخمس المذكورة فى قوله تعالى « واعلموا

---

(١) د . عوف محمود الكفراوى ـ سياسة الانفاق العام فى الاسلام وفى الفكر المعاصر ـ دراسة مقارنة ـ مؤسسة شباب الجامعـة ـ ١٩٨٢ .

انما غنتم من شىء فان لله خمسة وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ان كنتم آمنتم بالله ٠٠ » وهى الايرادات التى تتحـــقق من الغنائم ، والركاز والمعادن فى رأى بعض الفقهاء ٠

- نفقات تمول من حصيلة ايرادات الفىء (الخراج ، الجزية ، ما يصالح عليه أهل الذمة أو أهل الحرب ٠ وتوجه تلك الايرادات للانفاق على المصالح العامة مثل رواتب الجنود ، والقضاة ، والولاة وغيرهم من موظفى الجهاز الادارى للحكومة الاسلامية ٠ وذلك بالاضافة الى مشروعات البنية الاساسية والمرافق العامة ٠

ويعتبر البعض هذا النوع من النفقات من النفقات التى لا يوجد لها مورد مالى مخصص للانفاق عليها ٠

- نفقات تمول من حصيلة ايرادات المـــال الذى لا يوجد له صاحب أو مالك كالمال الذى لا وارث له ٠ ومثل هذه النفقات الانفاق على يتـــامى المسلمين ، والفقراء الذين ليس لهم ولى يعولهم وهم فى سن الاعالة ٠

٢ - من حيث الدورية :

تقسم النفقات العامة فى الدولة الاسلامية الى نفقات دورية أو عادية مثل المرتبات والأجور للعاملين فى الجهاز الادارى للحكومة ، ومصروفات المعاشات والضمان الاجتماعى وغيرها من أوجه صرف الزكاة الثمـــــانية المعروفة ٠

كما تقسم النفقات العامة الى نفقات غير عادية أو غير متكـــررة : ومثال ذلك نفقات الحروب ومقاومة الاوبئة وأخطـــار الفيضـــــانات أو المجاعات ، أو نفقات الكبارى والمطارات عند الانشاء ٠٠ الخ ٠

٣ - من حيث طبيعة النفقة :

وتقسم النفقات الى نفقات حقيقية ، ونفقات تحويلية ٠

ومن النفقات الحقيقية فى الدولة الاسلامية تلك النفقات التى يقابلها

الحصـــول على خدمات مثل نفقـات تعبيـد الطـرق ، ونفقـات مشروعات المرافقه العامة ، ونفقات الامن والعدالة .. الخ .

أما النفقات التحويلية فهى نفقات الاعانات الاجتماعية ، ونفقـــات مساعدة الفقراء والمساكين وابن السبيل ، والسائلين ، والغارمين .. الخ ومن دلك أيضا اعانات الدعم السلعى ، واعانات الانتاج .. الخ .

٤ - من حيث غرض النفقة : -

اذ يمكن التمييز بين النفقات فى الدولة الاسلامية تبعـا للغـرض من النفقة مثل : النفقات الادارية والنفقات الاقتصادية ، ونفقـات الدفاع ، والأمن ، والعدالة ، والتعليم وعمارة الارض ، واصلاح المرافق .. الــخ .

(ب) توزيع النفقات العامة على مجالات الانفاق : -

يلزم الحاكم فى الدولة الاسلامية بتوزيع حصيلة ايرادات بيت المال وفقا للاولويات التى تحدثنا عنها عند الكلام على الضوابط التى وضـعها الاسلام للانفاق العام .

ويمكن ان نميز بين مجالات توزيع الايرادات على بنود الانفـــاق المختلفة كما يلى : -

- نفقات عامة لحفظ التوازن الاجتماعى .

- نفقات عامة لاداء الانشطة الاقتصادية والاجتماعية .

- نفقات الجهاز الادارى للحكومة الاسلامية .

ونوضح ذلك كما يلى : -

١ - نفقات حفظ التوازن الاجتماعى : -

ويحظى هذا النوع من النفقات باهتمام المشرع والحاكم فى الدولة الاسلامية انطلاقا من حرص الاسلام على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وعدم

وجود فوارق أو طبقات ، ومنع الاحقاد والضغائن وتحقيق التعـــاون والمودة والرحمة والاخاء بين المسلمين ٠

وتعتبر الزكاة وسيلة الاسلام الرئيسية للانفاق على هذا النوع من النفقات ولذلك يعتبر الاقتصادين أن الزكاة مؤسسة اجتماعية تضطـلع بتوفير الموارد المالية اللازمة للانفاق على الضمان الاجتماعى ٠

وقد أوجب الاسلام على الحاكم العمل على توفير حـد الكفاية لكل مسلم وليس فقط حـد الكفاف ولذلك جعل الاسلام للفقراء والمسـاكين حقـا معلوما فى مال الاغنياء ٠

يقول الرسول - ﷺ - « ليس المؤمن الذى يشبع وجاره جائع الى جنبه وهو يعلم » وكان الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه يردد قوله تعالى « وبئر معطلة وقصر مشيد » ويقول الله تعالى « كى لا يكـون دولة بين الاغنياء منكم » ٠

٢ - نفقات الانشطة الاقتصادية والاجتماعية : -

وهى النفقات التى ينفقها الحاكم فى الدولة الاسلامية على مجالات الزراعة والصناعة والتجارة ، والخدمات الانتاجية ، ونفقـات الانشاء والتعمير ، والصحة والتعليم ونوضح كافة ما سبق كما يلى : -

(أ) نفقات الزراعة والرى : -

ويهتم الاسلام بالانفاق على مجالات الزراعة والرى لتوفيـر الغذاء للشعب وتحقيق استقرار الاسعار وزيادة الدخل القومى وتحقيق الرخاء ٠

وقد اهتم المسلمون الأوائل بالانفاق على مشروعات الرى والصرف ، وذلك مثل شق القنوات وحفر الترع ٠ اذ أمر الخليفة على بن ابى طالب كرم الله وجهه - بالانفاق على حفر أحد انهـار العـراق من بيت مـال المسلمين ٠ كما اهتم الوالى عمر بن العاص بالانفاق على اصـلاح التـرع واقامة الجسور والقناطر ٠٠ الخ ٠ وكذلك كان حال ولاة العصر العباسى فى العراق الذين انفقوا على مشروعات الرى والصرف وتطوير الزراعـة واستعمال الاسمدة لزيادة غلة الفدان ٠

(ب) نفقات الصناعة : -

وقد عنى حكام الدولة الاسلامية فى عصور الاسلام الاولى بالانفاق على الصناعة واستخراج المعادن من باطن الارض خاصة الحديد والنحاس والفضة والرصاص ... الخ .

كما انشأ بعض الخلفاء مصانع للزيوت والزجاج والصابون فى العراق ، ومصر وكذلك مصانع للورق والمنسوجات وصناعة السفن ، وصناعة الاسلحة وغيرها من الصناعات الحربية وصناعات الادوية والعقاقير ، وصناعة العطور .. الخ .

ويعتبر الاهتمام بالصناعة من المجالات التى اشار اليها القرآن الكريم فى قوله تعالى عن معدن الحديد « فيه بأس شديد ومنافع للناس » .

ويقول الله تعالى على لسان ذى القرنين :

« آتونى زبر الحديد حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال : آتونى أفرغ عليه قطرا » .

(ج) التجارة : -

تعتبر التجارةمن أهم الأنشطة التى عنى الاسلام بهـا . اذ يقول الرسول ﷺ عندما سئل أى الكسب أطيب ؟ « عمل الرجل بيده ، وكل بيع مبرور » . ويقول أيضا « تسعة أعشار الرزق فى التجارة » .

وفى القرآن الكريم اشارة الى الرحلات التجارية التى كانت سائدة بين شمال وجنوب الجزيرة العربية وأقرها الاسلام « رحلة الشتاء والصيف » . وقوله تعالى فى سورة البقرة « وأحل الله البيع وحرم الربا»

وقد ذهب بعض الفقهاء الى أن الحاكم يستطيع أن يوجه جانبا من الانفاق العام للانفاق على الزراعة والصناعة واستخراج المعادن والتجارة اذا لم تكن لدى الأفراد القدرة أو الرغبة على ذلك .

أما اذا قام الأفراد بأداء هذه الأنشطة فليس للدولة حق التدخل فى

النشاط الاقتصادى بصفة عامة بينما ذهب البعض الآخر الى أن اداء الأفراد لهذه الأنشطة لا يمنع من تدخل الدولة فى تلك الأنشطة الاقتصادية باعتبار أن أولى الأمر أصحاب السلطة الشرعية فى المجتمع الاسلامى ولها أن تتدخل لحماية المجتمع ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والتوازن الاقتصادى والاجتماعى . وذلك فى اطار الشريعة الاسلامية .

د ـ الخدمات الانتاجية : ـ

ويقصد بها الخدمات المقدمة الى الأنشطة الاقتصادية المختلفة خاصة نفقات النقل ، ونفقات التخزين ، والمطاعم أو الفنادق ، ونفقات المؤسسات المالية أو المصرفية وشركات التأمين . وقد أشار القرآن الكريم الى أهمية النقل البحرى فى تحقيق المنافع (المنفعة المكانية) . اذ يقول الله تعالى فى سورة البقرة « والفلك التى تجرى فى البحر بما ينفع الناس » ويقول أيضا فى سورة المائدة « أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة » .

وعن أهمية التخزين يقول الله تعالى على لسان يوسف عليه السلام « قال اجعلنى على خزائن الأرض انى حفيظ عليم » وذلك عندما نصح عزيز مصر بحفظ الغلال فى السنوات التى تتوافر فيه لاستهلاكها فى أوقات الشدة ونقص المحصول .

وفيما يتعلق بالخدمات المالية أو المصرفية يمكن أن ينطبق عليها قوله تعالى « وجعلنا البيت مثابة للناس وأمنا » . وقول الرسول ـ ﷺ ـ « المؤمن من ائتمنه الناس على أموالهم وأنفسهم » .

ويستطيع الحاكم أن يخصص جانبا من الموارد المالية غير المخصصة للانفاق على كافة الخدمات الانتاجية . اذ تستطيع الدولة انشاء وادارة شركات أو مشروعات النقل والتخزين ، والبنوك ، وشركات التامين... الخ متى كان الأفراد غير قادرين على الوفاء باحتياجات الأنشطة الاقتصادية من أنشطة الخدمات الضرورية .

هـ ـ الانشاء والتعمير : ـ

وقد أمر الاسلام الحكام والناس ببذل الجهد والعمل فى مجالات الانشاء والتعمير والتنمية المستمرة للمال اذ يقول الرسول ﷺ « من أحيا أرضا مواتا فهى له » . كما حرم الاسلام تعطيل الموارد دون استثمار ونماء حيث يقول الرسول أيضا « ليس لمحتجز حق بعد ثلاث سنوات » . اذ بعد هذه المدة يسقط حق المالك ويقوم الحاكم بمصادرة المال العاطل واستثماره أو تنميته .

وعلى هذا النهج سار الخلفاء الراشدون . اذ انشأ عمر بن الخطاب بعض المدن الاسلامية فى العراق ، كما بنى عمرو بن العاص مدينة الفسطاط فى مصر . وقام عمر بن الخطاب بتوسيع الحرم المكى وتوفير الماءللمسافرين بين مكة والمدينة . كما حفر أبو موسى الأشعرى نهرا من دجلة الى شمال البصرة بالعراق . ولا يمكن أن نغفل ما قام به عمر بن الخطاب رضى الله عنه من حفر خليج للربط بين البحر الاحمر والنيل عرف باسم « خليج أمير المؤمنين » . وذلك بهدف تسهيل نقل الطعام من مصر الى شبه الجزيرة العربية .

وفى عهد الوليد انشىء جامع دمشق فى سوريا وذلك فى العصر الأموى . وفى العصر العباسى قام الخليفة المنصور ببناء مدينة بغداد عاصمة العراق كما بنى مدينة الرصافة لتكون معسكرا للجيش ، فضلا عن بناء مدينة الرافقة وقصر الخلد عام ١٥٧ هجرية .

و ـ : التعليم : ـ

اهتم الاسلام اهتماما عظيما بالعلم والثقافة اذ نزلت أول آية فى القرآن الكريم لتحث الناس على طلب العلم عندما قال تعالى لنبيه الكريم « إقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الانسان من علق ، أقرأ ، وربك الأكرم الذى علم بالقلم ، علم الانسان ما لم يعلم » . وكرم الاسلام العلماء اذ يقول الله تعالى « انما يخشي الله من عباده العلماء » . ويقول « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » ويقول « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » .

ويقول الرسول ﷺ « خيركم من تعلم العلم وعلمه » ويقول أيضا « أطلبوا العلم ولو فى الصين » ويقول عن نفسه « انما بعثت معلما » .

وقد كان المسجد هو المدرسة الأولى فى الاسلام . وقد أمر رسول الله ﷺ عبد الله بن سعد العاصى أن يعلم أهل المدينة الكتابة . كما أوفد الرسول أيضا أبى عبيده بن الجراح ليعلم أهل اليمن السنة والاسلام . واستعمل رسول الله عمرو بن حزام على نجران ليفقههم فى الدين ويعلمهم القرآن .

وعلى هذا سار الخلفاء الراشدون والحكام المسلمون فى الدولة الأموية والدولة العباسية وانفقوا على دور العبادة والمدارس وقرروا رواتب للمدرسين وللتلاميذ تشجيعا لهم على مواصلة العلم والبحث واهتموا كذلك بالمكتبات مثال ذلك مكتبة بيت الحكمة التى أنشأها هارون الرشيد . وقد أنشأ الخليفة المستنصر بالله العباسى مدرسة فى بغداد تدرس المذاهب الفقهية الأربعة وزودها بمكتبة قيمة تحتوى على ثمانية آلاف كتاب ولتشجيع الطلاب على العلم قرر الخليفة لكل منهم أعطيات من الخبز والحلوى والزيت والصابون والفاكهة .

وأهتم المسلمون فى العصر العباسى بعلوم الطب والصيدلة والفلك واللغات مثلما فعل خلفاء الدولة الفاطمية ذلك ووقفوا الأموال للانفاق على المدارس والمكتبات والطلاب . وقد تحمل عبء الانفاق على العلم والثقافة كل من خزانة الدولة والأفراد الذين تصدقوا بالمال والأرض والاساتذة المتطوعين لتعليم التلاميذ مجانا .

ل : ـ الصحة : ـ

بهتم الاسلام كذلك بالانفاق على الصحة والوقاية من الأمراض وعلى الدواء والعقاقير الطبية يقول رسول الله ﷺ « العقل السليم فى الجسم السليم » . وقد جاء فى القرآن على لسان عيسى عليه السلام « وابرىء الأكمه والأبرص ، وأحيى الموتى باذن الله » .

وفى المعارك الحربية كان رسول الله ﷺ ينصب خياما لمداواة الجرحى بمعرفة بعض نساء المسلمين .

واهتم حكام بنى أمية ببناء المستشفيات لعلاج الناس دون أجر . كما أهتم العباسيون بتأسيس المدارس والمستشفيات الملحقة بها . اذ أمر الخليفة أبو جعفر المنصور ببناء مستشفى للمكفوفين والأمراض العقلية ، وأمراض الشيخوخة فى العراق . كما أنشأ هارون الرشيد مستشفى تعليمى للطب والجراحة .

ويعتبر المستشفى الذى أنشأه الوليد بن عبد الملك لعلاج مرضى الجذام والمكفوفين أول مستشفى اسلامى رسمى لعلاج المسلمين بالمجان .

٣ ـ نفقات الجهاز الادارى للحكومة الاسلامية : ـ

وتشمل هذه النفقات ما يصرف من خزانة الدولة على الدفاع والأمن والعدالة ورواتب الحكام وحاشيتهم وغيرها من مصروفات قصر الرئاسة أو الملك أو الخلافة .

ونوضح ذلك فيما يلى :

(أ) الدفاع : ـ

أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين وحكامهم بالاستعداد الدائم للقاء العدو والدفاع عن حرمة أراضيهم بقوله تعالى « واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم » . واعتبر الاسلام الجهاد أعلى مراتب الايمان . اذ يقول الله تعالى « فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة » . ويقول الرسول ﷺ عن معاذ بن جبل رضى الله عنه « ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه ؟ قلت بلى يا رسول الله قال : رأس الأمر الاسلام ، وعموده الصلاة ، وذروة سنامه الجهاد » وقد اهتم المسلمون الأوائل بالانفاق على العتداد الحربى والسفن الحربية واعداد الجنود وتدريبهم ورواتبهم . وقد بلغت نفقات الجيش فى عهد معاوية بن ابى سفيان نحو ٦٠ مليون درهم . وبلغ عدد الجنود نحو ٦٠ ألف جندى . وقام الحجاج بن يوسف بتجهيز جيش محمد بن القاسم وكان عدده ٦ آلاف جندى ، وبلغت نفقات فتح السند نحو ٦٠ مليون درهم .

(ب) الأمن : -

وتشمل نفقات الشرطة وحفظ النظام ، ومقاومة الاضطرابات الداخلية أو الردة عن الاسلام أو الخروج عن الجماعة أو البغى وقطع الطريق .

وفيما يتعلق بالشرطة فان نظام العسس كان هو المتبع منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه - ثم قام الامام على بن أبى طالب كرم الله وجهه - بتنظيم الشرطة ولقب رئيسها باسم صاحب الشرطة ودعم النظام بالسلاح والمال لمقاومة عدوان الخوارج .

وكان المحتسب فى صدر الاسلام يقوم بمراقبة الأسواق ، ومنع الجريمة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومراقبة المرافق العامة ، ومراقبة تحصيل الايرادات العامة .

وقد كان والى الحسبة مهاب الطلعة مرهوب الجانب يضرب بعصاه أو بسوطه كل منحرف ويتولى تنفيذ اجراءات التأديب بنفسه . وكان المحتسب يعتمد على بعض المساعدين من الصبية لاخباره بمواضع الانحراف .

وقد عنيت الدولة العباسية بالشرطة لتحقيق الأمن للناس على أنفسهم وأموالهم وأعراضهم فوضعت لها نظما محددة واختصاصات واضحة كالنظر فى الجرائم واقامة الحدود الشرعية والسياسية ورعاية المصالح والمرافق العامة .

(ج) العدالة : -

وتشمل نفقات القضاة ومساعديهم ، ونفقات تنفيذ الأحكام .

وفى بداية الاسلام كان الرسول ﷺ يتولى أمر القضاء بنفسه ، ولما اتسعت رقعة الدولة الاسلامية وزادت أعباء القضاء عين أبو بكر الصديق عمر بن الخطاب لتولى مهام القضاء . وفى عهد عمر بن الخطاب قام رضى الله عنه بتعيين قضاة متفرغين فى مختلف الأمصار الاسلامية . فعين شريح بن الحارث قاضيا لمدينة الكوفة ، كما عين أبى موسى الأشعرى قاضيا

للبصرة ، وعثمان بن قيس قاضيا لمصر ، وخصص عمر لهم رواتب ثابتة أو أعطيات وأرزاق .

وفى عهد الدولة الأموية والدولة العباسية أصبح هناك جهاز ادارى لمعاونة القضاة مثل الكتبة والمساعدين . وأصبح هناك ديوان لقاضى القضاة يضم العديد من الأفراد المعاونين . وزادت صلاحيات القاضى للقيام بأحكام الوصاية والوقف والميراث بالاضافة الى القضايا المدنية والجنائية .

(د) مصروفات الحاكم وقصر الرئاسة : ـ

تلتزم خزانة الدولة بتحمل رواتب الحكام أو الخلفاء أو الملوك ومعاونيهم من الموظفين والخدم أو السعاة . وكذلك نفقات أداء أعمالهم وما يحتاجون اليه من مستلزمات متنوعة .

وقد كان الرسول ﷺ يحتجز من فىء خيبر جزء للانفاق على نفسه وأهل بيته . ولما جاء أبو بكر الصديق سار على مبدأ عدم الأخذ من المال العام الا ما يكفيه وأهله . اذ روى ابن سيرين قال : لما حضرت أبا بكر الوفاة قال لعائشة : انى لم ارد أن اصيب من هذا المال شيئا ، فلم يدعنى ابن الخطاب ـ حتى اصبت منه ستة آلاف وان حائطى الذى بمكان كذا وكذا فيها قال : فلما قبض بعثت عائشة الى عمر فذكرت له ذلك ، فقال : رحم الله أباك ، لقد أحب ان لا يدع لاحد بعده مقالا . وانى ولى الامر بعده وقد رددتها عليكم » .

أما فى عهد عمر فقد رفض فى بداية حكمه ان يأخذ شىء من بيت المال مكتفيا بما يحققه من دخل عن اعماله التجارية . ولما فتحت القادسية ودمشق جمع الصحابة وشاورهم فى أمر التفرغ للحكم وان يفرضوا له من بيت المال ما يكفيه وأهله . وقد وافق الصحابة على ان يفرضوا له ستة آلاف درهم كل عام .

وتلتزم خزانة الدولة الاسلامية بما يدفع لرواتب المساعدين للحكام فى مختلف المدن الاسلامية اذ روى ان رسول الله ﷺ فرض لتعتاب بن أسيد درهما عن كل يوم حين بعثه على ولاية مكة . واستمر هذا الحال فى خلافة أبى بكر الصديق ـ رضى الله عنه .

وفى عهد عمر بن الخطاب حددت رواتب الولاة والعمال ومعاونيهم من الكتاب والقضاة فى اقاليم العراق والشام ومصر .

الآثار الاقتصادية للانفاق العام فى الاسلام : -

يؤثر الانفاق العام فى الاسلام على مجالات الانتاج والاستثمار والاستهلاك ، وتخصيص الموارد الاقتصادية ، وتوزيع واعادة توزيع الدخل القومى ، ونوضح ذلك فيما يلى :

(أ) أثر الانفاق العام على الانتاج : -

اتضح لنا من دراسة ضوابط الانفاق العام فى الاسلام وتوزيع الموارد المالية على اوجه الانفاق المختلفة ان الاسلام يولى عناية كبيرة بالنفقات الانتاجية التى يترتب عليها زيادة أو نماء فى الدخول وزيادة فى المعروض من السلع الاساسية واللازمة للشعب . وقد تبين لنا كيف ان للحاكم فى الاسلام ان يصادر الملكية العاطلة ويقوم بالانفاق على تشغيلها وتنميتها .

وقد اعطى الاسلام أهمية كبرى للانفاق على الانتاج الزراعى ، والصناعى ، والتجارى ، والانشاء والتعمير والخدمات الانتاجية . ويهتم الاسلام بالانفاق على ادوات الانتاج وتوفيرها للعمال والحرفيين الفقراء والمحتاجيين لمعاونتهم على توفير مصدر دخل دائم لهم دون الاستمرار فى الحصول على المعونات والصدقات .

ولما كان عنصر العمل من أهم العناصر الانتاجية التى تتعاون مع رأس المال والأرض والتنظيم فقد عنى الاسلام بالانفاق على التعليم والثقافة والبحث العلمى وانشاء المدارس والمستشفيات والانفاق على الصحة والمرافق العامة .. الخ . كما اوجب الاسلام البعد عن الانتاج الضار كالخمور .

(ب) أثر الانفاق العام على الاستثمار : -

تبين لنا مما سبق كيف أولى الاسلام اهتماما عظيما بالاستثمار المجدى فى المجالات التى تحقق نفعا عاما لمجموع الشعب والاستثمار فى

مجالات الانشاء والتعمير وشق البحار والانهار والطرق وتوفير مصادر الـرى .

ويعتبر الاستثمار وسيلة الاسلام لمحاربة الفقر والتخلف . وقد كان الرسول ﷺ يستعيذ بالله من الفقر والكفر فلما سئل : ايستويان ؟ قال نعم

ويقول الرسول ﷺ « من عطل أرضا ثلاث سنين ولم يعمرها فجاء غيره فعمرها فهى له . وقد امر الخليفة عمر بن الخطـاب بـلال مـولى الرسول بأن يحتفظ من الأرض التى أقطعه اياها الرسول - ﷺ - ما يقدر على عمارته فقط وان يرد الباقى الى بيت مال المسلمين ليتولى الحـاكم تعميره أو استثماره .

ويلاحظ ان الاسلام حرص فى توزيع الانفاق العام الاستثمارى ان يحقق نوعا من التوازن ولذلك قرر علماء الفقه الاسـلامى ان « كل ما **لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا فتعلمه ووجوده من فروض الكفاية** » .

(ج) أثر الانفاق العام على الاستهلاك : -

توضح ضوابط الانفاق العام فى الاسلام ، وكيفية توزيعه على أوجه الانفاق المختلفة ان الاسلام يأمر بتوجيه الانفاق العام الى ما يصلح معيشة الناس دون اسراف أو ترف .

يقول الرسول ﷺ « كلوا واشربوا والبسوا وتصدقوا من غير مخيلة أو سرف فان الله يحب ان يرى أثر نعمته على عبده » . ويقول ايضا « **كل ما شئت ، والبس ما شئت ، ما أخطاتك اثنتـان اسراف أو مخيـلة** » . وكان الرسول اذا رأى رجل وعليه ثوب دون يساله الك مال فاذا قال نعم قال **الرسول له : « أتاك الله مالا فلير أثـر نعمته عليـك » . ويقول : «** اذا أوسع الله عليكمفأوسعوا على أنفسكم » .

وهكذا نجد ان الانفاق فى الاسلام يتوجه الى الضروريات واشـباع الحاجات الانسانية دون اسراف ، او ترف . ومن ثم فان الحاكم المسـلم **الذى بيـده اتخاذ قرار الانفـاق العام يوجب عليه الاسلام ان ينفق على توفير** الحاجات الاستهلاكية الاساسية للافراد . وفى هذا يقول الخليفة عمر بن

الخطاب - رضى الله عنه - « انى حريص على ألا ادع حاجة الا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض ، فاذا عجزنا تاسينا فى عيشنا حتى نستوى فى الكفاف » .

ويجىء حرص الاسلام على عدم الانفاق على ما هو كمالى أو ترفى انطلاقا من حرصه على عدم تبديد الموارد المالية للدولة الاسلامية ، وخوف فساد العباد ، وتقاعسهم عن العمل الجاد المثمر . يقول الله تعالى فى سورة الاسراء : « ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا » ويقول أيضا « ولا تنس نصيبك من الدنيا ، وأحسن كما أحسن الله اليك» وأضاف فى ذات السورة تحذيرا من غضب الله على كل مختال فخور .

(د) أثر الانفاق العام على تخصيص الموارد الاقتصادية : -

حرص الاسلام على حسن تخصيص الموارد الاقتصادية فى المجتمع ومن ثم أوجب على الحاكم الانفاق على الموارد الهامة للتنمية المتوازنة التى تحقق افضل استغلال للموارد المادية والبشرية على نحو يرتفع معه معدل العائد الاقتصادى ، ومعدل العائد الاجتماعى لتشغيل تلك الموارد . اذ يقول الله تعالى فى سورة البقرة « لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات » .

وقد حرص الاسلام على تحقيق التوازن الاقتصادى واستغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة على السواء لقوله تعالى « وكأين من قرية أهلكناها وهى ظالمة فهى خاوية على عروشها ، وبئر معطلة ، وقصر مشيد » .

ويتم تخصيص الموارد الاقتصادية على اساس المصلحة العامة ، تحقق افضل استغلال للموارد المادية والبشرية على نحو يرتفع معه معدل علماء اصول الفقه بقولهم « يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام »

يقول الامام الشاطبى : « ان احكام الشريعة ما شرعت الا لمصلحة الناس ، وحينما وجدت المصلحة فثم شرع الله » .

ويقول الرسول ﷺ - انى والله لا اعطى أحدا ولا أمنع أحدا وانما أنا قاسم أضع حيث أمرت » .

ويراعى فى تخصيص الموارد تقديم ما هو ضرورى على ما هو حاجى الذى يحتاج اليه الناس لليسر وتحمل أعباء الحياة . وكذلك تقديم ما هو حاجى على ما هو تحسينى تجمل به حياة الناس والكمال الانسانى . وذلك لا يغفل حقيقة الاختلاف النسبى لمجموعة الضروريات بعضها عن بعض . اذ ليس كل ما هو ضرورى سواء ، وليس كل ما هو حاجى سواء، وليس كل ما هو تحسينى سواء فلزم الترتيب وتحديد الاولويات التى تحظى بأن يخصص لها قدر كبير من النفقات العامة للدولة الاسلامية .

ويجب الاستعانة بالخبراء لتحديد الاولويات التى تفرضها المصلحة العامة لقوله تعالى : « فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون » وقوله أيضا « فان تنازعتم فى شىء فردوه الى الله والرسول » وقوله تعالى أيضا « ولو أنهم ردوه الى الرسول والى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم » .

(هـ) أثر الانفاق العام على توزيع واعادة توزيع الدخل القومى : ـ

لم يعتمد الاسلام على مصدر دخل بعينه أو نشاط اقتصادى واحد لتمويل الانفاق العام بل أوجب مساهمة كافة الموارد الاقتصادية فى تحمل اعباء الانفاق العام . بل ان الاسلام اوجب فرض الزكاة على الاموال العاطلة وبذلك فهى تساهم ايضا فى توفير الموارد المالية التى توجه للانفاق العام .

وبعد تجميع كافة الموارد المالية من مختلف المصادر يقوم الحاكم بتوزيع تلك الموارد على الفئات الأقل دخلا من الفقراء والمساكين وابن السبيل ، والغارمين .. الخ . وذلك فضلا عن المدفوعات التحويلية (الاعانات) التى تخصص من الموارد المالية الأخرى خلاف الزكاة للانفاق على مساعدة العاطلين من ارباب الحرف المختلفة لبدء النشاط الانتاجى أو الحرفى دون استمرار الاعتماد على المعونة . ولذلك كان الرسول ﷺ يقول لهؤلاء « اليد العليا خير من اليد السفلى » ويقول أيضا « لئن يأخذ أحدكم حزمة من حطب ويسعى على قوته خير له من أن يسال الناس أعطوه أو منعوه » .

ان الانفاق العام فى المجتمع الاسلامى يعتبر أداة مرنه لتوزيع الدخل

القومى واعادة توزيعه على نحو يحقق الكفاية لكافة المسلمين ، والعدالة وفقا للاولويات الاسلامية التى تستهدف خلق مجتمع المحبة والاخاء المساواة والتوازن الاجتماعى فلا طبقية ولا فوارق ، ولا تناقضات ، ولا أحقاد ، ولا ترف • ومن ثم فان الاسلام يتخذ الانفاق العام كوسيلة لتوفير حد الكفاية أولا لكل مواطن مسلم ومتى توفر هـذا الحـد اتجـه الحاكم المسـلم الى انفاق ما يزيد على رفاهية الافراد ورفع مستوى معيشـتهم دون توفير فائض •

اذ يحدثنا التاريخ الاسلامى عن رفض الخلفاء الراشدين تكوين فائض ايرادات وادخاره أو تعطيله عن الاستثمار باعتبار أنه حق لكل مسلم • وقد وزع أبو بكر الصديق رضى الله عنه ما تبقى من الايرادات العـامة بعد الوفاء بكافة الاحتياجات الاساسية بين الناس بالتساوى • واصر عمر بن الخطاب رضى الله عنه على عدم تكوين فائض عاطل لدى خزانة بيت المال رغم حثه للناس على تكوين مدخرات خاصة بكل منهم لمقابلة توقعـات المستقبل ونوائب الدهر • وكان الخليفة عمر بن عبد العزيز يحرص على عدم وجود فائض حتى لا تجد الأموال من يأخذها •

ومن أوجه الانفاق العام التى تحقق اعادة التوزيع على خير وجـه منح القروض بدون فوائد لمن يستحقها ويطلبها من المسلمين فضـلا عن سداد ديون المعسرين من بيت المال • اذ يقول الرسـول ﷺ « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى من المؤمنين فترك دينا فعلى قضاءه ، ومن ترك مالا فلورثته » • ويقول عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ « الرجل وحاجته » وقد عنى الاسلام بتوجيه جانبا هاما من النفقات العـامة الى المرافق والخدمات العامة التى يستفيد منها اكبر عدد من الناس على نحو يؤدى الى زيادة الدخل الحقيقى لهم •

ويستخدم الانفاق العام ايضا لزيادة المعروض من السلع والخدمات على نحو يؤدى الى عدم غلاء الاسعار ورفع مستوى المعيشـة • وذلك فى الوقت الذى يحارب فيه الاسلام الاحتكارات ومنع الاستغلال •

ويقوم الحاكم فى الدولة الاسلامية بتطبيق الفلسـفة الاسلامية فى توزيع الموارد المالية على مختلف أوجه الانفاق التى أوضحها حـديث

الرسول ﷺ - « من كان معه فضل مال فليعد به على من لامال له ، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له » . وقوله أيضا « تؤخـــذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » ويقول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - اذا اعطيتم فاغنوا » .

ويجدر الاشارة الى ان عناية الاسلام بتوجيه جانبا من الانفـاق العام لتحرير العبيد أو الرقيق تؤدى الى القضاء على العبودية والمذلة والتبعية والسخرية مما يؤدى الى توليد الطاقات الكامنة وبذل الجهـــود وزيادة الانتاج .

ثانيا : الايرادات العامة للدولة الاسلامية : -

تتكون الايرادات العامة للدولة من حصيلة الزكاة ، وايرادات الخمس والجزية وعشور التجارة .

ونوضح كافة هذه الايرادات كما يلى : -

١ - الزكاة : -

تعتبر الزكاة ركنا من اركان الاسلام الخمس ، وتفرض كضريبة على المال الذى يحول عليه الحول متى جاوز النصاب . وتعتبر كما اخبـــرنا القرآن « حق معلوم للسائل والمحروم » وهى الزامية لقوله تعالى « وآتـــو الزكاة » وقد قاتل أبو بكر الصديق رضى الله عنه المرتدين الذين رفضـوا دفع الزكاة قائلا : دور الله لاقاتلن من فرق بين الزكاة والصلاة » وتفرض الزكاة على الاموال التالية : -

- الذهب والفضة (الثروة النقدية) .

- الانعام (الثوروة الحيوانية) .

- الحبوب والثمار (الثروة الزراعية) .

- عروض التجارة (الثروة التجارية)

ـ الركاز والمعادن (الثروة المعدنية)

وذلك فضلا عن زكاة الفطر ٠

ويشترط للخضوع لضريبة الزكاة ملك المزكى للنصاب المقرر ، ومضى سنة هجرية على توافر النصاب وتفرض الزكاة بواقع ٥ر٢٪ للذهب والفضة وبواقع ١٠٪ على الحبوب والثمار الناتجة من زراعة تسقى بماء المطر أما ما يسقيه الانسان بنفسه كاستخدام الشادوف أو غيره من الوسائل فيفرض عليه ٥٪ فقط ٠ ويفرض على عروض التجارة ٥ر٢٪ ٠

أما فى الانعام فان سعر الزكاة يفرض على الخيل السائمة دينار عن كل فرس أو خمسة دراهم على كل ما قيمته مائتى درهم ٠ ويفرض على الابل والبقر والغنم سعر ضريبة تصاعدى وفقا للنوع وما اذا كانت سائمة أم لا ٠ كما تختلف من حيث النصاب المحدد لكل نوع ٠

وتفرض زكاة الفطر بواقع وعاء من تمر أو قيمته نقدا ، أو صاع من شعير أو قيمته نقدا ٠

وقد سبق ان اشرنا الى ان الزكاة تفرض على كل انواع الثروة متى بلغت النصاب ومضى عليه عام سواء كانت ثروة مستغلة أو عاطلة ٠ اذ يقول الرسول ﷺ : « اتجروا فى مال اليتيم حتى لا تاكله الزكاة » ٠

ويلاحظ ان الزكاة تفرض ايضا على ما استجد من انواع الثروة فى عصرنا الحاضر مثل الأوراق المالية باعتبارها من عروض التجارة بواقع ٥ر٢٪ ومثل ايرادات كسب العمل والمهن الحرة بواقع ٥ر٢٪ ايضا وكذلك الأصول الثابته كالآلات والمعدات تفرض الزكاة فى غلتها بواقع ١٠٪ من صافى الربح ٠ كما تفرض الزكاة على ايرادات العقارات المبنية والاماكن المستغلة ٠

وتخصص ايرادات الزكاة للانفاق على الاصناف الثمانية المذكورة فى الآية الكريمة « انما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم ، وفى الرقاب ، والغارمين وفى سبيل الله ، وابن السبيل ، فريضة من الله والله عليم حكيم » ٠

٢ ـ ايرادات الخمس (الغنائم) : ـ

وتشمل هذه الايرادات الغنائم المذكورة فى قوله تعالى « واعلموا انما غنتم من شىء فان لله خمسه ، وللرسول ، ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل » • وبعد استقطاع الخمس توزع الأربعة أخمـاس على المقاتلين من المسلمين لقول الرسول ﷺ « الغنيمة لمن شهد الوقعة »•

٣ ـ الفىء : ـ

ويقصد بالفىء ما أخـذ من مـال العـدو دون قتال • يقـول الله تعالى « وما أفاء الله على رسـوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ولكن الله يسلط رسله على من يشاء والله على كل شىء قدير » •

ويعتبر ايراد الفىء حقا لجميع المسلمين وموردا دائما من موارد الخزانة العامة • ويصرف فى المنافع العامة ولا يستقطع منـه الخمس كما فى حالة الغنائم •

٤ ـ عشور التجارة : ـ

وتتضمن حصيلة ضرائب التجارة الخارجية (الضرائب الجمركية) • ويعتبر الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه ـ أول من فرض هذا النوع من الضرائب • وقد ميز الخليفة فى سعر الضريبة بين المسلمين والذميين، والحربيين •ويدفع الفريق الأول ١/٤٠ ،ويدفع الفريق الثانى، ١/٢٠ ،ويدفع الفريق الثالث ١/١٠ • كما اتبع الخليفة أيضا سياسة أسعارتمييزية حسب نوع السلع الواردة • اذ خفض عمر سعر الضريبة الجمركية على الواردات من السلع الضرورية الى ١/٢٠ فقط بدلا ١/١٠ وذلك بالنسبة للسلع المستوردة من الفريق الثالث (الحربيين) وهى الزيت والحبوب اللازمة لأهل الحجـاز وقد اجتهد الامام الشافعى رضى الله عنه ـ وأفتى بجواز اعفاء بعض الواردات الضريبية كلية من ضريبة العشور اذا ما اقتضى الصالح العام ذلك •

وفيما يتعلق بالنصاب فقد رأى بعض الفقهاء ان تبلغ قيمة الأمـوال نصاب الزكاةوهو ٢٠ دينار (مائتى درهم) • بينما يرى البعض الأخر من

الفقهاء عدم النظر الى نصاب الزكاة وأخذ العشر مما دونه لاختـــلاف ضبيعة كل منهما ٠

٥ ـ الجزية : ـ

الجزية هى ضريبة تفرض على غير المسلمين نظير التزام المسلمين بحمايتهم وحماية أموالهم والدفاع عنهم ضد العدوان الداخلى أو الخارجى وذلك لقوله تعالى فى سورة التوبة « حتى يعطوا الجـــزية عن يد وهم صاغرون » ٠

وقد أخذ الرسول ﷺ الجزية من غير المسلمين (المجوس والوثنيين) من غير العرب وتفرض الجزية وفقا للحـــالة المالية للذمى ٠ اذ فرضـــها الرسول ﷺ بواقع دينار على أهل اليمن بينما حصل عمر بن الخطاب ـ رضى الله عنه ـ أربعة دنانير من الخاضعين للجزية فى الشام والعراق

وقـد أسـقط عمر بن الخطـاب الجـــزية عن القـــادرين من أهـــل الذمة وأمر باعطائهم اعانة من بيت مال المسلمين ٠ اذ روى أنه رضى الله عنه رأى رجلا يسأل الناس الصدقة فسأله : ما الجـــأك الى هـــذا قـــال : الجزية ، والحاجة ، والسن ، فأمر باسقاط الجزية عنـه ، وكتب الى الوالى يقول « انظر الى هذا وضرباؤه فلا خير فينـــا اذا أخذنا شبيبته ثم نخذ لـــه عند الهـــرم » ٠

وتسقط الجزية كذلك اذا عجز المسلمون عند حماية أهل الذمة ٠٠ اذ روى أن المسلمين حين دخلوا حمص أخذوا الجزية من أهل الكتاب ٠ ولما عرف المسلمون بأن الروم قد جهزوا جيشا كبيرا لا قبل للمســـلمين بقتاله ، أعادوا الجزية الى أهل الذمة معتـــذرين عن عدم القـــدرة على الدفاع عنهم فقال أهل مدينة حمص « ان ولايتكم وعدلكم أحب الينا مما كنا فيه من الظلم والغشم ، ولندفعن جند هرقل من المدينة مع عاملكم »٠ وقد فعلوا ذلك وسقطت عنهم الجزية ٠

٦ ـ الركاز :ـ

وتشمل المعادن ، والكنوز المختلفة المدفونة فى باطن الأرض ٠

وقد روى عن الرسول ﷺ ـ أنه قال : « فى الركاز الخمس » .

وفيما يتعلق بالمعادن يرى الامام أبو حنيفة صرف الخمس فى المصالح العامة . بينما يرى الشافعية اعتبار المعادن مما يخضع للزكاة وتصرف فى المصارف الثمانية التى حددها القرآن الكريم . أما الـــكنوز المدفوعة فى باطن الأرض والتى لا يعلم لها صاحب فيرى الفقهاء أن فيها الخمس ولو وجدت على ظهر الأرض . ولا يشترط فى الكنز حول ولا نصاب . أما فى الصرف فقد ذهب البعض كالشافعية الى صرفه فى مصارف الزكاة . بينما ذهب البعض الآخر مثل الحنفية الى أن فيه الخمس فقط كالفىء والغنائم .

الآثار الاقتصادية للايرادات العامة للدولة الاسلامية :ـ

لم تستهدف الشريعة الاسلامية من فرض الزكاة وغيرها من الضرائب من مصادر توفير الايرادات العامة مجرد الحصول على موارد ماليـــة ، وانما اســـتهدفت تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية مثل اعـــادة توزيع الدخل القومى ، وتحقيق التنميـــة الاقتصادية ، وتوفير الحـــافز على الانتاج والعمل ، وحماية الانتاج والصناعة الوطنية ، واعادة تخصيص الموارد الاقتصادية .

أ ـ أثر الايرادات العـــامة على اعادة توزيع الدخل القـومى فى فى الاسلام :ـ

حرص الاسلام على فرض الزكاة على كافة أنواع الثروات الاقتصادية للفىء خوفا من انتقال الملكية الى الورثة ، ومن ثم تركز الثروة فى أيدى قليلة . ولذلك اكتفى عمر بأخذ الخراج منهم مع ابقاء الأرض لمالكيها . ولو كانت غير مستغلة متى بلغت النصاب الشرعى المحدد لكل نوع من أنواع الثروة . وقد حدد القرآن الـــكريم ثمانية مصارف لانفاق حصـــيلة الزكاة تجمعها صفة واحدة وهى توفير دخل لائق للفئات الفقيرة والمعسرة ماليا ومن هم فى مستوى معيشة منخفض . وبذلك يقوم المشرع الاسلامى باعادة لتوزيع الدخل القومى الذى سبق لجهاز السوق توزيعه دون نظـــر لاعتبارات حفظ التوازن ومعاونة الفقراء والمساكين وذوى الحاجة .. الخ

وقد لخص الرسول ﷺ اعادة توزيع الدخل القومى بواسطة الزكاة بقوله :- « تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم » .

ويلاحظ أن الرسول ﷺ . وقد أعاد توزيع فىء بنى النضير عندما منحه للمهاجرين خاصة ونفر من الانصار تتشابه ظروفهم مع ظروف المهاجرين .

وفى ذلك يقول الله تعالى « ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى

فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لا يكون دولة الاغنياء منكم » .

وعندما تولى الخليفة عمر بن الخطاب الخلافة رفض مبدأ التوزيع

ب ـ تحقيق التنمية الاقتصادية :-

يترتب على تحصيل الايرادات العامة فى الدولة الاسلامية زيادة الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية . اذ تفرض ضريبة الزكاة على الأموال العاطلة . مما يؤدى الى حرص المسلمين على استثمارها وتنميتها « حتى لا تأكلها الزكاة » .

وتتيح زيادة الموارد العامة للدولة الاسلامية الانفاق على مشروعات المرافق العامة أو البنية الأساسية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية التى لا يقبل الأفراد على الاستثمار فيها لضعف العائد المادى المتحقق من الاستثمار فى تلك المشروعات . ومن ثم يتحقق التوازن فى قطاعات الاقتصاد القومى .

ويجدر الاشارة الى أن أسعار الزكاة والضرائب الاسلامية تعتبر ملائمة وميسرة بالنسبة لأصحاب الأموال وهو الأمر الذى يعتبر محفزا لهم على الاستثمار والتوسعات الاستثمارية ، والانتاجية .

وقد كتب الامام على بن أبى طالب للأشطر النخعى لما ولاه على مصر « .. وتفقد أمر الخراج بما يصلح أهله فان فى صلاحه وصلاحهم صلاح لمن سواهم ، ولا صلاح لمن سواهم الا بهم لأن الناس كلهم عيال على الخراج

وأهله ، وليكن نظرك فى عمارة الأرض أبلغ من نظرك فى استجلاب الخراج ، لأن ذلك لا يدرك الا بالعمارة ، ومن طلب الخراج بغير عمارة أضر البلاد وأهلك العباد ولم يستقر أمره الا قليلا ٠

ومما جاء فى كتاب عمرو بن العاص - والى مصر - الى الخيفة عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - عن الأحوال الاقتصادية لمصر « يؤخذ ارتفاعها (خراجها) ، ويصرف فى عمارة ترعها وجسورها وأن يصرف ثلث ارتفاعها فى عمارة جسورها وترعها » ٠

ويروى أن عمر بن الخطاب بعث عثمان بن حنيف لمساحة العراق وقال له : « راعى فى كل أرض ما تحتمله » ٠ كما أعفى أهل البلاد من الضريبة على النحل تشجيعا ومعاونة لهم على زيادة الانتاج ٠

ج - حماية الانتاج والصناعة الوطنية :-

أوجب الاسلام فرض ضريبة العشور على التجارة مع الدول الأجنبية ، وفرق فى ذلك بين البضائع الواردة مع المسلمين ، والبضائع الواردة مع الكفار من دار الحرب الى البلاد الاسلامية وكذلك مع بضائع تجار أهل الذمة كما سبق بيان ذلك فى الصفحات السابقة ٠

ورغم أن هدف الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه من فرض هذه الضريبة كان هدفا ماليا لتمويل نفقات الدولة الاسلامية الا أن هذه الضريبة تقوم بدور حمائى للمنتجات أو المحاصيل أو الصناعات المحلية ٠ اذ تجعل تكلفة استيرادها مرتفعة عن أسعار بيع السلع المحلية مما يؤدى الى عدم اقبال المستهلكين على شرائها ٠

ونظرا لأن تجارة المسلمين الداخلة او الصادرة الى دول اجنبية تخضع للضرائب والرسوم الجمركية فان عدم خضوع تجارة هذه الدول لضرائب ورسوم مماثلة يؤدى الى الاضرار بالمنتجين الوطنيين وتشجيع الصناعات الأجنبية والمنتجين فى الدول الأجنبية ٠ ومن هنا جاءت ضريبة العشور للحفاظ على مصالح المنتجين فى الدولة الاسلامية وحمايتهم من المنافسة الأجنبية ٠

وقد حرص الاسلام على تحقيق نوع من المرونة عند تطبيق هذه الضريبة بحيث تعفى السلع المستوردة الضرورية ، كما تضاعف قيمة الضريبة على السلع الكمالية ٠ مثال ذلك مضاعفة أسعار الضريبة على الخمور والخنازير التى يمتلكها أهل الذمة الى ١٠٪ بدلا من ٥٪ بالنسبة للسلع الأخرى ٠

د ـ اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية :ـ

تلعب الايرادات العامة فى الدولة الاسلامية دورا هاما فى اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وفقا للمصلحة العامة لجمهور المسلمين والتى عادة مالا تتطابق مع تخصيص الموارد بواسطة قوى السوق الحر فقط ٠

وتتحقق اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية عن طريق فرض الزكاة وغيرها من الضرائب فى الاسلام على كافة أنواع الثروة وكافة الدخول المتحققة كل عـام ٠ بعد استقطاع ما يلزم لـكل ممول من دخل يكفى للانفاق على حاجياته الأساسية ـ وتوجيـه الايرادات العامة بواسـطة الحاكم أو بيت المال الى مجالات الانفاق العام وفقا للأولويات الاسلامية ٠ وخاصة ما يوجه لحماية الأمن الخارجى والداخلى واقامة مشروعات البنية الاساسية التى لا يقبل الأفراد على الاستثمار فيها ٠

ويلاحظ أن توجيه جانبا من الموارد العـامة فى الاسلام لمسـاعدة الفقراء والمسـاكين وغيرهم من المعوزين والغـارمين الذين يرتفع ميلهـم الحدى للاستهلاك يؤدى الى زيادة انفـاق هؤلاء الفئات على السـلع الغذائية والملابس وغيرها من السلع الضرورية الأمر الذى يؤدى تلقائيا الى زيادة الاستثمار فى مجالات انتاج السلع الأساسية وتناقص الوزن النسبى للاستثمار فى انتاج السلع الكمالية التى يقبـل على شـرائها الأغنياء بعد خفض دخولهم نتيجة لفرض الضرائب الاسلامية المختلفة عليهـا ٠

ويجدر الاشـارة الى أن تعـدد أسـعار الزكاة والضرائب واختلافها من نشاط أو ثـروة أو دخل لآخـر يؤدى الى التأثير على اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية فى المجتمع ٠ اذ حرص الاسلام على رفع أسعار الزكاة والضرائب المختلفة على الأنشطة والسلع غير الضرورية فى الوقت الذى

خفض فيه أسعار الزكاة والضرائب على الأشياء الهـــامة أو الأســـاسية اللازمة للانتاج أو الاستهلاك أو رفع مستوى معيشة الأفراد . ويؤدى هذا التفاوت فى أسعار الضـــرائب والزكاة الى التحول التدريجى للمـــوارد الاقتصادية المستغلة فى أنشطة غير أساسية الى الاستغلال فى أنشطة أخرى أكثر أهمية وفقا لأولويات المجتمع الاسلامى .

ان حرص الاسلام على اعـادة تخصيص الموارد الاقتصـادية يجىء انطلاقا من حرصه على حماية ثروات وأموال الأمة الاسلامية ومواطنيها المسلمين ، وتحقيق اقصى كفاءة ممكنة لتشغيل الموارد الاقتصادية فيمـا يفيد المجتمع كافة .

الموازنة العامة للدولة فى الاسلام :ـ

يقصد بالموازنة العامة للدولة فى الاسلام قائمة نفقات وايرادات بيت المال . فقد ذكر المؤرخون أن الموارد المالية « كانت تساق جميعها الى بيت المال لتخرج منه الى أربابها » . وكان هناك كاتب لديوان بيت المـــال يسجل فى دفاتره كافة الموارد وكافة النفقات أولا بأول .

وفى عهد الرسول ﷺ لم تكن موارد الدولة الاسلامية كبيرة على النحو الذى حدث بعد الفتوحات الاسلامية بعد ذلك فكان الرسول يجمع حصيلة الزكاة والصدقات الى المسجد ثم يقوم بتقسيمها تطبيقا لأحـكام القرآن الكريم .

واستمر الحال كذلك فى فترة خلافة سيدنا أبو بكر الصديق رضى الله عنه الذى أناب عنه فى عام خلافته الأول أبا عبيدة بن الجراح ليتولى جمع الموارد المالية وانفاقها فى مصارفها الشرعية واتخذ أبو بكر الصديق من بيته نواة لبيت المال كجهـــاز مالى تخرج منـــه النفقات المســتحقة للمســلمين .

وعندما أتسعت أرجاء الدولة الاسلامية أنشأ عمر بن الخطـاب رضى الله عنه الديوان لمحاســـبة صاحب بيت المـــال على كل من الايرادات والنفقات . وجعل عمر بيت المال كجزء من الديوان . وذلك كخزانة عامة لحفظ الأموال واثباتها وتحديد مصارفها .

وقد روى الواقدى أن سيدنا عمر بن الخطاب استشار المسلمين فى تدوين الدواوين فقال له الامـــام على كرم الله وجهه : تقسم كل ســنة ما احتمع اليك من ما ل، ولا تمسك منه شـيئا . ويســتفاد من ذلك أن الموازنة العامة فى الاسلام تكون مدتهـــا سنة ولا تحتوى على فائض بغير انفــاق .

وقد أستمر نظام الدواوين أيام خلافة كل من عمر بن الخطاب ، وعثمان ابن عفان ، وعلى ابن أبى طالب رضى الله عنهم أجمعين .

تبويب الموازنــة العــامة : ـ

يرى الفقهاء أن الموازنة العامة فى الاسلام تقوم على نظام تخصيص ايرادات معينة لمصارف أو بنـود انفـــاق معينة . وبذلك يكون هناك ثلاثة موازنات كما يلى :ـ

١ ـ موازنة الزكاة :ـ

وتشـــمل ايرادات الزكاة المفروضـــة على مختلف أنواع الثروات والدخول ومصارفها الشرعية الثمانية المحددة فى القرآن الكريم .

ـ جانب الايرادات :ـ

ـ الزكاة

ـ جانب النفقات :ـ وتوزع كما يلى :ـ

١ ـ الفقراء

٢ ـ المســاكين

٣ ـ العاملين على الزكاة

٤ ـ المؤلفة قلوبهم

٥ ـ عتق العبيد

٦ ـ الغــارمين

٧ ـ ســبيل الله

٨ ـ ابن الســبيل

٢ - موازنة الخمس :-

وتشمل على ايرادات الدولة من الفىء والغنائم بواقع الخمس فقط وأوجه انفاقها كما حددها القرآن الكريم ٠

- جانب الايرادات :

- الفىء
- خمس الغنائم

- جانب النفقات :-

- لله وللرسول
- قربى الرسول
- اليتـامى
- المســاكين
- ابن الســبيل

٣ - موازنة المنافع العامة :- (١)

وتشمل ايرادات الخراج والجزية والضرائب غير المباشرة وغيرها ، ونفقات الأمن وأجور الجهاز الادارى ومشروعات البنية الاساسية كما يلى:

- جانب الايرادات :-

- الخراج
- الجـزية
- العشور

---

(١) راجع : دكتور بدوى عبد اللطيف - النظام المالى الاسلامى المقارن - المجلس الأعلى للشئون الاسلامية - ١٩٧٢ - ص ١٠٠ ٠

- الكفارات
- التطوع
- ايرادات استثمارية (توظيف)

- جانب النفقات :-

١ - الأجور والمرتبات :

- رواتب الخلفاء والولاة
- رواتب القضاة
- رواتب الموظفين
- رواتب الجنود

٢ - نفقات سد الثغور وتكاليف الجند ٠

٣ - نفقات عمارة الأرض وبناء القناطر واقامة الجسور وحفر الترع واصلاح الأنهار ٠٠ الخ ٠

٤ - نفقات الحروب والكوارث ٠

ويلاحظ أنه طبقا لرأى القائلين بوجود موازنات متعددة فى الاسلام لا يجوز أن يخصص بعض ايرادات احدى الموازنات للانفاق على بنود انفاق موازنة أخرى ٠ كما لا يجوز خلط ايرادات احدى الموازنات الى ايرادات موازنة أخرى ٠

ويقسم البعض الموازنات فى الاسلام الى موازنات مستقلة ، وموازنات ملحقة (١) ٠

---

(١) شوقى عبده الساهى - الموازنة بين نفقات الدولة الاسلامية وموازدها - رسالة دكتوراة مقدمة الى كلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر - ١٩٧٨ - ص ٢٤٦ - ٢٥٠ (غير منشورة) ٠

أ ـ الموازنات المستقلة :ـ

وتشـــمل :ـ

١ ـ موازنة بيت مال الصدقات :ـ

وتحتوى على ايرادات الزكاة وانفاقهـــا فى مصارفها الشـــرعية الثمانية ٠

٢ ـ موازنة بيت مال الخاصة :ـ

وتشـتمل على ايرادات الدولة من مـال الضياع الخاصـة ومـــال الخراج ومال الضياع العامة الذى كان يؤخذ من بلاد معينـــة ، والمال الذى صادرته الدولة من الولاة والعمال المعزولين ٠ وتوجـه نفقـات هـــذه الموارد الى الانفاق على الحملات العسكرية ، وفداء الأسرى والنفقات الدبلوماسية ٠

٣ ـ الموازنات المستقلة للولايات :ـ

حيث كان لكل ولاية موازنة مستقلة بها ٠ وبذلك فان كافة الموارد الماليـة المتحققة فى الولاية تنفق على أبنائها وفى شئونها دون سواها من الولايات ، وما يتبقى بعد ذلك يقـوم الوالى بارســـاله الى مقر الخلافة الاسلامية لينفق على الأمور التى تهم المسلمين جميعا بصرف النظر عن أمـاكن اقامتهم ٠ وقد يستبقى الوالى بعضا من الفائض لمواجهة الطوارىء ٠

ب ـ الموازنات الملحقة :ـ

وتشمل موازنة بيت مال الخمس من الغنـــائم ، وبيت مال خمس الركاز ٠

١ ـ موازنة مال الخمس من الغنائم :ـ

وتشـتمل هذه الموازنة على ايرادات الدولة من خمس الغنـائم ، وعلى نفقات هذه الايرادات المحددة فى القرآن الكريم ، لله وللرسول ، ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل ٠

٢ ـ موازنة خمس الركاز :ـ

ذهب بعض الفقهـاء الى اعتبار ايرادات خمس الركاز فى حـكم ايرادات الزكاة وبذلك فانها يجب أن تصرف فى نفس مصارف الزكاة . بينما ذهب البعض الآخر الى اعتبـار ايـرادات الركاز من الفىء وتصرف فى نفس مصارفه .

ويرى الامام الشافعى أن مصرفـه هو نفس مصرف الزكاة اذا فرض فيه ربع العشر بينما يكون فى حكم الفىء اذا فرض فيه الخمس .

وقد ذهب بعض الفقهاء الى جواز عدم تخصيص الايرادات ومنها حصيلة الزكاة ، ودمجها مع الفىء وخمس الغنـائم لأن الله تعالى ذكر من بين مصارفها (فى سبيل الله) . وعند ما بين الله تعالى مصارف خمس الغنائم قال « فان لله خمسه » ، وعندما أوضح مصارف الفىء قال أيضا (فلله وللرسـول ..) . والمعروف أن ما لله هو ما ينفـق على كافة المصالح العامة وعدم اختصاص فرد معين بتلك الموارد .

وقد رد أبو عبيد على هذا الرأى بأن هناك فرق بين حكم الخمس، وحكم الزكاة أو الصدقة . اذ أن الله تعالى لم يصدر آيـة توزيع الصـدقة باسم الجلالة كما فعل بالنسبة لمصارف الفىء والخمس وانما قصرها على ثمانية أصناف محـددة ولم يـدع للحاكم فيها أى تخيير . ومع ذلك فان بعض الفقهاء قد أوضح أن الفرق بين الايرادات الناتجـة عن الصدقة والايرادات الناتجة عن الفىء والخمس هو أن الأولى تتكرر كل عـام بينما لا تتكرر الثانية . أما القول بأن الصدقة من أموال المسلمين بينما الفىء وخمس الغنائم من أموال غير المسلمين فغير جائز لأن المال يختلط ببعضه ويصعب التفرقة عمليا .

ومهما يكن من اختلاف الاراء الفقهية فقد استقر العمل فى توزيع موارد الزكاة منذ أيام الرسول ﷺ للأصناف الثمانية المذكورة فى القرآن الكريم والتى منها جزء يوجه فى سبيل الله أى لنفقات المنافع العـامة بعد حصول بقية الأصـناف المذكورة قبـل ذلك فى الآيـة على نصيبها من حصيلة الصدقة .

دور ديوان بيت المال فى مراقبة تنفيذ الموازنة العامة :ـ

ذكرنا فى الصفحات السابقة أن ديوان بيت المال أنشىء خصيصا لمحاسبة صاحب بيت المال على كافة الموارد المالية التى تدخل بيت المال، وأوجه انفاقها •

ويعتمد ديوان بيت المال فى مراقبة تنفيذ الموازنة العامة على عدة وسائل هى :ـ

١ ـ تدوين كافة الأموال الواردة الى بيت المال ، وكافة أوامر الصرف والتأشير على سجلات بيت المال بواسطة صاحب ديوان بيت المال ، واستخدام مستندات معتمدة للصرف فى مختلف أوجه الانفاق •

٢ ـ مراقبة تحصيل الايرادات ومراجعة المال المتحصل ومطابقته على الرسائل الواردة بصحبة المال والا أعاد صاحب ديوان بيت المال الرد الى المرسل واثبات النقص فى ذمته لحساب بيت المال •

٣ ـ مراقبة أوجه الانفاق العام حيث كانت تخصص سجلات فى بيت المال يقيد فيها أسماء مستحقى الانفاق ومقدار ما يصرف لكل منهم مدعما بالمستندات الدالة على الصرف ، وطلبات الصرف الواردة من الجهات المختلفة والتى يتم قيدها فى سجلات الديوان •

٤ ـ مراقبة مخازن الحبوب أو الغلال بمعرفة (مباشر أهواء الغلال) ومراجعة سجلات الوارد والمتصرف منها والتأكد من المستندات المؤيدة لكل عملية اضافة او صرف • وذلك فضلا عن مراجعة أنواع الحبوب أو الغلال أو التقاوى المنصرفة ودرجة جودتها ، ومراجعة مستندات الخصم والاضافة •• الخ •

٥ ـ اعداد حسابات ختامية وموازنات تقديرية ، والقيام بالمراجعة الداخلية بواسطة العاملين فى ديوان بيت المال ، واعداد جداول احصائية مقارنة لمصروفات ، وايرادات بيت المال كل ثلاث سنوات ، والمصادر الجغرافية التى تاتى منها الجباية وما اذا كانت مناسبة أو ضعيفة أو كثيرة الايراد أو الغلة •

وقد كتب عمر بن الخطاب فى بعض السنين الى عمرو بن العاص وأنى مصر يلفت نظره الى تأخر الخراج ، وضعف الحصيلة قائلا :« لقد فكرت فى أمرك - والذى أنت فيه - فاذا أرضك أرض واسعة عريضة رقيقة - وقد أعطى الله أهلها عددا وجلدا وقوة فى بر وبحر ، وقد عالجها الفراعنة وعملوا فيها عملا محكما مع شدة عتوهم وكفرهم - فعجبت من ذلك وأعجب مما عجبت منه - أنها لا تؤدى نصف ما كانت تؤديه من الخراج قبل ذلك على غير قحط ولا جدب » (١) وهكذا كان عمر بن الخطاب يضرب المثل فى كيفية الرقابة على ايرادات الدولة الاسلامية ٠



---

(١) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (خطط المقريزى) طبعة الشعب - الجزء الأول - ص ١٤٣ ٠

قائمة المراجـــع

A) BOOKS :

1. Adomakoh, Albert, Central Banking With the Benefit of Hindsight, Per Jacobsson Foundation, U.S.A. 1981.

2. Ando, Albert, E. Gary Brown, Robert M. Solow and John Kareken, Lags In Fiscal and Monetary, Policy, Prentice - Hall, N.J., 1963.

3. Bils, C.J., Capital Theory and the Distribution of Income, North Holland Publishing Company, Holland, 1975.

4. Boland Lawrence A., The Foundations of Economic Method, George Allen & Union Ltd., London, 1980.

5. Bouey, Gerald K., Monetary Policy Finding A Place to Stand, Per Jacobsson Foundation, U.S.A., 1982.

6. Boulding, Kenneth E., Principles of Economic Policy, Prentice Hall, Inc., N.J. U.S.A. ,1958.

7. Cagan Phillip and Schwartz, Annt, How Feasible Is A Flexille Monetary Policy, Selden, Capitalism and Freedom, University Press of Virginia, 1975.

8. Carlson, John A., Macroeconomic Adjustments, Holt Rinehart and Winston Inc., U.S.A., 1970.

9. Cirovic, Milutin, The Anguish of Centarl Banking, Per Jacobsson Foundation, U.S.A., 1979.

10. Clower R. W., The Keynsian Counter — Revolution : A Theoritical Appraisal, E.H. Han and F.P.R. Breckling (eds), The Theory of Interest Rates, St., Martin's Press, New York U.S.A., 1965.

11. Dow, Sheila C., and Earl' E., Peter, Money Matters, Martin Robertson, London, 1982.

12. Fischer Stanly, Dornbusch, Rudiger, Economics, MC Graw Hill, Inc. U.S.A. 1983.

13. Fisher, Irving, The Purchasing Power of Money, Macmillan, U.S.A., 1911.

14. Friedman, Milton, Quality Theory of Money :
A Restatement Studis in the Quantity Theory of Money, University of Chicago Press, U.S.A., 1956.

15. Friedman, Milton, Monetary VS Fiscal Policy, New York Norton, Norton, U.S.A. 1969.

16. Friedman, Milton, The Counter — Revolution in Monetary Theory, First Wincott Memorial Lecture, The Institute of Economic Affairs, London, 1970.

17. Gilbert Milton and Carli, Guido, Why Banks are Unpopular ? The Per Jacobsson Foundation, U.S.A., 1976.

18. Grubel, Herbert, G., International Economics, Richard D. Irwin Inc., 1977.

19. Guth, Wilfried, The Working of the International Monetary System, the Per Jacobsson Foundation, U.S.A., 1977.

20. Hall, Robert E., Turnover in The Labour Force, Brookings Papers On Economic Acivity, U.S.A., 1972.

21. Hawthorne, Jannie, Theory and Practice of Money, Heinemann, London., 1981.

22. Herin I., and Lindbeck, eds., Flexible Exchange Rates and Stabilization Policy, Boulder, Colo., Westview Press, 1977.

23. Hickman Bert G., Global International Economic Models, Elsevie Science Publishers B.V., The Netherland, 1983.

24. Hicks, John R., Capital and Growth, Oxford University Press, U.P.S.A., 1972.

25. Horvitz, Paul M., and Ward, Richard A. Monetary Policy and the Financial System, Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., U.S.A., 1983.

26. Huchinson, Harry D., Money Banking and the United States Economy, Prentice Hall, Inc., U.S.A., 1980.

27. Keynes, John Maynard, The Theory of Employment, Interest and Money, Harcourt, Brace and World, London, 1936.

28. Kim K.H., and Roush, F.W., Competitive Economics Equlibrium and Arbitration, North Holland Publishing Company, Holland, 1983.

29. Klein, John, Money and the Economy, Harcourt Brace Javanovick, Inc., U.S.A., 1978.

30. Laffer, Arthur B. and Miles, Marc A., International Economics In An Integrated World, Scott, Foresman and Company, U.S.A., 1982.

31. Makinen, Gail E., Money, Banking and Economic Activity, Academic Press, U.S.A., 1981.

32. Mansfield, Edwin, Economics, Readings, Issues and Cases, W. W. Nortor and Company, Inc., U.S.A., 1977.

33. Marshall, Alfred, Money, Credit and Commerce, Macmillan, London, 1923.

34. Marx, Karl, Capital, A Critigque of Political Economy, Vol. 11 and Vol. 111, Charles H. Kerr & Co., Chicago, U.S.A., 1909.

35. Mill, John Stuart, Principles of Political Economy, Ashley Edition, Longmans Green, U.S.A., 1909.

36. Mill, John Stuart, Essays On Some Unsettled Questions On Political Economy, The London School of Economics and Political Science Press, U.K., 1948.

37. Monroe, Arthur, Monetary theory Before Adam Smith, From Mulcaby, Richard, E., Readings In Economics, The Newman Press Westminister, Maryland, U.S.A., 1959.

38. Morse, C.J., The Monetary Crisis of 1971, The Lessons To Be Learned, The Per Jacobsson Foundation, U.S.A., 1972.

39. Mundell, Robert, International Economics, Macmillan, New York, U.S.A., 1968.

40. Musgrave, Richard, The Theory of Public Finance, McGraw-Hill Book Company, U.S.A., 1959.

41. Parkin, Michael, and Nobay A.R., Current Economic Problems, London, 1975.

42. Prest, A.R., Public Finance In Theory and Practice, Weidenfeld and Nicolson, London, 1967.

43. Richardson David and Baldwin, Robert, International Trade and Finance, Little Brown and Co., Boston, U.S.A., 1974.

44. Samuelson, Paul, Reflections On The Merits and Demirts of Monetarism, Issues In Fiscal and Monetary Policy, Chicago, U.S.A., 1971.

45. Saraffa, Piero, The Works and Correspondence of David Ricardo, Vol. 3, Cambridge University Press, U.K., 1951.

46. Schumpeter, Joseph, History of Economic Analysis, Oxford University Press, New York, 1963.

47. Simons Henry C., A Progressive Income Tax and Alternatives, Personal Income Taxation, University of Chicago Press, U.S.A., 1938.

48. Simons, Henry, Rules Versus Authorities In Monetary Theory, Irwin, U.S.A., 1951.

49. Smith, Adam, The Wealth of Nations, Edwin Cannan N.Y. Random House, Inc., Modern Library, U.S.A., 1937.

50. Sobel, Robert, The Worldly Economists, The Free Press, New York, U.S.A., 1980.

51. Spegel, Henry W., The Growth of Economic Thought, Prentice Hall, N.J., U.S.A., 1971.

52. Spencer, Milton, Contemporary Economics, Worth Publishers, New York, U.S.A., 1971.

53. Trevor, Swan, Longer-Run Problems of The Balance of Payments, H. W. Arndt and W.M. Corden (eds.), Melbourne : Cheshire, 1963.

54. Vernon, Raymond and Wells, Louis, Manager In The International Economy, Prentice Hall, N.J., U.S.A., 1981.

55. Walras L., Elements of Pure Economics, Translated By : W. Jaffe, Homewood, Illinois, Irwin, U.S.A., 1954.

56. Wicksell, Kunt, Lectures On Political Economy, Macmillan, U.S.A., 1935.

57. Wilson, George, Classics of Economic Theory, Indiana University Press, Bloomington, U.S.A., 1964.

58. Zijlstra, Jelle, Central Banking With The Benefit of Hindsight, The Per Jacobsson Foundation, U.S.A., 1981.

B. Periodicals and Serials :

1. Abraham, Katharine G., Structural/Frictional VS. Deficient Demand Unemployment — Some New Evidence, The American Economic Review, Sep. 1983.

2. Akerlof, Georg A., The Short-Run Demand For Money : A New Look At An Old Problem, The American Economic Review, May 1982.

3. Akerlof, George A., and Main, Brian G., Measures of Unemploy-

ment Duration As Guides To Research and Policy : Reply, The American Economic Review, Sep. 1983.

4. Anderson, Leonall C., and Carlson, M., A Monetarist Model For Economic Stabilization Federal Reserve Bank of St. Louis Review, No. 52, April 1970.

5. Anderson, Leonall C., and Jordan, Jerry L., Monetary and Fiscal Actions : A Text of Their Relative Importance In Economic Stabilization, Federal Reserve Bank of St., Louis Review, Sep. 1968.

6. Anderson, Robert, Ando, Albert and Engler, Jared, Interaction Between Fiscal and Monetary Policy, The American Economic Review, May 1984.

7. Artus, Jacque, Methods of Assessing The longer Run Equilibrium Value of An Exchange Rate, Finance & Development, June 1978.

8. Auerback Alan J., Taxation, Corporate Financial Policy and The Cost of Capital, Journal of Economic Literature, Sep. 1983.

9 Backus, David, and Driffill, John, Inflation and Reputation., The American Economic Review, June 1985.

10. Benassy, J. P., The Disequilibrium Approach To Monopolistic Price Setting and General Monopolistic Disequilibrium, Review of Economic Studies, No. 43, 1976.

11. Brunner, Karl, and Meltzer, Allan, Liquidity Traps For Money, Bank Credit, and Interest Rates, Journal of Political Economy, 1968.

12. Caldwell, Bruce J., The Neo-Classical Maximization Hypothesis : Comment, The American Economic Review, Sep. 1983.

13. Carlson, Keith M., Does The St. Louis Equation Now Believe In Fiscal Policy ? Review, Federal Reserve Bank of St. Louis, Feb, 1978,

14. Doex John, The Coming Tax Reform, The Atlantic Monthly Review, Jan. 1963.

15. Dornbusch, R., Expectations and Exchange Rate Dynamics, Journal of Political tEconomy, Dec. 1976.

16. Dreze, J. H., Existence of An Equilibrium Under-price Rigidity and Quantity Rationing, Core Discussion Paper, Jan. 1974.

17. Errunz, Vihang R., and Sanbet, Lemma W., International Corporate Diversification Market Valuation and Size-Adjusted Evidence, The Annual Meeting of The American Economic Association, Dec. 1983.

18. Fand, David, Monetarism and Fiscalism, Banca Nationale Del Lavoro Quarterly Review, No. 94, Sep. 1970.

19. Fellner William, Politics, Economics and Recession, The Yale Review, Autumn 1958.

20. Flood, Robert P., Activist Policy In The Open Economy, The American Economic Review, May 1982.

21. Friedman, Benjamin M., Even The St. Louis Model Now Believes in Fiscal Policy, Journal of Money, Credit and Banking, May 1977.

22. Friedman, Milton, Note On Lag In Effect of Monetary Policy, The American Economic Review, Sep. 1964.

23. Friedman, B., Lessons From The 1979-1982, Monetary Policy Experiement, The American Economic Review, May 1984.

24. Grossman, Sanford and Weiss Laurence, A Transaction-Based Model of Monetary Transmission Mechanism, The American Economic Review, Dec. 1983.

25. Hart, Oliver, A Model of Imperfect Competition With Keynsian Features, The Quarterly Journal of Economics, Feb. 1982.

26. Hulters, Charles R., Tax Policy and The Investment Decision, The American Economic Review, May 1984,

27. Hunt, Reed O., The Report of The President's Commission On Financial Structure and Regulation, Dec. 1971.

28. Kapur, Bassant K., Traded Goods, Nontraded Goods, and The Balance of Payments : Comment, International Economic Review, Feb. 1978.

29. Koltikoff, Lawrence J., Taxation and Savings, Journal of Economic Literature, Dec. 1984.

30. Kormendi, Roger C., Government Debt, Government Spending and Private Sector Behavior, The American Economic Review, Dec. 1983.

31. Kouri, Pentti, J.K., Macroeconomics of Stagflation Under Flexible Exchange Rates, The American Economic Review, May 1982.

32. Laidler, David, The Influence of Money On Real Income and Inflation : A Simple Econometric Model, Manchester School, 41 (4) University of Manchester, Inflation-Workshop Discussion Paper, 7306.

33. Lipsy, Richard, Government and Inflation, The American Economic Review, May 1982.

34. Lucas, Robert E., Jr., Unemployment Policy, The American Economic Review Proceedings, May 1978.

35. Mayer, Thomas, Financial Innovation - The Conflict Between Micro and Macro Optionality, The American Economic Review, May 1982.

36. Meltzer, Allan, The Role of Money, Comment, Controlling Monetary Aggregates, The American Economic Review, March 1977.

37. Morney, John R., and Wilbratte, Barry J., Money and Money Substitutes, Journal of Money, Credit and Banking, U.S.A., May 1976.

38. Olson, Mancur, Stagflation and The Political Economy of The Dec-

line In Productivity, The American Economic Review, May 1982.

39. Sachs, Jeffrey, Stabilization Policies In the World Economy : Scope and Skepticism, The American Economic Review, May 1982.

40. Santomero, Anthony M. and Seater, John J., Partial Adjustment In The Demand For Money, Theory and Empirics, The American Economic Review, Sep. 1981.

41. Scitovisky, Tilor, Lerner's Contribution To Economics, Journal of Economic Literature, Dec. 1984.

42. Sheehan, Richard G., Money Anticipated Changes and Policy Effectiveness, The American Economic Review, June 1985.

43. Smithies, Arthur, Livingston, Morris, and Mosak, Jacob, Forecasting Postwar Demand, I, II and III, Econometrica No. 1, Jan. 1945.

44. Smith, Warren L., A Neo-Keynsian View of Monetary Policy, Fed. of Boston, U.S.A., 1969.

45. Solow, R.M., and Samuelson, P.A., Analytical Aspects of Anti-Inflation Policy, The American Economic Review, May 1960.

46. Summers, Lawrence G., The After-Tax Rate of Return Affects Private Savings, The American Economic Review, May 1984.

47. Tanzi, Vito, Tax Increases and The Price Level, Finance & Development Sep. 1982.

48. Tobin, James, Deposit, Interest Ceilings As A Monetary Control, Journal of Money, Credit, and Banking, U.S.A., Feb. 1970.

49. Townsend, Ronald M., Financial Structure and Economic Activity, The American Economic Review, Dec., 1983.

50. Stiglitz, J.E., Samuelson and Neo-Classical Economics, Journal of Economic Literature, Vol. XXI, No. 3, Sep. 1983.

51. Warburton, The Monetary Disequilibrium Hypothesis, The American Journal of Economics and Sociology, 10 Oct. 1950.

52. Wiggins, Steven, and Lane, W.J., Quality Uncertainty, Search and Advertising, The American Economic Review, Dec. 1983.

C. **Reports :**

1. AFL-CIO, Department of Research, Factors Making For A Good Or Bad Tax System, State and Local Taxes, AFL-CIO, Washington, D.C., 1958.
2. Friedman, Milton, Fashioning A Wise National Monetary Policy, U.S.A. Congress Joint Economic Committee, May 25, 1959.

أودع هذا المصنف بدار الكتب
تحت رقم ٨٦/٢٤٩٦

دار الشباب للطباعة
١٥ شارع العباسية
ت : ٩٢٩٧٣٠